المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

المسائل الخلافية في حروف المعاني الثلاثية
دراسة نحوية دلالية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها (الدراسات اللغوية)

إعداد
خديجة بنت صالح بن عبد الله المجماج
٢٨١٨٠٤٧٢٢

إشراف
الأستاذ الدكتور إبراهيم بن صالح الحندود
الأستاذ في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

١٤٣٢/١٤٣٣هـ
٢٠١١/٢٠١٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
ة اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

Qassim University جامعة القصيم

عنوان الرسالة

المسائل الخلافية في حروف المعاني الثلاثية دراسة نحوية دلالية

الباحثة/ خديجة بنت صالح المجماج

تقرير اللجنة:

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الآداب قسم اللغويات.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف	أ. د إبراهيم بن صالح الحندود	أستاذ	نحو وصرف	
المناقش الخارجي	أ. د. محمد عبد العزيز الرفاعي	أستاذ	نحو وصرف	
المناقش الداخلي	د. عبد العزيز أحمد البجادي	أستاذ مشارك	نحو وصرف	

في يوم الأحد ١٤٣٤/٠٣/٠١هـ الموافق ٢٠١٣/٠١/١٣م

عنوان الرسالة

المسائل الخلافية في حروف المعاني الثلاثية دراسة نحوية دلالية

اسم الباحثة:

خديجة بنت صالح بن عبد الله الجماج

ملخص الرسالة

موضوع الرسالة:

دراسة مسائل الخلاف في حروف المعاني الثلاثية من وجهين:

الأول: دراسة نحوية تحليلية، بجمع هذه المسائل وتصنيفها بحسب نوع الخلاف وحجمه،ثم دراسة كل مسألة من خلال جمع أقوال النحويين فيها ومناقشتها مناقشة علمية ثم بيان الراجح منها بحسب ما تراه الباحثة مدعمة ذلك بالدليل.

الثاني: دراسة الخلاف في هذه المسائل دراسة منهجية من خلال:دراسة أسباب الخلاف في حروف المعاني، وأصول الاحتجاج في حروف المعاني، وتقويم الخلاف في حروف المعاني.

هدف الرسالة:

جمع المسائل الخلافية في حروف المعاني الثلاثية ودراستها دراسة نحوية دلالية، والكشف عن أسباب الخلاف في حروف المعاني، وأثر هذا الخلاف في الدرس النحوي.

مكونات الرسالة:

المقدمة: وفيها دوافع البحث وأهميته، وخطته، والمنهج المتبع في إنجازه، والدراسات السابقة له، والصعوبات التي واجهتها الباحثة في بحثها.

التمهيد: وفيه مبحثان: الأول: الحرف مفهومه ودلالاته، والثاني: أنماط الحروف في الفكر النحوي.

الباب الأول: وهو بعنوان: المسائل الخلافية في حروف المعاني الثلاثية جمعا ودراسة، وفيه ثلاثة فصول:

الأول: مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

الثاني: مسائل الخلاف العامة، والثالث: مسائل الخلاف الجزئية، وفي كل فصل عرض المسائل التي تقع تحته، ودراستها، وبيان الراجح في كل مسألة، وفق الدليل العلمي بحسب ما تراه الباحثة.

الباب الثاني: وهو بعنوان: الدراسة، وفيه دراسة منهجية الخلاف في حروف المعاني من خلال ثلاثة فصول:

الأول: أسباب الخلاف في حروف المعاني، وتحته أربعة مباحث: أسباب علمية، وأسباب دلالية، وأسباب مذهبية، وأسباب أخرى.

الثاني: أصول الاحتجاج في حروف المعاني، وفيه أربعة مباحث: السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب.

الثالث: تقويم الخلاف في حروف المعاني، وفيه ثلاثة مباحث: أهم الإيجابيات، وأهم المآخذ، وأثر الخلاف في حروف المعاني، ويقع تحت المبحث الأخير أنواع ثلاثة: أثر شكلي إعرابي، وأثر دلالي معنوي، وأثر جدلي فلسفي.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

ثم الفهارس الفنية للرسالة.

منهج الرسالة:

يقوم منهج الرسالة على جمع المسائل الخلافية، وتصنيفها بحسب نوع الخلاف وحجمه، ثم دراستها دراسة نحوية بتتبع أقوال النحويين في كل مسألة، وتوثيقها من مصادرها، وعرض الأقوال وحججها والاعتراضات عليها، ثم الردود والأجوبة عنها_ إن وجدت_ ثم مناقشتها وبيان الراجح منها وفق الدليل العلمي، ودراسة منهجية الخلاف في حروف المعاني من خلال البحث في أسبابه، وأصول الاحتجاج فيه، وتقويمه بذكر أهم ايجابياته وأهم المآخذ عليه، ثم أثر هذا الخلاف.

نتائج البحث:

من أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن أسباب الخلاف في حروف المعاني تندرج تحت أنواع أربعة: أسباب علمية، وأسباب دلالية، وأسباب مذهبية، وأسباب أخرى، ومنها أن من إيجابيات الخلاف النحوي أنه ساهم في نضج الفكر النحوي وتطوره

واكتمال صرحه، كما كان له أثر في توسيع القواعد النحوية وتيسير النحو، ومنها زيادة بعض الأدوات النحوية وتوسيع دلالات ومعاني أدوات أخرى، و من المآخذ عليه كثـــرة الآراء النحوية وبلوغها حد التناقض في بعض المسائل، والمبالغة في الــصناعة والتعليـــل، وكثرة التأويل والتخريج للشواهد المسموعة، وما نتج عن ذلك من تضخم كتب النحـــو وصعوبته على الدارسين؛ وتوصل البحث إلى أن أثر الخلاف النحوي في حروف المعاني لا يخرج عن أشكال ثلاثة: أثر شكلي إعرابي، وهو ما نتج عن الخلاف في حروف المعاني من حيث العمل، ويشمل الخلاف في العامل والمعمول، وأثر دلالي نتج عن الخلاف في معاني هذه الحروف ودلالاتها، وأثر جدلي فلسفي ناتج عن الخلاف في بنية هذه الحروف بـــين الأصالة والفرعية، وبين البساطة والتركيب، وحول تردد ألفاظ هذه الحروف بين الاسمية والفعلية والحرفية.

والله ولي التوفيق

الباحثة

المقدمة

وتشتمل على ما يلي:

أسباب اختيار الموضوع.

أهداف الدراسة.

الدراسات السابقة.

خطة البحث.

منهج البحث.

صعوبات البحث.

شكر وتقدير.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد احتلت الأدوات النحوية مكانًا بارزًا في النحو العربي، فكانت محل عناية علماء العربية الذين عُنُوا بدراستها عنايةً كبيرةً، وقد ظهر هذه الاهتمام جليًّا في تناولهم إياها في ثنايا حديثهم عن القواعد النحوية تارة، وفي إفرادها بكتب خاصة توضح معانيها، وتدرس أحكامها تارة أخرى.

وقد اشتملت هذه الدراسات على قضايا نحوية كبيرة تنوعت فيها الآراء، واختلفت حولها الأنظار، ولا شك في أن الدرس النحوي الحديث بحاجة إلى كثير مما خلفه السلف في هذا الفن من الدراسة النحوية التي تكشف النقاب عن مذاهب النحويين المختلفة، وطرائقهم في إثبات حججهم النقلية والعقلية، وتجمع ما تفرق منها في بطون أمهات الكتب بشكل واضح منظم.

من هنا جاء اختياري لموضوع (المسائل الخلافية في حروف المعاني الثلاثية — دراسة نحوية دلالية) ليكون موضوعًا لرسالة الماجستير الذي تقدمت به إلى قسم اللغة العربية وآدابها في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم.

أسباب اختيار الموضوع:

من أبرز الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

١- الأهمية البالغة لدراسة الحروف والأدوات؛ إذ إن تركيب أكثر الكلام على الحروف، ورجوعه في فوائده إليها.

٢- كثرة المسائل الخلافية في حروف المعاني؛ إذ بلغ عدد ما درسته منها في حروف المعاني الثلاثية تسعين مسألة.

٣- تفرق هذه المسائل في بطون أمَّات الكتب النحوية، وعدم انتظامها في عقد واحد، ما يجعل جمعها وجعلها مادة منتظمة ودراستها دراسة علمية وبيان الراجح في كل مسألة أمرًا بالغ الأهمية.

٤- عدم وجود دراسات تُعنى بجمع المسائل الخلافية في حروف المعاني الثلاثية ودراستها.

٥- كون هذه الدراسة -أعني دراسة المسائل الخلافية في حروف المعاني الثلاثية -رافدًا من روافد دراسة الخلاف بين المدارس النحوية المختلفة.

أهداف الدراسة:

وأما أهداف دراسة هذا الموضوع فكثيرة منها:

١- جمع المسائل الخلافية في حروف المعاني الثلاثية ودراستها دراسة نحوية دلالية.

٢- الكشف عن أسباب الخلاف في حروف المعاني، وأثر هذا الخلاف في الدرس النحوي.

٣- تقريب هذه المسائل ووضعها بين يدي الباحث.

٤- إثراء المكتبة العربية بمثل هذه البحوث التي تخدم اللغة العربية ودارسيها.

الدراسات السابقة:

وأما الدراسات التي سبقت هذا الموضوع فجميع ما وقفت عليه من دراسات سابقة في هذا الموضوع انطلقت من منهج مختلف تمامًا عن المنهج الذي سرت عليه في هذا البحث، فبعضها تناول حروف المعاني في كتاب معين أو عند نحوي بعينه، ومنها:

١- حروف المعاني في معجم لسان العرب. ليوحنا مرزه خامس. رسالة ماجستير. جامعة تكريت.١٩٩٩م.

٢- دراسة حروف المعاني في معجم تاج العروس لـ سندس محمد. رسالة دكتوراه. الجامعة المستنصرية.العراق.٢٠٠٧م.

٣- دراسة حروف المعاني عند ابن هشام الأنصاري. لعزت توفيق مصطفى حسن.رسالة دكتوراه. جامعة الفيوم. كلية دار العلوم. ٢٠٠٢م.

٤- حروف المعاني في تراث ابن مالك. جمعًا ودراسة. لمحمد الشحات المتولي عمارة. رسالة دكتوراه.كلية اللغة العربية في المنصورة.قسم اللغويات. ٢٠٠٥م.

وبعض هذه الدراسات تناول حروف المعاني بدراسة موازنة بين كتابين أو أكثر من كتب حروف المعاني، مثل:

- الموازنة بين الرماني وابن هشام فيما اشتركا فيه من حروف المعاني. لمحمد المختار محمد المختار. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية.١٤٠٩هـ.
- حروف المعاني بين المرادي وابن هشام. دراسة نحوية تحليلية موازنة. لولوه إسماعيل. رسالة ماجستير. كلية التربية للبنات بالقصيم. ١٤٢٢هـ.
- حروف المعاني العاملة في مغني اللبيب بين الدماميني والشمني. الجوهرة بنت ناصر بن حمد الراشد.رسالة دكتوراه. كلية التربية بالرياض. ١٤١١هـ.

وعُنِي بعض آخر بدراسة تاريخ التأليف في حروف المعاني، مثل :

- كتب حروف المعاني في دراسة منهجية نحوية. لحيدر عبد الرازق. رسالة ماجستير. الجامعة المستنصرية. العراق.١٩٩٥م.
- المصنفات في حروف المعاني. دراسة تاريخية تحليلية موازنة مع تحقيق كتاب ذخيرة التلا في أحكام كلا للمحلي. محمد عامر أحمد حسن. رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة. دار العلوم. قسم النحو والصرف والعروض. ١٩٨٢م.
- حروف المعاني والتأليف فيها قبل المغني والجنى مع نص محقق لكتاب (معاني الحروف/ للزجاجي). لداعية عبد الرحمن توفيق الباني. رسالة ماجستير. كلية التربية للبنات بالرياض. ١٤٠٥هـ.

ومنها ما كان معنيًّا بدراسة حروف المعاني وعلاقتها بالفقه وأصوله: -

- حروف المعاني وأثرها في علمي الأصول والفقه. لناجي محمد شفيق عجم. رسالة دكتوراه.جامعة الأزهر. كلية الشريعة والقانون. ١٩٧٧م.
- حروف المعاني وأثرها في اختلاف الفقهاء. لحسين مطاوع حسين الترتوري. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى. ١٩٨٢م.
- حروف المعاني بين النحاة والأصوليين من خلال كتاب (البحر المحيط للزركشي). لمحمد عبد المجيد عبود. رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية. الأردن. ١٩٩٦م.

ولم أقف على دراسة تعنى بالمسائل الخلافية في هذه الحروف جمعا وترتيبًا ودراسة إلا دراسة واحدة تناولت جزءاً من هذه المسائل بالجمع والدراسة وهي بعنوان: (مسائل الخلاف في حروف المعاني الأحادية والثنائية حتى نهاية القرن الثامن، دراسة نحوية صرفية

دلالية) .لسعاد بنت مصلح بن رجا الله الردادي. رسالة دكتوراه. جامعة الرياض للبنات. قسم اللغة العربية وآدابها. ١٤٢٩هـ.

وتأتي دراستي هذه مكملة لما بدأته تلك الدراسة؛ إذ تتناول (المسائل الخلافية في حروف المعاني الثلاثية. دراسة نحوية دلالية).

خطة البحث:

وقد اقتضت خطة البحث أن تكون في بابين مسبوقين بمقدمة وتمهيد.

أما المقدمة فقد بينت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة له، وخطة البحث، ومنهجه، والصعوبات التي واجهتني فيه.

وأما التمهيد فتناولت فيه ما يلي:

أولاً: الحرف، مفهومه ودلالاته:

وتحدثت فيه عن مفهوم الحرف في اللغة والاصطلاح، وعن الدلالات المختلفة له.

ثانيًا: أنماط الحروف في الفكر النحوي:

وفيه تناولت الأنواع والأنماط المختلفة للحروف عند النحويين.

وأما الباب الأول فكان بعنوان: (المسائل الخلافية في حروف المعاني الثلاثية) جمعا ودراسة، ويقع هذا الباب في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

الفصل الثاني: مسائل الخلاف العامة.

الفصل الثالث: مسائل الخلاف الجزئية.

وأما الباب الثاني من البحث فكان بعنوان (الدراسة)، ويقع هذا الباب في ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: أسباب الخلاف في حروف المعاني.
  - المبحث الأول: أسباب علمية.
  - المبحث الثاني: أسباب دلالية.
  - المبحث الثالث: أسباب مذهبية (تعصبية).
  - المبحث الرابع: أسباب أخرى.
- الفصل الثاني: أصول الاحتجاج في حروف المعاني.

- المبحث الأول: السماع. ويشمل:
  - أولاً: القرآن الكريم وقراءاته.
  - ثانيًا: الحديث النبوي الشريف.
  - ثالثًا: كلام العرب شعرا ونثرا.
- المبحث الثاني: القياس.
- المبحث الثالث: الإجماع.
- المبحث الرابع: الاستصحاب.

• الفصل الثالث: تقويم الخلاف في حروف المعاني الثلاثية.

- المبحث الأول: أهم الإيجابيات.
- المبحث الثاني: أهم المآخذ.
- المبحث الثالث: أثر الخلاف في حروف المعاني.

ثم أوليت ذلك خاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

و أتبعتها بفهارس فنية تبين ما اشتمل عليه البحث، وهي:

فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس الأمثال وأقوال العرب، وفهرس الشواهد الشعرية، وفهرس الأعلام، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

منهج البحث:

وكان المنهج الذي سرت عليه في دراسة هذا الموضوع على النحو الآتي:

١- جمع المسائل الخلافية في حروف المعاني الثلاثية من كتب الحروف، وكتب النحو المختلفة.

٢- وضع عنوان لكل مسألة خلافية.

٣- تصدير كل مسألة خلافية بتمهيد لها قبل عرضها، ثم عرض الخلاف في المسألة، وذكر الأقوال المختلفة فيها، مع إيراد الأدلة والاحتجاجات لكل قول من هذه الأقوال، ثم الردود المذكورة عليها.

٤- الاجتهاد في ترجيح ما أراه صوابًا من هذه الآراء ما أمكنني ذلك، مع بيان سبب الترجيح.

٥- تذييل كل مسألة ببيان لأهم المصادر التي ترد فيها.

٦- عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها، بذكر اسم السورة ورقم الآية، مع العناية بضبط الآيات القرآنية ضبطًا كاملاً في المتن والحاشية.

٧- نسبة القراءات القرآنية إلى أصحابها، وتخريجها من كتب القراءات ما أمكنني ذلك أو من كتب التفسير، وكتب إعراب القرآن ومعانيه.

٨- تخريج الأحاديث من كتب الحديث، مع الإشارة — أحيانًا — إلى الروايات المختلفة، إذا كان الاختلاف في موضع الاستشهاد.

٩- تخريج الأمثال وأقوال العرب من مظانها، ككتب الأمثال المعتبرة وغيرها.

١٠- نسبة الأبيات الشعرية إلى قائليها، ما لم يمنع من ذلك جهل بالقائل بعد البحث والتقصي، مع العناية بتكملة أنصاف الأبيات، والإشارة إلى بحورها، واختلاف رواياتها في موضع الشاهد إن وجد، مع ضبطها بالشكل، وشرح الغريب فيها، وتخريجها من مصادرها وفي مقدمتها الدواوين، والمجموعات الشعرية، وكتب النحو واللغة مع مراعاة الترتيب الزمني لوفيات أصحاب هذه المصادر.

١١- الاجتهاد في توثيق آراء النحويين وأقوالهم من كتبهم، فإن لم يتيسر ذلك أحلت إلى المصادر الأخرى، مراعية السبق الزمني لوفيات أصحابها.

١٢- اتباع المنهج التاريخي، ومراعاة الترتيب الزمني عند ذكر آراء العلماء، وسرد الكتب في أثناء الدراسة.

١٣- الترجمة للأعلام غير المشهورين الواردة أسماؤهم في متن الرسالة، وأعرضت عن ترجمة الكثيرين؛ لشهرتهم أحيانا؛ ولخشية الإطالة فيما لا أرى لترجمته مغزًى أحيانا أخرى، مكتفية باسم العلم وكنيته ولقبه، وتاريخ وفاته، وأهم مؤلفاته.

١٤- رجعت إلى نسختين من كتاب (شرح الكتاب للسيرافي) الأولى محققة ولكنها غير مكتملة، والثانية مكتملة ولكنها غير محققة، وهي من مطبوعات دار الكتب العلمية بلبنان، وأشرت إلى هذه النسخة في كل موضع رجعت فيه إليها بـ(دار الكتب

العلمية)، بينما لم أشر للنسخة المحققة لأن الأصل أن أرجع إليها إلا في ما لم يحقق فأرجع فيه لنسخة دار الكتب العلمية.

١٥- إذا أطلقت أسماء المؤلفات التالية و لم أقيدها بأصحابها: (شرح المفصل، شرح الجمل، شرح التسهيل، شرح الكافية، المغني) فالمراد بها مؤلفات: (ابن يعيش، ابن عصفور، ابن مالك، الرضي، ابن هشام) على التوالي.

صعوبات البحث:

الحق أنه قد واجهتني بعض الصعوبات والعوائق التي من أهمها مادة الخلاف الكبيرة والمتشعبة، والتي استدعت مني الجمع والتصنيف ثم المعالجة والتحليل، غير أن الدعم الذي حظيت به من أستاذي المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور/ إبراهيم بن صالح الحندود _حفظه الله_ كان له أبلغ الأثر في تذليل الصعاب، فكنت أفيد من اقتراحاته وآرائه، وأستنير بملحوظاته ومشورته، وأهتدي بطريقته ومنهجه في الدرس، فله مني جزيل الشكر ووافر الامتنان، وأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يبارك في وقته، وأن يديم به النفع لغيري كما نفعني به.

شكر وتقدير:

أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من مدَّ لي يد العون في هذا العمل، وأخصُّ بالشكر جامعة القصيم، التي هيأت لي فرصة إتمام الدراسات العليا في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية.

والشكر موصول لكل من أعانني في هذا البحث برأي أو مشورة، أو أمدَّني بشيء من مصادره ومراجعه، وهم كثر لا يسعني ذكر أسمائهم، ولكن حسبهم أن الله يعلمهم، وهو وحده المرجو أن يجزيهم عما قدموا خير الجزاء وأجزله.

كذلك أشكر أساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية وآدابها، وأشكر الأستاذين الكريمين اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذا البحث، وتكميل نقصه، وتوجيه كاتبته.

وبعدُ فهذا العمل كسائر أعمال البشر يعتريه النقص والقصور، ولكن حسبي أني بذلت فيه غاية جهدي، وانقطعت له بضع سنين، لم أشغل بغيره نفسي، ولم أصرف إلى سواه همتي، وتحملت المشاق في سبيله، واستعنت بالله فأمدَّني بحسن عونه وتوفيقه.

وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به، وينفع به كل قارئ له، إنه سميع مجيب، وبالإجابة جدير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

ويشتمل على ما يلي:

أولاً: الحرفُ، مفهومُه ودِلالاتُه.

ثانيًا: أنماط الحروف في الفكر النحوي.

أولاً: الحرفُ، مفهومُه ودِلالاتُه:

يمكنني أنْ أتناولَ الحرفَ من خلالِ ما يأتي:

- الحرفُ في اللغةِ.
- الحرفُ في الاصطلاحِ، وهوَ على نوعين:

أ- حروفُ المباني، وسأتناولُ تعريفَها الاصطلاحي، وسببَ تسميتِها بهذا الاسمِ.

ب- حروفُ المعاني، وسأقفُ على معناها الاصطلاحي، وسببِ تسميتها أيضًا بهذا الاسمِ.

الحرفُ في اللغةِ:

الحرفُ في الأصلِ: الطرفُ والجانبُ. فالحرفُ منْ كلِّ شيءٍ طرفُه وجانبُه(١).

يُقالُ: فلانٌ على حرفٍ منْ أمرِه: أيْ: ناحيةٍ منه وطَرَفٍ، بحيثُ إذا رأى شيئًا لا يعجبُه عَدَلَ عنه. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍۖ﴾(٢) أي يعبدُه في السراءِ لا في الضراءِ.

والحرفُ: الكلمةُ؛ يُقال: هذا الحرفُ ليسَ في لسانِ العربِ.

ومنْ معاني الحرفِ: اللغةُ واللهجةُ، ومنه قولُه عليه السلامُ: ((إنَّ هذا القرآنَ أُنزلَ على سبعةِ أحرفٍ))(٣)، أي: لغاتٍ ولهجاتٍ.

والحرفُ: الطريقةُ والوَجْهُ، يُقال: هذا في حرفِ ابنِ مسعودٍ، أيْ: في قراءةِ ابنِ مسعودٍ، أيْ: على الطريقةِ والوجهِ الذي يَقرأ به(٤).

---

(١) ينظر: لسان العرب (ح ر ف) ٩/ ٤١، المعجم الوسيط ١/ ١٦٧.

(٢) من الآية ١١ من سورة الحج.

(٣) الحديث أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ٦/ ٣١٨، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه ٦/ ٩٩.

(٤) ينظر: لسان العرب ٩/ ٤١، المعجم الوسيط ١/ ١٦٧.

الحرف في الاصطلاح:

الحرف في الاصطلاح نوعان، فالحرف كل واحد من حروف المباني الثمانية والعشرين التي تتركب منها الكلمات، وتسمى حروفَ الهجاء. وهذا النوع الأول.

وحدَّها الزجاجي بقوله: «وحروف المباني أصوات غير مؤلفة ولا مقترنة ولا دالة على معنى من معاني الأسماء والأفعال والحروف إلا أنها أصل تركيبها»(١).

وسُمِّي الواحد من حروف الهجاء حرفًا؛ لأن الحرف حدُّ مُنقَطَعِ الصوت وغايتُه وطرفُه، ويجوز أن تكون سميت حروفًا لأنها جهات للكلم، ونواحٍ كحروف الشيء وجهاته المحيطة به(٢).

وأما تسميتها بحروف المباني فلأنها تبنى منها صيغة الكلمة(٣).

وأما النوع الثاني فهو ما يعرف بحروف المعاني، وهي التي تدل على معان في غيرها، وتربط بين أجزاء الكلام، وتتركب من حرف أو أكثر من حروف المباني، وهي أحد أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف.

وسميت حروف المعاني بهذا الاسم لأن الحرف طرف في المعنى وفضلة، ولا يكون عمدة، فشبه بطرف الشيء، والحرف في اللغة الطرف(٤).

أو أنه سُمِّي بذلك لضعفه، وضَعُفَ من حيث كان معناه في غيره، ولأن الحرف تنزل منزلة الجزء من الكلمة فشبه بطرف الشيء المعتمد على غيره.

وقيل: بل شبه بالناقة الضعيفة التي ضعفت عن الحمل والامتهان، واسم تلك الناقة حرف، وضَعُفَ لعدم إمكانية ائتلافِ كلامٍ تام منه(٥).

وقيل: سمي بذلك لأنه يأتي على وجه واحد في المعنى، وذلك أن الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد ثم قد يتوسع فيه.

ومن معاني الحرف في اللغة: الوجه الواحد.

---

(١) إيضاح علل النحو ٥٤-٥٥.

(٢) ينظر: سر الصناعة ١/ ١٤.

(٣) ينظر: النحو الوافي ١/ ٦٦.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٢٤.

(٥) ينظر: كشف المشكل في النحو ١٥٥-١٥٦.

وقيل: بل لأنه يدل في الحالة الواحدة على معنى واحد، بينما الاسم قد يدل في حالة واحدة على معنيين فيكون فاعلاً ومفعولاً في آن واحد، مثل قولك: رأيت ضاربَ زيدٍ، فـ(ضارب) فاعل ومفعول في المعنى. والفعل أيضًا يدل على معنيين الحدث والزمان، والحرف إنما يدل في الحالة الواحدة على معنى واحد فسمي حرفًا لأن الحرف في اللغة الوجه الواحد(١).

وقد حَدَّ النحويون الحرف –الذي هو الواحد من حروف المعاني – بحدود متعددة مختلفة؛ فعرَّفه سيبويه بقوله: «ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل»(٢).

وقال السيرافي يشرح قوله هذا: «إنما أراد: وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل»(٣).

وقريب منه قول أبي علي الفارسي: «وأما الحرف فما يدل على معنى في غيره»(٤).
وكذلك قال الأنباري(٥).

واعتُرض بأن من الأسماء ما يدل على معنى في نفسه، ومعنى في غيره، فيدخل في هذا الحدِّ، كأسماء الاستفهام والشرط، فإن كل واحدٍ منها يدل - بسبب تضمنه معنى الحرف - على معنى في غيره، مع دلالته على المعنى الذي وضع له، فإذا قلت مثلاً: (من يقم أقم معه) فقد دلت (مَن) على شخص عاقل بالوضع، ودلت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط؛ لتضمنها معنى (إن) الشرطية(٦).

ولدفع هذا الاعتراض قال بعضهم: «الحرف مالا يدل إلا على معنى في غيره»(٧).

وقال آخرون: «الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها فقط»(٨).

فخرج بذلك الأسماء التي تدل على معنى في غيرها، ومعنى في نفسها.

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٢٤.
(٢) الكتاب ١/ ١٢.
(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٥٢.
(٤) المسائل العسكرية ١٠٣.
(٥) ينظر: أسرار العربية ٤٠.
(٦) ينظر: الجنى الداني ٢١.
(٧) شرح الكافية ١/ ٢٥.
(٨) الجنى الداني ٢١.

وتميز الحد الأخير عن سابقه بأنه صُدِّرَ بـ(كلمة) و(الكلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. ويُعلم من تصدير الحد به أن ما ليس بكلمة فليس بحرف كهمزتي النقل والوصل، وياء التصغير، فهذه من حروف الهجاء، لا من حروف المعاني(١).

ولهذا فإن تصدير الحد بـ(كلمة) أولى من تصديره بـ(ما)؛ لإبهامها، ولدخول ما ليس بكلمة فيه مما لا يدل إلا على معنى في غيره كهمزتي النقل والوصل، وياء التصغير.

على أن من النحويين من نازع في دعوى عدم دلالة الحرف على معنى في نفسه، فخرق بذلك إجماع النحويين، وهو الشيخ بهاء الدين بن النَّحَّاس(٢)؛ إذ ذهب إلى أن الحرف دال على معنى في نفسه، قال: لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهمه على أنه لا معنى له، كما كان الأمر كذلك مع الاسم والفعل، إذ لو خوطب بهما من لا يفهم موضوعهما لغةً، فلم يفهم منهما معنًى لم يقل أحد بأنهما لا معنى لهما، وإن خوطب بالحرف من يفهم موضوعه لغة فإنه يفهم منه معنى بُدٍّ، كما لو خوطب بـ(هل) من يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف.

ثم قال: والفرق بين الحرف وبين الاسم والفعل أن معناه في حال التركيب مع غيره أتم من معناه مفردًا، بخلاف الاسم والفعل فإن معناهما مفردين هو عين معناهما مركبين(٣).

وتوقف أبو حيان عند هذا الخلاف، وقال إنه يحتاج إلى دقيق فكر ونظر، وقرر أن الحرف محتاج إلى مُمَيِّزٍ واضح يميز دلالته من دلالة الاسم والفعل(٤).

واختلفت منطلقات النحويين في حَدِّهِمُ الحرف، فراعى بعضهم عند حَدِّه عدم كونه مخبرًا به أو مخبرًا عنه، فقال ابن السراج: «الحرف ما لا يجوز أن يخبر عنه، ولا يجوز أن يكون خبرًا»(٥).

وحدَّه ابن مالك بقوله: «الحرف كلمة لا تقبل إسنادًا وضعيًا بنفسها ولا بنظير»(٦).

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) بهاء الدين ابن النحاس هو محمد بن إبراهيم بن محمد بهاء الدين ابن النحاس الحلبي النحوي، أبو عبد الله، له شرح كتاب المقرب. توفي سنة ٦٩٨هـ. ينظر: البلغة ٢٤٨، طبقات القراء لابن الجزري ٤٦/٢، بغية الوعاة ١٨/١.

(٣) ينظر: التعليقة في شرح المقرب ١٢٣/١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٥٠.

(٥) الأصول ١/ ٣٧.

(٦) شرح التسهيل ١/ ١٠.

فالإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء وسمي: إسنادًا وضعيًا أو حقيقيًا، كقولنا: محمدٌ مجتهدٌ.

وإن كان باعتبار اللفظ سمي إسنادًا غير وضعي، وصلح للاسم نحو: زيدٌ معرب، وللفعل نحو: قام مبني على الفتح، وللحرف نحو: (في) حرف جر، وللجملة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة.

ولهذا قال ابن مالك: (لا تقبل إسنادًا وضعيًا) احترازًا من الإسناد غير الوضعي الذي يصلح لكل لفظ كما تقدم.

وإنما أطلق الإسناد لأن المراد نفيُ قبول الحرف له من طرفيه؛ لأن الحرف لا يسند ولا يسند إليه.

ولما كان من الأسماء ما يشارك الحرف في كونه لا يسند ولا يسند إليه، كالأسماء الملازمة للنداء نحو: (فُلُ) و(مَكرَمان)، وأسماء الأفعال نحو(صه) احتاج ابن مالك إلى زيادة في الرسم تخرج ما لا يخرج بدونها فقال (لا بنفسها ولا بنظير)؛ لأن الأسماء المشار إليها لا تقبل إسنادًا وضعيًّا بنفسها ولكن تقبله بنظير، والمراد بالنظير هنا: ما وافق معنى ونوعا، كموافقة قول الآمر بالسكوت: (سكوتًا)، لقوله: (صه)، لكنَّ (صه) لا تقبل الإسناد الوضعي بينما يقبله السكوت.

والمسند إلى السكوت بمنزلة المسند إلى (صه) لتوافقهما معنى ونوعا.

وكذا المسند إلى (كريم) و(فلان) بمنزلة المسند إلى (مكرمان) و(فل)[1].

ومن النحويين من جعل علامة الحرف علامة عدمية فقال: الحرف كل كلمة لا تقبل علامات الاسم ولا علامات الفعل[2].

وذلك أن الكلمة إما أن تكون اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، وللاسم كما للفعل علامات معروفة، فإن لم تقبل الكلمة شيئًا من علامات الاسم أو علامات الفعل فهي حرف.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٩-١٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٦٤، أوضح المسالك ١/ ٢٥، المقاصد الشافية ١/ ٥٨، شرح الآجُرُّومِيَّة لابن عثيمين ٣٢.

وحدَّ عبد القاهر الجرجاني الحرف بحدٍّ زعم أنه مُطَّرِدٌ منعكس فقال: «الحرف ما دل على معنى غير متصرف، ولم يكن له إعراب بوجه، ولم يتضمن الزمان»(١).

ويعني بالتصرف أن يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافًا إليه، نحو أن تقول: ضرب زيدٌ، ورأيت زيدًا، وجاءني غلام زيدٍ، فتختلف المقاصد والمعاني في (زيد) باختلاف آخره، ولا يكون هذا في الحرف.

ولما كان هذا الرسم لا يخرج الأسماء المبنية نحو: (أين) و(متى) احتاج إلى زيادة في الرسم فقال: (ولم يكن له إعراب بوجه) يعني أنه لا يكون له إعراب في التقدير، وهذا يعني خلوه من الإعراب الظاهر والمقدر.

ثم وضع رسمًا ثالثًا في حده فقال: (ولم يتضمن الزمان).

وتابعه اليمني في جعله عدم اقتران الكلمة بالزمان جزءًا من حدِّ الحرف فقال: «الحرف ما دل على معنى في غيره غير مقترن بزمان»(٢).

ومن النحويين من عَرَّفَ الحرف بأنه ما جاء للربط بين الذات والحدث، فالكلمة إما أن تدل على ذات وهو الاسم، وإما أن تدل على معنى مجرد أي: حدث وهو الفعل، وإما أن تربط بين الذات والمعنى المجرد منها وهو الحرف(٣).

وهكذا تتابع النحويون في حدِّ الحرف، وتعددت منطلقاتهم وحدودهم تبعًا لذلك، وأستطيع أن أجمل مدار ما وقفت عليه من حدود للحرف في الأمور التالية:

١- أنه قسيم من أقسام الكلمة.

٢- أنه ما دلَّ على معنى في غيره فقط.

٣- أنه لا يسند ولا يسند إليه، ويقصد بالإسناد هنا الإسناد الوضعي الحقيقي.

٤- أنه غير مقترن بزمان.

٥- أنه ما دل على معنى غير متصرف.

٦- أنه ليس له إعراب بوجه.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٨٥.

(٢) كشف المشكل في النحو ١٥٥.

(٣) ينظر: النحو الوافي ١/ ٦٦.

٧- أنه ما لا يقبل علامات الاسم ولا علامات الفعل.

٨- أنه ما جاء للربط بين الذات والمعنى المجرد منها.

ويظهر لي أن بعضًا من هذه الأمور يصدق عليه كونه وصفًا للحرف ولا يصلح أن يكون حدًا له.

وأحسن ما قيل في حد الحرف – في نظري – أنه كلمة دلت على معنى في غيرها فقط.

فقولهم (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف.

وقولهم (دالة على معنى في غيرها) احتراز من الاسم والفعل.

وقولهم (فقط) مخرج للأسماء الدالة على معنى في نفسها ومعنى في غيرها كأسماء الشرط والاستفهام.

ولا يَرِدُ على هذا الحدِّ قولهم: إنَّ الحرف دالٌّ على معنى في نفسه قبل انضمامه لغيره؛ ذلك أن مراد النحويين من قولهم (إنه يدل على معنى في غيره فقط، ولا يدل على معنى في نفسه) أنه غير مستقل بالمفهومية دون غيره، بخلاف الفعل والاسم.

ومعنى ذلك أن نحو(من) و(إلى) مشروط في وضعها دالةً على معناها الإفرادي ذكرُ متعلقها، بعكس الابتداء والانتهاء فإنهما غير مشروط فيهما ذلك[(١)].

ولهذا جاز الإخبار عن لفظ الابتداء نحو: (الابتداء خير من الانتهاء)، ولم يجز الإخبار عن (من)؛ لأن الابتداء – الذي هو مدلولها ومعناها – لا يكتمل إلا بلفظ غيرها[(٢)].

ثانيًا: أنماط الحروف في الفكر النحوي:

تعددت وتنوعت أنماط الحروف في الفكر النحوي. فعمد النحويون – عند ذكرهم للحروف – إلى تقسيمها إلى أنماط وأنواع مختلفة. واعتمد بعضهم شيئًا من هذه التقسيمات كمناهج للتأليف في الحروف. وعليه فقد اختلفت مناهج المؤلفين في حروف المعاني فنجد المالقي –مثلاً– في كتابه (رصف المباني) يرتب الحروف ترتيبًا ألفبائيًّا، وكذلك فعل ابن هشام في المغني، بينما اعتمد المرادي في (الجنى الداني) تقسيم الحروف بحسب عدد حروف مبانيها، فبدأ بالحروف الأحادية، ثم الثنائية، ثم الثلاثية، فالرباعية، وأخيرًا الخماسية.

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٤.

وهذا التقسيم هو أحد تقسيمات الحروف عند النحويين وهو تقسيمها تبعًا لعدد حروف مبانيها؛ فهناك الحروف الأحادية وهي التي تتألف من حرف واحد، وعددها ثلاثة عشر حرفًا هي: الهمزة، والألف، والباء، والتاء، والسين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء.

والحروف الثنائية وهي التي تتألف من حرفين، وعددها أربعة وعشرون حرفًا هي: آ، وأم، وإنْ، وأَنْ، وأو، وأي، وإي، وبل، وعن، وفي، وقد، وكي، ولا، ولم، ولن، وما، ومذ، ومع، ومن، وهل، ووَا، ووَيْ، ويا. وكذلك (لوْ)، و(ألْ) على رأي الخليل(١).

والحروف الثلاثية وهي المتألفة من ثلاثة أحرف، وعددها تسعة عشر حرفًا هي: أجل، وإذن، وإلى، وألا، وأما، وإنَّ، وأنَّ، وأيا، وبلى، وثم، وجير، وخلا، ورب، وسوف، وعدا، وعلى، وليت، ونعم، وهيا.

والرباعية وهي المكونة من أربعة أحرف، وعددها ثلاثة عشر حرفًا هي: إلاَّ، وألاَّ، وأمَّا، وإمَّا، وحاشا، وحتَّى، وكأنَّ، وكلاَّ، ولعلَّ، ولَمَّا، ولولا، ولوما، وهلاَّ.

ثم الخماسية التي تتكون من خمسة أحرف وهو حرف واحد: لكنَّ(٢).

وتقسم الحروف بحسب الإفراد والتركيب إلى:

حروف مفردة بسيطة بالوضع والأصالة، مثالها: عن، وعلى، وإلى، وقد، وسوف، وواو العطف، وباء الجر، وغيرها.

وحروف مركبة من كلمتين تركيبًا يحصل لها به معنى تعد به في المفردات ومثالها (لولا) أصلها (لو) ضم إليها (لا)، و(هلاَّ) أصلها (هل) ضم إليها (لا)، و(لوما) أصلها (لو) ضم إليها (ما)(٣).

ويحسن التنبيه هنا إلى المرتبة الثالثة من مراتب التركيب وهي التي يكون الكلام مركبًا من كلمتين لكل منهما معناها الذي كان لها قبل التركيب، وهذا الكلام المركب لا يعد حرفًا وذكره هنا من باب التنبيه عليه، ومثاله (ألا) في قول قيس بن الملوح:

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٢٥، الأشباه والنظائر ٣/ ٢٣.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر ٣/ ٢٢-٢٣.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٨٥.

أَلا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ   إِذَا أُلاقِيْ الَّذِيْ لاقَاهُ أَمْثَالِي[(١)]

فالهمزة في (ألا) تفيد الاستفهام، و(لا) تفيد النفي، وعليه فهما كلمتان لا كلمة واحدة[(٢)].

وكذلك (كما) الأكثر فيها أن تكون مركبة من كلمتين: كاف التشبيه أو التعليل و(ما)، ولكل منهما معناه الذي كان له قبل التركيب، وعلى هذا فـ(كما) كلمتان وليست كلمة واحدة[(٣)].

وتُقَسَّمُ الحروف أيضًا ـ بحسب ما تدخل عليه ـ إلى حروف مختصة، وحروف غير مختصة.

وتُقَسَّمُ الحروف المختصة بدورها إلى حروف مختصة بالاسم، وذلك نحو حروف الجر؛ لأن الجر لا يكون في الأفعال ولا في الحروف.

والثاني قسم يختص بالفعل وذلك نحو حروف الجزم كـ(لمْ) و(لمّا)؛ لأن الجزم لا يكون في الأسماء، ومن ذلك باب (أَنْ) و(لَنْ) و(كَيْ) و(إذن) الناصبة؛ لأنها لا تدخل على الأسماء.

وأما الحروف المشتركة غير المختصة فهي تدخل على الاسم والفعل، وذلك نحو حروف الاستفهام كـ(هل) والهمزة[(٤)].

وتُقَسَّمُ الحروف بحسب عملها من عدمه إلى حروف عاملة، وغير عاملة. ويُفَصِّلُ بعض النحويين ذلك فيقسمها بحسب عملها إلى ستة أقسام.

- الأول: ما يعمل لفظًا ومعنى، كحروف الجر، مثال ذلك: (مررت بزيدٍ) فالباء عملت الجر في لفظ (زيد)، وأفادت في المعنى إلصاق الفعل به.

---

(١) البيت من البسيط. والمعنى: هل تجزع سلمى لموتي أم تتجلد وتصبر؟
والشاهد فيه: مجيء (ألا) للاستفهام عن النفي.
والبيت في الديوان ١٧٨، وفيه (ليلى) بدل (سلمى) ، والجنى الداني ٣٨٤، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٢٣٩، والمغني ١/ ٨٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٣٩، والمساعد ١/ ٣٥٠، والخزانة ٤/ ٧٠.

(٢) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٣٨٠.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٤٨٠-٤٨٢.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٨٦-٨٧.

- الثاني: ما يعمل معنى ولا يعمل لفظًا، كـــ(هل) وهمزة الاستفهام، فإذا قلت: (هل زيدُ منطلقٌ؟) و(أخرج عمرو؟) نَقَلَتْ (هل) والهمزة معنى الجملة من الخبر إلى الاســـتفهام، ولا تأثير لهما في اللفظ.
- الثالث: ما يعمل لفظًا ولا يعمل معنى، وذلك كحروف الجر إذا كانت مزيدة نحـــو: (ألقى زيدٌ بيده) وعلامة ذلك أن يكون سقوطه وثبوته سواء.
- الرابع: ما يعمل معنى ولفظًا ولا يعمل حكمًا، ومثاله اللام في قولهم (لا غلامَيْ لزيدٍ، ولا يَدَيْ لعمرٍو)؛ وذلك أن الإضافة قد أحدثت في المضاف معنى، وأوجبت حكمًا، فالمعنى التعريف، والحكم حذف النون، واللام من (غُلامَيْ لزيد) ســـلبت (غلامـــين) التعريف وأبقت الحكم وهو سقوط النون، فكانت بذلك عاملة في المعنى ولم تعمل في الحكم، وعملت من وجه آخر فأفادت الملك، وعملت في اللفظ بجرها (زيد) فهي إذن عاملة لفظًا ومعنى، وغير عاملة حكمًا.
- الخامس: ما يعمل في الحكم دون المعنى واللفظ، مثاله اللام من قولك (علمتُ لَزيـــدٌ منطلق) الأصل: (علمت زيدًا منطلقا) فلما دخلت اللام منعت (علم) مـــن العمـــل، وأعادت الاسمين المنصوبين إلى الرفع بالابتداء، وعليه فهي لم تغير معنى، وأما اللفـــظ فهو وإن تغير فليس العمل لـــ(اللام) وإنما الرفع بالابتداء الذي يكون في قولك: (زيدٌ منطلق)، وبهذا يقتصر عملها على الحكم الذي هو صرف الاسمـــين عـــن كونهمـــا منصوبين بـــ(عَلِمَ) إلى كونهما مرفوعين بالابتداء.
- السادس: ما لا يعمل بوجه وذلك مثل (ما) إذا كانت صلة، كقوله تعـــالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[١] فهي زائدةٌ لم تفد معنى ولم تغير لفظًا ولا حكما[٢].

ثم تُقَسَّمُ الحروف العاملة في اللفظ بحسب عملها فيه إلى:

حروف تعمل النصب والرفع، وهي (إنَّ) وأخواتها، و(لا) المشبهة بـــ(إنَّ).

وحروف تعمل الرفع والنصب، وهما (ما) و(لا) المشبهتان بـــ(ليس).

(١) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٨٨-٩١.

وحروف تعمل النصب فقط وذلك حروف النداء، ونواصب المضارع.

وحروف تعمل الجر فقط وهي حروف الجر.

وحروف تعمل الجزم فقط وهي حروف الجزم[١].

وأخيرًا تُقَسَّمُ الحروف العاملة في المعنى تبعًا لنوع عملها وأثرها فيه إلى أقسام عدة، وهي أكثر من أن تحصى[٢] إلا أن غالبها يرجع إلى أقسام خمسة.

١- إحداث معنى في الاسم خاصة، كالتعريف.

٢- إحداث معنى في الفعل خاصة، كالتنفيس.

٣- إحداث معنى في الجملة، كالنفي والتوكيد.

٤- إحداث ربط بين مفردين كالعطف في قولك: (جاء زيدٌ وعمرو).

٥- إحداث ربط بين جملتين كالعطف في قولك: (جاء زيدٌ وذهب عمرو).

ومنها ما يخرج عن هذه الأقسام الخمسة كالكف، والتهيئة، والإنكار وغيرها[٣].

وذكر هذه المعاني مفصل في مواضعه من كتب الحروف وكتب النحو عامة.

هذا مجمل ما وقفت عليه من أنماط وتقسيمات للحروف عند النحويين، وهناك تقسيمات أخرى تتداخل مع بعض ما ذكر، فضربت عنها صفحًا خشية الإطالة. والله من وراء القصد.

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ٣/ ٢٩-٣٠.

(٢) ينظر: رصف المباني ٦-٨.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٢٥.

الباب الأول

المسائل الخلافية في حروف المعاني الثلاثية توثيقًا ودراسة

ويشتمل على الفصول الآتية:

الفصل الأول: مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

الفصل الثاني: مسائل الخلاف العامة.

الفصل الثالث: مسائل الخلاف الجزئية.

توطئة:

من خلال دراستي للمسائل الخلافية في حروف المعاني الثلاثية أستطيع تقسيمها ــ بحسب نوع الخلاف وحجمه ــ ثلاثة أقسام:

الأول: مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

وأعني بها ما كان أصل الخلاف فيها قائما بين أعلام المدرستين، بحيث يذهب أئمة البصرة في المسألة مذهبًا يخالفهم فيه أئمة الكوفة، وغالبًا ما يُعَبِّر النحويون عن مثل هذا الخلاف بنسبتهم الأقوال إلى المدرستين صراحةً، فيقال: مذهب البصريين كذا، ومذهب الكوفيين كذا، أو بنسبة الأقوال إلى أئمة المدرستين فيقال مثلاً: مذهب سيبويه كذا، ومذهب الكسائي والفراء كذا.

وقد يتشعب الخلاف في هذه المسألة فيما بعدُ، عند من يأتي بعدهم من النحويين فيظهر في المسألة أقوال أخرى، لكنَّ الضابط في ذلك أنَّ أصل الخلاف فيها قائم بين المدرستين.

ومن هذه المسائل مسألة إعراب الاسم الثاني من الجملة الاسمية الواقعة بعد (إذا) الفجائية وهي المسألة المعروفة بـ(المسألة الزنبورية)، ومنها أيضًا الخلاف في خروج (إلى) عن معناها الأصلي إلى معانٍ أخرى، ومنها الخلاف في مستوى التنفيس في (السين) و(سوف) وغيرها من المسائل التي يأتي تفصيلها في الفصل الأول من هذا الباب إن شاء الله تعالى.

الثاني: مسائل الخلاف العامة:

وأعني بها ما كان الخلاف فيها بين أفراد النحويين، ولم يكن بين المدرستين، كأن يكون الخلاف بين أعلام المدرسة الواحدة، ويوافقهم في ذلك أو يخالفهم بعض النحويين من المدرسة الأخرى، وممن يأتي بعدهم من النحويين، أو يختلط الخلاف في المسألة فيقول بالقول الواحد جماعة من أعلام البصرة، وجماعة من أعلام الكوفة، ويخالفهم في ذلك جماعة أخرى من المدرستين وممن يأتي بعدهم من النحويين، ويغلب في هذا النوع من المسائل كثرة تعدد الأقوال، فتربو على القولين إلى ثلاثة أقوال أو أربعة أو أكثر من ذلك.

ومن هذه المسائل القول في إعراب (إذا) الفجائية، والخلاف في (عسى) بين الفعلية والحرفية، والقول في معنى (رُبَّ) وغيرها من المسائل التي تَرِدُ _ إن شاء الله _ في الفصل الثاني من هذا الباب.

القسم الثالث: مسائل الخلاف الجزئية:

وأعني بها تلك المسائل التي لا يترتب على الخلاف فيها كبير أثر، كأَنْ يكون الخلاف في مسألة فرعية من الباب، أو يكون الخلاف فيها جزءًا من خلاف في مسألة أخرى، أو يكون الخلاف فيها متأخرًا بحيث يكون هناك شبه إجماع في المسألة، ثم يأتي من النحويين المتأخرين من يخالف فيها، ولا يكون لمخالفته كبير أثر عند النحويين، أو يكون من النحويين المغمورين ويتفرد بالمخالفة، فمثل هذه المسائل لا أظنها من المسائل المهمة، ولا يقيم لها النحويون كبير وزن، ولا تحظى بعنايتهم.

ومن هذه المسائل مسألة الوقف على (إذن)، ومسألة العامل في (إذا) الفجائية على القول باسميتها، وكذا الخلاف في وقوع (ثمَّ) حرف ابتداء، والقول في الهاء من (هَيَا)، وغيرها من المسائل التي يُفَصَّل القول فيها في الفصل الثالث من هذا الباب إن شاء الله تعالى.

الفصل الأول

مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

١-هل تعد (آيْ) من حروف النداء؟

المنادى مفعول في المعنى منصوب، وناصبه (أنادي) لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء، ولجعل العرب حروف النداء كالعوض منه(١). وحروف النداء كما عدها سيبويه خمسة: (الهمزة) و(الياء) و(أيا) و(وهيا) و(أي)(٢).

وزاد الكوفيون (آ) و(آي) بالمد(٣).

قال ابن مالك: «ولم يذكر مع حروف النداء (آ) و(آي) بالمد إلا الكوفيون رووها عن العرب الذين يثقون بعربيتهم، ورواية العدل مقبولة»(٤).

ومثال النداء بـ(آي) ما حكاه الكسائي أنه سمع رجلاً يقول: (آي إمَّا)(٥).

قال الشاطبي: «وهذا وإن كان فقليل»(٦).

وهو لنداء البعيد(٧)، ولهذا جعل المالقي المدَّ فيه دليلاً على بعد المسافة، وأن السامع بحيث لا يسمع النداء إلا مع المدِّ(٨).

وتابع بعض النحويين سيبويه فلم يذكروه مع حروف النداء(٩).

والذي يظهر لي أنه من حروف النداء؛ لأن الكوفيين رووه عن العرب ورواية العدل مقبولة، إلا أنه أقل استعمالاً منها. والله أعلم(١٠).

---

(١) ينظر: التسهيل ١٧٩، شرح التسهيل ٣/ ٣٨٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢٩١، ٢/ ٢٢٩-٢٣١.

(٣) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٨٠، شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦، شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٥، شرح الألفية للمرادي ١/ ٦٤٢.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦.

(٥) ينظر: المساعد ٢/ ٤٨٢.

(٦) المقاصد الشافية ٥/ ٢٣٤.

(٧) ينظر: شرح الكافية ١/ ١٩٧، رصف المباني ١٣٥، الجنى الداني ٤١٨.

(٨) ينظر: رصف المباني ١٣٥.

(٩) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢٠٥، كشف المشكل في النحو ٣٣٠، شرح المفصل ٨/ ١١٨.

(١٠) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: المقرب ١/ ١٧٥، شرح الجمل ٢/ ٨٠، التسهيل ١٧٩، شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦، شرح الكافية الشافية ٢/ ٣، شرح الكافية ٦/ ١٩٧، شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٥، رصف المباني ١٣٥، الارتشاف ٤/ ٢١٧٩، الجنى الداني ٤١٨، شرح الألفية للمرادي ١/ ٦٤٢، المغني ١/ ٩٠، أوضح

٢-الجزمُ بـ(إذا) الشرطيَّةِ

(إذا) لفظٌ مشتركٌ؛ يكونُ اسمًا ويكونُ حرفًا. وهو على وجهين:

- الوجه الأولُ: أنْ يكونَ للمفاجأةِ، وليسَ هذا موضعَ الحديث عنه.
- الوجه الثاني: أنْ يكونَ لغيرِ المفاجأةِ، فالغالبُ فيه أنْ يكونَ ظرفًا للمستقبلِ، متضمنًا معنى الشرطِ. و هو مع تضمُّنِه معنى الشرطِ لم يُجزمْ به إلا في الشعرِ؛ وذلكَ أنَّ (إذا) مختصٌّ بما تُيقِّنَ أو رُجِّحَ وقوعُه بخلافِ (إنْ)، فإنها للمشكوكِ فيه أوِ المستحيلِ غالبًا، وكذلكَ باقي أدواتِ الشرطِ، فهيَ معقودةٌ على أنها يجوزُ أنْ تكونَ وأنْ لا تكونَ. ويتضحُ هذا في قولِكَ: (آتيكَ إذا طلعتِ الشمسُ)، ولا تقولُ: (إنْ طلعتِ الشمسُ)؛ وذلكَ أنَّ طلوعَ الشمسِ أمرٌ مُتيقَّنٌ، ولو قلتَ: (إنْ طلعتِ الشمسُ) جعلتَ المعلومَ مبهمًا، وأوهمتَ إمكانَ عدمِ وقوعِه، ولهذا المعنى قَلَّ الجزمُ بـ(إذا) و لم يَرِدْ إلا في الشعرِ[1]، كقولِ الفرزدقِ:

تَرْفَعُ لي خِنْدَفٌ واللهُ يَرْفَعُ لي ... نارًا إذا خَمَدَتْ نيرانُهُمْ تَقِدِ[2]

وقولِ النَمرِ بنِ تَوْلَب:

فإذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَارْجُ الغِنَى ... وإلى الذي يُعْطِي الرَّغَائِبَ فَارْغَبِ[3]

المسالك ٤/ ٨، المساعد ٢/ ٤٨٢، شفاء العليل ٢/ ٨٠٢، تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٢٥، المقاصد الشافية ٥/ ٢٣٤، شرح الدماميني على المغني ٤٢٤، الهمع ٣/ ٣٦.

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ٧٤، شرح التسهيل ٤/ ٨١-٨٢، الجنى الداني ٣٦٧، الهمع ٣/ ١٧٩-١٨٠.

(٢) البيت من البسيط. ومعناه: إذا قعدتْ بغيري قبيلتُه، فإن قبيلتي -خِنْدَفُ- ترفع لي من الشرف ما هو كالنار الموقدة. وخندف: أمُّ مدركةَ وطابخةَ ابنَيْ إلياسَ بنِ مضرٍ، وتميم من ولد طابخةَ بن إلياس، فلذلك فَخَرَ بخندف على قيس عيلان بن مضر.

والشاهد فيه قوله: (تقد) حيث جزم بـ(إذا) ، فالفعل مجزوم على جواب الشرط.

و البيت في الكتاب ٣/ ٦٢، والمقتضب ٢/ ٥٦، وشرح المفصل ٧/ ٤٧، والخزانة ٧/ ٢٢.

(٣) البيت من الكامل. و(الخصاصة) : الفقر والحاجة وسوء الحال. و(الرغائب) : جمع رغيبة، والرغيبة من العطاء: الكثير.

والشاهد فيه: قوله: (تصبْك، فَارْجُ) حيث جزم الفعلين بـ(إذا) على الشرط وجزائه. ويروى: (ومتى تصبك) وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه على هذه المسألة.

وقولِ الآخرِ[١]:

وَإِذَا نُطَاوِعْ أَمْرَ سَادَتِنَا ... لا يَثْنِنَا بُخْلٌ وَلَا جُبْنُ[٢]

والأكثرُ أن يُرْفَعَ الفعلُ بعدَ (إذا)[٣]. ومنْ أمثلةِ ذلكَ قولُ ذي الرمَّة:

تُصْغِي إذا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً ... حَتَّى إذا ما اسْتَوَى فِي غَرْزِهَا تَثِبُ[٤]

وقولُ الآخرِ[٥]:

وإِذَا تَكُوْنُ شَدِيْدَةٌ أُدْعَى لها ... وإذا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ[٦]

وقدِ اختلفَ النحويونَ في حكمِ الجزمِ بـــ(إذا) في سَعَةِ الكلامِ، فذهبَ البصريونَ[٧] إلى أنَّ ذلكَ لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةِ الشعرِ.

والبيت في الديوان ٣٧٧، ولسان العرب ١/ ٤٢٣ (رغب) ، والجنى الداني ٣٦٧، والخزانة ١/ ٣٢٢.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الكامل. و(المطاوعة) : الموافقة.

والشاهد في البيت قوله: (نطاوعْ) ؛ حيث جزم الفعل بـــ(إذا) على الشرط.

والبيت في معاني القرآن للفراء ٣/ ١٥٨، ومجالس ثعلب ١/ ٧٤، وشرح التسهيل ٤/ ٨٢.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ٧٤، شرح التسهيل ٤/ ٨١-٨٢، الجنى الداني ٣٦٧.

(٤) البيت من البسيط. والشاعر يصف فيه ناقةً بأنها مؤدبة تسكن إذا شُدَّ عليها الرحلُ، فإذا استوى راكبها سارت في سرعة. و(الجانحة) : المائلة في شق. والغرز للناقة كالركاب للدابة.

والشاهد فيه قوله: (تَثِبُ) ؛ حيث رفع ما بعد (إذا) على الأصل.

والبيت في الديوان ٤٨، والكتاب ٣/ ٦٠، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/ ٩٧، وشرح المفصل ٤/ ٩٧، ٧/ ٤٧، ولسان العرب ١٠/ ٢١٣ (طبق) ، ١١/ ٤٢٦ (عجل).

(٥) البيت من قصيدة اختلف في قائلها كثيرًا. وينظر ما قيل في نسبتها مفصلاً في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٩٢١.

(٦) البيت من الكامل. و(الشديدة) : الأمر العظيم. و(يُحَاس) : يخلط، و(الحَيْس) : الأقط يخلط بالتمر. والبيت من قصيدة قالها الشاعر يلوم أهله فيها؛ حيث كان يبرهم ويخدمهم وكانوا مع ذلك يؤثرون عليه أخًا له يقال له: جندب.

والشاهد فيه: قوله: (تكون) و(يحاسُ) ؛ حيث رفع الفعل بعد (إذا) على ما هو أصل لها.

والبيت في كتاب اللامات للزجاجي ١٠٧، والأزهية ١٨٥، وشرح المفصل ٢/ ١١٠، ولسان العرب ٦/ ٦١ (حيس).

(٧) ينظر: الكتاب ١/ ١٣٤، ٣/ ٦١، شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٧٨، موارد البصائر لفرائد الضرائر ٤٣٦.

قالَ سيبويهِ: «وقدْ جازَوْا بها في الشعرِ مضطرينَ؛ شبَّهوها بـــ(إنْ)؛ حيثُ رأوا أنها لما يُستقبلُ، وأنها لا بُدَّ لها منْ جوابٍ»[١].

ونسبَ المراديُّ إلى الكوفيينَ القولَ بجوازِ ذلكَ مطلقًا[٢]. وكلامُ الفرَّاءِ مشعرٌ بـــذلكَ، حيثُ يقولُ: «من العربِ مَنْ يجزمُ بـــ(إذا) فيقولُ: إذا تَقُمْ أَقُمْ... وأكثـــرُ الكـــلامِ فيهـــا الرفعُ»[٣].

فتمثيلُه للجزمِ بها بكلامٍ منثورٍ دليلٌ على أنَّه يرى جوازَ ذلكَ في سَعةِ الكلامِ، وقولُـــه: (وأكثرُ الكلامِ فيها الرفعُ) دليلٌ على أنَّ ذلكَ قليلٌ وإنْ كانَ جائزًا.

وذهبَ بعضُ النحويينَ إلى أنها إذا زِيدَ عليها (ما) جـــازَ أنْ يُجـــازَى بهـــا في سَـــعَةِ الكلامِ[٤].

قالَ الصيمريُّ[٥]: «ولا يُجازَى بـــ(حيثُ)، و(إذْ)، و(إذا) بغيرِ (ما)؛ لأنهـــا ظـــروفٌ تُضافُ إلى الجملِ، فجُعلتْ (ما) ملازمةً لها، لتمنعَها منْ حكمِ الإضافةِ، وتنقلَها إلى بـــابِ الجزاءِ، لأنَّ الإضافةَ توضحُها، والمجازاةُ بابُها الإبهامُ، كقولِكَ: حيثُما تَكُنْ أَكُنْ، وإذْ ما تَقُمْ أَقُمْ، وإذا ما تُكْرِمْني أُكْرِمْكَ»[٦].

ومثالُ المجازاةِ بـــ(إذا) مكفوفةً بـــ(ما) في الشعرِ قولُ الفرزدقِ:

فَقَامَ أَبُو لَيْلَى إليهِ ابنُ ظَالِمٍ وَكَانَ إِذَا مَا يَسْلُلِ السَّيْفَ يَضْرِبِ[٧]

---

(١) الكتاب ٣/ ٦١.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٣٦٨.

(٣) معاني القرآن ٣/ ١٥٨.

(٤) ينظر: المساعد ٣/ ١٥٥.

(٥) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، أبو محمد،له كتاب التبصرة،ولم تذكر كتب التراجم له غـــير هـــذا الكتاب، ولم يعرف إلا به،توفي في أواخر القرن الرابع، أو أوائل القرن الخامس الهجري. ينظر:الإنبـــاه٢/١٢٣، البلغة ١٧٢، بغية الوعاة ٢/٨٩، كشف الظنون ٣٣٩.

(٦) التبصرة والتذكرة ٢٦١.

(٧) البيت من الطويل. والقيام هنا: العزم على الشيء والإتيان به على أكمل هيئاته. (وابنُ ظالم) : هو الحارث بـــن ظالم المري وهو جاهلي. و(أبو ليلى) كنيته. وقد ضرب المثل بفتكه فقيل: «أفتك من الحارث بن ظالم».
والشاهد فيه قوله: (إذا ما يسلل السيف يضرب) حيث جازى بـــ(إذا) مكفوفة بـــ(ما).
ويروى: (متى ما) وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه في هذه المسألة.

وتابعَ البصريينَ في قصرِ ذلكَ على ضرورةِ الشعرِ كثيرٌ من النحويينَ، منهم: الصيمريُّ[١]، وابنُ يعيشَ[٢]، والرضيُّ[٣]، وأبو حيانَ[٤]، والمراديُّ[٥]، والشاطبيُّ[٦]، والبغداديُّ[٧].

وتأرجَحَتْ عبارةُ ابنِ مالك بينَ إفادةِ الجوازِ وعدمه، فقالَ في الكافيةِ الشافيةِ:

وَشَذَّ جَزْمٌ بإِذَا فِي الشِعْرِ وَلَيْسَ ذَاكَ جائزًا في النَثْرِ[٨]

وقالَ في التسهيلِ: «فلذا لَمْ تجزمْ غالبًا إلا في شعرٍ»[٩].

فقولُه: (غالبًا) يدلُّ على جوازِ ذلكَ في سَعَةِ الكلامِ على قِلَّةٍ، مع أنَّه صرَّحَ في الكافيةِ بعدمِ الجوازِ.

والذي يظهرُ لي أنَّ قولَه بجوازِ ذلكَ في سَعَةِ الكلامِ ـــ وإنْ كانَ قليلاً ـــ مبنيٌّ على رأيِهِ في الضرورةِ؛ إذْ تعني الضرورةُ عندَه: «ما لا مندوحةَ للشاعرِ عنه»[١٠]، ويبيِّنُ هذا قولُ ابنِه بدرِ الدينِ في التعليقِ على البيتِ السابقِ:

وإِذَا نُطَاوِعْ أَمْرَ سَادَتِنَا لا يَثْنِنَا بُخْلٌ ولا جُبْنُ

قالَ: «قالَ الشيخ[١١] رحمَه الله: وليسَ قائلُ هذا مضطرًّا؛ لأنه لو رفعَ (نطاوع) لَمْ يكسرِ الوزنَ، ولَمْ يزاحفْه»[١٢].

والبيت في الديوان ١/ ٢١، وشرح المفصل ٨/ ١٣٤، وشرح الكافية ٤/ ١٤٥، والخزانة ٧/ ٧٧.

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢٦٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٩٧- ٩٨، ٧/ ٤٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٢٩.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٨٦٦.

(٥) ينظر: شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٦١.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٦/ ١١٠-١١١.

(٧) ينظر: الخزانة ٤/ ٢٤٣.

(٨) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٤٤.

(٩) التسهيل ٩٣.

(١٠) شرح التسهيل ١/ ٢٠٢.

(١١) يعني: والده جمال الدين بن مالك.

(١٢)شرح التسهيل ٤/ ٨٢.

وإذا كانَ هنا لا يرى أنَّ الشاعرَ مضطرٌّ لتسكينِ الفعلِ، فيكونُ ما وردَ منْ ذلكَ عنِ العربِ غيرَ مقصورٍ على ضرورةِ الشعرِ -على رأيِه- بلْ هو واردٌ في سَعَةِ الكلامِ كالبيتِ السابقِ.

بلْ إنَّه صرَّحَ بجوازِ ذلكَ في النثرِ، واستدلَّ له بحديثٍ عنِ النبيِّ ﷺ فقالَ: «شُبِّهتْ (إذا) بـ(متى) فأُعمِلَتْ، كقولِ النبيِّ ﷺ لعليٍّ وفاطمةَ رضيَ اللهُ عنهما: ((إذا أخذْتُما مضاجعَكما، تكبِّرا أربعًا وثلاثينَ، وتسبِّحا ثلاثًا وثلاثينَ، وتحمَدا ثلاثًا وثلاثينَ))(١) وهوَ في النثرِ نادرٌ، وفي الشعرِ كثيرٌ»(٢).

وعليهِ فالتحقيقُ في مذهبِه أنَّه يرى جوازَ ذلكَ في سعةِ الكلامِ على قلَّةٍ. ويمكنُ أنْ يُحملَ قولُه في الكافيةِ: (وليسَ ذاكَ جائزًا في النثرِ) على أنَّه نقلٌ للمشهورِ في قولِ النحويينَ.

والراجحُ عندي ما ذهبَ إليه سيبويه ومَنْ تابعَه؛ لأنَّ السماعَ والقياسَ يعضدُه، أمَّا السماعُ فإنَّه لَمْ يُرْوَ عنِ العربِ الجزمُ بـ(إذا) إلا في الشعرِ، باستثناءِ الحديثِ السابقِ الذي استشهدَ به ابنُ مالك، وهوَ حديثٌ واحدٌ لا يُقاسُ عليه، كما يمكنُ أنْ يُحملَ هذا الحديثُ على لغةِ مَنْ يحذفُ النونَ منْ آخرِ الأفعالِ الخمسةِ مطلقًا(٣).

وأمَّا القياسُ فلمخالفتها (إنْ) وسائرَ أدواتِ الشرطِ بتوقيتِها وتعيينِ زمانِها. وأمَّا ما ذهبَ إليهِ الفرَّاءُ فإنَّه لَمْ يُصرِّحْ بسماعٍ ذلكَ عنِ العربِ في سعةِ الكلامِ وإنما استشهدَ بأبياتٍ شعريةٍ تؤكِّدُ ما تمَّ ترجيحُه.

وأمَّا قولُ ابنِ مالكٍ: «وليسَ قائلُ هذا مضطرًّا» فإنَّ المختارَ في تفسيرِ الضرورةِ عندَ جمهورِ النحويينَ أنَّها: ما لَمْ يَرِدْ إلا في الشعرِ، سواءٌ أكانَ للشاعرِ عنه مندوحةٌ أم لا(٤)،

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه ٥/ ٨٩.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ٨١.

(٣) ذكر النحويون أنه قد تحذف نون الرفع من الأفعال الخمسة لغير ناصب ولا جازم في الشعر والنثر نادرا. ينظر: التسهيل ١٠، التذييل والتكميل ١/ ١٩٥-١٩٦، الخزانة ٨/ ٣٣٩-٣٤٠، النحو الوافي ٤/ ٤٤١.

(٤) ينظر: موارد البصائر لفرائد الضرائر ٦١-٦٢، القول المبين في الضرورة عند النحويين ٣٦.

وليستِ الضرورةُ ـــ كما يقولُ ابنُ مالكٍ ـــ ما ليسَ للشاعرِ عنه مندوحةٌ. وعليهِ فإنَّ جميعَ ما وردَ منْ ذلكَ عنِ العربِ هو من الضرورةِ. واللهُ أعلمُ[١].

(١) تنظر المسألة -للاستزادة-في: الكتاب ١/ ١٣٤، ٣/ ٦١، معاني القرآن للفراء ٣/ ١٥٨، المقتضب ٢/ ٥٦-٥٧، الأصول ٢/ ١٦٠، شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ٧٤، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/ ٩٧، التبصرة والتذكرة ٢٦١-٢٦٤، شرح المفصل ٤/ ٩٧-٩٨، ٧/ ٤٧، التوطئة ١٥٠، المقرب ١/ ٢٧٤، شواهد التوضيح والتصحيح ١٨، التسهيل ٩٣، ، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٤٤، شرح التسهيل ٤/ ٨٢، شرح الكافية ٤/ ١٢٩، شرح الكافية لابن جماعة ٢٩١، الارتشاف ٤/ ١٨٦٦، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٦١، الجنى الداني ٣٦٧- ٣٦٨، المغني ١/ ١٠٨، المساعد ٣/ ١٥٥، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١/ ٤٦٩-٤٧٠، تمهيد القواعد ٩/ ٤٣٦٠، المقاصد الشافية ٤/ ٩٠-٩١، ٦/ ١١٠-١١١، الهمع ٣/ ١٨٠، الخزانة ٤/ ٢٤٣، موارد البصائر لفرائد الضرائر ٤٣٣، حاشية الدسوقي ١/ ٢٥٣، حاشية الصبان ٤/ ٢٠، النحو الوافي ٤/ ٤٤١.

٣-إعرابُ الاسمِ الثاني منَ الجملةِ الاسميةِ الواقعةِ بعدَ (إذا) الفجائيةِ

اختلفَ سيبويهِ والكسائيُّ في إعرابِ الاسمِ الثاني منَ الجملةِ الاسميةِ الواقعةِ بعدَ (إذا) الفجائية. وهذا الخلافُ هوَ ما يُعرفُ بالمسألةِ الزُّنبوريَّة، ومثالُها المشهورُ: (قدْ كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُّنبورِ فإذا هوَ هيَ) أو(فإذا هوَ إياها).

وقدْ جاءتِ المسألةُ في أثناءِ المناظرةِ المشهورةِ بينَهما. وهيَ قصةٌ طويلةٌ تناولتْها كثيرٌ منْ كتبِ النحوِ المطوَّلةِ، وبعضُ كتبِ التأريخِ والتراجمِ[1].وليسَ هذا موضعَ بسطِها. ومجملُ القولِ فيها أنَّ سيبويهِ[2] يَرَى وجوبَ رفعِ الاسمِ الثاني منَ الجملةِ الاسميةِ الواقعةِ بعدَ (إذا) المفاجأةِ، فيقولُ: (قدْ كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُّنبورِ فإذا هوَ هيَ)، قالَ: ولا يجوزُ: (فإذا هوَ إياها)، وكذلكَ: (خرجتُ فإذا عبد اللهِ القائمُ) ولا يجوزُ (القائمَ).

بينَما يَرى الكسائيُّ[3] جوازَ الوجهينِ.

ثمَّ اختلفَ النحويونَ بعدهما، فذهبَ كثيرٌ منهمْ إلى نُصرةِ سيبويهِ والاحتجاجِ لرأيهِ ونقضِ حججِ المخالفينَ له، في الوقتِ الذي تابَعَ بعضُهم الكسائيَّ وخَرَّجُوا قولَه. وتتلخَّصُ حججُ المناصرينِ لسيبويهِ فيما يلي:

السَّماعُ: قالوا: إنَّ ما سُمِعَ في الفصيحِ هوَ الرفعُ لا غيرُ، كقولِهِ تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ بَيۡضَآءُ لِلنَّـٰظِرِينَ﴾[4] وقولِه: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ﴾[5]، وأمَّا النصبُ فإنْ ثبتَ فخارجٌ عنِ القياسِ واستعمالِ الفصحاءِ[6].

---

(١) ينظر: مجالس العلماء ٩-١٠، أمالي الزجاجي٢٣٩-٢٤١، طبقات الزبيدي٧٠، أمالي ابن الشجري١/ ٩٩، الإنصاف٢/ ٧٠٢-٧٠٦، معجم الأدباء١٦/ ١١٩، إنباه الرواة٢/ ٣٥٨-٣٥٩، وفيات الأعيان٣/ ١٤٣.

(٢) ينظر: مجالس العلماء ٩-١٠، المغني ١/ ١٠٣-١٠٤، بغية الوعاة ٢/ ٢٤٠.

(٣) ينظر: المصادر السابقة الصفحات نفسها.

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة الأعراف.

(٥) من الآية ٢٠ من سورة طه.

(٦) ينظر: المغني ١/ ١٠٦.

القياسُ: قالوا: إنَّما قلنا: إنَّه لا يجوزُ إلاَّ الرفعُ؛ لأنَّ (هو) مرفوعٌ بالابتــداءِ، ولا بُــدَّ للمبتدأ منْ خبرٍ، وليسَ ها هُنا ما يصلحُ أنْ يكونَ خبرًا عنهُ إلاَّ ما وقعَ الخلافُ فيه، فوجبَ أنْ يكونَ مرفوعًا. ولا يجوزُ أنْ يكونَ منصوبًا بوجهٍ ما، فوجبَ أنْ يُقالَ: (فإذا هوَ هيَ)(١).

وتتلخصُ حُجَجُ المنتصرينَ للكسائيِّ فيما يلي:

١- السَّماعُ: فقدِ احتجُّوا بأنَّ العربَ الذينَ حكَموا في المسألةِ قدْ وافقوا الكسائيَّ فيمـا قالَه، كما أنَّ أبا زيدٍ الأنصاريَّ حَكَى عنِ العربِ: (قدْ كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُّنبورِ فإذا هوَ إياها)(٢).

٢- الحججُ العقليةُ (القياسية) ومنها:

أ- أنَّ (إذا) إذا كانتْ للمفاجأةِ كانتْ ظرفَ مكانٍ، والظرفُ يرفعُ مـا بعــدَه، وتعملُ في الخبرِ عملَ (وجدتُ)؛ لأنها بمعناها. وحَكَى أبو العباسِ ثعلــبٌ أنَّ (هو) في قولِهم: (فإذا هوَ إياها) عمادٌ، ونَصَبَتْ (إذا)؛ لأنَّها مفاجــأةٌ بمعــنى وجدتُ(٣).

ب- أنَّ ضميرَ النصبِ استُعيرَ في مكانِ ضميرِ الرفعِ. وبهِ قالَ ابنُ مالكٍ، واستشهدَ لذلكَ بقراءةِ الحسنِ: ﴿إِيَاكَ تُعْبَدُ﴾(٤) ببناءِ الفعلِ للمجهولِ(٥).

ج- أنَّ (إياها) مفعولٌ به، والأصلُ: فإذا هوَ يساويها أو يشبهُها، ثم حُذِفَ الفعلُ فانفصلَ الضميرُ، وهذا الوجهُ لابنِ مالكٍ أيضًا. ونظيرُه قراءةُ عليٍّ ــرضيَ اللهُ

(١) ينظر: الإنصاف ٢/ ٧٠٤.

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه. وينظر: الإنصاف ٢/ ٧٠٤.

(٣) ينظر: مجالس العلماء ١٠، الإنصاف ٢/ ٧٠٤.

(٤) من الآية ٥ من سورة الفاتحة. وقراءة الحسن وردت هكذا في المغني: ﴿إِيَّاكَ تُعْبَدُ﴾ بالتاء والبناء للمجهــول ولم أقف عليها على هذا الوجه في كتب القراءات والذي وقفت عليه بالياء والبناء للمجهول: ﴿إِيَّاكَ يُعْبَدُ﴾ ففــي إعراب القراءات الشواذ ١/ ٩٦: «ويقرأ ﴿يُعْبَدُ﴾ على ما لم يسم فاعله... جعل ضــمير المنــصوب موضــع المرفوع». وفي إتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٦٤: «وعن الحسن ﴿يُعْبَدُ﴾ بالياء من تحت مضمومة مبنيًا للمفعــول، استعار ضمير النصب للرفع والتفت إذ الأصل ﴿أَنْتَ تُعْبَدُ﴾». وقرأ بعضهم: ﴿إياك نَعْبُدْ﴾ بإسكان الدال.
ينظر: إعراب القراءات الشواذ ١/ ٩٧، البحر المحيط ١/ ٣٣.

(٥) ينظر: المغني ١/ ١٠٦.

عنهُ ـ: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾[1] بنصبِ (عُصْبَة) أيْ: نُوجـدُ عصبَةً[2].

د- أنَّ (إياها) مفعولٌ مطلقٌ، والأصلُ: فإذا هوُ يلسعُ لسعتَها، ثم حُذِفَ الفعلُ، كما يُقالُ: (ما زيدٌ إلا شُرْبَ الإبلِ) ثمَّ حُذِفَ المضافُ. قالَ الشلوبينُ: هوَ أشبهُ ما وُجِّهَ بِه النصبُ[3].

ه- أنَّه منصوبٌ على الحالِ منَ الضميرِ في الخبرِ المحذوفِ، والأصلُ: فإذا هوَ ثابتٌ مثلَها، ثم حُذِفَ المضافُ فانفصلَ الضميرُ وانتصبَ في اللفظِ على الحالِ؛ على سبيلِ النيابةِ[4].

وقدْ رُدَّ بعضُ ما احتجَّ بِه أنصارُ الكسائيِّ بما يأتي:

١- أمَّا قولُهم بأنَّه مسموعٌ عنِ العربِ، فقدْ رُدَّ بأنَّه منَ الشاذِّ الذي لا يُعبأ به[5].

٢- وأمَّا الحججُ العقليةُ، فقدْ أُبطِلَ قولُهم: إنَّ المرفوعَ ارتفعَ بالظرفِ، والمنصوبَ انتصبَ بمعنى (وجدتُ)؛ بأنَّهم إنْ أعملوها عملَ الظرفِ بقِيَ المنصوبُ بلا ناصبٍ، وإنْ أعملوُها عملَ الفعلِ لزمَهم وجودُ فاعلٍ ومفعولينِ، وليسَ لهمْ إلى إيجادِ ذلكَ سبيلٌ[6].

ورُدَّ القولُ السابقُ وقولُ ثعلبٍ بأنَّ المعانيَ لا تنصبُ المفاعيلَ الصريحةَ[7].

كما رُدَّ قولُ ثعلبٍ أيضًا بأنَّ العمادَ ـ عندَ البصريينَ والكوفيينَ ـ يجوزُ حذفُه منَ الكلامِ، ولا يختلُّ معنى الكلامِ بحذفِه، وليسَ الضميرُ هنا كذلكَ[8]. ورُدَّ ـ أيضًا ـ بأنَّ العمادَ

---

(١) من الآية ١٤من سورة يوسف. (ونحنُ عُصْبَةً) بالنصب رواه النزال بن سبرة عن علي رضي الله عنه.
ينظر: مختصر ابن خالويه ٦٢، الكشاف ٢/ ٤٢١، البحر المحيط ٥/ ٢٨٣٦. وفي إعراب القراءات الشواذ ١/ ٦٨٣ قال: «يقرأ بالنصب وهو ضعيف».

(٢) ينظر: المغني ١/ ١٠٦.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/ ١٠٦.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١/ ١٠٦.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/ ٧٠٤.

(٦) ينظر: الإنصاف٢/ ٧٠٥.

(٧) ينظر: المغني ١/ ١٠٦.

(٨) ينظر: الإنصاف ٢/ ٧٠٦، شرح الكافية ٤/ ١٣٧.

لم يُوجدْ في كلامِ العربِ إلاَّ إذا كانَ خبرُ المبتدأ معرَّفًا باللامِ، أوْ أفعلَ التفضيلِ، وفي الإتيانِ بهِ معَ غيرِهما نظرٌ"[١].

أمَّا ما قالَه ابنُ مالكٍ منْ أنَّ ضميرَ النصبِ استُعيرَ مكانَ ضميرِ الرفعِ، فقدْ رُدَّ بأنَّـه لا يتأتَّى فيما سِوى هذا المثالِ مِنْ مثلِ قولِهم: (فإذا زيدٌ القائمُ)[٢].

والذي يظهرُ لي أنَّ ما ذهبَ إليهِ سيبويهِ هوَ الأفصحُ؛ لأنَّه الأكثرُ سماعًـا، والأصـحُّ قياسًا.

على أنَّ ما ذهبَ إليهِ الكسائيُّ مِنْ جوازِ النصبِ صحيحٌ؛ لورودِ السَّماعِ بهِ، ولوجودِ بعضِ التوجيهاتِ المقبولةِ فيه قياسًا. واللهُ أعلمُ[٣].

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٣٨.

(٢) ينظر: المغني ١/ ١٠٦.

(٣) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: مجالس العلماء ٩-١٠، أمالي الزجاجي ٢٣٩-٢٤١، طبقات الزبيدي٧٠، أمالي ابن الشجري ١/ ٩٩، الإنصاف ٢/ ٧٠٢-٧٠٦ المسألة (٩٩) ، معجم الأدباء ١٦/ ١١٩، إنباه الرواة ٢/ ٣٥٨ -٣٥٩، وفيات الأعيان ٣/ ١٤٣، شرح الكافية ٤/ ١٣٧ -١٣٨، المغني ١/ ١٠٣-١٠٧، تمهيد القواعد ٤/ ١٩٥٤ -١٩٥٩، الأشباه والنظائر ٥/ ٣١ -٣٤، بغية الوعاة ٢/ ٢٤٠، حاشية الدسوقي ١/ ٢٤١ -٢٥١، النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ٦٦-٧٨.

٤-النصب بـ(إذن) إذا توسطت بين ذي خبر وخبره

(إذنْ) حرفٌ من الحروفِ الناصبةِ للفعلِ المضارعِ، ولنصبِها المضارعَ شروطٌ منها: أنْ تكونَ مصدرةً، فإنْ تأخرتْ ألغيتْ حتمًا، نحوُ: أكرمُك إذنْ، وإنْ توسطتْ وافتقرَ ما قبلَها لما بعدَها فلا يخلو أنْ يكونَ أحدَ أمورٍ أربعة:

الأولُ: أنْ تتوسطَ بينَ الشرطِ وجزائه نحوُ: إنْ تأتني إذنْ أكرمُكَ.

الثاني: أنْ تتوسطَ بينَ القسمِ وجوابِه نحوُ: واللهِ إذنْ لأخرجَنَّ.

ومنه قولُ كُثَيِّرُ عزةَ:

لَئِنْ عَادَ لِيَ عبد العزيزِ بمِثْلِها وأَمْكَنَني مِنْها إِذَنْ لا أُقِيْلُها[١]

الثالثُ: أنْ تتوسطَ بينَ منصوبٍ وناصبِه، نحوُ: زيدًا إذنْ أضربُ. ويجب إلغاؤها في الأحوالِ الثلاثةِ السابقةِ اتفاقًا[٢].

الرابعُ: أنْ تتوسطَ بينَ ذي خبرٍ وخبرِه. وقدِ اختُلِفَ فيها حينئذٍ: فذهبَ بعضُ الكوفيينَ إلى جوازِ إعمالِها على تفصيلٍ في ذلكَ:

فإنْ وقعتْ بينَ مبتدأ وخبرِه نحوُ: زيدٌ إذنْ يكرمك، فهشامٌ[٣] يجيزُ النصبَ والرفعَ.

وإنْ وقعتْ بعدَ اسمِ (إنَّ) فالكسائي[٤] والفراءُ[٥] يجيزانِ النصبَ والرفعَ على إعمالِ (إذنْ) وإهمالِها واستشهدا بقولِه[٦]:

---

(١) البيت من الطويل.وهو من قصيدة يمدح بها كُثَيِّر عبد العزيز ابن مروان. و(لا أقيلها) : أي اطلب منه مالا اعتراض علي فيه ولا قدح.

والشاهد فيه: إلغاء (إذن) لوقوعها بين القسم وجوابه، والقسم مفهوم من البيت السابق وهو قوله: (حلفت) والجواب (لا أقيلها).

والبيت في الديوان ٣٠٥، والكتاب ٣/ ١٥، وسر الصناعة ١/ ٣٩٧، وشرح المفصل ٩/ ١٣، ورصف المباني ٦٦، والمغني ١/ ٢١، والمقاصد الشافية ٦/ ١٨، والخزانة ٨/ ٤٧٣.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥١-١٦٥٢، الجنى الداني ٣٦١.

(٣) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٢.

(٤) ينظر: الارتشاف ٢/ ١٦٥٢، المساعد ٣/ ٧٦، الهمع ٤/ ١٠٦.

(٥) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٧٤، ٢/ ٣٣٨.

(٦) لم أقف على قائله.

لا تتركَنِّي فيهمُ شطيرا إني إذنْ أهلك أوْ أطيرا[(١)]

وإنْ وقعتْ بعدَ اسمِ (أنّ) والمتسببُ في فتحِ همزتِها الظنُّ أو ما أشبهَه نحوُ: ظننتُ أنَّ عبد الله إذنْ يزوركَ —جازَ الوجهانِ عندَهما أيضًا[(٢)].

أمَّا إذا كانَ السببُ في فتحِ همزتِها غيرَ الظنِّ أو ما أشبهَه نحوُ: يعجبني أنَّ عبد الله إذنْ يزورُك، أو وقعتْ بعدَ المفعولِ الثاني لـ(ظننت) نحوُ: ظننتُ زيدًا إذنْ يكرمك — فالفراءُ على إبطالِ عملِ (إذنْ) حينئذٍ[(٣)].

قالَ أبو حيانَ: "وقياسُ قولِ الكسائي جوازُ الوجهين»[(٤)].

وإنْ وقعتْ بعدَ اسمِ (كانَ) نحوُ: كانَ عبد الله إذنْ يكرمكَ، فمذهبُ الفراءِ[(٥)] أنَّ إعمالَ (إذنْ) في هذه الحالِ إنَّما يجوزُ في ضرورةِ الشعرِ، ولا يجوزُ في سعةِ الكلامِ. أمَّا الكسائي[(٦)] فيرى جوازَ الوجهين.

ومذهبُ البصريينَ[(٧)] إلغاءُ عملِ (إذنْ) حتمًا إذا توسطتْ بينَ ذي خبرٍ وخبرِه، وأوَّلوا شاهدَ الكوفيينَ السابقَ بأمورٍ منها:

الأولُ: أنَّ هذا البيتَ شاذٌّ لا يُحْتَجُ بهِ؛ لأنَّ قائلَهُ مجهولٌ لا يُحْتَجُ بقولِه[(٨)].

---

(١) البيت من الرجز.و (الشطير) : الغريب.

والشاهد فيه قوله: (إني إذن أهلك) ؛ حيث نصب الفعل الواقع خبرا لـ(إن) بـ(إذن) متوسطة بين اسم (إن) وخبرها، واستشهد به الكوفيون على جواز إعمال (إذن) إذا توسطت بين اسم (إن) وخبرها.والبصريون يؤولون ذلك.

والبيت في معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣٨، وإعراب القرآن للنحاس ٦٧٣وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٨٦، والإنصاف ١/ ١٧٧، وشرح المفصل ٧/ ١٧، وشرح التسهيل ٤/ ٢١، وشرح الكافية ٥/ ٤٦، ، والمغني ١/ ٢٩، ، والخزانة ٨/ ٤٥٦.

(٢) لم أقف على رأي الفراء هذا فيما بين يدي من كتبه، وينظر رأيهما في: الارتشاف ٤/ ١٦٥٢.

(٣) لعل هذا يفهم من قوله «وقد تنصب العرب بإذاً وهي بين الاسم وخبره في (إنَّ) وحدها» معاني القرآن ٢/ ٣٣٨، وينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٢، الهمع ٤/ ١٠٦.

(٤) الارتشاف ٤/ ١٦٥٢.

(٥) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٢، الهمع ٤/ ١٠٧.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٢، الهمع ٤/ ١٠٧.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/ ١٤، إعراب القرآن للنحاس ٦٧٣، الارتشاف ١٦٥٢، المساعد ٣/ ٧٦.

(٨) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٨٦، شرح المفصل ٧/ ١٧.

الثاني: حذفُ الخبرِ، والتقديرُ (إني أذلُّ) أو(إني لا أحتملُ) ثم استأنفَ وابتدأ الكلامَ بـ(إذنْ) فنصبَ بها (إذنْ أَهْلِكَ)[١].

الثالث: اعتبارُ الخبرِ (إذنْ أَهْلِكَ) وليسَ (أَهْلِكَ) وحدَها، فتكونُ (إذنْ) مصدَّرةً حينئذٍ[٢].

الرابع: أنَّ ذلكَ لغةٌ حُملتْ فيها (إذنْ) على (لنْ) وهيَ لا تُلغى بحالٍ[٣].

وممنْ تابعهم في ذلكَ ابنُ يعيش[٤]، وابنُ مالكٍ[٥]، والرضي[٦]، والمالقي[٧]، والمرادي[٨]، والشاطبي[٩].

والذي يظهرُ أنَّ الراجحَ قولُ البصريينَ؛ لأنه الأصلُ، قالَ الشاطبي: «وإنما أُعمِلَتْ مبتدأةً و لم تعملْ على غيرِ ذلكَ؛ لأنها أصلُ وضعِها جوابٌ تكفي منْ بعضِ كلامِ المتكلمِ، كما تكفي (نعمْ) و(لا) فتقولُ: إنْ تزرني أزرْكَ، فيقالُ: إذنْ أزركَ، أيْ للشرطِ الذي شَرَطْتَ، فنابتْ عنِ الشرطِ، وكَفَتْ عنْ ذِكْرِه. فلمَّا كانتْ جوابًا قويتْ في الابتداءِ؛ لأنَّ الجوابَ لا يتقدمُه كلامٌ، ولما وُسِّطتْ وأُخِّرتْ زايلَها مذهبُ الجوابِ، فبطلَ عملُها»[١٠].

ويقولُ ابنُ مالكٍ: «فلشبهِها بـ(أنْ) من وجهٍ، ومباينتِها من وجهٍ افتقرتْ في إعمالِها إلى ما يقوِّيها منْ تصديرٍ وغيرِه»[١١].

و لم أرَ ما يخالفُ هذا الأصلَ إلا شاهدًا واحدًا يمكنُ تأويلُه أو تخريجُه على الشذوذِ. والله أعلمُ[١٢].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١٧، شرح الكافية ٥/ ٤٧، الجنى الداني ٣٦٢.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٨٦، شرح الكافية ٥/ ٤٧، الخزانة ٨/ ٤٥٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١٧، الخزانة ٨/ ٤٥٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١٦.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٨.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٤٦.

(٧) ينظر: رصف المباني ٦٦.

(٨) ينظر: شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٢٤ ــ ١٢٥.

(٩) ينظر: المقاصد الشافية ٦/ ١٨-١٩.

(١٠) المقاصد الشافية ٦/ ١٩.

(١١) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٨.

(١٢) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: الكتاب ٣/ ١٤، معاني القرآن للفراء ١/ ٢٧٤، ٢/ ٣٣٨، إعراب القرآن للنحاس ٦٧٣، شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٨٦، شرح المفصل ٧/ ١٦، ٩/ ١٢، شرح التسهيل ٤/ ٢١، شرح

٥-إلغاء عمل (إذن) إذا استوفت الشروط

(إذن) من الحروفِ التي تنصبُ الفعلَ المضارعَ بشروط، إذا اختل شرطٌ منها ألغيت، وإذا استوفتِ الشروطَ فالمشهورُ من لسانِ العربِ إعمالُها[1]. وقد اختلفَ النحويون في جوازِ إلغائها في هذه الحالِ، فذهبَ البصريون[2] ووافقهم ثعلبٌ[3] من الكوفيين إلى جوازِ إلغائها مع استيفاءِ شروطِ عملِها؛ لأنَّ ذلك لغةٌ لبعضِ العربِ. واستندوا إلى ما رواه سيبويه في كتابِه من قولِه: «وزعمَ عيسى بنِ عمرَ أنَّ ناسًا من العربِ يقولون: إذنْ أفعلُ ذاك، في الجوابِ. فأخبرتُ يونسَ بذلكَ فقالَ: لا تُبْعدَنَّ ذا. ولم يكنْ ليرويَ إلا ما سمعَ»[4].

وخالفَ سائرُ الكوفيين[5] فلم يجزْ أحدٌ منهم الرفعَ بعدَها.

وزعمَ ابنُ طاهرٍ[6] أنَّ ما رواه عيسى من الرفعِ إنما جازَ ذلكَ فيه؛ لأنَّه فعلُ حالٍ لا مستقبل.

قالَ ابنُ عقيلٍ «وقولُ أبي بكرِ بنِ طاهرٍ: إنَّ الذي رواه عيسى إنما هو في فعلِ الحالِ — ضعيفٌ، فلا يلتبسُ مثلُه على سيبويهِ ويزعمُ أنَّ ذلكَ لغةٌ»[7].

وممنْ تابعَ البصريينَ في جوازِ إلغائها ابنُ عصفورٍ[8] وابنُ مالكٍ[1] والرضي[2] وأبو حيانَ[3] والمرادي[4] وابنُ عقيلٍ[5]والشاطبي[6].

الكافية الشافية ٢/ ١١٨، شرح الكافية ٥/ ٤٦، رصف المباني ٦٦، الارتشاف ٤/ ١٦٥٢-١٦٥٣، الجنى الداني ٣٦١، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٢٤ -١٢٥، المساعد ٣/ ٧٦، المقاصد الشافية ٦/ ١٨-١٩، الهمع ٤/ ١٠٦-١٠٧، الخزانة ٨/ ٤٥٦.

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥١، الجنى الداني ٣٦١-٣٦٣، الهمع ٤/ ١٠٥-١٠٧.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥١، المساعد ٣/ ٧٢، الهمع ٤/ ١٠٧.

(٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه. وينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥١، المساعد ٣/ ٧٢، الهمع ٤/ ١٠٧.

(٤) الكتاب ٣/ ١٦.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥١، المساعد ٣/ ٧٢، الهمع ٤/ ١٠٧.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥١، المساعد ٣/ ٧٢. وابن طاهر هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي، أبو بكر المعروف بالخِدَبّ، له حواش على الكتاب، وله تعليق على الإيضاح. توفي في عشر الثمانين وخمسمائة. ينظر: الإنباه ١٩٤/٤، البلغة ٢٥٣، بغية الوعاة ٢٩/١.

(٧) المساعد ٣/ ٧٢.

(٨) ينظر: المقرب ١/ ٢٦١.

وممنْ وافقَ الكوفيينَ ابنُ طاهر[٧] وابنُ يعيشَ[٨] والمالقي[٩].

والذي يظهرُ لي أنَّ الإلغاءَ لغةٌ لبعضِ العربِ كما روى ذلك عيسى بنِ عمرَ وهو ثقةٌ، وروايةُ الثقةِ مقبولةٌ، ويظهرُ أنها لغةٌ نادرةٌ جدًّا؛ ولهذا أنكرَها الكوفيونَ، وعليهِ فإنَّه يجوزُ الإلغاءُ والإعمالُ، مع استيفاءِ الشروطِ، إلا أنَّ الإعمالَ أفصحُ. والله أعلمُ[١٠].

---

(١) ينظر: التسهيل ٢٣٠، شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٤٦.

(٣) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥١.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٣٦٣.

(٥) ينظر: المساعد ٣/ ٧٢.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٦/ ٢٣.

(٧) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥١، المساعد ٣/ ٧٢.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١٦.

(٩) ينظر: رصف المباني ٦٤.

(١٠) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الكتاب ٣/ ١٦، الأصول ٢/ ١٤٩، شرح المفصل ٧/ ١٦، المقرب ١/ ٢٦١، شرح التسهيل ٤/ ٢١، شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٩، شرح الكافية ٥/ ٤٦، رصف المباني ٦٤، الارتشاف ٤/ ١٦٥١، الجنى الداني ٣٦٣، المساعد ٣/ ٧٢-٧٣، شفاء العليل ٢/ ٩٢٤، المقاصد الشافية ٦/ ٢٣، الهمع ٤/ ١٠٧.

٦-(إذنْ) بينَ الاسميةِ والحرفيةِ

اختلفَ النحويونَ في (إذنْ) هلْ هيَ اسمٌ أمْ حرفٌ؟

على قولينِ في ذلكَ:

القول الأولُ:

أنها حرفٌ، وعليه جمهورُ النحويينَ[١].

القول الثاني:

أنها اسمٌ ظرفٌ - وهو قولُ بعضِ الكوفيينَ[٢]- وأنَّ أصلَه (إذا) الظرفيةُ التي تتضمنُ معنى الشرطِ، فإذا قيلَ: (سأزوركَ) وقيلَ في الجوابِ: (إذنْ أكرمَكَ) فإنَّ أصلَ الجوابِ (إذا زرتَني أكرمْكَ) فحُذفتِ الجملةُ الفعليةُ وعُوضَ منها التنوينُ.

وتابعَهم في ذلكَ الرضي[٣] إلاَّ أنَّه جعلَ أصلَه (إذ) - وهوَ الظرفُ المختصُّ وضعًا بالزمانِ الماضي- فحُذفتِ الجملةُ المضافُ هوَ إليها وعوضَ منها التنوينِ، كما قُصِدَ جعلُه صالحًا لجميعِ الأزمنةِ الثلاثةِ بعدَما كانَ مختصًّا بالماضي.

والذي يظهرُ أنَّ الصحيحَ ما عليهِ جمهورُ النحويينَ، وهوَ كونُها حرفًا؛ وذلكَ أنَّ كونَها اسمًا ظرفًا تُصُرِّفَ فيه بالحذفِ والتعويضِ تكلفٌ لا دليلَ عليهِ، ولا حاجةَ إليهِ معَ إمكانِ كونِها حرفًا باقيًا على أصلِ وضعِه. واللهُ أعلمُ[٤].

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٠، الجنى الداني ٣٦٣، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٢٦، المساعد ٤/ ٧٤، تمهيد القواعد ٨/ ٤١٦٢، الهمع ٥/ ١٠٣ -١٠٤.

(٢) تنظر: المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٣٨.

(٤) تنظر المسألة _للاستزادة_ في: شرح الكافية ٥/ ٣٨ -٤٦، الارتشاف ٤/ ١٦٥٠، الجنى الداني ٣٦٣، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٢٦، المساعد ٤/ ٧٤، تمهيد القواعد ٨/ ٤١٦٢، الهمع ٥/ ١٠٣، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤/ ١٤٨.

٧-(إذنْ) بينَ البساطةِ والتركيبِ

اختلفَ القائلونَ بحرفيةِ (إذنْ) أهيَ بسيطةٌ أمْ مركبةٌ؟ وإذا كانتْ مركبةً فممَّ تركَّبتْ؟ وإجمالُ ذلكَ ثلاثةُ أقوالٍ:

القولُ الأولُ:

أنها بسيطةٌ، وهو قولُ جمهورِ النحويينَ(١).

القولُ الثاني:

أنها مركبةٌ منْ (إذْ) الظرفيةِ و(أنْ) المصدريةِ، ثم نُقلتْ حركةُ الهمزةِ منْ (أنْ) إلى ذالِ (إذْ)، ثمَّ حُذفتِ الهمزةُ فصارتْ (إذنْ)، وغَلَبَ عليها ــ بعدَ التركيبِ ــ حكمُ الحرفيةِ، وهذا قولُ الخليلِ بنِ أحمدَ(٢)، ونسبَه المالقيُّ إلى بعضِ الكوفيينَ(٣).

القولُ الثالثُ:

أنها مركبةٌ منْ (إذا) و(أنْ) فحُذفتِ الهمزةُ منْ (أنْ) ثمَّ الألفُ منْ (إذا) للتخلُّصِ منَ التقاءِ الساكنينِ، فصارتْ (إذنْ) وهذا قولُ أبي علي الرُّنديِ(٤)، وقدْ علَّلَ قولَه هذا بأنَّ لـ(إذنْ) ما لهاتينِ الأداتينِ، فهيَ تفيدُ الربطَ كما تفيدُه (إذا)، وهيَ تعملُ النصبَ كما تعملُه (أنْ).

قالَ المالقيُّ: «وهذا(٥) فاسدٌ منْ وجهينِ:

أحدُهما: أنَّ الأصلَ في الحروفِ البساطةُ، ولا يُدَّعَى التركيبُ إلا بدليلٍ قاطعٍ.

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٤، رصف المباني ٦٩ -٧٠، الارتشاف ٤/ ١٦٥٠، الجنى الداني ٣٦٣، المساعد ٣/ ٧٤.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٤، الارتشاف ٤/ ١٦٥٠، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٢٦، الهمع ٤/ ١٠٤.

(٣) ينظر: رصف المباني ٦٩ -٧٠.

(٤) ينظر رأيه في: الارتشاف ٤/ ١٦٥٠، الهمع ٤/ ١٠٤، حاشية الصبان ٣/ ٤٣٥.والرُّندي هو عمر بن عبد المجيد بن عمر الرندي، أبو علي الأستاذ النحوي، تلميذ السهيلي، له شرح على جمل الزجاجي، ورد على ابن خروف منتصرا لشيخه السهيلي، توفي سنة ٦١٠ هـ. ينظر: البلغة ٢٢٠، طبقات القراء ٥٩٤/١، بغية الوعاة ٢٣١/٢.

(٥) يعني القول بالتركيب.

الثاني: أنها لو كانتْ مركبةً منْ (إذا) و(أنْ) لكانتْ ناصبةً على كلِّ حالٍ»[١].

والذي يظهرُ لي أنَّ الصحيحَ ما ذهبَ إليه جمهورُ النحويينَ منْ أنَّ (إذنْ) حرفٌ بسيطٌ؛ لأنَّ الأصلَ البساطةُ، أمَّا التركيبُ فعارضٌ، ولا يُعدلُ عنِ الأصلِ إلا بدليلٍ، ولا دليلَ على التركيبِ. والله أعلمُ[٢].

(١) رصف المباني ٦٩، ٧٠.

(٢) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٤، شرح التسهيل ٤/ ٢٠، رصف المباني ٦٩- ٧٠، الارتشاف ٤/ ١٦٥٠، الجنى الداني ٣٦٣، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٢٦، المغني ١/ ٢٧، المساعد ٣/ ٧٤، تمهيد القواعد ٨/ ٤١٦٢، حاشية الصبان ٣/ ٤٣٥.

٨-هل تخرجُ (إلى) عن معناها الأصلي (انتهاء الغاية)؟

(إلى) حرفٌ يدلُّ على انتهاءِ الغايةِ في الزمانِ والمكانِ بلا خلافٍ(١)، نحوُ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ﴾(٢)، وقولِه تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾(٣). وهذا المعنى هوَ أصلُ معانيها.

واختلفَ النحويونَ بعدَ ذلكَ: هلْ تخرجُ (إلى) عنْ هذا المعنى لتدلَّ على معانٍ أخرى؟ أوْ أنَّها باقيةٌ على أصلِ معناها؟

فذهبَ الكوفيونَ وبعضُ البصريينَ(٤) إلى أنَّها قدْ تخرجُ عنْ هذا المعنى، وتَرِدُ لمعانٍ عدَّة، وتابعَهم جمعٌ منَ النحويينَ؛ منهم القتبي(٥)، والهروي(٦)، والجرجاني(٧)، وابنُ الشجري(٨)، وابنُ الحاجبِ(٩)، وابنُ مالكٍ(١٠)، والمالقي(١١)، وابنُ هشامٍ(١٢)، وناظرُ الجيشِ(١٣).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٤١، شرح الكافية ٦/ ١٤، الجنى الداني ٣٨٥، المقاصد الشافية ٣/ ٦٠٩.

(٢) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١ من سورة الإسراء.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٠، الجنى الداني ٣٨٦، المغني ١/ ٨٨.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣١، الجنى الداني ٣٨٧، ٣٨٩، المساعد ٢/ ٢٥٥. والقتبي هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي، أبو محمد، من مؤلفاته: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، ومشكل القرآن، وغريب القرآن، وغريب الحديث، ومختلف الحديث، وطبقات الشعراء، وأدب الكاتب، وعيون الأخبار وغيرها كثير. توفي سنة ٢٧٦هـ. ينظر: الإنباه ٢/١٤٣، وتذكرة الحفاظ ٢/١٨٧، بغية الوعاة ٢/٩٩.

(٦) ينظر: الأزهية ٢٧٢-٢٧٤. والهروي هو علي بن محمد، أبو الحسن، له كتاب الأزهية في الحروف، والذخائر في النحو، توفي عام ٤١٥هـ. ينظر:الإنباه ٢/٣١١، معجم الأدباء ١٤/٢٤٨-٢٤٩، بغية الوعاة ٢/٢١٨،كشف الظنون ٧٣، ٨٢٢.

(٧) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٢٤.

(٨) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٨-٦٠٩.

(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٤٤.

(١٠) ينظر: التسهيل ١٤٥، شرح التسهيل ٣/ ١٤١-١٤٣.

(١١) ينظر: رصف المباني ٨١-٨٣.

(١٢) ينظر: المغني ١/ ٨٨-٨٩.

(١٣) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٢٩١٦-٢٩٢٢.

وذهبَ أكثرُ البصريينَ[١] إلى أنَّها لا تخرجُ عنْ معناها الأصلي (انتهاء الغاية) ومـــا وردَ موهمًا ذلكَ أوَّلوه.

وتابعَهم في ذلكَ أبو الحسنِ الوراقُ[٢]، وابنُ جني[٣]، وابنُ بَرهـــانَ[٤]، والمجاشـــعي[٥]، والصَّيمري[٦]، والباقوليُّ الأصبهاني[٧]، وأبو البقاءِ العكـــبري[٨]، والخـــوارزمي[٩]، وابـــنُ يعيشَ[١٠]، والشلوبينُ[١١]، وابنُ عصفورٍ[١٢]، والرضي[١٣]، وابنُ جماعةَ[١٤].

وفيما يلي ذكرُ المعاني التي تخرجُ إليها (إلى) وأمثلتُها والقائلون بكلِّ معنى: -

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٢، الجنى الداني ١٨٩.

(٢) ينظر: العلل في النحو ٨٨. والورّاق هو محمد بن عبد الله بن العباس البغدادي، المعروف بابن الورّاق، أو الورّاق، من أهم مؤلفاته: علل النحو، وشرح مختصر الجرمي،توفي سنة ٣٨١هـ. ينظر: نزهة الألباء ٤١١، الإنباه ١٦٥/٣، بغية الوعاة ١٠٨/١.

(٣) ينظر: الخصائص ٥٠٩-٥١١، اللمع ١٢٨.

(٤) ينظر: شرح اللمع له ١/ ١٦٤.وابن برهان هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان العكبري، أبو القاسم، له شرح اللمع، وأصول اللغة، توفي سنة ٤٥٦هـ. ينظر: تاريخ بغداد ١٧/١١، الإنباه ٢١٣/٢-٢١٥، بغية الوعاة ١٤٨/٢.

(٥) ينظر: شرح عيون الإعراب ٢٠٢. والمجاشعي هو علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني النحـــوي، أبو الحسن،له مؤلفات كثيرة من أشهرها شرح عيون الإعراب، والعوامل والهوامل في النحو، والمقدمة في النحو، وشرح معاني الحروف، توفي عام ٤٧٩هـ. ينظر:الإنباه٢/٢٩٩، معجم الأدباء ١٤/٩٠-٩٨، بغية الوعاة ٢٠٠.

(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٦٩.

(٧) ينظر: شرح اللمع له٢٢٩. والباقولي هو علي بن الحسين بن علي الباقولي الأصبهاني، أبو الحسن، الملقب بجـــامع العلوم، من مؤلفاته: شرح اللمع، والجواهر، توفي عام ٥٤٣هـ. ينظر:الإنباه ٢٤٧/٢، البلغة ٢٠٧، بغية الوعـــاة ١٨١/٢.

(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٥٦ -٣٥٧.

(٩) ينظر: التخمير ٤/ ١١.

(١٠) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٥.

(١١) ينظر: التوطئة ٢٤٤.

(١٢) ينظر: المقرب ١٩٩، شرح الجمل ١/ ٥٠٨ -٥٠٩.

(١٣) ينظر: شرح الكافية ٦/ ١٤-١٦.

(١٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب له٣٢٨. وابن جماعة هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني الحموي، بـــدر الدين بن جماعة،من أهم مؤلفاته شرح كافية ابن الحاجب، والضياء الكامل في شرح الشامل. توفي سنة ٧٣٣هـ. ينظر:الوافي بالوفيات ١٨/٢-٢٠،البداية والنهاية ١٦٣/١٤،شذرات الذهب ١٠٥/٦.

١- المصاحبةُ، أوْ موافقةُ (مَعْ): كقولِه تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[١]، المعنى: مَنْ أنصاري معَ اللهِ، وهذا المعنى قالَ به الكوفيونَ[٢]، وجماعةٌ منَ البصريينَ[٣]، وأنكرَه أكثرُهم[٤] وتأوَّلوا ما وردَ منْ ذلكَ على تضمينِ العاملِ، وإبقاءِ (إلى) على أصلِها، والمعنى في الآيةِ السابقةِ: مَنْ يُضيفُ نصرتَه إلى نصرةِ اللهِ.

٢- التبيينُ: قالَ ابنُ مالكٍ[٥]: هيَ المتعلقةُ في تعجبٍ أوْ تفضيلٍ بحُبٍّ، أوْ بغضٍ، مبيِّنةً لفاعليةِ مصحوبِها. ومنه قولُه تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ﴾[٦].

٣- موافقةُ اللامِ: وبهِ قالَ ابنُ مالكٍ[٧] أيضًا، ومثَّلَ له بقولِه تعالى: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾[٨]، قالَ: لأنَّ اللامَ في هذا هيَ الأصلُ. وقالَ بعضُهم: (إلى) في هذهِ الآيةِ لانتهاءِ الغايةِ على أصلِها، والمعنى: والأمرُ منتهٍ إليكِ[٩].

٤- موافقة (في): ذكرَه القتبي[١٠] وابنُ مالكٍ[١١]، ومثالُه قولُ النابغة:

فلا تَتْرُكَنِّي بالوَعِيْدِ كَأَنَّني ... إلى النَاسِ مَطِليٌّ بِهِ القَارُ أجْرَبُ[١٢]

---

(١) من الآية ٥٢ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٠، الجنى الداني ٣٨٦، المغني ١/ ٨٨، المساعد ٢/ ٢٥٤، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩١٦.

(٣) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٠، الجنى الداني ٣٨٦، المغني ١/ ٨٨، المساعد ٢/ ٢٥٤، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩١٦.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٣٨٦، المساعد ٢/ ٢٥٤، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩١٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٤٢.

(٦) من الآية ٣٣ من سورة يوسف.

(٧) ينظر: التسهيل ١٤٥، شرح التسهيل ٣/ ١٤٢.

(٨) من الآية ٣٣ من سورة النمل.

(٩) ينظر: الجنى الداني ٣٨٧، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩١٩.

(١٠) ينظر: الجنى الداني ٣٨٧، المساعد ٢/ ٢٥٥.

(١١) ينظر: التسهيل ١٤٥، شرح التسهيل ٣/ ١٤٣.

(١٢) البيت من الطويل. و(الوعيد) : التهديد، و(القار) : القطران، و(أجرب) : أي: كالبعير الأجرب. والمعنى: أرجو ألا تهددني فيتحاشاني الناس كما يتحاشون الأجرب المدهون بالقار ليشفى.

والشاهد قوله: (إلى الناس)؛ حيث جاءت (إلى) بمعنى (في) على رأي الكوفيين ومن تابعهم.

أيْ: في الناسِ.

وأوله المانعون على أنّ (مطلي) ضُمِّنَ معنى (مُبَغَّض)[١].

٥- موافقةُ (مِنْ): قالَ بهِ الكوفيونَ والقتبي[٢]، وتابعَهم ابنُ مالكٍ[٣]، ومثالُه قولُ ابنِ أحمرَ:

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيتُ بالكُورِ فَوْقَها ... أَيُسْقَى فلا يَرْوَى إليَّ ابنُ أَحْمَرا[٤]

أيْ: مِنِّي. وخُرِّج على التضمينِ، أيْ: فلا يأتي إليَّ الرَواءُ، أوْ فلا يَروى ظمؤه إليّ[٥].

٦- موافقةُ (عندَ): وهذا المعنى نسبَه أبو حيانَ للكوفيينَ والقتبي[٦]، ومثالُه قولُ أبي كَبيرٍ الهذلي:

أمْ لا سَبِيْلَ إِلى الشَبَابِ وَذِكْرُهُ ... أَشْهَى إليِّ من الرَحِيْقِ السَّلْسَلِ[٧]

كأنَّه قالَ: أشْهَى عندِي.

والبيت في الديوان ٧٣، والأزهية ٢٧٣، وشرح التسهيل ٣/ ١٤٣، ورصف المباني ٨٣، ولسان العرب ١٥/ ٤٣٥ (إلى) ، والجنى الداني ٣٨٧، والمغني ١/ ٨٩.

(١) ينظر: الجنى الداني ٣٨٨، المغني ١/ ٨٩، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٢٠.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣١، الجنى الداني ٣٨٩، المساعد ٢/ ٢٥٥.

(٣) ينظر: التسهيل ١٤٥، شرح التسهيل ٣/ ١٤٣.

(٤) البيت من الطويل. و(عاليت بالكور) : رفعته، و(الكور) : الرحل، وهو ما يوضع على الناقة لتركب.

المعنى: يتحدث الشاعر بلسان ناقته، عندما رفع الرحل ليضعه فوقها استعدادًا للسفر، فكأنها تقول: ما باله لا يشبع من السفر فوقي، شبهت حاله في ذلك بحال من يُسْقَى فلا يَرْوَى.

والشاهد فيه: مجيء (إلى) بمعنى (من) على رأي الكوفيين ومن تابعهم.

والبيت في الديوان ٨٤، وشرح التسهيل ٣/ ١٤٣، والارتشاف ٤/ ١٧٣١، والجنى الداني ٣٨٨، والمغني ١/ ٨٩، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩١٣.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٣٨٩، المساعد ٢/ ٢٥٦، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٢٠.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣١.

(٧) البيت من الكامل. و(الرحيق) : من أسماء الخمرة، وقيل: صفوة الخمر.

و (السلسل) : السهل التناول، المستساغ طعمه.

والشاهد فيه قوله: (أشهى إلي)؛ حيث جاءت (إلى) بمعنى (عند) على قول بعض النحويين.

والبيت في ديوان الهذليين ٢/ ٨٩، ولسان العرب ١١/ ٣٤٣ (سلسل) ، والجنى الداني ٣٨٩، والمغني ١/ ٨٩، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٢٢.

وهذا المعنى لم يذكرْه ابنُ مالكٍ، والذي يظهرُ أنَّه التبيينُ الذي عدَّه ابنُ مالكٍ منْ معاني (إلى)، وحَدَّ (إلى) التي تأتي لهذا المعنى بقولِه: «المتعلقةُ في تعجبٍ أوْ تفضيلٍ بحبٍ أوْ بغضٍ، مبينةً لفاعليةِ مصحوبِها»(١).

واستُشهِدَ لهذا المعنى ــ أي موافقة (عند) ــ بشواهدَ أخرى أُوِّلَتْ جميعُها على الإضافةِ والتضمين(٢).

٧- موافقةُ الباءِ: وبهِ قالَ الأخفشُ(٣)، وجعلَ منه قولَه تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ﴾(٤) قالَ: المعنى: إذا خلَوْا بشياطينِهم.

٨- الزِّيادةُ: أيْ أنها تأتي زائدةً في الكلامِ، وبهِ قالَ الفراءُ(٥)، واستشهدَ لهُ بقراءةِ بعضِهم: ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ﴾(٦). بفتحِ الواوِ.

قالَ ابنُ مالكٍ: وأوْلى منَ القولِ بزيادتها أنْ يكونَ الأصلُ (تهوِي) وجعلَ موضعَ الكسرةِ فتحةً، كما يُقالُ في رَضِيَ: رَضَى، على لغةِ طيِّئ(٧).

ورُدَّ بأنهمْ لا يفعلونَ ذلكَ في كلِّ موضعٍ؛ بلْ يُشترطُ لهذهِ اللغةِ تحرُّكُ الياءِ في الأصلِ(٨).

وتُخرَّجُ هذهِ القراءةُ على تضمينِ (تَهْوَى) معنى تميلُ؛ لأنَّ مَنْ هَوِيَ شيئًا مالَ إليهِ(١).

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٤٢.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٢٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٧٤.

(٤) من الآية ١٤ من سورة البقرة.

(٥) ينظر:معاني القرآن له ٧٨/٢.

(٦) من الآية ٣٧ من سورة إبراهيم. قرأ الجمهور (تَهْوِي) بكسر الواو. وقرأ أمير المؤمنين علي وزيد ابن علي ومحمد ابن علي وجعفر ابن محمد ومجاهد بفتح الواو (تَهْوَى). وقرأ مسلمة بن عبد الله (تُهوَى) بضم التاء وفتح الواو مبنيًا للمفعول.

ينظر: المحتسب ١/ ٣٦٤، إعراب القراءات الشواذ ١/ ٧٣٧-٧٣٨، البحر المحيط ٦/ ٤٤٨، الدر المصون ٧/ ١١٥.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٤٣.

(٨) ينظر: الجنى الداني ٣٩٠، المغني ١/ ٨٩.

وعبَّرَ ابنُ هشامٍ عنْ هذهِ بالمؤكِّدة، وقال: إنَّ مِنْ معاني (إلى) التوكيدَ، قـال: وهـيَ الزائدة[٢].

وخلاصةُ ما سبقَ أنَّ أكثرَ البصريينَ لا يرونَ خروجَ (إلى) عنْ معناها الأصلي ـ انتهاء الغاية ـ وما وَرَدَ موهمًا ذلكَ أوَّلوه، وتابعَهم كثيرٌ مِنَ النحويينَ. بينَما يذهبُ الكوفيـونَ، وبعضُ البصريينَ، ومَنْ تابعَهمْ منَ المتأخرينَ إلى أنها تخرجُ عنْ هذا المعنى إلى معانٍ أُخَرَ، معَ اختلافِهمْ في تعدادِ هذه المعاني.

والذي يظهرُ لي أنَّ الخلافَ ـ كما يقولُ الشاطبي[٣] ـ راجعٌ إلى تحقيقِ أصلٍ؛ وذلكَ أنَّ أهلَ البلدينِ متفقونَ على أنَّه موقوفٌ على السماعِ؛ إذِ المجيـزونَ لا يجيزونَـه في كـلِّ موضعٍ، والمانعونَ إنَّما سوَّغوا التأويلَ فيما سُمِعَ، وهمْ لا يجيزونَ مثلَ ذلكَ علـى ذلـكَ التأويلِ.

ومِمَّا يؤكدُ أنَّ المجيزينَ لا يجيزونَه على الإطلاقِ قولُ الفراءِ: «وإنَّما يجوزُ أنْ تجعلَ (إلى) موضعَ (مَعْ) إذا ضَمَمْتَ الشيءَ إلى الشيءِ ممَّا لم يكنْ معَه، كقولِ العربِ: (إنَّ الـذودَ إلى الذودِ إبلٌ) أيْ: إذا ضَمَمْتَ الذودَ إلى الذودِ صارتْ إبلاً، فإذا كانَ الشيءُ معَ الـشيءِ لم تصلحْ مكانَ (مَعْ) (إلى)؛ ألا تَرَى أنَّكَ تقولُ: قدم فلانٌ ومعه مالٌ كثيرٌ، ولا تقولُ: قـدمَ فلانٌ وإليهِ مالٌ كثيرٌ»[٤].

والمانعونَ إنما منعوا ذلكَ؛ لأنَّه قدْ تقرَّرَ أنَّ الحروفَ لا تتصرفُ، وتلزمُ مواضعَها الـتي وُضعتْ فيها، وكونُ الحرفِ يخرجُ عنْ أصلِ معناهُ فيضمنُ معنى حرفٍ آخرَ حتى يُوضعَ في موضعِه تصرفٌ ظاهرٌ. ثم إنَّ الاتساعَ بوضعِ الكَلِمِ بعضَها مكانَ بعضٍ أَوْلى أنْ يُنـسبَ إلى الأفعالِ التي لها التصرُّفُ بحقِّ الأصلِ؛ بحيثُ يصيرُ الفعلُ إلى معنى فعلٍ آخرَ، فيبقَى الحـرفُ على وضعِه الأصلي، فإنَّ الحملَ على المعنى في الأفعالِ سَنَنٌ واضحٌ، وأمرٌ مـستعملٌ كـثيرًا جدًّا، مناسبٌ في القياسِ، فإذا ساغَ ذلكَ في الأفعالِ فلا يصحُّ أنْ يُنسبَ إلى الحروفِ[٥].

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٣٩٠، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٢٣.

(٢) ينظر: المغني ١/ ٨٩.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٦٤٦.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٨.

(٥) المقاصد الشافية ٣/ ٦٤٢ (بتصرف).

ومما يؤيِّدُ ذلكَ قولُ ابنِ جني في تأصيلِ هذه المسألةِ: «اعلمْ أنَّ الفعلَ إذا كانَ بمعنى فعلٍ آخرَ، وكانَ أحدُهما يتعدَّى بحرفٍ، والآخرُ بآخرَ فإنَّ العربَ قدْ تتسعُ فتوقعُ أحدَ الحرفينِ موقعَ صاحبِه إيذانًا بأنَّ هذا الفعلَ في معنى ذلكَ الآخرِ، فلذلكَ جيء معَه بالحرفِ المعتادِ معَ ما هوَ في معناه»[1].

وعليهِ فإنَّ المانعينَ ينسبونَ التصرفَ إلى الأفعالِ رجوعًا إلى حقيقةِ المعنى، بينَما يُرجِعُ المجيزونَ التصرفَ إلى الحروفِ أخذًا بظاهرِ اللفظِ.

وإذا علمنا أنَّ تعويضَ الحروفِ بعضِها منْ بعضٍ أمرٌ غيرُ مُستنكرٍ ـ كما قالَ الشاطبي ـ فقدْ عوَّضوا همزةَ القطعِ وهمزةَ الاستفهامِ منْ حرفِ القسمِ في اسمِ اللهِ فقالوا: (أللهِ لأفعلنَّ)، و(آللهِ) ؟ وعوَّضوا الواوَ منْ (رُبَّ) في مثلِ قولِ جرانِ العَوْدِ:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إلا اليَعَافِيرُ وإلاَّ العِيْسُ[2]

وقدْ عوَّضوا الحرفَ منَ الاسمِ والفعلِ والجملةِ. والكلامُ في ذلكَ يطولُ، وكلُّه تصرُّفٌ في الحرفِ[3].

ولا شكَّ أنَّ التصرفَ في الحروفِ لا يوازي تصرُّفَ الأفعالِ في كثرتِه إلاَّ أنَّه معَ ذلكَ واقعٌ في لغةِ العربِ. وعليه فإنَّ الذي أميلُ إليه أنَّ الحروفَ ـ ومنها (إلى) ـ قدْ تخرجُ عنْ معناها الأصلي، ويُعوَّضُ بعضُها منْ بعضٍ، لكنَّ هذا التعويضَ وذلكَ الخروجَ مبنيٌّ على التصرفِ في الأفعالِ وتضمينِ بعضِها معانيَ بعضٍ؛ وصولاً إلى ظهورِ المعنى، وعدمِ الالتباسِ، ومعنى ذلك أنه يجوزُ تعويضُ الحروفِ بعضِها من بعضٍ، ولكنْ ليسَ على الإطلاقِ، وإنما يُشتَرَطُ في ذلكَ ظهورُ المعنى وعدمُ الالتباسِ، ولا يكونُ ذلك إلا إذا كان الفعلُ أو ما يقومُ

---

(١) الخصائص ٥١٠.

(٢) البيتان من الرجز. و(البلدة) : القطعة من الأرض ومطلق الأرض. و(الأنيس) : ما يؤنس به من إنسان أو حيوان. و(اليعافير) : جمع يعفور وهو ولد الظبية، وولد البقرة الوحشية أيضًا. و(العيس) : إبل بيض يخالط بياضها شقرة، جمع أعيس.

والشاهد فيه: تعويض الواو من (رب).

والرجز في الديوان ٩٧، والكتاب ١/ ٢٦٣، وشرح المفصل ٢/ ٨٠، ١١٧، ٧/ ٢١، ورصف المباني ٤١٧، ولسان العرب ٦/ ١٩٨ (كنس) ، ١٥/ ٤٣٣ (ألا) ، والجنى الداني ١٦٤، والخزانة ٤/ ١٢١.

(٣) المقاصد الشافية ٣/ ٦٤٧ (بتصرف).

مَقامَه مما يتعلقُ الحرفُ بهِ يصلحُ أنْ يُضَمَّنَ معنى فعلٍ آخر، كقولنا: (الذودُ إلى الذودِ إبلٌ)، ولا يقالُ: (قَدِمَ فلانٌ وإليهِ مالٌ كثيرٌ) ويُقصَدَ: معهُ مالٌ كثيرٌ؛ لأنَّ معنى الضَّمِّ لا يصلحُ هنا، وهكذا فشرطُ جوازِ تعويضِ الحروفِ بعضِها من بعضٍ إمكانُ تضمينِ الفعلِ الذي تتعلقُ بهِ معنى فعلٍ آخرَ يصلحُ معَه استعمالُ الحرفِ المعوضِ من الآخرِ. واللهُ أعلمُ[1].

(١) تنظر المسألة ـللاستزادةـ في: الكتاب ٤/ ٢٣١، معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٨، معاني القرآن للأخفش ١٧٤، العلل في النحو ٨٨، معاني الحروف للرماني ١١٥، اللمع ١٢٨، الخصائص ٥٠٩-٥١١، الأزهية ٢٧٢-٢٧٤، شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٦٤، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٢٤، شرح عيون الإعراب ٢٠٢، التبصرة والتذكرة ١٦٩، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٨ -٦٠٩، شرح اللمع للباقولي الأصبهاني ٢٢٩، أسرار العربية ١٩٤، كشف المشكل في النحو ٣٥٤، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٥٦ -٣٥٧، التخمير ٤/ ١١، شرح المفصل ٨/ ١٥، التوطئة ٢٤٤، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٤٤، المقرب ١٩٩، شرح الجمل ١/ ٥٠٨-٥٠٩، التسهيل ١٤٥، شرح الكافية الشافية ٣٥٧-٣٦٠، شرح التسهيل ٣/ ١٤١ -١٤٣، شرح الكافية ٦/ ١٤-١٦، شرح الألفية لابن الناظم ٣٦٣، البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٤٦ -٨٤٧، رصف المباني ٨١-٨٣، شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ٣٢٨، الارتشاف ٤/ ١٧٣٠ -١٧٣٢، الجنى الداني ٣٨٥-٣٨٩، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٩٦، الدر المصون ٧/ ١١٥، المغني ١/ ٨٨-٨٩، أوضح المسالك ٣/ ٤٣، المساعد ٢/ ٢٥٣-٢٥٦، شرح ابن عقيل ٢/ ١٥، شفاء العليل ٢/ ٦٥٩ -٦٦٠، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩١٤ -٢٩٢٢، المقاصد الشافية ٣/ ٦٠٩،٦٤٢، شرح الدماميني على المغني ٤١١-٤١٩، حاشية الدسوقي ١/ ٢٠٥-٢٠٨، حاشية الصبان ٢/ ٣٣٢-٣٣٣.

٩-العامل في خبر (إن) وأخواتها

إن وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ اتفاقًا[١] ويسمى اسمها، واختلف في الخبر فذهب البصريون[٢] إلى أنه يرفع بـ(إنّ) وأخواتها، وذهب الكوفيون[٣] إلى أنها لم تعمل فيه شيئًا وهو باق على رفعه قبل دخولها. ولم أقف على من تابعهم في ذلك من النحويين إلا السهيلي[٤].

واحتج البصريون بما يلي:

١- أن هذه الأحرف مشابهة للفعل. واختلفوا في تعداد أوجه المشابهة ومجمل ما ذكروه ما يأتي:

أ- أنها على وزن الفعل.

ب- أنها مبنية على الفتح، كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

ج- أنها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي، وتلزمهما وتستغني بهما.

د- أنها تتصل بها ضمائر النصب كما تتصل بالفعل، فتقول: (إنني، وكأنك)، كما تقول: (ضربني، وضربك).

هـ) أنها تدخلها نون الوقاية نحو: (إنني، وكأنني) كما تدخل على الفعل نحو: (أعطاني، وأكرمني).

و- أن معانيها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه والاستدراك والترجي والتمني.

ز- أنها تخفف بحذف إحدى النونين، نحو(إنْ)،كما يجوز ذلك في (لم يكُ).

قالوا: فلما شابهت الفعل لفظًا ومعنى عملت عمله فرفعت ونصبت، كما يعمل الفعل الرفع والنصب[٥].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٦، الهمع ٢/ ١٥٥.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ١٧٦، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٨، ائتلاف النصرة ١٦٧.

(٣) ينظر: الأصول ١/ ٢٣٠، الإنصاف ١/ ١٧٦، التبيين عن مذاهب النحويين ٣٣٣، ائتلاف النصرة ١٦٦.

(٤) ينظر: نتائج الفكر ٢٦٤، التذييل والتكميل ٥/ ٦، الهمع ٢/ ١٥٥.

(٥) ينظر: شرح عيون الإعراب ١١٧، الإنصاف ١/ ١٧٨، التبيين عن مذاهب النحويين ٣٣٤، شرح المفصل ١/ ١٠٢.

وقصر بعضهم المشابهة بينهما على لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، أو الاختصاص بالاسم كما تختص الأفعال به[١]، وأنكروا أن تعتبر باقي أوجه المشابهة المذكورة آنفًا في إيجاب العمل لما يلي:

أما اتصالها بضمائر النصب فإنما اتصلت بها بعد عملها النصب.

وأما لحاق نون الوقاية بها فمن أجل ياء المتكلم، وياء المتكلم إنما اتصلت بعد العمل.

وأما كونها على ثلاثة أحرف، وأن أواخرها مفتوحة، وأن معانيها معاني الأفعال فليس ذلك موجبًا لعملها؛ لأن (ثُمَّ) على ثلاثة أحرف، ومفتوحة الآخر كـ(إنَّ)، ومعناها (عَطَفْتُ)، وهي مع ذلك لا تعمل[٢].

٢- ذهبوا إلى أن علة تقديم المنصوب على المرفوع في ثلاثة أمور:

أ- أنها عملت لمشابهة الفعل فهي فرع عليه في العمل، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع الفرع للمناسبة.

ب- أنها أشبهت الفعل لفظًا ومعنى فعملت عمله، وقُدِّم المنصوب على المرفوع للتفريق بينها وبين الأفعال لئلا يتوهم أنها أفعال[٣].

ج- أن معاني هذه الأحرف لا يتحقق حصولها إلا بالأخبار، فنُزِّلَت مترلة العمد من الأفعال فرُفِعَت تشبيها لها بالفاعل، وتترلت الأسماء مترلة الفضلات فأعطيت إعراب المفعول[٤].

واحتج الكوفيون بما يلي:

١- أنها أضعف من الأفعال، فيجب أن لا تكون مساوية لها فتعمل في اسمين.

٢- مما يدل على ضعف عملها أن خبرها يكون فعلاً ينتصب بغيرها، ومنه قول الشاعر:

لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيْرَا ... إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيْرَا[٥]

فنصب بـ(إذن).

---

(١) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٢٩، شرح التسهيل ٢/ ٨.

(٢) ينظر: المصدران السابقان، الصفحات نفسها.

(٣) ينظر: شرح عيون الإعراب ١١٨، الإنصاف ١/ ١٧٨، شرح المفصل ١/ ١٠٢، شرح التسهيل ٢/ ٨.

(٤) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٣١، شرح التسهيل ٢/ ٩.

(٥) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٣٨].

٣- مما يدل على ضعف عملها أيضًا أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها واكتفي بذلك المعترض، كقولهم: (إنَّ بكَ يَكْفُلُ زيدٌ) فكأنها رضيت بالصفة لضعفها، ورُوِيَ أن ناسًا قالوا: (إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ) فلم تعمل (إنَّ) لضعفها[1].

٤- استدل السهيلي لهذا المذهب بأنه لو كان الخبر مرفوعًا بهذه الأحرف لجاز أن يليها كما يلي كل عَاملٍ ما عَمِلَ فيه[2].

وقد أجيب عن حجج الكوفيين جميعها، حتى لم يبق حجةٌ إلا وقد أجيب عنها، ويمكن أن نلخص ذلك فيما يلي:

١- قالوا: مما يدل على فساد قولهم: (إنَّ الخبر باق على رفعه قبل دخول هذه الأحرف) أنَّ الخبر ـ على قولهم ـ مرفوع بالمبتدأ، كما أن المبتدأ مرفوع به، فهما يترافعان، وقد زال الترافع بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه، فيكون الخبر بذلك مرفوعًا بلا عامل، وذلك محال.

٢- ومما يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل النصب في الأسماء ولا يعمل الرفع، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز.

٣- قولهم: (إن ذلك يؤدي إلى التسوية بينها وبين الفعل) منتقض باسم الفاعل فإنه يعمل كعمل الفعل، وإنما عمل لشبه الفعل، ثم إنه قد روعي التمييز بين الأصل والفرع في العمل فَفُرِّقَ بينها وبين الفعل بتقديم منصوبها على المرفوع وجوبًا.

٤- مما يدل على فساد ما ذهبوا إليه — من ضعف عملها — أنها تعمل في الاسم إذا فُصِلَ بينها وبينه بظرف أو حرف جر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالاً وَجَحِيمًا﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَـٰتٍ﴾[4].

٥- خُرِّج بيت الشعر الذي استشهدوا به على ثلاثة أوجه:

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ١٧٦-١٧٧، التبيين ٣٣٥ — ٣٣٧، اللباب في علل البناء والإعراب ٢١١.

(٢) ينظر: نتائج الفكر ٢٦٤، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٨.

(٣) الآية ١٢ من سورة المزمل.

(٤) من الآية ٧٧ من سورة الحجر.

١) أن خبر (إنّ) محذوف، والتقدير: إنِّي أذلُّ إذنْ أَهْلِكَ. وحُذِفَ لدلالة ما بعده.

٢) أن (إذن) وقعت موقع (لن)، كما يقال: إنَّ زيدًا لن يَضْرِبَ، وعليه فإن الخبر: إذن أهلك.

٣) أن ذلك شاذ لا يثبت به أصل ولا تناقض به الأصول.

٦- أن استشهادهم بقولهم: (إنَّ بكَ يُكْفَلُ زيدٌ) وقولهم: (إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ) مردود؛ لأن (إنَّ) هنا لم تُلغَ، بل اسمها محذوف وما بعدها جملة في موضع الخبر، والتقدير: (إنَّه بكَ زيدٌ مأخوذ) و(إنَّه بكَ يُكْفَلُ زيدٌ) وحذف ضمير الشأن كثير في لغة العرب[1].

٧- رُدَّ استدلال السهيلي – أنه لو كان الخبر مرفوعًا بهذه الأحرف لجاز أن يليها كما يلي كل عامل ما عمل فيه – بأن التقديم فرع على التأخير، ولم يعط الحرف مرتبة الفعل في القوة فيجوز فيه ما جاز في الفعل[2].

والذي أطمئن إليه في هذه المسألة أن الصحيح هو قول البصريين؛ لسلامة أدلتهم من مخالفة الأصول، أما قول الكوفيين فهو مخالف للقياس، مناقض للأصول من جهة أنه يجعل من (إنّ) وأخواتها عوامل تعمل النصب في الأسماء ولا تعمل الرفع، وليس لهذا نظير في لغة العرب، فدلَّ على ضعف قولهم وبطلانه. والله أعلم[3].

---

(١) ينظر: الأصول ١/ ٢٣٠ -٢٣١، الإنصاف ١/ ١٧٨-١٨٥، التبيين عن مذاهب النحويين ٣٣٥-٣٤٠، شرح المفصل ١/ ١٠٢.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٨.

(٣) تنظر المسألة _للاستزادة_ في: الكتاب ٢/ ١٣١، ١٤٨، المقتضب ٤/ ١٠٨- ١٠٩، الأصول ١/ ٢٣٠ - ٢٣١، شرح اللمع لابن برهان ١/ ٦٢ -٦٤، المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٤٤٤ – ٤٤٥، شرح عيون الإعراب ١١٦-١١٨، التبصرة والتذكرة ١٠٧، شرح اللمع للباقولي الأصبهاني ١٥٥، الإنصاف ١/ ١٧٦ – ١٨٥، أسرار العربية ١٢٢-١٢٤، نتائج الفكر ٢٦٤، كشف المشكل في النحو ٢٣٤، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢١٠-٢١٢، التبيين عن مذاهب النحويين ٣٣٣، التخمير ١/ ٢٨٢ -٢٨٣، شرح المفصل ١/ ١٠٢، التوطئة ٢٣١، المقرب ١/ ١٠٦، شرح الجمل ١/ ٤٢٩ -٤٣١، التسهيل ٦١، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٩، شرح التسهيل ٢/ ٥ -٩، شرح الكافية ٦/ ٨٨-٨٩، ٩٢، البسيط في شرح الجمل ٢/ ٧٦٨ – ٧٧٠، الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ٣/ ٨٤٣ – ٨٤٤، رصف المباني ١١٨-١١٩، التذييل والتكميل ٥/ ٦-٧، الارتشاف ٣/ ١٢٣٧، الجنى الداني ٣٩٣، المغني ١/ ٤٦، ٤٩، أوضح المسالك ١/ ٢٩٢، شرح قطر

١٠-هل يجوز نصب الخبر بــ(إنَّ) وأخواتها؟

(إنَّ) وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ اتفاقًا[١] ويسمى اسمها، وترفع الخبر عند البصريين[٢] ويسمى خبرها. ولم تعمل فيه شيئًا – حال وروده مرفوعًا – عند الكوفيين، بل هو باقٍ على ما ارتفع به قبل دخولها[٣].

واختلف في جواز نصب الخبر بــ(إنَّ) وأخواتها، فذهب الفراء[٤] إلى جواز نصبه بــ(ليت) خاصة، ونقل ابن أصبغ عنه أنه يجيز ذلك في كأنَّ وليت ولعل[٥]، والذي وقفت عليه من كلامه ينصُّ على (ليت) خاصة ولم يذكر سواها[٦].

وحمل الرضي إجازة الفراء لنصب الجزأين بــ(ليت) على أنه بمعنى: (تمنيت)، ومفعوله مضمون الخبر مضافًا إلى الاسم، فإذا قلت: ليت زيدًا قائمًا، فالتقدير: تمنيتُ قيامَ زيدٍ، فنصبت الجزأين، كما تنصب أفعال القلوب الجزأين معًا. ثم ضعَّف الرضي هذا بقوله: إن (ليت) متضمنة معنى الفعل، بخلاف أفعال القلوب فإنها أفعال صريحة فلا تصل بهذا التضمين الضعيف مرتبة نصب الجزأين، بدلالة كون مضمونهما مفعول فعل تضمنه (ليت)[٧].

ويعني بذلك: أن (قيام زيد) في المثال السابق هو مفعول لــ(تمنيت) الذي تضمنته (ليت).

ونُسِبَ إلى الكسائي موافقته الفراء في (ليت) خاصة[٨]. والصواب أنه يحمل ذلك على إضمار (كان)[١]، وعليه فإنه لا يرى جواز النصب بــ(ليت).

الندى وبل الصدى ١٥١، المساعد ١/ ٣٠٧، شفاء العليل ١/ ٣٥١، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٨، ١٣٠٢-١٣٠٣، المقاصد الشافية ٢/ ٣٠٥-٣٠٩، ائتلاف النصرة ١٦٦، شرح الدماميني على المغني ٢٠٩، الهمع ٢/ ١٥٥، حاشية الدسوقي ١/ ١٠٢.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٦، الهمع ٢/ ١٥٥.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ١٧٦، ائتلاف البصرة ١٦٧.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/ ١٧٦، التبيين عن مذهب النحويين ٣٣٣، ائتلاف النصرة ١٦٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/ ٤١٠.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٦، الارتشاف ٣/ ١٢٤٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن ١/ ٤١٠.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٩٢-٩٣.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٦، الارتشاف ٣/ ١٢٤٢، المقاصد الشافية ٢/ ٣٠٩.

وذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك في (إنَّ) وأخواتها جميعًا[٢].

وممن ذهب إلى ذلك محمد بن سلام الجمحي[٣]، وزعم أنها لغة رؤبة وقومه.

ونسب السيوطي في الهمع هذا المذهب لأبي عبيد القاسم بن سلام[٤].

وتابعهم في ذلك ابن السيد البطليوسي[٥] وزعم أنها لغة بعض العرب، وابن الطراوة المالقي[٦].

وذهب السهيلي إلى أن نصب الاسمين بـ(إنَّ) وأخواتها قوي في القياس، قال: لأنها دخلت لمعان في الجملة، فليس أحد الاسمين أولى بأن يُعْمَلَ فيه من الآخر[٧].

وذهب الجمهور[٨] إلى منع ذلك كله، وما ورد موهمًا ذلك أوَّلوه.

وتحصل من ذلك ثلاثة مذاهب:

١- أن ذلك جائز في (ليت) خاصة، أو في (كأنَّ) و(ليت) و(لعلَّ) وهو مذهب الفراء.

---

(١) ينظر: الأصول ١/ ٢٤٨، ٢٥٨، شرح التسهيل ٢/ ٩، شرح الكافية ٦/ ٩٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٩، المقاصد الشافية ٢/ ٣٠٩ -٣١٢، الخزانة ١٠/ ٢٣٤ – ٢٣٦.

(٣) ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨ – ٧٩.

(٤) ينظر: ٢/ ١٥٦. ولم أقف على من نسبه لأبي عبيد القاسم بن سلام غير السيوطي. قال ابن عصفور: «وممن ذهب إلى ذلك ابن سلام في طبقات الشعراء له» شرح الجمل ١/ ٤٣٢، وكذلك قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٥/ ٢٦، وقد وقفت عليه في طبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨ لابن سلام الجمحي، فلعل ما ذكره السيوطي لبس، ومما يرجح ذلك أنه لم يذكر ابن سلام الجمحي فيمن ذهب هذا المذهب. والله أعلم.

(٥) ذكر ذلك في حاشيته على الكامل. ينظر: الخزانة ١٠/ ٢٣٩، شرح التسهيل ٢/ ١٠، التذييل والتكميل ٥/ ٢٧، المقاصد الشافية ٢/ ٣٠٩. وابن السيد البطليوسي هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي،أبو محمد، له شرح أدب الكاتب،وإصلاح الخلل الواقع في الجمل، والحلل في شرح أبيات الجمل، والمسائل المنثورة في النحو، توفي عام ٥٢١هـ. ينظر:الإنباه ١٤١/٢، تلخيص ابن مكتوم ٩٩-١٠٠، بغية الوعاة ٩٣/٢.

(٦) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٧، الهمع ٢/ ١٥٦. وابن الطراوة هو سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي، أبو الحسين، من آثاره الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح، والترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، توفي سنة ٥٢٨هـ. ينظر:بغية الملتمس ٢٩٠، الإنباه ١١٣/٤، بغية الوعاة ٤٥/٢، نفح الطيب ٣٨٤/٣.

(٧) ينظر: نتائج الفكر ٢٦٤-٢٦٥.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٦، الهمع ٢/ ١٥٦.

٢- أن ذلك سائغ في الجميع، وإليه ذهب بعض الكوفيين واختاره ابن سلام الجمحي، وابن السيد البطليوسي، وابن الطراوة، وهو ظاهر قول السهيلي.

٣- أن ذلك ممتنع في (إنَّ) وأخواتها جميعًا وهو مذهب الجمهور.

ومن الشواهد التي استدل بها المجيزون قوله(١):

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا(٢)

وحمله البصريون على الحالية، وعامله خبر (ليت) محذوف، والتقدير: (يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا)(٣).

ومن الشواهد أيضًا قوله(٤):

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا(٥)

وقد خرج على ثلاثة أوجه:

---

(١) الرجز لرؤبة في شرح المفصل ١/ ١٠٤، وليس في ديوانه، وللعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٠.

(٢) البيت من الرجز.

والشاهد فيه قوله: (رواجعا) بالنصب. والجمهور على أنه نصب على الحالية، وخبر (ليت) محذوف تقديره: (لنا رواجعا). واستشهد به الفراء ومن تابعه على نصب المبتدأ والخبر بـ(ليت).

والبيت في الكتاب ٢/ ١٤٢، ورصف المباني ٢٩٨، ولسان العرب ٢/ ٨٧ (ليت) ، والجنى الداني ٤٩٢، والخزانة ١/ ٢٣٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٩٢، المقاصد الشافية ٢/ ٣١١.

(٤) الرجز منسوب للعماني محمد بن ذؤيب، ولأبي نخيلة. قال البغدادي: (وعزا بعضهم هذا الشعر لأبي نخيلة. وزعم ابن الملا في شرح المغني أن العماني كنيته أبو نخيلة، وهو خلاف الواقع، بل هما راجزان) الخزانة ١٠/ ٢٤١. ونسب في العقد الفريد ٥/ ٣٦٧ للعتابي. ولعله محرف عن العماني.

(٥) الراجز يصف فرسًا.و (تشوف الفرس): تطلع، والمراد نصب الأذن للاستماع. و(القلم) : آلة الكتابة. و(القادمة) : إحدى قوادم الطير، وهي مقاديم ريشه، و(المحرف) : المقطوط لا على جهة الاستواء.

والشاهد فيه قوله: (كأنَّ أذنيه.. قادمةً)؛ حيث نصب بعد (كأنَّ)، والجمهور على أن الخبر محذوف تقديره: يشبهان قادمة أو يخلفان قادمة أو نحو ذلك.

والرجز في شرح التسهيل ٢/ ٩، ولسان العرب ٩/ ٤٣ (حرف) ، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٨، والمقاصد الشافية ٢/ ٣١١.

١- أنه قد رُدَّ على الشاعر وقت إنشاده هذا البيت، وقد أصلحه الممدوح فقال: (تخال أذنيه إذا تشوفا)[١].

٢- أن خبر (كأنَّ) محذوف، و(قادمة) مفعوله، والتقدير: يحكيان قادمة، أو يخلفان قادمة، أو ما أشبه ذلك[٢].

٣- أن الرواية: (قادمتا أو قلما محرفا) بألفات من غير تنوين على التثنية، والنون محذوفة لضرورة الشعر[٣].

٤- أن الرواية: (تخال أذنيه) لا (كأنَّ أذنيه)[٤].

ومن شواهدهم أيضًا قول الشاعر[٥]:

لَيْتَ الشَبَابَ هُوَ الرَّجِيْعَ عَلَى الفَتَى والشَّيْبَ كَانَ هُوَ البَدِيءُ الأَوَّلُ[٦]

وقد خرج على أحد وجهين:

١- رواه أهل البصرة على الرفع في (الرجيع) وما بعده[٧].

٢- أن يكون الرجيع على إضمار (كان) وإبراز الضمير وإبقاء النصب دليلاً على المحذوف، و(كان) تستعمل كثيرًا بعد هذه الأحرف فجاز إضمارها[٨].

واستشهدوا أيضًا بقوله عليه السلام: ((إنَّ قَعْرَ جهنَّمَ لسبعينَ خريفا))[٩].

---

(١) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٣٣، شرح الكافية ٦/ ٩٣، الخزانة ١٠/ ٢٣٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠، المقاصد الشافية ٢/ ٣١٢، الخزانة ١٠/ ٢٣٩.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٣١١، الخزانة ١٠/ ٢٤٠.

(٤) ينظر: الخزانة ١٠/ ٢٤٠.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من الكامل. و(الرجيع) : المرجوع فيه، أراد به المتأخر. و(البديء) : المتقدم.

والشاهد فيه قوله: (ليت الشباب هو الرجيع.. والشيب) حيث استشهد به الفراء ومن تابعه على جواز نصب الجزأين بـ(ليت)، وأهل البصرة يروونه بالرفع في (الرجيع) وما بعده، أو يخرج على إضمار (كان).

والبيت في معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٠، وشرح التسهيل ٢/ ٩، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٨، والجنى الداني ٤٩٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٣١٠.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٣١١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٩، المقاصد الشافية ٢/ ٣١٢.

(٩) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، بالرفع (لسبعون)، وعلى هذه الرواية فلا يصح الاستشهاد بالحديث.

وخُرِّجَ على وجهين:

١- أن المرويَّ قولُه عليه السلام: ((إنَّ قعرَ جهنَّمَ لسبعونَ خريفا)) برفع (سبعون) لا بنصبها[(١)].

٢- خرَّجه ابن مالك على أن (قَعْر) مصدر من (قعرتُ الشيء) أي: جعلته في القعر، وهو اسم (إنَّ)، و(سبعين) ظرف مخبر به، وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيرًا[(٢)].

قال الشاطبي: «وهذا تكلف، والوجه أن يُرَدَّ بندوره وقِلَّتِه إن لم يكن له تأويل سائغ»[(٣)].

واستدلَّ المجيزون بشواهد أخرى مشابهة، وخرجت جميعها، ومجمل ما خُرِّجَتْ به أدلة المجيزين ما يلي:

١- عدم التسليم بصحة الرواية في الشاهد المسموع كما في الحديث السابق، وكما في قوله:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا   قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

٢- أن الخبر محذوف، والمنصوب انتصب على الحالية، كما في قوله:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

٣- أن الخبر فعل مضمر والمنصوب مفعوله كما خُرِّجَ قوله:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا   قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

٤- أن الخبر (كان) مضمرة والمنصوب خبرها. وخرج به الكسائي ما ورد من نصب بـ(ليت)، وممن تابعه في ذلك ابن مالك، كما في البيت السابق:

لَيْتَ الشَبَابَ هُوَ الرَجِيْعَ عَلَى الفَتَى   وَالشَّيْبَ كَانَ هُوَ البَدِيءُ الأَوَّلُ

والذي يظهر لي أن الصحيح ما ذهب إليه جمهور النحويين؛ لأن جميع ما ورد من الشواهد يمكن تأويلها تأويلاً لا تكلف فيه ولا غرابة، كما سبق إيضاح ذلك، وأما ما ذكره

(١) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٩٤، الخزانة ١٠/ ٢٤٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠.

(٣) المقاصد الشافية ٢/ ٣١٢.

ابن سلام الجمحي من أن النصب لغة العجاج وقومه فإنه إنما ذكر من ذلك النصب بـ(ليت) فقط. وذكر هذا عند إيراده لقوله:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وقد خَرَّجَ هذا سيبويه ومن تابعه على الحالية وحذف الخبر، وخرجه الكسائي على إضمار (كان)، وهو تخريج مقبول لا تكلف فيه، مع موافقته للقياس، وعليه فهو الصحيح. والله أعلم[1].

---

(١) تنظر المسألة ـللاستزادةـ في: الكتاب ٢/ ١٤١-١٤٢، معاني القرآن للفراء ١/٤١٠، طبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨، الأصول ١/ ٢٤٨، ٢٥٨، نتائج الفكر ٢٦٤ – ٢٦٥، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٠٤، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٩٩، شرح الجمل ١/ ٤٣٢-٤٣٣، التسهيل ٦١، شرح التسهيل ٢/ ٩ – ١٠، شرح الكافية ٦/ ٩٢-٩٤، الارتشاف ٣/ ١٢٤٢، التذييل والتكميل ٥/ ٢٦-٣٢، الجنى الداني ٣٩٣-٣٩٤، المغني ١/ ٤٦، المساعد ١/ ٣٠٨، شفاء العليل ١/ ٣٥٢، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٠٣ -١٣٠٤، المقاصد الشافية ٢/ ٣٠٩-٣١٢، الهمع ٢/ ١٥٦-١٥٧، الخزانة ١٠/ ٢٣٥-٢٣٦.

١١-هل تخفف (إنّ)؟

من أحكام (إنّ) أنها قد تخفف، وهو رأي البصريين، وعليه جمهور النحويين[١]. وإذا خففت جاز فيها الإعمال، والأكثر الإهمال[٢] لأن الأصل أن لا تعمل مخففة وذلك لأمرين:

١- أن بناء الفعل قد نقص، فنقص الشبه فترجع إلى الأصل[٣].

٢- أن الاختصاص قد زال، فالمخففة تدخل على الجملة الاسمية والفعلية ولا تختص بالاسمية كما كانت مثقلة[٤].

إلا أن الإعمال مسموع عن العرب، من ذلك ما رواه سيبويه قال: «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: (إنْ عمرًا لمنطلقٌ)»[٥]ومثله قول الأخفش: «زعموا أن بعضهم يقول: إنْ زيدًا لمنطلقٌ»[٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٧] في قراءة من قرأ بالتخفيف والنصب[٨].

واحتج البصريون ومن تابعهم بأن إعمالها دليل على أنها مخففة من الثقيلة.

وخالف في ذلك الكوفيون[٩]، فأنكروا كونها مخففة من الثقيلة فهي عندهم نافية، وهي حرف ثنائي الوضع واللام فيها للإيجاب بمعنى (إلا).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣، الارتشاف ٣/ ١٢٧١، الهمع ٢/ ١٨٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ١٤٠، التسهيل ٦٥، شرح التسهيل ٢/ ٣٣.

(٣) ينظر: شرح عيون الإعراب ١٢١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣، رصف المباني ١٠٨، شفاء العليل ١/ ٣٦٧.

(٥) الكتاب ٢/ ١٤٠.

(٦) معاني القرآن للأخفش ٢٤٥.

(٧) من الآية ١١١ من سورة هود.

(٨) قرأ نافع وابن كثير بتخفيف النون (إنْ) والميم (لَمَا) ، وقرأ أبو عمر والكسائي ويعقوب وخلف بتشديد النون (إنَّ) وتخفيف الميم (لَمَا)، وقرأ ابن عامر وحفص وحمزة وأبو جعفر بتشديدهما، وقرأ أبو بكر بتخفيف النون (إنْ) وتشديد الميم (لَمَّا)، وعن المطوعي تخفيف النون (إنْ) ورفع (كلٌّ) وتشديد الميم (لَمَّا) ، وقرئ شاذًا بالتنوين (لمًّا).
ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٨٠-٣٨١، إعراب القراءات الشواذ ١/ ٦٧٢، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٣٥.

(٩) ينظر: شرح عيون الإعراب ١٢٢، التسهيل ٢/ ٣٣، الجنى الداني ٣٩٤، الهمع ٢/ ١٨٣.

وفرَّق الكسائي بين (إنْ) في حالين: فإذا دخلت على الاسم كانت مخففة من الثقيلة عاملة كما قال البصريون. وإن دخلت على الفعل كانت نافية واللام بمعنى (إلا) كما قال الكوفيون[١].

وخرَّج الكوفيون قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ في قراءة من قرأ بالتخفيف والنصب على أن النصب بفعل يفسره (ليوفينهم) أو بـ(ليوفينهم) نفسه[٢]. وبه قال الفراء[٣].

والذي أراه أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ فـ(إنْ) مخففة من الثقيلة بدليل إعمالها، وإعمالها وارد عن العرب برواية الثقة وبقراءات صحيحة لا شك في صحتها.

فلورود السماع به حكم بصحته، وإن كان القياس عكسه، إلا أن السماع حكم على القياس.

وأما ما خرَّج به الكوفيون ما ورد من ذلك فإنه ممتنع على أصولهم – كما يقول ابن مالك[٤] – فإنهم يوافقون على أن ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها، واللام عندهم في الآية الكريمة بمعنى (إلا) وعليه فلا يصح أن يعمل الفعل (ليوفينهم) أو ما يفسره في (كُلاًّ). وهو ما أقرَّ به الفراء حيث يقول: «وأما الذين خففوا (إنّ) فإنهم نصبوا (كُلاًّ) بـ(ليوفينهم)، وقالوا: كأنَّا قلنا: (وإنْ لَيُوَفِيَنَّهُم كُلاً)، وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت (كُلاًّ) لصلح ذلك كما يصلح أن تقول: (إنْ زيدٌ لقائمٌ) ولا يصلح أن تقول: (إنْ زيدًا لأضربُ) لأن تأويلها كقولك: ما زيدًا إلا أضرب، فهذا خطأ في (إلا) وفي اللام»[٥].

(١) ينظر: الهمع ٢/ ١٨٤.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠، شرح التسهيل ٢/ ٣٥.
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠.
(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٥.
(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩-٣٠.

وإذا بطل ذلك لم يبق إلا توجيه البصريين بإعمال (إنْ)، وإذا ثبت إعمالها ــوهو ثابت برواية الثقات عن العرب في نص لا احتمال فيه، وهو قولهم: (إن عمرًا لمنطلقٌ) ــ فهو دليل قاطع على أنها مخففة من الثقيلة. والله أعلم[1].

---

(١) تنظر المسألة – للاستزادة – في: الكتاب ٢/ ١٣٩-١٤٠، معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩-٣٠، معاني القرآن للأخفش ٢٤٥، ٤٩٢، المقتضب ٢/ ٣٥٨-٣٦١، الأصول ١/ ٢٣٥، المسائل البغداديات (المشكلة) ١٤٨، شرح عيون الإعراب ١٢١-١٢٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٢١، إعراب القراءات الشواذ ١/ ٦٧٢، شرح المفصل ٨/ ٧١، شرح الجمل ١/ ٤٤٤، ٤٤٦، التسهيل ٦٥، شرح التسهيل ٢/ ٣٣-٣٥، رصف المباني ١٠٨، الارتشاف ٣/ ١٢٧١، التذييل والتكميل ٥/ ١٣٢، الجنى الداني ٣٩٤-٣٩٥، الدر المصون ٦/ ٣٩٧، ١٠/ ٧٥٢، المساعد ١/ ٣٢٦، شفاء العليل ١/ ٣٦٧، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٥٩، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٣٠-٢٣١، الهمع ٢/ ١٨٣-١٨٤، الأشموني ١/ ٢٨٨.

١٢-الخلاف في اتصال (أنَّ) بـ(إنَّ) وأخواتها

تؤوَّل (أنَّ) ومعموليها باسم مفرد مصدر؛ ولهذا فهي تقع مواقع المفردات كالفاعل والمفعول والمجرور والمبتدأ، ومن هنا جاز أن تقع اسمًا لـ(إنَّ) وأخواتها.

واختلف النحويون: هل يجوز اتصال (أنَّ) بـ(إنَّ) وأخواتها، أو يجب الفصل بينهما بالخبر؟

فذهب سيبويه(١)، وجمهور النحويين(٢) إلى أنه يلزم الفصل بالخبر فيقال: إنَّ عندي أنَّك فاضلٌ، وكأنَّ في نفسي أنِّي سائل، ولا يجوز نحو: إنَّ أنَّك فاضل عندي، وكأنَّ أنِّي سائل في نفسي.

ويستثنى من ذلك (ليت) فإنها تدخل على (أنَّ) وصلتها بلا فصل، فتسدُّ (أنَّ) وصلتها مسدَّ اسم (ليت) وخبرها، وقد ورد ذلك في السماع كثيرًا(٣) ومنه قوله(٤):

فَيَا لَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ تَلَفَّتُوْا   فَيُعْلَمَ مَا بِي مِنْ جَوًى وَغَرَامِ(٥)

فسدَّت (أنَّ) وصلتها مسدَّ جزأي الإسناد بعد (ليت) على رأي سيبويه(٦). وقياس قول الأخفش أنها تسدُّ مسدَّ الاسم فقط والخبر محذوف(٧).

وأجاز الأخفش(٨) أن تعامل (لعلَّ) معاملة ليت في الدخول على (أنَّ) بلا فاصل فيقال: (لعلَّ أنَّ الله يرحمنا).

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ١٢٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٩-٤٠، التذييل والتكميل ٥/ ١٥٤-١٥٧، المساعد ١/ ٣٢٩-٣٣٠، الهمع ٢/ ١٥٨-١٥٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٩-٤٠، التذييل والتكميل ٥/ ١٥٦، الجنى الداني ٤٠٨.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من الطويل. والشاهد فيه: اتصال (أنَّ) بـ(ليت) سادة مسد معموليها عند سيبويه، ومسد الاسم فقط والخبر محذوف عند الأخفش.

والبيت في شرح التسهيل ٢/ ٣٩، والتذييل والتكميل ٥/ ١٥٥، والجنى الداني ٤٠٨، والمساعد ١/ ٣٣٠.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٥٤، الارتشاف ٣/ ١٢٨٦، الجنى الداني ٤٠٨.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٨٥، شرح الكافية ٦/ ٩٣-٩٤، الارتشاف ٣/ ١٢٨٦.

(٨) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٠١، شرح التسهيل ٢/ ٣٩-٤٠، شرح الكافية ٦/ ٩٤، شفاء العليل ١/ ٣٧٠.

ونسب إليه أنه يرى جواز ذلك في (كأنَّ) و(لكنَّ) أيضًا[١]، فيقال: (كأنَّ أنَّك منطلق) و(لكنَّ أنَّ زيدًا ذاهبٌ).

قال الجرمي[٢]: وهذا رديء في القياس؛ لأن هذه الحروف إنما تعمل في المبتدأ، و(أنَّ) لا يبتدأ بها[٣].

وقال ابن مالك: «ورأيه[٤] في هذا ضعيف؛ لأن مقتضى الدليل ألا يكتفى بـ(أنَّ) وصلتها إلا حيث يكتفى بمصدر صريح، والمصدر الصريح لا يكتفى به بعد ليت، فحق ألا يكتفى بها بعدها، لكن سمع فقبل في هذه المسألة مع مخالفته الأصل، فلا يزاد عليه دون سماع»[٥].

وأجاز الفراء[٦] و هشام[٧] دخول (إنَّ) على (أنَّ) مباشرة دون فاصل، فيجوز عندهما أن يقال: (إنَّ أنَّ زيدًا منطلقٌ حقٌ)، بمعنى: إنَّ انطلاق زيدٍ حقٌ.

والذي أميل إليه أن الصحيح ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحويين، فلا يجوز دخول (إنَّ) أو إحدى أخواتها على (أنَّ) وصلتها إلا إذا فصل بينهما بالخبر، ولا تتصل بـ(لعلَّ) و(كأنَّ) و(لكنَّ) فتسدُّ مسدَّ الاسم والخبر.

أما دخول (إنَّ) على (أنَّ) دون فاصل فلا يخفى ما فيه من الثقل والقبح؛ لأن معناهما واحد ولفظهما واحد، وإذا كانوا قد منعوا من الجمع بين اللام و(إنَّ) لكونهما بمعنى واحد وإن اختلف لفظهما، فأن يمنعوا الجمع بين ما اتفق لفظه ومعناه لهو من باب أولى.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٥٤- ١٥٧، الارتشاف ٣/ ١٢٨٦، الهمع ٢/ ١٥٨.

(٢) الجرمي هو صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي البصري، من مصنفاته: التنبيه، وكتاب الفرخ، وكتاب الأبنية، ومختصر في النحو، وغريب سيبويه وغيرها، توفي عام ٢٢٥هـ. ينظر:أخبار النحويين البصريين ٥٦، الإنباه ٢/٨٠، معجم الأدباء ١٢/٥-٦، بغية الوعاة ٢/٥٥.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٥٤، الهمع ٢/ ١٥٨.

(٤) يعني الأخفش.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٤٠.

(٦) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٥٥، الجنى الداني ٤٠٩، الهمع ٢/ ١٥٩.

(٧) تنظر: المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

وأما اتصال (أنَّ) وصلتها بباقي أخوات (إنَّ) سادَّة مسدَّ الاسم والخبر فهـو خـلاف الأصل؛ لأن مقتضى الدليل _ كما يقول ابن مالك _ ألا يكتفى بـ(أنَّ) وصلتها إلا حيث يكتفى بمصدر صريح، والمصدر الصريح لا يكتفى به بعد هذه الأحرف، إذن فالأصل عدم اكتفاء هذه الأحرف بـ(أنَّ) وصلتها، لكن لما سمع ذلـك في (ليـت) كـثيرًا أجيـز في (ليت)،خاصة وبقية أخواتها على الأصل. والله أعلم[1].

(١) تنظر المسألة _ للاستزادة_ في: الكتاب ٣/ ١٢٤، الأصول ١/ ٢٦٦، شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٣٤١-٣٤٢ (دار الكتب العلمية) ، المفصل ٣٠٣، التخمير ٤/ ٥٥-٥٦، ٧٢، ٧٣، شرح المفصل ٨/ ٧١، ٨٥، ٨٦، النهاية لابن الخباز ٣/ ٩٧٨، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٨٦، ١٩٩، ٢٠١، التسهيل ٦٥، شرح التسهيل ٢/ ٣٩-٤٠، شرح الكافية ٦/ ٩٣-٩٤، التذييل والتكميل ٥/ ١٥٤-١٥٧، الارتشاف ٣/ ١٢٨٦-١٢٨٧، الجنى الداني ٤٠٨-٤٠٩، المساعد ١/ ٣٢٩-٣٣٠، شفاء العليل ١/ ٣٧٠، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٨٤، الهمع ٢/ ١٥٨-١٥٩، الخزانة ١٠/ ٢٤٤.

١٣-(بلى) بين البساطة والتركيب

من حروف الجواب (بلى). وهو حرف إيجاب بعد النفي. قال سيبويه: «وأما (بلى) فتوجب به بعد النفي»[١] تقول: ما جاء زيدٌ، فيقول المجيب: بلى، أي: قد جاء.

واختلف فيه: أهو حرف بسيط، أم مركب؟

فذهب البصريون[٢] إلى أنه حرف بسيط، ثلاثي الوضع مرتجل، وألفه أصليه.

وتابعهم في ذلك العكبري[٣]، والرضي[٤]، وأبو حيان[٥]، والمرادي[٦]، والدماميني[٧]، والسيوطي[٨].

وذهب الكوفيون[٩] إلى أنَّ أصلها (بل) العاطفةُ بعد النفي، كما في قولك: (ما قام زيدٌ بل عمرو) والألف زائدة. واختلفوا في سبب زيادتها: فذهب الفراء[١٠] إلى أنها زيدت للوقف حيث كانت (بل) كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها، فزادوا فيها ألفًا يصلح فيها الوقوف عليها؛ ولذا كانت (بلى) للرجوع عن النفي، كما كانت (بل) للرجوع عنه في (ما قام زيدٌ بل عمرو).

وذهب بعضهم إلى أنها زيدت للإيجاب أو للإضراب[١١]. واستدل أصحاب هذا القول بلزوم كون ما قبلها منفيًّا أبدًا[١٢].

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ١/ ٤٥٦.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٢٠٠.

(٥) ينظر: الارتشاف ٥/ ٢٣٦٩.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٤٢٠.

(٧) ينظر: شرحه المغني ٥٨٨.

(٨) ينظر: الهمع ٤/ ٣٧٣.

(٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٧، الدر المصون ١/ ٤٥٦.

(١٠) ينظر: معاني القرآن له ١/ ٥٢-٥٣.

(١١) ينظر: الارتشاف ٥/ ٢٣٦٩، الجنى الداني ٤٢٠، الدر المصون ١/ ٤٥٦، الهمع ٤/ ٣٧٣.

(١٢) ينظر: الهمع ٤/ ٣٧٣.

وقال آخرون: زيدت للتأنيث قياسًا على زيادة التاء في (ثُمَّتَ) و(رُبَّتَ)، واستدلوا بإمالتها وكتابتها بالياء كألف (حبلى)[١].

وتابع الكوفيين في القول بالتركيب ابن خالويه[٢]، والسهيلي[٣] إلا أنها عنده مركبة من (بل) و(لا) التي للنفي.

والذي أطمئن إليه أنها حرف بسيط ثلاثي الوضع، وألفه أصلية؛ لأن البساطة هي الأصل، وأما التركيب فعارض ولا يقال به إلا بدليل، ولا دليل عليه. والله أعلم[٤].

(١) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٥٨٨، الهمع ٤/ ٣٧٣.

(٢) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ٦٢.

(٣) ينظر: الأمالي له ٤٤.

(٤) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: الكتاب ٤/ ٢٣٤، معاني القرآن للفراء ١/ ٥٢-٥٣، إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٦٢، أمالي السهيلي ٤٤، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٧، شرح الكافية ٦/ ٢٠٠، رصف المباني ١٥٧، الارتشاف ٥/ ٢٣٦٩، الجنى الداني ٤٢٠، الدر المصون ١/ ٤٥٦،المغني ١٣١/١، المساعد ٢٣٢/٣، شرح الدماميني على المغني ٥٨٨، الهمع ٤/ ٣٧٣، حاشية الدسوقي ١/ ٣٠٦.

١٤-هل تجري (ثُمَّ) مَجْرَى الفاء والواو في حكم المقرون بها بعد فعل الشرط وبعد الطلب؟

إذا وقع بعد جواب الشرط فعل مضارع بعد فاء أو واو جاز فيه ثلاثة أوجه:

- الجزم عطفًا على جواب الشرط.
- الرفع على الاستئناف.
- النصب على إضمار (أنْ)(١)

ومثال الفعل الواقع بعد الفاء قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾(٢) حيث قرئ بالأوجه الثلاثة في قوله (يغفر) و(يعذب)(٣).

ومثال الفعل الواقع بعد الواو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾(٤)حيث قرئ قوله (يكفر) بالأوجه الثلاثة أيضًا(٥).

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٨٩-٩٠، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٥٩، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٦٩-١٧٠، المقاصد الشافية ٦/ ١٥٢-١٦٣.

(٢) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٣) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف بالجزم في الفعلين: (فيغفرْ..ويعذبْ) ووافقهم اليزيدي والأعمش، وقرأ ابن عامر وعاصم ويزيد ويعقوب وسهل بالرفع فيهما على الاستئناف: (فيغفرُ..ويعذبُ) ، وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة بالنصب فيهما: (فيغفرَ..ويعذبَ). ينظر: الكشاف ١/ ٣٥٧-٣٥٨، إعراب القراءات الشواذ ١/ ٢٩٥-٢٩٦، البحر المحيط ٢/ ٧٥٢، الدر المصون ٢/ ٦٨٧، إتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٦١.

(٤) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٥) قرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف بالنون وإسكان الراء (ونُكَفِّرْ) ووافقهم الشنبوذي عن الأعمش، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر ويعقوب بالنون ورفع الراء (وَنُكَفِّرُ) ووافقهم ابن محيصن واليزيدي، وقرأ ابن عامر وحفص بالياء ورفع الراء (وَيُكَفِّرُ) ، وقرأ الحسن بالياء وإسكان الراء (وَيُكَفِّرْ) وروي عن الأعمش بالياء وفتح الراء (وَيُكَفِّرَ).

كما روي بالأوجه الثلاثة قول النابغة الذبياني:

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُوْ قَابُوسَ يَهلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ وَالبَلَدُ الحَرَامُ
وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ(١)

بجزم (نأخذ) ورفعه ونصبه.

وإذا وقع بعد جواب الشرط فعل مضارع مقرون بـ(ثمَّ) جاز فيه وجهان:

- الجزم عطفًا على جواب الشرط، نحو: إن تأتني آتك ثم أحسن إليك.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم﴾(٢).

- الرفع على الاستئناف، نحو: إن تأتني آتك ثم أُحسنُ إليك(٣).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾(٤).

أما إذا وقع الفعل المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين فعل الشرط وجوابه فإنه حينئذ يجوز فيه وجهان.

- الجزم عطفًا على فعل الشرط وهو الوجه، نحو: إن تأتني فتنزلْ عندي أُكرمْك، أو وتنزلْ عندي أُكرمْكَ.

ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ٤٠٠، الكشاف ١/ ٣٤٤، البحر المحيط ٢/ ٦٩١، الدر المصون ٢/ ٦١٠-٦١١، إتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٥٦-٤٥٧.

(١) البيتان من الوافر. و(أبو قابوس): كنية النعمان بن المنذر. و(ذِنَابِ عيشٍ): ذِنَابُ كل شيء عقبه وآخره. و(أَجَبِّ الظهرِ): مقطوع السنام.

يصف الشاعر ما سيؤول إليه حال الناس بعد موت النعمان، وأنهم سيفقدون رغد العيش والأمن والطمأنينة، وسيعيشون عيشة صعبة شاقة.

والشاهد فيه قوله: (ونأخذ) حيث روي بالأوجه الثلاثة الرفع، والجزم، والنصب.

والبيتان في الكتاب ١/ ١٩٦، المقتضب ٢/ ١٧٩، أسرار العربية ٢٠٠، الإنصاف ١/ ١٣٤، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٦١، الخزانة ٧/ ١١٥، ٩/ ٣٦٣.

(٢) من الآية ٣٨ من سورة محمد.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٨٩-٩٠، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٥٩، المقاصد الشافية ٦/ ١٥٥.

(٤) من الآية ١١١ من سورة آل عمران.

• النصب على إضمار (أنْ) بعد الواو والفاء[١].

ومثال النصب بعد الفاء قوله[٢]:

وَمَنْ لا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً   فَيُثْبِتَهَا في مُسْتَوَى القَاعِ تَزْلَقِ[٣]

ومثال النصب بعد الواو قوله[٤]:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ   وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا[٥]

أما إذا كان الفعل المضارع الواقع بين فعل الشرط وجوابه مقرونًا بـ(ثم) فإنه لا يجوز فيه حينئذ إلا الجزم عطفًا على فعل الشرط، نحو: إن تأتني ثم تنزلْ عندي أكرمْك. وهذا هو مذهب البصريين[٦].

واحتجوا بأن قالوا: إن النصب بعد الواو والفاء على تقدير (أنْ) قبل الفعل الذي بعدهما، وتقدير ما قبلهما مصدرًا معطوفًا عليه فتكون (أنْ) وما في حيرها بتأويل مصدر معطوف على المصدر المقدر في الفعل الذي قبلهما، من ذلك أن تقول: (إن تأتني فتحدثَني

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ١٩٣، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٥-٢٩٧، المقاصد الشافية ٦/ ١٥٧.

(٢) البيت لابن زهير في الكتاب ٣/ ٨٨، وفي شرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٣، ولم أقف عليه في ديوان كعب بن زهير. وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٥٠، و حلية المحاضرة للحاتمي٤٣، وجمهرة الأمثال ٣٠٢/١، والحماسة البصرية ٨٣/٢.

(٣) البيت من الطويل. و(تَزْلَق) : تَزِلُّ ولا تثبت. وهذا البيت يضرب مثلًا للرجل يقدم على الأمر ولم يستعد له.
والشاهد فيه قوله: (فَيُثْبِتَهَا)؛ حيث نصب الفعل المضارع المعطوف على الشرط بـ(أنْ) مضمرة بعد الفاء. وهو جائز. والجزم هو الوجه.
والبيت في المقتضب ٢/ ٢٣، ٦٧، شرح السيرافي ٣/ ٢٩٢ (دار الكتب العلمية)، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٦٢، المقاصد الشافية ٦/ ١٠٣، ١٥٨.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من الطويل. و(هضما) : ظلمًا وضياعًا.
والشاهد فيه قوله: (ويخضعَ) حيث نصب الفعل المضارع المعطوف على فعل الشرط قبل مجيء الجواب المقرون بالواو بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا، والوجه الجزم، لكن النصب غير ممتنع.
والبيت في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٦٢، وأوضح المسالك ٤/ ١٩٣، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٤٠١.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٨٩ -٩٠، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٦٢، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٧٠، الدر المصون ٤/ ٨٠-٨١.

آتك) و(إن تأتني وتحدثَني آتك) فالنصب على تقدير: إن يكن منك إتيان فحديث آتك، وإن يكن منك إتيان وحديث آتك.

وإنما جاز ذلك في الفاء والواو ولم يجز في (ثم) لأنهما جعلتا جوابًا لمعنى تختص به كل واحدة منهما. فالفاء تكون جوابًا لأن فيها معنى اتصال ما بعدها بما قبلها، والواو فيها معنى اجتماع، وليس في (ثم) معنى الاتصال ولا معنى الاجتماع فامتنع فيها ما جاز فيهما[(١)].

وألحق الكوفيون[(٢)] (ثم) بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها واستدلوا بأمرين:

١- السماع: فقد استدلوا بقراءة الحسن البصري في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾[(٣)] حيث قرأ بالنصب (يُدرِكَهُ)[(٤)].

وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكمًا لندورها وكونها في القياس كقول المغيرة بن حبناء:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لبَنِي تَمِيْمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا[(٥)]

قال ابن جني تعليقًا على قراءة الحسن: «وهذا ليس بالسهل وإنما بابه الشعر لا القرآن»[(٦)].

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٩٤ (دار الكتب العلمية)، المقاصد الشافية ٦/ ١٥٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٦٢، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٧٠، الدر المصون ٤/ ٨١، المغني ١/ ١٣٧، المقاصد الشافية ٦/ ١٦٠.

(٣) من الآية ١٠٠ من سورة النساء.

(٤) قرأ الجمهور بإسكان الكاف (ثم يُدرِكْهُ) ، وقرأ الحسن البصري ونبيح والجراح بفتح الكاف (ثم يُدرِكَهُ) ، وقرأ النخعي وطلحة بن مُصَرِّف برفع الكاف (ثم يُدرِكُهُ).

ينظر: المحتسب ١/ ١٩٥، الكشاف ١/ ٥٨٩-٥٩٠، إعراب القراءات الشواذ ١/ ٤٠٥، البحر المحيط ٤/ ٤٤، الدر المصون ٤/ ٨٠-٨٢.

(٥) البيت من الوافر. والشاهد فيه قوله: (فأستريحا)؛ حيث نصب الفعل المضارع بعد الفاء في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي أصلًا. ويجوز النصب في الواجب في ضرورة الشعر.

والبيت في المقتضب ٢/ ٢٤، والمحتسب ١/ ١٩٧، وشرح المفصل ٧/ ٥٥، والمقرب ١/ ٢٦٣، ورصف المباني ٣٧٩، والمقاصد الشافية ٦/ ١٥٧.

(٦) المحتسب ١/ ١٩٧.

وذلك أن إضمار (أن) بعد الواو والفاء في جواب ثمانية أشياء (النفي والطلب بأنواعه) أو عاطف، وما عدا ذلك فهو عند البصريين ضرورة[(١)].

٢- القياس: قالوا إن الفعل الواقع بين الشرط والجزاء فيه الجزم والنصب إذا كان مقرونًا بالواو والفاء، وإذا ثبت ذلك في الواو والفاء فليجز في (ثم) لأنها حرف عطف[(٢)].

والذي يظهر من قول بعض النحويين[(٣)] أن مذهب الكوفيين يقتصر على الفعل الواقع بين فعل الشرط وجوابه، ومن هؤلاء ابن هشام حيث يقول: «أجرى الكوفيون (ثم) مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط»[(٤)] إلا أن مقتضى كلام الشاطبي[(٥)] أن مذهبهم شامل للفعل الواقع بين فعل الشرط وجوابه، والفعل الواقع بعدهما، وهو ما رجحه الدماميني[(٦)] أيضًا.

وقاس ابن مالك على ذلك الفعل المقرون بـ(ثمَّ) الواقع بعد الطلب، فأجاز في (يغتسل) من قوله عليه السلام: ((لا يبولنَّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه))[(٧)] ثلاثة أوجه: الرفع على الاستئناف، والجزم عطفًا على موضع (يبولنَّ) لأنه مجزوم الموضع بـ(لا) التي للنهي، والنصب على إضمار (أن) وإعطاء (ثم) حكم واو الجمع[(٨)].

والذي يظهر لي أن مذهب البصريين هو الصحيح؛ لأن السماع والقياس يعضده؛ أما السماع فإن جملة ما سمع عن العرب ليس فيه نصب بعد (ثم)، إلا ما ورد في قراءة الحسن البصري رحمه الله، ولا يقاس عليها لندورها؛ وأما القياس فلأن الواو والفاء اختصا بهذا

(١) ينظر: الدر المصون ٤/ ٨١، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٤، المقاصد الشافية ٦/ ١٦٠.

(٢) ينظر: الدر المصون ٤/ ٨١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٥٩-١٦٣، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٦٩-١٧٠.

(٤) المغني ١/ ١٣٧.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٦/ ١٥٢-١٦٠.

(٦) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٦١٨.

(٧) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة، كتاب الوضوء، باب الماء الدائم، ١/ ١١٥، وأبو داود في سننه، باب البول في الماء الراكد ١/ ٢٥-٢٦.

(٨) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٢٢٠.

الحكم؛ لما في الفاء من معنى السببية، ولما في الواو من معنى المعية، وكل واحد من هذين المعنيين يقتضي الاتصال بما قبل، بخلاف (ثم) فليس فيها ما يقتضي الاتصال. والله أعلم[1].

(١) تنظر المسألة _ للاستزادة _ في: الكتاب ٣/ ٨٩-٩٠، المقتضب ٢/ ٦٦، شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٨٩-٢٩٦ (دار الكتب العلمية)، المحتسب ١/ ١٩٥-١٩٧، الكشاف ١/ ٥٩٠، شرح المفصل ٧/ ٥٥، شواهد التوضيح والتصحيح ٢٢٠، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٥٩-١٦٣، شرح عمدة الحافظ ٢٥١، البحر المحيط ٤/ ٤٥، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٦٩-١٧٠، الدر المصون ٤/ ٨١، المغني ١/ ١٣٧، أوضح المسالك ٤/ ١٩٣، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٥-٢٩٧، المقاصد الشافية ٦/ ١٥٢-١٦٣، شرح الدماميني على المغني ٦١٧-٦٢٠، حاشية الدسوقي ١/ ٣٢٢.

١٥-(رُبَّ) بين الحرفية والاسمية

من الألفاظ التي ترددت بين الحرفية والاسمية (رُبَّ)؛ إذ اختلف النحويون فيها: هل هي حرف أو اسم؟ على قولين في ذلك:

القول الأول:

ذهب جمهور البصريين(١) إلى أنها حرف جر. وتابعهم في ذلك جمهور النحويين، ومنهم عبد القاهر الجرجاني(٢)، والأنباري(٣)، وأبو البقاء العكبري(٤)، وابن يعيش(٥)، وابن مالك(٦)، وابن الناظم(٧)، والمرادي(٨)، وابن هشام(٩)، وابن عقيل(١٠)، والسلسيلي(١١)، وناظر الجيش(١٢)، والشاطبي(١٣)، والزبيدي(١٤).

واستدلوا لحرفيتها بأمور، منها:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٥، المساعد ٢/ ٢٨٤، ائتلاف النصرة ١٤٤-١٤٥.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٢٨.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٢-٨٣٥، أسرار العربية ١٩٥.

(٤) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٣-٣٦٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٢٦-٢٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٥.

(٧) ينظر: شرح الألفية له ٣٥٦-٣٥٧.

(٨) ينظر: الجنى الداني ٤٣٨-٤٣٩، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٩٠.

(٩) ينظر: المغني ١/ ١٥٤.

(١٠) ينظر المساعد ٢/ ٢٨٤.

(١١) ينظر: شفاء العليل ٢/ ٦٧٤-٦٧٥. والسلسيلي هو محمد بن عيسى بن عبد الله السلسيلي المصري، شمس الدين، أبو عبد الله، من آثاره: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، واسئلة في العربية، وأرجوزة في التصريف، توفي عام ٧٧٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/١٧٠، الدارس في تاريخ المدارس ٢/١٦٢، طبقات المفسرين للداودي ٢/٢٢٢.

(١٢) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٢٩.

(١٣) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٥٧٦-٥٧٧.

(١٤) ينظر: ائتلاف النصرة ١٤٤-١٤٥. والزبيدي هو عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر الشرجي الزبيدي، سراج الدين، أبو عبد الله، من مصنفاته: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، وشرح ملحة الإعراب، وأرجوزة في ألف بيت نظم بها مقدمة ابن بابشاذ وغير ذلك، توفي سنة ٨٠٢هـ. ينظر: الضوء اللامع ٤/٣٢٥، بغية الوعاة ٢/١٣٧، معجم المؤلفين ٦/٨.

١- خلوها من العلامات اللفظية الدالة على الاسمية. وكذلك خلوها من الدلالات المعنوية، وليست بفعل باتفاق، فدل على أنها حرف.

٢- أنها مساوية للحرف في عدم استقلالها بالمفهومية دون ذكر مجرورها.

وقد خرجت (كم) عن هذه بصلاحيتها لعلامات الأسماء، وهي الإضافة إليها، نحو: غلام كم رجلٍ ضربتَ؟، ودخول حرف الجر عليها نحو: بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَكَ؟، والابتداء بها نحو: كم مالُكَ؟، ووقوعها مفعولا نحو: كم أكرمتَ؟، وغير ذلك من خواص الأسماء، وليس في (رُبَّ) شيء من هذا[(١)].

٣- أن ما بعدها مجرور أبدا، ولا معنى للإضافة فيها، فتعين أن تكون حرف جر[(٢)].

٤- أنها تتعلق أبدا بفعل، وتوصل معنى الفعل إلى ما بعدها فتقول: (رُبَّ رجلٍ عالمٍ أدركتُ) فـ(رُبَّ) أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل. وهذا حكم حرف الجر[(٣)].

٥- أنها وقعت مبنية، ولا موجب لبنائها إن كانت اسما، فدل على أنها حرف، ولو كانت اسما لأعربت[(٤)].

وأجيب عن هذا بأنه يمكن أن يقال: إن سبب البناء مشابهة الحرف وضعًا، وذلك متحقق في بعض لغاتها، وهو ما كانت الباء فيه مخففة، فحملت المشددة الباء عليها طردا للباب[(٥)].

٦- أنها لو كانت اسما لتعدى إليها الفعل اللازم بحرف جر كما يتعدى إليها الفعل المتعدي بنفسه فكنت تقول: (بربَّ رجلٍ عالمٍ مررتُ) كما تقول: (رُبَّ رجلٍ عالمٍ أكرمتُ)؛ إذ ليس في الكلام اسم تعمل فيه الأفعال المتعدية بنفسها ولا يعمل فيه الفعل المتعدي بحرف جر[(٦)].

---

(١) ينظر الإنصاف٢/ ٨٣٣، شرح التسهيل ٣/ ١٧٥، المقاصد الشافية ٣/ ٥٧٦.

(٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٣.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٤، شرح المفصل ٨/ ٢٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٢٧.

(٥) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٦٩٠.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٢٩.

القول الثاني:

ذهب الكوفيون[١]، والأخفش ـ في أحد قوليه[٢] ـ إلى أنها اسم محكوم على موضعه بالإعراب، ووافقهم ابن الطراوة في ذلك[٣]. وقالوا: إن محلها رفع بالابتداء قي قولنا: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُهُ)، ونصب على المصدر في نحو) رُبَّ ضربٍ ضربتُ)، وعلى الظرف في نحو(رُبَّ يومٍ سرتُ)، وعلى المفعول به في نحو: (رُبَّ رجل ضربْتُ)[٤].

وهو اختيار الرضي، إلا أنه خالفهم في جعلها مبتدأ لا خبر له أبدا[٥].

واستدل القائلون باسميتها بأمور منها:

(١) أنها مساوية لـ(كم) في معنى العدد، ونظيرتها في التكثير، أو نقيضتها إن كانت للتقليل، والشيء يحمل على نظيره ونقيضه في الحكم[٦].

وأجيب عن هذا بأنها ليست للعدد في الحقيقة، بل هي للتقليل أو للتكثير أو لهما، وكلاهما من معاني الحروف لا من معاني الأسماء[٧]. ثم إن الاسمية لا تثبت بالإلحاق في المعنى، فمعاني الحروف أسماء مثل (من) للتبعيض، و(ما) للنفي، و لم يلزم من ذلك اسميتها[٨].

(٢) اختصاصها عن حروف الجر بأمور ثلاثة:

أ- لزومها صدر الكلام، وحروف الجر ليست كذلك، وإنما تقع متوسطة.

ب- اختصاصها بجر النكرة الموصوفة، وحروف الجر تعمل في المعرفة والنكرة، موصوفة كانت أو غير موصوفة.

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٣، شرح المفصل ٨/ ٢٧، التسهيل ١٤٧.

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: التسهيل ١٤٧، شرح التسهيل ٣/ ١٧٥، الجنى الداني ٤٣٨، المساعد ٢/ ٢٨٤.

(٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٧،تذكرة النحاة ٥، المساعد ٢/ ٢٨٤، الهمع ٤/ ١٧٣.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٧، تمهيد القواعد٦/ ٣٠٢٩، الهمع ٤/ ١٧٣-١٧٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٣٦.

(٦) ينظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٢، المقاصد الشافية ٣/ ٥٧٦، ائتلاف النصرة ١٤٤.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٥٧٦.

(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٦٥، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٤٠٢.

ج- حذف متعلقها، وعدم جواز إظهاره[1].

وقد أجيب عنها جميعا بما يأتي:

أما لزومها صدر الكلام؛ فلمضارعتها لحروف النفي؛ لأن التقليل تقريب من النفي، ولذلك تستعمل (قَلَّ) في النفي، فتقول: (قلما يقوم زيد) بمعنى: ما يقوم زيد، وإن كانت للتكثير؛ فلمضارعة (كم)، ولا يلزم من ذلك اسميتها، كما لم يلزم من مضارعة (قلَّ) للنفي أن تصير حرفا[2].

وأما اختصاصها بجر النكرة الموصوفة، فلا يلزم من اختصاصها ببعض الأسماء اسميتها، وإلا لزم من اختصاص التاء أو الواو بالظاهر أن تكون أسماء[3]. ثم إن اختصاصها بالنكرة إنما كان لأنها تدخل على واحد يدل على أكثر منه، فجرى مجرى التمييز؛ ولأنها نظيرة (كم) إذ كانت (كم) للتكثير، و(رُبَّ) للتقليل، والتكثير والتقليل لا يتصوران في المعارف[4].

وقيل: بل لأنها لما كان معناها التقليل – والنكرة تدل على التكثير – وجب ألا تدخل إلا على النكرة التي تدل على الكثرة ليصبح فيها معنى التقليل[5]. وأما قولهم: إنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة فإنما كان ذلك لأنهم جعلوا ذلك فيها عوضًا عن حذف الفعل الذي تتعلق به[6].

وأما الفعل الذي تتعلق به (رُبَّ) فقد حذف لظهور معناه، وقد فعلوا ذلك إيجازا واختصارا، والحذف على سبيل الجواز والوجوب لدلالة الحال كثير في كلامهم[7].

(١) ينظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٢، المقاصد الشافية ٣/ ٥٧٦، ائتلاف النصرة ١٤٤-١٤٥.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٣، المقاصد الشافية ٣/ ٥٧٧.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٥٧٧.

(٤) ينظر شرح المفصل ٨/ ٢٧.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٤.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٨٣٤.

(٧) ينظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٤، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٥.

(٣) دخول التصرف فيها بالحذف فتقول: (رُبَ). وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾[١]، والتصرف بعيد عن الحروف قريب من الأسماء، فإذا كان كذلك لحقت بجنس ما يتصرف[٢].

وأجيب عن ذلك بأن الحذف قد يأتي في الحروف، وأكثر ذلك في المضاعف كـ(إنَّ) و(أنَّ) و(لعلَّ)، تقول فيها: (إِنْ) و(أَنْ) و(عَلَّ)، و(حَاشَا) تقول فيها: (حَاشَ) و(حشا). والكوفيون يزعمون أن (سوف) يلحقها الحذف[٣]. وليست باسم باتفاق[٤].

(٤) وقوعها مبتدأ والإخبار عنها، مثل (كم)، واستشهدوا بقول ثابت بن قطنة:

إِنْ يَقْتُلُوْكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[٥].

فقالوا: إن (رُبَّ) مبتدأ، و(عار) خبر[٦].

ورُدَّ بأن الرواية الشهيرة (وبعضُ قتلٍ عارُ). وإن صحت هذه الرواية فـ(عار) خبر مبتدأ محذوف، أي (هو عار)، أو خبر عن مجرور (رُبَّ)؛ إذ هو في موضع رفع بالابتداء، ودخل عليه حرف جر هو كالزائد[٧].

---

(١) الآية ٢ من سورة الحجر. قرأ نافع وعاصم وأبو جعفر بالتخفيف (رُبَمَا)، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي بالتشديد (رُبَّمَا)، وقرأ طلحة بن مصرف وزيد بن علي بالتشديد والتاء (رُبَّتَمَا). ينظر: الحجة للقراء السبعة ٥/ ٣٥، إعراب القراءات الشواذ ١/ ٧٤٢، الدر المصون ٧/ ١٣٨، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٧٣.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٣، المقاصد الشافية ٣/ ٥٧٦.

(٣) حكى ذلك ثعلب في مجالسه، فقال في (سوف) : (سَفَ) و(سَوْ)؛ بحذف الواو والفاء. ينظر: مجالس ثعلب ١/ ٣١٥.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٤، المقاصد الشافية ٣/ ٥٧٧.

(٥) البيت من الكامل. وهو من قصيدة لثابت بن قطنة، رثى بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة.

والشاهد فيه قوله: (رُبَّ قتلٍ عارُ)؛ حيث استشهد به القائلون باسمية (رُبَّ)، وقالوا: إنما وقعت مبتدأ و(عار) الخبر. وهي عند القائلين بحرفيتها حرف، و(عارُ): خبر مبتدأ محذوف، تقديره: (هو) ،أو أن (عارُ) خبر عن مجرور (رُبَّ) الذي هو (قتْلٍ)، وربَّ حرف شبيه بالزائد.

والبيت في الديوان ٤٩، المقتضب ٣/ ٦٦، المقرب ١/ ٢٢٠، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٥، والجنى الداني ٤٣٩، والمغني ١/ ١٥٤، والمساعد ٢/ ٢٨٤، والخزانة ٩/ ٧٩، ٥٦٥، ٥٧٦، ٥٧٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٥، المساعد ٢/ ٢٨٤، شفاء العليل ٢/ ٦٧٥.

(٧) ينظر الجنى الداني ٤٣٩، المساعد ٢/ ٢٨٤، شفاء العليل ٢/ ٦٧٤-٦٧٥.

(٥) أن القول بحرفيتها يشكل بمثل قولهم (رُبَّ رجلٍ عاقلٍ ضربتُ)؛ إذ يلزم من ذلك تعدية المتعدي إلى ما ينصبه بنفسه بحرف جر[١].

وأجيب بأن حروف الجر لم تجلب للتعدية، وإنما جلبت لما تعطى من معنى[٢]. وبأن الفعل المتأخر عن المفعول يضعف عن العمل فيعمد بحرف الجر، كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[٣] ولا سيما إذا وجب تأخر الفعل كما في (رُبَّ)[٤].

واعترض بأن العادة أن يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر؛ لإفادها التخصيص، حتى تخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل بذلك المفعول[٥].

(٦) أن القول بحرفيتها لا يتأتى في مثل قولهم: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ أكرمتُه) إذ يلزم منه تعدية الفعل المتعدي إلى مفعول بحرف الجر، وإلى ضميره معا. وهذا ممتنع[٦].

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن (أكرمته) في المثال السابق صفة، وأن الفاعل محذوف[٧].

كما يمكن أن يكون الضمير في (أكرمته) للمصدر، أي: أكرمت الإكرام[٨].

ويَرِدُ على هذا الأخير أن ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف (رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُه)[٩].

ويزول هذان الإشكالان اللذان استشهد بهما القائلون باسميتها إذا جعلت (رُبَّ) حرفا زائدا لا يتعلق بشيء كالباء و(من) الزائدتين[١٠].

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٣٥، تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٢٩.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٢٩.

(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٤) شرح الكافية ٦/ ٣٥.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٦/ ٣٥.

(٦) ينظر المصدر السابق ٦/ ٣٥.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٣٥.

(٨) ينظر: المصدر السابق ٦/ ٣٦.

(٩) ينظر: المصدر السابق ٦/ ٣٦.

(١٠) ينظر: الخزانة ٩/ ٥٦٥.

والذي تطمئن إليه نفسي ــ بعد تأمل أدلة الفريقين ــ أن الصحيح ما ذهب إليه جمهور البصريين، وجمهور النحويين من بعدهم من أن (رُبَّ) حرف جر؛ وذلك لخلوها من العلامات الدالة على الاسمية، ولمساواتها الحرف في عدم استقلالها بالمعنى، وأما أدلة القائلين باسميتها فقد أجيب عنها جميعا، وبهذا فإنها لا تنهض للدلالة على اسميتها. والله أعلم[1].

(١) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: الأصول ١/ ٤١٦-٤١٨، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٢٨، الإنصاف ٢/ ٨٣٢-٨٣٥، أسرار العربية ١٩٥، منثور الفوائد ٦١، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٣-٣٦٥، شرح المفصل ٨/ ٢٦-٢٧، التسهيل ١٤٧، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٤، شرح التسهيل ٣/ ١٧٥، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٤٠١-٤٠٢، شرح الكافية ٦/ ٣٥-٣٧، شرح الألفية لابن الناظم ٣٥٦-٣٥٧، رصف المباني ١٨٨، تذكرة النحاة ٥، الارتشاف ٤/ ١٧٣٧، الجنى الداني ٤٣٨-٤٣٩، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٩٠، الدر المصون ٧/ ١٣٧، المغني ١/ ١٥٤، المساعد ٢/ ٢٨٤، شفاء العليل ٢/ ٦٧٤-٦٧٥، تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٢٩، المقاصد الشافية ٣/ ٥٧٦-٥٧٧، ائتلاف النصرة ١٤٤-١٤٥، شرح الدماميني على المغني ٦٨٧-٦٩٠، الهمع ٤/ ١٧٣-١٧٤، الخزانة ٩/ ٥٦٤-٥٦٥.

١٦-هل (سوف) أبلغ في التنفيس من (السين)؟

الفعل المضارع صالح للدلالة على الحال والاستقبال، وهناك مواضع يخلص فيها للحال، وأخرى للاستقبال، ومما يخلص الفعل المضارع للاستقبال حرفا (السين) و(سوف)، فهما حرفا تنفيس كما عبَّر بذلك سيبويه، وكثير من النحويين[١]. ومعنى ذلك أنهما ينفسان في زمان الفعل، ويخلصانه للاستقبال بعد أن كان شائعا في الحال والاستقبال[٢]. واختلف النحويون فيهما: هل يستويان في الدلالة على المستقبل، أو أن (سوف) أبلغ وأبعد في التنفيس من (السين) ؟ على قولين في ذلك:

القول الأول:

ذهب البصريون[٣] إلى أن (سوف) أبلغ وأبعد في التنفيس من السين؛ فإذا قلت: (سوف أفعل) فذلك أبعد من قولك: (سأفعل)، والثاني أقرب إلى الحال.

واسْتُدِّلَ لهذا القول بأن الزيادة في الحروف تدل على زيادة في المعنى[٤].

وممن قال بذلك الزمخشري[٥]، والأنباري[٦]، وأبو البقاء العكبري[٧]، وابن يعيش[٨]، والمالقي[٩].

القول الثاني:

ذهب الكوفيون[١٠] وتبعهم ابن مالك[١١] إلى أنهما سيان في ذلك؛ فهما يدلان على مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده.

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٣، معاني الحروف ١٠٩، حروف المعاني ٥، المفصل ٣١٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٤٨-١٤٩.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٤٧، الجنى الداني ٤٥٩، الهمع ٤/ ٣٧٥.

(٤) ينظر: المغني ١/ ١٥٩، الهمع ٤/ ٣٧٥.

(٥) ينظر: المفصل ٣١٧.

(٦) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٤٧.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٩.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٤٨-١٤٩.

(٩) ينظر: رصف المباني ٣٩٨.

(١٠) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٤٧، شرح الدماميني على المغني ٧١٠، الهمع ٤/ ٣٧٥.

(١١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦-٢٧.

واستدل ابن مالك لهذا بأمرين:

١- السماع: فإن العرب عبرت بـ(سيفعل) و(سوف يفعل) عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد، فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[٣]، وقوله: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[٤] وقول طريف بن أبي وهب العبسي[٥]:

وَمَا حَالَةٌ إلاَّ سَيُصْرَفُ حَالُهَا ... إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى وَسَوْفَ تَزُوْلُ[٦]

فهذا كله صريح في توافق (سيفعل) و(سوف يفعل) في الدلالة على مطلق الاستقبال، دون تفاوت في قرب وبعد.

٢- القياس: قال إن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي إنما يقصد به مطلق المضي، دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده، ليجري المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق (سيفعل) و(سوف يفعل) مصحح لذلك فكان المصير إليه أولى[٧].

ونوقش ابن مالك في ذلك بأمرين:

---

(١) من الآية ١٤٦ من سورة النساء.

(٢) من الآية ١٧٥ من سورة النساء.

(٣) الآية ٤ من سورة النبأ.

(٤) الآية ٣ من سورة التكاثر.

(٥) وقيل: طريف أبو وهب، وقيل طريف بن وهب العبسي.

(٦) البيت من الطويل: واستشهد به على أن (السين) و(سوف) يتعاقبان على المعنى الواحد في الزمان الواحد.
والبيت في ديوان الحماسة ١/ ٤٤٤، وشرح التسهيل ١/ ٢٧، التذييل والتكميل ١/ ١٠١، والجنى الداني ٦٠، وتمهيد القواعد ١/ ٢٠٣، والهمع ٤/ ٣٧٥.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦-٢٧.

١) أن قياس أحد المتقابلين على الآخر لا يجدي شيئا؛ لجواز أن يكون كلٌّ منهما مختصا بحكمٍ مقابلٍ لحكمِ مقابله، مع كونهما مشتركين في حكم واحد.

٢) أنه قاس بلا جامع صحيح؛ حيث قاس المضارع المقترن بالأداة الموجبة للتخصيص على الماضي المطلق الخالي عنها، وليس ذلك بصحيح؛ فإن الماضي إذا كان خاليا من الأداة_ كـ(قد) مثلا_ دلَّ على المضي المطلق، وإذا اقترن بها دلَّ على المضي القريب من الحال، وهو في اختلاف حالتيه كالمضارع، فإنه يختلف معناه بحسب خلوه من الأداة واقترانه بها[1].

والذي أميل إليه أن القول الأول هو الصحيح؛ وذلك أن الأصل في لغة العرب أن كل زيادة في الحروف تدلُّ على زيادة في المعنى، وإن كان ذلك غير مطرد إلا أنه الأصل ولا يتحول عنه إلا بدليل بين.

وأما ما استدلَّ به ابن مالك من الأدلة السماعية فقد يكون التعبير فيها باعتبارات مختلفة، تختلف معها مقاييس القرب والبعد، كما في الآيات الكريمة. وأما البيت الذي استدلَّ به، فإن التعبير فيه بالسين تارة وسوف تارة أخرى، فيه دلالة ضمنية على أن التغير والتحول يكون بالتدريج، فصرف الحالة إلى حالة أخرى يسبق زوال الحالة الأولى بصفة نهائية، ولذلك عبَّر عن الصرف بالفعل المقترن بالسين وهو الأقرب للحال، وعبَّر عن زوال الحالة بصفة نهائية بالفعل المقترن بـ(سوف) وهو الأبعد.

وأما دليله القياسي فيُرَدُّ عليه من كلامه؛ حيث يقول عن (قد): «وتكون حرفا فتدخل على فعل ماضٍ متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال»[2]. فقوله: (لتقريبه من الحال) تسليم منه بأن المضي قد يقرب من الحال، وقد يبعد منه. وبهذا يبطل استدلاله، وينقلب عليه فيكون دليلا على وجود التفاوت في الزمن المستقبل قربا وبعدا من الحال، كما كان التفاوت في الزمن الماضي كذلك؛ ليجري المتقابلان على سَنَن واحد. والله أعلم[3].

---

(١) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٧١٠.

(٢) التسهيل ٢٤٢.

(٣) تنظر المسألة _للاستزادة_ في: الكتاب ٤/ ٢٣٣، المفصل ٣١٧، الإنصاف ٢/ ٦٤٧، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٩، شرح المفصل ٨/ ١٤٨-١٤٩، شرح التسهيل ١/ ٢٦-٢٧، رصف المباني ٣٩٨، التذييل

١٧-(عدا) بين الفعلية والحرفية

(خلا) و(عدا) من أدوات الاستثناء. أما (خلا) فلا خلاف بين النحويين في جواز النصب بها والجر، قال السيرافي: «وقد تكون (خلا) حرف جر، ولم أعلم خلافا في جواز الجر بها»[(١)].

وأما (عدا) فللنحويين في إجازة الجر بها خلاف، حيث ذكر سيبويه النصب بها، ولم يذكر الجر، فقال: «وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فـ(لا يكون) و(ليس) و(عدا) و(خلا). وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فـ(حاشى) و(خلا) في بعض اللغات»[(٢)]. ولم يذكر حرفية (عدا).

وكذلك فعل المبرد حيث سوَّى بين (خلا) و(عدا) في الفعلية ثم قال: «وقد تكون (خلا) حرف خفض، فتقول: (جاءني القوم خلا زيدٍ)»[(٣)].

وروى الأخفش[(٤)] عن العرب الخفض بـ(عدا). ونسب السيوطي إلى الفراء مثل ذلك[(٥)].

وعلل بعض النحويين عدم ذكر سيبويه الجر بـ(عدا) بأن فعليتها أشهر من حرفيتها، وأن الجر بها قليل، فلم يسمعه سيبويه عن العرب، ولذلك لم يذكره[(٦)].

ولم أر من النحويين المتأخرين من ينكر الجر بـ(عدا)، بل أكدَّ بعضهم أنه ثابت بالنقل الصحيح عن العرب، ومن هؤلاء أبو حيان[(٧)]، والمرادي[(١)]، وابن عقيل[(٢)].

والتكميل ١/ ١٠٠-١٠١، الجنى الداني ٦٠، ٤٥٩، المغني ١/ ١٥٩، المساعد ١/ ١٤-١٥، شفاء العليل ١/ ١٠٧، تمهيد القواعد ١/ ٢٠٢-٢٠٣، شرح الدماميني على المغني ٧١٠-٧١١، الهمع ٤/ ٣٧٥-٣٧٦.

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٩/ ٢٢.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٩.

(٣) المقتضب ٤/ ٤٢٦.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٩/ ٢٢، شرح المفصل ٢/ ٧٨، شرح الكافية ٢/ ١٣٦، المقاصد الشافية ٣/ ٤٠٨.

(٥) ينظر: الهمع ٣/ ٢٨٦.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٠٩، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٤٨، المقاصد الشافية ٣/ ٤٠٨.

(٧) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٣٤.

ولهذا فالذي يظهر لي أن ما استقر عليه النحويون هو جواز الجر بـ(عدا)، ولا خلاف في ذلك بينهم، وإنما الإشكال في أن المتقدمين من البصريين لم يسمعوا الجر بها، ولهذا لم يذكروه، وسمعه الأخفش عن العرب، ونقله عنهم، فتلقاه النحويون من بعده بالقبول. والله أعلم[٣].

(١) ينظر: شرح الألفية له ١/ ٣٤٨.

(٢) ينظر: المساعد ١/ ٥٨٥.

(٣) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: الكتاب ٢/ ٣٤٨، المقتضب٤/ ٤٢٦، شرح الكتاب للسيرافي ٩/ ٢٢، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٧١٤-٧١٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣١٠-٣١١، شرح المفصل ٢/ ٧٨، المقرب ١/ ١٧٢-١٧٣، شرح الجمل ٢/ ٢٦٤، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٤، التسهيل ١٠٥، شرح التسهيل ٢/ ٣٠٦-٣٠٩، شرح الكافية ٢/ ١٣٦، شرح الألفية لابن الناظم ٣٠٨، الارتشاف ٣/١٥٣٤، الجنى الداني ٤٦١، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٤٨، المغني ١/ ١٦٣، المساعد ١/ ٥٨٤-٥٨٥، شفاء العليل ١/ ٥١٠، المقاصد الشافية ٣/ ٤٠٨، الهمع ٣/ ٢٨٦.

١٨-معنى (على)

(على) حرف يدل على الاستعلاء حِسًّا، كقوله تعـالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[١]، أو معنى كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[٢]. وهذا المعنى متفق عليه؛ إذ هو أصل معانيها[٣].

واختلف النحويون بعد ذلك: هل تخرج عن هذا المعنى إلى معان أخرى، أو أنها باقية على أصل معناها؟

فذهب أكثر البصريين[٤] إلى أنها باقية على أصل معناها، وأنها لا تخرج عن هذا المعنى، وما ورد موهما ذلك أولوه. وتابعهم في ذلك ابن برهان العكبري[٥]، والباقولي الأصبهاني[٦]، وأبو البقاء العكبري[٧]، والخوارزمي[٨]، وابن يعيش[٩]، وابن الحاجب[١٠].

بينما ذهب الكوفيون[١١]، والقتبي[١٢]، وابن مالك[١٣]، وغيرهم إلى أنها تخرج عن هذا المعنى إلى معان عدة، منها:

---

(١) الآية ٢٦من سورة الرحمن.

(٢) من الآية ٢٥٣من سورة البقرة.

(٣) ينظر الارتشاف ٤/ ١٧٣٤، الجنى الداني ٤٧٦، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٧٧، الهمع ٤/ ١٨٥.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٤٧٦، الهمع ٤/ ١٨٧.

(٥) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٦٧.

(٦) ينظر: شرح اللمع للباقولي الأصبهاني ٢٣٠.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٥٩.

(٨) ينظر: التخمير ٤/ ٢٦-٢٧.

(٩) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٣٧-٣٨.

(١٠) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٥.

(١١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٤، الجنى الداني ٤٨٠، المساعد ٢/ ٢٦٩-٢٧١، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٧٩، الهمع ٤/ ١٨٦.

(١٢) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٥٦٥، أدب الكاتب ٤٠١.

(١٣) ينظر: التسهيل ١٤٦، شرح التسهيل ٣/ ١٦٢-١٦٥.

١- المصاحبة، أو موافقة مع[١]، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾[٣].

٢- المجاوزة، أو موافقة (عن)[٤]، كقول القُحَيْف العقيلي:

إِذَا رَضِيَتْ عليَّ بَنُو قُشَيْر ... لَعَمْرُ أَبِيْكَ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[٥]

أي: إذا رضيت عني. وخرج على أن (رضي) ضمن معنى (عطف)[٦].

قال ابن مالك: وكذلك الواقعة بعد: بَعُدَ، وخَفِيَ، وتعذر، واستحال، وحَرُمَ، وغَضِبَ، وأشباهها تكون بمعنى المجاوزة[٧].

٣- التعليل[٨]، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[٩]، أي: لهدايته إياكم. وخرج على تضمين (تكبروا) معنى (تحمدوا)[١٠].

٤- الظرفية، أو موافقة (في)[١١]، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾[١٢]، أي: في زمن ملكه.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٦٣، الارتشاف ٤/ ١٧٣٤، الجنى الداني ٤٧٦، الهمع ٤/ ١٨٦.

(٢) من الآية ١٧٧من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٦من سورة الرعد.

(٤) ينظر: التسهيل ١٤٦، المساعد ٢/ ٢٦٩، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨٠.

(٥) البيت من الوافر. و(بنو قشير) : قبيلة.

والشاهد فيه قوله: (رضيت علي)؛ حيث استعمل الشاعر (على) موضع (عن)، وخرَّجه المانعون على تضمين (رضي) معنى (عطف).

والبيت في الأزهية ٢٧٧، والإنصاف ٢/ ٦٣٠، وشرح المفصل ١/ ١٢٠، ورصف المباني ٣٧٢، ولسان العرب ١٤/ ٣٢٣ (رضي) ، ١٥/ ٤٤٤ (يا) ، والجنى الداني ٤٧٧، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٦، ٢/ ٩٥٤، والخزانة ١٠/ ١٣٢، ١٣٣.

(٦) ينظر: الهمع ٤/ ١٨٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٦٣.

(٨) ينظر: التسهيل١٤٦، شرح التسهيل ٣/ ١٦٤، الجنى الداني ٤٧٧، المساعد ٢/ ٢٧٠.

(٩) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(١٠) ينظر: الهمع ٤/ ١٨٧.

(١١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٦٤، الارتشاف ٤/ ١٧٣٤، المغني ١/ ١٦٤، الهمع ٤/ ١٨٦.

(١٢) من الآية ١١٢ من سورة البقرة.

وأولت الآية على تضمين (تتلو) معنى (تتقول)[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾[٢]. وخرج على أن (على) فيه للاستعلاء المجازي، وذلك أنه لما تمكن من الدخول والخروج في ذلك الوقت صار مستعليا عليه في المعنى[٣].

٥- موافقة (من)[٤]، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[٥]، وخرج على التضمين، أي: إذا حكموا على الناس في الكيل[٦].

٦- موافقة الباء[٧]، كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[٨]، أي: بألا أقول. وقالت العرب: اركب على اسم الله، أي: باسم الله[٩].

وخرج على تعلق (على) بمحذوف في موضع الحال، والتقدير: اركب معتمدا على اسم الله[١٠].

٧- موافقة اللام[١١]، كقوله تعالى: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[١٢].

٨- الاستدراك والإضراب، كقولك: (فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه، على أنه لا ييئس من رحمة الله)[١٣].

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٤٧٧، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨١، الهمع ٤/ ١٨٧.

(٢) من الآية ١٥من سورة القصص.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨١.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٤٧٨، المساعد ٢/ ٢٧٠، تمهيد القواعد٦/ ٢٩٨١، شرح الدماميني على المغني ٧٣٨.

(٥) الآية ٢ من سورة المطففين.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٤٧٨، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨٢، الهمع ٤/ ١٨٧.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٤٧٨، المغني ١/ ١٦٥، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨٢، شرح الدماميني على المغني ٧٣٨.

(٨) من الآية ١٠٥ من سورة الأعراف.

(٩) ينظر: الجنى الداني ٤٧٨، المغني ١/ ١٦٥، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨٢، شرح الدماميني على المغني ٧٣٨.

(١٠) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨٢.

(١١) ينظر الجنى الداني ٤٨٠.

(١٢) من الآية ٥٤ من سورة المائدة.

(١٣) ينظر: المغني ١/ ١٦٥، شرح الدماميني عليه ٧٤٢.

٩- أن تكون زائدة، إما للتعويض كقول الراجز[١]:

إِنَّ الكَرِيْمَ وأَبِيْكَ يَعْتَمِلْ ... إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ[٢]

قال ابن جني: أراد (من يتكل عليه) فحذف (عليه) وزاد (على) قبل (من) عوضا[٣].

وهو قول الخليل أيضا[٤].

قال المرادي: «ويحتمل أن يكون الكلام تم عند قوله: (إن لم يجد يوما) ثم قال: على من يتكل؟ وتكون (من) استفهامية»[٥].

أو لغير تعويض. قاله ابن مالك،[٦] واستدل على ذلك بقول حُمَيد بن ثور الهلالي:

أَبَى اللهُ إلاَّ أَنَّ سَرْحَةَ مَالكٍ ... عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ العِضَاهِ تَرُوْقُ[٧]

على أنه زاد (على)؛ لأن (راق) متعدٍّ، مثل أعجب؛ لأنهما بمعنى واحد، تقول: راقني حسن الجارية وأعجبني عقلها.

قيل: ولا حجة في ذلك؛ لأنه يحتمل تضمين (تروق) معنى (تَشْرُف) أو(تعلو) و(ترتفع)[٨].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) البيت من الرجز.و (يعتمل): يضطرب في العمل.

والشاهد فيه قوله: (يجدْ..على من يتكلْ)، على أن (على) زائدة للتعويض عن المحذوف، والتقدير: (من يتكل عليه)، فحذف (عليه) وزاد (على) قبل (من) عوضا عن المحذوف.

والبيت في الكتاب ٣/ ٨١، والمحتسب ١/ ٢٨١، ولسان العرب ١١/ ٤٧٥ (عمل) ، والجنى الداني ٤٧٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٩، والخزانة ١٠/ ١٤٣.

(٣) ينظر: التمام لابن جني ٢٤٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٨١.

(٥) الجنى الداني ٤٧٨-٤٧٩.

(٦) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٦٥.

(٧) البيت من الطويل. و(السَّرْحَة): الشجرة العظيمة الطويلة. و(الأفنان): الغصون الملتفة، جمع غصن. و(العِضَاه): كل شجر يعظم وله شوك، واحدها عضاهة. و(تروق): تفوق أو تعجب.كنَّى بالسرحة عن امرأة.

والشاهد فيه قوله: (على...تروق)، على أن (على) هنا زائدة، و(تروق) بمعنى تُعْجِب. وخُرِّج على أنَّ (تروق) بمعنى (تفوق) و(تعلو).

والبيت في الديوان ٤١، وشرح التسهيل ٣/ ١٦٥، ولسان العرب ٢/ ٤٧٩ (سرح) ، والجنى الداني ٤٧٩، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٧٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٠، والخزانة ٢/ ١٩٤.

(٨) ينظر: المغني ١/ ١٦٥، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨٣.

وقد نصَّ سيبويه على أن (على) لا تزاد[(١)].

وأكثر هذه المعاني إنما قال به الكوفيون ومن وافقهم كالقتبي، وابن مالك.

والبصريون يؤولون ما جاء من ذلك.

والخلاف في هذا يرجع إلى الخلاف المشهور بين البصريين والكوفيين في تعويض الحروف بعضها عن بعض، وهي مسألة سبق بحثها ومناقشتها في خروج (إلى) عن معناها الأصلي، بما يغني عن إعادته هنا، وخلاصة القول في ذلك أن المانعين ينسبون التصرف إلى الأفعال رجوعا إلى حقيقة المعنى، بينما يرجع المجيزون التصرف إلى الحروف أخذا بظاهر اللفظ.

ولا شك أن التصرف في الحروف لا يوازي تصرف الأفعال في كثرته، إلا أنه مع ذلك واقع في لغة العرب ــ كما يقول ذلك الشاطبي[(٢)] ــ وعليه فالذي أميل إليه أن الحروف ــومنها (على) ــ قد تخرج عن معناها الأصلي ويعوض بعضها من بعض، وهذا التعويض مبني على التصرف في الأفعال وتضمين بعضها معاني بعض. والله أعلم[(٣)].

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣٨.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٦٤٧-٦٤٨.

(٣) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٦٧، شرح اللمع للباقولي الأصبهاني ٢٣٠، أسرار العربية ١٩٦، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٥٩، التخمير ٤/ ٢٦-٢٧، شرح المفصل ٨/ ٣٧-٣٨، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٥، التسهيل ١٤٦، شرح التسهيل ٣/ ١٦٢-١٦٥، شرح الكافية ٦/ ٧٥-٧٧، الارتشاف ٤/ ١٧٣٤-١٧٣٥، الجنى الداني ٤٧٦-٤٨٠، شرح الألفية للمرادي ١/ ٤٠٣-٤٠٤، المغني ١/ ١٦٣-١٦٦، المساعد ٢/ ٢٦٨-٢٧٠، شفاء العليل ٢/ ٦٦٦، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٧٤-٢٩٨٢، شرح الدماميني على المغني ٧٣٤-٧٤٣، الهمع ٤/ ١٨٥-١٨٧، الخزانة ١٠/ ١٣٢-١٤٦.

١٩-نصب المضارع بعد (كما)

اختلف النحويون في حكم نصب المضارع بعد (كما) على قولين:

القول الأول:

ذهب الكوفيون[١] إلى جواز نصب المضارع بعد (كما)، على أن أصلها (كيما)، وحذفت الياء، ولا يمنعون الرفع. واستحسنه المبرد[٢] من البصريين، كما نسب هذا القول لأبي علي الفارسي[٣].

واستدلوا لذلك بأن الفعل جاء منصوبًا بعدها كثيرًا في كلامهم. من ذلك قول الشاعر:

وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ كَمَا يَحْسَبُوْا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ[٤]

وقول رؤبة بن العجاج:

لَا تَظْلِمُوْا النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُوْا[٥]

واستدلوا بشواهد أخرى مشابهة[٦].

ونسب السيرافي إلى الكوفيين قولهم: إن الناصب هو(ما)[٧].

بينما ذهب المالقي إلى أن الناصب (كما) بسيطة بمعنى (كي)[٨].

---

(١) ينظر: مجالس ثعلب ١/ ١٢٧-١٢٨، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٠١، الإنصاف ٢/ ٥٨٥، شرح الكافية ٦/ ٨٦، الارتشاف ٤/ ١٦٤٩.

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه. وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٥٧، شرح الكافية ٦/ ٨٦، الارتشاف ٤/ ١٦٤٩.

(٣) ينظر: المسائل المشكلة ١٠٦، شرح التسهيل ٣/ ١٧٣، الجنى الداني ٤٨٥، المغني ١/ ٢٠٠.

(٤) البيت من الطويل. والشاهد فيه قوله: (كما يحسبوا)، حيث استشهد به الكوفيون على أن (كما) تأتي بمعنى (كيما) وتنصب الفعل المضارع، ومنع ذلك البصريون، وأنكروا هذه الرواية، والرواية عندهم: (لكي يحسبوا).

والبيت في مجالس ثعلب ١٢٧، والإنصاف ٢/ ٥٨٦، ورصف المباني ٢١٤، والجنى الداني ٤٨٣، والمغني ١/ ٢٠٠، وشرح شواهده ١/ ٤٩٨، والخزانة ٥/ ٣٢٠، ٨/ ٥٠٢، ١٠/ ٢٢٤.

(٥) البيت من الرجز. والشاهد فيه قوله: (كما لا تُظْلَمُوْا)؛ حيث استشهد به الكوفيون ومن وافقهم على جواز انتصاب المضارع بعد (كما)، على أن أصلها (كيما) فحذفت الياء.

والبيت في الإنصاف ٢/ ٥٨٧، وشرح الكافية ٥/ ٥٢، والخزانة ٨/ ٥٠٠، ١٠/ ٢٢٣.

(٦) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٨٥-٥٩٢.

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٥٧.

(٨) ينظر: رصف المباني ٢١٣-٢١٤.

ووافق ابنُ مالك الكوفيين في جواز نصب المضارع بعد (كما)، إلا أنه جعل الناصب (الكافَ) المكفوفةَ بـ(ما) دخلها معنى التعليل فنصبت تشبيهًا لها بـ(كي) لأنها بمعناها، وقال: إن القول بأن أصلها (كي) تكلف لا دليل عليه، ولا حاجة إليه[(١)].

ورُدَّ قولُه هذا بأن هذا التأويل عليه دليل وإليه حاجة؛ وذلك أنه لم يثبت النصب بـ(كما) في موضع خلاف هذا المختلف فيه فيحمل هذا عليه، والنصب ثابت بـ(كيما)، والعلة في (كيما) أصل، وفي كاف التشبيه المكفوفة بـ(ما) ليس أصلاً، فالأولى أن يعتقد أن أصلها (كيما)؛ لظهور التعليل فيها، ولثبوت النصب بـ(كيما)[(٢)].

وقيل: بل نصبه بـ(ما) المصدرية حملاً على (أَنْ) المصدرية، كما أن (أَنْ) تهمل حملاً على (ما) وهذا من باب التقارض[(٣)].

وهذا الخلاف كله في إطار القول الأول في المسألة، وهو القول بجواز نصب المضارع بعد (كما).

القول الثاني:

ذهب البصريون[(٤)] إلى عدم جواز نصب المضارع بعد (كما)، واحتجوا بأن أصلها كاف التشبيه دخلت عليها (ما) الكافة، وهيأتها للدخول على الفعل، وجُعلا بمنزلة حرف واحد؛ وكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد (ربما) فكذلك هنا.

وأنكروا الشواهد التي استدل بها الكوفيون، وزعموا أن روايتها على غير ما ذكر الكوفيون، وقالوا: إنه على فرض صحة رواية الكوفيين، فإن ذلك لا يخرج عن حد الشذوذ والقلة ولا حجة فيه[(٥)].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٣.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣٠١٦.

(٣) ينظر: الخزانة ٨/ ٥٠٠.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٦، شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٥٦-١٥٧، الإنصاف ٢/ ٥٨٥-٥٩٢، شرح الكافية ٦/ ٨٦، الارتشاف ٤/ ١٦٤٩.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٥٧-١٥٨، الإنصاف ٢/ ٥٩٠-٥٩٢.

والذي يظهر لي أن الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من جواز نصب المضارع بعد (كما)؛ لتوافر الشواهد على ذلك بما لا يدع سبيلاً لإنكارها، أو تخريجها على الشذوذ والقلة. والله أعلم[1].

(١) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الكتاب ٣/ ١١٦، مجالس ثعلب ١/ ١٢٧-١٢٨، شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٥٦-١٥٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٠١، الإنصاف ٢/ ٥٨٥-٥٩٢، شرح التسهيل ٣/ ١٧٣، شرح الكافية ٥/ ٥٢-٥٣، ٦/ ٨٤-٨٦، رصف المباني ٢١٣-٢١٤، الارتشاف ٤/ ١٧١٠-١٧١٧، الجنى الداني ٤٨٣-٤٨٥، المغني ١/ ١٩٩-٢٠٥، تمهيد القواعد ٦/ ٣٠١٥-٣٠١٦، الخزانة ٨/ ٥٠٠-٥٠٢، ١٠/ ٢٢٣-٢٢٦، حاشية الدسوقي ١/ ٤٨١-٤٩٦.

٢٠-اسم (ليس) الاستثنائية

تكون (ليس) من أدوات الاستثناء، ويجب نصب المستثنى بها، نحو: قام القوم ليس زيدا. وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم، الناصبة للخبر، ولذلك وجب نصب المستثنى بها، لأنه خبرها، واختلف النحويون في تقدير اسمها[(١)] على أقوال:

القول الأول:

مذهب البصريين[(٢)] أن اسمها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام المتقدم، فإذا قيل: (قام القوم ليس زيدًا) فالتقدير عندهم: قام القوم ليس هو – أي بعضهم- زيدًا.

وممن قال بذلك ابن يعيش[(٣)]، وابن عصفور[(٤)]، وابن هشام[(٥)].

وتابع ابن مالك[(٦)] البصريين، إلا أنه قال بالحذف لا بالإضمار. وكذلك روي عن ابن العلج[(٧)].

قال أبو حيان تعليقًا على ذلك: «وهذا القول مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من أن الفاعل مضمر لا محذوف»[(٨)].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣١١، الجنى الداني ٤٩٥، المغني ١/ ٣٢٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٧٨، الارتشاف ٣/ ١٥٣٨، الجنى الداني ٤٩٥، المساعد ١/ ٥٨٧-٥٨٨.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٧٨.

(٤) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٢٦٥.

(٥) ينظر: المغني ١/ ٣٢٣.

(٦) ينظر: التسهيل ١٠٦، شرح التسهيل ٢/ ٣١١.

(٧) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٣٨، المساعد ١/ ٥٨٧-٥٨٨. وابن العِلْج هوضياء الدين محمد بن علي الإشبيلي، المعروف بابن العِلْج، أبو عبد الله، من تلاميذ السهيلي، ومن نحاة القرن السابع، من أشهر مصنفاته البسيط في النحو، وهو كتاب كبير يكثر أبو حيان ومن جاء بعده من النقل عنه. لم أقف على سنة وفاته. ينظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٩٨، بحث بعنوان: ابن العلج وكتابه البسيط.د.محمد حسن عواد.مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد ٤٧، وآخر بعنوان: الكشف عن صاحب البسيط في النحو. د.حسن موسى الشاعر. مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة العددان ٧٧ و٧٨.

(٨) الارتشاف ٣/ ١٥٣٨.

القول الثاني:

ذهب الكوفيون[١] إلى أنه ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق، فإذا قيل: (قام القوم ليس زيدا) فالتقدير عندهم: ليس هو زيدًا، أي: ليس فِعْلُهُمْ فِعْلَ زيدٍ، حُذِفَ المضاف (فِعْلَ) وأقيم المضاف إليه (زيدٍ) مُقَامَه.

واعترض قولهم بأمور:

١- أن فيه دعوى حذف مضاف لم يلفظ به قط[٢].

٢- أن تقديرهم لا يطرد، ولا يصح في كل موضع؛ بدليل قولهم: (القوم إخوتك ليس زيدًا) فلا يستقيم أن يكون التقدير: ليس هو - أي فعلُهم - فعلَ زيدٍ[٣].

٣- أنه أكثر إضمارًا من قول البصريين فكان قول البصريين أولى؛ لأنه أقل إضمارًا[٤].

القول الثالث:

قدَّر بعض النحويين اسم (ليس) باسم الفاعل الذي تدل عليه الجملة، فإذا قيل: (قام القوم ليس زيدًا) فالتقدير: ليس القائم زيدًا[٥].

والذي يظهر لي أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ لأنه مُطَّرِد، وأقل إضمارًا من قول الكوفيين. والله أعلم[٦].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٧٨، الارتشاف ٣/ ١٥٣٨، الجنى الداني ٤٩٥، المساعد ١/ ٥٨٧-٥٨٨.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٤٩٥.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٤٩٥، المساعد ١/ ٥٨٨.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٧٨.

(٥) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٣٨.

(٦) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الكتاب ٢/ ٣٤٧، المقتضب ٤/ ٤٢٨، التخمير ١/ ٤٥٩، شرح المفصل ٢/ ٧٨، شرح الجمل ٢/ ٢٦٥، التسهيل ١٠٦، شرح التسهيل ٢/ ٣١١، الارتشاف ٣/ ١٥٣٨، الجنى الداني ٤٩٥، المغني ١/ ٣٢٣، المساعد ١/ ٥٨٧-٥٨٨، شفاء العليل ١/ ٥١٢، التصريح ١/ ٣٦٢.

٢١-هل يكون (ليس) حرف عطف؟

(ليس) فعل من الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر على الأصح من قولي النحويين[١]. واختلف النحويون فيها: هل ترد حرف عطف أو لا؟ على قولين في ذلك:

القول الأول:

ذهب الكوفيون[٢]، وقيل البغداديون[٣] إلى أنها تكون حرفًا عاطفًا في المفردات، فيصح عندهم أن يقال: قام القوم ليس زيدٌ، وضربت القوم ليس زيدًا، ومررت بالقوم ليس زيدٍ، ومما احتجوا به قول نفيل بن حبيب الحميري:

أَيْنَ المَفَرُّ والْإِلهُ الطَّالِبُ ... وَالأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ[٤]

وقول لبيد بن ربيعة:

فَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ ... إِنَّمَا يَجْزِيْ الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ[٥]

---

(١) تنظر مسألة: (ليس) بين الفعلية والحرفية في الصفحة رقم [٢٣٣]. وينظر: رصف المباني ٣٠٠-٣٠٣، الجنى الداني ٤٩٣-٤٩٤، المغني ١/ ٣٢٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٤٦-٣٤٧، الارتشاف ٣/ ١١٥٧، التصريح ١/ ١٩١.

(٣) ينظر: شرح الجمل ١/ ٢٢٨، المغني ١/ ٣٢٥-٣٢٦، المساعد ٢/ ٤٤٣.

(٤) البيتان من الرجز. و(الأشرم) : المشقوق الأنف، وهو لقب أبرهة.

والشاهد فيه قوله: (ليس الغالبُ)؛ إذ استشهد به الكوفيون على أن (ليس) تأتي عاطفة بمنزلة (لا) ، والتقدير: لا الغالب.

والبيت في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٦، والجنى الداني ٤٩٨، والمغني ١/ ٣٢٥، وشفاء العليل ٢/ ٧٧٨، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٢٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٥.

(٥) البيت من الرمل. و(القرض) : ما سلف من إحسان أو إساءة، وأصله: ما يعطيه الرجل ليجازى عليه. (فاجزه) : أمر من الجزاء، أي: فاقضه. و(إنما يجزي الفتى ليس الجمل) : أي إن الذي يجزي بما يعامل به من حسن أو قبيح هو الإنسان لا البهيمة، وقيل: (الفتى) : السيد اللبيب. و(الجمل) : الجاهل، والعرب تقول للجاهل: يا جمل.

والشاهد فيه قوله: (ليس الجمل)؛ حيث استشهد به للكوفيين على ورود (ليس) عاطفة، وخرَّجه آخرون على حذف الاسم أو حذف الخبر.

والبيت في الكتاب ٢/ ٣٣٣، والمقتضب ٤/ ٤١٠، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٤٧، والأزهية ١٨٢، ١٩٦، وشرح الجمل ١/ ٢٢٨، ولسان العرب ٦/ ٢١١ (ليس) ، والخزانة ٩/ ٢٩٦، ١١/ ١٩٠.

قال ابن مالك: ومن أجود ما يحتج لهم به قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه[١]: «بأبي شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي»[٢].

وخُرِّجَ ذلك على مذهب البصريين على حذف خبر ليس، ففي البيت الأول (الغالب) اسم (ليس)، والخبر ضمير متصل محذوف، والتقدير: (ليسه الغالب)؛ حذف للتخفيف، كما يقال: (الصديق كانه زيد) ثم تحذف الهاء تخفيفًا[٣].

والتقدير في البيت الثاني: (ليسه الجمل)، وقدَّره ابن عصفور: (ليس الجمل جازيا)، وقال: «وقد يجوز حذف خبر (ليس) في ضرورة الشعر»[٤]. ومن حذفه قوله:

لَهْفِيْ عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ　　　يَبْغِيْ جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرُ[٥]

فـ(ليس) في هذا البيت ليست عاطفة باتفاق، ولا يتصور العطف فيها. وخبرها محذوف، أي: ليس مجير في الدنيا[٦].

قيل: وفي الحقيقة ليست عندهم حرف عطف؛ لأنهم أضمروا الخبر في قولهم: قام زيدٌ ليس عمرو، وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضمير المجهول، وأضمروا الفعل بعدها، وذلك الفعل المضمر في موضع خبر (ليس)[٧].

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما ٥/ ١٠١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٤٦-٣٤٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٤٦-٣٤٧، الجنى الداني ٤٩٨-٤٩٩.

(٤) شرح الجمل ١/ ٢٢٨.

(٥) البيت من الكامل. والمعنى: بي كآبة وحسرة شديدة من أجل حسرة رجل ينوبه من حوادث الدهر ما يخيفه، فيطلب جوارك ـوقت لا مجير لهـ ثم لا يجدك. قيلت في رثاء منصور بن زياد.

والشاهد فيه قوله: (لَاتَ مُجِيرُ)؛ حيث دخلت (لات) على غير الزمان، وهو شاذٌّ.

والبيت في الارتشاف ٣/ ١٢١٢، والمغني ٢/ ٧٢٥، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٧، والخزانة ٤/ ١٧١.

(٦) ينظر: الخزانة ١١/ ١٩٢.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٤٩٨-٤٩٩.

قال المرادي: «هذا تحرير مذهبهم، وهو المفهوم من كلام هشام وابن كيسان[١]، وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيين»[٢].

القول الثاني:

لم يثبت عند البصريين كونها عاطفة[٣]، وسبق توجيه أدلة القول الأول على مذهبهم.

والذي يظهر لي أن (ليس) لا يكون حرفًا عاطفًا؛ لأنه لم ينهض دليل على ذلك، وما ذكر من الأدلة لا يلزم فيه كونه حرف عطف، لإمكان غيره مما لا خلاف في جوازه، وهو كون خبر (ليس) ضميرًا محذوفًا للتخفيف. والله أعلم[٤].

---

(١) ابن كيسان هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي، من تصانيفه: المهذب في النحو، ونحو اختلاف البصريين والكوفيين، واللامات، وعلل النحو وغيرها. توفي سنة ٣٢٠هـ. ينظر: تاريخ بغداد ١/٣٣٥، الإنباه ٣/٥٧، معجم الأدباء ١٧/١٣٧-١٤١، بغية الوعاة ١/٢٢.

(٢) الجنى الداني ٤٩٩.

(٣) ينظر: الارتشاف ٣/ ١١٥٧، الجنى الداني ٤٩٨، الهمع ٥/ ٢٦٤.

(٤) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: مجالس ثعلب ٢/ ٤٤٦-٤٤٧، شرح الجمل ١/ ٢٢٨، التسهيل ١٧٤، شرح التسهيل ٣/ ٣٤٦-٣٤٧، الارتشاف ٣/ ١١٥٧، الجنى الداني ٤٩٨-٤٩٩، المغني ١/ ٣٢٥-٣٢٦، المساعد ٢/ ٤٤٣، شفاء العليل ٢/ ٧٧٨، تمهيد القواعد ٧/ ٣٤٢٦، ٣٤٢٩، التصريح ١/ ١٩١، الهمع ٥/ ٢٦٣-٢٦٤، الخزانة ١١/ ١٩١-١٩٢.

٢٢-(منذ) بين البساطة والتركيب

(منذ) لفظ مشترك، يكون اسمًا ويكون حرفًا، وكذلك (مذ)[١]. واختلف النحويون فيهما: هل هما بسيطان، أو مركبان؟ على قولين في ذلك:

القول الأول:

ذهب البصريون[٢] ومن تابعهم من النحويين إلى أنهما بسيطان. واستدلوا على ذلك بأمور:

١- أن الأصل عدم التركيب، والانتقال عن الأصل يفتقر إلى دليل ظاهر، ولا دليل عليه[٣].

٢- أن أكثر ما ذكره القائلون بالتركيب أن المعنى يصح على تقدير التركيب، وهذا القدر لا يكفي في الانتقال عن الأصل، وإنما يكون حجة إذا انضم إليه تعذر الحمل على غيره، والمعنى يصح على تقدير الإفراد، وعليه فدعوى التركيب تحكُّم لا حجة فيه.

٣- أن دعوى التركيب تفسد من جهة أخرى، وهي ما يلزم من كثرة التغيير والحذف، فالتغيير ضم الميم، والحذف إسقاط النون من (من) والواو من (ذو)، والألف من (إذ)، وذلك كله يخالف الأصول[٤].

وممن تابع البصريين في القول ببساطتهما الأنباري[٥]، وأبو البقاء العكبري[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن مالك[٨]، والرضي[٩]، وأبو حيَّان[١٠]، والمرادي[١١].

---

(١) ينظر: رصف المباني ٣٢٨، الجنى الداني ٥٠٠.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٩، الجنى الداني ٥٠١.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٩ – ٣٧٠، شرح المفصل ٤/ ٩٥، شرح التسهيل ٢/ ٢١٨.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٩-٣٧٠.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٨٢-٣٩٣.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٩-٣٧٠.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٩٥.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٨.

(٩) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٥٢-١٥٣.

(١٠) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٥.

(١١) ينظر: الجنى الداني ٥٠١.

القول الثاني:

ذهب الكوفيون ومحمد بن مسعود الغزني[١] إلى أنهما مركبان، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:

١- ذهب الفراء[٢] إلى أنهما مركبان من (من) الجارة، و(ذو) الطائية بمعنى (الذي)، فلما ركبتا حذفت الواو من (ذو) اجتزاء بالضمة عنها.

٢- ذهب غيره من الكوفيين[٣] إلى أنهما مركبان من (من) الجارة و(إذ) الظرفية، ركبا، فحذفت الهمزة، فالتقى ساكنان فحركت الذال بالضم، وضمت الميم للفرق بين حالة الإفراد والتركيب.

٣- ذهب محمد بن مسعود الغزني[٤] إلى أنهما مركبان من (من) الجارة و(ذا) اسم إشارة.

واستدل أصحاب القول بالتركيب بأن بني سليم يكسرون الميم فيقولون (مِنذ) و(مِذ)، مما يدل على أن أصلها (مِن)[٥].

والذي يظهر لي أن القول الأول أقرب إلى الصواب؛ وذلك لأن الأقوال الأخرى قائمة على التركيب، والأصل عدم التركيب، ولا يعدل عن الأصل إلا بدليل بين، وإنما يحمل على

(١) الغَزني هو محمد بن مسعود الغزني، ابن الذكي، أبو عبيد الله، صاحب كتاب البديع في النحو، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكره ابن هشام في المغني، توفي سنة ٤٢١هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/٢٠٣، كشف الظنون ٢٦٣، بحث بعنوان: محمد بن مسعود الغزني وجهوده في النحو، د. محمد حسن العواد، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد ٦٠.

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الإنصاف ١/ ٣٨٣، شرح المفصل ٤/ ٩٥، شرح الكافية ٤/ ١٥٢-١٥٣، الارتشاف ٣/ ١٤١٥.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٨٢، شرح المفصل ٤/ ٩٥، شرح الكافية ٤/ ١٥٢-١٥٣، الجنى الداني ٥٠١، الهمع ٣/ ٢٢.

(٤) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٥، الجنى الداني ٥٠١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٨، شرح الكافية ٤/ ١٥٢-١٥٣، الارتشاف ٣/ ١٤١٦.

التركيب عند تعذر الحمل على غيره، والمعنى هنا يصح على تقدير كونهما مفردين، وعليه فهو الصحيح. والله أعلم[١].

(١) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الإنصاف ١/ ٣٨٢-٣٩٣، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٩-٣٧٠، شرح المفصل ٤/ ٩٥، شرح التسهيل ٢/ ٢١٨، شرح الكافية ٤/ ١٥٢-١٥٣، الارتشاف ٣/ ١٤١٥، الجنى الداني ٥٠١، الهمع ٣/ ٢٢١.

الفصل الثاني

مسائل الخلاف العامة

١-هلْ تدخلُ (إذا) الشرطيةُ على الجملةِ الاسميةِ؟

(إذا) على نوعين:

النوع الأولُ: (إذا) الفجائيةُ، وتختصُّ بالجملِ الاسميةِ.

النوع الثاني: (إذا) الظرفيةُ، الموضوعةُ للزمانِ المستقبلِ، المضمِّنةُ معنى الشرطِ غالبًا. وقدْ وقعَ الخلافُ فيها: هلْ تختصُّ بالجملِ الفعليةِ، أوْ يجوزُ إيلاؤها الجملَ الاسميةَ بشرطٍ، أو يجوزُ ذلكَ مطلقًا؟

وتفصيلُ ذلكَ كالآتي:

القولُ الأولُ:

ذهبَ سيبويه(١) إلى أنَّ (إذا) لا يليها إلاَّ جملةٌ فعليةٌ، إلاَّ أنَّه لا يلزمُ أنْ يتصدرَ الفعلُ لفظًا، بلْ يجوزُ أنْ يتصدرَ الاسمُ على أنَّه معمولٌ لعاملٍ مقدَّرٍ تصديرُه، فإذا وليَها اسمٌ مرفوعٌ وجبَ عندَه أنْ يُرفعَ بفعلٍ مقدَّرٍ موافقٍ لفعلٍ ظاهرٍ بعدَه كقولِه تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ﴾(٢) فالشمسُ مرفوعٌ بـ(كُوِّرَتْ) مضمرًا، والتقديرُ: إذا كُوِّرَتْ الشمسُ كُوِّرَتْ.

وكذلك (إذا النجومُ انكدرتْ) التقديرُ: انكدرتِ النجومُ انكدرتْ. وكذا ما أشبهَهما. قالَ ابنُ مالكٍ: «لا يُجيزُ سيبويهِ غيرَ ذلكَ»(٣).

واختصاصُها بالجملِ الفعليةِ إنما كانَ لتضمُّنِها معنى الشرطِ غالبًا، وأدواتُ الشرطِ لا يليها إلا الأفعالُ. قالَ السيرافيُّ: «وأمَّا (إذا) فألزموها إضافتَها إلى الفعلِ والفاعلِ دونَ المبتدأ والخبرِ؛ لأنَّ فيها معنى المجازاة، ولا تكونُ المجازاةُ إلاَّ بالفعلِ والفاعلِ(٤)».

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٩، شرح التسهيل ٢/ ٢١٣ -٢١٤، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٣، الجنى الداني ٣٦٨، ٣٦٩.

(٢) الآيتان١، ٢ من سورة التكوير.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢١٣.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٦٣.

القولُ الثاني:

نُقلَ عنِ الكوفيينَ(١) جوازُ إيلائها الجملَ الاسميةَ، ويستوي في ذلكَ أنْ يكونَ خبرُ المبتدأ فيها اسمًا أو فعلاً. فيجوزُ في مذهبِهم أنْ يُقالَ: (آتيكَ إذا زيدٌ قادمٌ)، على أنَّ (زيدٌ) مبتدأ خبرُه (قادمٌ)، وأنْ يُقالَ: (إذا زيدٌ قَدِمَ). على أنَّ (قَدِمَ) خبرُ المبتدأ الذي هو(زيدٌ). وهوَ قولُ الأخفشِ(٢)، وابنِ جنِّي(٣)، وتابعَهم ابنُ مالكٍ(٤).

واستدلُّوا على ذلكَ بأمورٍ منها:

١- أنَّ طلبَ (إذا) للفعلِ ليسَ كطلبِ (إنْ)، بلْ طلبُها له كطلبِ ما هوَ بالفعلِ أوْلَى ممَّا لا عملَ له فيه كهمزةِ الاستفهامِ، فكما لا يلزمُ فاعليةُ الاسمِ بعدَ الهمزةِ لا يلزمُ بعدَ (إذا)؛ ولذلكَ جازَ أنْ يُقالَ: (إذا الرجلُ في المسجدِ فظُنَّ بهِ خيرًا)(٥).

٢- أنَّه قدْ وردَ إيلاءُ (إذا) جملةً اسميةً خبرُها ظرفٌ استُغنيَ بهِ عنِ الفعلِ، ولا يُفعلُ ذلكَ بمختصٍّ بالفعلِ(٦)، مثالُ ذلكَ قولُ الفرزدقِ:

إِذَا باهليٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ... لَهُ ولدٌ مِنْهَا فذاكَ الْمُذَرَّعُ(٧)

٣- ورودُ (أنْ) الزائدةِ وبعدَها جملةٌ اسميةٌ بعدَ (إذا)، ولا يُفعلُ ذلكَ بما هوَ مختصٌّ بالفعلِ(٨)، وذلكَ كقولِ أوسِ بنِ حجر:

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ ... مُعَاطِي يَدٍ في لُجَّةِ الماءِ غَامِرُ(٩)

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١/ ٤٥٩-٤٦٠، الخزانة ٣/ ٢٩-٣٢.

(٢) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتبه وينظر: التسهيل ٩٣-٩٤، الجنى الداني ٣٦٨-٣٦٩، المغني ١/ ١٠٨، المقاصد الشافية ٤/ ٩٢.

(٣) ينظر: الخصائص ١١٣-١١٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٣ -٢١٤.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٢١٣.

(٦) ينظر: المصدر السابق٢/ ٢١٣.

(٧) البيت من الطويل.و (المذرع) : الذي أمه أشرف من أبيه.
والشاهد فيه قوله: (إذا باهلي تحته حنظلية) حيث أولى (إذ) جملة اسمية خبرها ظرف استغني به عن الفعل.
والبيت في الديوان ١/ ٤١٦، شرح التسهيل ٢/ ٢١٣، ولسان العرب ٨/ ٩٣ (ذرع) ، والجنى الداني ٣٦٨، والمغني ١/ ١٠٨، والمساعد ١/ ٥٠٨، وشفاء العليل ١/ ٤٧١، والمقاصد الشافية ٤/ ٩٤.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٣.

(٩) البيت من الطويل.ورواية عجزه كما في الديوان: (معاطي يد من جمة الماء غارف).ولجة الماء وجمته: معظمه وأكثره.

٤- مجيءُ ضميرِ الشأنِ بعدَ (إذا)، وضميرُ الشأنِ لا يرتفعُ بفعلٍ يفسِّرُه ما بعدَه[١]. وذلكَ كقولِ ضَيْغَمٍ الأسَدي:

إِذَا هُو لَمْ يَخَفْنِي فِي ابْنِ عَمِّي ... وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَجُلُ الظَلُوْمُ[٢]

وكذلكَ ضميرُ القصةِ[٣] في قولِه[٤]:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ خِلْطٌ إِذَا هي أَرْسَلَتْ ... يَمِيْنُكَ شيئًا أَمْسَكَتْهُ شِمَالُكَا[٥]

القولُ الثالثُ:

جوازُ وقوعِ الاسمِ بعدَها إذا أُخبر عنه بفعلٍ، ومنْعُه إذا أُخبرَ عنه باسمٍ. وهوَ قولٌ نسبَه بعضُ النحويينَ إلى سيبويهِ[٦]. وبهِ فسَّر السيرافيُّ قولَه[٧]. وكلامُ سيبويهِ قدْ يُشعِرُ بهذا؛ حيثُ يقولُ: «وممَّا يقبحُ بعدَه ابتداءُ الأسماءِ ويكونُ الاسمُ بعدَه إذا أوقعْتَ الفعلَ على شيءٍ منْ سببِه نصبًا في القياسِ (إذا) و(حيثُ)... لأنهما يكونانِ في معنى حروفِ المجازاةِ. ويقبحُ إنِ ابتدأتَ الاسمَ بعدَها إذا كانَ بعدَه الفعلُ. لوْ قلتَ: (اجلسْ حيثُ زيدٌ جلسَ، وإذا زيدٌ يجلسُ) كانَ أقبحَ منْ قولِكَ: إذا جلسَ زيدٌ وإذا يجلسُ... والرفعُ بعدَهما جائزٌ؛ لأنكَ قدْ

والشاهد فيه قوله: (إذا أنْ كأنَّه) حيث أولى (إذا) جملة اسمية بعد (أنْ) زائدة.

والبيت في الديوان٧١، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٣، والمغني ١/ ٤٢، وشفاء العليل ١/ ٤٧١، والمقاصد الشافية ٤/ ٩٤.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٣.

(٢) البيت من الوافر. والشاهد فيه قوله: (إذا هو لم يخفني) حيث أولى (إذا) ضمير الشأن.

وهو في الخصائص ١١٣، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٣، ولسان العرب ١٢/ ٣٧٣ (ظلم) ، وشفاء العليل ١/ ٤٧١، والمقاصد الشافية ٤/ ٩٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من الطويل. و(امرؤ خِلْطٌ) أي: لايستقيم أبدا، فهو كالقدح الذي لايزال يتعوج وإن قُوِّم.

والشاهد فيه قوله:) إذا هي أرسلت) حيث أولى (إذا) ضمير القصة. واستدل به على جواز إيلاء (إذا) الجملة الاسمية.

والبيت في شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، لسان العرب ٧/ ٢٩٥ (خلط) ، وتاج العروس ١٩/ ٢٥٨، ٢٦٦ (خلط).

(٦) ينظر: الجنى الداني ٣٦٨-٣٦٩، المساعد ١/ ٥٠٧-٥٠٨.

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٨٩-١٩٢.

تبتدئُ بعدَهما فتقولُ: اجلسْ حيثُ عبد اللهِ جالسٌ، واجلسْ إذا عبد الله جلسَ»(١). لكنَّه في موضعٍ آخرَ يقولُ: «وإذا هذهِ لا يليها إلا الأفعالُ»(٢).ونُسبَ إلى ابنِ أبي الربيعِ(٣).

والذي وقفتُ عليهِ منْ كلامهِ يدلُّ على أنَّه يرى عدمَ جوازِ وقوعِ الجملةِ الاسمية بعدَ (إذا)، وما وردَ منْ ذلكَ – أيْ منْ وقوعِ الاسمِ بعدَها- فإنَّه يُحملُ على الفعلِ، ولا يُحملُ على الابتداءِ ما وُجِدَ عنه مندوحةٌ، وخَرَّجَ ما وردَ منْ ذلكَ – ممَّا لا يمكنُ حملُه على الفعلِ- على أنَّه منْ وقوعِ الجملةِ الاسميةِ موضعَ الفعليةِ للضرورةِ الشعريةِ، حيثُ يقولُ: «فأمَّا (إذا) فتكونُ مضافةً إلى الجملةِ الفعلية؛ لأنَّ فيها معنى السببيةِ... ومتى جاءَ بعدَها اسمٌ منصوبٌ حُمِلَ على فعلٍ مضمرٍ يفسِّرُه الفعلُ الذي بعدَها نحوُ: (إذا زيدًا تضربُه اضربْه) وكذلكَ إذا جاءَ بعدَها اسمٌ مرفوعٌ فيكونُ أيضًا محمولاً على فعلٍ مقدَّرٍ، وذلكَ نحوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾(٤) و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾(٥)وما أشبَه ذلكَ. ولا تكونُ أمثالُ هذهِ مرفوعةً بالابتداءِ؛ لأنَّ الشرطَ طالبٌ للفعلِ، فلا يُحملُ إلاَّ على الفعلِ، ولا يُحملُ على الابتداءِ ما وُجِدَ عنه مندوحةٌ، وأمَّا قولُ علقمةَ:

وَقَدْ يَسَرْتُ إِذَا ما الجُوعُ كُلِّفَهُ

فـ(الجوعُ) مرفوعٌ بالابتداءِ، وليسَ محمولاً على فعلٍ؛ لأنَّه لو كانَ كذلكَ لكانَ إذا ما الجوعَ كُلِّفَه؛ لأنَّ ضميرَه في الفعلِ منصوبٌ... وأقلُّ منْ هذا أنْ يأتيَ: إذا زيدٌ في الدارِ أكرمتُه. هذا لا يكادُ يُعرفُ إلاَّ في الشعرِ، فإنْ جاءَ فيُحملُ على الابتداءِ... فيكونُ منْ وضْعِ الجملةِ الاسميةِ موضعَ الفعليةِ في ضرورةِ الشعرِ»(٦).

---

(١) الكتاب ١/ ١٠٦-١٠٧.

(٢) الكتاب ٣/ ١١٩.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٤/ ٩٠-٩٥، حاشية الصبان ٢/ ٤٠٤-٤٠٥.

(٤) الآية الأولى من سورة الانشقاق.

(٥) الآية الأولى من سورة الانفطار.

(٦) البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٧٦ -٨٧٧.

ولابنِ الفخَّارِ[١] كلامٌ جيِّدٌ في تحقيقِ هذه المسألةِ حيثُ يقولُ: «وخلافُ القومِ معَ الأخفشِ مبنيٌّ على تغليبِ ما ضُمِّنتْه (إذا) مِنْ معنى الشرطِ، أوْ تغليبِ ما وُضِعَتْ لـه مِن الزمانِ، فمَنْ غلَّبَ عليها أصلَ وضعِها أطلقَ القولَ في العاملِ فيها، وفي الجملةِ الواقعةِ بعدَها. أعني: أنَّ العاملَ فيها لا يلزمُ التأخيرَ، ولكنْ يكونُ معَها كما يكونُ مع ظرفِ الزمانِ غيرِ المضمَّنِ معنى الشرطِ، وأنَّ الجملةَ التي بعدَها يجوزُ أنْ تكونَ فعليةً أوِ اسميةً. وإذا كانَ بعدَها مبتدأ لَمْ يلزمْ أنْ يكونَ خبرُه فعلاً. هذا معنى الإطلاقِ المنسوبِ إلى الأخفشِ. ومَنْ غلَّبَ عليها الوجهَ العارضَ فيها وهو ما ضُمِّنته مِنْ معنى الشرطِ مَنَعَ الإطلاقَ، وقيَّدَ العاملَ فيها بالتأخُّرِ عنها، وقيَّدَ الجملةَ الواقعةَ بعدَها بأنْ تكونَ مصدَّرةً بفعلٍ لفظًا أوْ تقديرًا. ومَنْ أوقعَ المبتدأ بعدَها وقيَّدَ خبرَه بأنْ يكونَ فعلاً؛ فإنَّما ذلكَ لأنَّ الجميعَ في حكمِ (إذا) وفي قبضتِها، فقدْ حصلَ الفعلُ في خبرِها على الجملةِ»[٢].

والذي يظهرُ لي أنَّ الراجحَ هوَ القولُ الأولُ؛ لأنَّ القياسَ يشهدُ للقولين: فتغليبُ ما ضُمِّنته مِنْ معنى الشرطِ يُرجِّحُ القولَ الأولَ، وتغليبُ أصلِ وضعِها يرجِّحُ الثانيَ. أمَّا السماعُ فيعضدُ القولَ الأولَ. يقولُ الشاطبيُّ: «عامَّةُ استعمالِ (إذا) أنْ يقعَ بعدَها الفعلُ، فلو غُلِّبَ عليها حكمُ أصلِها منَ الظرفيةِ لوقعتْ بعدَها الجملةُ التي جزآها اسمانِ صريحانِ كثيرًا، كما كانَ ذلكَ في (إذ)، فلمَّا امتنعوا منْ ذلكَ، وعُوملتْ معاملةَ حرفِ الشرطِ، دلَّ على أنَّ الاسمَ الواقعَ بعدَها يليها ليسَ مبتدأ، كما لَمْ يكنْ مبتدأ مع أدواتِ الشرطِ»[٣].

وعامَّةُ ما وقفتُ عليهِ ممَّا لا يمكنُ حملُه على الفعلِ- على قلَّتِه- إنَّما وردَ في الشعرِ، فيمكنُ أنْ يُحملَ على أنَّه منْ وضعِ الجملةِ الاسميةِ موضعَ الفعليةِ للضرورةِ الشعريةِ كما قالَ ذلكَ ابنُ أبي الربيعِ.

أمَّا قولُ ابنِ مالكٍ: «إنَّ طلبِ (إذا) للفعلِ ليسَ كطلبِ (إنْ)، بلْ طلبُها له كطلبِ ما هوَ بالفعلِ أوْلَى مِمَّا لا عملَ له فيه كهمزةِ الاستفهامِ»[٤].

---

(١) ابن الفخار هو محمد بن علي بن أحمد الخولاني، أبو عبد الله، له شرح جمل الزجاجي. توفي سنة ٧٥٤هـ. ينظر:الإحاطة ٣/٣٦-٣٩، طبقات القراء لابن الجزري ٢/٢٠٠-٢٠١، بغية الوعاة ١/١٤٥.

(٢) المقاصد الشافية ٤/ ٩٢-٩٣.

(٣) المصدر السابق ٤/ ٩٣.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢١٣.

فهوَ قياسٌ قويٌّ منْ جهةِ أنَّ هناكَ فرقًا بينَ (إذا) و(إنْ) منْ حيثُ العملِ، فيفرَّقُ بينَهما – تبعًا لذلكَ- في درجةِ طلبِ الفعلِ بعدَهما.

ولكنْ إذا قابلْنا ذلكَ بالسماعِ وجدْنا أنَّ عامَّةَ ما وردَ مما لا يمكنُ حملُه على الفعلِ – على قلَّته ونُدوره- قدْ وردَ في الشعر، فيُحملُ على الضرورةِ الشعريةِ، وإذا أضفْنا إلى ذلكَ جزمَ (إذا) في الشعرِ علمْنا أنَّ العربَ قدْ غلَّبتْ عليها ما ضُمِّنته منْ معنى الشرطِ، فجازَ لنا – بناءً على ذلكَ- أنْ نرجِّحَ القولَ الأولَ. واللهُ أعلمُ[1].

(١) تنظر المسألة _للاستزادة_ في: الكتاب ١/ ٨٢، ٣/ ١١٩، شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٦٣، الخصائص ١١٣-١١٤، الأزهية ٢٠٤، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٥، التسهيل ٩٣-٩٤، شرح التسهيل ٢/ ٢١٣-٢١٤، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٢١ -٤٢٣، شرح الكافية ١/ ٤٥٩ -٤٦٠، البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٧٦-٨٧٧، الارتشاف ٣/ ١٤١٠، الجنى الداني ٣٦٩، ٣٦٨، شرح الألفية للمرادي ١/ ٤٣٧ -٤٣٨، المغني ١/ ١٠٨، المساعد ١/ ٥٠٧-٥٠٨، شفاء العليل ١/ ٤٧٠-٤٧١، المقاصد الشافية ٤/ ٩٠-٩٥، الهمع ٣/ ١٨١، الخزانة ٣/ ٢٩، ٣٢.

٢-هلْ تخرجُ (إذا) عنِ الظرفيةِ وهيَ اسمٌ؟

اختلفَ النحويونَ في (إذا): هلْ تخرجُ عنِ الظرفيةِ – وهيَ باقيةٌ على اسميَّتِها- أوْ أنَّها ملازمةٌ للظرفيةِ؟ على قولينِ في ذلكَ:

القول الأولُ:

ذهبَ أبو الحسنِ الأخفشُ(١) إلى أنَّها تكونُ مجرورةً بـ(حتَّى) في مثلِ قولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾(٢).

وأجازَ ابنُ جنِّي(٣) – قياسًا على ما سبقَ-جعلَ (إذا) مبتدأةً في قولِه تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ﴾(٤)، في قراءةِ مَنْ قرأ بالنصبِ في قوله تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾(٥)، قالَ: وقولُه تعالى: ﴿إِذَا رُجَّتِ﴾ خبرُه و﴿لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ و﴿خَافِضَة﴾ و﴿رَّافِعَة﴾ أحوالٌ ثلاثةٌ، والمعنى: وقتُ وقوعِ الواقعةِ صادقةَ الوُقوعِ خافضةَ قومٍ رافعةَ آخرينَ وقتُ رجِّ الأرضِ.

كما أجازَ جعلَ (إذا) في الآيةِ السابقةِ باقيةً على ظرفيَّتِها. قالَ: والعاملُ فيها محذوفٌ لدِلالةِ المكانِ عليه، كأنَّه قالَ: إذا وقعتِ الواقعةُ كذلكَ فازَ المؤمنونَ وخابَ الكافرونَ، ونحوُ ذلكَ.

وتابعَهما في ذلكَ ابنُ مالكٍ(٦). وزادَ أنَّها تكونُ مفعولاً به. واستشهدَ لذلكَ بقولِه عليه الصلاةُ والسَّلامُ لعائشةَ رضيَ اللهُ عنها: ((إنِّي لأعلمُ إذا كنتِ عنِّي راضيةً وإذا كنتِ عليَّ

---

(١) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: المحتسب ٢/ ٣٠٨، المغني ١/ ١٠٩، الهمع ٣/ ١٧٨.

(٢) من الآية٧٣ من سورة الزمر.

(٣) ينظر: المحتسب ٢/ ٣٠٨.

(٤) الآية الأولى من سورة الواقعة.

(٥) قرأ بها الحسن واليزيدي والثقفي وأبو حيوة وزيد بن علي وابن أبي عبلة وابن مقسم والزعفراني، وقرأ الجمهور بالرفع: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾.

ينظر المحتسب ٢/ ٣٠٧، البحر المحيط ١٠/٧٧، إتحاف فضلاء البشر ٥١٤.

(٦) ينظر: التسهيل ٩٤، شرح التسهيل ٢/ ٢١٠-٢١١.

غَضْبَى...))[١].وقالَ بعضُهم[٢]: إنَّ (إذا) الزمانيةُ تقعُ اسمًا صريحًا في نحوِ: (إذا يقومُ زيدٌ إذا يقعدُ عمروٌ)، أيْ: وقتُ قيامِ زيدٍ وقتُ قعودِ عمرٍو. قالَ الرضيُّ: «لَمْ أعثرْ لهذا على شاهدٍ منْ كلامِ العربِ»[٣].

القولُ الثاني:

ذهبَ جمهورُ النحويينَ[٤] إلى أنَّ (إذا) لا تفارقُ الظرفيةَ – وهيَ اسمٌ- واحتجُّوا بما يلي:

- **أولاً:** أنَّ القولَ بوقوعِها مجرورةً بـ(حتَّى) مردودٌ بأمرينِ:

١- أنَّ ما استُشهدَ بهِ على أنَّها مجرورةٌ بـ(حتَّى) يمكنُ تخريُجه على أحدِ وجهينِ:

أ)أنْ تكونَ (حتَّى) حرفَ ابتداءٍ. والمرادُ بكونِها حرفَ ابتداءٍ أنَّ الكلامَ الذي يليها مستأنفٌ لا تعلُّقَ له بما قبلَها مِنْ حيثُ اللفظُ[٥]. و(إذا) في موضعِ نصبٍ على الظرفيةِ. والجوابُ ﴿وَفُتِحَت﴾ أوْ ﴿وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا﴾ على زيادةِ الواوِ. أوْ أنْ يُقالَ: الجوابُ محذوفٌ، والتقديرُ: اطمأنُّوا وسَعِدوا[٦]. وعليهِ فلا عملَ لـ(حتَّى) كما أنَّها لا تعملُ في الجملِ إذا دخلتْ عليها، وإنَّما هيَ مفيدةٌ معنى الغايةِ؛ لأنَّها دخلتْ على اسمٍ معمولٍ لغيرِها، حيثُ إنَّ (إذا) في موضعِ نصبٍ بالجواب على الظرفيةِ، والغايةُ هنا في الحقيقةِ: ما ينسبكُ منَ الجوابِ مرتبًا على فعلِ الشرطِ. فالتقديرُ المعنويُّ الإعرابيُّ في قولِه تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ

---

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب غيرة النساء ووجدهن ٧/ ٦٥، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ١٥/ ٢٠٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٣٦.

(٣) المصدر السابق ٤/ ١٣٦.

(٤) المغني ١/ ١١٠، الهمع ٣/ ١٧٩.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٣٦، التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٠-٣٢١، تمهيد القواعد ٤/ ١٩٤٣.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٨٨، التذييل والتكميل ٧/ ٣٢١.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[(١)]: وسيقَ الذينَ كفروا إلى جهنمَ زمرًا إلى أنْ تُفتَّحَ لهم أبوابُها وقتَ مجيئهم فينقطعَ السَّوْقُ[(٢)].

ب) أن تُقَدَّرَ (حتَّى) بمعنى الفاءِ، كما قُدِّرتْ في قولِهم: سرتُ حتَّى أدخلُ المدينةَ، برفعِ أدخلُ، وتقديرُ كونِه قدْ وقعَ، والتقديرُ: سرتُ فدخلتُ المدينةَ. فكذلكَ (حتَّى) إذا جاءتْ بعدَها (إذا) تقدَّرُ بالفاءِ ولا ينخرمُ منها موضعٌ[(٣)].

٢- أنَّ دخولَ (حتَّى) على الجملةِ المصدَّرةِ بـ(إذا) الشرطيةِ كثيرٌ في لسانِ العربِ وفي الكتابِ العزيزِ، وما مِنْ موضعٍ من هذهِ المواضعِ إلاَّ ويأتي فيه ما يصلحُ جوابًا لـ(إذا)، وعليهِ فـ(إذا) شرطيةٌ، وإذا ثبتتَ شرطيَّتُها بطلَ كونُ (حتَّى) جارَّةً؛ لأنَّ الجرَّ يُخرِجُ (إذا) عنِ الظرفيةِ، ويصيِّرُها معَ ما بعدَها في حيِّزِ المفردِ، ولا يبقى إذْ ذاكَ جملةٌ شرطيةٌ تستدعي جوابًا؛ لأنها تصيرُ إذْ ذاكَ معَ ما بعدَها غايةً لما قبلَها[(٤)].

- **ثانيًا:** أنَّ القولَ بوقوعِها مبتدأً في قولِه تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ﴾ غيرُ متعيِّنٍ، بلْ (إذا) باقيةٌ على ظرفيَّتِها، وما بعدَها أحوالٌ ثلاثة، و﴿إِذَا رُجَّتِ﴾ بدلٌ مِنْ ﴿إِذَا وَقَعَتِ﴾، وجوابُ (إذا): ﴿وَكُنتُمۡ أَزۡوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ على زيادةِ الواوِ، كما هوَ مذهبُ الكوفيينَ ومَنْ تابعَهم[(٥)].

أوْ أنْ يكونَ الجوابُ محذوفًا قبلَ قولِه: ﴿وَكُنتُمۡ أَزۡوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾، والتقديرُ عرفتم مراتبَكمْ ومنازلَكم، أوْ انقسمتُم أقسامًا.

---

(١) من الآية ٧١ من سورة الزمر.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٢، المساعد ١/ ٥٠٩-٥١٠.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٢١، تمهيد القواعد ٤/ ١٩٤١ -١٩٤٤، المغني ١/ ١٠٩ -١١٠.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣١٩.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٥٦، التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٣.

أوْ أنَّ الجوابَ قولُه: ﴿فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ﴾ وما بعدَه، والمعنى: فأصحابُ الميمنةِ ما أعظمَهم وما أنجاهُم، وأصحابُ المشأمةِ ما أحقرَهم وما أشقاهُم(١). قالَ أبو حيانَ: «وهذا الوجهُ أحسنُ؛ إذْ لا يُحتاجُ فيهِ إلى تكلُّفِ حذفٍ»(٢).

● ثالثًا: أنَّ القولَ بوقوعِها مفعولاً بهِ مردودٌ لأمرينِ:

١- أنَّه يمكنُ تخريجُ الحديثِ الذي استُشهِدَ بهِ على ذلكَ بأنَّ المفعولَ فيهِ محذوفٌ، والتقديرُ: إنِّي لأعلمُ حالَكِ أوَ شأنَكِ أوْ أمرَكِ إذا كنتِ عنِّي راضيةً. و(إذا) باقيةٌ على الظرفيَّةِ لَمْ تفارقْها(٣).

٢- أنَّ القولَ بكونِها مفعولاً بهِ في الحديثِ السابقِ يُفسِدُ المعنى؛ إذِ المرادُ ليسَ العلمَ بالزمنِ، وإنَّما المرادُ العلمُ بالحالِ والشأنِ(٤).

والذي يظهرُ أنَّ الراجحَ ما ذهبَ إليه جمهورُ النحويينَ، مِنْ أنَّ (إذا) باقيةٌ على ظرفيَّتِها؛ لأنَّه الأصلُ، ولا يُقالُ بخروجِها عنْ الأصلِ إلاَّ بدليلٍ قاطعٍ، وكلُّ ما استُدلَّ بهِ على ذلكَ فالقولُ فيه بخروجِها عنِ الظرفيةِ غيرُ متعيِّنٍ. واللهُ أعلمُ(٥).

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٣-٣٢٤، المساعد ١/ ٥٠٩-٥١٠، تمهيد القواعد ٤/ ١٩٤١ -١٩٤٥.

(٢) التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٤.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣٠٩-٣١٠، المغني ١/ ١٠٩ -١١٠، المساعد ١/ ٥٠٩ -٥١٠، تمهيد القواعد ٤/ ١٩٤١ -١٩٤٥، الهمع ٣/ ١٧٨.

(٤) ينظر: النحو الوافي ٢/ ٢٧٨-٢٧٩.

(٥) تنظر المسألة _للاستزادة_ في: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١١، معاني القرآن للأخفش ٥٧١، المحتسب ٢/ ٣٠٧-٣٠٨، التبيان في إعراب القرآن ٦٨٨، ٧٣٦، التسهيل ٩٤، شرح التسهيل ٢/ ٢١٠-٢١١، شرح الكافية ٤/ ١٣٥-١٣٧، التذييل والتكميل ٧/ ٣١٩ -٣٢٤، الارتشاف ٣/ ١٤١١ -١٤١٢، الجنى الداني ٣٧١-٣٧٣، الدر المصون ١/ ١٣٣، ٩/ ٤٤٧، ١٠/ ١٨٩-١٩١، المغني ١/ ١٠٩-١١٠، المساعد ١/ ٥٠٩-٥١٠، شفاء العليل ١/ ٤٧١-٤٧٢، تمهيد القواعد ٤/ ١٩٤١-١٩٤٥، الهمع ٣/ ١٧٨ -١٧٩، حاشية الدسوقي ١/ ٢٥٤، النحو الوافي ٢/ ٢٧٨-٢٧٩.

٣-العاملُ في (إذا) الشرطيةِ

اختلفَ النحويونَ في عاملِ النصبِ في (إذا) الظرفيةِ المتضمِّنةِ معنى الشرطِ؛ فذهبَ بعضُ النحويينَ إلى أنَّه فعلُ الشرطِ، وذهبَ بعضُهم إلى أنَّه الجوابُ، وفرَّقَ آخرونَ بينَ (إذا) في حالَيْنِ، فمرةً يعملُ فيها شرطُها ومرةً جوابُها.

وتحصَّلَ منْ ذلكَ ثلاثةُ أقوالٍ تفصيلُها كما يلي:

القولُ الأولُ:

أنَّ العاملَ فيها جوابُها. وهوَ قولُ جمهورِ النحويينَ[(١)].

واحتجُّوا بأنْ قالوا:

١- إنَّ (إذا) كلمةٌ مبنيةٌ. وعلةُ بنائها شبهُها بالحرفِ في الافتقارِ إلى الجملةِ، وعلى هذا فإضافتُها إلى الجملةِ لازمةٌ، والمضافُ إليه لا يعملُ في المضافِ، وإذا امتنعَ عملُ فعلِ الشرطِ، تعيَّنَ أنْ يكونَ العاملُ ما في الجوابِ منْ فعلٍ وشبهِه[(٢)].

٢- إنَّ العاملَ فيها جوابُها- إذا كانَ صالحًا للعملِ- فإنْ مَنَعَ منْ عملِه فيها مانعٌ كـ(إذا) الفجائيةِ، و(إنْ) ونحوِهما فالعاملُ فيها ـ حينئذٍ ـ مقدَّرٌ يدلُّ عليه الجوابُ[(٣)]. وقالَ بعضُهم: بلِ العاملُ فيها ـ حينئذٍ ـ الجوابُ. واحتجُّوا بأنَّ تقديمَ ممتنعِ التقديمِ جائزٌ إذا كان لغرضٍ مهمٍّ، والغرضُ المهمُّ هنا هوَ تضمُّنُ (إذا) الشرطَ الذي لـه الصدرُ، فيجوزُ تقدُّمُ (إذا) هذه منْ حيثُ إنها شرطيةٌ[(٤)].

٣- إنَّه لا موجبَ لبنائها حالَ تجرُّدِها للظرفيةِ وانسلاخِها عنْ معنى الشرطِ إلاَّ أنْ تكونَ مضافةً لما بعدَها، وإذا ثبتتْ إضافتُها في هذهِ الحالِ فهيَ مضافةٌ حالَ كونِها شرطيةً[(٥)].

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٣١، الارتشاف ٣/ ١٤١١، الجنى الداني ٣٦٩، المغني ١/ ١١٢، المساعد ١/ ٥٠٧، الهمع ٣/ ١٨١.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٩٥٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٣٦٩، حاشية الدسوقي ١/ ٢٦٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٣١، حاشية الدسوقي ١/ ٢٦٢.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٩٥٣.

القولُ الثاني:

ذهبَ بعضُ النحويينَ إلى أنَّ العاملَ فيها فعلُ الشرطِ، ومنهمُ ابنُ الحاجبِ[١]، وأبو حيانَ[٢]، وابنُ هشامٍ[٣]، واحْتُجَّ لهذا القولِ بما يلي:

١- أنَّها غيرُ مضافةٍ، وأنَّ علَّةَ بنائها تضمُّنُها معنى الشرطِ، والدليلُ على ذلكَ أنَّه قدْ يُجزمُ بها، ومعَ الجزمِ بها لا يمكنُ القولُ بإضافتِها، فيتعيَّنُ كونُ علَّةِ البناءِ تضمُّنَ معنى الشرطِ، وإذا ثبتَ ذلكَ لها في حالةِ الجزمِ بها ثبتَ مطلقًا؛ ليجريَ الأمرُ فيها على سَنَنٍ واحدٍ[٤].

٢- أنَّها في حالِ تجرُّدِها للظرفيةِ وانسلاخِها عنْ معنى الشرطِ بُنِيَتْ لشبهِها بـ(إذا) التي تضمَّنتْ معنى الشرطِ[٥].

٣- أنَّ القولَ بإضافتِها إلى فعلِ الشرطِ يَرِدُ عليهِ أمورٌ منها:

أ- أنَّ (إذا) الفجائيةَ تقعُ جوابًا لـ(إذا) الشرطيةِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةً مِّنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ مَسَّتۡهُمۡ إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ﴾[٦]، وما بعدَ إذا لا يعملُ فيما قبلَها.

ب- وقوعُ جوابِ (إذا) وقدِ اقترنَ بالفاءِ نحوُ: (جاءكَ زيدٌ فاضربْه)، وما بعدَ الفاءِ لا يعملُ فيما قبلَها.

ج- أنَّ جوابَها جاءَ منفيًّا بـ(ما)، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ...﴾[٧]، وما بعدَ (ما) النافيةِ لا يعملُ فيما قبلَها.

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١٣.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١١.

(٣) ينظر: المغني ١/ ١١٢.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٩٥٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٤/ ١٩٥٣.

(٦) من الآية ٢١ من سورة يونس.

(٧) من الآية ٢٥ من سورة الجاثية.

د- اختلافُ الظرفينِ في بعضِ الصورِ، نحوُ: (إذا جئتَني غدًا أجيئُكَ بعدَ غدٍ)، فلا يمكنُ إذْ ذاكَ أنْ يكونَ الجوابُ عاملاً فيها وعاملاً في (بعد)؛ لاستحالةِ وقوعِ الفعلِ الواحدِ في زمانين.

هـ- أنَّ الشرطَ والجزاءَ عبارةٌ عنْ جملتينِ يُرْبَطُ بينَهما بالأداة، وإذا كانَ الجوابُ عاملاً في (إذا) فهما جملةٌ واحدةٌ؛ لأنَّ المعمولَ داخلٌ في جملةِ العاملِ.

و- أنَّ ذلكَ ممتنعٌ في مثلِ قولِ زهيرٍ:

بَدَا لي أَني لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائيًا[١]

لأنَّ الجوابَ محذوفٌ، والتقديرُ: إذا كانَ جائيًا فلا أسبقُه، ولا يصحُّ أنْ يُقالَ: لا أسبقُ شيئًا وقتَ مجيئِه؛ لأنَّ الشيءَ إنما يُسْبَق قبلَ مجيئه[٢].

وقدْ أُجيبَ عنِ الأمورِ الثلاثةِ الأولى بأنَّ الجمهورَ إنَّما يقولونَ بأنَّ العاملَ فيها الجوابُ إذا كانَ صالحًا للعملِ، فإنْ مَنَعَ منْ عملِه فيها مانعٌ فالعاملُ ــ حينئذٍ ــ مقدَّرٌ يدلُّ عليه الجوابُ[٣]. وقيلَ: بلِ العاملُ فيها ــ حينئذٍ ــ الجوابُ، وإنَّما تقدَّمتْ (إذا) لغرضٍ مهمٍّ، وهو تضمُّنُها معنى الشرطِ، الذي لهُ الصدارةُ في الكلامِ، فيجوزُ تقدُّمُها منْ حيثُ إنها شرطيةٌ[٤].

وأُجيبَ عنِ الأمرِ الرابعِ بأنَّ المعنى: إذا جئتَني غدًا كانَ ذلكَ سببًا لمجيئي إليكَ بعدَ غدٍ[٥].

---

(١) البيت من الطويل. والمعنى: عرفت بتجربتي في هذه الحياة، أنني لن أحصل على شيء مضى وراح، ولن أحصل على شيء قبل أوانه.

والشاهد فيه قوله: (ولا سابقًا شيئًا إذا كان جائيا)؛حيث استشهد به على أن العامل في (إذا) الشرطية هو فعل الشرط وليس الجواب؛ إذ الجواب هنا محذوف تقديره: (إذا كان جائيًا فلا أسبقه).

والبيت في الديوان ٢٨٧، والكتاب ١/ ١٦٥، ٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤/ ١٦٠، وأسرار العربية ١٢٥، وشرح المفصل ٢/ ٥٢، ٧/ ٥٦، والهمع ٥/ ٢٧٨، والخزانة ٨/ ٤٩٢، ٥٥٢، ٩/ ١٠٠. ١٠٢، ١٠٣.

(٢) ينظر: المغني ١/ ١١٢-١١٣، تمهيد القواعد ٤/ ١٩٥٠ -١٩٥٣.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٣٦٩، حاشية الدسوقي ١/ ٢٦٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٣١.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٤/ ١٣٣-١٣٤.

أمَّا الأمرُ الخامسُ الذي يَردُ على هذا القولِ، فقدْ أُجيبَ عنه بأنَّ جملةَ الشرطِ والجوابِ هما جملتانِ قبلَ الربطِ بينَهما، أمَّا بعدَ الربطِ فقدْ صارتا جملةً واحدةً.

وأُجيبَ عنِ البيتِ بأنَّ المرادَ بالسبقِ ــ هنا ــ الفواتُ، والمعنى: لا يفوتُني شيءٌ وقتَ مجيئِه إلاَّ أدركتُه(١).

القولُ الثالثُ:

ذهبَ رضيُّ الدينِ الاستراباذي(٢) إلى التفصيلِ في ذلكَ:

فإذا تضمَّن (إذا) معنى الشرطِ فحكمُه حكمُ أخواتِه منْ أدواتِ الشرطِ كـ(متى) و(أيَّانَ) ونحوِهما، فالعاملُ فيهِ فعلُ الشرطِ، وإنْ لَمْ يتضمَّنْ معنى الشرطِ نحوُ: إذا غربتِ الشمسُ جئتُكَ، بمعنى: أجيئُكَ وقتَ غروبِ الشمسِ، فالعاملُ فيه هوَ الفعلُ الذي في محلِّ الجزاءِ استعمالاً، وإنْ لَمْ يكنْ جزاءً في الحقيقةِ، وليسَ الفعلُ الأولُ الذي هوَ محلُّ الشرطِ؛ لكونِه مضافًا إليه، كما في سائرِ الظروفِ المتخصِّصةِ بمضمونِ الجملِ التي بعدَها.

والذي يظهرُ لي أنَّ أقوى الأقوالِ هوَ القولُ بالتفريقِ بينَ (إذا) في حالينِ:

الأولُ: إذا تجرَّدَ للظرفيةِ، وخلا منْ معنى الشرطِ، فالأوْلَى إلحاقُه بسائرِ الظروفِ في إضافتِه إلى الجملةِ بعدَه لتخصيصِه، وعليهِ فالعاملُ فيهِ هوَ الفعلُ الواقعُ في محلِّ الجزاءِ.

الثاني: إذا تضمَّن معنى الشرطِ، فالحَقُّ أنْ يُلحقَ بأدواتِ الشرطِ فيعملَ فيه شرطُه، ولا تلزمُ إضافتُه حينئذٍ؛ لأنَّه مبنيٌّ لتضمُّنِ معنى الشرطِ، ولأنَّه يُجرَّدُ منَ الإضافةِ حالَ جزمِه باتفاقٍ، فكانَ الأوْلَى أنْ يُسلَكَ بِه طريقٌ واحدٌ. واللهُ أعلمُ(٣).

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي ١/ ٢٥٩-٢٦٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٣١-١٣٢.

(٣) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: التبصرة والتذكرة ١٨٨، ٢٦١، كشف المشكل في النحو ٢٩٧، التبيان في إعراب القرآن ٢٦، التخمير ٢/ ٢٧٤ -٢٧٥، شرح المفصل ٧/ ٤٦، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١٢-٥١٣، التسهيل ٩٣، شرح التسهيل ٢/ ٢١١، ٣/ ٢٥٥،شرح الكافية ٤/ ١٣١- ١٣٤، الارتشاف ٣/ ١٤١١، التذييل والتكميل ٧/ ٣١٥، الجنى الداني ٣٦٩-٣٧٠، الدر المصون ١/ ١٣٧، ١١/ ٧٣، المغني ١/ ١١٢-١١٦، المساعد ١/ ٥٠٧، شفاء العليل ١/ ٤٧٠، تمهيد القواعد ٤/ ١٩٥٠-١٩٥٣، الهمع ٣/ ١٨١، الخزانة ٤/ ٢٤٣-٢٤٤، حاشية الدسوقي ١/ ٢٥٩-٢٦٨، النحو الوافي ٤/ ٤٤٠.

٤-إعرابُ (إذا) الفجائيةِ

قالَ سيبويهِ: «وتكونُ[١] للشيءِ توافقُه في حالٍ أنتَ فيها، وذلكَ قولُكَ: مررتُ فـإذا زيدٌ قائم»[٢].

واختلفَ النحويونَ مِنْ بعدِه في إعرابِ (إذا) هذهِ الدالَّةِ على المفاجأةِ. كما اختلفوا في تفسيرِ قولِه هذا؛ فذهبَ بعضُهم إلى أنها ظرفُ زمانٍ، وآخرونَ إلى أنها ظرفُ مكانٍ. وقيلَ: بلْ هيَ حرفٌ دالٌّ على المفاجأةِ.

وتفصيلُ هذهِ الأقوالِ الثلاثةِ كما يأتي:

القولُ الأولُ:

أنها ظرفُ زمانٍ. وهوَ مذهبُ الرِّياشيِّ[٣]. ونُسبَ إلى المبردِ[٤]. وبهِ قالَ الزجَّـاجُ[٥]، والزمخشريُّ[٦]، وابنُ طاهرٍ[٧]، وابنُ خروفٍ[٨]. وهوَ أحدُ قولي الشلوبينِ[٩]. قالَ ابنُ مالكٍ: «وهوَ ظاهرُ كلامِ سيبويهِ»[١٠].

---

(١) يعني (إذا).

(٢) الكتاب ٤/ ٢٣٢.

(٣) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٢، التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٤، الجنى الداني ٣٧٤. والرياشي هو العباس بن الفرج الرياشي اللغوي النحوي، أبو الفضل، صنف كتاب الخيل، وكتاب الإبل، وما اختلفت اسماؤه من كلام العرب وغير ذلك. توفي سنة ٢٥٧هـ. تاريخ بغداد ١٢/١٣٨-١٤٠، الإنباه ٢/٣٦٧، معجم الأدباء ١٢/٤٤-٤٦، بغية الوعاة ٢/٧٠.

(٤) ظاهرُ كلامه في المقتضب أنها ظرف، دون أن يدل على نوعه. ينظر: المقتضب: ٢/ ٥٧ -٥٨، ٣/ ١٧٨، ٢٧٤. وينظر فيما نسب إليه: الارتشاف ٣/ ١٤١٢، الجنى الداني ٣٧٤.

(٥) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتبه. وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٠٨ (دار الكتب العلمية) ، شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، شرح الكافية ١/ ٢٦٨، التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٤، شفاء العليل ١/ ٤٧٢.

(٦) ينظر: الكشاف٣/ ٧٥.

(٧) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٢، التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٤، الجنى الداني ٣٧٤.

(٨) ينظر: المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

(٩) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه. وينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٤، الارتشاف ٣/ ١٤١٢، شفاء العليل ١/ ٤٧٢.

(١٠) شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.

قالوا: فإذا قلتَ: (خرجتُ فإذا زيدٌ)، فالتقديرُ: خرجتُ فالزمانُ حضورُ زيد. واستُدِلَّ لهذا القولِ بأنَّ الأَوْلى في (إذا) المفاجأة أنْ تكونَ ظرفَ زمانٍ بقاءً على ما ثَبَتَ. وإذا قُدِرَ على إبقاءِ الشيءِ على أصلِه على وجهٍ من الوجوه فهو أولى[١].

القولُ الثاني:

أنها ظرفُ مكانٍ. ونُسِبَ إلى سيبويهِ[٢]. وهو مذهبُ المبردِ[٣]، وأبي بكرِ بنِ الخيَّاطِ[٤]، والفارسيِّ[٥]، وابنِ جِنِّيّ[٦]، والسيرافيِّ[٧]، والهرويِّ[٨]، والصَّيمريِّ[٩]، واختارَه ابنُ عصفورٍ[١٠].

واستدلَّ أصحابُ هذا القولِ بأنها تقعُ خبرًا عنِ الجثَّةِ، في نحوِ: (خرجتُ فإذا زيدٌ)، وظرفُ الزمانِ لا يقعُ خبرًا عنِ الجثة[١١]. وأجابَ أصحابُ القولِ الأولِ بأنَّ قولَهم: (خرجتُ فإذا زيدٌ) على حذفِ مضافٍ، والتقديرُ: خرجتُ فإذا حضورُ زيدٍ[١٢].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٥، المساعد ١/ ٥١٠.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٥، المساعد ١/ ٥١٠، شفاء العليل ١/ ٤٧٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/ ٥٧ -٥٨، ٣/ ١٧٨، شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٠٨ (دار الكتب العلمية) ، التسهيل ٩٤، شرح الكافية ١/ ٢٦٨-٢٦٩.

(٤) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٢. وأبو بكر بن الخياط هو محمد بن أحمد بن منصور، النحوي، صنف معاني القرآن، والنحو الكبير، والمقنع في النحو، والموجز فيه. توفي سنة ٣٢٠هـ. ينظر: نزهة الألباء ٣٢٠، الإنباه ٣/٥٤، معجم الأدباء ١٧/١٤١-١٤٢، بغية الوعاة ١/٤٤.

(٥) ينظر: التعليقة ٢/ ١٧٧-١٧٩، الارتشاف ٣/ ١٤١٢، الجنى الداني ٣٧٤، المساعد ١/ ٥١٠ -٥١١.

(٦) ينظر: سر الصناعة ١/ ١٥٤.

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٠٨ (دار الكتب العلمية) ، شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٩٢-١٩٣.

(٨) ينظر: الأزهية ٢٠٢.

(٩) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٨٨.

(١٠) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتبه. وينظر: المغني ١/ ١٠٢.

(١١) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٦٨، الجنى الداني ٣٧٤-٣٧٥، الهمع ٣/ ١٨٢.

(١٢) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٤، الجنى الداني ٣٧٤.

القولُ الثالثُ:

أنها حرفٌ. وهوَ مذهبُ الكوفيينَ(١). وحُكيَ عنِ الأخفشِ(٢). ونُقِلَ عنِ ابنِ بَرِّيّ(٣).وإليهِ ذهبَ ابنُ مالكٍ(٤)،والرضيُّ(٥)، والمالقيُّ(٦)، والصبانُ(٧).واختارَهُ الشلوبينُ في قوله الآخرِ(٨).

واستدلَّ ابنُ مالكٍ على هذا القولِ بثمانيةِ أوجهٍ، حيثُ يقولُ: «ورُويَ عنِ الأخفشِ أنها حرفٌ دالٌّ على المفاجأةِ، وهوَ الصحيحُ عندِي. ويدلُّ على صحتهِ ثمانيةُ أوجهٍ»(٩) ثمَّ ذكرَ الأوجهَ الثمانيةَ. وردَّ أبو حيان هذهِ الاستدلالاتِ الثمانيةَ ونقضَها واحدًا واحدًا. وسأذكرُ فيما يلي كلَّ استدلالٍ وما اعتُرضَ بهِ عليهِ ليسهلَ على القارئ الربطُ بينَهما:

- الأولُ: أنها كلمةٌ تدلُّ على معنًى في غيرِها، غيرُ صالحةٍ لشيءٍ منْ علاماتِ الأسماءِ والأفعالِ.

وقدْ ردَّ أبو حيانَ ذلكَ بأنها كلمةٌ دالَّةٌ على معنًى في نفسِها، والتقديرُ في مثلِ قولِهم: (خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ) ــ عندَ مَنْ جعلَها ظرفَ زمانٍ ــ: فالزمانُ زيدٌ قائمٌ، أي: ففي الزمانِ الذي خرجتُ فيهِ زيدٌ قائمٌ، وعندَ مَنْ جعلَها ظرفَ مكانٍ: فبحضرتي زيدٌ قائمٌ.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٤، الجنى الداني ٣٧٤، المساعد ١/ ٥١٠، الهمع ٣/ ١٨٢.

(٢) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتبه وينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، الارتشاف ٣/ ١٤١٢، الجنى الداني ٣٧٤، المساعد ١/ ٥١٠، المغني ١/ ١٠٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٦٩. وابن بري هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار، أبو محمد المقدسي المصري النحوي اللغوي، من مصنفاته: الرد على الحريري في درة الغواص، والرد على ابن الخشاب في رده على الحريري في درة الغواص، وحواش على الصحاح. توفي سنة ٥٨٢هـ. ينظر:الإنباه ١١٠، الكامل لابن الأثير ٩/١٧٥، النجوم الزاهرة ٦/١٠٣،بغية الوعاة ٢/٧٦.

(٤) ينظر: التسهيل ٩٤، شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٣٧.

(٦) ينظر: رصف المباني ٦١-٦٢.

(٧) ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٤٠٢-٤٠٣. والصبان هو محمد بن علي الصبان، أبو العرفان المصري، من أشهر كتبه: حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، واسعاف الراغبين في سيرة المصطفى وفضائل أهل بيته الطاهرين، ومنظومة في علم مصطلح الحديث. توفي سنة ١٢٠٦هـ. ينظر: عجائب الآثار للجبرتي ٢/٣٤٧.

(٨) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٢، الجنى الداني ٣٧٤.

(٩) شرح التسهيل ٢/ ٢١٤-٢١٥.

وأنها صالحةٌ لشيءٍ منْ علاماتِ الأسماءِ؛ لأنَّه ينعقدُ منها معَ اسمٍ مرفوعٍ كلامٌ، فقدْ وقعتْ خبرًا، واستقلَّ الكلامُ منها، ولوْ كانتْ حرفًا لما جازَ أنْ ينعقدَ فيها معَ الاسمِ وحدَه كلامٌ.

- الثاني: أنها كلمةٌ لا تقعُ إلاَّ بينَ جملتينِ، وذلكَ لا يُوجدُ إلاَّ في الحروفِ كـ(لكنْ) و(حتَّى) الابتدائية.

وردَّه أبو حيانَ بأنَّه قدْ وُجِدَ الاسمُ بينَ جملتينِ، كقولِكَ: (ما رأيتُه منذُ خلقَ اللهُ كذا) فـ(منذُ) اسمٌ، وقدْ وقعتْ بينَ جملتينِ.

- الثالثُ: أنها كلمةٌ لا يليها إلاَّ جملةٌ ابتدائيةٌ، معَ انتفاءِ علاماتِ الأفعالِ، ولا يكونُ ذلكَ إلاَّ في الحروفِ.

واعترضَه أبو حيان بأنَّ الأخفشَ قدْ حَكَى موالاةَ الجملةِ الفعليةِ لها إذا كانتْ مصحوبةً بـ(قَدْ).

- الرابعُ: أنها لوْ كانتْ ظرفًا لم يختلفْ مَنْ حَكَمَ بظرفيتِها في كونِها مكانيةً أوْ زمانيةً؛ إذْ ليسَ في الظروفِ ما هوَ كذلكَ.

وردَّه أبو حيان بأنَّ ذلكَ منقوضٌ بـ(حَيْثُ)، فإنَّ النحويينَ اتفقوا على أنها ظرفٌ، واختلفوا: أتكونُ ظرفَ مكانٍ فقطْ، أمْ تأتي ظرفَ زمانٍ؟

- الخامسُ: أنها لوْ كانتْ ظرفًا لم تَربطْ بينَ جملتي الشرطِ والجزاءِ في نحوِ ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[1]؛ إذْ لا يكونُ ذلكَ إلاَّ حرفًا.

وردَّه أبو حيان: بأنَّ ذلكَ غيرُ مُسَلَّمٍ؛ لأنَّ (إذا) هنا رابطةٌ، وهيَ اسمٌ. السادسُ: أنها لوْ كانتْ ظرفًا لوجبَ اقترانُها بالفاءِ إذا صُدِّرَ بها جوابُ الشرطِ؛ فإنَّ ذلكَ لازمٌ لكلِّ ظرفٍ صُدِّرَ به الجوابُ، نحوُ: (إنْ تقمْ فحينئذٍ أقومُ) و(إنْ تقمْ فعندَ مقامِك أقيمُ).

قالَ أبو حيان: ولا يلزمُ ما ذَكَرَ؛ لأنَّ جوابَها مخالفٌ لجوابِ بقيةِ أدواتِ الشرطِ، فكذلكَ اختلفا في هذا، مثالُ ذلكَ أنَّ الفعلَ المرفوعَ يقعُ جوابًا لـ(إذا) دونَ الفاءِ، كقولِه

(١) من الآية ٣٦ من سورة الروم.

تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ تَعْرِفُ﴾[(١)] ولا يقعُ بعدَ غيرِها منْ أدواتِ الشرطِ إلاَّ مقترنًا بالفاءِ، كقولِه تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[(٢)].

- السابعُ: أنها لوْ كانتْ ظرفًا لأغنَتْ عنْ خبرِ ما بعدَها، ولَكَثُرَ نصبُ ما بعدَها على الحالِ كما كانَ معَ الظروفِ المجمعِ على ظرفيَّتِها، كقولِكَ: (عندي زيدٌ مقيمًا)، و(هناك بِشْرٌ جالسًا)، والاستعمالُ في نحوِ: (مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ) بخلافِ ذلكَ.

وردَّ أبو حيان ذلكَ بأنها تُغني عنْ خبرِ ما بعدَها في نحوِ: (خرجتُ فإذا الأسدُ)، ولا خبرَ محذوفٌ هُنا، بلْ (إذا) هيَ الخبرُ، وبأنَّ الاستعمالَ في لسانِ العربِ في (إذا) كالاستعمالِ في سائرِ الظروفِ، فيُقالُ: (خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ) و(قائمًا). بلْ رَوى الكوفيونَ: (فإذا عبد اللهِ القائمُ) و(القائمَ)؛ بالرفعِ والنصبِ.

- الثامنُ: أنها لوْ كانتْ ظرفًا لم تقعْ بعدَها (إنَّ) المكسورةُ غيرَ مقترنةٍ بالفاءِ، كما لا تقعُ بعدَ سائرِ الظروفِ، نحو: (عندي أنَّكَ فاضلٌ)، وقدْ وقعتْ بعدَها (إنَّ) المكسورةُ غيرَ مقترنةٍ بالفاءِ، كقولِه[(٣)]:

وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيْلَ سَيِّدَا ... إِذَا إِنَّه عبد القَفَا وَاللَّهَازِمِ[(٤)]

وردَّ ذلكَ أبو حيان بأنَّه يمكنُ أنْ يكونَ العاملُ في الظرفِ في معنى الكلامِ الذي فيه (إنَّ)، أوْ أنْ يكونَ العاملُ محذوفًا، والتقديرُ في قولِهم: (خرجتُ فإذا إنَّ عمرًا منطلقٌ):

---

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج.

(٢) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل. و(اللهازم) : جمع لِهْزِمَة، وهي بضيعة في أصل الحنك الأسفل. ومعنى البيت: كنت أظن زيدًا سيد شريفا كما قيل فيه فظهر أنه لئيم.

والشاهد فيه قوله: (إذا إنَّه) بكسر همزة (إنَّ) ، وقد استشهد ابن مالك بذلك على حرفية (إذا) المفاجأة. ويروى بفتح همزة (إنَّ) وعليه فلا شاهد فيه على هذه المسألة.

والبيت في الكتاب ٣/ ١٤٤، والمقتضب٢/ ٣٥١، وشرح المفصل ٤/ ٩٧، ٨/ ٦١، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٥، والتذييل والتكميل ٥/ ٨٣، والجنى الداني ٣٧٨، ٤١١، والخزانة ١٠/ ٢٦٥.

خرجتُ فإذا انطلاقُ عمرٍو إنَّه منطلقٌ. ويكونَ المحذوفُ المبتدأ، والجملةُ مفسِّرةٌ للمحذوفِ دالَّةٌ عليه(١).

والذي يظهرُ لي أنَّ (إذا) المفاجأةِ حرفٌ؛ لأنَّ القولَ بظرفيَّتها يَرِد عليهِ أمورٌ كثيرةٌ مخالفةٌ للقياسِ، بخلافِ القولِ بحرفيَّتها فإنَّه لا يردُ عليهِ شيءٌ منْ ذلكَ.

وأمَّا قولُ أبي حيانَ: إنَّها لوْ كانتْ حرفًا لما جازَ أنْ ينعقدَ منها معَ الاسمِ وحدَه كلامٌ، فإنَّ القائلينَ بحرفيَّتِها لا يقولونَ بانعقادِ الكلامِ منها معَ الاسمِ وحدَه، بلِ الخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ في مثلِ قولِهم: (خرجتُ فإذا زيدٌ): فإذا زيدٌ حاضرٌ أو موجودٌ.

ومنْ أحسنِ الأدلةِ على حرفيَّتِها: أنها جاءت رابطةً بينَ جملتي الشرطِ والجزاءِ في نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٢) ولا يكونُ ذلكَ إلاَّ حرفًا.

ومما يَرِدُ على القولِ بظرفيَّتِها: خلافُ النحويينَ في كونِها مكانيةً أوْ زمانيةً، مما يدلُّ على عدمِ ظهورِ الظرفيةِ فيها، وليسَ في الظروفِ ما هوَ كذلكَ. وأمَّا قولُ أبي حيانَ: إنَّ هذا منقوضٌ بـ(حيثُ) وإنها مختلفٌ فيها، فهوُ قياسٌ معَ الفارقِ؛ لأنَّ (حيثُ) متفقٌ على كونِها ظرفَ مكانٍ، وإنَّما الخلافُ في وقوعِها ـ أحيانًا ـ ظرفَ زمانٍ، بينَما (إذا) المفاجأةِ مختلفٌ فيها منَ الأصلِ: أهيَ ظرفُ زمانٍ أمْ ظرفُ مكانٍ؟

وممَّا يَرِدُ على القولِ بظرفيَّتِها أيضًا، عدمُ اقترانِها بالفاءِ إذا صُدِّرَ بها جوابُ الشرطِ، معَ كونِ ذلكَ لازمًا لكلِّ ظرفٍ صُدِّرَ به الجوابُ. وأمَّا قولُ أبي حيانَ: «إنَّ ذلكَ لا يلزمُ؛ لأنَّ جوابَها مخالفٌ لجوابِ بقيةِ أدواتِ الشرطِ، فكذلكَ اختَلَفا في هذا» فهوَ غيرُ مسلَّمٍ؛ لوجودِ المسوِّغِ لاختلافِ جوابِها عنْ جوابِ بقيةِ أدواتِ الشرطِ حالَ كونِها شرطيةً؛ وذلكَ لاختلافِها عنْ بقيةِ أدواتِ الشرطِ، بتوقيتِها وتعيينِ زمانِها. وأمَّا إذا كانتْ للمفاجأةِ،

(١) ينظر فيما سبق: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤ -٢١٥، التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٧ -٣٣٠.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الروم.

ووقعتْ في جوابِ الشرطِ فلا مسوِّغَ لمخالفتِها بقيةَ الظروفِ_ إذا حُكِمَ بظرفيَّتِها_ في عدمِ وجوبِ اقترانِها بالفاءِ. وبهذا صَحَّ استدلالُ ابنِ مالكٍ على حرفيَّتِها. واللهُ أعلمُ[(١)].

(١) تنظر المسألة _ للاستزادة _ في: الكتـــاب ١/ ١٠٧، ٤/ ٢٣٢، المقتـــضب ٢/ ٥٧-٥٨، ٣/ ١٧٨ -١٧٩، ٢٧٤، شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٩٢-١٩٣، شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٠٨ (دار الكتب العلمية) ، التعليقة ٢/ ١٧٧ -١٧٩، سر الصناعة ١/ ٢٥٤، الأزهية ٢٠٢، التبصرة والتذكرة ١٨٨، شرح المفصل ٤/ ٩٨ -٩٩، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١٤، التسهيل ٩٤، شرح التسهيل ٢/ ٢١٤-٢١٥، شرح الكافية ١/ ٢٦٨ - ٢٦٩، ٤/ ١٣٧، رصف المباني ٦١-٦٢، التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٤ -٣٣٠، الارتشاف ٣/ ١٤١٢ -١٤١٣، الجنى الداني ٣٧٤ -٣٧٥، المغني ١/ ١٠٢، المساعد ١/ ٥١٠ — ٥١١، شفاء العليل ١/ ٤٧٢، تمهيد القواعـــد ٤/ ١٩٣٩ -١٩٥٤، المقاصد الشافية ٤/ ٩٦، حاشية الدسوقي ١/ ٢٣٩ -٢٤٠، حاشية الصبان ٢/ ٤٠٢ - ٤٠٣.

٥-النصبُ بـــ(إذنْ) إذا فُصِلَ بينَها وبينَ الفعلِ بغيرِ القَسَمِ

منْ شروطِ النصبِ بـــ(إذنْ) أنْ لا يُفصلَ بينَها وبينَ الفعلِ بغيرِ القَسَمِ و(لا) النافيـــةِ، فإنْ فُصِلَ بينَهما بغيرِهما أُلغيتْ.

أمَّا القسمُ فقدْ ذكره سيبويهِ(١)، وأمَّا (لا) النافيةُ فمُجمعٌ على جوازِ الفصلِ بها.

قالَ الشاطبي: «وأمَّا (لا) فقدْ عُلِمَ منْ حكمِها أنها تدخلُ في الاختيـــارِ بـــينَ العامـــلِ والمعمولِ مطلقًا»(٢). وكلاهما وردَ في السماعِ، فمثالُ الفصلِ بالقسمِ قولُ حسانِ بنِ ثابتٍ:

إذنْ ـــ واللهِ ـــ نَرْمِيَهمْ بحربٍ　　　تُشيْبُ الطفلَ من قبلِ المشيبِ(٣)

ومثالُ الفصلِ بـــ(لا) النافيةِ قراءةُ ابنِ مسعودٍ وابنِ عباسٍ قولَـــه تعـــالى: ﴿فَـــإِذًا لاَّ يُؤْتُونَ﴾(٤) بالنصبِ بحذفِ النونِ (فإذًا لا يؤتوا)(٥).

وأجازَ ابنُ طاهرٍ(٦) وابنُ بابشاذ(٧) الفصلَ بالنداءِ والدعاءِ وتابعَهما في ذلكَ الرضي(٨).

ومثالُ الفصلِ بالنداءِ: إذنْ يا زيدُ أحسنَ إليكَ.

ومثالُ الفصلِ بالدعاءِ: إذنْ ـــ يغفرُ اللهُ لكَ ـــ يدخلَك الجنةَ.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١٢.

(٢) المقاصد الشافية ٦/ ٢٥.

(٣) البيت من الوافر. والشاهد فيه قوله: (إذن والله نرميَهم) حيث أعمل (إذن) مع الفصل بينها وبين الفعل بالقسم. وهو في ملحق ديوان حسان ٣٧١، والارتشاف ٤/ ١٦٥٣، والمغني ٨٠٠، وأوضح المسالك ٤/ ١٥٣، وشرح قطر الندى ٧٥، والهمع ٤/ ١٠٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣.

(٤) من الآية ٥٣ من سورة النساء.

(٥) قرأ ابن مسعود وابن عباس بالنصب بحذف النون: (فإذًا لا يُؤْتُوْا) ، وقرأ الباقون بالرفع: (فَإِذًا لايُؤْتُونَ). ينظر: الكشاف١/ ٥٥٤، البحر المحيط ٣/ ٦٧٧، الدر المصون ٤/ ٦.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٣، الجنى الداني ٣٦٢.

(٧) ينظر: شرح الجمل له١/ ٣١٠، الارتشاف ٤/ ١٦٥٣، الجنى الداني ٣٦٢، المغني ١/ ٢٩، الهمع ٤/ ١٠٥. وابن بابشاذ هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ، أبو الحسن النحوي المصري، من مصنفاته: المقدمة في النحو، شرح جمـــل الزجاجي، والمحتسب في النحو، وشرح النخبة، وتعليق الغرفة. توفي سنة ٤٦٩هـ. ينظر: الإنباه ٢/٩٥، تلخـــيص ابن مكتوم ٨٧-٨٨، النجوم الزاهرة ٥/١٠٥، بغية الوعاة ٢/٦٢.

(٨) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٤٣.

وجوَّزَ بعضُ النحويينَ ــ ومنهمْ ابنُ عصفورٍ[١] وأبو الحسنِ الأبذي[٢] — الفصلَ بالظرفِ والمجرورِ؛ قياسًا على ما سبقَ.

ومثالُ الفصلِ بالظرفِ: إذنْ غدًا أكرمَك.

ومثالُ الفصلِ بالمجرورِ: إذنْ في الدارِ آتيَك.

وتابعَهما في ذلكَ المالقي[٣].

وجوزَ الكسائي[٤] والفراءُ[٥] وهشامٍ[٦] الفصلَ بمعمولِ الفعلِ. والاختيارُ عندَ الكسائي - حينئذٍ - النصبُ. وعندَ الفراءِ وابنِ هشامٍ الرفعُ.

وذهبَ بعضُ النحويينَ إلى الاقتصارِ على ما سُمِعَ منْ ذلكَ؛ ومنهم بدرُ الدينِ بنِ مالكٍ[٧]، وأبو حيانَ[٨] والمرادي[٩] وابنُ عقيلٍ[١٠].

والذي يظهرُ لي أنَّ الأولى في ذلكَ الاقتصارُ على ما سُمِعَ عنِ العربِ؛ لأنَّ التوسعَ في القياسِ عليه يطولُ أمرُه. والله أعلمُ[١١].

---

(١) ينظر: المقرب ١/ ٢٦٢.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٣، المساعد ٣/ ٧٤، الهمع ٤/ ١٠٥. والأبذي هو علي بن محمد الخشني الأبذي، أبو الحسن، شيخ أبي حيان، له إملاء على كتاب سيبويه، وعلى الإيضاح، والجمل. توفي عام ٦٨٠هـ. ينظر: البلغة ٢١٧، بغية الوعاة ٢/٢١٣.

(٣) ينظر: رصف المباني ٦٤.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٤، الجنى الداني ٣٦٣، المغني ١/ ٢٩، المساعد ٣/ ٧٣.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٤، الهمع ٤/ ١٠٥.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٤، الجنى الداني ٣٦٣.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٢٢.

(٨) ينظر: الارتشاف ١٦٥٣.

(٩) ينظر: الجنى الداني ٣٦٣.

(١٠) ينظر: المساعد ٣/ ٧٤.

(١١) تنظر المسألة _للاستزادة_ في: الكتاب ٣/ ١٢، المقرب ١/ ٢٦٢، شرح التسهيل ٤/ ٢٠-٢٢، شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٨، شرح الكافية ٥/ ٤٣، رصف المباني ٦٤، الارتشاف ٤/ ١٦٥٣، الجنى الداني ٣٦٢، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٢٥، المغني ١/ ٢٨-٢٩، المساعد ٣/ ٧٣ -٧٤، شفاء العليل ٢/ ٩٢٤ -٩٢٥.

٦-إعرابُ الفعلِ الماضي المصحوبِ باللامِ بعدَ (إذنْ)

إذا وقعَ الفعلُ الماضي مصحوبًا باللامِ بعدَ (إذنْ) كقوله تعالى: ﴿إِذًا لأَذَقْنَاكَ﴾[١]، وقوله: ﴿إِذًا لاَّتَّخَذُوكَ خَلِيلاً﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾[٣].

ومنه قولُ الحماسي قريط بن أنيف العنبري:

لو كنتُ منْ مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إِبلي ... بَنُو اللَقِيْطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانا

إذًا لقامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عِنْدَ الحَفِيظَةِ إنْ ذُو لُوْثَةٍ لانا[٤]

إذا كانَ ذلكَ فقد اختلفَ النحويونَ في إعرابِ هذا الفعلِ؛ فقالَ الفراءُ: «وإذا رأيتَ في جوابِ إذًا اللامَ فقدْ أضمرتَ لها (لئنْ) أو يمينًا أوْ لَوْ»[٥].

واختارَ بعضُ النحويينَ أنْ تكونَ اللامُ في جوابِ قسمٍ مقدَّرٍ لا غيرَ، ومنهمْ أبو حيانَ[٦] والمرادي[٧] والسمينُ الحلبي[٨].

---

(١) من الآية ٧٥ من سورة الإسراء.

(٢) من الآية ٧٣ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ٩١ من سورة المؤمنون.

(٤) البيتان من البسيط. وقال الشاعر هذه الأبيات حين أغار ناس من بني شيبان على إبل له فأخذوها فاستنجد بقومه فلم ينجدوه فأتى مازن تميم فأنجدوه. و(خُشُنٌ) : جمع خَشِن أو أخشن بمعنى الشديد، و(الحفيظة) : الغضب في الشيء الذي يجب عليك حفظه، و(اللوثة) بالضم: الضعف.

والشاهد فيه قوله: (إذًا لقامَ بنصري) ؛ حيث وقع الفعل الماضي مصحوبا باللام بعد (إذن).

والبيتان في شرح المفصل٩/ ١٣، ولسان العرب ٧/ ٣٩٣ (لقط) ، والمغني١/ ٢٨، والخزانة٧/ ٤٤١، ٨/ ٤٤٥.

(٥) معاني القرآن ١/ ٢٧٤.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٥.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٣٦٥، شرح الألفية له ٢/ ١٢٦.

(٨) ينظر: الدر المصون ٧/ ٣٩٢. والسمين الحلبي هو شهاب الدين أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود، أبو العباس، المعروف بالسمين الحلبي، من كتبه: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تفسير القرآن، شرح التسهيل، وشرح الشاطبية في القراءات، والمعرب. توفي سنة ٧٥٦هـ. ينظر:طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٥١٣، الدرر الكامنة ١/٣٦٠، بغية الوعاة ١/٣٣٠.

واختارَ آخرونَ أنْ يكونَ الفعلُ جوابًا لــ(لو) ظاهرةً أو مقدرةً. ومنْ هؤلاءِ بدرُ الدينِ ابنِ مالكٍ[١] وابنُ هشامٍ[٢].

وذهبَ الرضيُّ إلى أنَّ اللامَ واقعةٌ في جوابِ (إذنْ) نفسِها، وأنكرَ أنْ تكونَ جوابًا لقسمٍ مقدرٍ، وقولُه هذا مبنيٌّ على رأيه في (إذنْ)؛ إذْ يرى أنها اسمٌ ظرفٌ أصلُه (إذْ).

قالَ: «وإذنْ ها هنا هيَ (إذْ) في نحوِ قولكَ: حينئذٍ ويومئذٍ إلا أنه كُسرَ ذالُه في نحــو: حينئذٍ... والوجهُ فتحُهُ ليكونَ في صورةِ ظرفٍ منصوبٍ؛ لأنَّ معناه الظــرف والغالــبُ في المبنيِ على الفتحِ تضمُّنُ معنى الشرطِ... وإذا كانَ للشرطِ جازَ أنْ يكونَ للشرطِ في الماضي، نحوُ: لوْ جئتَني إذنْ لأكرمتُكَ، وفي المستقبلِ نحوُ: إذنْ أكرمَكَ؛ بنصبِ الفعــلِ، وإذا كــانَ بمعنى الشرطِ في الماضي جازَ إجراؤه مُجرى (لوْ) في إدخالِ اللامِ في جوابِه؛ كقوله تعالى[٣]: ﴿إذًا لأذَقْناكَ ضِعْفَ الحياةِ﴾»[٤]، ثم قالَ: «وليسَ اللامُ جوابَ القسمِ المقدرِ كمــا قــالَ بعضُهم»[٥].

والذي أميلُ إليه هوَ ما ذهبَ إليه الفراءُ منْ إمكانِ تقديرِ (لوْ) أو(لئنْ) أوِ اليمينِ، فالأمرُ في هذا واسعٌ، ولا دليلَ على التخصيصِ. أمَّا ما ذهبَ إليه الرضيُّ فهوَ مبنيٌّ على رأيــه في (إذنْ) وأنها اسمٌ ظرفٌ تُصرِّفَ فيه بالحذفِ والتعويضِ. وقدْ سبقَ تضعيفُ ذلكَ. وما بُــني على ضعيفٍ فهو ضعيفٌ. والله أعلمُ[٦].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ١٩.

(٢) ينظر: المغني ١/ ٢٨.

(٣) من الآية ٧٥ من سورة الإسراء.

(٤) شرح الكافية ٥/ ٣٩-٤٠.

(٥) المصدر السابق ٥/ ٤٠.

(٦) تنظر المسألة _للاستزادة_ في: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٧٤، شرح التسهيل ٤/ ١٩، شرح الكافيــة ٥/ ٣٩-٤٠، الارتشاف ٤/ ١٦٥٥، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٢٦، الجنى الداني ٣٦٥، الدر المصون ٧/ ٣٩٢، المغني ١/ ٢٨، الخزانة ٨/ ٤٤٥ -٤٤٨.

٧-عاملُ نصبِ الفعلِ الواقعِ بعدَ (إذَنْ)

اختلفَ النحويونَ في (إذن): هلْ هيَ بسيطةٌ أمْ مركبةٌ؟

فمنهمْ مَنْ قالَ ببساطتِها. وذهبَ آخرون إلى أنَّها مركبةٌ، مختلفين في تركيبِها مِنْ (إذْ) و(أَنْ)، أو مِنْ (إذا) و(أَنْ).

واختلفَ القائلونَ ببساطتِها: هلْ تعملُ النصبَ بنفسِها، أوْ بـ(أنْ) بعدَها مُضمرةً؟

ومدلولُ قولِ القائلينَ بالتركيبِ أنَّ عاملَ النصبِ هو(أنْ) مظهرةً.

وقدْ تحصَّلَ منْ ذلكَ ثلاثةُ أقوالٍ في عاملِ نصبِ الفعلِ بعدَ (إذنْ):

القول الأولُ:

ما ذهبَ إليه الخليلُ ــ في أحدِ قوليْه – وهو ما نقلَه عنه سيبويه سماعًا منه- وسيبويهِ[١]، وأكثرُ النحويينَ[٢]، إلى أنَّ (إذنْ) تنصبُ بنفسِها، وليستْ (أنْ) مضمرةً بعدَها، واحتجُّوا بأنْ قالوا:

١- إنَّ (إذنْ) -حينَ اجتماعِ شروطِ عملِها- مختصَّةٌ بالفعلِ، وكلُّ مختصٍّ يعملُ.

٢- إنها أشبهتْ (أنْ) في إخلاص الفعلِ للاستقبالِ، واختصاصِها بالجوابِ، فعملتْ عملَها[٣].

القول الثاني:

أنَّ (أنْ) مضمرةٌ بعدَ (إذنْ)، وهيَ التي تعملُ النصبَ. وهوَ القولُ الآخرُ للخليلِ، والذي رواه عنه أبو عبيدةَ[٤]. وإليهِ ذهبَ الزجاجُ[٥].

ونسبَ بعضُ النحويينَ[٦] هذا القولَ لأبي عليٍّ الفارسيِّ. وقدْ تبيَّنَ لي بالبحثِ عكسُ ذلكَ؛ إذْ يقولُ في كتابِ الإغفال ــ ردًّا على الزجاج ــ: «وهذا الذي أجازَه[٧] – مِنِ

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١٦.

(٢) ينظر: رصف المباني ٦٩-٧٠، الجنى الداني ٣٦٣، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٢٦، المساعد ٣/ ٧٣-٧٤، الهمع ٤/ ١٠٤-١٠٥.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٤ -٣٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ١٦، رصف المباني ٦٩-٧٠، الارتشاف ٤/ ١٦٥٠، الجنى الداني ٣٦٣-٣٦٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٥١ -٥٢.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٠، الجنى الداني ٣٦٤، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٢٦، المساعد ٣/ ٧٣ -٧٤، الهمع ٤/ ١٠٤ -١٠٥.

(٧) يعني الزجاج.

انتصابِ الفعلِ بعدَ (إذنْ) بــ(أنْ) على أنْ تكونَ (أنْ) مضمرةً بعدَها – فاسدٌ مدخولٌ منْ غيرِ جهةٍ»[(١)].

ثمَّ أخذَ في بيانِ وجهِ فسادِ هذا القولِ، مفترضًا حججَ القائلينَ بهِ، ناقضًا إياها حجةً حجةً، ممَّا يدلُّ على أنَّ ما نُقِلَ عنه غيرُ صحيحٍ، إلا أنْ يكونَ له رأيانِ في المسألةِ، ولَمْ أقفْ على مَنْ نقلَ ذلكَ عنه.

واحتجَّ أصحابُ هذا القولِ بما يلي:

١- أنَّ (إذنْ) غيرُ مختصَّةٍ؛ إذْ تدخلُ على الجملِ الاسميةِ، وتليها الأسماءُ مبنيةً على غيرِ الفعلِ.

٢- أنَّ رفعَ المستقبلِ بالمضارعةِ، فيجبُ أنْ يكونَ نصبُه في مضَارَعَةِ ما يُنْصَبُ في بابِ الأسماءِ، تقولُ: أظنُّ أنكَ منطلقٌ، فالمعنى: أظنُّ انطلاقَكَ، وتقولُ: أرجو أنْ تذهبَ، أيْ: أرجو ذهابَكَ، فــ(أنْ) الخفيفةُ مع المستقبلِ كالمصدرِ[(٢)].

ورُدَّ هذا القولُ بأمورٍ، منها:

١- أنَّ (أنْ) لا تُضمرُ إلاَّ بعدَ حرفِ جرٍّ، أوْ عاطفٍ.

٢- أنَّها لوْ كانتْ مضمرةً لجازَ أنْ تعملَ مضمرةً ومظهرةً، كما كانتْ كذلكَ في غيرِ هذا الموضعِ[(٣)].

القولُ الثالثُ:

أنَّ عاملَ النصبِ هو(أنْ) مظهرةً. وهذا القولُ مبنيٌّ على القولِ بالتركيبِ، إذْ تتركَّبُ (إذنْ) من (إذْ) و(أنْ) عندَ بعضِهم، ومنْ (إذا) و(أنْ) عند آخرينَ.

ورُدَّ هذا القولُ بالآتي:

١- أنَّ الأصلَ في الحروفِ البساطةُ، ولا يُعدلُ عن الأصلِ إلاَّ بدليلٍ قاطعٍ، ولا دليلَ على التركيبِ.

---

(١) ٢/ ١٥٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٥١-٥٢.

(٣) ينظر: الإغفال ٢/ ١٥٩-١٦٧.

٢- أنَّها لوْ كانتْ مركَّبةً منْ (إذا) و(أنْ)، أو(إذْ) و(أنْ)، لكانتْ عاملةً على كلِّ حــالٍ، ولا يجوزُ إلغاؤها، كما أنَّ (أنْ) لا تُلغَى بحالٍ(١).

٣- أنَّها لوْ كانتْ كذلكَ، لكانَ الوقفُ على (إذنْ) بالنونِ، كما هو الوقفُ على (أنْ).

٤- لوْ كانتْ (أنْ) مع (إذنْ)، لَمْ يجزْ أنْ تدخلَ في فعلِ الحالِ، في نحوِ قولِــكَ ــ لِمَــنْ حدَّثكَ بحديثٍ ــ: إذنْ أظُنُّكَ صادقًا، ولَمْ يجزْ أنْ تدخلَ كذلكَ على الأسماءِ، في نحوِ قولِكَ: إذنْ زيدٌ منطلقٌ.

٥- أنَّها لوْ كانتْ مركَّبةً منْ (إذْ) و(أنْ)، لوجبَ أنْ تكونَ (إذْ) مضافةً إلى الجملــةِ، أو مُعَوَّضَةً من ذلكَ، كقولِهم: يومئذٍ، فخُلُوُّها من الحالتينِ اللتينِ تكونُ عليهما (إذْ)، في إضافتِها إلى الجملِ أوِ العوضِ منها، دِلالةٌ على أنَّها ليستْ إيَّاها.

٦- لوْ كانتْ (إذنْ) هيَ (إذْ) و(أنْ) لوجبَ أنْ يُخبرَ بها عنْ ألفاظِ الأحداثِ التي تكــونُ أسماءُ الزمانِ أخبارًا عنها، فتقولُ: خروجُك إذنْ، كما تقولُ: خروجُك أمسِ. وهــذا غيرُ جائزٍ فيها(٢).

والذي يظهرُ لي أنَّ القولَ الأولَ –وهو أنَّ (إذنْ) عاملةٌ بنفسِها – هو أقواها، ولا يَرِدُ عليه إلاَّ أنَّها غيرُ مختصَّةٍ، وقد أُجيبَ عنْ ذلكَ بأنَّها – في حالِ عملِها- مختصةٌ بالفعلِ.

قالَ العكبريُّ ــبعد أن تحدث عن (إذن) وشروط عملهاــ: «فإنْ قيلَ: لِمَ عملتْ (إذنْ)؟ ثمَّ لِمَ عملتْ عندَ وجودِ هذهِ الشرائطِ لا غيرُ؟... والجوابُ عــنِ الأولِ والثــاني: أنَّهــا اختُصَّتْ بالفعلِ عندَ اجتماعِ هذهِ الشرائطِ، وكلُّ مختصٍّ يعملُ»(٣).

وأمَّا القولُ بإضمارِ (أنْ) بعدَها فمخالفٌ للقياسِ منْ غيرِ وجهٍ؛ حيثُ إنَّ (أنْ) لا تُضمرُ إلا بعدَ حرفِ جرٍّ أوْ عاطفٍ، ولوْ كانتْ مضمرةً لصحَّ أنْ تعملَ مضمرةً ومظهرةً، كما هو حالُها في غيرِ هذا الموضعِ.

(١) ينظر: رصف المباني ٦٩-٧٠.

(٢) ينظر: الإغفال ٢/ ١٥٩-١٦٧.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٥.

وأمَّا القولُ بأنَّ الناصبَ هو(أنْ) مظهرةً، فهو قولٌ مبنيٌّ على التركيبِ، وقدْ سبقَ بيانُ بطلانِ هذا القولِ، وما بُنِيَ على باطلٍ فهوَ باطلٌ. واللهُ أعلمُ(١).

(١) تنظر المسألة ـللاستزادةـ في: الكتاب ٣/ ١٦، معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٥١-٥٢، شرح الكتاب للسيرافي ٩/ ١٩٣-١٩٤، الإغفال ٢/ ١٥٩-١٦٧، شرح اللمع لابن برهان العكبري ٢/ ٣٤٢-٣٤٣، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١٠٤٩، ١٠٥٧، شرح اللمع للباقولي الأصبهاني ٢٩٨-٢٩٩، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٤-٣٥، شرح المفصل ٧/ ١٦، التوطئة ١٤٠، المقرب ١/ ٢٦٠-٢٦١، التسهيل ٢٣٠، شرح التسهيل ٤/ ٢٠، شرح الكافية ٥/ ٤٢، الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ١/ ٢٤٠، رصف المباني ٦٩-٧٠، الارتشاف ٤/ ١٦٥٠، الجنى الداني ٣٦٣-٣٦٤، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٢٦، المغني ١/ ٢٧، المساعد ٣/ ٧٣، ٧٤، شفاء العليل ٢/ ٩٢٥، المقاصد الشافية ٦/ ١٧، الهمع ٤/ ١٠٤ -١٠٥، حاشية الدسوقي ١/ ٥٥، حاشية الصبان ٣/ ٤٣٥.

٨-(ألاَ) بينَ البساطةِ والتركيبِ

منْ خلالِ تتبُّعِ أقوالِ النحويينَ في (ألا) بمعانيها المختلفةِ أستطيعُ القولَ بأنَّ لها _ مِنْ حيثُ البساطةُ والتركيبُ – ثلاثَ حالاتٍ:

الحالةُ الأولى: أنْ تكونَ حرفًا بسيطًا مفردًا بالوضعِ والأصالةِ[١].

الحالةُ الثانيةُ: أنْ تكونَ حرفًا مركبًا، حصلَ لهُ بالتركيبِ معنًى يُعَدُّ بهِ في المفرداتِ[٢].

الحالةُ الثالثةُ: أنْ تكونَ كلامًا مركبًا منْ كلمتينِ هما: همزةُ الاستفهامِ و(لا) النافيةُ، ويبقَى لكلٍّ منهما بعدَ التركيبِ معناهُ الذي كانَ لهُ قبلَ التركيبِ[٣]، فتدلُّ همزةُ الاستفهامِ على الاستفهامِ، أوْ تخرجُ عنْ معناها الحقيقيِّ إلى معنًى بلاغيٍّ، فتدلُ على التقريرِ، أوِ التوبيخِ والإنكارِ، وتبقَى (لا) دالَّةً على النفيِ. و(ألا) في هذهِ الحالةِ حرفانِ وليسَ حرفًا واحدًا.

وبصرفِ النظرِ عنْ حالتِها منْ حيثُ البساطةُ والتركيبُ، فإنها تَرِدُ في الكلامِ دالَّةً على معانٍ عدةٍ ذكرَها النحويونَ، هي:

١- التنبيهُ والاستفتاحُ[٤]:

و(ألا) التي لهذا المعنى تدخلُ على الجملةِ الاسميةِ نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾[٥]، وعلى الجملةِ الفعليةِ نحو: ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾[٦] وعلامتُها صحَّةُ الكلامِ بدونِها.

٢- العَرْضُ والتحضيضُ[٧]:

(١) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٣٨٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق٣٨٠.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٣٨٣، شرح الدماميني على المغني ٣٨٠.

(٤) ينظر: رصف المباني ٧٨، الجنى الداني ٣٨١، المغني ١/ ٨٠.

(٥) من الآية ٦٢ من سورة يونس.

(٦) من الآية ٨ من سورة هود.

(٧) ينظر: رصف المباني٧٨، الجنى الداني ٣٨١، المغني ١/ ٨٠.

ومعناهما: طلبُ الشيءِ، ولكنَّ العرضَ: طلبٌ بلينٍ، والتحضيضَ طلبٌ بحَثٍّ.

و(ألا) هذهِ مختصَّةٌ بالأفعالِ، نحو: ألا تنزلُ عندَنا فتحدثُ.

ونحوُ قولِ عمرو بنِ قِعَاسٍ (أو قِنْعاس):

أَلا رجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيرًا ... يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيْتُ[1]

٣- الجوابُ[2]:

يقولُ القائلُ: ألم تقمْ؟ فتقولُ: ألا. بمعنى بَلَى، وهوَ شاذٌّ قليلٌ.

٤- التمنِّي[3]:

ومنهُ قولُ الشاعرِ[4]:

أَلا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوْعُهُ ... فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يدُ الغَفَلاتِ[5]

٥- التوبيخُ والإنكارُ[6]:

وهوَ كثيرٌ، ومنهُ قولُ حسانَ بنِ ثابتٍ:

ألا طِعَانَ، ألا فُرْسَانَ عاديةً ... إلاَّ تَجَشُّؤكُمْ حَوْلَ التَنَانِيرِ[7]

---

(١) البيت من الوافر. و(والمُحَصِّلَة) : المرأة التي تحصل تراب المعدن، أي: تجعله حاصلا.

والشاهد فيه: مجيء (ألا) للعرض والتحضيض كما هو مذهب الخليل. وذهب يونس إلى أنها – هنا- للتمني، وتنوين (رجلا) ضرورة.

والبيت في الكتاب ٢/ ٣٠٨، والأزهية ١٦٤، وشرح المفصل ٢/ ١٠١، ورصف المباني ٧٩، ولسان العرب ١١/ ١٥٥ (حصل) ، والجنى الداني ٣٨٢، والخزانة ٤/ ٨٩، ١١/ ١٩٣.

(٢) ينظر: رصف المباني ٧٩، الجنى الداني ٣٨٣.

(٣) ينظر: رصف المباني ٧٩-٨٠، الجنى الداني ٣٨٤، المغني ١/ ٨١.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من الطويل. و(يرأب) : يصلح. و(أثأت) : خرمت وفتقت. و(يد الغفلات) : استعارة.

والشاهد فيه: مجيئ (ألا) للتمني بدليل نصب المضارع بعد فاء السببية في جواب التمني.

والبيت في الجنى الداني ٣٨٤، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٢٤٠، والمغني ١/ ٨١، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٥٠، وشرح الدماميني على المغني ٣٧٩، والخزانة ٤/ ٧٠.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٣٨٤، المغني ١/ ٨١.

(٧) البيت من البسيط. و(الطعان) : الضرب بالرمح. و(فرسان عادية) : أي مقاتلون كثيرو العدو وسريعوه. والشاعر هنا يوبخ هؤلاء القوم على عدم الشجاعة وصرف همتهم إلى شبع بطونهم.

والشاهد فيه: مجيء (ألا) فيه للتوبيخ والإنكار.

٦- الاستفهامُ عنِ النفْي[١]:

وهوَ قليلٌ، نحوُ: ألا رجلٌ في الدارِ؟ ومنهُ قولُ قيسِ بنِ الملوَّحِ:

أَلا اَصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ   إِذَا أُلاقِي الذي لاقَاهُ أَمْثَالِي[٢]

وسأوردُ – فيما يلي – خلافَ النحويينَ فيها مِنْ حيثُ البساطةُ والتركيبُ، تبعًا لمعانيها المختلفةِ:

١- (ألا) التي للتنبيهِ والاستفتاحِ:

مِنْ خلالِ تتبُّعِ أقوالِ النحويينَ فيها وجدتُها تتأرجحُ بينَ الحالةِ الأولى والثانيةِ مِنَ الحالاتِ السابقةِ؛ فذهبَ جمعٌ منَ النحويينَ إلى أنها حرفٌ بسيطٌ مفردٌ بالوضعِ والأصالةِ؛ ومنهم ابنُ مالكٍ[٣]، وابنُ جماعةٍ[٤]، وأبو حيانَ[٥]، والمرادي[٦]، والسمينُ الحلبي[٧].

وذهبَ بعضُ النحويينَ إلى أنها تركَّبتْ منَ الهمزةِ و(لا) النافيةِ؛ ومنهمْ ابنُ الشجري[٨]، والخوارزمي[٩]، وابنُ يعيشَ[١٠]، والرضي[١١]، وابنُ هشامٍ[١٢]، والدماميني[١٣].

٢- (ألا) التي للعرضِ والتحضيضِ:

قالَ بعضُ النحويينَ: إنها بسيطةٌ، وهوَ ظاهرُ قولِ المالقي[١٤]. وممَّنْ قالَ بهذا أبو حيان[١٥].

والبيت في الديوان ٢١٥، والكتاب ٢/ ٣٠٦، ومعاني الحروف ١١٤، ورصف المباني ٨٠، والجنى الداني ٣٨٤، والمغني ١/ ٨١، والخزانة ٤/ ٦٩، ٧٧، ٧٩.

(١) ينظر: الجنى الداني ٣٨٤، المغني ١/ ٨١.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٩].

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٨٥.

(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ٣٦٤.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٣٠٦، الارتشاف ٣/ ١٣١٨ -١٣١٩.

(٦) ينظر: شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٤٠.

(٧) ينظر: الدر المصون ١/ ١٣٩.

(٨) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٧، ٥٤٣-٥٤٤.

(٩) ينظر: التخمير ٤/ ٩١-٩٢.

(١٠) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١١٥.

(١١) ينظر: شرح الكافية ٦/ ١٩٤.

(١٢) ينظر: المغني ١/ ٨١-٨٢.

(١٣) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٣٧٥-٣٧٦.

(١٤) ينظر: رصف المباني ٧٩.

(١٥) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٣٠٦، الارتشاف ٣/ ١٣١٨ -١٣١٩.

وذهبَ آخرونَ إلى أنها تركَّبتْ منَ الهمزةِ و(لا) النافيةِ، فصارتْ حرفًا واحدًا دالاً على العرضِ والتحضيضِ؛ ومنْ هؤلاءِ ابنُ مالكٍ[1]، والسمينُ الحلبي[2]، وابنُ هشامٍ[3].

وقالَ آخرونَ: إنها منَ الحالةِ الثالثة، أيْ أنها تركَّبتْ منَ الهمزةِ و(لا) وكلٌّ منهما باقٍ على معناهُ الذي كانَ له قبلَ التركيبِ. وممَّن قالَ بذلكَ الخوارزمي[4]، وابنُ جماعةٍ[5].وهوَ ظاهرُ قولِ الرضي[6].

٣- (ألا) الدالَّةُ على الاستفهامِ، أوِ التمنِّي، أوِ التوبيخِ:

ظاهرُ قولِ ابنِ الشجري[7] أنَّ التي للتمنِّي مركَّبةٌ تركيبًا عُدَّتْ به منَ المفرداتِ، وهوَ الذي ذهبَ إليهِ ابنُ هشامٍ[8] حيثُ يَرَى أنَّ هذه المعانيَ الثلاثةَ هيَ منْ معاني (ألا) فيقولُ: «وهذهِ الأقسامُ الثلاثةُ[9] مختصَّةٌ بالدخولِ على الجملةِ الاسميةِ، وتعملُ عملَ (لا) التبرئةِ»[10]. فدلَّ كلامُه هذا على أنَّه يَرى أنَّ الدالَّ على هذه المعاني إنما هيَ (ألا) وليستِ الهمزةُ وحدَها، وهوَ خلافُ ما عليهِ أكثرُ النحويينَ؛ حيثُ ذهبَ أكثرُهم إلى أنها مكونةٌ منْ كلمتينِ: الهمزةُ و(لا) النافيةُ، وكلٌّ منهما باقٍ على ما لَه منْ معنًى قبلَ التركيبِ، أيْ أنهما حرفانِ وليسا حرفًا واحدًا، وإلى أنَّ الذي يدلُّ على الاستفهامِ، والتمنِّي، والتوبيخِ إنما هو

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٨٥، التسهيل ٦٩، شرح التسهيل ٢/ ٧٠.

(٢) ينظر: الدر المصون ١/ ١٣٩.

(٣) ينظر: المغني ١/ ٨١-٨٢.

(٤) ينظر: التخمير ٤/ ٩١-٩٢.

(٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ٣٦٤.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٦/ ١٩٤.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٧.

(٨) ينظر: المغني ١/ ٨٠ -٨٢.

(٩) يعني (ألا) الدالة على الاستفهام عن النفي، والدالة على التمني، والدالة على التوبيخ.

(١٠) المغني ١/ ٨٢.

الهمزةُ وحدَها، واللامُ دالَّةٌ على النفْيِ. ومِنْ هؤلاءِ ابنُ مالكٍ[١]، والمرادي[٢]، والدماميني[٣]، والدسوقي[٤].

ومِنْ هنا نخلُصُ إلى أنَّ (ألا) هذهِ تتأرجحُ بينَ الحالةِ الثانيةِ والحالةِ الثالثةِ مِنْ حالاتها بينَ البساطةِ والتركيبِ.

والذي أميلُ إليهِ أنَّ (ألا) التي للتنبيهِ والاستفتاحِ والتي للجوابِ بسيطةٌ؛ لأنَّ الأصلَ البساطةُ، ولا يُقالُ بالتركيبِ إلا بدليلٍ، ولا دليلَ هاهُنا على التركيبِ.

وأمَّا التي للاستفهامِ، والتي للتمنِّي، والتي للتوبيخِ فالظاهرُ أنها مكوَّنةٌ منْ حرفينِ كُلٍّ منهما باقٍ على ما له مِنْ معنًى قبلَ التركيبِ؛ بدِلالةِ لزومِ دخولِها على الجملةِ الاسميةِ، وبقاءِ (لا) التبرئةِ على عملِها الذي كانَ لها قبلَ التركيبِ. ولوْ كانتْ مركبةً تركيبًا تُعَدُّ معه في المفرداتِ لجازَ دخولُها على الاسميةِ والفعليةِ.

وأمَّا التي للعرضِ فلمْ يظهرْ لي فيها ترجيحُ وجهٍ على آخرَ. واللهُ أعلم[٥].

---

(١) ينظر: التسهيل ٦٩، شرح التسهيل ٢/ ٧٠.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٣٨٤ -٣٨٥.

(٣) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٣٨٠.

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي ١/ ١٨٨-١٩٠. والدسوقي هو محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، من كتبه: حاشية على مغني اللبيب، وحاشية على السعد التفتازاني، وحاشية على الشرح الكبير على مختصر خليل. توفي سنة ١٢٣٠هـ. ينظر: تاريخ عجائب الآثار للجبرتي ٣/٣٤٩، الأعلام ٦/١٧.

(٥) تنظر المسألة _للاستزادة_ في: الكتاب ٣/ ٣٣٢، شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٨٩، معاني الحروف للرماني ١١٣-١١٤، الأزهية ١٦٣-١٦٥، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٧، ٥٤٣ -٥٤٤، التخمير ٤/ ٩١-٩٢، شرح المفصل ٨/ ١١٥، التوطئة ٣٢٤، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٢٠ -٢٣٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٦ -٢٨٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٨٥، التسهيل ٦٩، شرح التسهيل ٢/ ٧٠، شرح الكافية ٦/ ١٩٤، شرح الألفية لابن الناظم ١٩١، رصف المباني ٧٨-٧٩، شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ٣٦٤، الارتشاف ٣/ ١٣١٨ -١٣١٩، التذييل والتكميل ٥/ ٣٠٦، تذكرة أبي حيان ٣٠١، الجنى الداني ٣٨١-٣٨٥، شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٤٠، الدر المصون ١/ ١٣٩، المغني ١/ ٨١ -٨٢، أوضح المسالك ٢٤ -٢٧، شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٨ -٣٤٩، المساعد ٣٥٠ -٣٥١، شفاء العليل ١/ ٣٨٧، تمهيد القواعد ٣/ ١٤٤٧، شرح الدماميني على المغني ٣٧٨-٣٨١، الهمع ٢/ ٢٠٤-٢٠٦، حاشية الدسوقي ١/ ١٨٨- ١٩٠.

٩-دخولُ (ألا) التي للعرضِ على الأسماءِ

تدخلُ همزةُ الاستفهامِ على (لا) النافيةِ العاملةِ عملَ (إنَّ) فتفيدُ معانيَ عدةً منها: العرضُ والتحضيضُ. وإذا دخلتِ الهمزةُ على (لا) مفيدةً العرضَ والتحضيضَ فـأكثرُ النحـويينَ[١] على أنها _ حينئذٍ _ تُلحقُ بحروفِ التحضيضِ؛ فتختصُّ بالفعلِ، ولا يليها إلا فعلٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ أو معمولُ فعلٍ مؤخرٌ، ومن إيلائها فعلاً ظاهرًا قولُه تعـالى: ﴿أَلَا تُقَـٰتِلُونَ قَوۡمًا نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَـٰنَهُمۡ﴾[٢] وقولُه تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾[٣]، ومنْ إيلائها معمولَ فعلٍ مقدرٍ قولُ عمرَ بنِ قِعاس (أو قِنعاس) المرادي:

أَلا رجُلا جَزَاهُ اللهُ خَيرًا   يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيْتُ[٤]

أرادَ: ألا تُروني رجلاً.

وهذا التقديرُ تقديرُ الخليلِ[٥]، وجعلَه يونسُ[٦] مبنيًّا، وفتحتُه فتحـةَ بنـاءٍ، وتنوينُـه اضطرارًا. وعلى قولِ يونسَ لا تكونُ (ألا) عَرْضِيَّةً تحضيضيةً وإنما هيَ للتمني.

وذهبَ السيرافي[٧]، والجزولي[٨]، وابنُ الحاجبِ[٩]، إلى أنَّ (ألا) التي للعرضِ تدخلُ على الاسمِ، ويكونُ لـ(لا) فيها مالها منْ عملٍ قبلَ دخولِ الهمزةِ عليها.

والذي أميلُ إليهِ أنَّ (ألا) التي للعرضِ والتحضيضِ مختصَّةٌ بالأفعالِ، ولا تـدخلُ علـى الأسماءِ، ولا تعملُ فيها؛ وذلكَ لأنَّ الهمزةَ فيها قد أفادتِ العرضَ والتحضيضَ، فاسـتحقتْ

---

(١) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٢٨٦، شرح التسهيل ٢/ ٧٠، الارتشاف ٣/ ١٣١٨، شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٤٠.

(٢) من الآية ١٣ من سورة التوبة.

(٣) من الآية ٢٢من سورة النور.

(٤) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٣٥].

(٥) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٣٠٨.

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٤٦ (دار الكتب العلمية).

(٨) لم أقف عليه فيما تحت يدي من كتبه، وينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٣٠-٢٣١.

(٩) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: المصدر السابق٢/ ٢٣٠-٢٣١.

(ألا) هذهِ أنْ تُلحقَ بحروفِ التحضيضِ، وحروفُ التحضيضِ مختصَّةٌ بالأفعالِ فلزمَ أنْ تكونَ (ألا) كذلك. واللهُ أعلم[١].

(١) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الكتاب ٢/ ٣٠٨، شرح الكافية للسيرافي ٣/ ٤٦ (دار الكتب العلمية) ، معاني الحروف للرماني ١١٣، الأزهية ١٦٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٤٤، أمالي ابن الحاجب ٢/ ١٢٥، شرح الجمل ٢/ ٢٨٦، التسهيل ٢٤٣ -٢٤٤، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٨٥، شرح التسهيل ٢/ ٧٠-٧١، ٤/ ١١٣-١١٤، شرح الكافية ٢/ ٢٣٠-٢٤١، ٦/ ١٩٤، شرح الألفية لابن الناظم ١٩٣، شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ١٦٩، الارتشاف ٣/ ١٣١٨ -١٣١٩، التذييل والتكميل ٥/ ٣٠٥-٣٠٦، شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٤٠، الجنى الداني ٣٨٢-٣٨٣، الدر المصون ١٣٩، المغني ١/ ٨٢-٨٣، أوضح المسالك ٢/ ٢٧، المساعد ١/ ٣٥١، شفاء العليل ١/ ٣٨٨، تمهيد القواعد ٣/ ١٤٥١ -١٤٥٢، شرح الدماميني على المغني ٣٨٥-٣٨٦، حاشية الدسوقي ١/ ١٩١ -١٩٣، حاشية الصبان ٢/ ٢٥.

١٠-هل يدخل ما بعد (إلى) في حكم ما قبلها؟

(إلى) حرفٌ يدلُّ على انتهاءِ الغايةِ الزمانيةِ، نحو قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ﴾(١)، والمكانيةِ، نحو قولِه تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾(٢) وغيرهما، نحو: (أعطيتُه منْ درهمٍ إلى ألفٍ)(٣).

واختلفَ النحويونَ فيما بعدَ (إلى): هلْ يدخلُ في حكمِ ما قبلَها، أوْ لا يدخلُ؟.

وهذا الخلافُ عندَ انتفاءِ القرينةِ، أمَّا إنْ دلَّتْ قرينةٌ على دخولِ ما بعدَها في حكمِ ما قبلَها، أو خروجِه منه، فإنَّه يُعْمَلُ بمقتضاها(٤).

فإذا عُدمتِ القرينةُ فللنحويينَ في ذلكَ أقوالٌ ثلاثةٌ:

القول الأولُ:

أنَّ ما بعدَ (إلى) داخلٌ في حكمِ ما قبلَها مطلقًا(٥). وكأنَّهمُ استدلُّوا بقولِه تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾(٦)، فالمرافقُ داخلةٌ في حكمِ الغسلِ(٧).

وأُجيبَ عنْ هذا بأنَّ وجوبَ غسلِ المرافقِ في الآيةِ مستفادٌ بدليلٍ شرعيٍّ ــ وهوَ ثبوتُ ذلكَ في السنةِ المطهرةِ ــ وليسَ منْ مطلقِ الآيةِ، وعليهِ فلا دليلَ في هذهِ الآيةِ على لزومِ دخولِ ما بعدَ (إلى) في حكمِ ما قبلَها(٨).

---

(١) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٢) من الآية الأولى من سورة الإسراء.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٤ -١٥، المغني ١/ ٨٨، شرح الدماميني على المغني ٤١١-٤١٢.

(٤) ينظر: شرح الجمل ١/ ٥٠٩، الجنى الداني ٣٨٥، المغني ١/ ٨٨.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٦/ ١٤، الجنى الداني ٣٨٥، المساعد ٢/ ٢٥٣ -٢٥٤، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩١٤ -٢٩١٦.

(٦) من الآية ٦ من سورة المائدة.

(٧) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ٣٢٨، شرح الدماميني على المغني ٤١١-٤١٢.

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٤، شرح الدماميني على المغني ٤١١ -٤١٢.

القولُ الثاني:

أنَّه إذا كانَ ما بعدَها منْ جنسِ ما قبلَها دخلَ، نحو: (أكلتُ السمكةَ إلى رأسِها) وإنْ لم يكنْ لم يدخلْ(١).

القولُ الثالثُ:

أنَّ ما بعدَها غيرُ داخلٍ فيما قبلَها مطلقًا _ مالم توجدِ القرينةُ _ سواءٌ أكانَ منْ جنسِ ما قبلَها أم لم يكنْ(٢). وهذا هوَ الذي عليهِ أكثرُ المحققين(٣)، واستدلُّوا بأنَّ الأكثرَ عندَ وجودِ القرينةِ عدمُ دخولِ ما بعدَها في حكمِ ما قبلَها، فإذا لم توجدْ قرينةٌ فينبغي الحملُ على الأكثرِ(٤).

وممَّن قالَ بهذا ابنُ الحاجبِ(٥)، وابنُ عصفورٍ(٦)، والرضي(٧)، والمالقي(٨)، والمرادي(٩)، وابنُ هشام(١٠).

والذي أميلُ إليه أنَّه إذا دلَّتْ قرينةٌ على الدخولِ، أو عدمه عُمِلَ بمقتضاها. وإنْ لم توجدِ القرينةُ فالصحيحُ عدمُ دخولِه حملاً على الأكثرِ؛ لأنَّ الأكثرَ في كلامِهم _ مع وجودِ القرينةِ_ عدمُ دخولِ ما بعدَ (إلى) في حكمِ ما قبلَها، وعليهِ فهوَ الراجحُ. واللهُ أعلم(١١).

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٣٨٥، المغني ١/ ٨٨، المساعد ٢/ ٢٥٣ -٢٥٤.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٣٨٥، المغني ١/ ٨٨، المساعد ٢/ ٢٥٣-٢٥٤.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٤٤، شرح الجمل ١/ ٥٠٩، الارتشاف ٤/ ١٧٣٠، الجنى الداني ٣٨٥، المساعد ٢/ ٢٠٤.

(٤) ينظر: شرح الجمل ١/ ٥٠٩، المغني ١/ ٨٨، حاشية الصبان ٢/ ٣٣٤.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٤٤.

(٦) ينظر: شرح الجمل ١/ ٥٠٩، المقرب ١٩٩.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٦/ ١٤.

(٨) ينظر: رصف المباني ٨٠-٨١.

(٩) ينظر: الجنى الداني ٣٨٥، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٩٧.

(١٠) ينظر: المغني ١/ ٨٨.

(١١) تنظر المسألة _للاستزادة_ في: الكتاب ٤/ ٢٣١، مجالس ثعلب ١/ ٢٢٦، شرح اللمع لابن برهان العكبري ١/ ١٦٤، شرح اللمع للباقولي الأصبهاني ٢٢٩، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٧، شرح المفصل ٨/ ١٤-١٥، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٤٤، المقرب ١٩٩، شرح الجمل ١/ ٥٠٩، شرح الكافية ٦/ ١٤، رصف

١١-الخلافُ في (أمَا) التي تُفتحُ بعدَها (إنَّ)

رَوى سيبويهِ[١] عنِ العربِ فتحَ همزةِ (أنَّ) وكسرَها بعدَ (أمَا) نحو: (أمَا أنَّكَ منطلقٌ) و(أمَا إنَّكَ منطلقٌ) فإذا كسرتَ فـ(أمَا) حرفُ استفتاحٍ كـ(ألا)[٢]، وإذا فُتحتْ فللنحويينَ في (أمَا) ثلاثةُ أقوالٍ يتفرعُ عنها أقوالٌ عدَّةٌ، تفصيلها كالآتي:

القولُ الأولُ:

أنَّها اسمٌ بمعنى (حقًّا) وبهِ قالَ سيبويهِ نقلاً عنِ الخليل[٣]. واختُلف في إعرابِ هذا الاسمِ وما بعدَه على أربعةِ مذاهبَ:

١- أنَّه مصدرٌ واقعٌ ظرفًا مخبرًا به، و(أنَّ) وصلتُها في تأويلِ مصدرٍ مبتدأ، ونُسبَ هذا القولُ إلى سيبويهِ[٤]. قالوا: لأنَّها بمعنى (حقًّا) و(حقًّا) مصدرٌ واقعٌ ظرفًا مخبرًا بهِ، ومنه قولُه[٥]:

أَحَقًّا أَنَّ جِيْرَتَنَا اَستَقَلُّوا ... فَنِيَّتُنَا ونِيَّتُهُمْ فَرِيْقُ[٦]

المباني ٨٠-٨١، شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ٣٢٨، الارتشاف ٤/ ١٧٣٠، الجنى الداني ٣٨٥، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٩٧، المغني ١/ ٨٨، المساعد ٢/ ٢٥٣ -٢٥٤، شفاء العليل ٢/ ٦٥٩، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩١٤ -٢٩١٦، شرح الدماميني على المغني ٤١١-٤١٢، حاشية الدسوقي ١/ ٢٠٥، حاشية الصبان ٢/ ٣٣٤ -٣٣٥.

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١٢٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ١٢٢، المقتضب ٢/ ٣٥٣، شرح المفصل ٨/ ١١٥، شرح الجمل ١/ ٤٧١، شرح الكافية الشافية ١/ ٢١٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ١٢٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣، الجنى الداني ٣٩١، المغني ١/ ٦٦.

(٥) اختلف في قائله، فهو للمفضل النكري في الأصمعيات ٢٠٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٨، وله أو لعامر بن أسحم بن عدي في شرح شواهد المغني ١/ ١٧٠٠، وفي الدرر اللوامع ٥/ ١٢٠، ولرجل من عبد القيس أو للمفضل بن معشر البكري في تخليص الشواهد ٣٥١، والمقاصد النحوية٢/ ٢٣٥، وللعبدي في الكتاب ٣/ ١٣٦، والخزانة ١٠/ ٢٧٧.

(٦) البيت من الوافر. و(استقلوا) : نهضوا مرتحلين، و(نيتنا ونيتهم) : وجهتنا ووجهتهم، و(فريق) : أي متفرقة. والشاهد فيه قوله: (أحقا أن جيرتنا) حيث فتحت همزة (إنَّ) بعد (حقاً).

والبيت في الكتاب ٣/ ١٣٦، ولسان العرب ١٠/ ٣٠١ (فرق) ، والجنى الداني ٣٩١، والخزانة ١٠/ ٢٧٧.

تقديرُه عندَ سيبويهِ: أفي حقٍّ، فـــ(أمَا) كذلكَ.

٢- أنَّه مصدرٌ واقعٌ ظرفًا، و(أنَّ) وصلتُها في موضعِ رفعٍ بالظرفِ. وهذا القولُ منـــسوبٌ لأبي الحسنِ الأخفشِ[١].

٣- ذهبَ المبردُ[٢] إلى أنَّ (حقًّا) مصدرٌ لـــ(حُقَّ) محذوفًا، و(أنَّ) وصلتُها في تأويلِ مصدرٍ فاعلٌ.

وذهبَ ابنُ مالكٍ إلى مثلِ ذلكَ فقالَ: «ويُحتملُ عندي أنْ يكونوا نصبُوا (حقًّا) نصبَ المصدرِ الواقعِ بدلاً منَ اللفظِ بفعلِه، و(أنَّ) في موضعِ رفعٍ بالفاعليةِ»[٣].

وردَّه أبو حيانَ[٤] لأمرينِ:

أ- أنَّه ليسَ منَ المصادرِ التي يجوزُ نصبُها على إضمارِ فعلٍ؛ لأنَّ ذلكَ إنما يكونُ إذا أُريدَ به الأمرُ وما أشبَهَه، أوِ الاستفهامُ.

ب- أنَّ المصدرَ الذي ينوبُ عنْ لفظِ فعلِه يكونُ نكرةً ولا يكون معرفةً، وقـــدْ قـــالوا: (آلحقَّ أنَّكَ ذاهب) ؟ فدلَّ على أنَّه منصوبٌ على الظرفِ.

وأُجيبَ عنِ ابنِ مالكٍ بأمرينِ[٥]:

أ- أنَّ قولَ أبي حيانَ: «إنَّ ذلكَ لا يكونُ إلاَّ إذا أُريدَ بالمصدرِ الأمـــرُ أوِ الاســـتفهامُ» منقوضٌ بقولهم: (أفعلُ وكَرامَةً ومَسَرَّةً) فإنَّ هذا خبرٌ محضٌ. فإنْ قيـــلَ: إنَّ هـــذا موقوفٌ على السَّماعِ قِيلَ: وكذا قولُه:

أَحَقًّا أَنَّ جِيْرَتَنَا اسْتَقَلُّوا

الذي استشهدَ بهِ على وقوعه ظرفًا، موقوفٌ على السَّماعِ.

ب- أنَّ قولَ أبي حيانَ: (إنَّ ذلكَ لا يكونُ إلاَّ في المصدرِ النكرةِ، ولا يكونُ في المعرفةِ) غيرُ متوجِّه؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ لم يدَّعِ ذلكَ في كلمةٍ هيَ معرفةٌ، ولا يلزمُ من دعـــواهُ ذلكَ في (أحقًّا أنَّكَ ذاهبٌ) أنْ يدَّعيهِ في (آلحقَّ أنَّكَ ذاهبٌ) ؟.

---

(١) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه. وينظر: شرح المفصل ٨/ ١١٥.

(٢) لم أقف عليه فيما رجعت إليه من كتبه. وينظر: المغني ١/ ٦٧، شرح الدماميني عليه ٣١٢.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٨٧.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٣٤١.

ثمَّ إنَّ قولَ أبي حيانَ «إنَّ ذلكَ لا يكونُ في المعرفةِ» منقوضٌ بقولِه تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[١] في قراءة من نصب[٢].

٤- ذهبَ أبو حيان [٣] إلى جوازِ كونه مصدرًا مرفوعًا على الخبريةِ، و(أنَّ) وصلتُها في تأويلِ مصدرٍ مبتدأ، قال: وهوَ جيدٌ قويٌّ، وهو الوجهُ؛ لأنه ليسَ فيهِ جعلُ ما ليسَ بظرفٍ ظرفًا.

القولُ الثاني:

أنَّ (أمَا) حرفٌ بسيطٌ. قالَه ابنُ خروفٍ[٤]، وجعلَ قولهم: (أمَا أنَّكَ ذاهبٌ) كلامًا تركَّبَ منْ حرفٍ واسمٍ كما قالَ ذلكَ الفارسيُّ في (يا زيدُ)[٥].

وذهبَ ابنُ مالكٍ[٦] إلى إمكانِ كونِها حرفَ استفتاحٍ كـ(أمَا) التي تليها (إنَّ) مكسورةً، وجَعْلِ الخبرِ محذوفًا، والتقديرُ: (أمَا معلومٌ أنَّك ذاهبٌ). ووافقَه في ذلك ابنُ أبي الربيعِ[٧] إلاَّ أنَّه قدَّر الخبرَ بقولِه: (أمَا في حقٍّ أنَّك ذاهبٌ).

واعترضَ أبو حيانَ[٨] ذلكَ بأنَّه لوْ كانَ كذلكَ لصرَّحتِ العربُ بهذا الخبرِ الذي قدَّرَه.

وأُجيبَ بأنَّه لا يلزمُ منْ كونِ العربِ لم تصرِّحْ بهِ عدمُ جوازِ تقديرِه؛ فكمْ للعربِ منْ مقدَّرٍ لا يُلفظُ به[٩].

---

(١) الآية الأولى من سورة الفاتحة.

(٢) قرأ الجمهور (الحمدُ لله) بضم الدال من كلمة (الحمد) وكسر اللام من لفظ الجلالة. وقرأ هارون العتكي، ورؤبة، وسفيان بن عيينه (الحمدَ لله) بالنصب. وقرأ الحسن البصري وزيد بن علي بكسر الدال (الحمدِ لله). وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة (الحمدُ لُله) بضم الدال واللام.

ينظر: المحتسب ١/ ٣٧، الكشاف ١/ ٥٢، إعراب القراءات الشواذ ١/ ٨٧، البحر المحيط ١/ ٣٣، الدر المصون ١/ ٣٨.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٨٨.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٣٩١-٣٩٢، المغني ١/ ٦٦، شرح الدماميني على المغني ٣١٠، حاشية الصبان ١/ ٤١٥.

(٥) ينظر: المسائل العسكريات ١٠٩.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣.

(٧) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٢١.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٨٨.

(٩) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٣٤١ -١٣٤٢.

القولُ الثالثُ:

فَسَّرَ بعضُهم[(١)] قولَ سيبويه بأنَّ (أمَا) بمعنى (أحقًّا) فتكونُ مركبةً منْ كلمتين: حرفٍ واسمٍ؛ الحرفُ همزةُ الاستفهامِ، والاسمُ (ما) عامَّة بمعنى شيءٍ، وذلكَ الشيءُ حقٌّ. وفي إعرابِ هذا الاسمِ وما بعدَه الخلافُ المذكورُ في القولِ الأول.

وممنْ قالَ بهذا ابنُ عصفورٍ[(٢)]، وأبو حيانَ[(٣)]، وابنُ هشامٍ[(٤)]، والدماميني[(٥)]، والصبانُ[(٦)].

والذي يظهرُ لي أنَّ أبعدَ الأقوالِ القولُ بتركيبِها؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التركيبِ حتَّى يدلَّ عليه دليلٌ، ولا دليلَ عليه.

ويبقَى القولُ بحرفيَّتِها أوِ اسميَّتِها، وكلاهما قويٌّ، فالأولُ هوَ الأصلُ فيها، وفيه إجراءٌ لـ(أمَا) على سَنَنٍ واحدٍ، فتكونُ حرفًا في حالِ كسرِ همزةِ (إنَّ) بعدَها، وفي حالِ الفتحِ.

والقولُ الثاني ــ أعني القولَ باسميَّتِها ــ ممكنٌ، ولهُ نظائرُ في لغةِ العربِ، ولا يُستنكرُ استعمالُ الحرفِ اسمًا؛ فكافُ التشبيهِ ــ مثلاً ــ هيَ في الأصلِ حرفٌ، ومعَ ذلكَ نُقلتْ إلى الاسميةِ تشبيهًا لها بكلمةِ (مِثْل) فقيل: (بِكابْنِ الماءِ) والمعنى: بمثلِ ابنِ الماءِ، فأُدخلَ عليها حرفُ الجرِّ. قالَه ابنُ أبي الربيعِ[(٧)]. كما أنَّ القولَ باسميَّتِها فيه سلامةٌ منَ الإضمارِ وتقديرِ الحذفِ؛ وذلكَ أننا إذا قدَّرناها حرفًا لزمَنا تقديرُ خبرٍ محذوفٍ، أمَّا إذا قدَّرناها اسمًا فقدْ استغنينا عنْ ذلكَ، وبهذا يستوي الوجهانِ. واللهُ أعلمُ[(٨)].

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٨٦، الارتشاف ٣/ ١٢٥٩، المغني ١/ ٦٦، شرح الدماميني على المغني ٣١٠.
(٢) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٧١.
(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٨٦، الارتشاف ٣/ ١٢٥٩.
(٤) ينظر: المغني ١/ ٦٦.
(٥) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٣١٠.
(٦) ينظر: حاشية الصبان ١/ ٤١٤.
(٧) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٢١ -٨٢٢.
(٨) تنظر المسألة ــللاستزادةــ في: الكتاب ٣/ ١٢٢، المقتضب ٢/ ٣٥٣، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٧، شرح المفصل ٨/ ١١٥، شرح الجمل ١/ ٤٧١، شرح الكافية الشافية ١/ ٢١٦، شواهد التوضيح والتصحيح ٢٤٩، شرح التسهيل ٢/ ٢٣-٢٤، شرح الكافية ٦/ ١٠٣-١٠٤، البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٢١-٨٢٢، التذييل والتكميل ٥/ ٨٦-٨٨، الارتشاف ٣/ ١٢٥٩، الجنى الداني ٣٩١-٣٩٢، المغني ١/ ٦٦، أوضح المسالك

١٢-هل تعمل (إنّ) وأخواتها إذا دخلت عليها (ما) الحرفية

تدخل (ما) الحرفية على (إنَّ) وأخواها فتزيل اختصاصها بالأسماء، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[١]، وقوله: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[٢].

ما عدا (ليت) فإنها باقية على اختصاصها على الأرجح[٣]. وقد سمع عن العرب إعمال (ليت) وإهمالها، فروي قول النابغة الذبياني:

أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ... إِلى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ[٤]

على الوجهين الرفع والنصب. وذكر ابن برهان أن الأخفش روى عن العرب قولهم: (إنما زيدًا قائم) فأعمل (إنَّ) مع زيادة (ما)، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب[٥].

وعلى ما سبق فقد سمع عن العرب إعمال (ليتما) وإهمالها كثيرا، وسمع إعمال (إنّما) قليلاً.

١/ ٣٠٧، المساعد ١/ ٣١٨، شفاء العليل ١/ ٣٦١، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٣٧ -١٣٤٢، المقاصد الشافية ٢/ ٣٤٠، شرح الدماميني ٣١٠-٣١٢، الهمع ٢/ ١٦٧، حاشية الدسوقي ١/ ١٥٢-١٥٣، حاشية الصبان ١/ ٤١٤-٤١٥.

(١) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية ٦ من سورة الأنفال.

(٣) سيأتي بحث هذه المسألة في الفصل الثالث من هذا الباب تحت عنوان: (ليت) إذا اتصلت بها (ما) الحرفية بين الاختصاص وعدمه.

(٤) البيت من البسيط. وهو للنابغة الذبياني، من قصيدة يخاطب بها النعمان بن المنذر ويعتذر له. و(قد) : بمعنى حسب.

والشاهد فيه قوله: (ليتما هذا الحَمَامُ) حيث روي بنصب (الحمام) و(نصفه) ورفعهما، فالنصب على إعمال (ليتما) ، والرفع على الإهمال.

والبيت في الديوان ٢٤، والكتاب ٢/ ١٣٧، والأزهية ٨٩، ١١٤، والإنصاف ٢/ ٤٧٩، وشرح المفصل ٨/ ٥٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢١٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٤، ولسان العرب ٣/ ٣٤٧ (قدد) ، والخزانة ١٠/ ٢٥١.

(٥) لم أقف على ما نسب إلى الأخفش فيما بين يدي من كتبه، وينظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٤، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٥٩.

والخلاف في إعمال هذه الأحرف - إذا لحقتها (ما) - وإهمالها مبني على ما سبق. ويمكن أن نجمل الخلاف المنقول في ذلك في ستة مذاهب:

المذهب الأول:

ذهب سيبويه[(١)] والفراء[(٢)] والأخفش[(٣)] وكثير من النحويين[(٤)] إلى أنه يجوز الإعمال في (ليتما) خاصة، ويمتنع فيما سواها اقتصارًا على السماع. وخَرَّجَ بعضهم ما روي من إعمال (إنما) على أنه مبني على القياس يقول ابن عصفور: «والذي ينبغي أن يحمل عليه ذلك أنه لما اقتضى القياس عنده ذلك نسبه إلى العرب، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: العرب ترفع كل فاعل، وإن كنت إنما سمعت الرفع في بعض الفاعلين، لما اقتضى القياس عندك ذلك»[(٥)].

كما خرَّجه بعضهم على أنه من القليل الشاذ[(٦)].

المذهب الثاني:

ذهب ابن السراج[(٧)]، والزجاجي[(٨)]، والزمخشري[(٩)]، وتابعهم ابن مالك[(١٠)] إلى جواز ذلك في الجميع قياسًا على (ليت) و(إنَّ) وإجراء للباب على سنن واحد.

المذهب الثالث:

أنه يجوز الإعمال والإهمال في (ليت) و(لعلَّ) و(كأنَّ) ويمتنع فيما عداها، وعزي هذا القول إلى الأخفش[(١١)]، كما نسب إلى الزجاج[(١٢)]، وابن السراج[(١٣)]. ووُجِّهَ باشتراك الثلاثة

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ١٣٧.
(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه وينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٨٥ – ١٢٨٦.
(٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه وينظر: شرح الجمل ١/ ٤٤١-٤٤٣، الارتشاف ٣/ ١٢٨٥، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٧٠ – ١٣٧١.
(٤) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٥٨.
(٥) شرح الجمل ١/ ٤٤١.
(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣١٩.
(٧) ينظر: الموجز له ٣٨، شرح التسهيل ٢/ ٣٨، المساعد ١/ ٣٢٩.
(٨) ينظر: الجمل ٣٠٤.
(٩) ينظر: المفصل ٢٩٢.
(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٨.
(١١) لم أقف عليه فيما اطلعت عليه من كتبه، وينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٨٥، الهمع ٢/ ١٩١.
(١٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: شرح الجمل ١/ ٤٤١، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٧٠، الهمع ٢/ ١٩١.
(١٣) ذهب ابن السراج إلى أن (ما) إذا دخلت على (إنَّ) فإنه يجوز في الاسم الواقع بعدها الرفع والنصب. ينظر: الموجز لابن السراج ٣٨، وينظر فيما نسب إليه: شرح الجمل ١/ ٤٤١، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٧٠.

في تغيير معنى الجملة الابتدائية إلى التمني والترجي والتشبيه، بخلاف الأخر فإنهن لا يغيرن معنى الابتداء[(١)].

المذهب الرابع:

أنه يجوز الإعمال والإهمال في (ليت) و(لعلَّ) خاصة؛ لما بينهما من القرب. واختاره ابن أبي الربيع[(٢)]

المذهب الخامس:

نسب إلى الفراء أنه يرى وجوب إعمال (ليتما) و(لعلما) ولا يُجَوِّز الإلغاء فيهما[(٣)]. وهذا الذي نسب إليه يناقض ما نسب إليه من موافقته مذهب سيبويه، وهو جواز الإعمال في (ليت) وامتناعه فيما عداها، ولم أقف من كلامه على ما يبين مذهبه الصحيح، والذي يظهر لي أن ما نسب إليه من وجوب إعمال (ليت) و(لعلَّ) غير صحيح؛ لأنه لم يقل بوجوب الإعمال أحد من النحويين، أما (ليتما) فورد السماع بالأمرين، الإعمال والإلغاء، وأجاز سيبويه كون (ليت) _في بيت النابغة السابق _ عاملة على رواية الرفع؛ وذلك بأن تجعل (ما) موصولة أو نكرة موصوفة، والتقدير: ليت ما هو هذا الحمام لنا، فـ(ما) اسم ليت، و(هو) مبتدأ محذوف، وخبره (هذا)، والجملة صلة (ما) أو صفتها[(٤)]، فليت بهذا التوجيه عاملة في الروايتين، ويبقى الإشكال في وجوب إعمال (لعلما) فليس له ما يسنده، حيث ورد السماع بإلغائها دون إعمالها، قال الفرزدق:

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا[(٥)]

---

(١) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٤١-٤٤٣، الهمع ٢/ ١٩١.

(٢) ينظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ٣/ ٩١٥-٩١٦.

(٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٨٥، التذييل والتكميل ٥/ ١٤٦-١٤٨، الهمع ٢/ ١٩١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ١٣٧، شرح التسهيل ٢/ ٣٨.

(٥) البيت من الطويل. وهو من قصيدة طويلة للفرزدق يهجو فيها جريرًا ويندد بعبد قيس، وهو رجل من عدي بن جندب بن العنبر، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها، والفرزدق في هذا البيت يشير إلى أنهم أصحاب حمير يهجوهم بذلك ويضع من قدرهم.

فـــ(لعل) في هذا البيت مكفوفة، ولذلك وليها الفعل، ولو كانت غير مكفوفة لامتنـــع ذلك؛ لأن عامل الاسم المبتدأ لا يصح أن يليه الفعل كما لا يصح أن يقع الفعـــل موقـــع الاسم[١].

وبناء على ما سبق فإني أرجح عدم صحة ما نسب إليه من وجوب إعمـــال (ليتمـــا) و(لعلما)، ولا سيما وقد نسبت إليه موافقته مذهب سيبويه.

المذهب السادس:

ذهب السيوطي[٢] إلى جواز الوجهين ـــالإعمال والإلغاءـــ في (ليتما) و(إنمـــا) فقـــط؛ قصرًا على السماع، وتعين الإلغاء في البواقي لعدم سماع الإعمال فيها.

والذي يظهر لي أن الراجح جواز الإعمال والإهمال فيها جميعًا؛ حيث ورد الـــسماع بإعمال (ليتما) و(إنما)، أما (ليت) فإنه لا يزول اختصاصها بدخول (ما) عليهـــا فإعمالهـــا سماعًا وقياسًا، وأما (إنما) فالقياس عدم إعمالها؛ لزوال الاختصاص وزوال الشبه بالفعل وهو سبب الإعمال، ولكنَّ ورودَ السماعِ به يجعله سائغًا، وأما بقية أخواتها فلم يَـــرِدْ الـــسماع بإعمالها، والقياس عدم الإعمال، إلا أنه يمكن إعمالها إلحاقًا لها بـــ(إنما)؛ إذ لا فرق بينـــها وبين باقي أخواتها ولا مسوغ لإعمالها دونها؛ ولهذا فإني أميل إلى جواز القياس عليها إجراءً لعوامل هذا الباب على سنن واحد، ولا شك أن إهمالها أرجح وأكثر. والله أعلم[٣].

والشاهد فيه قوله: (لعلَّما أضاءت)؛ حيت اقترنت (ما) بـــ(لعلَّ)، فكفتها عن العمل، وأزالت اختـــصاصها بالجملة الاسمية.

والبيت في الديوان ١/ ١٨٠، والأزهية ٨٨، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٧، وشرح المفـــصل ٨/ ٥٧، ورصف المباني ٣١٩، وشرح قطر الندى ١٥٥.

(١) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٧.

(٢) ينظر: الهمع ٢/ ١٩١.

(٣) تنظر المسألة – للاستزادة – في: الكتاب ٢/ ١٣٧، ٣/ ١٢٤، الأصول ١/ ٢٣٢-٢٣٤، الموجز لابن الـــسراج ٣٨، الجمل ٣٠٤، شرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٤-٧٨، المفـــصل ٢٩٢، شـــرح الجمـــل ١/ ٤٤١ -٤٤٣، التسهيل ٦٥، شرح الكافية الشافية ١/ ٢١٢ – ٢١٣، شرح التسهيل ٢/ ٣٨، شرح الكافية ٦/ ٩٧، شـــرح الألفية لابن الناظم ١٧٣-١٧٤، الكافي في الإفصاح عـــن مـــسائل الإيـــضاح ٣/ ٩١٠-٩١٦، الارتـــشاف ٣/ ١٢٨٥-١٢٨٦، التذييل والتكميل ٥/ ١٤٦-١٤٨، الجنى الداني ٣٩٥، المغني ١/ ٣١٥، شرح قطر الندى ١٥٤-١٥٦، أوضح المسالك ١/ ٣١١-٣١٣، شرح ابن عقيل ١/ ٣١٩-٣٢٠، المـــساعد ١/ ٣٢٩، شـــفاء

١٣-هل تأتي (إنَّ) بمعنى (نعم)؟

(إنَّ) حرف له في الكلام موضعان:

الموضع الأول:

أن يكون للتوكيد في الجملة الاسمية، وهي داخلة على المبتدأ والخبر، فيصير ما كان مبتدأً اسمًا لها فتنصبه اتفاقًا، وما كان خبرًا خبرًا لها فترفعه على رأي البصريين ومن تابعهم، وهو باقٍ على ما ارتفع به قبل دخولها على رأي الكوفيين وأتباعهم. وقد فُصِّلَ القول في هذه المسألة في موضعه فليراجع هناك[١].

الموضع الثاني:

أن تكون حرف جواب بمعنى (نعم)، فتقع بعد الطلب والخبر، فإذا قال القائل: اضْربْ زيدًا، فتقول: إنَّه، أي: نعم، ويقول: قام زيدٌ، فتقول: إنَّه، أي: نعم[٢]، وهذا الموضع محل خلاف بين النحويين: فذهب سيبويه[٣]، والكسائي[٤]، وأبو عبيدة[٥]، والمبرد[٦]، والزجاج[٧]، والأخفش الصغير[٨]، إلى أنها تقع بمعنى (نعم)، واستشهدوا على ذلك بورود السماع به، من ذلك قول ابن قيس الرقيات:

العليل ١/ ٣٦٩، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٧٠-١٣٧١، المقاصد الشافية ٢/ ٣٥٩-٣٦٤، الهمع ٢/ ١٨٩-١٩١، الأشموني ١/ ٢٨٣-٢٨٤، الخزانة ١٠/ ٢٥١-٢٥٢.

(١) تنظر: مسألة (العامل في خبر (إنَّ) وأخواتها) في الصفحة رقم [٥٣].

(٢) ينظر: رصف المباني ١٢٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ١٥١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٤١، المساعد ١/ ٣٢٦.

(٥) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ٢١-٢٢، شرح المفصل ٣/ ١٣٠.

(٦) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه وينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٩٦، إعراب القرآن للنحاس ٥٤١، شرح المفصل ٣/ ١٣٠، الجنى الداني ٣٩٨-٣٩٩.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٩٤، إعراب القرآن للنحاس ٥٤١.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٤١، شرح المفصل ٣/ ١٣٠، التذييل والتكميل ٥/ ١٢٨، الجنى الداني ٣٩٨، الدر المصون ٨/ ٦٥.

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَد عَلَاكَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ[(١)]

واستشهدوا أيضًا بقول عبد الله بن الزبير: (إنَّ وراكبَها) ردًا على من قال له: (لعن الله ناقة حملتني إليك)[(٢)].

وخرج الزجاج[(٣)] وآخرون[(٤)] على هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾[(٥)] في قراءة من قرأ بتشديد النون، وبالألف في (هذان)[(٦)].

ومن شواهدهم أيضًا قول الشاعر[(٧)]:

لَيْتَ شِعْرِيْ هَلْ لِلْمُحِبِّ شِفَاءُ مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ إِنَّ اللِّقَاءُ[(٨)]

وتابعهم في ذلك كثير من النحويين منهم ابن مالك[(٩)]، والمالقي[(١٠)]، والرضي[(١١)].

---

(١) البيت من مجزوء الكامل.والشاهد فيه قوله: (فقلتُ إنَّه)؛ حيث جاءت (إنَّ) بمعنى (نعم)، والهاء للسكت، وخرجه المانعون على أن (إن) مؤكدة، والهاء اسمها، والخبر محذوف للعلم به.

والبيت في الديوان ٦٦، والكتاب ٣/ ١٥١، والأزهية ٢٥٨، وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، ولسان العرب ١٣/ ٣١ (أنن) ، وشرح التسهيل ٢/ ٣١، والتذييل والتكميل ٥/ ١٢٩، والخزانة ١١/ ٢١٦.

(٢) ينظر: الأغاني ١٢/ ٧١، النهاية في غريب الحديث ١/ ٧٨، شرح الجمل ١/ ٤٥٢، شرح التسهيل ٢/ ٣٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٩٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٣٥٠.

(٥) من الآية ٦٣ من سورة طه.

(٦) قرأ نافع، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف (إنَّ هذانِ) بتشديد نون (إنّ) وبالألف وتخفيف النون من (هذانِ)، ووافقهم الشنبوذي والحسن، وقرأ ابن كثير (إنْ هذانِّ) بتخفيف (إنّ) ، وبالألف وتشديد النون في (هذان) ، وقرأ ابن محيصن (إنْ هذانِ) بتخفيف النون فيهما وبالألف من (هذان)، و وافقه حفص، وقرأ أبو عمرو (إنَّ هذين) بتشديد النون في (إن) وبالياء وتخفيف النون من (هذين)، ووافقه اليزيدي والمطوعي.

ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٩٤، الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٢٩-٢٣٢، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ٧٦-٧٧، الدر المصون ٨/ ٦٣، اتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢٤٨-٢٤٩.

(٧) لم أقف على قائله.

(٨) البيت من الخفيف. و(الجوى) : الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن.

والشاهد فيه قوله: (إنَّ اللقاءُ)؛ حيث استشهد به على ورود (إنَّ) بمعنى (نعم)، وخرجه المانعون على أن اسم (إنَّ) محذوف، والتقدير: إنَّ الشفاءَ اللقاءُ.

والبيت في إعراب القرآن للنحاس ٥٤١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣، والتذييل والتكميل ٥/ ١٢٩.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢-٣٣.

(١٠) ينظر: رصف المباني ١٢٤-١٢٥.

(١١) ينصر: شرح الكافية ٦/ ٢٠٣.

وأنكر ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام[(١)]، وتابعه ابن عصفور[(٢)]، وأبو حيان[(٣)]، فذهبوا إلى أنها لا تقع بمعنى (نعم)، وما ورد موهمًا ذلك أولوه، واحتجوا بأنه قد تقرر أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، و لم يستقر فيها أن تكون بمعنى (نعم)، وما ورد موهمًا ذلك يمكن تأويله[(٤)].

أما الآية الكريمة فإنه يمكن تخريجها على لغة بني الحارث بن كعب؛ حيث يجرون المثنى بالألف رفعًا ونصبًا وخفضًا فيقولون: قال الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان[(٥)].

وأما قول ابن قيس الرقيات فـ(إنَّ) فيه مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، والهاء اسمها، والخبر محذوف للعلم به[(٦)].

قال ابن مالك: «والذي زعم هذا القائل ممكن في البيت المذكور، فلو لم يوجد شاهد غيره لرَجَحَ قولُه»[(٧)].

وأما قول الآخر:

ليت شعري هل للمحب شفاء ... من جوى حبهن إن اللقاء

---

(١) ينظر: غريب الحديث له ٢/ ٢٧١-٢٧٢، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٣-٦٥، الخزانة ١١/ ٢١٣-٢١٦. ونسب كثير من النحويين هذا القول لأبي عبيدة معمر بن المثنى، والصواب أنه لأبي عبيد القاسم بن سلام حيث وقفت على هذا في كتابه غريب الحديث، أما أبو عبيدة معمر بن المثنى فإنه يذهب مذهب سيبويه وقد صرح بهذا في كتابه مجاز القرآن ٢/ ٢٢عند تخريج قوله تعالى ﴿إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ فقال: «مخرجه: إنَّه أي: نعم» وينظر أيضًا: شرح المفصل ٣/ ١٣٠. وينظر في نسبة إنكار مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) لأبي عبيدة معمر بن المثنى: الارتشاف ٣/ ١٢٧١، التذييل والتكميل ٥/ ١٢٨، الجنى الداني ٣٩٨، المغني ١/ ٤٧، المساعد ١/ ٣٢٦، الهمع ٢/ ١٨٠.

(٢) ينظر: : شرح الجمل ١/ ٤٥٢ — ٤٥٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣١.

(٤) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٥٢-٤٥٣، التذييل والتكميل ٥/ ١٣١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٥٣٣، إعراب القرآن للنحاس ٥٤١، الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٣١، المغني ١/ ٤٧-٤٨.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢-٣٣، التذييل والتكميل ٥/ ١٣١، الجنى الداني ٣٩٨.

(٧)شرح التسهيل ٢/ ٣٣.

فهو من حذف الاسم لفهم المعنى، والتقدير: إنه اللقاء، أي: إن الشفاء اللقاء؛ وأما قول ابن الزبير: (إنَّ وراكبَها)، وسائر الشواهد الأخرى فهو مما حذف فيه الاسم والخبر لفهم المعنى[(١)].

ونخلص مما سبق إلى أن مجمل ما خرجت به شواهد المثبتين ما يلي:

١- مجيء الشاهد على لغة غير اللغة المشهورة، من ذلك قراءة من قرأ ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾ بتشديد النون من (إنَّ)، وبالألف والتخفيف في (هذان)؛ حيث خرجت على لغة من يجرون المثنى بالألف رفعًا ونصبًا وخفضًا.

٢- حذف خبر (إنّ) للعلم به.

٣- حذف اسم (إنّ) وبقاء الخبر.

٤- حذف الاسم والخبر جميعًا.

والذي يظهر لي أن الصحيح مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)؛ لورود السماع به، وتوافر الشواهد على ذلك، وأما تخريج تلك الشواهد جميعًا على حذف اسم (إنَّ) تارة، وحذف خبرها تارة أخرى، وحذفهما معًا تارة ثالثة فهو من التكلف الظاهر. والله أعلم[(٢)].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٠-١٣١.

(٢) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الكتاب ٣/ ١٥١، ٤/ ١٦٢، مجاز القرآن ٢/ ٢١-٢٢، معاني القرآن للأخفش ٢٤٥، ٥٣٣، غريب الحديث لأبي عبيد ٢/ ٢٧١-٢٧٢، معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٩٤-٢٩٦، إعراب القرآن للنحاس ٥٤١، حروف المعاني للزجاجي ٥٦، المسائل البغداديات (المشكلة) ١٦٨، الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٣٠-٢٣٢، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٣-٦٥، شرح المفصل ٣/ ١٣٠، شرح الجمل ١/ ٤٥٢-٤٥٣، التسهيل ٦٤، شرح التسهيل ٢/ ٣٢-٣٣، شرح الكافية ٦/ ٢٠٣، رصف المباني ١٢٤-١٢٥، الارتشاف ٣/ ١٢٧١، التذييل والتكميل ٥/ ١٢٨-١٣٢، تذكرة النحاة ٧٣٢، الجنى الداني ٣٩٨-٣٩٩، الدر المصون ٨/ ٦٥، المغني ١/ ٤٧-٤٨، المساعد ١/ ٣٢٦، شفاء العليل ١/ ٣٦٦-٣٦٧، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٥٩-١٣٦٨، الهمع ٢/ ١٨٠، الخزانة ١١/ ٢١٣-٢١٦، اتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢٤٨-٢٤٩.

١٤-(إنَّ) و(أنَّ) بين الأصالة والفرعية

(إنَّ) و(أنَّ) حرفان يدخلان على الجملة الاسمية فتفيد (إنَّ) التوكيد، وتفيده (أنَّ) وتعلق ما بعدها بما قبلها، لأنها وما بعدها في تأويل اسم مصدر يكون معمولاً لما قبلها[(١)]. واختلف النحويون في (إنَّ) و(أنَّ): أيهما أصل، وأيهما فرع، أو أنهما أصلان؟ وخلافهم هذا على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

المشهور من قول النحويين[(٢)] أن المكسورة أصل، والمفتوحة فرع عنها، ولهذا عدَّ سيبويه (إنَّ) وأخواتها خمسة أحرف فقال: «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده... وهي إنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعلَّ، وكأنَّ»[(٣)].

وكذا فعل المبرد فقال: «هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال وهي إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وليت، ولعلَّ. و(إنَّ) و(أنَّ) مجازهما واحد؛ فلذلك عددناهما حرفًا واحدًا»[(٤)].

وتابعهما ابن السراج[(٥)]، وقيل: هو مذهب الفراء[(٦)].

وممن قال بهذا أبو البقاء العكبري[(٧)]، وابن مالك[(٨)]، وأبو حيان[(٩)]، والمرادي[(١٠)]، وابن هشام[(١١)]، وابن عقيل[(١٢)]، والسلسيلي[(١٣)]، والشاطبي[(١٤)].

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٢٤، التذييل والتكميل ٥/ ٦٥، الجنى الداني ٤٠٣-٤٠٤، الهمع ٢/ ١٦٩-١٧٠.
(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ١٣١، الأصول ١/ ٢٢٩، شفاء العليل ١/ ٣٥٨، الهمع ٢/ ١٦٩-١٧٠.
(٣) الكتاب ٢/ ١٣١.
(٤) المقتضب ٤/ ١٠٧.
(٥) ينظر الأصول ١/ ٢٣٠.
(٦) لم أقف عليه فيما تحت يدي من كتبه، وينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٦٥.
(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٢٤.
(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٩.
(٩) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٦٥-٦٦.
(١٠) ينظر: الجنى الداني ٤٠٣-٤٠٤.
(١١) ينظر: المغني ١/ ٤٩.
(١٢) ينظر: المساعد ١/ ٣١٤.
(١٣) ينظر: شفاء العليل ١/ ٣٥٨.
(١٤) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٣١٣.

واحتُجَّ لهذا القول بأمور ستة:

١- أن الكلام مع المكسورة غير مؤول بمفرد، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه، أو مفردًا من كل وجه، أصل لكونه جملة من وجه ومفردا من وجه آخر.

٢- أن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصل المزيد فيه.

٣- أن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يُتَعَلَّقُ به، كقولك في (عَرَفْتُ أَنَّكَ برٌ): إنَّكَ برٌّ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة كقولك في (إنك بَرٌّ): عرفت أنك بَرٌّ، والمرجوع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة[(١)].

٤- أن المكسورة تفيد معنى واحدًا وهو التوكيد، والمفتوحة تفيده وتُعَلِّقُ ما بعدها بما قبلها.

٥- أن المكسورة أشبه بالفعل؛ إذ هي عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة.

٦- أن المكسورة مستقلة، والمفتوحة كبعض اسم؛ إذ هي وما عملت فيه بتقدير ذلك الاسم[(٢)].

القول الثاني:

أن المفتوحة أصل المكسورة[(٣)]، لأنها حالَّةٌ محل المفرد، والمفرد أصل المركب[(٤)].

القول الثالث:

أنهما أصلان[(٥)].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٩، التذييل والتكميل ٥/ ٦٥، الجنى الداني ٤٠٣-٤٠٤، الهمع ٢/ ١٦٩-١٧٠.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٢٤، التذييل والتكميل ٥/ ٦٥، الجنى الداني ٤٠٣-٤٠٤، الهمع ٢/ ١٦٩-١٧٠.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٦٥-٦٦، الجنى الداني ٤٠٣-٤٠٤، المساعد ١/ ٣١٤، شفاء العليل ١/ ٣٥٨، الهمع ٢/١٦٩-١٧٠.

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي ١/ ١٠٩.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٦٥-٦٦، الجنى الداني ٤٠٣-٤٠٤، المساعد ١/ ٣١٤، شفاء العليل ١/ ٣٥٨، الهمع ٢/ ١٦٩-١٧٠.

والذي تطمئن إليه نفسي أن المفتوحة فرع المكسورة؛ لقوة أدلة القائلين بذلك، وعدم وجود ما ينقضها؛ أما قولهم: (إن المفتوحة حالَّة محل المفرد والمفرد أصل المركب) فهو منقوض بكونها تحل محل المفرد، مع كونها وما بعدها جملة، فهي _ إذن _ كلام مفرد من وجه، ومركب من وجه آخر، وكون المنطوق به جملة من كل وجه _ كما هي حال المكسورة وما بعدها_ أو مفردًا من كل وجه أصل لما هو جملة من وجه ومفرد من وجه آخر. والله أعلم(١).

(١) تنظر المسألة _للاستزادة_ في: الكتاب ٢/ ١٣١، المقتضب ٤/ ١٠٧، الأصول ١/ ٢٢٩، أسرار العربية ١٢٤، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٢٤، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٩، شرح التسهيل ٢/ ١٩، التذييل والتكميل ٥/ ٦٥-٦٦، الجنى الداني ٤٠٣-٤٠٤، المغني ١/ ٤٩، المساعد ١/ ٣١٤، شفاء العليل ١/ ٣٥٨، المقاصد الشافية ٢/ ٣١٣، شرح الدماميني على المغني ٢٢٦، الهمع ٢/ ١٦٩-١٧٠، حاشية الدسوقي ١/ ١٠٩.

١٥-هل تقع (أنَّ) في ابتداء الكلام؟

جملة (أنَّ) وصلتها في تأويل اسم مفرد، ولذا فهي تعامل معاملة المفردات، فتقع مع صلتها في موضع فاعل، ومفعول به، ومجرور، ومبتدأ، وغيرها من مواضع المفردات(١)، ومثال وقوعها في محل رفع فاعل قولك: بلغني أن زيدًا قائم، أي: بلغني قيام زيد، فـ(أنَّ) وصلتها في محل رفع فاعل؛ ومثال وقوعها في محل نصب مفعول به قولك: كرهت أنك خارج، أي: كرهت خروجك، ومثال وقوعها في محل جر قولك: عجبت من أنك قادم، أي: من قدومك، ومثال وقوعها في محل رفع مبتدأ قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾(٢)، أي: حَمْلُنا ذريتَهم آيةٌ لهم.

وإذا وقعت (أنَّ) وصلتها في محل رفع مبتدأ فقد اختلف النحويون في حكم تقديم الخبر عليها حينئذ فمذهب سيبويه(٣)، وابن مالك(٤)، والجمهور(٥) أنه يجب تقديم الخبر حينئذ، واحتج لذلك بثلاثة أمور:

١- خوف التباس المفتوحة بالمكسورة.

٢- خوف التباس (أنَّ) المصدرية بـ(أنَّ) التي بمعنى لعل، وهذه الأخيرة لها صدر الكلام، ومثالها قوله تعالى: ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(٦).

٣- خوف التعرض لدخول (إنَّ) على (أنَّ) مباشرة، وفي ذلك من الاستثقال مالا يخفى(٧).

وأجاز تقديم الخبر حينئذ الفراء(٨)، والأخفش(٩)، وأبو حاتم(١٠).

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٥٩، شرح التسهيل ٢/ ١٩، الجنى الداني ٤٠٧.
(٢) من الآية ٤١ من سورة يس.
(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ١٢٤.
(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٠١-٣٠٢.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٣٥٠، الارتشاف ٣/ ١١٠٧، المساعد ١/ ٢٢٣.
(٦) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.
(٧) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٥٩-٦٠، شرح التسهيل ١/ ٣٠١-٣٠٢، التذييل والتكميل ٣/ ٣٥٠، المقاصد الشافية ٢/ ٩٠.
(٨) لم أقف عليها فيما بين يدي من كتبه، وينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٣٥٠، الارتشاف ٣/ ١١٠٧، الهمع ٢/ ٣٦.
(٩) لم أقف عليه فيما تحت يدي من كتبه، وينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٣٥٠، المساعد ١/ ٢٢٣، الهمع ٢/ ٣٦.
(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٣٥٠، الارتشاف ٣/ ١١٠٧. وأبو حاتم هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم، أبو حاتم السجستاني، صنف: إعراب القرآن، ولحن العامة، والمقصور والممدود، والقراءات وغير ذلك. توفي سنة ٢٥٥هـ. ينظر: الإنباه ٢/٥٨، معجم الأدباء ١١/٢٦٣-٢٦٥، بغية الوعاة ٢/٤٨.

ونسب إلى الأخفش[١] قياسه ذلك على (أنْ) المصدرية، ومثالها: أنْ تقوم يعجبني.

وإذا ابتدئ بـ(أنَّ) وصلتها بعد (أمَّا) جاز تأخير الخبر اتفاقًا[٢]؛ وذلك لأن المحذورات الثلاثة السابقة مأمونة بعد (أمَّا)؛ إذ لا يليها (إنَّ) المكسورة، ولا (أنَّ) التي بمعنى لعل، وعليه فجائز أن يقال: (أمَّا معلومٌ فأنك فاضل)، و(أمَّا أنك فاضل فمعلوم)، ومنه قول الشاعر[٣]:

عِنْدِي اَصْطِبَارٌ وأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ ... يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِيْنِي[٤]

والذي يظهر لي أن الصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ وذلك لما في تقديم (أنَّ) وصلتها ـ حال وقوعها مبتدأ ـ من خوف التباسها بـ(إنَّ) المكسورة، أو(أنَّ) التي بمعنى (لعلَّ).

ثم إن في تقديم (أنَّ) وصلتها تعريضًا لدخول (إنَّ) عليها وكلاهما حرفا توكيد، وإذا كانوا منعوا من الجمع بين اللام و(إنَّ) ـ كما يقول ذلك ابن يعيش[٥] ـ لكونهما بمعنى واحد وإن اختلف لفظهما، فأن يمنعوا الجمع بين (أنَّ) و(إنَّ) وهما بلفظ واحد من باب أولى. والله أعلم[٦].

---

(١) ينظر: المساعد ١/ ٢٢٣-٢٢٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٠١-٣٠٢، الارتشاف ٣/ ١١٠٧، الجنى الداني ٤٠٨، الهمع ٢/ ٣٦.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من البسيط. و(الدأبُ) : العادة. و(النوى) : البعد والفراق. و(الوجد) : الحب الشديد. و(يبريني) : يهلكني ويهزل جسمي، من (برى فلان العود والقلم) : إذا نحته، ومنه: (بريت البعير) : إذا هزلته وأذهبت لحمه.

واستشهد بالبيت على جواز تأخير الخبر بعد (أمَّا) إذا كان المبتدأ (أنَّ) وصلتها، كما يجوز تقديمه.

والبيت في شرح التسهيل ١/ ٣٠٢، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٥٠، وأوضح المسالك ١/ ١٩٣، والمساعد ١/ ٢٢٣، والهمع ٢/ ٣٦.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٥٩-٦٠.

(٦) تنظر: المسألة ـللاستزادةـ في: الكتاب ٢/ ١٢٨، التخمير ٤/ ٤٢، شرح المفصل ٨/ ٥٩-٦٠، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٦٥، شرح الكافية الشافية ١/ ١٠٩، التسهيل ٤٧، شرح التسهيل ١/ ٣٠١-٣٠٢، شرح الكافية ١/ ٢٥٨، شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ١٠٧، التذييل والتكميل ٣/ ٣٥٠، الارتشاف ٣/ ١١٠٧، الجنى الداني ٤٠٨، أوضح المسالك ١/ ١٩٣، المساعد ١/ ٢٢٣-٢٢٤، شفاء العليل ١/ ٢٨٥، تمهيد القواعد ٢/ ٩٤٥، المقاصد الشافية ٢/ ٩٠، الهمع ٢/ ٣٦.

١٦-فتح همزة (إنَّ) وكسرها إذا وقعت جواب قسم دون لام

تقع (إنَّ) في جواب القسم، ولا تخلو من حالين:

فإما أن تكون معها اللام وإما ألا تكون، فإن كانت معها اللام، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾[١]، فإنه يجب كسر همزتها اتفاقًا[٢]؛ لأنها مع اللام يجب أن تكون جوابًا للقسم، ولا يجوز أن تكون مفعولاً؛ لأن (إنَّ) المفتوحة لا تجامعها اللام إلا مزيدة على ندور[٣].

وإن لم تكن معها اللام، نحو قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ ۚ﴾[٤] فالنحويون مختلفون فيها على خمسة أقوال:

القول الأول:

وجوب الكسر. وهو مذهب البصريين[٥]. وصححه المغاربة[٦]. وممن قال به ابن مالك في شرح التسهيل[٧]، والمرادي[٨]، وناظر الجيش[٩].

واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس، أما السماع فقالوا: إن المسموع عن العرب كسر همزة (إنَّ) إذا وقعت في جواب القسم، وجميع ما ورد من ذلك في القرآن الكريم ورد بالكسر، ومنه قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[١٠]

---

(١) من الآية ٥٣ من سورة يونس.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٦٧، المساعد ١/ ٣١٩، تمهيد القواعد٣/ ١٣٤٤، المقاصد الشافية٢/ ٣٣١.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٦٧.

(٤) الآيات ١-٣ من سورة الدخان.

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٦٦، الارتشاف ٣/ ١٢٥٦، الجنى الداني ٤١٣، اوضح المسالك ١/ ٣٠٦، شفاء العليل ١/ ٣٥٨.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٧٠.

(٧) ينظر: ٢/ ٢٤-٢٥.

(٨) ينظر: شرح الألفية له ١/ ٢١٩-٢٢٠، الجنى الداني ٤١٣.

(٩) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٣٤٤.

(١٠) الآيات ١-٣ من سورة الزخرف.

ومنه الآيـة الـسابقة: ﴿حمٓ ۝ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ﴾[1] واجتمعت القراء على ذلك[2]، وإن ورد (أنَّ) بالفتح في جواب القسم حكـم بـشذوذه، وحمل على إرادة (على)، وعلى ذلك يحمل قول رؤبة بن العجاج:

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ ... مِنِّيَ ذِيْ الْقَاذُوْرَةِ المَقْلِيِّ

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ ... أَنِّيْ أَبُوْ ذَيَّالِكَ الصَّبِيِّ[3]

في رواية من رواه بالفتح، كأنه قال: على أني أبو ذيالك الصبي[4].

وأما القياس فقالوا: إنَّ فتح همزة (إنَّ) يتوقف على كون المحل مغنيًا فيه المصدر عن العامل والمعمول، وجواب القسم ليس كذلك؛ والكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغني عنها مفرد، وجواب القسم كذلك، فوجب لـ(إنَّ) الواقعة فيه الكسر قياسا[5].

القول الثاني:

جواز الوجهين الكسر والفتح مع عدم ترجيح أحدهما على الآخر. ونسبه بعض شراح الألفية لابن مالك آخذين ذلك من قوله:

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمٍ ... لا لامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَينِ نُمِي[6]

---

(١) الآيات ١-٣ من سورة الدخان.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٦/١٦٤،١٣٨، المحتسب ٢/٢٦٠،٢٥٣، اتحاف فضلاء البشر ٢/٤٦٢،٤٥٣.

(٣) البيتان من الرجز. و(القصي) : البعيد،.و (المقلي) : المكروه البغيض. (ذي القاذورة) : المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ودنيء طباعه.

والشاهد فيه قوله: (أو تحلفي.. أني) حيث يروى بكسر همزة (إنَّ) وفتحها، ويستشهد به على جواز الفتح والكسر إذا وقعت (إنَّ) بعد فعل قسم لا لام بعده؛ فالفتح على تأويل (أنَّ) بمصدر معمول لفعل القسم بإسقاط الخافض، أي: على أنِّي، والكسر على جعل (إنَّ) جواب القسم.

والبيت في ملحق الديوان ١٨٨، وشرح التسهيل ٢/ ٢٥، ولسان العرب ١٥/ ٤٥٠ (ذا) ، والجنى الـداني ٤١٣، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٢٢٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٠٦، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٣٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٤.

(٥) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٦٩-٤٧٠، شرح التسهيل ٢/ ٢٤-٢٥، شفاء العليل ١/ ٣٦١-٣٦٢، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٤٤-١٣٤٥.

(٦) الألفية ٣١.

فقال ابن عقيل: «ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح (إنَّ) وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام سواء أكانت الجملة المقسم بها فعلية، والفعل فيها ملفوظ بــه، نحــو: (حلفت إنَّ زيدًا قائمٌ) أم غير ملفوظ به نحو: (والله إن زيدًا قائمٌ) أو اسميه نحو: (لعمرك إن زيدًا قائمٌ)»(١).

وخلص الشاطبي إلى أن ابن مالك يذهب هنا إلى جواز الوجهين دون ترجيح أحــدهما على الآخر(٢).

وأما المرادي فذهب إلى أن الناظم على نفس مذهبه الذي صرح به في شرح التسهيل، وهو وجوب كسر (إنَّ) إذا وقعت جواب القسم، وإنما قال هنا بجواز الــوجهين لأن مــن فتحها لم يجعلها جوابًا بل على إضمار الخافض(٣).

والذي يظهر لي من مذهب ابن مالك أن الصحيح هو ما ذهب إليه المرادي من أنه على مذهبه في شرح التسهيل، وقد احتج لهذا المذهب بالسماع والقياس وحكم بالشذوذ على ما خالف ذلك، وأما قوله هنا: (بوجهين نمي) فإنه بمعنى: رُفِعَ ونُقِلَ(٤).

وهذا يعني أنه نقل عن العرب، فإما أن يكون ذلك النقل سماعًا أو قياسًا، فأما السماع فإنه قال في شرح التسهيل: «وإن ورد (أنَّ) بالفتح في جواب القسم حكم بشذوذه وحُمِل على إرادة (على)»(٥).

وأما القياس فإنه قال في شرح التسهيل ردًّا على قول الزجــاجي: «والفــتح جــائز قياسًا»(٦) قال: «وليس كما قال، فإن الفتح يتوقف على كون المحل مغنيًا فيه المصدر عــن العامل والمعمول، وجواب القسم ليس كذلك، والكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغني عنها مفرد، وجواب القسم كذلك، فوجب لــ(إنَّ) الواقعة فيه الكسر قياسًا»(٧).

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٧.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٣٣١-٣٣٥.

(٣) ينظر: شرح الألفية للمرادي ١/ ٢١٩-٢٢٠.

(٤) ورد في لسان العرب :«نَمَى الحديث يَنمي: ارتفع. ونَمَيْتُه: رفعته».٣٤١/١٥.

(٥) ٢/ ٢٥.

(٦) الجمل ٧٠.

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٢٤-٢٥.

وعليه فالذي يظهر لي أن قوله هنا – أعني في الألفية – مجمل يفسره كلامه في شرح التسهيل. والله أعلم.

القول الثالث:

جواز الكسر والفتح مع اختيار الكسر. وهو مذهب الزجاجي[(١)].

القول الرابع:

جواز الكسر والفتح مع اختيار الفتح. ونقله ابن كيسان عن الكوفيين[(٢)]. وخُصَّ به الكسائي عند بعضهم[(٣)]. وهو مذهب الطُّوَال[(٤)] والبغداديين[(٥)].

والذين أجازوا الفتح من أصحاب هذا القول والقول الذي قبله احتجوا بالسماع والقياس أيضًا، فقال الزجاجي: «أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياسًا»[(٦)].

فقوله: (والكسر أجود وأكثر في كلام العرب) دليل على أن الفتح مسموع كما أن الكسر مسموع إلا أن الكسر أكثر وأجود.

ومما ورد بالفتح البيت السابق وهو قوله:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبْكِ اَلْعَلِيِّ أَنِّيْ أَبُوْ ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

فإنه يروى بالفتح والكسر.

وقول الزجاجي: (والفتح جائز قياسًا) دليل على جوازه قياسا عندهم إلا أنه لم يبين وجه ذلك. وقد بين ذلك ابن أبي الربيع في شرحه الجمل فقال: «ووجه القياس أن (علمتُ) قد أجريت مُجرى القسم فقالوا: (علمت لزيدٌ قائمٌ) و(علمت إنَّ زيدًا لقائم) و(علمت

---

(١) ينظر: الجمل ٧٠-٧١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٤، التذييل والتكميل ٥/ ٩٢، المساعد ١/ ٣١٩، شفاء العليل ١/ ٣٦١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٦٩، الارتشاف ٣/ ١٢٥٦، الهمع ٢/ ١٦٦.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٧٠، الارتشاف ٣/ ١٢٥٦. والطوال هو محمد بن أحمد، أبو عبد الله النحوي المعروف بالطوال، من أهل الكوفة، أحد أصحاب الكسائي، توفي عام ٢٤٣هـ. ينظر: البلغة ٢٨١، بغية الوعاة ١/٤٥.

(٥) ينظر: الأصول ١/ ٢٧٩، التذييل والتكميل ٥/ ٧٠، الهمع ٢/ ١٦٦.

(٦) الجمل ٧٠-٧١.

ليقومن زيدٌ) فإذا أجريت (علمت) مُجرى القسم فتتلقى بما يتلقى به القسم، فجرى القسم مَجرى (علمت) وأخواهما، فكما يقولون: (علمت أن زيدًا قائمٌ) ويفتحون (أنَّ) هنا، قالوا: (والله أنَّ زيدًا قائمٌ) ففتحوا (أنَّ) بعد القسم»(١).

وذكر الشاطبي وجهًا آخر للفتح فقال: «ووجه الفتح أن يقال: لعل الفتح على إضمار الجارِّ إذا قلت (أقسم أنك قائم) أي: على أنك قائم. وكذلك يكون قوله:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ ... أَنِي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

ثم يحمل على ذلك ما كان الفعل فيه غير مصرح به نحو: (والله إن زيدًا قائم)»(٢).

وأنكر بعض النحويين أن يكون ذلك جائزًا قياسًا. ومن هؤلاء ابن عصفور(٣)، وابن مالك(٤) والمرادي(٥).

القول الخامس:

وجوب الفتح. ونسب إلى الفراء(٦). والذي يظهر لي أن هذا القول بعيد جدًّا، إذ كيف يرى الفراء وجوب الفتح مع أن عامة المسموع وأكثره ورد بالكسر، وجميع ما ورد بالقرآن الكريم ورد بالكسر في جميع القراءات فكيف يتصور بعد هذا أن يكون الفراء قال بوجوب الفتح.

ويحسن التنبيه إلى أن (إنَّ) إذا وقعت في جواب القسم فإما أن يكون فعل القسم ظاهرًا نحو: (حلفت إن زيدًا قائمٌ)، وإما أن يكون مضمرًا نحو: (والله إن زيدًا قائمٌ)(٧).

ويرى ابن هشام أن الخلاف السابق إنما يكون في حال ظهور فعل القسم مع عدم وجود اللام، وأما في حال إضماره فيرى أن النحويين مجمعون على كسر همزة (إنَّ)(٨).

---

(١) البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨١٨.

(٢) المقاصد الشافية ٢/ ٣٣١.

(٣) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٦٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٤-٢٥.

(٥) ينظر: شرح الألفية له ١/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٧٠، الارتشاف ٣/ ١٢٥٦، الهمع ٢/ ١٦٦.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٧٠-٧١، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٤٥، المقاصد الشافية ٢/ ٣٣٣-٣٣٤.

(٨) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٣٠٥-٣٠٦.

ووافقه الشاطبي في ذلك فقال: «بل الوجهان إنما ذكرا مع التصريح بالفعل والقسم... وأما كون الفعل غير مصرح به فلم أر من ذكر فيه نقلاً، نحو: (والله أنك قائم) والظاهر المنع من الفتح والتزام الكسر»[١].

والذي يظهر لي من كلام النحويين أن الخلاف واقع بينهم سواءٌ أكان فعل القسم ظاهرًا أم مضمرًا ما لم توجد اللام، وأن الاتفاق على الكسر إنما هو في حال وجدت اللام.

ويظهر لي أن السبب الذي جعل بعض النحويين يفرقون بين الحالين هو أن العرب يظهرون فعل القسم فيجوز ـ حينئذ ـ أن يراد القسم، ويجب كسر (إنَّ) الواقعة جوابًا له؛ ويجوز أن يراد الإخبار عن قسم سابق ويجب ـ حينئذ ـ فتح (إنَّ) لأنها مع ما بعدها متعلق بالفعل الظاهر؛ أما إذا أضمر فعل القسم فإنه يتعين القسم؛ لأن العرب لا يضمرون الفعل ويريدون الإخبار عن القسم[٢].

والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه الزجاجي من أنه يجوز الكسر والفتح مع ترجيح الكسر. أما الكسر فهو ثابت بالسماع والقياس، وأما الفتح فقد نقل ابن كيسان عن الكوفيين[٣]أنهم كانوا يختارونه على الكسر. وذلك لا يكون إلا مع السماع؛ لأن ما لا سماع فيه وإنما أجيز بالقياس لا يقال فيه إنه مختار على غيره، ولاسيما أن غيره ـ وهو الكسر ـ وارد في أفصح كلام؛ فجميع ما ورد في القرآن الكريم من شواهد في هذه المسألة قد ورد بالكسر. ثم إن الزجاجي قد قال: «والكسر أجود وأكثر في كلام العرب»[٤] وفي هذا دليل على أن الفتح مسموع كما أن الكسر مسموع، إلا أن الكسر أكثر، ويعضد ذلك قوله:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبْكِ الْعَلِيِّ ... أَنِّي أَبُوْ ذَيَّالِكَ الصَّبِيِّ

(١) المقاصد الشافية ٢/ ٣٣٤.
(٢) ينظر: شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٢٢-٢٢٣، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٤٥.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٤، التذييل والتكميل ٥/ ٩٢، المساعد ١/ ٣١٩.
(٤) ينظر: الجمل ٧٠/ ٧١.

حيث يروى بالفتح والكسر، ومن هنا أستطيع القول بأن الفتح ثابت سماعًا، وأما القياس فلا يظهر لي ثبوت الفتح به، وعليه فالكسر أرجح وأولى؛ لأنه ثابت بالسماع والقياس، وأما الفتح فهو جائز مرجوح؛ لثبوته سماعًا مع عدم قياسيته. والله أعلم(١).

(١) تنظر المسألة _ للاستزادة _ في: الكتاب ٣/ ١٤٦-١٤٧، المقتضب ٤/ ١٠٧، الأصول ١/ ٢٧٩، الجمل ٧٠-٧١، التوطئة ٢٤٠، شرح الجمل ١/ ٤٦٩-٤٧٠، التسهيل ٦٣، شرح التسهيل ٢/ ٢٠-٢١، ٢٤-٢٥، شرح الألفية لابن الناظم ١٦٤، ١٦٦-١٦٧، البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨١٧-٨١٨، ٨٢٥-٨٢٧، التذييل والتكميل ٥/ ٦٩-٧٢، ٩٢-٩٣، الارتشاف ٣/ ١٢٥٦، الجنى الداني ٤١٣، شرح الألفية للمرادي ١/ ٢١٩-٢٢٠، ٢٢٢-٢٢٣، أوضح المسالك ١/ ٣٠٠، ٣٠٥-٣٠٦، شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٢، ٣٠٦-٣٠٧، المساعد ١/ ٣١٥، ٣١٩، شفاء العليل ١/ ٣٥٨، ٣٦١-٣٦٢، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٤٢ -١٣٤٥، المقاصد الشافية ٢/ ٣٣٠-٣٣٥، التصريح ١/ ٢١٥، الهمع ٢/ ١٦٦، الأشموني ١/ ٢٧٤.

١٧-إعراب (بَلْهَ) وما بعدها

(بَلْهَ) لفظ مختلف فيه، سمع عن العرب على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

خفض ما بعده، مثال ذلك: (أكرمتُ القومَ بَلْهَ زيدٍ) وهذا الوجه مجمع عليه[١]. وخرج الخفض على أمور عدة:

١- ذهب جمهور البصريين إلى أن (بَلْهَ) مصدر بمعنى (ترك) النائب عن (اترك)، وما بعده مجرور بالإضافة، ومعنى الجملة السابقة عندهم: (أكرمتُ القومَ تَرْكَ زيدٍ) أي: اترك زيدًا فإكرامه من باب أولى[٢].

٢- ذهب بعض الكوفيين إلى أنه بمعنى (غير) وما بعده مضاف إليه فالمعنى على هذا: (أكرمتُ القومَ غيرَ زيدٍ)[٣].

٣- ذهب الأخفش إلى أنه حرف جر بمنزلة (حاشى) و(عدا) وما بعده اسم مجرور[٤].

الوجه الثاني:

سمع عن العرب فتح ما بعده[٥]، نحو: (جاءَ القومُ بَلْهَ زيدًا). وكان موقف النحويين من ذلك كما يلي:

١- جمهور البصريين ينكرون النصب بعده، ويذهبون إلى أنه لا يستثنى به، وأنه لا يجوز فيما بعده إلا الخفض[٦]، ويستدلون على ذلك بأمور منها:

أ- أن (إلا) لا تقع مكانه[٧].

---

(١) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٤-١٥٥٥، الجنى الداني ٤٢٥، المغني ١/ ١٣٣، شرح الدماميني على المغني ٥٩٨-٦٠١، الهمع ٣/ ٢٩٦.

(٢) تنظر المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

(٣) تنظر: المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٤٨-٤٩، شرح الكافية ٤/ ١٥، الخزانة ٦/ ٢٢٩.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٤٢٥، المغني ١/ ١٣٣، شرح الدماميني على المغني ٥٩٨.

(٦) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٤، الجنى الداني ٤٢٦، الهمع ٣/ ٢٩٦.

(٧) ينظر: الهمع ٣/ ٢٩٧.

ب- أنه يجوز دخول حرف الخفض عليه[١].

ج- أن ما بعده لا يكون من جنس ما قبله[٢].

د- أنه لا يتحقق فيه معنى الاستثناء، وهو إخراج الثاني مما دخل فيه الأول[٣].

ورُدَّ الاستدلال الثالث بأنَّه لا يسلم بأنَّ كلَّ استثناء يكون ما بعد الأداة فيه من جنس ما قبلها بدليل الاستثناء المنقطع.

ورُدَّ دليلهم الأخير بأنَّ الإخراج متحقق باعتبار الأولوية، فإذا قيل: (جاءَ القومُ بَلْهَ زيدًا) فإنَّ معنى الاستثناء متحقق في إخراج زيد عن الحاجة إلى الإخبار عنه بالمجيء لتحقق العلم بذلك، والتيقن به من غير خبر[٤].

٢- عدَّها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء، وأجازوا النصب بعدها على الاستثناء، رأوا أنَّ ما بعدها خارجٌ مما قبلها في الوصف فجعلوه استثناءً؛ إذ معنى قولهم: (أكرمتُ العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ): إنَّ إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد[٥].

٣- ذهب بعض النحويين إلى أنَّها إذا نصبت ما بعدها اسم فعل بمعنى (دَعْ)، وما بعدها مفعول به، و(بَلْهَ) في هذه الحالة مبنية نحو: (جاء القوم بله زيدًا)[٦].

٤- وجَّه المغاربة النصب بعدها على أنَّه مصدر موضوع موضع الفعل كأنك قلت: (تركًا زيدًا)[٧].

الوجه الثالث:

روى قطرب[١] عن العرب رفع ما بعدها. وذهب هو وأبو الحسن الأخفش[٢] إلى أنها إذا رفع ما بعدها بمعنى (كيف)، نحو: (جاءَ القومُ بَلْهَ زيدٌ)، أي: كيف زيدٌ، بمعنى أن مجيئه من باب أولى، فزيد مبتدأ، و(بَلْهَ) الخبر.

---

(١) يقول السيوطي في الهمع :"ولأنَّ حرف العطف يجوز دخوله عليها"٢٩٧/٣، ولم أقف على شاهد لهذا، فلعلَّ في هذا تصحيفا، والصواب: "ولأنَّ حرف الخفض يجوز دخوله عليها".

(٢) ينظر: الهمع ٣/ ٢٩٧.

(٣) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٢٦٦-٢٦٧، شرح الدماميني على المغني ٦٠١.

(٤) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٦٠١.

(٥) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٤، الجنى الداني ٤٢٥، الهمع ٣/ ٢٩٦.

(٦) ينظر: كشف المشكل في النحو ٣٢٠، شرح المفصل ٤/ ٤٨-٤٩، المقرب ١/ ١٣٢-١٣٣.

(٧) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٤-١٥٥٥، شفاء العليل ٢/ ٨٧١.

وأنكر أبو علي الرفع بعدها[٣]:

ويروى قول كعب بن مالك:

تَذَرُ اَلجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَم تُخْلَقِ[٤]

على ثلاثة أوجه: بخفض (الأكف) ونصبها ورفعها[٥].

وإذا كان (بَلْهَ) بمعنى (كيف) جاز أن يدخله (مِنْ)، يروى: (إنَّ فلانًا لا يطيقُ أنْ يَحْمِلَ الفِهْرَ[٦] فمن بَلْه أنْ يأتي بالصخرةِ)[٧] أي: كيف ومن أين؟

والذي يظهر لي أنَّ (بَلْهَ) تكون اسم فعل أو مصدرا موضوعًا موضع الفعل إذا نصبت ما بعدها، وما بعدها مفعول به، ولا يستثنى بها لأن معنى الاستثناء لا يتحقق فيها؛ لعدم صلاحية وقوع (إلا) مكانها، ولجواز دخول حرف الخفض عليها.

وتكون مصدرًا مضافًا إلى ما بعده إذا كان ما بعدها مخفوضًا. وتكون بمعنى (كيف) إذا رفع ما بعدها؛ لورود الأوجه الثلاثة عن العرب، وما سمع من العرب ونقل عنهم بطريق الثقة فلا مجال لرده أو إنكاره. والله أعلم[١].

---

(١) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٤، الجنى الداني ٤٢٦، الهمع ٣/ ٢٩٦. وقطرب هو محمد بن المستنير، أبو علي النحوي المعروف بقطرب، من مصنفاته: المثلث، والنوادر، والعلل في النحو، والمصنف الغريب في اللغة، والأضداد وغيرها. توفي سنة ٢٠٦هـ. ينظر:الإنباه ٢١٩/٣، معجم الأدباء ٥٢/١٩-٥٤، الكامل لابن الأثير ٢٠٤/٥، بغية الوعاة ٢٠٠/١.

(٢) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتبه، وتنظر: المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

(٣) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٥، الجنى الداني ٤٢٦.

(٤) البيت من الكامل. و(الجماجم) : جمع جمجمة وهي عظم الرأس المشتمل على الدماغ، وربما أطلقت على الإنسان. و(ضاحيا) : ظاهرًا وبارزًا عن محله. والهامة من الشخص: رأسه. فالمناسب على هذا أن تفسر الجمجمة بالإنسان، وقيل: الجمجمة عظم الرأس الذي فيه الدماغ، والهامة: وسط الرأس ومعظمه.

والشاهد في البيت قوله: (بله الأكف) حيث يروى بالخفض على أن (بله) مصدر مضاف لما بعده، وبالنصب على أنه اسم فعل بمعنى (دع) ، وبالرفع على أنه اسم بمعنى (كيف).

والبيت في الديوان ٢٤٥، وكشف المشكل في النحو ٣٢١، وشرح المفصل ٤/ ٤٨، والارتشاف ٣/ ١٥٥٤، وشرح الدماميني على المغني ٥٩٩، والهمع ٣/ ٢٩٧، والخزانة ٦/ ٢١١، ٢٣٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٥-١٧، الجنى الداني ٤٢٤.

(٦) الفهر: الحجر قدر ما يدق به الجوز. وجمعه: أفهار وفهور.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٤٩، شرح الكافية ٤/ ١٥-١٧.

١٨-الخلاف في معنى (ثم)

(ثُمَّ) حرف من حروف العطف يقتضي ثلاثة أمور:

التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة؛ فإذا قلت: قام زيدٌ ثم عمرو، فإن ذلك دليل على ثلاثة أمور: اشتراك زيد وعمرو بالقيام، قيام زيد أولاً وعمرو ثانيًا، وجود مهلة بين القيامين.

فالأصل في (ثُمَّ) أنها ترتب ما بعدها على ما قبلها لكن منفصلاً عنه انفصالاً معتدًا به[٢].

وجمهور النحويين[٣] على أن هذا لازم لها في كل موضع ترد فيه.

وممن قال بذلك ابن عصفور[٤]، وابن أبي الربيع[٥]، وأبو حيان[٦]، والشاطبي[٧].

بينما يذهب بعض النحويين إلى أنها تنفك عن اقتضائها أحد الأمور الثلاثة في بعض تصاريفها على تفصيل في ذلك كما يلي:

أولاً: التشريك في الحكم:

ذهب أبو الحسن الأخفش[٨]، والكوفيون[١] إلى أنها تقع زائدة لا تشرك في الحكم، ولا تكون عاطفة واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا

---

(١) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: الكتاب ٤/ ٢٣٢، كشف المشكل في النحو ٣٢٠-٣٢٢، شرح المفصل ٤/ ٤٨-٤٩، المقرب ١/ ١٣٢-١٣٣، شرح الجمل ٢/ ٢٦٦-٢٦٧، شرح التسهيل ٢/ ١٨٣-١٨٤، شرح الكافية ٤/ ١٥-١٧، تذكرة النحاة ٥٠٠، الارتشاف ٣/ ١٥٥٤-١٥٥٥، ٤/ ١٧٥٢، الجنى الداني ٤٢٤-٤٢٦، المغني ١/ ١٣٣، شفاء العليل ٢/ ٨٧١-٨٧٢، شرح الدماميني على المغني ٥٩٨-٦٠١، الهمع ٣/ ٢٩٦-٢٩٨، الخزانة ٦/ ٢٢٩-٢٣٥، حاشية الصبان ٣/ ٣١٤.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٤٢٦، المغني ١/ ١٣٥، المقاصد الشافية ٥/ ٨٦.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٤٢٦، المقاصد الشافية ٥/ ٨٦.

(٤) ينظر: شرح الجمل ١/ ٢٣٤-٢٣٥.

(٥) ينظر: البسيط في شرح الجمل ١/ ٣٣٨.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٨٨.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ٨٨-٨٩.

(٨) ينظر: لارتشاف ٤/ ١٩٨٩، المغني ١/ ١٣٥.

رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ﴾[٢].

ويقول زهير بن أبي سلمى:

أَرَانِي إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوَى ... فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِياَ[٣]

وخرجت الآية على تقدير الجواب[٤]. والبيت على زيادة الفاء[٥].

ثانيًا: الترتيب:

ذهب قطرب[٦]، والأخفش[٧] فيما نسب إليه، والكوفيون[٨] إلى أنها قد تقع موقع الواو فلا تفيد ترتيبًا. واحتجوا بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾[٩] ومعلوم أن هذا الجعل كان قبل خَلْقِنا، وبقول أبي نواس:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوْهُ ... ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّه[١٠]

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٨٩، شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٤٤، الهمع ٥/ ٢٣٦-٢٣٧.

(٢) من الآية ١١٨ من سورة التوبة.

(٣) البيت من الطويل. ومعنى (بِتُّ على هوى) : أي لي حاجة لا تنقضي أبدًا؛ لأن الإنسان ما دام حيًا فلابد أن يهوى شيئًا، ويحتاج إليه.

والشاهد فيه قوله: (فثُمَّ إذا أمسيت)؛ حيث استشهد به الكوفيون على زيادة (ثُمَّ)، وغيرهم على زيادة الفاء.

والبيت في الديوان ١٤٠، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٢٤، وشرح المفصل ٨/ ٩٦، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٦، ورصف المباني ٢٧٥، والارتشاف ٧/ ١٩٨٩، والمغني ١/ ١٣٥.

(٤) ينظر: المغني ١/ ١٣٥، الهمع ٥/ ٢٣٧.

(٥) ينظر: المغني ١/ ١٣٥.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٨٨-١٩٨٩، المساعد ٢/ ٤٤٩، ٤٥١، الهمع ٥/ ٢٣٦.

(٧) ينظر: المساعد ٢/ ٤٤٩،٤٥١، الخزانة ١١/ ٣٩.

(٨) ينظر: رصف المباني ١٧٤.

(٩) من الآية ٦ من سورة الزمر.

(١٠) البيت من الخفيف. واستشهد به بعض النحويين على ورود (ثُمَّ) بمعنى الواو غير مُرَتِّبة، واستشهد به آخرون على أنها تقع في عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ.

والبيت في الديوان ١/ ٣٥٥، ورصف المباني ١٧٤، والجنى الداني ٤٢٨، والمغني ١/ ١٣٦، والمقاصد الشافية ٥/ ٨٨، والهمع ٥/ ٢٣٦، والخزانة ١١/ ٣٧.

وبأدلة أخرى مشابهة[١].

وهذا القول الذي ذهبوا إليه أحد أجوبة ثلاثة عن إشكال وقع فيما استدلوا به، وهو أن (ثمَّ) عطفت المتقدم على المتأخر وهو عكس وضعها.

وأجاب الفراء عن ذلك بأن (ثمَّ) فيه للترتيب الذكري، ويقال له الترتيب الإخباري أو ترتيب اللفظ حيث يقول: «وقد تستأنف العرب بـ(ثمَّ) والفعل الذي بعدها قد مضى قبل الفعل الأول؛ من ذلك أن تقول للرجل: قد أعطيتك ألفًا ثم أعطيتك قبل ذلك مالاً، فتكون (ثمَّ) عطفًا على خبر المخبر، كأنه قال: أخبرك أني زرتك اليوم، ثم أخبرك أني زرتك أمس»[٢].

وتابعه ابن مالك[٣] في وقوع (ثمَّ) في بعض تصاريفها دالة على ترتيب اللفظ دون ترتيب الحكم.

وأجاب المانعون عن ذلك بأن (ثمَّ) فيه على بابها، ويحمل القول فيما استدلوا به على ظاهره؛ أما البيت فيكون الجد قد أتاه السؤدد من قبل الأب، والأب من قبل الابن، وذلك مما يمدح به[٤]، ويكون البيت ـ إذ ذاك ـ مثل قول ابن الرومي:

فَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلا بِابْنٍ ذُرَى حَسَبٍ ... كَمَا عَلَتْ بِرَسُوْلِ اللهِ عَدْنَانُ[٥]

قال المرادي: لا يساعد على هذا قوله (قبل ذلك)[٦].

وأما الآية الكريمة فـ(ثمَّ) فيها على بابها والجواب من عدة أوجه:

١- أن العطف على محذوف، أي: من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها.

(١) ينظر: الصاحبي ٢١٥.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٩٦.

(٣) ينظر: التسهيل ١٧٤-١٧٥، شرح التسهيل ٣/ ٣٥٤-٣٥٧.

(٤) ينظر: شرح الجمل ١/ ٢٣٤-٢٣٥، الجنى الداني ٤٢٨-٤٢٩، الخزانة ١١/ ٣٨.

(٥) البيت من البسيط. والشاهد فيه لغوي؛ حيث استشهد به على أنَّ مما يمدح به أن تكون السيادة حصلت للأب ثم للجد مترتبة على سيادة الابن وهو الممدوح.

والبيت في الديوان ٦/ ١٧٩، والجنى الداني ٤٢٩، والمغني ١/ ١٣٧، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٤٦، والمقاصد الشافية ٥/ ٨٩، والخزانة ١١/ ٣٨.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٤٢٩.

٢- أن العطف على (واحدة) على تأويلها بالفعل أي من نفس توحدت أي انفردت ثم جعل منها زوجها.

٣- أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر، ثم خلقت حواء من قصيراه[(١)].

وكذلك الحال مع الأدلة المشابهة فالجواب عما وقع فيها من إشكال بأحد الأقوال الثلاثة السابقة.

ثالثًا: المهلة:

ذهب بعض النحويين إلى أن (ثمَّ) قد تقع موقع الفاء فتفيد التشريك في الحكم، والترتيب دون مهلة. وممن ذهب إلى ذلك ابن مالك[(٢)]، وابنه بدر الدين[(٣)]، وابن عقيل[(٤)].

واستُدِّلَ لهذا القول بقول أبي دؤاد الإيادي:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجَاجِ جَرَى فِي الأَنَابِيْبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ[(٥)]

أي: فاضطرب؛ إذ الهزُّ مع جري في أنابيب الرمح يعقبه اضطرابه بلا تراخ.

وجعل بعض النحويين من ذلك ما ذهب إليه الفراء من أنها ترتب اللفظ دون الحكم قالوا: لأنه لا مهلة بين الإخبارين فهي حينئذ تفيد ترتيبًا ولا تفيد مهلة[(٦)].

والذي يظهر لي أن الأصل في (ثمَّ) أن تدلَّ على التشريك، والترتيب، والمهلة إلا أنها قد تخرج في بعض تصاريفها عن ذلك فتقع موقع الواو أحيانًا وموقع الفاء أحيانًا أخرى لورود

(١) ينظر: شرح الجمل ١/ ٢٣٤-٢٣٥، المغني ١/ ١٣٦.

(٢) ينظر: التسهيل ١٧٤-١٧٥، شرح التسهيل ٣/ ٣٥٤-٣٥٧.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٢٤-٥٢٥.

(٤) ينظر: المساعد ٢/ ٤٤٩-٤٥١.

(٥) البيت من المتقارب. و(الرديني): صفة للرمح نسبة إلى امرأة اسمها ردينة. و(العجاج) : الغبار.

والشاهد فيه قوله: (جرى في الأنابيب ثم اضطرب)؛ حيث يستشهد به على أنَّ (ثُمَّ) تقع موقع الفاء في إفادة الترتيب بلا مهلة.

والبيت في الديوان ٢٩٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٤، والجنى الداني ٤٢٧، والمغني ١/ ١٣٧، والمساعد ٢/ ٤٤٩، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٣٨، والهمع ٥/ ٢٣٧.

(٦) ينظر: المغني ١/ ١٣٧، الهمع ٥/ ٢٣٦.

السماع بذلك، إلا أن مجيئها كذلك مشروط بظهور المعنى وأمن اللبس، وهو قليل فيها، والأكثر مجيئها على الأصل. والله أعلم[1].

(١) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الكتاب ١/ ٤٣٨، معاني القرآن للفراء ١/ ٣٩٦، حروف المعاني ١٦، الصاحبي ٢١٥-٢١٦، شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٤٤، التبصرة والتذكرة ٥٥، أسرار العربية ٢٢٠، شرح الجمل ١/ ٢٣٤-٢٣٥، التسهيل ١٧٤-١٧٥، شرح التسهيل ٣/ ٣٥٤-٣٥٧، شرح الكافية ٥/ ٨٦-٩٠، ٦/ ١٥٥-١٥٧، شرح الألفية لابن الناظم ٥٢٤-٥٢٥، البسيط في شرح الجمل ١/ ٣٣٨، رصف المباني ١٧٤، شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ٣٥٣، الارتشاف ٤/ ١٩٨٨-١٩٨٩، الجنى الداني ٤٢٦-٤٣٠، المغني ١/ ١٣٥-١٣٧، المساعد ٢/ ٤٤٩، ٤٥١، شفاء العليل ٧٨٠، ٧٨٢، ٧٨٣، تمهيد القواعد ٧/ ٣٤٣٥-٣٤٤٦، المقاصد الشافية ٥/ ٨٦-٩٠، شرح الدماميني على المغني ٦٠٨-٦١٧، الهمع ٥/ ٢٣٦-٢٣٧.

١٩-(جَيْرِ) بين الاسمية والحرفية

(جَيْرِ) لفظ مبني حُرِّك آخره منعًا لالتقاء الساكنين، وبني على الكسر على أصل التقاء الساكنين، كما يحرك أحيانًا بالفتح للتخفيف كـ(أين) و(كيف)[١].

وهو لفظ اختلف النحويون حوله: هل هو اسم أو حرف؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول[٢]:

أنه حرف في كل أحواله وتصاريفه بمعنى (نعم) فهو من حروف الجواب. وأكثر ما يستعمل مع القسم. واستدل أصحاب هذا القول بأمور:

١- أن كل موضع وقعت فيه (جَيْرِ) يصلح أن يوقع فيه (نعم)، وليس كل موضع وقعت فيه (جَيْرِ) يصلح أن يوقع فيه (حقًا) فإلحاقها بـ(نعم) أولى.

٢- أنها أشبه بـ(نعم) لفظًا واستعمالاً، ولذلك بنيت. ولو وافقت (حقًا) في الاسمية لأعربت، ولجاز أن يصحبها الألف واللام، كما أن (حقًا) كذلك.

٣- أنها عُطِفَت عليها (نعم) في قول بعض الطائين:

أَبَى كَرَمًا لا آلِفًا جَيْرِ أَوْ نَعَمْ ... بِأَحْسَنِ إِيْفَاءٍ وأَنْجَزِ مَوْعِدِ[٣]

وأُكِّدَتْ بها (أجل) في قول الطفيل العنزي:

وَقُلْنَ عَلَى البَرْدِيِّ أَوَلُ مَشْرَبٍ ... أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ رِوَاءً أَسَافِلُهْ[٤]

---

(١) ينظر: رصف المباني ١٧٦، المغني ١/ ١٣٨، شرح الدماميني على المغني ٦٢٣-٦٢٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٦-٣٩٨، شرح التسهيل ٣/ ٢١٩-٢٢٠، الجنى الداني ٤٣٤-٤٣٥، الخزانة ١٠/ ١١١-١١٤.

(٣) البيت من الطويل. والشاهد فيه قوله: (جير أو نعم)؛ حيث عطف (نعم) على (جير)، وفي هذا دليل على أنها بمعناها.

والبيت في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٦، وشرح التسهيل ٣/ ٢١٩، الجنى الداني ٤٣٤، والهمع ٤/ ٢٥٨.

(٤) البيت من الطويل. و(قلن) : أي الظعائن. و(البَرْدِيّ) : غدير ينبت البردي. و(رِوَاءً) : جمع رَيَّان كعِطَاش جمع عطشان. و(أسافل): جمع أسفل، وهو المكان المنخفض حيث يستقر الماء.

والشاهد فيه: توكيد (أجل) بـ(جير)، مما يدل على كون (جير) بمعنى (نعم)، وإلا لما أكدت بها (أجل) التي بمعنى (نعم).

وقوبل بها (لا) في قول الراجز[(١)]:

إِذَا تَقُوْلُ (لا) ابْنَةُ العُجَيْرِي   تَصْدُقُ لا إِذَا تَقُوْلُ (جَيْرِ)[(٢)]

ورُدَّ استدلالهم بأمور منها:

١- أنَّ المشابهة اللفظية بينها وبين (نعم) منتفية، ورعاية الشبه باعتبار كون كـل منـهما ثلاثي الحروف أمر لا يلتفت إليه.

٢- أنَّ صدق الملازمة بين كونها اسمًا بمعنى (حقًا) أو(أبدًا) وبين الإعراب ودخـول (أل) عليها غير متحقق، والدليل (ما) التي بمعنى (شيء) لم يلزم من أن تكون بمعـنى اسـم تدخل عليه (أل) أن تكون هي بحيث تدخل عليها (أل)[(٣)].

وأجيب عن هذا بأن اللزوم لعدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء، بخلاف (ما) بمعنى (شيء) فإنها مشابهة له في الوضع[(٤)].

٣- أن أثبات العلماء قد نقلوا استعمال العرب لها بمعنى اليمين. وقد استقر عند المحققين أن من حفظ حجة على من لم يحفظ[(٥)].

والبيت في الديوان ٨٤، وشرح الكافية الـشافية ١/ ٣٩٧، وشـرح التـسهيل ٣/ ٢١٩، والارتـشاف ٤/ ١٧٨٩، والجنى الداني ٤٣٤، والهمع ٤/ ٣٧٤، والخزانة ١٠/ ١٠٧.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الرجز. و(العُجَيْر) : اسم رجل. والمعنى: إذا قالت (لا) صدقت، وإذا قالت (نعم) فهي غير صادقة.
واستُشهِدَ به على أنَّ (جير) بمعنى (نعم)؛ حيث قوبل بها (لا) في الشطر الأول.
والبيت في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٧، شرح التسهيل ٣/ ٢١٩، الجنى الداني ٤٣٤، المغـني ١/ ١٣٨، شرح الدماميني على المغني ٦٢٥، الهمع ٤/ ٣٧٤، شرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢.

(٣) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٦٢٣-٦٢٦، الانتصاف من الإنصاف ١/ ٤٠٠-٤٠١.

(٤) ينظر: الهمع ٤/ ٢٥٩.

(٥) ينظر: الانتصاف من الإنصاف ١/ ٤٠٠-٤٠١.

وممن قال بحرفيتها اليمني(١)، وأبو البقاء العكبري(٢)، وابن يعيش(٣)، وابن مالك(٤)، والرضي(٥)، والمرادي(٦)، وابن هشام(٧).

القول الثاني:

ذهب بعض النحويين إلى أنها اسم على كل حال واختلفوا في ذلك على ثلاثة مذاهب:

١- ذهب قوم إلى أنها اسم مصدر بمعنى (حقًّا) مضمنة معنى القسم؛ إذ هي عوض منه وفيها معنى التوكيد، وبنيت لقلة تمكنها؛ لأنها لا تستعمل إلا في القسم(٨). ونسب هذا القول لسيبويه(٩). وإليه ذهب ابن عصفور(١٠)، والمالقي(١١). واستُدِلَّ على اسميتها بأمرين:

أ- أنَّ معناها (حقًّا)، وما حل من الألفاظ المشكلة في الحرفية والاسمية محل الاسم حكم عليه بالاسمية، إلا إن قام دليل على حرفيته، ككاف التشبيه التي بمعنى (مثل)(١٢).

ب- أنها قد نونت في الشعر مراعاة لأصلها من الاسمية، قال أعرابي من بني أسد:

وَقَائِلَةٍ أَسِيْتَ فَقُلْتُ جَيْرٍ ... أَسِيٌّ إِنَّنِيْ مِنْ ذَاكَ إِنَّهْ(١٣)

---

(١) ينظر: كشف المشكل في النحو ١٦١-١٦٢. واليمني هو علي بن سليمان الحيدرة اليمني، أبو الحسن، صنف المشكل في النحو وغيره، توفي سنة ٥٩٩هـ. ينظر: معجم الأدباء ١٣/٢٤٣-٢٤٦، بغية الوعاة ٢/١٨٨، هدية العارفين ٧٠٣.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٩٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٢٤.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٦-٣٩٨، شرح التسهيل ٣/ ٢١٩-٢٢٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٧١-٧٢.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٤٣٤-٤٣٥.

(٧) ينظر: المغني ١/ ١٣٨-١٣٩.

(٨) ينظر: رصف المباني ١٧٦-١٧٨، تمهيد القواعد ٦/ ٣١٤٢-٣١٤٣، شرح الدماميني على المغني ٦٢٤، الخزانة ١٠/ ١١٢.

(٩) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٨٦، الارتشاف ٤/ ١٧٨٩، المساعد ٢/ ٣٢٨، شفاء العليل ٢/ ٦٩٩، الهمع ٤/ ٢٥٧.

(١٠) ينظر: شرح الجمل ١/ ٥٤٤.

(١١) ينظر: رصف المباني ١٧٦-١٧٨.

(١٢) ينظر: رصف المباني ١٧٧.

(١٣) البيت من الوافر. و(أسيت) : أي حزنت، من الأسى وهو الحزن. و(أَسِيٌّ) : أي حزين. والشاهد فيه قوله: (جيرٍ) بالتنوين حيث استدل به من ذهب إلى اسمية (جير).

فهذا التنوين ــ وإن كان تنوين ضرورة ــ لا يكون إلا في الأسماء التي أصلها التمكن كتنوين المنادى العلم، وتنوين ما لا ينصرف، ولا يكون تنوين الضرورة في فعل ولا حرف ولا في متوغل في البناء كالضمير، إلا في القوافي للترنم، وليس من باب الضرورة[(١)].

وخُرِّجَ هذا البيت على أمور منها:

أ- أنه فعل مضطر فهو تنوين ضرورة.

ب- يحتمل أن يكون قائله أراد توكيد (جير) بـ(إنَّ) التي بمعنى (نعم) فحذف همزتها وخفف[(٢)].

قال الدماميني: «وهذا بعيد؛ إذ لم يثبت في موضع من المواضع تخفيف (إنَّ) التي بمعنى (نعم)، ولا حذف همزتها»[(٣)].

وقال البغدادي: «هو بعيد»[(٤)].

ج- يحتمل أن يكون الشاعر شبه آخر النصف بآخر البيت فنون تنوين الترنم، وهو لا يختص بالأسماء بل يلحق الحرف والفعل[(٥)].

قال الدماميني تعليقًا على هذا التخريج: «وهذا التخريج ظاهر التعسف»[(٦)].

د- أن هذا التنوين شاذ كمجيء التنوين في اسم الفعل في الخبر، في قولهم: (فداءٍ لك)[(٧)].

٢- ذهب بعضهم إلى أنه اسم ظرف زمان بمعنى (أبدًا)، بني لقلة تمكنه[(٨)].

والبيت في التوطئة ٣٥٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٧، وشرح الكافية ٦/ ٧١، ورصف المباني ١٧٧، ولسان العرب ١٤/ ٣٥ (أسا) ، والجنى الداني ٤٣٥، والخزانة ١٠/ ١١١، ١١٣.

(١) ينظر: رصف المباني ١٧٧-١٧٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٧، الجنى الداني ٤٣٥، المغني ١/ ١٣٨-١٣٩.

(٣) شرح الدماميني على المغني ٦٢٥.

(٤) الخزانة ١٠/ ١١١.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٧-٣٩٨، الجنى الداني ٤٣٥، المغني ١/ ١٣٨-١٣٩.

(٦) شرح الدماميني على المغني ٦٢٥.

(٧) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣١٤٣، الهمع ٤/ ٢٥٨.

(٨) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٨٩، شرح الدماميني على المغني ٦٢٤، الهمع ٤/ ٢٥٨، الخزانة ١٠/ ١١٢.

٣- ذهب آخرون إلى أنه اسم فعل بمعنى (أعترف وأقر). وممن ذهب إلى ذلك أبو علي الفارسي[١]، وعبد القاهر الجرجاني[٢].

واستُدِلَّ لهذا القول بأمرين:

أ- أنه اسم بمعنى (أعترف وأقر)[٣].

واعترض الرضي على هذا بقوله: «ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق»[٤].

قال عبد الحافظ العسيلي محقق شرح الدماميني على المغني: «معنى هذه العبارة أنه يلزم أحد أمرين: الأول: أن يكون المذهب في جميع حروف الجواب أنها أسماء أفعال بهذا المعنى الذي ادعاه، الثاني: ألا تكون (جير) كذلك؛ لأن تخصيصها من بين أخواتها بهذا مع أن مدلول الجميع واحد شيء لا مبرر له»[٥].

ب- أنه ورد منونًا في الشعر، وتنوينه للدلالة على التنكير، فهو يجري مَجرى الأصوات، وباب الأصوات كلها والمبنيات بأسرها إلا ما خُصَّ فيها بعلة -الفرقان فيها بين نكرتها ومعرفتها التنوين، فما كان معرفة جاء بغير تنوين، فإذا نكرته نونته، فقوله: (جيرِ) -بغير تنوين- في موضع قوله: (فقلت الحق)؛ وتجعله نكرة في موضع آخر فتنونه فيكون معناه (قلت حقًا)، ولا مدخل للضرورة في ذلك، إنما التنوين للمعنى المذكور[٦].

القول الثالث:

أن (جير) تستعمل تارة حرف جواب بمعنى (نعم)، وتارة تكون اسمًا بمعنى اليمين، نحو: (جير لا أفعل كذا) و(لا جير لا أفعل كذا).

---

(١) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه وينظر: الخزانة ١٠/ ١١٢.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٤١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/ ١٤١.

(٤) شرح الكافية ٦/ ٧٢.

(٥) حاشية شرح الدماميني على المغني ٦٢٦.

(٦) ينظر: الخزانة ١٠/ ١١٤.

وذهب القائلون بذلك إلى أن علة بناء (جَيْرِ) الاسمية هي شبهها بـ(جير) الحرفية، كـ(حاشا) التنزيهية بنيت لشبهها بـ(حاشا) الحرفية شبها لفظيًا[(١)].

قال الرضي: «ولا يكفي في البناء الموافقة اللفظية، ألا ترى إعراب (إلى) بمعنى النعمة»[(٢)].

والذي يظهر لي أن (جَيْرِ) حرف جواب بمعنى (نعم)؛ لقوة أدلة القائلين بذلك؛ حيث عطفت على (نعم)، وأكدت بها (أجل)، وقوبل بها (لا)، وهذا دليل قوي على أنها حرف بمعنى (نعم)؛ ولأنه لفظ مبني ولا موجب لبنائه إذا كان اسمًا، وأما قولهم: (إنه تارة يكون اسمًا، وتارة يكون حرفًا) فإن فيه تفريقًا بين (جير) في حالين، وإذا أمكن جعله حرفا على كل حال، أو اسما على كل حال فهو أولى، وقد أمكن ذلك؛ وأما قولهم: (إن أثبات العلماء قد نقلوا استعمال العرب لها بمعنى اليمين) فإن القائلين بحرفيتها لم ينكروا استعمالها في اليمين، ولكن على أنها حرف يقوم مقام الجملة القسمية، والجامع بينهما أن التصديق توكيد وتوثيق كالقسم، تقول: (جير لأفعلن)، كأنك قلت: (والله لأفعلن)[(٣)]؛ وأما البيت الذي استدل به على اسميتها للتنوين، فهو فعل مضطر لا يستدل به. والله أعلم[(٤)].

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٧١-٧٢، شرح الدماميني على المغني ٦٢٤، الانتصاف من الإنصاف ١/ ٤٠١.

(٢) شرح الكافية ٦/ ٧١.

(٣) المصدر السابق ٦/ ٧١.

(٤) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الكتاب ٣/ ٢٨٦، التعليقة ٣/ ٩٧، المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٤١، الإنصاف ١/ ٤٠٠-٤٠١، كشف المشكل في النحو ١٦١-١٦٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٩٤، شرح المفصل ٨/ ١٢٤، التوطئة ٣٥٦، شرح الجمل ١/ ٥٤٤، شرح لكافية الشافية ١/ ٣٩٦-٣٩٨، شرح التسهيل ٣/ ٢١٩-٢٢٠، شرح الكافية ٦/ ٧١-٧٢، رصف المباني ١٧٦-١٧٨، شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ٣٥٧، الارتشاف ٤/ ١٧٨٩- ١٧٩٠، ٥/ ٢٣٧٠، الجنى الداني ٤٣٤-٤٣٥، المغني ١/ ١٣٨-١٣٩، المساعد ٢/ ٣٢٨، شفاء العليل ٢/ ٦٩٩، تمهيد القواعد ٦/ ٣١٤٢-٣١٤٣، شرح الدماميني على المغني ٦٢٣-٦٢٦، الهمع ٤/ ٢٥٧-٢٦٠، ٣٧٤-٣٧٥، الخزانة ١٠/ ١٠٣، ١١١-١١٤، حاشية الدسوقي ١/ ٣٢٥-٣٢٧، الانتصاف من الإنصاف ١/ ٤٠٠-٤٠١.

٢٠-عامل النصب في (ماخلا) و(ماعدا) الفعليتين

إذا دخلت (ما) المصدرية على (خلا) و(عدا) تعينت فعليتهما؛ وذلك لأنها إنما تدخل على الجملة الفعلية غالبا، وعلى الاسمية قليلا، وليسا اسمين فتعينت فعليتهما[(١)].

وإذا ثبت هذا فإن موضع (ما) والفعل نصب، لا خلاف في ذلك بين النحويين[(٢)]، ولكن اختلفوا في وجه انتصابه على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

ذهب السيرافي[(٣)] إلى أنه مصدر موضوع موضع الحال، وفيه معنى الاستثناء، فإذا قيل: (قاموا ما خلا زيدا) فالتقدير: (قاموا خالين من زيدٍ). قال: وجاز وقوع (ما) المصدرية مع صلتها موضع الحال، إجراء لها مُجرى المصدر الصريح في نحو: (أرسلها العِرَاكَ)، كما وصف بها في قولك: (مررتُ برجلٍ ما شئتَ من رجلٍ) إجراء لها مُجرى المصدر الصريح الموصوف به في نحو: (مررتُ برجلٍ عَدْلٍ).

وممن تابعه في ذلك الأعلم الشنتمري[(٤)]، وأبو البقاء العكبري[(٥)]، وابن يعيش[(٦)]، وابن عصفور[(٧)].

واعترض بأن الحال نكرة والمصدر المسبوك معرفة بإضافته إلى ما بعده فكيف يكون حالا[(٨)]؟

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣١٠، شرح الكافية ٢/ ١٣٧، شرح الألفية لابن الناظم ٣٠٨-٣٠٩.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٩/ ١٨، الارتشاف ٣/ ١٥٣٤، الجنى الداني ٤٣٨، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٥١، تمهيد القواعد ٥/ ٢٢١٦.

(٣) ينظر: شرح الكتاب له ٩/ ١٨.

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٣٤. والأعلم هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري النحوي المعروف بالأعلم، أبو الحجاج، من مصنفاته في النحو: النكت في شرح كتاب سيبويه، وتحصيل عين الذهب في معدن جوهر الأدب وهو كتاب في شرح شواهد الكتاب. توفي سنة ٤٧٦هـ. ينظر: البلغة ٣٢٢، بغية الوعاة ٢/٣٤٩، هدية العارفين ٢/٥٥١.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٠٨.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٧٨، ٨/ ٤٩.

(٧) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٢٦٥، المقرب ١/ ١٧٣.

(٨) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٦٨٣، حاشية الدسوقي ١/ ٣٦٤، حاشية الصبان ٢/ ٢٥٣.

وأجيب عن هذا بأنه يقع حالا كما يقع المصدر الصريح المقترن بأداة التعريف حالا في نحو: (أَرْسَلَهَا العِرَاكَ)[١]، وبأن وقوع المعرفة حالا لتأولها بالنكرة سائغ شائع[٢].

واعترض بأنه لا يلزم من اغتفار مجيء الحال مقترنة بـ(أل) اغتفار مجيئها مصدرا معرفا بالإضافة؛ إذ (أل) في ذلك جنسية، فمدخولها نكرة في المعنى بخلافٍ فيه.

وأيضا فمجيء الحال معرفة قليل قابل للتأويل، فلا ينبغي ارتكاب مثله في تركيب كثير[٣].

القول الثاني:

ذهب ابن خروف[٤]، والشلوبين[٥] إلى أن انتصابه على الاستثناء كانتصاب (غير) في قولك: (قام القوم غير زيد) ألا ترى أن (ما) وما بعدها بتقدير اسم فيه معنى (إلا) كما أن (غير) كذلك.

واعترض بأمرين:

١- أن المنصوب على معنىً لابد أن يكون المعنى قائما به لا بغيره، ومعنى الاستثناء قائم بما بعد (ما) وصلتها لا بـ(ما)، فلا يصح القول بأنهما منصوبان على الاستثناء؛ لأنهما مستثنى بهما لا مستثنيان[٦].

٢- أنها لا يُفَرَّغُ لها الفعل، فلا يقال: ما جاءني ما خلا زيدًا، ولو كانت بمنزلة (غير) لجاز ذلك فيها، كما يجوز في (غير)، فلما التزمت العرب فيها أن تكون في موضع نصب، دلَّ ذلك على أنها موقع الحال[٧].

---

(١) ينظر: المغني ١/ ١٥٣، تمهيد القواعد ٥/ ٢٢١٦، شرح الدماميني على المغني ٦٨٣.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢٢١٦-٢٢١٧.

(٣) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٦٨٣، حاشية الدسوقي ١/ ٣٦٤، حاشية الصبان ٢/ ٢٥٣.

(٤) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: التذييل والتكميل ٨/ ٣١٦، الجنى الداني ٤٣٨، تمهيد القواعد ٥/ ٢٢١٦، المقاصد الشافية ٣/ ٤٠٩.

(٥) لم أقف عليه فيما تحت يدي من كتبه، وينظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢٢١٧.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٥/ ٢٢١٧.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٨/٣١٦.

القول الثالث:

ذهب ابن الضائع[(١)] إلى أنه منصوب على الظرف، و(ما) مصدرية ظرفية، تنوب هي وصلتها عن الوقت، فإذا قيل: (قام القوم ما خلا زيدا) فالمعنى: قام القوم وقت خلوهم زيدا، أي وقت مجاوزتهم زيدا. قال: و(ما) المصدرية كثيرا ما تكون ظرفا، ولم يثبت فيها النصب على الحال، وجعل ذلك نظير: (أتاني مَقْدَمَ الحَاجِّ، وخُفُوْقَ النَّجْمِ). ونقله أبو حيان عن صاحب البسيط أيضا[(٢)].

قال الدماميني: «والقول بأن النصب على الظرف بطريق النيابة ظاهر؛ فإن الحين كثيرا ما يحذف قبل المصدر الصريح والمؤول، فينوب عنه نحو: (آتيكَ قُدُومَ الحاجِّ) و(أُكْرِمُكَ ما ذَرَّ شَارِفٌ) أي: حينَ قدومِ الحاجِّ، وحينَ ما ذرَّ شارفٌ، ثم حذف الحين ونابا (القُدُوم) و(ما ذرَّ شارفٌ) عنه»[(٣)].

والذي يظهر لي أن أقوى الأقوال هو القول بأن النصب فيها على الظرفية؛ إذ نصب الظرف بطريق النيابة كثير شائع، بينما النصب على الحال يرد عليه أن الحال نكرة، والمصدر المؤول معرفة بالإضافة، ولا يقاس على وقوع المصدر الصريح المعرف بـ(أل) حالا؛ لأن (أل) هذه جنسية، والمُعَرَّف بها نكرة في المعنى، وأما القول بأن النصب على الاستثناء كـ(غير) فهو أضعف الأقوال؛ إذ المنصوب على معنى لابد أن يكون ذلك المعنى قائما به، لا بغيره، ومعنى الاستثناء قائم بما بعد (ما) وصلتها لا بها. والله أعلم[(٤)].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٨/ ٣١٧، تمهيد القواعد ٥/ ٢٢١٧. وابن الضائع هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن الضائع، له شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل. توفي سنة ٦٨٠هـ ينظر: البلغة ٢١٨، بغية الوعاة ٢/٢١٧، هدية العارفين ١/٧١٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٨/ ٣١٧.

(٣) شرح الدماميني على المغني ٦٨٤.

(٤) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: الكتاب ٢/ ٣٤٩، شرح الكتاب للسيرافي ٩/ ١٨، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٧١٧-٧١٨، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٣٤، أسرار العربية ١٦٣، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٠٨، شرح المفصل ٢/ ٧٨، ٨/ ٤٩، المقرب ١/ ١٧٣، شرح الجمل ٢/ ٢٦٥، شرح الألفية لابن الناظم ٣٠٨، التذييل والتكميل ٨/ ٣١٦، الارتشاف ٣/ ١٥٣٤، الجنى الداني ٤٣٨، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٥١، المغني ١/ ١٥٣، المساعد ١/ ٥٨٤، تمهيد القواعد ٥/ ٢٢١٦-٢٢١٧، المقاصد الشافية ٣/ ٤٠٩، شرح الدماميني ٦٨٣-٦٨٤، الأشموني٢/ ١٦٤، حاشية الدسوقي ١/ ٣٦٤، حاشية الصبان ٢/ ٢٥٣.

٢١-معنى (رُبَّ)

(رُبَّ) لفظ ورد في لغة العرب دالاً في بعض المواضع على التقليل بالضرورة، نحو قول رجل من أزد السراة[١]:

أَلا رُبَّ مَولُودٍ ولَيْـسَ لَـهُ أَبٌ وَذِيْ وَلَـدٍ لَـمْ يَلْـدَهُ أَبَـوَانِ
وَذِيْ شَامَةٍ سَودَاءَ فِيْ حُرِّ وَجْهِهِ مَجَلَّلَـةٍ لا تَنْقَـضِيْ لأوَانِ[٢]

يعني بذلك عيسى وآدم عليهما السلام. ويعنى بذي الشامة: القمر. وهذه الثلاثة ليس لها نظير، فدل على أن (رُبَّ) هنا للتقليل بالضرورة[٣].

وجاءت (رُبَّ) في مواضع كثيرة جدا ظاهرها الدلالة على التكثير، مثال ذلك قول الأعشى:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ اليَوْ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ[٤]

فالشاعر هنا يفتخر، والموضع موضع افتخار وتعداد مناقب، ولو كانت (رُبَّ) فيه للتقليل لأدَّى ذلك إلى الذم. ومثل ذلك كثير في لغة العرب[٥].

واختلف النحويون في معناها على ثمانية أقوال:

---

(١) وقيل هو لعمرو الجنبي يقوله لامرئ القيس حين لقيه في أحد المفاوز. ينظر: المقاصد النحوية ٣/ ٣٥٤.

(٢) البيتان من الطويل. و(الشامة): علامة مخالفة لسائر البدن، وهي هنا المسحة التي في القمر.

و (حُرُّ الوجه) : ما بدا من الوجنة. و(مُجَلَّلَة) : من التجليل وهو التغطية. وقيل: ذات عز وجلال. وهو أقرب.

استشهد بالبيتين على أن معنى (رُبَّ) التقليل، أو أنها ترد له.

والبيت في الكتاب ٢/ ٢٦٦، ٤/ ١١٥، وشرح المفصل ٤/ ٤٨، ٩/ ١٢٦، والمقرب ١/ ١٩٩، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٨، ورصف المباني ١٨٩، والجنى الداني ٤٤١، والمساعد ٢/ ٢٨٥.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٤٤١.

(٤) البيت من الخفيف. و(الرفد) : القدح العظيم. و(هرقته) : أي سكبته. و(أقتال): جمع قِتْل وهو العدو.

وهذا الشاهد وأمثاله كثير يستشهد به على أن (رُبَّ) ترد للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، ويُخَرِّجُه القائلون بأنها للتقليل على أنها هنا لتقليل النظير.

والبيت في الديوان ٦٣، ومجاز القرآن ١/ ٢٩٩، وشرح المفصل ٨/ ٢٨، ٢٩، شرح التسهيل ٣/ ١٧٦، الخزانة ٩/ ٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٦.

(٥) ينظر: نظم الفرائد ٢٤٣ - ٢٤٤.

القول الأول:

أنها للتقليل، وهو مذهب جمهور البصريين[١]، وبعض الكوفيين[٢]، وكثير ممن جاء بعدهم من النحويين، كالأنباري[٣]، وابن معطي[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن عصفور[٦]، وابن أبي الربيع[٧]، والمالقي[٨]، والمرادي[٩].

واستدلوا لذلك بأمور:

١- أنها جاءت في مواضع لا تحتمل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثير، وهي محتملة لإرادة التقليل بضرب من التأويل، فتعين أن تكون حرف تقليل؛ لأن ذلك هو المطرد فيها[١٠].

٢- مما يدل على أنها إذا كانت للمباهاة والافتخار كانت للتقليل أنها إذا كانت لغير مباهاة وافتخار، إنما تكون للتقليل في كلامهم، فوجب فيها إذا كانت للافتخار أن تكون على حسبها إذا كانت لغير افتخار من إرادة التقليل بها[١١].

٣- ومما يدل على أنها – حينئذ – للتقليل أن المفرد بعدها يكون في معنى جمع؛ فإذا قلت: (رُبَّ يوم) فالمقصود أيام، والمفرد لا يكون في معنى جمع إلا إذا اقترن به لفظ عموم نحو: (كلُ رجلٍ)، أو يقع تمييزا في نحو: (عشرين رجلا)، أو في نفي نحو: (ما قام

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٧ -١٧٣٨، المساعد٢/ ٢٨٥، الهمع ٤/ ١٧٤-١٧٦.

(٢) ينظر: المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

(٣) ينظر: أسرار العربية ١٩٥.

(٤) ينظر: الفصول الخمسون ٢١٥. وابن معطي هو يحيى بن معطي بن عبد النور الزواوي، زين الدين المغربي النحوي، أبو الحسين، من أشهر مصنفاته: الألفية في النحو، الفصول، وحواش على أصول ابن السراج، ونظم كتاب الجمهرة لابن دريد وغيرها كثير. توفي عام ٦٢٨هـ. ينظر:سير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٢، بغية الوعاة ٣٣٩/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٢٦.

(٦) ينظر: المقرب ١/ ١٩٩، شرح الجمل ١/ ٥٠٩ -٥١٢.

(٧) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٨٥٩ -٨٦٠.

(٨) ينظر: رصف المباني ١٨٨-١٨٩.

(٩) ينظر: الجنى الداني ٤٤٠.

(١٠) ينظر: المصدر السابق ٤٤٠.

(١١) ينظر: شرح الجمل ١/ ٥١١.

رجلٌ)، أو في تقليل نحو: (قلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلا زيدٌ)، ألا ترى أن (رجلٌ) في (قلَّ رجلٌ) يراد به العموم ولولا ذلك لما ساغ الاستثناء منه[1].

واعترض بأن هذا الذي ذكروه ــ وهو كون المفرد بعدها في معنى الجمع ــ أدلُّ على أنها للتكثير[2].

وذكر القائلون بأنها للتقليل ستة أوجه لتخريج ما جاء ظاهره التكثير، وهي:

١- أن (رُبَّ) في ذلك لتقليل النظير، فالمفتخر يزعم أن الشيء الذي يكثر وجوده منه يقل من غيره. وذلك أبلغ في الافتخار[3]. ورُدَّ ذلك بأن معنى الحرف إنما يكون حاصلا لِمَا باشره الحرف، فكيف تباشر (رُبَّ) شيئا والمعنى الذي وضعت له قائم بكلمة أخرى غير ما باشرته[4].

٢- أن القائل قد يقول: (رُبَّ عالم لقيت) وهو قد لقي كثيرًا من العلماء، ولكنه يقلل من لقيه تواضعا.

٣- أن الرجل يقول لصاحبه: (لا تعادني فربما ندمت) وهذا موضع ينبغي أن تكثر فيه الندامة، ولكن المراد أن الندامة لو كانت قليلة لوجب أن يتجنب ما يؤدي إليها، فكيف وهي كثيرة؟ فصار لفظ التقليل هنا أبلغ من التصريح بلفظ التكثير[5].

٤- أن هذه الأشياء المفتخر بهاـ وإن كانت من المفتخِر كثيرة ــ فقد صارت معدومة الآن، والشيء إذا صار معدوما كأنه لم يكن، فلحق بذلك بما رئي في المنام ووقع في الخيال، فصار لذلك قليلا، فدخلت عليه (رُبَّ).

٥- أن الشيء يكون قليلا في نفسه لعدم نظائره، والشيء الذي يقلُّ نظيره، ويعزُّ وجوده إذا نيل منه بعضٌ يفخر به وإن كان قليلا، فدخلت عليه (رُبَّ) لقلته[6].

(١) ينظر: شرح الجمل ١/ ٥١١-٥١٢.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٣٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٤٤٤.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣١-٣٢.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٤٤٤.

(٦) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٦٠.

٦- أن هذه الأشياء التي يفتخر بها ــ وإن كان قد وقعت كثيرا من المفتَخِر ــ فإنها بالنظر إلى شرف هذا المفتخِر وجلالته قليلة(١).

القول الثاني:

أنها للتكثير، وهو منسوب لصاحب كتاب العين، وابن درستويه(٢) وجماعة(٣)، كما نسب إلى سيبويه(٤).

القول الثالث:

أنها لمبهم العدد، تجيء للتقليل والتكثير، فهي من الأضداد، وإليه ذهب الفارسي في كتاب الحروف له(٥)، ونسب للكوفيين(٦). كما عزي إلى ابن الباذش(٧)، وابن طاهر(٨). واختاره ابن عقيل(٩).

القول الرابع:

أنها أكثر ما تكون للتقليل، وتأتي للتكثير قليلا. ونسب هذا القول إلى أبي نصر الفارابي(١٠). واختاره السيوطي(١١).

---

(١) ينظر: شرح الجمل ١/ ٥١١.

(٢) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي النحوي، أبو محمد، من مصنفاته: الإرشاد في النحو، شرح الفصيح، وأخبار النحاة وغير ذلك.توفي سنة ٣٤٧هـ. ينظر: الفهرست ٦٣، الإنباه ٢/١١٣، بغية الوعاة ٢/٧٨.

(٣) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٨، الجنى الداني ٤٤٠، الهمع ٤/ ١٧٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٧، الارتشاف ٤/ ١٧٣٧.

(٥) ذكر ذلك عنه أبو حيان والمرادي، ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٧، الجنى الداني ٤٤٠. ولم أجد في المصادر التي ترجمت لأبي علي الفارسي كتابا بهذا الاسم، وما وقفت عليه من قوله يفيد أنه يرى أن معنى (رُبَّ) التقليل، ينظر: الإيضاح العضدي ٢٥١، المسائل المشكلة ١٠٧، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٢٨ -٨٣٠.

(٦) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٥٩، الارتشاف ٤/ ١٧٣٧.

(٧) ابن الباذش هو علي بن أحمد بن خلف ابن الباذش الأنصاري الغرناطي، أبو الحسن،صنف شرح كتاب سيبويه، وشرح أصول ابن السراج، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل وغيرها. توفي عام ٥٢٨هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢/١٦٦، بحث بعنوان: أبو الحسن ابن الباذش الغرناطي وأثره النحوي.د.شريف عبد الكريم النجار. مجلة جامعة أم القرى،مجلد١٤،العدد ٢٣.

(٨) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٨، تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٣٠، الهمع ٤/ ١٧٥.

(٩) ينظر: المساعد ٢/ ٢٨٥.

(١٠) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٨، الهمع ٤/ ١٧٥. والفارابي هو إسحاق بن إبراهيم الفارابي، أبو إبراهيم، صاحب ديوان الأدب، وله أيضا إيضاح شرح أدب الكاتب، وبيان الإعراب. توفي سنة ٣٥٠هـ. ينظر: معجم الأدباء ٦/٦١، بغية الوعاة ١/ ٣٦٠.

(١١) ينظر: الهمع ٤/ ١٧٥.

القول الخامس:

أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر، وبه جزم ابن مالك في شرح التسهيل[١]، واختاره ابن هشام[٢]، وناظر الجيش[٣].

واستدل ابن مالك لهذا القول بأمور:

١- أن (كم) تصلح في كل موضع وقعت فيه (رُبَّ) إلا نادرا[٤].

واعترض بأن لمجرور (رُبَّ) في تلك المواضع نسبتين مختلفتين: نسبة كثرة إلى المفتخر، ونسبة قلة إلى غيره. فتارة يأتي بلفظ (كم) على نسبة الكثرة، وتارة يأتي بلفظ (رُبَّ) على نسبة القلة[٥].

٢- أن كون معناها التكثير هو الواقع في غير النادر من كلام العرب نثره ونظمه[٦].

ورد بأن مجيئها للتقليل كثير في أشعار المتقدمين والمتأخرين، وليس بنادر كما زعم ابن مالك[٧].

٣- ذكر ابن مالك أن ما ذهب إليه من كونها للتكثير هو مذهب سيبويه رحمه الله، واستدل على ذلك بقوله في باب كم: «اعلم أن لـ(كم) موضعين: فأحدهما الاستفهام... والموضع الآخر الخبر، ومعناها معنى (رُبَّ)»[٨] ثم قوله بعد ذلك: «واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ)؛ لأن المعنى واحد، إلا أن (كم) اسم و(رُبَّ) غير اسم»[٩].

---

(١) ينظر: ٣/ ١٧٦.

(٢) ينظر: المغني ١/ ١٥٤.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٣٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٦.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٤٤٦.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٨.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٤٤٢.

(٨) الكتاب ٢/ ١٥٦.

(٩) الكتاب ٢/ ١٦١.

قال ابن مالك: «ولا معارض له في كتابه، فعُلِمَ أنَّ مذهبه كون (رُبَّ) مساوية لـ(كم) الخبرية في المعنى، ولا خلاف أن معنى (كم) الخبرية التكثير»(١).

وخرج بعضهم قول سيبويه: (إن كم بمنزلة رُبَّ) على أنه أراد بذلك أنهما يستعملان في الفخر، وإن كانت (رُبَّ) للتقليل و(كم) للتكثير(٢).

وعورض قول ابن مالك: (ولا معارض له في كتابه) بأن من عادة سيبويه في كتابه إذا تكلم في الشواذ أن يقول: (وربَّ شيء هكذا) يريد أنه قليل نادر(٣).

القول السادس:

أنها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق. واختاره أبو حيان(٤).

القول السابع:

أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلم، وابن السيد(٥).

القول الثامن:

أن أصلها للتقليل ثم غلب عليها التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة. وإليه ذهب عبد القاهر الجرجاني(٦). والرضي(٧).

والذي يظهر لي بعد تأمل هذه الأقوال جميعا، والشواهد التي جاءت في ذلك أن (رُبَّ) لمبهم العدد تفيد تقليلا أو تكثيرا، ويعلم ذلك من السياق، وبهذا يمكن تفسير قول سيبويه: (ومعناها – يعني كم – معنى رُبَّ) فهي بمعناها إذ تدل على مبهم العدد إلا أن (كم)

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٧٨.

(٢) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٦٠.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٤٤٦.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٧.

(٥) ينظر: الهمع ٤/ ١٧٥.

(٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٢٨-٨٣٠.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٣٣-٣٤.

للتكثير دائما، و(رُبَّ) تفيد تكثيرا أو تقليلا، وذلك مستفاد من السياق الذي ترد فيه. والله أعلم(١).

(١) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في الكتاب ٢/ ١٥٦-١٦١، الأصول ١/ ٤١٦، حروف المعاني للزجاجي ١٤، الإيضاح العضدي ٢٥١، المسائل المشكلة ١٠٧، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٢٨-٨٣٠، أسرار العربية ١٩٥، منثور الفوائد ٦١، كشف المشكل في النحو ٣٦٠، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٧، الفصول الخمسون ٢١٥، شرح المفصل ٨/ ٢٦، المقرب ١/ ١٩٩، شرح الجمل ١/ ٥٠٩-٥١٢، التسهيل ١٤٧-١٤٨، شرح التسهيل ٣/ ١٧٥-١٧٩، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٤٠١، شرح الكافية ٦/ ٣٣-٣٤، شرح الألفية لابن الناظم ٣٥٧، البسيط في شرح الجمل ٨٥٩-٨٦٠، رصف المباني ١٨٨، الارتشاف ٤/ ١٧٣٧-١٧٣٨، تذكرة النحاة ٥، الجنى الداني ٤٣٩-٤٤٧، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٩١، المغني ١/ ١٥٤، المساعد ٢/ ٢٨٤-٢٨٥، شفاء العليل ٢/ ٦٧٥-٦٧٦، تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٢٩-٣٠٣٥، شرح الدماميني على المغني ٦٩٠، الهمع ٤/ ١٧٤-١٧٦.

٢٢-زمان متعلق (رُبَّ)

اختلف النحويون في الفعل الذي تتعلق به (رُبَّ) هل يلزم مضيه، أو يجوز فيه أن يأتي حالا، أو يجوز فيه أن يأتي في الأزمنة الثلاثة، فيكون ماضيا، وحالا، ومستقبلا؟ على ثلاثة أقوال في ذلك:

القول الأول:

-وهو المشهور عند كثير من النحويين[١] - وهو مذهب المبرد[٢]، والفارسي[٣]، واختاره الجرجاني[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن أبي الربيع[٦] أنه يلزم مضي الفعل الذي تتعلق به (رُبَّ)، وما ورد دالا على الحال أو الاستقبال فإنه يؤول.

القول الثاني:

ذهب ابن السراج[٧] إلى أنه يجوز أن يكون ماضيا وحالا، ومنع أن يكون مستقبلا.

القول الثالث:

ذهب ابن مالك[٨] إلى أنه يجوز أن يكون ماضيا، وحالا، ومستقبلا، إلا أن المضي أكثر. وتابعه ابن هشام[٩]، والسلسيلي[١٠].

واستدل ابن مالك لذلك بوروده في الأزمنة الثلاثة سماعا، وعدم امتناع ذلك قياسا، فقال: «ولا مبالاة بقول المبرد، ولا بقول ابن السراج، فإنهما لم يستندا في ذلك إلا إلى مجرد

---

(١) ينظر الارتشاف ٤/ ١٧٤٢، الهمع ٤/ ١٨٤.

(٢) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الأصول ١/ ٤١٦، شرح التسهيل ٣/ ١٧٩.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٥١-٢٥٣.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٣٥-٨٣٦.

(٥) ينظر: شرح الجمل ١/ ٥١٦.

(٦) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٦٦.

(٧) ينظر: الأصول ١/ ٤١٩-٤٢٠.

(٨) ينظر التسهيل ١٤٨، شرح التسهيل ٣/ ١٧٩-١٨٠.

(٩) ينظر: المغني ١/ ١٥٧.

(١٠) ينظر: شفاء العليل ٢/ ٦٧٧.

الدعوى، ولو لم يكن غير ما ادعياه مسموعًا لكان مساويا لما ادعياه في إمكان الأخذ بـه، فكيف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح»[١].

ومن وروده دالاً على المستقبل قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾[٢].

وقول جحدر بن مالك اللُّص:

فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتىً سَيَبْكِي   عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ[٣]

وكقول هند أم معاوية رضي الله عنها:

يَا رُبَّ قَائلَةٍ غَدًا   يَا لَهْفَ أُمَّ مُعَاوِيَهْ[٤]

ومن وقوعه حالا قول عبد الله بن همام:

أَلا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٍ   وَمُؤْتَمَنٍ بالغَيْبِ غَيْرِ أَمِيْنِ[٥]

وتأول المانعون الآية الكريمة على أنه موضع الماضي على حد قوله تعالى:[٦] ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[٧].

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٧٩.

(٢) الآية ٢ من سورة الحجر.

(٣) البيت من الوافر. و(المهذب): المطهر الأخلاق. و(الرَّخْص): الناعم. و(البنان): أطراف الأصابع.
والشاهد فيه قوله: (رُبَّ فتى سيبكي)؛ حيث استشهد به على جواز مجيء الفعل بعد (رُبَّ) مستقبلا.
والبت في شرح التسهيل ٣/ ١٧٩، ورصف المباني ١٩٤، والجنى الداني ٤٥٢، ٤٥٧، والمغـني ١/ ١٥٧، والمساعد ٢/ ٢٨٧، وشفاء العليل ٢/ ٦٧٧، والخزانة ١١/ ٢٠٩.

(٤) البيت من مجزوء الكامل. و(اللَّهْف): الأسى والحزن والغيظ. وقيل: الأسى على شيء يفوتك بعد ما تشرف عليه.
والشاهد فيه قوله: (يا رُبَّ قائلةٍ غدا)؛ حيث استشهد به على صحة استقبال ما بعد (رُبَّ).
والبيت في شرح التسهيل ٣/ ١٧٩، والجنى الداني ٤٥١، المغني ١/ ١٥٨، والمـساعد ٢/ ٢٨٦، وتمهيـد القواعد ٦/ ٣٠٢٢، وشرح الدماميني على المغني ٧٠٨، والهمع ٤/ ١٨٤.

(٥) البيت من الطويل. و(تَغْتَشُّه): تَعُدُّهُ غاشًّا.
واستشهد به على جواز مجيء الفعل بعد (رُبَّ) حالا.
والبيت في الكتاب ٢/ ١٠٩، وشرح التسهيل ٣/ ١٨٠، ولسان العرب ٦/ ٣٢٣ (غشش) ، والجنى الداني ٤٥٢، وشفاء العليل ٢/ ٦٧٧، وتمهيد القواعد ٦/ ٣٠٢٣.

(٦) من الآية ٩٩ من سورة الكهف.

(٧) وينظر: الهمع ٤/ ١٨٤.

قال ابن هشام: «وفيه تكلف؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل»(١).

وتؤول بيت جحدر على ثلاثة أمور:

١- أنه من حكاية المستقبل بالنظر إلى المضي، فكأن الشاعر قال: فرب فتى بكى علي فيما مضى وإن كنت لم أهلك فكيف يكون بكاؤه إذا هلكت، كقولك: لم تركت زيدا وقد كان سيعطيك.

٢- قيل: إنه على إضمار القول، أي: أقول فيه: سيبكي.

٣- أن يجعل قوله: (سيبكي) صفة لمجرور (رُبَّ)، والجواب محذوف، والتقدير: رُبَّ فتىً سيببكي لم أقضِ حقه. وبذلك يزول الإشكال(٢).

وأجيب عن بيت أم معاوية بأنه من باب الوصف بالمستقبل، لا من باب تعلق (رُبَّ) بما بعدها، ونظيره قولك: رُبَّ مسيء اليوم يحسن غدا، أي رُبَّ رجل يوصف بهذا(٣).

والذي يظهر لي أنه يجوز مجيئه ماضيا، وحالا، ومستقبلا؛ لورود ذلك سماعا، وعدم امتناعه قياسا. ولا شك أن الأكثر والأغلب مجيئه ماضيا. والله أعلم(٤).

(١) المغني ١/ ١٥٧.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٤٥٢-٤٥٣.

(٣) ينظر الهمع ٤/ ١٨٥.

(٤) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: المقتضب ٣/ ١٥، الأصول ١/ ٤١٩-٤٢٠، الموجز لابن السراج ٥٦، الإيضاح العضدي ٢٥١-٢٥٣، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٣٥-٨٣٦، شرح الجمل ١/ ٥١٦، التسهيل ١٤٨، شرح التسهيل ٣/ ١٧٩-١٨٠، شرح الكافية ٦/ ٤٢-٤٤، البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٦٦-٨٦٧، الارتشاف ٤/ ١٧٤٢-١٧٤٣، الجنى الداني ٤٥١-٤٥٣، المغني ١/ ١٥٦-١٥٨، المساعد ٢/ ٢٨٧، شفاء العليل ٢/ ٦٧٧، تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٣٧، المقاصد الشافية ٣/ ٥٧٣-٥٧٥، شرح الدماميني على المغني ٧٠٠، ٧٠٧-٧٠٨، الهمع ٤/ ١٨٤-١٨٥.

٢٣- نوع الجملة بعد (رُبَّ) المكفوفة بـــ(ما)

تدخل (ما) على (رُبَّ) فتكون كافة عن العمل، وغير كافة، بل زائدة ملغاة[١].

ومن دخولها كافة قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾[٢].

ومن دخولها غير كافة قول عدي بن الرعلاء:

رُبَّمَا ضَربَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيْلٍ ... بَيْنَ بُصْرَى وَطَعنَةٍ نَجْلاءِ[٣]

واختلف النحويون في نوع الجملة التي تلي (ربما): هل هي الجملة الفعلية فقط، أو أنها تدخل على الفعلية والاسمية؟ على قولين في ذلك:

القول الأول:

ذهب سيبويه[٤]، وأبو علي الفارسي[٥]، وجمهور النحويين[٦]إلى أن (رُبَّ) إذا كفت بـــ(ما) لا يليها إلا الجملة الفعلية، ولا تليها الجملة الاسمية، وخَرَّجُوا قول أبي دؤاد الإيادي:

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيْهِمْ ... وَعَنَاجِيْجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[٧]

---

(١) ينظر شرح المفصل ٨/ ٢٩-٣٠، شرح التسهيل ٣/ ١٧٢، تذكرة النحاة ٧-٨.

(٢) الآية ٢ من سورة الحجر.

(٣) البيت من الخفيف. و(بين بُصْرَى): بين جهاتها. و(بصرى): بلد بالشام. و(نجلاء): واسعة.

والشاهد فيه إعمال (رُبَّ) مع (ما).

والبيت في الأزهية ٨٢، ٩٤، ورصف المباني ١٩٤، ٣١٦، والجنى الداني ٤٥٦، والمغني ١/ ١٥٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٥، ٢/ ٧٢٥، والخزانة ٩/ ٥٨٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٥.

(٥) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٣٣-٨٣٤.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٤٥٦، المساعد ٢/ ٢٨٢، الخزانة ٩/ ٥٨٧.

(٧) البيت من الخفيف و(الجامل): اسم جمع الجمل، وقيل القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه.

و (المؤبَّل): اسم مفعول من أبَّل الرجل تأبيلا، أي اتخذ الإبل واقتناها. ويقال: إبل مؤبَّلة، إذا كانت للقنية.

و(العناجيج): جمع عُنْجُوج، وهي الخيل الطويلة الأعناق. و(المِهَار): جمع مهر، ولد الفرس، والأنثى مهرة.

والشاهد فيه: دخول ربما على الجملة الاسمية، وقال المانعون: بل (ما) نكرة موصوفة بمعنى شيء، والجامل خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: رُبَّ شيء هو الجامل.

والبيت في الديوان ٣١٦، والأزهية ٩٤، وشرح المفصل ٨/ ٢٩-٣٠، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٢، والجنى الداني ٤٤٨، ٤٥٥، والمساعد ٢/ ٢٨٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٥، والخزانة ٩/ ٥٨٦، ٥٨٨.

على أن (ما) نكرة موصوفة، و(الجامل): خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صفة لـــ(مـــا)، والتقدير: رُبَّ شيء هو الجامل المؤبل[١].

واستشهد لهذا القول بأنه لو صح دخولها على الجملة الاسمية لسمع من العرب نحـــو: (ربما زيد قائم) بتصريح المبتدأ والخبر[٢].

ورد بأنه قد سمع عنهم ذلك، كما في البيت السابق فـــ(الجامل): مبتـــدأ، و(فـــيهم): خبره، والمعنى يصح دون الحاجة إلى تقدير محذوف[٣].

القول الثاني:

ذهب المبرد[٤]، والهروي[٥]، والزمخشري[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن مالك[٨] إلى أن (رُبَّ) إذا كفت بـــ(ما) صارت كحرف الابتداء، يقع بعدها الجملة الفعلية والجملة الاسمية علـــى السواء، واستشهدوا بالبيت السابق على أن (ما) في البيت زائدة كافة هيأت (رُبَّ) للدخول على الجملة الاسمية كما هيؤها للدخول على الجملة الفعلية، و(الجامل): مبتدأ، و(فـــيهم): خبره.

والذي أميل إليه أن القول الثاني هو الصحيح؛ فـــ(رُبَّ) تدخل على الجملة الاسمية كما تدخل على الفعلية؛ لورود ذلك عن العرب وإن كان قليلا، والمعنى في البيت صـــحيح دون الحاجة إلى تقدير محذوف. والله أعلم[٩].

---

(١) ينظر: شرح الجمل ١/ ٥١٥، التسهيل ١٤٧، شرح التسهيل ٣/ ١٧٤، المساعد ٢/ ٢٨٢، الخزانة ٩/ ٥٨٦-٥٨٨.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣٠١٧، الخزانة ٩/ ٥٨٧.

(٣) ينظر: الخزانة ٩/ ٥٨٨.

(٤) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: تذكرة النحاة ٨، الجنى الداني ٤٥٦، المساعد ٢/ ٢٨٢، الخزانـــة ٩/ ٥٨٧.

(٥) ينظر: الأزهية ٩٣-٩٤.

(٦) ينظر: المفصل ٢٨٦.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٣٠.

(٨) ينظر: التسهيل ١٤٧، شرح التسهيل ٣/ ١٧٢.

(٩) تنظر المسألة _ للاستزادة _ في: الكتاب ٣/ ١١٥، الأزهية ٩٣-٩٤، المقتصد في شرح الإيـــضاح ٢/ ٨٣٣-٨٣٤، المفصل ٢٨٦، شرح اللمع للباقولي الأصبهاني ٢٣١، التخمير ٤/ ٢٣-٢٤، شرح المفصل ٨/ ٢٩-٣١،

٢٤-(عسى) بين الفعلية والحرفية

عسى لفظ مختلف فيه: هل هو فعل مطلقا، أو حرف مطلقا، أو فعل في حين وحرف في حين آخر؟

على ثلاثة أقوال للنحويين في ذلك:

القول الأول:

ذهب جمهور النحويين[1] إلى أنه فعل على كل حال. واستدلوا على ذلك بأمرين:

١- اتصال ضمائر الرفع البارزة به نحو: عسيت، وعسيتم.

٢- لحاق تاء التأنيث له، على حد ما تلحق الأفعال بثبوتها في المؤنث، وعدم دخولها في فعل المذكر نحو: عسى زيد أن يقوم، وعَسَت هند أن تقوم[2].

وممن قال بهذا القول الشلوبين[3]، وابن مالك[4]، وأبو حيان[5]، والمرادي[6]، وابن هشام[7].

القول الثاني:

أنه حرف مطلقا. وهو قول أبي العباس ثعلب نصًّا، نقله عنه غلامه أبو عمر الزاهد[1]. وحكاه الرضي عن الزجاج[2]. ونقله بعضهم عن ابن السراج[3].

المقرب ١/ ٢٠٠، شرح الجمل ١/ ٥١٥، التسهيل ١٤٧، شرح التسهيل ٣/ ١٧٢-١٧٤، رصف المباني ١٩٣-١٩٤، تذكرة النحاة ٧-٨، الارتشاف ٤/ ١٧٤٩، الجنى الداني ٤٥٦، المغني ١/ ١٥٧، المساعد ٢/ ٢٨٢، شفاء العليل ٢/ ٦٧٤، تمهيد القواعد ٦/ ٣٠١٦-٣٠١٧، ٣٠٤٢، الخزانة ٩/ ٥٨٦-٥٨٨.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٧، الجنى الداني ٤٦١.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٢٢٩، التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٧، الجنى الداني ٤٦١-٤٦٢، شرح الدماميني على المغني ٧٦٦-٧٦٨.

(٣) ينظر: التوطئة ٢٩٧.

(٤) ينظر: التسهيل ٥٩.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٧، الارتشاف ٣/ ١٢٢٢.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٤٦١.

(٧) ينظر: المغني ١/ ١٧٢.

ومما استُدل به على حرفيته: عدم تصرفه، وكونه بمعنى (لعل)[٤].

القول الثالث:

أنه فعل إلا في حال اتصال ضمير النصب به، فيكون حرفا حينئذ. وهذا القول حكاه السيرافي عن سيبويه[٥]. وكلام سيبويه محتمل لذلك؛ فإنه حين تحدث عن (لولا) و(عسى) إذا اتصل بهما ضمير النصب قال: «فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذا الحال»[٦].

والذي يظهر لي أن (عسى) فعل على كل حال؛ بدليل اتصال ضمائر الرفع به، ولحاق تاء التأنيث له. وأما القول بأنه فعل في حال وحرف في حال أخرى فإن فيه تفريقًا بين (عسى) في حالين، وإذا أمكن جعله فعلا على كل حال أو حرفا على كل حال فهو أولى، وقد أمكن ذلك بجعله فعلا مطلقا. والله أعلم[٧].

---

(١) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتب ثعلب، وينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٧، الارتشاف ٣/ ١٢٢٢، الجنى الداني ٤٦١، المغني ١/ ١٧٢. وأبو عمر الزاهد هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد المطَرِّز اللغوي غلام ثعلب، من تصانيفه: اليواقيت، وشرح الفصيح، وفائت الفصيح، وفائت الجمهرة، وفائت العين وغيرها. توفي سنة ٣٤٥هـ. ينظر: الفهرست ٧٦-٧٧،الإنباه ٣/١٧١، اللباب في الأنساب ٢/١٨٣، البلغة ٢٧٣، بغية الوعاة ١/١٣٧.

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتب الزجاج، وينظر: شرح الكافية ٥/ ٢٢٩.

(٣) لم أقف عليه فيما تحت يدي من كتبه، وينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٧، الجنى الداني ٤٦١، شرح الدماميني على المغني ٧٦٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٢٢٩، شرح الدماميني على المغني ٧٦٧.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٣٩ (دار الكتب العلمية).

(٦) الكتاب ٢/ ٣٧٣-٣٧٥.

(٧) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الكتاب ٢/ ٣٧٣-٣٧٥، شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٣٩ (دار الكتب العلمية)، التوطئة ٢٩٧، التسهيل ٥٩، شرح الكافية ٥/ ٢٢٩، الارتشاف ٣/ ١٢٢٢، التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٧، الجنى الداني ٤٦١-٤٦٢، المغني ١/ ١٧٢، المساعد ١/ ٢٩٣، شرح الدماميني على المغني ٧٦٦-٧٦٨، الهمع ٢/ ١٣١، حاشية الدسوقي ١/ ٤١٣.

٢٥-(عسى) المسندة إلى (أنْ) والفعل بين التمام والنقصان

من أحوال (عسى) أن تسند إلى (أنْ) والفعل، فيقال: عسى أنْ يقوم زيد[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾[٢].

واختلف النحويون في (عسى) هذه هل هي تامة أو ناقصة، كما اختلفوا في توجيه (أنْ) والفعلِ بعدها، على أربعة أقوال في ذلك:

القول الأول:

أنَّ (عسى) تامة بمترلة دنا وقرب، و(أنْ) والفعل في موضع رفع على الفاعلية، فكما تقول: (دنا أن يقوم زيد) ويكون (أن يقوم) فاعلا، فكذلك هنا، إذا قلت: (عسى أن يقوم زيد) صار (أن يقوم) في موضع رفع فاعل[٣].

واعترض بأمرين:

١- أنه إخراج لـ(عسى) عما ثبت لها من كونها ناسخة إلى أمر محتمل؛ حيث ثبت لـ(عسى) في مثل قولهم: (عسى زيد يقوم) كونها ناسخة والفعل في موضع نصب خبر (عسى).

٢- أن هذا خلاف المقرر في (عسى)؛ إذ لا يمكن تعديتها تعدية الفعل المتصرف وجعلها دالة على معناه من الحدث والزمان مع أنها غير متصرفة ولا دالة على حدث ولا زمان[٤].

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٤٦٥، المغني ١/ ١٧٣، الهمع ٢/ ١٤٤.

(٢) من الآية ٢١٦من سورة البقرة.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٥٤، الجنى الداني ٤٦٥، المقاصد الشافية ٢/ ٢٩١.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٩٤.

القول الثاني:

أن (عسى) تامة كالقول السابق، إلا أنها بمترلة (قارب)، و(أنْ) والفعل في موضع نصب على المفعول، والاسم الظاهر بعدهما فاعل، فإذا قيل: (عسى أنْ يقومَ زيدٌ) فـ(أن يقوم) في موضع المفعول، و(زيد) فاعل، والتقدير: قارب القيامَ زيدٌ.[١].

واعترض بما اعترض به القول الأول، وزيد على ذلك:

١- أنه لو كان كما قيل للزم إبراز الضمير مطلقا واتصاله بـ(عسى) إذا كان ضمير مخاطب فكنت تقول: (عسيت أن تقوم) ولما جاز أن تقول: (عسى أن تقوم) وهو جائز ووارد في أصح كلام، قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا﴾[٢].

٢- أنه لو كان كذلك للزم إبراز الضمير في الفعل الثاني إذا كان الاسم مثنى أو مجموعا، فكنت تقول: (عسى أن يقوما الزيدان)، و(عسى أن يقوموا الزيدون)، ولو أعملت الثاني للزم أن تقول: (عسيا أن يقوم الزيدان)، و(عسوا أن يقوم الزيدون)، ولما جاز أن يقال: (عسى أن يقوم الزيدان)، ولا (عسى أن يقوم الزيدون)، وهو جائز[٣].

القول الثالث:

أن (عسى) ناقصة ناسخة، و(أنْ) والفعل في موضع نصب خبرها، والاسم الظاهر اسمها تنازعه مع (عسى) الفعل الواقع خبرا، فصار بمترلة: (عسى يقوم زيد). وهذا القول مبني على أنَّ (أنْ) غيرُ مصدرية[٤].

القول الرابع:

ذهب ابن مالك إلى أن (عسى) ناقصة ناسخة في جميع أحوالها؛ فإذا أُسْنِدَتْ إلى (أنْ) والفعل وُجِّهَت بما يُوَجَّه به وقوع (حَسِبَ) عليها في نحو قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٢/٢٩١.

(٢) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٩١، ٢٩٤-٢٩٥.

(٤) ينظر شرح الكافية ٥/ ٢٣٢- المقاصد الشافية ٢/ ٢٩٢.

﴿يُتْرَكُوٓاْ﴾[١]، فلما لم تخرج (حَسِبَ) بهذا عن أصلها، لا تخرج (عسى) عن أصلها بمثل: (عسى أنْ يقومَ زيد)، بل يقال في الموضعين: سدَّتْ (أنْ) والفعل مسدَّ الجزأين[٢].

والذي يظهر لي وأميل إليه هو ما ذهب إليه ابن مالك؛ إذ إنه قد ثبت لـ(عسى) في بعض أحوالها كونها ناقصة ناسخة، فالأولى أن تُرَدَّ إلى ذلك في سائر أحوالها ما أمكن، وقد أمكن ذلك.

وأما القول الأول والثاني ففيهما إخراج لـ(عسى) عما ثبت فيها من كونها ناسخة إلى أمر محتمل، مع إمكان جعلها على حال واحدة في جميع مواضعها. وأما القول الثالث فلا ينبغي الحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة؛ إذ فيه جعل (أنْ) زائدة لا مصدرية، وقد اعترض هذا بكونها قد نصبت[٣]، وبأن لزوم الزائد مطردا في موضع معين مع أي كلمة كانت بعيد[٤]. والله أعلم بالصواب[٥].

---

(١) من الآية ٢ من سورة العنكبوت.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٤.

(٣) ينظر: المغني ١/ ١٧٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٢٣٠.

(٥) تنظر المسألة ـللاستزادةـ في: الكتاب ٣/ ١٥٨، التوطئة ٢٩٧، شرح التسهيل ١/ ٣٩٤، شرح الكافية ٥/ ٢٣٢، الارتشاف ٣/ ١٢٣١، التذييل والتكميل ٤/ ٣٥٤-٣٥٥، الجنى الداني ٤٦٥-٤٦٦، المغني ١/ ١٧٣-١٧٤، المساعد ١/ ٢٩٩، شفاء العليل ١/ ٣٤٧، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٧٣-١٢٧٤، المقاصد الشافية ٢/ ٢٩٠-٢٩٥، شرح الدماميني على المغني ٧٧٢-٧٧٣، الهمع ٢/ ١٤٤، حاشية الدسوقي ١/ ٤١٥-٤١٦.

٢٦-توجيه (أنْ) والفعل في قولهم (عسى زيد أنْ يفعل)

من أحوال (عسى) أن يكون خبرها فعلا مضارعا مقرونا بـ(أنْ)، نحو قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[1]، واختلف في إعرابه على أربعة أقوال:

القول الأول:

أن تكون (عسى) ناقصة، عاملة عمل كان، و(أنْ) والفعل في موضع نصب خبر (عسى). وهو قول الجمهور[2]. واختاره ابن عصفور[3].

واستُدِّلَ لهذا القول بأن العرب لما نطقوا بالاسم الصريح لم يأتوا به مصدرا، وإنما أتوا به اسم فاعل[4]، نحو قول رؤبة بن العجاج:

أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحًّا دَائمًا ... لا تُكْثِرَنْ إِنِّيْ عَسَيْتُ صَائِما[5]

فدلَّ على أن (أَنْ) هنا ليست مصدرية.

القول الثاني:

أن (عسى) تامة، والمرفوع بها فاعل، و(أنْ) والفعل في موضع نصب على المفعول، والفعل مضمن معنى (قارب)، وهو مذهب أبي بكر خطاب[6].

---

(١) من الآية ٥٢ من سورة المائدة.

(٢) ينظر: المغني ١/ ١٧٣، المساعد ١/ ٢٩٩، شرح الدماميني على المغني ٧٦٩-٧٧١، حاشية الدسوقي ١/ ٤١٤-٤١٥.

(٣) ينظر: المقرب ١/ ٩٨، الجنى الداني ٤٦٤.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٤٦٤، المقاصد الشافية ٢/ ٢٦٤.

(٥) البيت من الرجز. والمعنى: أيها العاذل المُلِحُّ في عذله، إنه لا يمكن مقابلة كلامك بما يناسبه من الشتم فإنني صائم. وهو مقتبس من الحديث: «فليقل إني صائم».

والشاهد فيه قوله: (عسيت صائما)؛ حيث استشهد بوقوع المفرد منصوبا بعد مرفوع على أنَّ (أنْ) والفعل في قولهم: (عسى زيد أنْ يفعل) في موضع نصب على أنه خبر لـ(عسى).

والبيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨٥، والمقرب ١/ ١٠٠، وشرح الكافية ٥/ ٢٣٠، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٦٧، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٦٢، والهمع ٢/ ١٤١، والخزانة ٩/ ٣١٦.

(٦) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٢٤. وأبو بكر خطاب هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي، أبو بكر الماردي، صاحب كتاب الترشيح، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا، واختصر الزاهر لابن الأنباري. توفي بعد الخمسين والأربعمائة. ينظر: البلغة ١٣١، بغية الوعاة ٢/٥، إيضاح المكنون ١/٢٨١، معجم المؤلفين ٤/١٠٣.

فإذا قلت: عسى زيد أن يقوم، فالتقدير: قارب زيد القيام، أو يكون (أنْ) والفعل منصوبين على إسقاط الخافض، والتقدير: قرب زيد من القيام. وهذا مذهب سيبويه[١]، والمبرد[٢].

قال الرضي: «وفيه أيضا نظر؛ إذ لم يثبت في (عسى) معنى المقاربة وضعا ولا استعمالا»[٣].

ووجه ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه أنَّ (أنْ) والفعل مقدر بالمصدر، والمصدر لا يكون خبرًا عن الجثة، فإذا جعلت (عسى) ناقصة لزم من ذلك أن يكون المصدر خبرا عن الجثة. وأجيب عن ذلك بأمور:

١- أن المصدر قد يخبر به عن الجثة على سبيل المبالغة، فيكون من باب (زيدٌ عَدْلٌ وصَوْمٌ)[٤].

٢- أنه على تقدير مضاف؛ إما قبل الاسم أي: عسى أمر زيد القيام، أو قبل الخبر، أي: عسى زيد صاحب القيام[٥].

واعترض بأن فيه تكلفًا؛ إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبدا لا في الاسم ولا في الخبر[٦].

٣- أن (أنْ) هنا زائدة لا مصدرية[٧]. واعترض بأمور:

أ- أن ذلك لا يصح؛ لأنها قد نصبت[٨].

ب- أن الزائد لا يلزم إلا مع بعض الكلم، كزيادة (ما) في قولهم: افعل هذا (آثرًا ما)، ولزومه مطردا في موضع معين مع أي كلمة كانت بعيد[٩].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١٥٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/ ٦٨.

(٣) شرح الكافية ٥/ ٢٣١.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٤٦٤، المغني ١/ ١٧٣، حاشية الدسوقي ١/ ٤١٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٢٣٠، المغني ١/ ١٧٣، شرح الدماميني على المغني ٧٦٩.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٢٣٠.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٢٣٠، المغني ١/ ١٧٣، شرح الدماميني على المغني ٧٧٠.

(٨) ينظر: المغني ١/ ١٧٣، شرح الدماميني على المغني ٧٧٠.

(٩) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٢٣٠.

٤- أنَّ (أنْ) هنا لا تؤول بالمصدر، وإنما جيء بها لتدل على أن في الفعل تراخيا[١].

القول الثالث: أن (عسى) تامة، و(أنْ) والفعل بدل اشتمال من فاعل (عسى) وهذا مذهب الكوفيين[٢]. ويحتج لهذا القول بقولهم: (عسى أن يقوم زيد)، وأن هذا هو الأصل وهي تامة، ثم إنْ تقدم الاسم فهو على البدل، حملا لها على طريقة واحده[٣].

ورُدَّ من وجهين:

أ- أنه إبدالٌ قبل تمام الكلام.

ب- أنه لازم، والبدل لا يكون لازما[٤].

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه لا مانع من أن يكون البدل لازما مع وقوع مثل ذلك في بعض التوابع، كوصف مجرور (رُبَّ) الظاهر، والبدل أولى بذلك؛ لأنه المقصود[٥].

قال الرضي: «والذي أرى أن هذا ــ يعني قول الكوفيين ــ وجه قريب»[٦].

القول الرابع: اختار ابن مالك[٧] أنْ تكون (عسى) ناقصة، والمرفوع اسمها، و(أنْ) والفعل بدلا سدَّ مسدَّ جزئي الإسناد. ونَظَّرَ له بقراءة حمزة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ﴾[٨] بالخطاب على أن يكون (أنَّما) بدلا من (الذين) وسدَّ مسدَّ المفعولين.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٦٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٣٤، الجنى الداني ٤٦٤، المغني ١/ ١٧٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٣٤- ٣٣٥، الجنى الداني ٤٦٥.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٤٦٥، المغني١/ ١٧٣.

(٥) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٧٧١.

(٦) شرح الكافية ٥/ ٢٣١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٤.

(٨) من الآية ١٧٨ من سورة آل عمران. قرأ الجمهور (يَحْسَبَنَّ) بالغيبة، وقرأ حمزة (تَحْسَبَنَّ) بالخطاب. ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣/ ١٠١، الدر المصون ٣/ ٤٩٦، إتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٩٥-٤٩٦.

والذي أميل إليه أن ما ذهب إليه ابن مالك أقرب إلى الصواب؛ لأن فيه إبقاءَ (عسى) على حال واحدة، فيحكم بكونها ناسخة في جميع أحوالها مع القول بمصدرية (أَنْ) وهو الأقرب. والله أعلم(١).

(١) تنظر المسألة ـللاستزادةـ في: الكتاب ٣/ ١٥٧-١٥٨، المقتضب ٣/ ٦٨-٦٩، المقرب ١/ ٩٨، التسهيل ٥٩-٦٠، شرح التسهيل ١/ ٣٩٤، شرح الكافية ٥/ ٢٢٩-٢٣٢، الارتشاف ٣/ ١٢٢٤، التذييل والتكميل ٤/ ٣٣٤-٣٣٦، (٣٤٧-٣٥٠، الجنى الداني ٤٦٤-٤٦٥، المغني ١/ ١٧٣، المساعد ١/ ٢٩٩، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٦٤، ١٢٧٤-١٢٧٥، المقاصد الشافية ٢/ ٢٦٣-٢٦٧، شرح الدماميني على المغني ٧٦٩-٧٧١، الهمع ٢/ ١٣٨، حاشية الدسوقي ١/ ٤١٤-٤١٥.

٢٧-توجيه الضمير الموضوع للنصب المتصل بـــ(عسى)

إذا اتصل بـــ(عسى) ضمير فحقه أن يكون ضمير رفع؛ لأنها ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو: عسيتُ وعسينا وعسيتَ وعسيتم، هذا هو المشهور في كلام العرب، وبه نزل القـــرآن الكريم[(١)]، قال تعالى: ﴿قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَـٰتِلُواْ﴾[(٢)].

ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب فيقول: عساني، وعساك، وعساه. ومنه قـــول رؤبة:

تَقُولُ بِنْتِيْ قَدْ أَنَى إِنَاكَ   يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[(٣)]

وهذا من المواضع المشكلة التي تحتاج إلى توجيه. واختلف النحويون في توجيه ضـــمير النصب المتصل بـــ(عسى) على أربعة أقوال:

القول الأول:

ذهب سيبويه[(٤)] إلى أن (عسى) في ذلك محمولة على (لعلَّ) في العمل، كمـــا حملـــت (لعل) عليها في اقتران خبرها بـــ(أنْ). فالضمير المتصل بها في موضع نصب اسما لها، و(أنْ) والفعل في موضع رفع خبرا لها.

واعترض بأمرين:

١- أن هذا القول يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل، ولا نظير لذلك[(٥)].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٦، التذييل والتكميل ٤/ ٣٥٨، الهمع ٢/ ١٤٥.

(٢) من الآية ٢٤٦ من سورة البقرة.

(٣) البيت من الرجز. و(أَنَى): بمعنى قَرُبَ. و(إناك): وقتك وحينك. والمعنى: حان وقت ارتحالك لتطلب لنا رزقا، أو تلتمس شيئا تنفقه علينا، فسافر لعلك تجد ذلك.

والشاهد فيه: قوله (عساك)؛ حيث اتصل الضمير الموضوع للنصب بـــ(عسى) على عكس ما ثبت لها مـــن رفع الاسم ونصب الخبر.

والبيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨١، والكتاب ٢/ ٣٧٤-٣٧٥، والمحتـــسب ٢/ ٢١٣، وأمـــالي ابـــن الشجري ٢/ ٧٦، ١٠٤، والإنصاف ٢٢٢، وشرح المفصل ٢/ ١٢، ٣/ ١٢٠، وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٥، والهمع ٢/ ١٤٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٧٤-٣٧٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٨.

وأجيب عنه بثلاثة أمور:

أ- أن عدم النظير ليس بدليل، فكم من أحكام لكلمات لا نظير لها.

ب- أنهم قد لا يُعملون الفعل، بل يهملونه حتى من الفاعل لشبهه بـالحرف، فَلَأَنْ يعملوه عمله أحرى وأولى حملا على الحرف، وذلك نحو(قلَّما)؛ فإنهم أجروها مُجرى (ما)، فإذا قلت: (قَلَّمَا يقوم زيد) فكأنك قلت: ما يقوم زيد[١].

ج- أن حمل الفعل على الحرف إنما يلزم لو لم يكن للفعل عمل أصلا، ولكنَّ عمل (عسى) ثابت، وغاية ما في المسألة أنَّ معمولاً أوقع موقع معمول، حملا على الحرف الذي هو(لعل)، وعليه فلم يحمل الفعل على الحرف[٢].

٢- أن العرب قد تقتصر على (عساك) ونحوه، فلو كان الضمير في موضع نصب للزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه، ولا نظير لذلك[٣].

وأجيب عن ذلك بأمرين:

أ- أن الخبر محذوف للدلالة عليه، وإذا كان محذوفا استقام قول سيبويه[٤].

ب- أن علة الاقتصار _هنا_ على المنصوب، هي أنه لما عملت عمل (لعلَّ) صار حكمها في الاقتصار حكمها، فكما يقتصر على منصوب (لعل) وأخواتها، ويحذف المرفوع للعلم به، فكذلك (عسى)[٥].

القول الثاني:

ذهب المبرد[٦]، والفارسي[٧] إلى أن (عسى) باقية على أصلها، ولكن انعكس الإسناد فجعل المخبر عنه خبرا، فالياء من (عساي) في موضع نصب خبرا لـ(عسى) مقدم، و(أنْ)

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٦١.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٢٨٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٧.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٢٨٠.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٦١.

(٦) ينظر المقتضب ٣/ ٧١-٧٢.

(٧) ينظر: إيضاح الشعر ٥٣٤، ٥٣٧-٥٣٨، وفيه أجاز أبو علي هذا المذهب، ولكنه رجح عليه مذهب سيبويه.

والفعل في موضع رفع اسمًا لها. هذا إذا ذكر بعدها مرفوع، وإن لم يذكر بعدها المرفوع، فمذهب المبرد أن الفاعل مضمر في الفعل، أو أنه محذوف للعلم به[١]. ونسب المرادي مثل هذا للفارسي، فقال: إنه يذهب — في كتابه التذكرة- إلى أن الفاعل مضمر في الفعل، والكاف هو الخبر في قوله: (عساكا)[٢].

واعترض بما يلي:

١- أنه يلزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه، وهذا لا نظير له[٣].

وأجيب عنه بما أجيب عن هذا الاعتراض في القول السابق.

٢- أنه يلزم منه الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى، وهذا لا نظير له[٤].

ورد بأن ذلك لا يلزم إلا إذا اعتقد أن (أنْ) مصدرية، أما إن اعتقد أنها زيدت لأجل (عسى) وتراخي الفعل فلا يلزم ذلك[٥].

٣- أنه يلزم منه جعل خبر (عسى) اسما صريحا، وذلك لا يجوز إلا في الشعر[٦].

القول الثالث:

ذهب الأخفش[٧] إلى أن (عسى) باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر، ولكنَّ ضمير النصب وضع موضع المرفوع، فهو نائب عنه، و(أنْ) والفعل في موضع نصب خبرا لها كما كان.

واختاره ابن مالك[٨] وقال: هو الصحيح واحتج له بأمور:

وينظر فيما نسب إليه: الارتشاف ٣/ ١٢٣٣، التذييل والتكميل ٤/ ٣٥٩، المغني ١/ ١٧٤-١٧٥، الهمع ٢/ ١٤٥-١٤٦.

(١) ينظر: المقتضب ٣/ ٧٢، شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٣٩-١٤٠(دار الكتب العلمية).

(٢) ينظر: الجنى الداني ٤٧٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٧-٣٩٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١/ ٣٩٨.

(٥) ينظر التذييل والتكميل ٤/ ٣٦٢.

(٦) ينظر التذييل والتكميل ٤/ ٣٥٩، الهمع ٢/ ١٤٦.

(٧) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٣٩-١٤٠ (دار الكتب العلمية)، الإنصاف ٢/ ٦٨٧-٦٨٨، شرح المفصل ٣/ ١٢٢، التوطئة ٢٩٧.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٧-٣٩٨.

١- سلامته من عدم النظير؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له، وذلك موجود، كقول راجز من حمير:

يَا بْنَ الزُّبَيرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا[١]

ورد بأمرين:

أ- أن نيابة الكاف عن التاء في (عصيكا) بدلاً تصريفيًا شاذًّا ا[٢]، كما نصَّ عليه أبو علي[٣] وغيره[٤].

ب- أنه لو كان ضمير نصب لم يسكن آخر الفعل لأجله، كما لم يسكن في (عساكا)[٥].

٢- أن نيابة المرفوع موجودة في نحو: (ما أنا كأنت)، و(مررت بك أنت)، فلا استبعاد في نيابة غيره عنه[٦].

وأجيب بأن نيابة المرفوع في الجملة الأولى لعلة أن الكاف لا تدخل على الضمير المجرور، فاحتيج للنيابة[٧].

وأما قولهم: (مررت بك أنت) فلأنهم لما أرادوا تأكيد المجرور ــولا منفصل له يؤكد بهــ احتاجوا إلى استعمال غيره[٨].

---

(١) البيت من الرجز. و(ابن الزبير): المراد به عبد الله بن الزبير، حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم.
والشاهد فيه: قوله (عصيكا)؛ حيث أبدل التاء كافا، واستشهد به ابن مالك على صحة استعمال ضمير النصب مكان ضمير الرفع، وجعله من نيابة الضمير عن الضمير، وكذا قال الأخفش والزجاجي، وقال أبو علي وابن جني وغيرهم أنه من باب إبدال التاء كافا إبدالا حرفيا؛ لأنها أختها في الهمس.
والبيت في المسائل العسكرية ١٥٨، وسر الصناعة ١/ ٢٨٠، والممتع في التصريف ١/ ٤١٤، ولسان العرب ١٥/ ٤٤٥ (تا)، ١٥/ ١٩٣ (قفا)، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٦٠، والجنى الداني ٤٦٨، وشرح شواهد المغني ٤٤٦.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٤٦٩، المغني ١/١٧٤-١٧٥.

(٣) ينظر: المسائل العسكرية ١٥٨-١٥٩.

(٤) ينظر: سر الصناعة ٢٨٠، الممتع في التصريف ١/ ١٤١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٦٠، الجنى الداني ٤٦٩.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٧.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٦٠، الجنى الداني ٤٦٩.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٦١.

واعترض قول الأخفش وابن مالك بأمور:

١- أنه قد صرح بعد (عسى) المتصل بها ضمير النصب بالاسم مرفوعا مكان (أن تفعل) فقال صخر بن جعد الخضري:

فَقُلتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا   تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا(١)

فهذا قاطع ببطلان مذهب أبي الحسن؛ إذ لو كان الاسم في موضع نصب لقال: (عساها نارَ كأسٍ)(٢).

٢- أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل(٣).

القول الرابع: ذهب السيرافي(٤) إلى أن (عسى) - إذا اتصل بها ضمير النصب - حرف عامل عمل (لعل) ونُسِبَ هذا القول إلى سيبويه(٥).

واعترض بأن ذلك ضعيف؛ لاشتراك فعل وحرف في لفظ واحد(٦).

وإذا تأملنا الأقوال الأربعة بأدلتها وما يَرِدُ عليها، فإنا نجد أن قول الأخفش قد ثبت بطلانه، بظهور الاسم مرفوعا بعد (عسى) التي اتصل بها ضمير النصب، فدلَّ ذلك دلالة قاطعة على أن ما ذهب إليه غير صحيح.

وأما قول السيرافي: (إن (عسى) في ذلك حرف وليست بفعل) فإن فيه تفريقًا بين (عسى) في حالين، مع إمكان جعلها على حال واحدة من الفعلية أو الحرفية، وقد ثبتت لها

---

(١) البيت من الطويل. و(كأس): اسم امرأة. و(تَشَكَّى): أصله تتشكى.

والشاهد فيه قوله: (عساها نارُ كأسٍ)؛ حيث رفع الاسم بعد (عسى) المتصلة بضمير النصب، فدلَّ على بطلان قول القائلين بأن ضمير النصب أنيب عن ضمير الرفع وأن هذا الاسم خبر (عسى) منصوب.

والبيت في التذييل والتكميل ٤/ ٣٦٢، والجنى الداني ٤٦٩، والمغني١/ ١٧٥، والهمع ٢/ ١٤٦، وشرح شواهد المغني ٤٤٦، والخزانة ٥/ ٣٥٠.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٦٣، الجنى الداني ٤٦٩.

(٣) ينظر المغني ١/ ١٧٤.

(٤) ينظر: شرح الكتاب له ٣/ ١٣٩ (دار الكتب العلمية)، وفيه نسب هذا القول لسيبويه، وذكر الأقوال الأخرى، و لم أقف منه على ترجيح أحدها على الآخر. وينظر فيما نسب إليه: الارتشاف ٣/ ١٢٣٣، الجنى الداني ٤٦٨، الهمع ٢/ ١٤٥-١٤٦.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٣٩ (دار الكتب العلمية)، حاشية الدسوقي ١/ ٤١٨.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٨، الجنى الداني ٤٦٨.

الفعلية في بعض أحوالها، ولا ينبغي إخراجها عما ثبت لها ما أمكن ذلك، وقد أمكن ذلك بجعلها فعلاً على كل حال.

ويبقى الترجيح بين مذهب سيبويه ومذهب المبرد، وفي كليهما خروج (عسى) عما استقر فيها، لكنْ هناك فارق مهم، وهو أن في قول سيبويه إخراجًا لها عما استقر لها من العمل، وهو أمر لفظي، وفي قول المبرد إخراجًا لها عما استقر لها من جعل المخبر عنه خبرا والخبر مخبرا عنه، وهذه إحالة للمعنى، وصحة المعنى مقدمة على صحة اللفظ، وبهذا أستطيع ترجيح قول سيبويه ــ مطمئنة إلى ذلك ــ والله تعالى أعلم[1].

---

(١) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: الكتاب — ٢/ ٣٧٤-٣٧٥، المقتضب ٣/ ٧١-٧٢، شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٣٩-١٤٠ دار الكتب العلمية)، إيضاح الشعر ٥٣٤، ٥٣٧-٥٣٨، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٨، الإنصاف ٢/ ٦٨٧-٦٨٨، شرح المفصل ٣/ ١٢٢، ٧/ ١٢٣، التوطئة ٢٩٧، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٦-٢٠٧، شرح التسهيل ١/ ٣٩٦-٣٩٨، التذييل والتكميل ٤/ ٣٥٨-٣٦٣، الارتشاف ٣/ ١٢٣٣، الجنى الداني ٤٦٦-٤٧٠، المغني ١/ ١٧٤-١٧٥، المساعد ١/ ٣٠١، شفاء العليل ١/ ٣٤٨، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٧٧-١٢٨١، شرح الدماميني على المغني ٧٧٦-٧٧٨، الهمع ٢/ ١٤٥ - ١٤٦، الأشموني ١/ ٢٦٦-٢٦٧، الخزانة ٥/ ٣٤٩-٣٥٠، حاشية الدسوقي ١/ ٤١٨-٤٢٠.

٢٨-(على) بين الاسمية والحرفية

من الحروف ما هو مشترك يستعمل حرفا وغير حرف، ومنها ما لا يكون إلا حرفا. ومن الحروف المشتركة (على)(١) على خلاف فيها؛ إذ اختلف النحويون في ذلك على أربعة أقوال:

القول الأول:

المشهور من مذهب البصريين(٢) أنها حرف جر، إلا إذا دخل عليها حرف الجر، فتكون اسما بمعنى (فوق)، كقول مزاحم العقيلي:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيْزَاءَ مَجْهَلِ(٣)

واستدلوا على حرفيتها بأمور:

١- حذفها في الشعر، ونصب ما بعدها كقول عروة بن حزام:

تَحِنُّ فَتُبْدِيْ مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخفِيْ الذِي لَوْلا الأُسَى لَقَضَانِيْ(٤)

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٦٦، شرح المفصل ٨/ ٣٧.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٢، الجنى الداني ٤٧٠، المساعد ٢/ ٢٦٩، الخزانة ١٠/ ١٤٧.

(٣) البيت من الطويل. و(غدت مِنْ عليه): بمعنى انصرفت من فوقه.و (تم ظمؤها): مدة صبرها عن الماء، وهو ما بين الشرب إلى الشرب. و(تَصِلُّ): تُصَوِّت. و(عن قَيْضٍ) : القيض: قشر البيضة الأعلى. و(بزِيْزَاء) : الزيزاء: ما ارتفع من الأرض. و(مَجْهَلِ) : ليس له أعلام يهتدى بها. والشاعر يصف قطاة شبه بها ناقته.

والشاهد فيه قوله: (من عليه)؛ حيث استشهد به على اسمية (على) إذا دخل عليها حرف الجر.

والبيت في الكتاب ٤/ ٢٣١، والأزهية ١٩٤، وشرح شواهد الإيضاح ٢٣٠، وشرح المفصل ٨/ ٣٨، ورصف المباني ٣٧١، ولسان العرب ١١/ ٣٨٣ (صلل) ، ١٥/ ٨٨ (علا) ، والجنى الداني ٤٧٠، والخزانة ٦/ ٥٣٥، ١٠/ ١٤٧.

(٤) البيت من الطويل. و(تَحِنُّ) من الحنان، وهو الرحمة والحنو. و(الأُسى) بالضم والكسر: جمع أُسوة بالضم والكسر أيضا، وهو ما يَتَأَسَّى به الحزين، أي: يتعزى به. و(لقضاني): أي قضى علي.

والشاهد فيه: قوله: (لقضاني)، وأصله (قضى علي)، فحُذِفَ الجارُّ وعُدِّيَ الفعلُ إلى الضمير واستُدِلَّ بذلك على حرفية (على).

والبيت في شرح شواهد الإيضاح ١٣٨، ولسان العرب٧/ ١٩٥ (غرض) ، ١٥/ ١٨٧ (قضى) ، والجنى الداني ٤٧٤، والمغني١/ ١٦٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٤، الخزانة٩/ ١٢٠.

أي: لقضى علي، ولو كانت اسما لم تحذف، ولم يجعل الاسم الذي أضيفت إليه مفعولا[١].

٢ - جواز حذفها مع الضمير في الصلة، كقول الهمْداني:

وَإِنَّ لِسَانِيْ شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا   وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ[٢]

أي: صبه الله عليه؛ إذ لو كانت اسما لم يجز فيها ذلك[٣].

القول الثاني:

وافق الأخفش[٤] جمهور البصريين في كونها اسما إذا جُرَّت بـ(من)، وزاد موضعا آخر لاسميتها، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[٥] ومنه قول الأعور الشَّنِّي:

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُوْرَ   بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيْرُهَا[٦]

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٤٧٤، المغني ١/ ١٦٣، شرح الدماميني على المغني ٧٣٢-٧٣٣.

(٢) البيت من الطويل. و(شُهْدَة) : العسل بشمعه. و(العلقم): الحنظل، وهو نبت كريه الطعم، والمراد في البيت: أنه شديد أو صعب.

والشاهد فيه: قوله: (صبَّه الله)؛ حيث حذف (على) مع الضمير المجرور بها في الصلة، واستشهد بذلك على حرفية (على).

والبيت في شرح المفصل ٣/ ٩٦، ولسان العرب١٥/ ٤٧٨ (ها) ، والجنى الداني ٤٧٤، والمغني ١/ ٥٠٠، وشرح شواهده ٢/ ٨٤٢، والخزانة ٥/ ٢٦٦.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٤٧٤، المغني ١/ ١٦٣، شرح الدماميني عليه ٧٣٢-٧٣٣.

(٤) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٣، المساعد ٢/ ٢٦٩، الهمع ٤/ ١٨٨، الخزانة ١٠/ ١٤٧-١٤٩.

(٥) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب.

(٦) البيت من المتقارب. والشاهد فيه قوله: (هوِّن عليك)؛ إذ استشهد به الأخفش ومن تابعه على اسمية (على)، إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد؛ لأن فعل الضمير المتصل لا يتعدى إلى ضميره المتصل في غير أفعال القلوب وما ألحق بها.

والبيت في الكتاب ١/ ٦٤، والمقتضب ٤/ ١٩٦، ٢٠٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٨، والجنى الداني ٤٧١، المغني ١/ ١٦٧، وشرح شواهده ١/ ٤٢٧، ٢/ ٨٧٤، والخزانة ١٠/ ١٤٨.

قال: لأنها لو جعلت حرفا في ذلك لأدى إلى تعدي فعل المخاطب إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب فلا يقال: (ضَرَبْتُني) ولا (فرحتُ بي).

وتابعه في ذلك ابن عصفور[1].

ورُدَّ بأمور:

١- أنها لو كانت اسما في هذه المواضع لصح حلول (فوق) محلها[2].

وأجيب بأنا لا نسلم أن كل ما كان بمعنى شيء يصح أن يحل محله[3].

٢- أنها لو لزمت اسميتها لما ذكر، لزم الحكم باسمية (إلى) في نحو قوله تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[4] وقوله: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾[5] ولم يقل بذلك أحد[6].

وأجيب بأن (على) قد ثبتت اسميتها بدخول (من) عليها، فلم نحتج فيها إلى تأويل الظاهر بخلاف (إلى) حيث لم تثبت اسميتها فاضطررنا إلى التأويل[7].

٣_ أن ذلك يُخرَّج إما على التعلق بمحذوف، كما قيل في اللام: (سقيا لك)، أو على حذف مضاف أي: هون على نفسك، واضمم إلى نفسك[8].

القول الثالث:

ذهب جماعة من النحويين منهم ابن الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف، وأبو الحجاج بن معزوز[9]، وأبو علي الرندي[10]، وأبو علي الشلوبين[11] _في أحد قوليه _ إلى أنها اسم على كل حال، ولا تكون حرفا. وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه.

(١) ينظر: المقرب ١/ ١٩٦.
(٢) ينظر: المغني ١/ ١٦٧.
(٣) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٧٤٦، الهمع ٤/ ١٨٨-١٨٩.
(٤) من الآية ٢٦٠من سورة البقرة.
(٥) من الآية ٣٢من سورة القصص.
(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٣، المغني ١/ ١٦٧.
(٧) ينظر: الجنى الداني٤٧٢.
(٨) ينظر: المغني ١/ ١٦٧، الهمع ٤/ ١٨٩.
(٩) أبو الحجاج بن معزوز هو يوسف بن معزوز القيسي، أبو الحجاج، الأديب النحوي، ألف: شرح الإيضاح للفارسي، والرد على الزمخشري في مفصله وغير ذلك، توفي سنة ٦٢٥هـ. ينظر: البلغة ٣٢٠، بغية الوعاة ٢/ ٣٥٣، معجم المؤلفين ١٣/ ٢٣٦.
(١٠) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٣، الجنى الداني ٤٧٣، المساعد ٢/ ٢٦٩، الخزانة١٠/ ١٤٧-١٤٩.
(١١) رأيه -في التوطئة — أنها تكون حرفا وتكون اسما، ولم أقف على القول الآخر له، ينظر: التوطئة ٢٤٩، الارتشاف ٤/ ١٧٣٣، الجنى الداني ٤٧٣، الخزانة ١٠/ ١٤٧-١٤٩.

وصرح سيبويه بما يوحي بذلك فقال في باب (عدة ما يكون عليه الكلم): «أما (على) فاستعلاء الشيء.....وهو اسم، ولا يكون إلا ظرفا، ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه»[١].

قال المرادي: «قيل: ويَحْتَمِلُ التأويلَ على أن يريد: ولا تكون إلا ظرفا إذا كانت اسما؛ لأنه نصَّ في أول الكتاب[٢] على أن (على) حرف؛ لأنه ذكر فيما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر قول المتلمس:

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ[٣]

أي: على حب العراق»[٤].

والذي يظهر لي من مذهب سيبويه بعد مراجعة كلامه حول (على) في مواضع متفرقة من كتابه أنه يرى أن (على) حرف إلا إذا جُرَّتْ بـ(من)؛ لأن ما ذكره المرادي من قوله يدلُّ دلالة قاطعة على أنه يرى أنه حرف جر، وعليه فالصحيح أن يؤول قوله: «وهو اسم ولا يكون إلا ظرفا» على أنه أراد: ولا يكون إلا ظرفا إذا كان اسما. والله أعلم.

القول الرابع:

ذهب الفراء[٥] ومن معه من الكوفيين[٦] إلى أن (على) حرف جر دائما، ولا يخرجها دخول (من) عليها من الحرفية.

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٠-٢٣١.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٣٧-٣٨.

(٣) هذا صدر بيت وعجزه: والحَبُّ يَأْكُلُهُ في القَرْيَةِ السُّوْسُ.

والبيت من البسيط. و(آليت): حلفت، والخطاب لعمرو بن هند، وقد حلف أن يقتل المتلمس وأن لا يطعمه من حب العراق فهرب المتلمس إلى الشام، وقال حلفتَ على ذلك، والحبُّ في الشام يأكله السوس من كثرته.

والشاهد فيه قوله: (آليت حبَّ العراق)؛ إذ استشهد به سيبويه على أن نصب (حب) على نزع الخافض، أي: على حَبِّ العراق.

والبيت في الديوان ٩٥، والكتاب ١/ ٣٨، والجنى الداني ٤٧٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٩٤، والخزانة ٦/ ٣٥١.

(٤) الجنى الداني ٤٧٣.

(٥) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٣، الجنى الداني ٤٧٢-٤٧٤، الخزانة ١٠/ ١٤٨.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٢-١٧٣٣، الخزانة ١٠/ ١٤٨.

والذي أميل إليه أن قول جمهور البصريين هو الصحيح؛ لقوة أدلتهم، وسلامتها مما ينقضها. والله أعلم[1].

(١) تنظر المسألة _للاستزادة_ في: الكتاب ١/ ٤٢٠، ٣/ ٢٦٨، ٤/ ٢٣٠-٢٣١، التخمير ٤/ ٢٦-٢٧، شرح المفصل ٨/ ٣٧-٣٩، التوطئة ٢٤٩، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٥، المقرب ١/ ١٩٦، التسهيل ١٤٤-١٤٦، شرح التسهيل ٣/ ١٤٠، ١٦٢، الارتشاف ٤/ ١٧٣٢ – ١٧٣٣، النكت الحسان ١٠٩-١١٠، الجنى الداني ٤٧٠ -٤٧٥، المغني ١/ ١٦٣، ١٦٦-١٦٧، المساعد ٢/ ٢٦٩، شرح الدماميني على المغني ٧٣٢-٧٣٣، ٧٤٤-٧٤٧، المنصف ١/ ٢٨٨، الهمع ٤/ ١٨٥، ١٨٨-١٨٩، الأشموني ٢/ ٢٢٦، الخزانة ١٠/ ١٤٧-١٤٩.

٢٩-(على) بين البناء والإعراب

اختلف النحويون في (على) من حيث البناء والإعراب. ويمكن بيان خلافهم في ذلك على شقين:

الشق الأول:

حكم (على) من حيث البناء والإعراب عند القائلين باسميتها على كل حال، وأنها لا تكون حرفا البتة.

وقد نُقل خلاف فيها عند هؤلاء؛ فذهب بعضهم إلى أنها اسم معرب دائما؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب[١]، ولأنها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف؛ إذ لا حرف في معناها، وأن قلة تصرفها لا يوجب لها البناء[٢].

وذهب بعضهم إلى أنها اسم مبني؛ حملا لها على (عن) و(الكاف) و(مذ) و(منذ) إذا كانت أسماء، فإنها تبنى لتضمنها معنى الحرف؛ لأنها بمعنى واحد، فحملت عليها (على) طردا للباب[٣].

وذكر بعض النحويين أنه لا خلاف فيها عند هؤلاء، بل هي عندهم اسم معرب دائما[٤].

الشق الثاني:

حكم (على) الاسمية من حيث البناء والإعراب عند القائلين بحرفيتها، وأنها تنتقل إلى الاسمية أحيانا إما في حال جرها كما عند الجمهور، أو على مذهب الأخفش في نحو: (سويت عليَّ ثيابي)، حيث اختلف النحويون في حكمها حينئذ على قولين:

١- أنها إذ ذاك معربة[٥].

٢- أنها مبنية. واستدلوا على ذلك بأمور:

---

(١) ينظر ا: لمساعد ٢/ ٢٦٩.

(٢) ينظر: الهمع ٤/ ١٨٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٤/ ١٨٨.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٣، الجنى الداني ٤٧٥.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٣، الجنى الداني ٤٧٥، المساعد ٢/ ٢٦٩.

أ- حصول ما يقتضي البناء، وهو مشابهة الحرف في لفظه، وأصل معناه[١].

ب- مما يدل على صحة بنائها العلم ببناء (عن) إذا وقعت اسما، فلو كانت (علـــى) معربة لوجب أن تكون (عن) معربة عند وقوعها اسما[٢].

ورد بأن هناك فرقًا بينهما؛ إذ في (عن) مشابهة الحرف في الوضع بكونه وضع على حرفين، فبنيت لذلك، لا لما ذكر، بخلاف (على)[٣].

ج- أنها لو كانت معربة لوجب أن تبقى ألفها في قولك: (من عليه) فتقـــول: (مـــن علاه) كما تقول: (من رحاه)، وإنما يقلبون الألف ياء في الآخر مع المضمر فيما ثبت أنه غير متمكن، كقولك: لديه، وعليه، وإليه، وأما المتمكن فلم يأت عنهم قلب ألفه ياء في مثل قولك: (من رحاه) و(من عصاه)[٤].

وممن قال ببنائها أبو البقاء العكبري،[٥]، وابن الحاجب[٦]، والرضي[٧].

والذي يظهر لي أن (على) مبنية إذا كانت اسما؛ لحصول مقتضى البناء، وهو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه. والله أعلم[٨].

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٦، شرح الكافية ٦/ ٧٨.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٦.

(٣) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٧٤٤.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٦.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٥٩.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٥٦/٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٧٨.

(٨) تنظر المسألة – للاستزادة- في: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٥٩، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٦، شرح الكافية ٦/ ٧٨، الارتشاف ٤/ ١٧٣٣-١٧٣٤، الجنى الداني ٤٧٥، المساعد ٢/ ٢٦٩، شرح الـــدماميني علي المغني ٧٤٤، الهمع ٤/ ١٨٨، الخزانة ١٠/ ١٤٩.

٣٠-الخلاف في حقيقة (لات)

من الحروف التي اختلف النحويون فيها (لات)؛ حيث اختلفوا في حقيقتها، وفي عملها، والكلام هنا في الاختلاف في حقيقتها، واختلافهم في ذلك على أقوال:

القول الأول:

أنها كلمة واحدة، فعلٌ ماضٍ ثم اختلفوا على قولين:

فذهب بعضهم إلى أنها في الأصل بمعنى (نقص)، من قوله تعالى: ﴿لا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾[(١)]، فإنه يقال: لَاتَ يَلِيتُ، كما يقال: أَلَتَ يَأْلِتُ، ثم استعملت للنفي كما أن (قلَّ) كذلك. وهو قول أبي ذَرٍّ الخُشَني[(٢)].

وذهب آخرون إلى أن أصلها (ليس) أبدلت سينها تاء، كما قالوا (سِتّ) والأصل (سِدْس) بدليل التصغير على (سُدَيْس)، والتكبير على (أسداس)، فصارت (ليت)، ثم انقلبت الياء ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها؛ إذ إنَّ أصلها عندهم (لَيِسَ) بكسر الياء، فصارت (لات) فلما تغيرت اختصت بالحين، قاله ابن أبي الربيع[(٣)].

قال ناظر الجيش: «ولا يخفى ما فيه من التعسف»[(٤)].

القول الثاني:

أنها كلمتان (لا) والتاء، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:

١- أنها (لا) النافية، والتاء لتأنيث اللفظ كما في (ثُمَّتَ) و(رُبَّتَ)، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين. وهو مذهب الأخفش[(٥)]. وقيل: الجمهور[(٦)].

---

(١) من الآية ١٤ من سورة الحجرات.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠، المغني ١/ ٢٨١، الخزانة ٤/ ١٧٢. وأبو ذر الخشني هو مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجياني، أبو ذر، يعرف كأبيه بابن أبي الركب، من تصانيفه الإملاء على سيرة ابن هشام، وفي النحو شرح الإيضاح، وشرح الجمل. توفي سنة ٦٠٤هـ. ينظر:سير أعلام النبلاء ٤٧٧/٢١، بغية الوعاة ٢٩٠/٢، الأعلام ٢٤٩/٧.

(٣) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٢/ ٧٥٣.

(٤) تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٤.

(٥) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٤.

(٦) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠، الجنى الداني ٤٨٥، المغني ١/ ٢٨٢، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٤، الخزانة ٤/ ١٧٣.

ويشهد لهذا القول أمور:

أ- أنه يوقف عليها بالتاء والهاء.

ب- أنها رسمت منفصلة عن الحين.

ج- أن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، ولو كانت فعلاً لم يكن للكسر وجه(١).

واعترض هذا القول بأنه يعني أن لـ(لا) استعمالين: أحدهما بالتاء، والثاني بغير تاء كـ(ثم)، وهذا بعيد(٢).

٢- أنها من تركيب الحرف إلى الحرف، نحو(إنما) فلو سميت به حكيت، وهو منسوب لسيبويه(٣).

٣- أنها مركبة من (لا) زيدت عليها هاء الوقف، فإذا اتصلت صارت تاء. قاله أبو عبيدةَ مَعْمَرُ بن المثنى(٤).

القول الثالث:

أنها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها (لا) النافية، والتاء زائدة في أول الحين. وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام(٥)، وابن الطراوة(٦).

واستدل أبو عبيد بأمور:

---

(١) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠، المغني ١/ ٢٨٢.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٤.

(٣) لم أقف على تصريح لسيبويه بذلك في كتابه، وينظر: الكتاب ١/ ٥٧-٦٠، ٢/ ٣٧٥، الارتشاف ٣/ ١٢١٠، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٣.

(٤) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ١٧٦.

(٥) أنكر البغدادي أن يكون هذا رأي أبي عبيد، قال: وإنما هو قول للأموي نقله عنه أبو عبيد في كتابه (الغريب المصنف) ، ينظر: الخزانة ٤/ ١٧٦. قلت: بل هو قول له، نقله عنه أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن، وذكر أنه احتج لهذا القول بحجج كثيرة نقلها عنه وردَّها عليه، وذكر أنه أورد كل ذلك في كتاب القراءات له. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٤٧-٧٤٨. هذا وقد نُسِبَ هذا القول في الارتشاف ٣/ ١٢١٠، والجنى الداني ٤٨٦، والمغني ١/ ٢٨٢ لأبي عبيدة معمر بن المثنى وهو خطأ؛ إذ مذهبه أنها هاء السكت قلبت تاء كما في مجاز القرآن له ٢/ ١٧٦.

(٦) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠، الجنى الداني ٤٨٦، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٤.

١- قال: إنا لم نجد في كلام العرب (لات)، إنما هي (لا)[١].

ورُدَّ بأن المصاحف اجتمعت على ما أنكره، ورواه النحويون من البصريين والكوفيين[٢]، فأوردها سيبويه في كتابه في أكثر من موضع[٣]، وقال الفراء: «أقف على (لات) بالتاء، والكسائي يقف بالهاء»[٤].

٢- أن تفسير ابن عباس لقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٥] يدل على ذلك؛ لأن ابن عباس قال: ليس حين نزوٍ ولا فرار[٦].

ورُدَّ بأن تفسير ابن عباس يدل على أن الصحيح غير قول أبي عبيد، ولو كان على قوله لقال ابن عباس: ليس تحين مناص، و لم يرو هذا أحد[٧].

٣- أنه وجدها في الإمام – وهو مصحف عثمان بن عفان – مختلطة بـ(حين) في الخط[٨].

ورد بأن ذلك لا دليل فيه؛ إذ كم في الخط من أشياء خارجة عن القياس[٩]، وبأن معنى الإمام أنه إمام المصاحف فإن كان مخالفا لها فليس بإمام لها[١٠].

٤- أنا لم نجد العرب تزيد التاء إلا في (حين) و(أوان) و(الآن)[١١].

وأنشد لأبي وجزةَ السعدي:

العَاطِفُوْنَ تَحِيْنَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُسْبِغُوْنَ يَدًا إِذَا مَا أَنعَمُوْا[١٢]

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٤٨، الجنى الداني ٤٨٦.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٤٨.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٥٧-٦٠، ٢/ ٣٧٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨.

(٥) من الآية ٣ من سورة ص.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٤٨.

(٧) ينظر: المصدر السابق ٧٤٨.

(٨) تنظر: الجنى الداني ٤٨٦، المغني ١/ ٢٨٢، الخزانة ٤/ ١٧٣.

(٩) ينظر: المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

(١٠) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٤٩.

(١١) ينظر: المصدر السابق ٧٤٨.

(١٢) البيت من الكامل. وهو من قصيدة لأبي وجزة يمدح بها آل الزبير بن العوام.

ولأبي زبيد الطائي:

طَلَبُوْا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِيْنَ بَقَاءِ[1]

ولجميل بثينة:

نَوِّلِيْ قَبْلَ يَوْمِ بَيْنِيْ جُمَانَا وَصِلِيْنَا كَمَا زَعَمْتِ تَلَانَا[2]

وخرج بيت أبي وجزة على ثلاثة أقوال:

أ- أن التاء زائدة في أول الحين، وهو قول أبي عبيد السابق. وتبعه في القول بزيادتها البغدادي، وقال: وهذه التاء زيادتها غير مطردة وغير لازمة[3].

ب- أن الأصل (العاطفونه) بهاء السكت، اضطر الشاعر إلى تحريكها فأبدلها تاءً وفتحها[4].

ج- أن التاء في (تحين) بقية (لات) فحذفت (لا) وبقيت (التاء)[5].

القول الرابع:

و (العطف) : الشفقة والتحنن. و(المسبغون): من أسبغ الله النعمة إذا أتمها وأفاضها. و(اليد) : النعمة.

والشاهد فيه قوله: (العاطفون تحين)؛ حيث استشهد به أبو عبيد على أن التاء في قولهم (لات حين) من تمام (حين) و(لا) لنفي الجنس.

والبيت في مجالس ثعلب ٢/ ٣٧٤، وسر الصناعة ١/ ١٦٣، والأزهية ٢٦٤، والإنصاف ١/ ١٠٨، ورصف المباني ١٦٣، ١٧٣، ولسان العرب ٢/ ٨٧ (ليت) ، ٩/ ٢٥١ (عطف) ، ١٣/ ٤٣ (أين) ، ١٣٤ (حين) ، ١٥/ ٤٧٢ (ما) والخزانة ٤/ ١٧٥، ٩/ ٣٨٣.

(١) البيت من الخفيف. والشاهد فيه قوله: (ولات أوانٍ)؛ حيث استشهد به أبو عبيد على أن العرب لا تزيد التاء إلا في (حين) و(أوان) و(الآن)، على أن (لا) هنا لنفي الجنس والتاء زائدة في أول (أوان).

والبيت في الديوان ٣٠، وسر الصناعة ٥٠٩، والإنصاف ١٠٩، وشرح المفصل ٩/ ٣٢، ورصف المباني، ١٦٩-٢٦٢، وشرح شواهد المغني ٦٤٠، ٩٦٠، والخزانة ٤/ ١٨٣، ١٨٥، ١٩٠، ٦/ ٥٣٩، ٥٤٥.

(٢) البيت من الخفيف. و(نَوِّلِي) : أمر من النوال. و(جمانا) منادى مرخم جمانة. والألف للإطلاق.

والشاهد فيه قوله: (تلانا)؛ حيث استشهد به أبو عبيد على أن التاء تزاد في أول (الآن).

والبيت في الديوان ١٩٦، وسر الصناعة ١٦٦، والإنصاف ١١٠، ورصف المباني ١٧٣، ولسان العرب ١٣/ ٤٣ (أين) ، ٧٤ (تلن) ، ١٣٤ (حين) ، وتذكرة النحاة ٧٣٥، والجنى الداني ٤٨٧.

(٣) ينظر: الخزانة ٤/ ١٧٨.

(٤) ينظر: المسائل المنثورة ١١٤، سر الصناعة ١/ ١٦٣، الجنى الداني ٤٨٧، الخزانة ٤/ ١٧٧.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٨، الجنى الداني ٤٨٧، الخزانة ٤/ ١٧٨.

أنها حرف مستقل ليس أصلها (ليس)، ولا (لا)[١].

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه أبو عبيد بعيد؛ لأنه مبني على إنكار (لات)، وجعل التاء زائدة في أول الحين، وقد أثبت كبار نحويي البصرة والكوفة (لات) وأجمعوا على ذلك. كما أن الوقف على (لات) ورسمها منفصلة عن الحين دليل على ضعف هذا القول.

وأما القول بفعليتها ففيه تعسف ظاهر، ويرد عليه أن التاء قد تكسر على أصل التقاء الساكنين ولو كانت فعلاً لم يكن للكسر وجه.

ويبقى القول بتركيبها من (لا) النافية والتاء، وهو الصحيح، والأقرب عندي أن هذه التاء لتأنيث اللفظ كما في (ثُمَّتَ) و(رُبَّتَ)، ويشهد له الوقوف عليها بالتاء والهاء. والله أعلم[٢].

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٩، الخزانة ٤/ ١٧٣.

(٢) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: الكتاب ١/ ٥٧-٥٨، ٦٠، ٢/ ٣٧٥، معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨، مجاز القرآن ٢/ ١٧٦، معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٠، إعراب القرآن للنحاس ٧٤٧-٧٤٩، المسائل المنثورة ١١٢-١١٤، شرح التسهيل ١/ ٣٧٧ – ٣٧٨، البسيط في شرح الجمل ٢/ ٧٥٣، الارتشاف ٣/ ١٢١٠، الجنى الداني ٤٨٥-٤٨٧، المغني ١/ ٢٨١-٢٨٢، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٣-١٢٢٥، المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٩، التصريح ١/ ٢٠٠، الخزانة ٤/ ١٧٢-١٧٤.

٣١-عمل (لات)

اختلف النحويون في عمل (لات) على أربعة أقوال:

القول الأول:

أنها لا تعمل شيئًا، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول بفعل محذوف، وهو قول الأخفش(١).

وقرئ قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(٢) بالنصب والرفع(٣).

والتقدير عنده على قراءة النصب: لا أرى حينَ مناص، وعلى قراءة الرفع: ولا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم.

واحتج لهذا القول بأمور:

١- أنها حرف وليست بفعل حتى تعمل عمل (ليس)(٤).

٢- أنه لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين.

٣- أن (ليس) لا يجوز حذف اسمها، فلو كانت (لات) فرعًا عنها لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل؛ لأن (لات) يحذف اسمها(٥).

---

(١) كلامه في (معاني القرآن) موافق لسيبويه والجمهور، ينظر: معاني القرآن للأخفش ٥٦٨. وينظر فيما نسب إليه: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٢، الارتشاف ٣/ ١٢١١، الجنى الداني ٤٨٨، المغني ١/ ٢٨٢.

(٢) من الآية ٣ من سورة ص.

(٣) قرأ العامة (لاتَ) بفتح التاء و(حينَ) بالنصب، وقرأ عيسى بن عمر وأبو السمَّال بالرفع (ولاتَ حينُ)، وقرأ عيسى بن عمر أيضًا بكسر التاء وجر الحين: (ولاتِ حينِ مناص)، وقرأ أيضًا بكسر التاء ونصب حين (ولاتِ حينَ)، وقرأ أيضًا: (ولاتَ حينُ مناصَ).

ينظر: مختصر ابن خالويه ١٢٩، إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٩٠-٣٩١، الدر المصون ٩/ ٣٤٧-٣٥٥.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٢، المقاصد الشافية ٢/ ٢٤٤.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٣-٢٩٤.

القول الثاني:

أنها تعمل عمل (لا) التبرئة، وهو عمل (إنَّ). وهذا قول آخر للأخفش[(١)]. وهو قول الكوفيين[(٢)]، فهي عندهم (لا) التبرئة زيدت عليها التاء، و(حين مناص) في الآية الكريمة اسمها، والخبر محذوف.

القول الثالث:

أنها تعمل عمل (ليس). وهو قول سيبويه[(٣)]، والجمهور[(٤)]. والتزموا فيها ألا يذكر الجزآن معًا، بل لابد من حذف أحدهما. والأكثر كون المحذوف الاسم، وقد يكون الخبر، فإذا وليها منصوب فهو خبرها والاسم محذوف، وإن وليها مرفوع فهو الاسم والخبر محذوف، والتقدير عندهم في الآية الكريمة على قراءة النصب: ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ. وعلى قراءة الرفع: ولاتَ حينُ مناصٍ حينا لهم[(٥)].

واحتج لهذا القول بأمور:

١- أن كونها حرفًا لا يمنع عملها؛ إذ لم يمنع ذلك (ما) من العمل في لغة أهل الحجاز[(٦)].

٢- أن مقتضى النظر أن إلحاق (لات) بـ(ليس) أرجح من إلحاق (ما) و(إنْ) و(لا) بها؛ وذلك لأمرين:

أ- أن اتصال التاء بها جعلها مختصةً بالاسم.

ب- أن اتصال التاء بها جعلها شبيهة بـ(ليس) في اللفظ؛ إذ صارت بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن[(٧)].

---

(١) كلامه في (معاني القرآن) موافق لسيبويه والجمهور. وينظر: معاني القرآن للأخفش ٥٦٨، ينظر فيما نسب إليه: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٠، التبيان في إعراب القرآن ٦٧٨، الارتشاف ٣/ ١٢١١، الجنى الداني ٤٨٨.

(٢) ينظر: الخزانة ٤/ ١٧٣.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٥٧.

(٤) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١١، المغني ١/ ٢٨٢، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٥.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٤٨٨، الهمع ٢/ ١٢٢-١٢٣.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٤٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٥.

٣- إذا كانت (لات) هي في الأصل (لا) فإنه قد سمع إظهار الاسم بعدها مرفوعًا والخبر منصوبًا في قول الشاعر[١]:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِمَا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[٢]

وهذا السماع يعين الإعمال – يعني إعمال (لا) – و(لات) هي نفسها (لا) دخلت عليها التاء للتأنيث[٣].

القول الرابع:

أنها تكون حرف جر تخفض أسماء الزمان، ونسب إلى الفراء[٤].

والذي أميل إليه أنَّ ما ذهب إليه سيبويه والجمهور هو الصحيح من أنها تعمل عمل (ليس)؛ وذلك أن أصلها (لا)، و(لا) مختلف في إعمالها[٥]، وهي في عملها وعدمه على الاحتمال؛ إذ الأصل عدم إعمالها؛ لأنها حرف غير مختص، والنصب بعدها قليل، فمن رأى إعمالها حملها على الظاهر – وهو ظهور الاسم منصوبًا بعدها – وقاسها على (ما) الحجازية؛ ومن ذهب إلى عدم الإعمال بقي على الأصل من عدم الإعمال، وعضده احتمال أن يكون النصب بعدها على غير الإعمال[٦]، والذي يرجح إعمال (لا) عمل (ليس) أنه قد سمع إظهار الاسم بعدها مرفوعًا والخبر منصوبًا في البيت السابق وغيره[٧]، وبهذا يثبت عملها بالسماع، و(لات) أصلها (لا) فإذا ثبت عمل (لا) ثبت عمل (لات) من باب أولى؛ لأنها – أعني (لات) – أحق بالإلحاق بـ(ليس) قياسًا – كما يقول ابن مالك[٨] – لأن التاء لحقت

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل. و(تَعَزَّ): أمر من العزاء، وهو الصبر والتسلي. و(الوَزَر) : الملجأ، وأصله الجبل.

والشاهد فيه قوله: (فلا شيءٌ.. باقيا، ولا وَزَرٌ.. واقيا)؛ حيث أعمل (لا) في الموضعين عمل (ليس).

والبيت في الجنى الداني ٢٩٢، والمغني ١/ ٢٦٦، ٢٦٧، وشرح قطر الندى ١٤٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٦٩، والهمع ٢/ ١١٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٢.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٤٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٧، الهمع ٢/ ١٢٤، الخزانة ٤/ ١٧٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٨١، تمهيد القواعد ٣/ ١٢١٨، المقاصد الشافية ٢/ ٢٤٤..

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٤٤-٢٤٥.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٦، التذييل والتكميل ٤/ ٢٨٢، تمهيد القواعد ٣/ ١٢١٥.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٥.

بها فخصتها بالاسم، وصارت أشبه بـــ(ليس) في كونها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، وهي بمعناها. وبهذا يترجح عملها عمل (ليس). والله أعلم[١].

(١) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الكتاب ١/ ٥٧، معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٧، معاني القرآن للأخفش ٥٦٨، معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٠، شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٠-٢٢، التبيان في إعراب القـــرآن ٦٧٨، شـــرح التسهيل ١/ ٣٧٥، الارتشاف ٣/ ١٢١١، التذييل والتكميل ٤/ ٢٨٩-٢٩٤، الجنى الداني ٤٨٨، الدر المصون ٩/ ٣٤٧-٣٥١، المغني ١/ ٢٨٢، شرح قطر الندى ١٥٠، شرح ابـــن عقيـــل ١/ ٢٧٤، تمهيـــد القواعـــد ٣/ ١٢٢٥، المقاصد الشافية ٢/ ٢٤٤-٢٤٥، التصريح ١/ ٢٠٠، الهمع ٢/ ١٢٢-١٢٤، الخزانـــة ٤/ ١٧٣-١٧٤.

٣٢-توجيه الخفض بعد (لاتَ)

(لات) حرف سمع رفع ما بعده، ونصبه، وخفضه، فأما الرفع والنصب فلهما وجه على الأقوال الثلاثة في عملها، وهذه الأقوال هي:

- أنها لا تعمل شيئًا.
- أنها تعمل عمل (ليس).
- أنها تعمل عمل (إنَّ).

فالقائلون بأنها لا تعمل يجعلون المرفوع بعدها مبتدأ حذف خبره، والمنصوب مفعولاً بفعل محذوف.

والقائلون بأنها تعمل عمل (ليس) يجعلون المرفوع بعدها اسمها والمنصوب خبرها.

والقائلون بأنها تعمل عمل (إنَّ) يجعلون المنصوب بعدها اسمها والمرفوع خبرها(١).

وهكذا فالرفع والنصب يُخرَّجان على الأقوال الثلاثة، ويبقى الخفض بعدها فهو موضع مشكل جدًّا(٢). ومع هذا فهو مسموع عن العرب، فقد قرئ قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(٣) بخفض الحين(٤)، وقال أبو زبيد الطائي:

طَلَبُوْا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِيْنَ بَقَاءِ(٥)

واختلف النحويون في توجيه الخفض بعد (لات) على أقوال:

القول الأول:

ذهب الفراء(٦) إلى أن (لاتَ) تستعمل حرفًا جارًّا لأسماء الزمان خاصة، كما أن (مذ) و(منذ) كذلك. واستدل بالآية والبيت السابقين.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٨٩-٢٩٦، البحر المحيط ٩/ ١٣٦، الجنى الداني ٤٨٨-٤٩١، المغني ١/ ٢٨٢-٢٨٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ٩/ ٣٥٢.

(٣) من الآية ٣ من سورة ص.

(٤) سبق تخريج القراءة في الصفحة رقم [٢٢٣].

(٥) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٢١].

(٦) ينظر: معاني القرآن له ٢/ ٣٩٨.

ونسب هذا القول لأبي عمر الجرمي[١].

واعترض بأن حرف الجر لا يتعلق بشيء هنا، وحروف الجر لابد لها من أن تتعلق بشيء[٢].

القول الثاني:

ذهب الزجاج[٣]، والزمخشري[٤] إلى أن الاسم المخفوض بعد (لات) زمان قطع منه المضاف إليه، فلما حذف المضاف إليه بني المضاف على السكون، ثم كسر لالتقاء الساكنين ونون للضرورة. وذهب الزمخشري إلى أن التنوين للتعويض. وقيل: بل كان بناؤه على الكسر لشبهه بـ(نَزَالِ) وزنًا[٥].

والأصل في البيت عندهم: (ولاتَ أوانَ صلحٍ). وأما في الآية الكريمة فنزل قطع المضاف إليه من (مناص) ــ لأن أصله (حين مناصهم) ــ منزلة قطعه من (حين)؛ لاتحاد المضاف والمضاف إليه، وجعل تنوينه عوضًا عن الضمير المحذوف ثم بني الحين؛ لكونه مضافا إلى غير متمكن[٦].

القول الثالث:

خرَّج الشيخ أبو حيان[٧] هذه القراءة، والبيت أيضًا، على إضمار (مِن) الاستغراقية، أي: (لات من حينٍ)، و(لات من أوانٍ).

القول الرابع:

خرَّج الأخفش[٨] قوله (ولاتَ أوانٍ) على إضمار (حين) أي: (ولاتَ حينَ أوانٍ)، فحَذَفَ (حين) وأبقى (أوان) على جره.

---

(١) ينظر: المسائل المنثورة ١١٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١١٢-١١٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٠.

(٤) ينظر: الكشاف ٤/ ٧٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٧، المغني ١/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٦) ينظر: الكشاف ٤/ ٧٣.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٩/ ١٣٧.

(٨) ينظر: معاني القرآن له ٥٦٩.

القول الخامس:

خرجت الآية الكريمة على أن (لاتَ) بمعنى (غير) وصف لمحذوف، كأنه قيل: فنادوا حينًا غيرَ حينِ مناصٍ.

واعترض بأنه يلزم من ذلك زيادة الواو فلا فائدة لها حينئذ، وبأنه لو كانت (لاتَ) بمعنى (لا) صفة للزم تكرارها، نحو: مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعد[1].

و لم يظهر لي ترجيح قول على آخر في هذه المسألة. والله أعلم[2].

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٥.

(٢) تنظر المسألة ــللاستزادةــ في: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨، معاني القرآن للأخفش ٥٦٩، معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٠، إعراب القرآن للنحاس ٧٤٩، المسائل المنثورة ١١٢-١١٣، الكشاف ٤/ ٧٣، التبيان في إعراب القرآن ٦٧٨، إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٩١، شرح التسهيل ١/ ٣٧٧- ٣٧٨، الارتشاف ٣/ ١٢١٢ - ١٢١٣، التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٤-٢٩٦، البحر المحيط ٩/ ١٣٦-١٣٧، الجنى الداني ٤٩٠-٤٩١، الدر المصون ٩/ ٣٥٢-٣٥٥، المغني ١/ ٢٨٣-٢٨٤، الهمع ٢/ ١٢٤.

٣٣-الخلاف في معمول (لاتَ)

قال سيبويه – وقد تكلم عن عملِ (لا) عملَ (ليس) -: «كما شبهوا بها [أي بليس] (لات) في بعض المواضع؛ وذلك مع الحين خاصة، لا تكون (لات) إلا مع الحين»[(١)].

واختلف النحويون بعد سيبويه في (لات): هل تختص بلفظ الحين – الحاء والياء والنون – أو أنها تختص به وبمرادفه من الأوقات فيقال: لات أوانٍ، ولات ساعة، ولات حين، على أقوالٍ في ذلك:

القول الأول:

أنها تختص بلفظ الحين فقط دون غيره. قيل: وهو ظاهر قول سيبويه[(٢)]، ونسب إلى الفراء[(٣)]. وهو قول الأخفش[(٤)].

القول الثاني:

أنها تختص بالحين، ومرادفه مما يدل على الوقت كـ(ساعة) و(أوان) و(وقت)، وغير ذلك، مع اشتراط كونه نكرة[(٥)]. واستدلوا لذلك بالسماع، من ذلك قول أبي زبيد الطائي:

طَلَبُوْا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِيْنَ بَقَاءِ[(٦)]

وقول الآخر[(٧)]:

---

(١) الكتاب ١/ ٥٧.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٠، المغني ١/ ٢٨٣، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٥.

(٣) لم أقف على ما يشير إلى ذلك في كتابه معاني القرآن، ينظر: ٢/ ٣٩٨. وينظر فيما نسب إليه: الارتشاف ٣/ ١٢١١، التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٠، المغني ١/ ٢٨٣.

هذا وقد نسب إليه الرضي خلاف ذلك فقال: إنه يرى أنها تكون مع الأوقات كلها، ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٥٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن له ٥٦٨-٥٦٩.

(٥) ينظر: الدر المصون ٩/ ٣٤٧-٣٤٨، المغني ١/ ٢٨٣، شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٤-٢٧٥، المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٤-٢٥٥.

(٦) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٢١].

(٧) هو لمحمد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلهل بن مالك الكناني في المقاصد النحوية ٢/ ١٤٦، ولأحدهما، أو لرجل من طيئ في الخزانة ٤/ ١٧٥.

نَدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ   وَالبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيْهِ وَخِيْمُ[١]

وممن قال بذلك: الفارسي[٢]، وابن مالك[٣]. وحمل عليه بعض النحويين قول سيبويه[٤].

القول الثالث:

أنها تختص بالحين ومرادفه؛ نكرة كان أو معرفة، وهو اختيار ابن عصفور[٥]، واستدل على دخولها على المعرفة بدخولها على (هَنَّا)، من ذلك قول الشاعر[٦]:

حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ   وَبَدَا الَّذِيْ كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ[٧]

وخرج على أن (لاتَ) هنا مهملة لا عمل لها، و(هَنَّا) ظرف خبر مقدم، و(حَنَّتِ) مبتدأ بتأويل حذف (أنْ) المصدرية، تقديره: أنْ حنَّت[٨].

أو أن (هَنَّا) خبر (لات) واسمها محذوف، وأن (هَنَّا) بمعنى الحين، والتقدير: ليس الحينُ حينَ حنينها[٩].

---

(١) البيت من الكامل. والشاهد فيه قوله: (ولات ساعةَ)؛ حيث استُشْهِدَ به على دخول (لات) على الحين ومرادفه.
والبيت في شرح التسهيل ١/ ٣٧٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٥، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤٦، والهمع ٢/ ١٢٢، والأشموني ١/ ١٢٦، والخزانة ٤/ ١٨٧.

(٢) ينظر: المسائل الشيرازيات ٢/ ٤٨٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٧.

(٤) ينظر: الدر المصون ٩/ ٣٤٧، شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٤-٢٧٥، المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٤ -٢٥٥.

(٥) ينظر: المقرب ١/ ١٠٥.

(٦) هو لحجل بن نضلة في الشعر والشعراء ١٠٢، ولشبيب بن جعيل في شرح شواهد المغني ٢/ ٩١٩، ولأحدهما في الخزانة ٤/ ١٩٥.

(٧) البيت من الكامل. و(حنَّت) من الحنين وهو الشوق. و(نَوَارُ) : اسم امرأة مأخوذ من نارت المرأة تنور إذا نفرت من الريبة. و(أجنَّت) : أخفت وسترت.
والشاهد فيه قوله: (وَلَاتَ هَنَّا)؛ إذ استشهد به ابن عصفور على أن معمول (لات) يكون معرفة؛ حيث إن (لات) عاملة في هذا البيت -عنده- و(هنَّا) اسمها.
والبيت في المسائل الشيرازيات ٢/ ٤٨٠، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٨، وتذكرة النحاة ٧٣٤، والجنى الداني ٤٨٩، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٥٥، والهمع ٢/ ١٢٣، والخزانة ٤/ ١٩٥.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٨.

(٩) ينظر: الخزانة ٤/ ١٩٦.

وهذا الخلاف كله في القياس، وإلا فإنه ورد شاذًّا عمل (لاتَ) في غير الحين ومرادفه[(١)]، من ذلك قوله:

لَهْفِيْ عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ   يَبْغِيْ جِوَارَكَ حِيْنَ لَاتَ مُجِيْرُ[(٢)]

والذي يظهر لي أن الصواب هو القول الثاني، أما القول الأول فيمنعه دخول (لات) على غير لفظ الحين – مما دل على وقت – في المسموع كثيرًا، وأما قول ابن عصفور: إنها تعمل في الأحيان نكرة أو معرفة فيرده أن أصلها (لا) أنثت بالتاء، و(لا) مشروط في معمولها التنكير[(٣)]، وإذا اشترط التنكير في معمول الأصل، اشترط في معمول الفرع قياسًا، إلا أن يدل دليل سماعي على زوال هذا الشرط، ولا دليل على دخول (لات) على المعرفة، إذ كل ما سمع فيها تكون فيه عاملة في النكرة إلا ما كان من دخولها على (هَنَّا)، وإعمال (لات) في (هَنَّا) مشكل من ثلاثة أوجه: كونه اسم إشارة معرفة، دالا على المكان، غير متصرف، وإذا قلنا بأنه توسع فيه هنا فجاء دالا على الزمان فيبقى الإشكالان الآخران، ولا مخرج منهما إلا كونها مهملة –حينئذ– غير عاملة، وبهذا فإن دخولها على (هَنَّا) لا يرقى دليلاً على عملها في المعرفة، وعليه فالصحيح أنها مختصة بالدخول على الحين ومرادفه مع شرط كونه نكرة. وهو الذي يظهر لي من قول سيبويه. والله أعلم[(٤)].

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٤.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩٩].

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٧، المقاصد الشافية ٢/ ٢٤٢.

(٤) تنظر المسألة _للاستزادة_ في: الكتاب ١/ ٥٧، معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨، معاني القرآن للأخفش ٥٦٨-٥٦٩، المسائل الشيرازيات ٢/ ٤٨٠، الكشاف ٤/ ٧٣، المقرب ١/ ١٠٥، شرح التسهيل ١/ ٣٧٧، شرح الكافية ٢٥٩، الارتشاف ٣/ ١٢١١ -١٢١٢، التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٠-٢٩٢، الدر المصون ٩/ ٣٤٧-٣٤٨، المغني ١/ ٢٨٣، شرح قطر الندى ١٥٠، شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٤-٢٧٥، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٥-١٢٢٨، المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٤-٢٥٥، الهمع ٢/ ١٢٢، الخزانة ٤/ ١٦٨-١٧١، ١٨٣-١٨٩.

٣٤-(ليس) بين الفعلية والحرفية

(ليس) لفظ مختلف فيه: هل هو فعل، أو حرف، أو أنه يكون فعلاً، ويكون حرفًا؟ على قولين في ذلك:

القول الأول:

ذهب جمهور النحويين[١] إلى أنه فعل. وهو قول سيبويه[٢].

واستدلوا على ذلك بأمرين:

١- اتصال الضمائر المرفوعة البارزة به، فيقال: لستُ، ولستُما، ولستُن، وليسا، وليسُوا، ولسْن، ولو كان حرفًا لم يكن ذلك فيه؛ لأن الحرف إنما يتصل به ضمير الخفض أو النصب، نحو: إنك، وإنه، وبك، وبه.

٢- اتصال تاء التأنيث به على حدِّ ما تتصل بالفعل، أي أنها تثبت مع المؤنث، وتسقط مع المذكر نحو: ليس زيدٌ قائما، وليست هندٌ قائمة، كما يقال: قام زيد، وقامت هند، أما اتصال علامة التأنيث بالحرف فإنها تلحق بالمؤنث والمذكر، نحو: قام زيدٌ ثُمَّةَ عمرو، وثُمَّةَ هند[٣].

القول الثاني:

ذهب ابن السراج[٤]، والفارسي في أحد قوليه[٥]، وجماعة من أصحابه، وابن شقير[٦] إلى أنها حرف، واستدلوا على ذلك بأمرين:

١- أنه لا مصدر لها، ولا تتصرف.

---

(١) ينظر: شرح عيون الإعراب ١٠٦، الارتشاف ٣/ ١١٤٦، الجنى الداني ٤٩٣-٤٩٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٧.

(٣) ينظر: شرح عيون الإعراب ١٠٦، شرح الجمل ١/ ٣٨٦، الجنى الداني ٤٩٣-٤٩٤، المغني ١/ ٣٢٣.

(٤) قوله في الأصول أنها فعل، ينظر: ١/ ٨٢-٨٣، وينظر فيما نسب إليه: الارتشاف ٣/ ١١٤٦، الجنى الداني ٤٩٣-٤٩٤، المغني ١/ ٣٢٣.

(٥) ينظر: المسائل البصريات ٤٣٠، ٨٣٣، المسائل الحلبيات ٢٢٢-٢٢٣،إيضاح الشعر ١٠.

(٦) ينظر: الارتشاف ٣/ ١١٤٦، المغني ١/ ٣٢٣. وابن شقير هو أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي البغدادي، أبو بكر، ألّف مختصرا في النحو، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود. توفي عام ٣١٧هـ ينظر: الإنباه ٦٩/١، بغية الوعاة ٢٤٩/١، سلم الوصول٧٥.

٢- أنها ليست على أوزان الأفعال(١).

ورُدَّ الأول بأنه قد وجد من الأفعال ما هو بهذه الصورة نحو فعل التعجب في مثل: ما أحسن زيدًا، فإنه لا مصدر له، ولا يتصرف.

ورد الثاني بأنه يحتمل أن يكون مخففا من (فَعِل) فيكون في الأصل (لَيِسَ)، نحو: صَيِدَ البعيرُ، و(فَعِلَ) قد يخفف فيقال: (فَعْل). والتزم في (لَيِسَ) التخفيف لثقل الكسرة على الياء، ولا يمكن أن يكون (فَعَلَ) في الأصل؛ لأن (فَعَلَ) لا يخفف، كما لا يمكن أن يكون (فَعُلَ)؛ لأن (فَعُلَ) لا يبنى مما عينه ياء(٢).

والذي يظهر لي أن الصحيح ما ذهب إليه جمهور النحويين من كونه فعلاً؛ لوجود علامات الأفعال فيه، كاتصال تاء التأنيث به على نحو ما تتصل بالأفعال، واتصال ضمائر الرفع البارزة به، إلا أنه فعل غير متصرف. والله أعلم(٣).

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات ٢٢٢، شرح الجمل ١/ ٣٨٥.

(٢) ينظر: شرح الجمل ١/ ٣٨٥-٣٨٦.

(٣) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الكتاب ١/ ٦٩، ٢/ ٣٧، المقتضب ٤/ ٨٧، ١٩٠، الأصول ١/ ٨٢-٨٣، اللامات للزجاجي ٧، المسائل البصريات ٤٣٠-٨٣٣، المسائل الحلبيات ٢٢٢-٢٢٣، إيضاح الشعر ١٠، شرح اللمع لابن برهان ١/ ٥٣-٥٤، شرح عيون الإعراب ١٠٦، شرح الجمل ١/ ٣٨٥-٣٨٦، شرح التسهيل ١/ ٣٧٩، رصف المباني ٣٠٠-٣٠٣، الارتشاف ٣/ ١١٤٦، الجنى الداني ٤٩٣-٤٩٤، المغني ١/ ٣٢٣، الأشموني ١/ ٤١.

٣٥-هل تختص (ليس) بنفي الحال؟

قال سيبويه: «و(ليس) نفي»[١] واختلف النحويون من بعده: هل تختص بنفي الحال، أو أنها تنفي المضي والاستقبال؟

فذهب قوم من النحويين[٢] إلى أنها تختص بنفي الحال، وصرح الزمخشري بذلك، ومنع من نفي المستقبل بها فقال: «(ليس) معناه نفي مضمون الجملة في الحال، تقول: ليس زيدٌ قائمًا الآن، ولا تقول: ليس زيدٌ قائما غدا»[٣].

واختار بعض النحويين عدم اختصاصها بنفي الحال، حيث ذهب المبرد[٤]، وابن السراج[٥]، وابن درستويه[٦]، والصيمري[٧]، إلى أنها قد تنفي الاستقبال.

وتوسط قوم ممن جاء بعدهم من النحويين فحملوا قول القائلين بأنها تختص بنفي الحال على ما إذا لم تقترن به قرينة تخصه بنفي أحد الأزمنة، فيحمل إذ ذاك على الحال، كما يحمل عليه الإيجاب، أما إذا اقترن بقرينة تخصه بنفي أحد الأزمنة فإنه يحمل عليه[٨].

وممن قال بذلك الشلوبين[٩]، وابن عصفور[١٠]، وابن مالك[١١]، وأبو حيان[١٢]، والمرادي[١٣]، وابن هشام[١٤]، وابن عقيل[١٥]، والسيوطي[١٦].

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٣.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨٠، الارتشاف ٣/ ١١٥٧، الجنى الداني ٤٩٩، الهمع ٢/ ٧٩-٨٠.
(٣) المفصل ٢٦٨.
(٤) ينظر: المقتضب ٤/ ٨٧.
(٥) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه وينظر: التوطئة ٢٢٨، الارتشاف ٣/ ١١٥٧.
(٦) ينظر: الارتشاف ٣/ ١١٥٧، شفاء العليل ١/ ٣٠٨.
(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة ٩٧.
(٨) ينظر: التوطئة ٢٢٨، شرح الجمل ١/ ٤٢٥، شرح التسهيل ١/ ٣٨٠-٣٨١، الهمع ٢/ ٧٩-٨٠.
(٩) ينظر: التوطئة ٢٢٨.
(١٠) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٢٥.
(١١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨٠.
(١٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١١٥٧.
(١٣) ينظر: الجنى الداني ٤٩٩.
(١٤) ينظر: المغني ١/ ٣٢٣.
(١٥) ينظر: المساعد ١/ ٢٨٥-٢٨٦.
(١٦) ينظر: الهمع ٢/ ٧٩-٨٠.

واستدلوا على ورودها لنفي الماضي والمستقبل بالسماع، أما الماضي فمنه ما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم: (ليس خلقَ الله مثْلَهُ)(١).

وأما نفي المستقبل بـ(ليس) فقد ورد في القرآن الكريم وفي أشعار العرب كثيرا(٢). ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾(٥).

ومن الشعر قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

وَمَا مِثْلُهُ فِيْهِمْ وَلَا كَانَ قَبْلَهُ ... وَلَيْسَ يَكُوْنُ الدَّهْرَ مَادَامَ يَذْبُلُ(٦)

والذي يظهر لي أن مجيءَ (ليس) نافية للحال والمضي والاستقبال هو الصحيح؛ لورود السماع بذلك عن العرب، ويحمل قول المتقدمين من النحويين ـ ممن خصوها بنفي الحال ـ على أن ذلك في حال عدم وجود قرينة تخص الخبر بزمان معين، فإن وجدت قرينة تخصه بزمن معين حملت (ليس) حينئذ عليه. والله أعلم(٧).

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٤٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨٠-٣٨١، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٣٥-١٢٣٧.

(٣) من الآية ٨ من سورة هود.

(٤) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٥) الآية ٦ من سورة الغاشية.

(٦) البيت من الطويل. وهو من قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه يمدح فيها الزبير بن العوام رضي الله عنه. و(يذبل) : اسم جبل في بلاد نجد.

والشاهد فيه قوله: (وليسَ يكونُ الدَّهرَ)؛ حيث جاءت (ليس) نافية المستقبل.

والبيت في الديوان ٢٦، وشرح التسهيل ١/ ٣٨١، والتذييل والتكميل ١/ ٩٤، ٤/ ٣٠٥، والجنى الداني ٤٩٩، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٣٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٢، والهمع ٢/ ٨٠، والدرر ١/ ٧٦.

(٧) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الكتاب ٤/ ٢٣٣، المقتضب ٤/ ٨٧، الأصول ١/ ٩٧، التبصرة والتذكرة ٩٧، المفصل ٢٦٨، المقدمة الجزولية ١٠٥، التوطئة ٢٢٨، شرح الجمل ١/ ٤٢٥، التسهيل ٥٧، شرح التسهيل ١/ ٣٨٠-٣٨١، الارتشاف ٣/ ١١٥٧، التذييل والتكميل ٤/ ٣٠٤-٣٠٦، الجنى الداني ٤٩٩، المغني ١/ ٣٢٣، المساعد ١/ ٢٨٥-٢٨٦، شفاء العليل ١/ ٣٠٨، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٣٥-١٢٣٧، الهمع ٢/ ٧٩-٨٠.

٣٦-إعراب (منذ) إذا وليها اسم مرفوع

من حالات (منذ) أن يليها اسم مرفوع نحو: ما رأيته منذ يومُ الخميس، وما رأيته منذ يومان، وكذلك (مذ)، ولا خلاف بين النحويين في كونهما اسمين حينئذ[1]، ولكن اختلف في إعرابهما وإعراب الاسم المرفوع بعدهما على أربعة أقوال:

القول الأول:

وهو قول المبرد[2]، وابن السراج[3]، والفارسي[4]، وهو المشهور من قول البصريين[5]،أنهما مبتدآن حينئذ والمرفوع بعدهما الخبر والتقدير – إذا كان ما بعدهما نكرة – الأمد، نحو: ما رأيته منذ يومان ومذ يومان، أي: أمد انقطاع الرؤية يومان.

وإذا كان ما بعدهما معرفة فالتقدير أول الوقت، نحو: ما رأيته منذ يومُ الخميس، أي: أول انقطاع الرؤية يوم الخميس.

واستدلوا بأن قالوا: إنهما بمعنى الأمد وأول الوقت، والأمد وأول الوقت يرفعان بالابتداء فكذلك ما قام مقامهما، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبرًا عنهما[6].

القول الثاني:

ذهب الأخفش[7]، والزجاج[8]، والزجاجي[9] إلى أنهما ظرفان خبران مقدمان وما بعدهما مبتدأ، ومعناهما حينئذٍ (بين وبين) مضافين، والتقدير في (ما رأيته منذ يومان): ما رأيته بيني وبين لقائه يومان.

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٥٤، الارتشاف ٣/ ١٤١٨ -١٤١٩، الجنى الداني ٥٠١.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٠.

(٣) ينظر: الموجز ٥٩، الأصول ٢/ ١٣٧.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٦١-٢٦٢، التعليقة ٢/ ٢٢٨.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٨٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٧٠.

(٦) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٩١.

(٧) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٩، التذييل والتكميل ٧/ ٣٤٠، الجنى الداني ٥٠٢، الأشموني ٢/ ٢٢٧.

(٨) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٩، الجنى الداني ٥٠٢، المساعد ١/ ٥١٥، الهمع ٣/ ٢٢٤.

(٩) ينظر: الجمل ١٤٠.

واعتُرض على هذا القول بأمرين:

١- أن فيه جعل كلٍ من (منذ) و(مذ) بمعنى اسمين منصوبين على الظرف معطوفًا أحدهما على الآخر، والتقدير: (بين وبين)، وجعلهما — أي كل من (منذ) و(مذ) - بمعنى اسم مفرد غير معطوف عليه أولى.

٢- أن هذا التقدير غير مطرد، فإذا قلت مثلاً يوم الأحد: (ما رأيت زيدًا مذ يومُ الجمعة): فإن قدرت: (بيني وبين لقائه يوم الجمعة) كنت كاذبًا لأن بينك وبين لقائه يوم الجمعة وما بعده إلى حين تحدثك بهذا، وإن قدرت (بيني وبين لقائه يوم الجمعة وما بعده إلى الآن) كثر الإضمار مع تعسف من حيث المعنى، ثم إن فيه حذف حرف العطف والمعطوف، وهو قليل، وأيضًا فإنهم لم يصرحوا بهذا المعطوف المقدر في موضع ما، فدلَّ على عدم إرادته[1].

القول الثالث:

- وهو المشهور من مذهب الكوفيين[2]، واختاره السهيلي[3]، وابن مضاء[4]، وابن مالك[5] ـــ أنهما مضافان لجملة فعلية حذف فعلها وبقي فاعلها، والتقدير في: (ما رأيته منذ يوم الخمس): منذ كان يوم الخميس، أو منذ مضى يوم الخميس.

أما الكوفيون فاستدلوا بأن قالوا: إنهما مركبان من (من وإذ) والفعل يحسن بعد (إذ)[6].

واعترض قولهم هذا بأنه مبني على القول بالتركيب وهو باطل[7].

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٥٤، التذييل والتكميل ٧/ ٣٤٠، المقاصد الشافية ٣/ ٦٨٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٨٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٧٠-٣٧٢، التذييل والتكميل ٧/ ٣٣٨، الجنى الداني ٥٠٢.

(٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٨، الجنى الداني ٥٠٢، الأشموني ٢/ ٢٢٧.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٣٨، الارتشاف ٣/ ١٤١٨، الهمع ٣/ ٢٢٤. وابن مضاء هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي، أبو العباس وأبو جعفر، صنف: المشرق في النحو، والرد على النحويين، وتنزيه القرآن عما لايليق بالبيان. توفي سنة ٥٩٢هـ. ينظر: البلغة ٧٤، ٨٤، بغية الوعاة ١/٢٦٦، جذوة الاقتباس ١٤٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٧.

(٦) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٨٢.

(٧) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٩٢، التذييل والتكميل ٧/ ٣٣٨.

وأما ابن مالك فاستدل بأمور:

١- أن فيه إجراء (مذ) و(منذ) في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولى من اختلاف الاستعمال.

٢- أن فيه تخلصًا من ابتداءٍ بنكرة بلا مسوغ إن ادعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادعي التعريف.

٣- أن فيه أيضًا تخلصًا من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر[(١)].

واعترض قول ابن مالك بأن فيه إضمار الفعل، وإضمار الفعل ليس بقياس[(٢)].

القول الرابع:

- وهو مذهب الفراء[(٣)] ومن قال بقوله من الكوفيين[(٤)]، ـــ أن الاسم ارتفع بتقدير مبتدأ محذوف، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، والتقدير: ما رأيته من الذي هو يومان. وهذا القول مبني على مذهبه الذي سبق ذكره وهو أن (منذ) و(مذ) مركبان من (من) و(ذو) الطائية.

واعترض أيضًا بأنه مبني على التركيب وهو باطل[(٥)].

والذي يظهر لي أن القول الثاني – وهو أنهما ظرفان خبران مقدمان وما بعدهما مبتدأ- غير مطرد، ثم إن فيه تقدير ما لم يصرح به في موضع ما.

وأما ما ذهب إليه الفراء فإنه مبني على مذهبه القائم على التركيب، وقد سبق أنه لا دليل عليه، والأصل عدم التركيب.

ويبقى ما ذهب إليه جمهور البصريين من أنهما مبتدآن وما بعدهما الخبر، وما اختاره ابن مالك من أنهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها، وبقي فاعلها، وكلاهما قوي، إلا أن ما

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٧.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٣٩.

(٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الإنصاف ١/ ٣٨٣، شرح المفصل ٤/ ٩٥، الجنى الداني ٥٠٢.

(٤) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٨، الجنى الداني ٥٠٢.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٣٩.

ذهب إليه جمهور البصريين فيه اختلاف حكم (مذ) و(منذ) إذا وليهما المرفوع عن حكمهما إذا وليهما الجملة، فهما هنا اسمان غير ظرفين، وهناك هما ظرفان، وفيه ابتداء بنكرة بلا مسوغ إن ادعي التنكير، أو تعريف غير معتاد إذا ادعي التعريف، وفيه أيضًا جعل جملتين في حكم جملة واحدة بلا رابط.

أما ما اختاره ابن مالك فقد تخلص من كل هذا، إلا أن فيه إضمارًا بغير دليل، ويمكن أن يكون الكلام تامًّا بغير إضمار.

ولكنا إذا استشعرنا الفوائد التي حققها الإضمار هنا وهي دفع هذه الأمور المخالفة للقياس، والتي ترد على قول البصريين، فيمكننا ـ حينئذ ـ أن نرجح قول ابن مالك على قول البصريين. والله أعلم(١).

(١) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الإنصاف ١/ ٣٨٢-٣٩٣، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٩-٣٧٠، شرح المفصل ٢/ ٩٤-٩٥، ٨/ ٤٥، شرح الجمل ٢/ ٥٨-٥٩، شرح التسهيل ٢/ ٢١٦-٢١٧، شرح الكافية ٤/ ١٥٤، الارتشاف ٣/ ١٤١٨-١٤١٩، تذكرة النحاة ١٠، التذييل والتكميل ٣٣٨-٣٤٠، الجنى الداني ٥٠١-٥٠٢، المغني ١/ ٣٦٧-٣٦٨، المساعد ١/ ٥١٥، شفاء العليل ١/ ٤٧٤، المقاصد الشافية ٣/ ٦٧٩-٦٨٣، الهمع ٣/ ٢٢٣ -٢٢٤، الأشباه والنظائر ٣/ ٣٥٢، الأشموني ٢/ ٢٢٧.

٣٧-إعراب (منذ) إذا وليها اسم مجرور

من حالات (منذ) أن يليها اسم مجرور، نحو: ما رأيته منذ يومين، وما رأيته منذ يومِ الخميس، وكذلك (مذ) فيقال: ما رأيته مذ يومين، ومذ يومِ الخميس(١). وللنحويين فيهما حينئذ قولان:

القول الأول:

وهو قول الجمهور(٢) أنهما حرفا جر، وما بعدهما اسم مجرور بهما، فإذا كان المجرور معرفة دالاًّ على الزمان الماضي فإنهما بمعنى (من)، مثال ذلك: ما رأيته منذ يومِ الخميس، ومذ يومِ الخميس، أي: ابتداء انقطاع الرؤية يوم الخميس، ويكونان ـــ حينئذ ـــ دالَّين على ابتداء الغاية في الزمان، كما تدلُّ (من) على ابتداء الغاية في المكان؛ وإن كان المجرور بعدهما معرفة دالاًّ على الزمان الحاضر فإنهما بمعنى (في)، مثال ذلك: ما رأيته منذ يومنا ومذ يومنا، والتقدير: ما رأيته في يومنا؛ وإن كان المجرور بعدهما نكرة دالاًّ على العدد فإنهما بمعنى (من وإلى) جميعًا، أي: بمعنى الأمد، مثال ذلك: ما رأيته منذ ثلاثة أيام، ومذ ثلاثة أيام، والتقدير: أمد انقطاع الرؤية ثلاثة أيام.

واستدلوا على ذلك بأمور:

١- أنهما_ إذا جرَّا ما بعدهما _كلمتان لا معنى لهما إلا في غيرهما، وليس لهما حكم من أحكام الأسماء في ذلك الموضع، فوجب القول بالحرفية، وقد كان ينبغي أن يحكم عليهما بذلك في حال ارتفاع ما بعدهما إلا أنه وُجد لهما حكم من أحكام الأسماء، وهو استقلال الكلام بهما مع ما بعدهما، وليسا بفعل، فوجب القول باسميتهما حينئذ(٣).

---

(١) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٩-١٤٢٠، الجنى الداني ٥٠٢ -٥٠٣، المغني ١/ ٣٦٧، الهمع ٣/ ٢٢٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٥٣-١٥٤، الارتشاف ٣/ ١٤١٩، الجنى الداني ٥٠٣، الهمع ٣/ ٢٢٥.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٦٧٨.

٢- أنهما بمعنى (من) في موضع، وبمعنى (في) في موضع آخر، وقد انجر ما بعدهما، فهما ــ إذن ــ مساويان لـ(من) و(في) — في هذه الحالة — في المعنى والعمل، فقيل بحرفيتهما(١).

٣- أنهما موصلان الفعل إلى اسم الزمان المستفهم به واسم العدد، دون ضمير عائد عليهما، فيقال: (منذ متى سرتَ؟)، و(منذ كم سرتَ؟) كما يقال: (بمن تَمُرُّ؟) ولو كانا منصوبين على الظرفية لجاز أن يستغني الفعل الواقع بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضمير عائد عليهما، فكان يقال: (منذ متى سرت فيه، ومنذ كم سرت فيه) أو(سرته) إن اتسع في الضمير، كما يقال: (يوم الجمعة قمت فيه أو قمته)، وامتناع العرب عن التكلم بمثل هذا دليل على أنهما حرفا جر، وليسا ظرفين(٢).

٤- أنه لا يصح كونهما اسمين ظرفين في هذه الحال؛ إذ حال الظروف إذا سبقت بفعل منفي أن يستغرقها النفي، وأن يكون النفي عنها فقط دون ما بعدها، فإن قلت: (ما سرتُ يومَ الجمعة) فنفي السير مستغرق ليوم الجمعة بأكمله، ثم إنه مقصور على يوم الجمعة دون ما بعده من الأيام، أما الحروف فإنها إذا سبقت بفعل منفي فالنفي لا يستغرق يوم الجمعة بأكمله؛ إذ يلزم من هذا القول رؤيته يوم الجمعة، ثم انقطاع الرؤية من نفس اليوم، ثم إن النفي يتعدى يوم الجمعة إلى ما بعده إلى زمن التحدث، وهذا هو الحال في (منذ) و(مذ) فإذا قلت: (ما رأيته منذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة) فلابد أن تكون رأيته في جزء من يوم الجمعة، ثم لم تره إلى زمانك الذي أنت فيه، وهكذا فقد استغرقها النفي وتعداها إلى ما بعدها، وهذا حكم الحروف. ولو كانت ظرفًا لكان حكمها حكم الظرف فيما ذكر(٣).

واعترض هذا بأنه لا يلزم القائل بالظرفية؛ لأن ذلك المعنى موجود فيها إذا ارتفع ما بعدها، وهي مع ذلك اسم، أو ظرف، ولم يوجب ذلك لها أن تكون حرفًا(٤).

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٩٥، التذييل والتكميل ٧/ ٣٤١، المقاصد الشافية ٣/ ٦٧٨.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٤١، تذكرة النحاة ٩-١٠، الهمع ٣/ ٢٢٥.

(٣) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٥٢، التذييل والتكميل ٧/ ٣٤٢، المقاصد الشافية ٣/ ٦٧٧-٦٧٨.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٦٧٨.

القول الثاني:

أنهما اسمان مضافان، وما بعدهما مجرور بالإضافة(١).

واستدلَّ أصحاب هذا القول بأن قالوا: قد ثبتت لهما الاسمية إذا وليهما المرفوع أو الجملة، فكذلك إذا وليهما المجرور؛ إذ الجر لا ينافي الاسمية، والأصل بقاؤهما على حكمهما الذي كان لهما قبل أن يجرَّا ما بعدهما(٢).

والذي يظهر لي أن القول بحرفيتهما في هذه الحالة أولى؛ إذ هما في الأصل إلى الحرفية أقرب لأمرين:

الأمر الأول: المعنى؛ فهما دالان على ابتداء الغاية في الزمان كدلالة (من) على ابتداء الغاية في المكان.

الأمر والثاني: الافتقار؛ فهما مفتقران إلى ما بعدهما، وإنما حكم لهما بالاسمية في حال وليهما المرفوع أو الجملة؛ لأنه _حينئذٍ _ قام بهما حكم من أحكام الاسم، وهو استقلال الكلام بهما مع ما بعدهما، وليسا بفعل، فعدل عن القول بالحرفية إلى القول بالاسمية، أما في حال خفض ما بعدهما فإنه يراجع الأصل؛ إذ ليس هناك ما ينافيه. والله أعلم(٣).

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/ ٣٤١-٣٤٢، التذييل والتكميل ٧/ ٣٤٢، الجنى الداني ٥٠٣، المغني ١/ ٣٦٧.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٤٢، المقاصد الشافية ٣/ ٦٧٧، الهمع ٣/ ٢٢٥.

(٣) تنظر المسألة _للاستزادة_ في: التعليقة ٢/ ٢٢٨-٢٢٩، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ٨٩-٩٠، أسرار العربية ٢٠٠، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٩، التخمير ٢/ ٢٧٣، شرح المفصل ٤/ ٩٤-٩٥، التوطئة ٢٥٣، شرح الجمل ٢/ ٥١-٥٢، التسهيل ٩٤، شرح التسهيل ٢/ ٢١٦، شرح الكافية ٤/ ١٥٣-١٥٤، رصف المباني ٣١٩، ٣٢٨، الارتشاف ٣/ ١٤١٩-١٤٢٠، تذكرة النحاة ٩-١٠، التذييل والتكميل ٧/ ٣٤١-٣٤٢، الجنى الداني ٥٠٢-٥٠٣، المغني ١/ ٣٦٧، المساعد ١/ ٥١٣-٥١٤، الهمع ٣/ ٢٢٥.

٣٨-إعراب (منذ) إذا وليها جملة

من حالات (منذ) و(مذ) أن تليهما الجملة مصرحًا بجزأيها، والأكثر أن تكون فعلية، وقد تكون اسمية[١]، ومثال الفعلية قول أبي ذؤيب:

قَالَتْ أُمَيْمَةُ مَا لِجِسْمِكَ شَاحِبًا   مُنْذُ ٱبْتُذِلْتَ وَمِثْلُ مَالِكَ يَنْفَعُ[٢]

ومثال الاسمية قول الأعشى:

وَمَا زِلْتُ أَبْغِي المَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ   وَلِيْدًا وَكَهْلاً حِيْنَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا[٣]

وللنحويين فيهما _حينئذ _ ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة بعدهما. وهو قول سيبويه[٤]، والسيرافي[٥]، والفارسي[٦]. واختاره ابن مالك[٧].

القول الثاني:

أنهما ظرفان مضافان إلى زمان مضاف إلى الجملة؛ لأنهما لا يدخلان إلا على أسماء الزمان. وهذا القول منسوب لابن عصفور[٨].

---

(١) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٦-١٤١٧، الجنى الداني ٥٠٣-٥٠٤، المغني ١/ ٣٦٨، الهمع ٣/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) البيت من الكامل. و(شاحبا): متغيرًا مهزولاً. و(منذ ابتُذِلْتَ): منذ وليت العمل وامتهنت نفسك. و(مثل مالك ينفع): أي اتَّخِذْ من يكفيك العمل، فمثل مالك ينبغي أنَ تُوَدِّعَ نفسك به.
والشاهد فيه: دخول (منذ) على الجملة الفعلية مصرَّحًا بجزأيها.
والبيت في شرح أشعار الهذليين ١/ ٥، ولسان العرب ٨/ ٣٥٨ (نفع) ، و١٢/ ٣٤ (أمم) ، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٩٣، والهمع ٣/ ٢٢٣، والدرر ٣/ ١٤١.

(٣) البيت من الطويل. والشاهد فيه: دخول (مذ) على الجملة الاسمية مصرَّحًا بجزأيها.
والبيت في الديوان ١٨٥، وتذكرة النحاة ٥٨٩، ٦٣٢، والمغني ١/ ٣٦٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٠، والهمع ٣/ ٢٢٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٧، ٧٥٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٧.

(٥) ينظر: شرح الكتاب له ١٠/ ١٦٤.

(٦) ينظر: التعليقة ٢/ ٢٢٨-٢٢٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٦.

(٨) لم أتبين مذهبه فيما بين يدي من كتبه، والذي فهمته من كلامه في شرح الجمل: أنهما لا يدخلان إلا على أسماء الزمان؛ ولهذا يقدَّر زمان مضاف إلى الجملة بعدهما، دون أن أتبين هل هما عنده ظرفان مضافان للزمان المقدر، أو هما مبتدآن والزمان المقدر بعدهما الخبر. ينظر: شرح الجمل ٢/ ٥٧-٥٨، وينظر فيما نسب إليه: الهمع ٣/ ٢٢٣.

القول الثالث:

أنهما مبتدآن، ويقدر زمان مضاف إلى الجملة يكون خبرًا عنهما. وبه قال الأخفش[١]، وهما عنده لا يدخلان إلا على أسماء الزمان. واختاره ابن السراج[٢]. ونسب لابن عصفور[٣].

والذي أميل إليه أن القول الأول أحسنها؛ لسلامته من الإضمار في حال عدم الحاجة إليه، والذين قالوا بالإضمار إنما حملهم على ذلك أن (مذ) و(منذ) مما يختص بالدخول على الزمان، وكلام سيبويه صريح في جواز إضافتهما إلى الأفعال كما قال في باب (ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء): «ومما يضاف إلى الفعل أيضًا قولك: ما رأيته منذ كان عندي، ومذ جاءني»[٤]. وعليه فلا حاجة إلى تقدير زمان يضاف إلى الجملة. والله أعلم[٥].

(١) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتبه وينظر: تذكرة النحاة ١٠-١١، التذييل والتكميل ٧/ ٣٣٦، المساعد ١/ ٥١٢، الهمع ٣/ ٢٢٣.

(٢) ينظر: الموجز ٥٩.

(٣) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٧، التذييل والتكميل ٧/ ٣٣٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٧.

(٥) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الكتاب ٣/ ١١٧، الموجز لابن السراج ٥٩، شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٦٤، التعليقة ٢/ ٢٢٨-٢٢٩، التوطئة ٢٥٤، شرح الجمل ٢/ ٥٢، ٥٧، ٥٨، ٥٩، التسهيل ٩٤، شرح التسهيل ٢/ ٢١٦، شرح الكافية ٤/ ١٦٢، تذكرة النحاة ١٠-١١، الارتشاف ٣/ ١٤١٦-١٤١٧، التذييل والتكميل ٧/ ٣٣٥-٣٣٧، الجنى الداني ٥٠٣-٥٠٤، المغني ١/ ٣٦٨، المساعد ١/ ٥١٢، الهمع ٣/ ٢٢٢-٢٢٣.

٣٩-هل يجاب بـ(نعم) بعد النفي المقرون بالاستفهام؟

(نعم) حرف للجواب. تكون تصديقًا لمخبر، كقولك لمن قال: قام زيدٌ، أو ما قام زيدٌ: نعم، وإعلامًا لمستخبر، كقولك لمن قال: هل جاء زيدٌ؟ نعم، ووعدًا لطالب، كقولك لمن قال: اضرب زيدًا: نعم، وكذا لمن قال: لا تضرب زيدًا(١).

و(بلى) حرف جواب كذلك، وهي مختصة بالنفي، فتكون إيجابًا لنفي مجرد، كقولك (بلى) لمن قال: ما قام زيدٌ؛ أو مقرون باستفهام حقيقة، نحو: أليس زيدٌ بقائم؟ فتقول: بلى؛ أو مقرون باستفهام للتقرير، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾(٢) أجرت العرب التقرير مجرى النفي(٣).

واختلف النحويون: هل توافق (نعم) (بلى) فيجاب بها بعد النفي المقرون بالاستفهام أو لا؟ ولهم في ذلك أقوال أربعة:

القول الأول:

إن (نعم) لا يجاب بها بعد النفي المقرون بالاستفهام - وهو الذي عليه المتقدمون من البصريين(٤) — وذلك لأنها وضعت لتصديق ما تقدم من إيجاب أو نفي، بعكس (بلى) فإنها يوجب بها بعد النفي، فهي ترفع النفي وتبطله، ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنه عند قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾: لو قالوا (نعم) لكفروا(٥)، وهذا يعني أنهم لو قالوا (نعم) لكان التقدير: نعم لست بربنا، ولو قالوا (بلى) فالتقدير: بلى أنت ربنا. وممن قال بذلك الفراء(٦)، والمبرد(٧)، واليمني(٨)، والشلوبين(٩)، والمالقي(١٠)، وأبو حيان(١١).

---

(١) ينظر: الهمع ٤/ ٣٩١.
(٢) من الآية ١٧٢ من سورة الأعراف.
(٣) ينظر: الجنى الداني ٤٢٠-٤٢٢.
(٤) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٢٣.
(٥) ينظر: البرهان للزركشي ٢/ ٢٦٢، تفسير القرطبي ٢/ ١٢، المغني ١/ ١٣١، المساعد ٣/ ٢٣١.
(٦) ينظر: معاني القرآن ١/ ٥٢-٥٣.
(٧) ينظر: المقتضب ٢/ ٣٣٢.
(٨) ينظر: كشف المشكل في النحو ١٦١.
(٩) ينظر: التوطئة ٣٥٥.
(١٠) ينظر: رصف المباني ٣٦٤-٣٦٥.
(١١) ينظر: الارتشاف ٥/ ٢٣٦٩.

القول الثاني:

ذهب ابن مالك إلى أن (نعم) قد توافق (بلى) فيجاب بها بعد النفي المقرون بالاستفهام، فقال: «وقد توافقها (نعم) بعد المقرون»[(١)].

واستدل لهذا بقول الشاعر[(٢)]:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو ... وَإِيَّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِـي

نَعَمْ وَتَرَى الهِلَالَ كَمَا أَرَاهُ ... وَيَعْلُوْهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي[(٣)]

وبقول الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم لما قال: ((ألستم تـرون ذلـك؟)) قـالوا: ((نعم))[(٤)].

وخرج البيت على أمور منها:

١- أن يكون قوله (نعم) جوابًا لما قدره في نيته واعتقاده من أن الليل يجمع أم عمرو وإياه، فجاء الجواب بـ(نعم) وإن لم يكن الملفوظ به؛ لزوال اللبس؛ لأنه أجاب نفسه فعلم ما أراد.

٢- أن يكون جوابًا لقوله: (وترى الهلال) فقُدِّم.

٣- أن يكون جوابًا لقوله: (فذاك بنا تداني).

٤- أن يكون جوابًا لقوله: (أليس الليل؟) وإن كان تقريرا لزوال اللبس؛ لأنه علم أنـه لا ينكر أحد أن الليل يجمعهما، وهو أيضًا الذي يجيب، فقد علم ما أراد[(٥)].

وخرج قول الأنصار على أنَّ ذلك لأمن اللبس[(٦)].

---

(١) التسهيل ٢٤٥.

(٢) هو جحدر بن مالك في شرح الجمل ٢/ ٥٠٣، والجنى الـداني ٤٢٢-٤٢٣، والخزانـة ١١/ ٢٠١. والبيتـان للمعلوط القريعي في الشعر والشعراء ١/ ٤٤٩. وبلا نسبة في المقرب ١/ ٢٩٤-٢٩٥، ورصف المبـاني ٣٦٥، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٤٩٨.

(٣) البيتان من الوافر. والشاهد فيهما قوله: (نعم) بعد قوله: (أليس الليل...)؛ حيث استعمل (نعم) في جواب النفي المقرون بالاستفهام فجاءت موافقة (بلى).

(٤) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٥٠٤، تمهيد القواعد ٩/ ٤٤٩٨.

(٥) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٥٠٤، رصف المباني ٣٦٥، الجنى الداني ٤٢٣، المساعد ٣/ ٢٣١-٢٣٢.

(٦) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٥٠٢-٥٠٤، الجنى الداني ٤٢٣.

القول الثالث:

ذهب بعض النحويين[١] إلى أنه يجوز أن يؤتى بـ(نعم) بعد النفي المقرون بالاستفهام المراد به التقرير خاصة تصديقًا له لأن معناه الإيجاب، فإذا قال القائل: (ألم يقم زيد) ؟ وهو يريد بذلك التقرير فكأنما قال: (قام زيدٌ) بالإخبار، وعليه فإن (نعم) تكون بعده تصديقًا لفحوى الاستفهام المقرون بالنفي، لا جوابًا لما بعد أداة الاستفهام، وإنما يمتنع أن تكون (نعم) جوابًا لما بعد الاستفهام.

والذي منعه إنما منعه على أن (نعم) جواب، وإذا كانت جوابًا فإنما تكون تصديقًا لما بعد ألف الاستفهام. والذي أجازه إنما أجازه على أن تكون (نعم) تصديقًا لمعنى الاستفهام المقرون بالنفي وهو التقرير. وعليه فلا تناقض بين القولين.

وممن قال بذلك ابن يعيش[٢]، والرضي[٣]، وابن عقيل[٤]، وناظر الجيش[٥] واستدلوا على ذلك بما استدل به المجيزون وزادوا أمرين آخرين هما:

١- أن سيبويه استعمل (نعم) في جواب النفي المقرون بالاستفهام في موضعين من كتابه[٦].

٢- ما اشتهر في العرف من أن القائل لو قال: (أليس لي عليك دينار؟) وأجابه الآخر بـ(نعم) لزمه الدينار بناءً على العرف الطارئ على الوضع[٧]، وفي هذا دليل على استعمال (نعم) في جواب الاستفهام المقرون بالنفي المراد به التقرير.

وأجابوا عن قول ابن عباس: (لو قالوا نعم لكفروا)[٨] بأنَّه ـ إنْ صحَّ ـ فالظاهر أنَّ مراده: لو قالوا (نعم) لم يكن كافيًا في الإقرار بالربوبية؛ لأنَّ مراعاة اللفظ (النفي) في مقام الاحتمال أولى من مراعاة المعنى (الإيجاب)، كيف والمقام يقتضي الإتيان بحقيقة الاعتراف

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٤٢٣، تمهيد القواعد ٩/ ٤٤٩٦-٤٥٠٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٢٣-١٢٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٦/ ١٩٨-١٩٩.

(٤) ينظر: المساعد ٣/ ٢٣١.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٩/ ٤٥٠١.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/ ١٩، وينظر استدلالهم بذلك في: المساعد ٣/ ٢٣٢، تمهيد القواعد ٩/ ٤٥٠١.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٦/ ١٩٩.

(٨) ينظر: البرهان للزركشي ٢/ ٢٦٢، تفسير القرطبي ٢/ ١٢.

بالربوبية، وإخلاص العبادة؟ وإذا كان كذلك وجب أنْ يعدل عن اللفظ المحتمل لغير المقصود ويؤتى باللفظ القاطع الذي لا يكون فيه احتمال(١).

القول الرابع:

ذهب ابن عصفور إلى جواز ذلك بعد النفي المقرون بالاستفهام المراد به التقرير خاصة، وزاد شرط أمن اللبس(٢).

والذي أطمئن إليه أن ما ذهب إليه ابن عصفور هو الصواب؛ وهو أن ذلك جائز بعد النفي المقرون بالاستفهام المراد به التقرير خاصة إذا أمن اللبس؛ وذلك أن المنع باعتبار كون (نعم) إيجابًا لما بعد الاستفهام وهو النفي، وهذا ممنوع قياسًا، والجواز باعتبار آخر وهو أن تكون (نعم) تصديقًا لفحوى النفي المقرون بالاستفهام؛ لأنه إيجاب بالمعنى، وهذا مقيس فيها. وكلا الاعتبارين صحيح وعليه فلا يتناقض القولان.

إلا أنَّ ذلك يشكل بوقوع اللبس حيث إنَّ المُقِرَّ قد يوافق المُقَرِّرَ فيما يدعيه وقد يخالفه، فلو قال في جواب من قال: ألم أعطك درهما؟:نعم. لم يظهر هل أراد: نعم لم تعطني، فيكون مخالفًا للمقرر، أو نعم أعطيتني – على المعنى – فيكون موافقًا للمقرر. قاله ابن عصفور(٣).

وبالنظر إلى ما سبق يظهر لي أنَّ جواز ذلك مشروط بأمن اللبس. والله أعلم(٤).

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٩/ ٤٥٠٢.

(٢) ينظر: المقرب ١/ ٢٩٤.

(٣) ينظر: شرح الجمل ١/ ٥٠٣.

(٤) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: معاني القرآن ١/ ٥٢-٥٣، المقتضب ٢/ ٣٣٢، الأصول ١/ ٤٩، أمالي السهيلي ٤٥-٤٦، كشف المشكل في النحو ١٦١، التخمير ٤/ ٩٩، شرح المفصل ٨/ ١٢٣-١٢٤، التوطئة ٣٥٥، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٢١، شرح الجمل ٢/ ٥٠٢-٥٠٤، المقرب ١/ ٢٩٤-٢٩٥، التسهيل ٢٤٥، شرح الكافية ٦/ ١٩٨-١٩٩، رصف المباني ٣٦٤-٣٦٥، الارتشاف ٥/ ٢٣٦٩، الجنى الداني ٤٢٢-٤٢٤، المغني ١/ ١٣١-١٣٢، المساعد ٣/ ٢٣١-٢٣٢، شفاء العليل ٣/ ٩٨٢، تمهيد القواعد ٩/ ٤٤٩٦-٤٥٠٢، شرح الدماميني على المغني ٥٨٩-٥٩٢، الهمع ٤/ ٣٩١-٣٩٢.

الفصل الثالث

مسائل الخلاف الجزئية

١-هلْ تجيءُ (أجَلْ) جوابًا للاستفهامِ والطلبِ؟

(أجَلْ) حرفُ جوابٍ يردُ لأمورٍ ثلاثة:

الأمر الأولُ: لتصديقِ الخبرِ. فتقولُ لمنْ قالَ (قامَ زيدٌ): أجلْ.

الأمر الثاني: لتحقيقِ الطلبِ. فتقولُ لمنْ قالَ (اضربْ زيدًا): أجلْ.

الأمر الثالثُ: لإعلامِ المستخبرِ. فتقولُ لمنْ قالَ (أقامَ زيدٌ؟): أجلْ.

أمَّا الأولُ فمتفقٌ عليه. وأمَّا الثاني والثالثُ فمختلفٌ فيهما: فمذهبُ الزمخشري[١] وابنِ مالكٍ[٢] وجماعةٍ[٣] أنها تختصُّ بالخبرِ، ولا تجيءُ بعدَ الاستفهامِ والطلبِ.

قالَ الرضيُّ: «ولا تجيءُ بعدَ ما فيه معنى الطلبِ كالاستفهامِ والأمرِ وغيرِهما»[٤].

وخصَّها ابنُ خروفٍ[٥] بالخبرِ في الغالبِ فقالَ: أكثرُ ما تكونُ بعدَه.

وذهبَ الأخفشُ[٦] إلى أنها تكونُ في الاستفهامِ كما تكونُ في الخبرِ إلا أنَّها في الخبرِ أحسنُ منْ (نَعَمْ) و(نَعَمْ) في الاستفهامِ أحسنُ منها.

قالَ السيوطي: «وخصَّها بعضُهم بغيرِ الاستفهامِ؛ أيْ: بالخبرِ والطلبِ، وقالَ: لا تجيءُ بعدَ الاستفهامِ»[٧].ولم يظهر لي ترجيح قول على آخر في هذه المسألة. والله أعلم[٨].

---

(١) ينظر: المفصل ٣١٠.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٤٤.

(٣) ينظر: التخمير ٤/ ١٠٠، المغني ١/ ٢٧.

(٤) شرح الكافية ٦/ ٢٠٢.

(٥) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتبه ويُنظر: الهمع ٤/ ٣٧١.

(٦) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتبه وينظر: شرح المفصل ٨/ ١٢٤، شرح الكافية ٦/ ٢٠٢، المساعد ٣/ ٢٣١.

(٧) الهمع ٤/ ٣٧١.

(٨) تنظر المسألة _للاستزادة_ في: المفصل ٣١٠، كشف المشكل في النحو ١٦١، التخمير ٤/ ١٠٠، شرح المفصل ٨/ ١٢٤، التسهيل ٢٤٤، شرح الكافية ٦/ ٢٠٢، رصف المباني ٥٩، الارتشاف ٥/ ٢٣٦٨، الجنى الداني ٣٦١، المغني ١/ ٢٧، المساعد ٣/ ٢٣١، الهمع ٤/ ٣٧١.

٢-هلْ تقعُ (إذا) موقعَ (إذْ) ظرفًا لما مَضَى منَ الزمانِ؟

(إذا) ظرفٌ موضوعٌ لما يُستقبلُ منَ الزمانِ.

قالَ سيبويهِ: «وأمَّا (إذا) فلما يُستقبلُ منَ الدهرِ»(١). وقد اختلفَ النحويونَ فيها: هلْ تخرجُ عنِ الاستقبالِ وتكونُ للزمانِ الماضي واقعةً موقعَ (إذْ)، أو أنَّها تلازمُ الدِّلالةَ على الاستقبالِ؟ فذهبَ بعضُ النحويينَ(٢) ــ ومنهم ابنُ مالكٍ(٣)ــ إلى أنَّها تقعُ موقعَ (إذْ)، واستشهدَ لذلكَ بشواهدَ منَ القرآنِ الكريمِ، ومنَ الشعرِ العربيِّ، مثلِ قولِه تعالى: ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾(٤) وكقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾(٥). ومنْ ذلكَ قولُ الشويعرِ محمدِ بنِ حمرانَ الجَعْفِيِّ:

حَلَلْتُ بِهَا وِتْرِي وَأَدْرَكْتُ ثُؤْرَتِي ... إِذَا مَا تَنَاسَى ذَحْلَهُ كُلُ غَيْهَبِ(٦)

وقولِ الكميتِ بنِ زيدٍ:

مَا ذَاقَ بُؤْسَ مَعِيْشَةٍ وَنَعِيْمَهَا ... فِيْمَا مَضَى أَحَدٌ إِذَا لَمْ يَعْشَقِ(٧)

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٢.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٠، الجنى الداني ٣٧١، المساعد ١/ ٥٠٦، الهمع ٣/ ١٧٩.

(٣) ينظر: التسهيل ٩٣، شرح التسهيل ٢/ ٢١٢.

(٤) من الآيتين ٩١، ٩٢ من سورة التوبة.

(٥) من الآية ١١ من سورة الجمعة.

(٦) البيت من الطويل. و(الوِتْر) : الظلم في الثأر، وقيل الثأر عامة. و(أدرك ثُؤْرَتَه) : أي أدرك من يطلب ثأره. و(الذَحْل) : الثأر، وقيل: العداوة والحقد. و(العَيهَب والغَيهَب) : الضعيف من الرجال.

والشاهد فيه: وقوع (إذا) موقع (إذ) على رأي بعض النحويين.

والبيت في شرح التسهيل ٢/ ٢١٢، ولسان العرب ١/ ٦٣٣ (عَهَبَ) ، ٦٥٤ (غَهَب) ، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٢٦، وتمهيد القواعد ٤/ ١٩٣٦، وتاج العروس ٣/ ٤٤٧ (عَهَب) ، ٣/ ٤٩٦ (غَهَب).

(٧) البيت من الكامل. والشاهد فيه: وقوع (إذا) موقع (إذ) على رأي بعض النحويين.

والبيت في الديوان ١/ ٢٥٨، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٢، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٢٧، وتمهيد القواعد ٤/ ١٩٣٧.

وتابعَه الرضيُّ[١] في وقوعِ (إذا) موقعَ (إذْ) دالةً على الزمانِ الماضي، إلاَّ أنَّه اختلفَ معه في مواضعِ ذلكَ، فذهبَ إلى أنَّ (إذا) الواقعةَ بعدَ (حتَّى) وبعدَها فعلٌ ماضٍ دالةٌ على الزمانِ الماضي، مثلُ قولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾[٢]، وقولِه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾[٣]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾[٤].

ومنَ المعلومِ أنَّ ابنِ مالكٍ[٥] يرى أنَّ (إذا) هذه مجرورةٌ بــ(حتَّى)، بينَما ذهبَ الرضيُّ إلى أنَّ (إذا) -في الآياتِ التي استشهدَ بها ابنُ مالكٍ على وقوعِ (إذا) للزمنِ الماضي – دالــةٌ معَ جملتِها على استمرارِ الزمانِ، فقالَ[٦]: «وقدْ تكونُ (إذا) معَ جملتِها لاستمرارِ الزمانِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ﴾[٧]أيْ هذه عادتُهم المــستمرةُ، ومثلُه كثيرٌ، نحوُ قولِه تعــالى: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[٨]، و﴿إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ﴾[٩]».

وذهبَ آخرونَ[١٠] إلى أنَّ (إذا) لا تقعُ موقعَ (إذْ)، وتأوَّلوا ما أوهمَ ذلكَ. وهوَ الــذي صحَّحه المغاربةُ[١١]. واختارَه أبو حيانَ[١٢]. وبهِ قالَ ناظرُ الجيشِ[١٣].

وقدْ أوَّلوا أدلةَ ابنِ مالكٍ فقالوا:

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٢٦.

(٢) من الآية ٩٣ من سورة الكهف.

(٣) من الآية ٩٦ من سورة الكهف.

(٤) من الآية ٩٦ من سورة الكهف.

(٥) ينظر: التسهيل ٩٤، شرح التسهيل ٢/ ٢١٠-٢١١.

(٦) شرح الكافية ٤/ ١٢٦.

(٧) من الآية ١١ من سورة البقرة.

(٨) من الآية ١٤ من سورة البقرة.

(٩) من الآية ٩٢ من سورة التوبة.

(١٠)ينظر: الجنى الداني ٣٧١، المساعد ١/ ٥٠٦، الهمع ٣/ ١٧٩.

(١١)ينظر الجنى الداني ١٨٨، ٣٧١، المساعد ١/ ٥٠٦.

(١٢)ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٠، التذييل والتكميل ٧/ ٣١٢-٣١٣.

(١٣)ينظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٩٤٧-١٩٤٩.

- إنَّ الآيةَ الأولى التي ذكرَها يمكنُ أنْ يُقالَ فيها: إنَّ المقصودَ حكايةُ حالِهم حينَ ابتدؤوا في الفعلِ، وإذا كانَ كذلكَ كانَ المحلُّ -حينئذٍ- موقعَ (إذا) دونَ موقعِ (إذْ).

- أمَّا الآيةُ الثانيةُ فالمرادُ منها حكايةُ ما كانوا عليهِ وما هوَ شأنُهمْ وديدنُهم.

المعنى: حالُ هؤلاءِ أنَّهم إذا رأوا تجارةً أوْ لهوًا كانَ منهمْ ما ذُكِرَ، ولو أتى بـ(إذ) في هذا المحلِّ لصارَ المعنى الإخبارُ عنْ واقعةٍ وقعتْ منهمْ، ولا يلزمُ منَ الإخبارِ بذلكَ أنْ يكونَ ذلكَ من شأنِهم. وقريبٌ منْ هذا قولُ الرضيِّ: إنَّ (إذا) في هذهِ الآياتِ مع جملتِها دالةٌ على استمرارِ الزمانِ، أيْ: هذهِ عادتُهم المستمرةُ[1].

وأمَّا البيتانِ اللذانِ أنشدَهما فظاهرٌ أنْ لا دليلَ فيهما على المطلوبِ؛ لأنَّ جوابَ الشرط محذوفٌ، والمذكورُ المتقدمُ دليلٌ عليه، والتقديرُ في البيتِ الأولِ: إذا ما تناسَى ذَحْلَهُ كلُّ غَيْهَبٍ حَلَلْتُ بها وِتْري وأدركت ثُؤْرَتي.

والمعنى في البيتِ الثاني: إذا لَمْ يعشقْ أحدٌ فما ذاقَ بؤسَ معيشةٍ ولا نعيمَها[2].

والذي يظهرُ لي أنَّ (إذا) قدْ تقعُ موقعَ (إذْ) دالَّةً على الزمانِ الماضي. ومنْ ذلكَ (إذا) المسبوقةُ بـ(حتَّى) وبعدَها فعلٌ ماضٍ كما يقولُ بذلكَ الرضيُّ. أمَّا الآياتُ التي استدلَّ بها ابنُ مالكٍ فالظاهرُ أنَّ (إذا) فيها لحكايةِ الحالِ والشأنِ، وهيَ دالَّةٌ على استمرارِ الزمانِ. واللهُ أعلمُ[3].

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٢٦.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٩٤٨ -١٩٤٩.

(٣) تنظر المسألة ـللاستزادةـ في: الكتاب ٤/ ٢٣٢، الأزهية ٢٠٢، التبصرة والتذكرة ١٨٨، كشف المشكل في النحو ٢٩٥، التخمير ٢/ ٢٧٥، شرح المفصل ٤/ ٩٥-٩٦، التسهيل ٩٣، شرح التسهيل ٢/ ٢١٢، شرح الكافية ٤/ ١٢٦، الارتشاف ٣/ ١٤١٠، التذييل والتكميل ٧/ ٣١٢-٣١٣، الجنى الداني ١٨٨، ٣٧١، الدر المصون ١/ ١٣٣، المغني ١/ ١١١، المساعد ١/ ٥٠٦، شفاء العليل ١/ ٤٧٠، تمهيد القواعد ٤/ ١٩٤٧ - ١٩٤٩، الهمع ٣/ ١٧٩، حاشية الدسوقي ١/ ٢٥٧، النحو الوافي ٢/ ٢٧٨، ٤/ ٤٤١.

٣-هلْ تقعُ (إذا) في جوابِ (بَيْنا) و(بَيْنَما)؟

مِنْ مواضعِ (إذا) وقوعُها بعدَ (بيْنا) و(بينَما)، وكذلكَ (إذْ) فإنَّها تقعُ في جوابِهمـــا، وكلتاهما _حينئذٍ_ للمفاجأةِ، والأغلبُ مجيءُ (إذْ) في جـــوابِ بينَمـــا، و(إذا) في جـــوابِ (بيْنا)(١).

وقدِ اجتمعا في قولِ الشاعرِ(٢):

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَـــيَنَّ بِـــهِ فَبْينَمَا العُـــسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِـــيرُ
وَبَيْنَما المرءُ في الأَحْيَـــاءِ مُغْتَـــبِطٌ إِذَا هو الرَمْسُ تَعْفُوهُ الأَعَاصِيْرُ(٣)

والأكثرُ المسموعُ عندَ العربِ مجيءُ (بيْنا) و(بينَما) بدونِ (إذْ) و(إذا)(٤).

وقدْ رُوي عنِ الأصمعيِّ قولُه: (إذْ) و(إذا) في جوابِ (بيْنا) و(بينَمـــا) لم يـــأتِ عـــنْ فصيحٍ(٥). ونُقِلَ عنهُ أنَّه كانَ لا يستفصحُ إلاَّ طرحَهما، ويستضعفُ الإتيانَ بهما، واستشهدَ على ذلكَ بكثرةِ مجيءِ (بيْنا) و(بينَما) بدونِهما(٦)، وذلكَ مثلُ قولِ أبي ذؤيبٍ الهذليِّ:

بَيْنَا تَعَنُّقِهِ الكُمَاةَ وَرَوْغِهِ يُوْمًا أُتيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ(٧)

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٣٨.

(٢) نسب البيت لحريث بن جبلة، كما نسب لعثير بن لبيد.

(٣) البيتان من البسيط. و(مغتبط) : أي: في غبطة، وهي السرور والنعمة. و(الرمس) : القبر. و(تعفوه الأعاصير) : أي تطيره الرياح.

والشاهد فيه قوله: (بينما.. إذ) وقوله: (وبينما.. إذا) حيث أوقع (إذ) و(إذا) في جواب (بينما) وهو خلاف الأفصح.

والبيت في الكتاب ٣/ ٥٢٨، وشرحه للسيرافي ٥/ ١٠٨ (دار الكتب العلمية) ، وسر الـــصناعة ١/ ٢٥٥، ورصف المباني ٣٣٨، ولسان العرب ٤/ ٢٩٣ (دهر) ، ٥/ ٧٦ (قدر) ، والخزانة ٧/ ٦٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٣٩.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٣١، الجنى الداني ٣٧٦، تمهيد القواعد ٤/ ١٩٤٠.

(٦) ينظر: النكت في تفسير كلام سيبويه ٦١٥، شرح المفصل ٤/ ٩٩، شرح الكافية ٤/ ١٣٨-١٣٩.

(٧) البيت من الكامل. و(التعنق) : الأخذ بالعنق. و(الكماة) : جمع كمي، وهو الشجاع الذي ستر درعـــه بثوبـــه. و(الروغ) : الحيدة عن الأقران يمينا وشمالا للتحفظ. و(السلفع) : الجريء الشجاع. والمعنى: بينما هو يقتل ويراوغ الأبطال إذ قتل. والمراد: أن الشجاع لا تعصمه جراءته من الهلاك. والبيت من قصيدة للشاعر يرثي فيها بنيه.

وذهبَ بعضُ النحويينَ[١] إلى أنَّ ذلكَ عربيٌّ فصيحٌ ـأعني مجيءَ (إذا) و(إذْ) في جوابِ (بيْنا) و(بينَما) ـ وإنْ كانَ الأفصحُ تركَه. ودليلُهم على ذلكَ ورودُ السَّماعِ بهِ وإنْ كانَ قليلاً. قالَ الرضيُّ: «والكثرةُ لا تدلُّ على أنَّ المكثورَ غيرُ فصيحٍ، بلْ تدلُّ على أنَّ الأكثرَ أفصحُ»[٢].

والذي يظهرُ لي أنَّ الأصمعيَّ قدْ بَنَى رأيَه هذا على أمرينِ اثنينِ:

الأولُ: السَّماعُ، إذْ يقولُ: إنَّ هذا لم يأتِ عنْ فصيحٍ[٣].

الثاني: القياسُ، حيثُ إنَّ وقوعَ (إذْ) و(إذا) في جوابِ (بيْنا) و(بينَما) مخالفٌ للقياسِ منْ جهةِ أنَّ (بيْنا) و(بينَما) ظرفٌ يعملُ فيهِ ما بعدَه منَ الجوابِ، فإذا أُتيَ بـ(إذْ) أو(إذا) وأضيفتا إلى الجوابِ لم يحسنْ إعمالُ الجوابِ فيما تقدَّمَ عليهِ، أيْ: لم يحسنْ إعمالُ الجوابِ في (بيْنا) و(بينَما)، فيبقَى الظرفُ دونَ عاملٍ يعملُ فيهِ، أوْ يعملُ فيهِ ما بعدَ (إذْ) و(إذا) وهذا مخالفٌ للقياسِ[٤].

وقدْ خُرِّجَ هذا على أمورٌ، منها:

- أنَّ هذا إنما جازَ لأجلِ أنَّ (إذْ) و(إذا) ظرفانِ، والظروفُ يُتَّسَعُ فيها[٥].
- أنَّ (إذْ) و(إذا) هنا زائدتانِ، فلا تكونانِ مضافتينِ إلى ما بعدَهما، وعليهِ فلا يقبحُ تقديمُ ما كانَ في حيِّزِ الجوابِ[٦].

وتُعربُ (إذْ) و(إذا) في هذهِ الحالِ على وجوهٍ، منها:

١- أنَّها زائدةٌ[٧].

والشاهد فيه قوله (بينا.. أتيح) حيث جاء جواب بينا بدون (إذ). و(إذا) ، وهو الأفصح.

والبيت في سر الصناعة ١/ ٢٥، ٢/ ٧١٠، وشرح المفصل ٤/ ٣٤، ٩٩، ورصف المباني ١١، ولسان العرب ١٣/ ٦٥، والخزانة ٥/ ٢٥٨.

(١) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٩٩، شرح الكافية ٤/ ١٣٨-١٣٩، الجنى الداني ٣٧٦.

(٢) شرح الكافية ٤/ ١٣٨-١٣٩.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٣٧٦.

(٤) ينظر: التخمير ٢/ ٢٧٩، شرح المفصل ٤/ ٩٩.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٩٩.

(٦) ينظر: المصدر السابق٤/ ٩٩.

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٠٨ (دار الكتب العلمية).

٢- أنَّها خبرٌ لــ(بيْنا) و(بينَما)؛ فإذا قيلَ: (بينَما زيدٌ قائمٌ إذْ جاءَ عمرٌو)، فالتقديرُ: وقتُ زيدٌ قائمٌ وقتُ جاءَ عمرٌو(١).

٣- أنَّهما جميعًا - (إذْ) أو(إذا) و(بيْنا) أو(بينَما) - ظرفانِ لما بعدَ (بيْنا) أو(بينَما)(٢).

والذي أميلُ إليهِ أنَّ مجيءَ (إذْ) و(إذا) في جوابِ (بيْنا) و(بينَما) عربيٌّ فصيحٌ؛ لــورودِ السَّماعِ بهِ. قالَ الأعلمُ الشَّنْتَمَرِيُّ: «ودخولُها في أشعارِهمْ معلومٌ»(٣).

ولا شكَّ أنَّ الأفصحَ هوَ الأوسعُ في السَّماعِ، والأقوى في القياسِ وهوَ _هُنا_ مجــيءُ (بيْنا) و(بينَما) بدونِ (إذْ) و(إذا). واللهُ أعلمُ(٤).

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٠٨ (دار الكتب العلمية).

(٢) ينظر: المصدر السابق ٥/ ١٠٨.

(٣) النكت في تفسير كلام سيبويه ٦١٥.

(٤) تنظر المسألة _للاستزادة_ في: الكتاب ٤/ ٢٣٢، المقتضب ٥٨، شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٠٨ (دار الكتب العلمية) ، النكت في تفسير كلام سيبويه ٦١٥، التخمير ٢/ ٢٧٩، شرح المفصل ٤/ ٩٩، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١٤، التسهيل ٩٤، شرح التسهيل ٢/ ٢١٥، شرح الكافية ٤/ ١٣٦ -١٣٧، التذييل والتكميل ٧/ ٣٣١، الجنى الداني ٣٧٦، المساعد ١/ ٥١١، شفاء العليل ١/ ٤٧٢ -٤٧٣، تمهيد القواعد ٤/ ١٩٤٠ - ١٩٤١، الخزانة ٧/ ٧٢ -٧٣، حاشية الصبان ٢/ ٤٠٣.

٤-العاملُ في (إذا) الفجائيةِ على القولِ باسميَّتِها

اختلفَ القائلونَ باسميَّةِ (إذا) الفجائيةِ في العاملِ فيها، ولعلِّي أُجملُ خلافَهم هذا في قولينِ اثنينِ.

القول الأولُ:

ما ذهبَ إليهِ أكثرُ النحويينَ منْ أنَّ العاملَ فيها هوَ الخبرُ المذكورُ في نحوِ: (خرجتُ فإذا زيدٌ جالسٌ)، أوِ المقدرُ في نحوِ: (خرجتُ فإذا الأسدُ) أيْ: حاضرٌ، وإذا قَدَّرتَ أنَّها الخبرُ فعاملُها مستقرٌّ، أوِ استقرَّ(١).

وهذا القولُ يُشكِلُ بوقوعِ (إنَّ) -المكسورةِ الهمزةِ- بعدَها في مثلِ قولِ الشاعرِ:

وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيْل سَيِّدَا إِذَا إِنَّهُ عبد القَفَا وَاللَّهَازِمِ(٢)

ووجهُ الإشكالِ أنَّ (إنَّ) المكسورةَ الهمزةِ لا يعملُ ما بعدَها فيما قبلَها. وقد استدلَّ بهذا البيتِ القائلونَ بحرفيَّتِها(٣). وأجابَ عنهُ بعضُ القائلينَ باسميَّتِها بأنَّ في الكلامِ حذفًا، فإذا قيل: خرجتُ فإذا إنَّ زيدًا منطلقٌ، فالتقديرُ: فإذا انطلاقُ زيد، إنَّه منطلقٌ(٤).

فتكونُ (إذا) خبرًا لمبتدأ محذوفٍ، والعاملُ فيها الكونُ المقدَّرُ. والجملةُ المبدوءةُ بـ(إنَّ) دليلٌ على المحذوفِ.

القولُ الثاني:

ذَكَرَ الزمخشريُّ أنَّ التحقيقَ في (إذا) الفجائيةِ أنَّها بمعنى الوقتِ، وأنَّها طالبةٌ ناصبًا لها، وجملةً تُضافُ إليها، خُصَّتْ في بعضِ المواضعِ بأنْ يكونَ ناصبُها فعلاً مخصوصًا، وهوَ فعلُ المفاجأةِ، وذَكَرَ أنَّ التقديرَ في قولِه تعالى: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾(٥): ففاجأ موسى وقتُ تخييلِ سَعْيِ حبالِهم وعِصِيِّهِم.

---

(١) ينظر: المغني ١/ ١٠٢، الجنى الداني ٣٧٧.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٢٣].

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤-٢١٥.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٣٧٨، التذييل والتكميل ٧/ ٣٣٠.

(٥) من الآية ٦٦ من سورة طه.

وهذا تمثيلٌ، والمعنى: على مفاجأته حبالَهم وعصيَّهم مخيِّلةً إليه السَّعْيَ[١].

وقالَ في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾[٢]: ثمَّ فاجأتمْ وقتَ كونِكمْ بشرًا منتشرينَ[٣]. وقالَ في قولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَـٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾[٤]، التقديرُ: فلمَّا جاءهمْ بآياتنا فاجؤوا وقتَ ضَحْكِهِم[٥].

وقريبٌ منْ هذا ما ذهبَ إليهِ ابنُ الحاجبِ حيثُ يقولُ: «والعاملُ فيها معنى المفاجأةِ، وهوَ عاملٌ لا يظهرُ، استغنَوْا عنْ إظهارِه بقوَّةِ ما فيها منَ الدِّلالةِ عليه»[٦].

والذي تميلُ إليهِ نفسي أنَّ الأحسنَ -في حالِ القولِ باسميَّتِها- هوَ القولُ الأولُ؛ لسلامته منَ الإضمارِ في حالِ عدمِ الحاجةِ إليه، أمَّا قولُ الزمخشريِّ وقولُ ابنِ الحاجبِ ففيهما إضمارٌ على كلِّ حالٍ، معَ أنَّه يمكنُ أنْ يكونَ الكلامُ تامًّا بغيرِ إضمارٍ. واللهُ أعلمُ[٧].

---

(١)ينظر: الكشاف ٣/٧٥.

(٢) من الآية ٢٠ من سورة الروم.

(٣) ينظر: الكشاف ٣/٤٧٩.

(٤) من الآية ٤٧ من سورة الزخرف.

(٥) ينظر: الكشاف٤/٢٥٨.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١٤.

(٧) تنظر المسألة ـللاستزادةـ في: المقتضب ٣/ ١٧٨، شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٩٢-١٩٣، الأزهية ٢٠٢، الكشاف ٣/ ٧٥، شرح المفصل ٤/ ٩٨ -٩٩، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١٤، شرح الكافية ١/ ٢٦٨ - ٢٦٩، رصف المباني ٦١، التذييل والتكميل ٧/ ٣٣٠، البحر المحيط ٧/ ٣٥٤ -٣٥٥، الجنى الداني ٣٧٧-٣٨٠، الدر المصون ٤/ ٤٠، المغني ١/ ١٠٢، المساعد ١/ ٥١٠، تمهيد القواعد ٤/ ١٩٥٤، حاشية الدسوقي ١/ ٢٤٠، حاشية الصبان ٢/ ٤٠٣، النحو الوافي ١/ ٦٥٣، ٢/ ٢٨٠.

٥-هلْ تنوبُ (إذا) الفجائيةُ عنِ الفاءِ في ربطِ الشرطِ بالجوابِ؟

مِنْ مواضعِ (إذا) الفجائيةِ أنْ تقعَ في جوابِ الشرطِ(١)، كقولِه تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٢).

وجمهورُ النحويينَ(٣) على أنَّها -حينئذٍ- سادةٌ مسدَّ الفاءِ في ربطِ الشرطِ بالجوابِ، نائبةٌ عنها، وليستِ الفاءُ مقدَّرةً قبلَها.

قالَ سيبويهِ: «وزعمَ الخليلُ أنَّ إدخالَ الفاءِ على (إذا) قبيحٌ، ولوْ كانَ إدخالُ الفاءِ على (إذا) حسنًا لكانَ الكلامُ بغيرِ الفاءِ قبيحًا، فهذا قدِ استَغْنَى عنِ الفاءِ كما استغنتِ الفاءُ عنْ غيرِها، فصارتْ (إذا) -هاهنا- جوابًا كما صارتِ الفاءُ جوابًا»(٤).

ويقولُ أبو عليٍّ في بيانِ ذلكَ: «لما كانَ (إذا) مثلَ الفاءِ في أنَّها تُتبعُ الثانيَ الأولَ كما يُتبعُ الفاءُ، وأنَّها تدخلُ على جملةٍ منْ مبتدأ وخبرٍ، كما أنَّ الفاءَ كذلكَ لم يُحتجْ مع (إذا) إلى الفاءِ»(٥).

ويَرَى أبو البقاءِ العكبريُّ أنَّ (إذا) تنوبُ عنِ الفاءِ في جوابِ الشرطِ؛ لأنَّ المفاجأةَ تعقيبٌ، ولا يكونُ أولَ الكلامِ، كما أنَّ الفاءَ كذلكَ. كما يَرَى أنَّ الفاءَ الداخلةَ عليها في بعضِ المواضعِ زائدةٌ(٦).

وزعمَ بعضُ النحويينَ أنَّها لا تنوبُ عنِ الفاءِ، وأنَّ الفاءَ مقدَّرةٌ قبلَها(٧).

وردَّه المراديُّ بأنَّها ليستْ مقدَّرةً؛ إذْ لوْ كانتْ مقدَّرةً لم يمتنعِ التصريحُ بها(٨).

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٣٧٥.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣ -٦٤، المقتضب ٣/ ١٧٨، التعليقة ٢/ ١٧٧-١٧٨، الأزهية ٢٠٣، التخمير ٢/ ٢٧٩، شرح المفصل ٤/ ٩٩، رصف المباني ٦٢، الجنى الداني ٣٧٥.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٤.

(٥) التعليقة ٢/ ١٧٧-١٧٨.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٤٩.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٣٧٦.

(٨) المصدر السابق ٣٧٦.

والظاهرُ أنَّ (إذا) الفجائيةَ تنوبُ عنِ الفاءِ في ربطِ الشرطِ بالجزاءِ؛ لأنها تُفهمُ الـــربطَ وتفيدُه، كما تفيدُه الفاءُ، ولا حاجةَ لتقديرِ الفاءِ مع تمامِ الكلامِ وصحَّةِ المعنى. واللهُ أعلمُ[1].

(١) تنظر المسألة ـللاستزادةـ في: الكتاب ٣/ ٦٣ -٦٤، المقتضب ٢/ ٥٨، ٣/ ١٧٨، التعليقة ٢/ ١٧٧ -١٧٨، الأزهية ٢٠٣، التبيان في إعراب القرآن ٦٤٩، التخمير ٢/ ٢٧٩، شـــرح المفـــصل ٤/ ٩٩، شـــرح الكافيـــة ٤/ ١٣٧، رصف المباني ٦٢، الارتشاف ٣/ ١٤١٣، الجنى الداني ٣٧٥-٣٧٦، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٤.

٦-هلْ تقعُ (إذا) زائدةً؟

(إذا) تأتِي في الكلامِ على أنواعٍ:

النوعُ الأولُ: (إذا) الظرفيةُ المتضمنةُ معنى الشرطِ.

النوعُ الثاني: (إذا) الظرفيةُ المجرَّدةُ عنْ معنى الشرطِ.

النوعُ الثالثُ: (إذا) الفجائيةُ.

النوعُ الرابعُ: (إذا) الزائدةُ.

والمسألةُ هُنا في النوعِ الأخيرِ منْ هذهِ الأنواعِ؛ إذِ اختلفَ النحويونَ في وقوعِ (إذا) زائدةً في الكلامِ؛ فذهبَ بعضُهم إلى أنَّها تأتِي في الكلامِ زائدةً، بينَما أنكرَ ذلكَ آخرونَ.

وممَّنْ قالَ بزيادتِها أبو عبيدةَ؛ إذْ ذهبَ إلى أنَّ (إذا) و(إذْ) مِنْ حروفِ الزوائدِ، واستدلَّ على زيادةِ (إذْ) بمثلِ قولِه تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾[1] قالَ: معناهُ: وقلنا للملائكةِ، وقولِه تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[2]، معناهُ: وقالَ ربُّكَ.

واستدلَّ على زيادة (إذا) بقولِ الأسودِ بنِ يَعْفُرَ:

فَإِذَا وَذَلِكَ لا مَهَاهَ لِذِكْرِهِ ... والدهرُ يُعقِبُ صَالحًا بِفَسَادِ[3]

قالَ: معناها: وذلكَ لا مهاهَ لذكرِه.

وبقولِ عبدِ منافِ بنِ ربعِ الهذليِّ، وهوَ آخرُ القصيدة:

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوْهُمْ في قَتَائِدَةٍ ... شَلاً كَمَا تَطْرُدُ الجَمَّالَةُ الشُرُدَا[4]

---

(١) من الآية ٣٤ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٣) البيت من الكامل. و(ذلك) : إشارة إلى ما قَصَّهُ في القصيدة من أخبار السابقين. (لا مهاه) : أي لا بقاء، أو لا رجاء. والشاهد فيه قوله: (فإذا) حيث لم يرد لها جواب في القصيدة. واستشهد به بعض النحويين على زيادتها. وذهب آخرون إلى أن ما بعدها محذوف، والتقدير: فإذا الأمر ولَّى.

والبيت في الديوان ٣١، والمجاز لأبي عبيدة ١/ ٣٧، وشرح اختيارات المفضل ٩٨٣، ولسان العرب ١٣/ ٥٤٢ (مهه).

(٤) البيت من البسيط. والشاعر يصف فيه قومًا هزموا حتى ألجئوا إلى الدخول في قتائدة. و(القتائدة) : الثنية الضيقة. و(الإسلاك) : الإدخال. و(الشل) : الطرد. و(الجمالة) : أصحاب الجمال. و(الشردا) : جمع شرود وهي الإبل النافرة.

قالَ: معناهُ: حتَّى أسلكُوهُمْ[١].

ونُسِبَ إليهِ القولُ بزيادتِهما بعدَ (بيْنا) و(بينَما)[٢]. قالَ المراديُّ: «وهوَ ضعيفٌ»[٣].

ونَسَبَ السمينُ الحلبيُّ القولَ بزيادةِ (إذْ) إلى أبي عُبَيْد[٤].

كذلكَ نَسَبَ الرضيُّ القولَ بزيادةِ (إذا) للميدانيِّ[٥]، والقولَ بزيادتِهما لابنِ قتيبةَ[٦]، والجوهريِّ[٧]. وبهِ قالَ الهرويُّ[٨].

وأنكرَ جمعٌ منَ المفسرينَ والنحويينَ القولَ بزيادتِها؛ منهمُ الطبريُّ[٩]، والزجَّاجُ[١٠]، والنحَّاسُ[١١].

واختارَ آخرونَ القولَ بعدمِ زيادتِها، ومنهمُ الرضيُّ[١٢] والمراديُّ[١٣].

والشاهد فيه قوله: (إذا أسلكوهم) حيث لم يرد لــ(إذا) جواب في هذا البيت وهو آخر القصيدة. وقد استشهد به بعض النحويين على زيادة (إذا) ، وجعل بعضهم الجواب محذوفًا.

والبيت في المجاز لأبي عبيدة ١/ ٣٧، والأزهية ٢٠٣، ٢٥٠، والإنصاف ٢/ ٤٦١، وشرح الكافية ٤/ ١٤٢، ولسان العرب ٣/ ٢٣٧ (شرد) ، ٣٤٢ (قتد) ، ١٠/ ٤٤٢ (سلك) ، ١٥/ ٤٣١ (إذا) ، والخزانة ٧/ ٣٩.

(١) ينظر: المجاز لأبي عبيدة ١/ ٣٦-٣٧.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٣٨٠.

(٣) المصدر السابق٣٨٠.

(٤) ينظر: الدر المصون ١/ ٢٤٨ -٢٤٩. ولعله وهمٌ من السمين الحلبي، أو من المحقق. والصحيح أبو عبيدة، إلاَّ أنْ يكون أبو عبيد ممَّن قال بزيادتها أيضًا، ولكني لم أجد من نسب إليه هذا القول غير السمين الحلبي.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٣٦. والميداني هو أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، أبو الفضل، له من التصانيف: جامع الأمثال، الأنموذج في النحو، النحو الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف. توفي عام ٥١٨هـ ينظر: الإنباه ١/١٥٦، معجم الأدباء ٥/٤٥-٥١، روضات الجنات ٨٠.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٤/ ١٤٢.

(٧) ينظر: المصدر السابق٤/ ١٤٢.

(٨) ينظر: الأزهية ٢٠٢.

(٩) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن ١/ ١٠٥.

(١٠)ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠١.

(١١)ينظر: إعراب القرآن ١١٢.

(١٢) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٣٦.

(١٣) ينظر: الجنى الداني ٣٨٠.

وخرَّجَ الزجَّاجُ الآيةَ التي استشهدَ بها أبو عبيدةَ على زيادةِ (إذْ) وهيَ قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[1] على أنَّ اللهَ تعالى ذَكَرَ خَلْقَ الناسِ وغيرِهم، فكأنَّه قالَ: ابتدأ خلقُكم إذْ قالَ ربُّكَ للملائكةِ إنِّي جاعلٌ في الأرضِ خليفةً[2].

وأمَّا الشعرُ الذي استَشهَدَ بهِ على زيادةِ (إذا) فقدْ خُرِّجَ على حذفِ جوابِ (إذا) لتفخيمِ الأمرِ. قالَ الرضيُّ: «ولنا عنِ ارتكابِ زيادتِه[3] مندوحةٌ؛ إذْ حَذْفُ الجزاءِ لتفخيمِ الأمرِ غيرُ عزيزِ الوجودِ، كما في قولِه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[4] أيْ: تكونُ أمورٌ لا يُقْدَرُ على وصفِها»[5].

والذي يظهرُ لي أنَّ القولَ بعدمِ زيادتِها هوَ الصوابُ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الزيادةِ، وإذا قُدِرَ على بقاءِ الأصلِ فلا يُعدلُ عنه، وبقاءُ الأصلِ مقدورٌ عليهِ بالقولِ بحذفِ الجوابِ وتقديرِه للعلمِ بهِ، أوْ لغرضٍ بلاغيٍّ يحدِّدُه السياقُ. واللهُ تعالى أعلمُ[6].

(١) من الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠١.

(٣) يعني (إذا).

(٤) الآية الأولى من سورة الانشقاق.

(٥) شرح الكافية ٤/ ١٣٦.

(٦) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: المجاز لأبي عبيدة ١/ ٣٦-٣٧، جامع البيان في تفسير القرآن لابن جرير الطبري ١/ ١٠٥، معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠١، إعراب القرآن للنحاس ١١٢، الأزهية ٢٠٢ -٢٠٣، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٢٢، ٥٠٤، ٣/ ٣٠، شرح المفصل ٤/ ٩٩، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ٢٢٤، شرح الكافية ٤/ ١٣٦،١٤٢، التذييل والتكميل ٧/ ٣٣١ -٣٣٢، الارتشاف ٣/ ١٤١٤، الجنى الداني ٣٨٠، الدر المصون ١/ ٢٤٨ -٢٤٩، الهمع ٣/ ١٨٣، الخزانة ٧/ ٣٩ -٤٢.

٧-الخلافُ في معنى (إذنْ)

اختلفَ النحويونَ في معنى (إذنْ) هلْ هيَ للجوابِ والجزاءِ في كلِّ موضعٍ، أوْ أنها قــدْ تتمحضُ للدلالةِ على الجوابِ؟. وخلافُهم هذا مبنيٌّ على اختلافِهم في فهمِ عبارةِ سيبويهِ؛ إذْ يقولُ: «وأما إذنْ فجوابٌ وجزاءٌ»[١].

والمرادُ بكونِها للجوابِ أنَّها تقعُ في كلامٍ يُجابُ به كلامٌ آخرُ ملفوظٌ بــه أوْ مقــدَّرٌ؛ سواءٌ وقعتْ في أولِه أوْ في وسطِه أوْ في آخرِه. والمرادُ بكونِها للجزاءِ أنَّ مضمونَ الكــلامِ الذي تقعُ فيه جزاءٌ لمضمونِ كلامٍ آخرَ[٢].

وقدِ اختلفَ النحويونَ بعدَ سيبويهِ على قولينِ:

القول الأولُ:

ذهبَ أبو علي الفارسي[٣] إلى أنها في الغالبِ دالةٌ على الجوابِ والجزاءِ؛ مثالُ ذلــكَ أنْ يقولَ لكَ قائلٌ: (أنا أزورُك) فتقولَ: (إذنْ أكرمَكَ)؛ فقولُك: (أكرمَك) جوابٌ لقولِه وجزاءٌ له. وأحيانًا تتمحَّضُ للدلالةِ على الجوابِ، ولا يُتصوَّرُ فيها الجزاءُ. مثالُ ذلكَ أنْ تقولَ لمــنْ قالَ: (إني أحبُكَ): (إذنْ أَظُنُكَ صادقًا)؛ فإنَّ هذا الكلامَ الذي أجبتَ به لا دلالةَ له علــى الجزاءِ.

القول الثاني:

حَمَلَ الشلوبينُ[٤] كلامَ سيبويهِ على ظاهرِه، وذهبَ إلى أنها حرفٌ دالٌّ على الجــوابِ والجزاءِ معًا في كلِّ كلامٍ تردُ فيه، وخَرَّجَ ما كانَ من الكلامِ موهمًا خلافَ ذلكَ، فإذا قيــلَ (إني أُحِبُّك) فقلتَ: (إذنْ أَظُنُكَ صادقًا) فكأنكَ قلتَ: إنْ كنتَ قلتَ ذلكَ حقيقةً فإني إذنْ أَظُنُكَ صادقًا.

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي ١/ ٥٥.

(٣) لم أجد رأيه هذا فيما بين يدي من كتبه. وينظر: رصف المباني ٦٢، الارتشاف ٤/ ١٦٥٤، الجنى الداني ٣٦٤ - ٣٦٥، الهمع ٤/ ١٠٤.

(٤) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه. وينظر: رصف المباني ٦٢، الارتشاف ٤/ ١٦٥٤، الجنى الــداني ٣٦٤ - ٣٦٥، الدرالمصون٤/ ٢٣، الهمع ٤/ ١٠٤.

والذي يظهرُ أنَّ الصوابَ هو الأولُ؛ لأنَّ حملَ (إذنْ) في كلِّ موضعٍ علـــى الجـــوابِ والجزاءِ تكلفٌ ظاهرٌ. والله أعلمُ[١].

(١) تنظر المسألة ـللاستزادةـ في: الكتاب ٤/ ٢٣٤، رصف المباني ٦٢، الارتشاف ٤/ ١٦٥٤، الجنى الداني ٣٦٤-٣٦٥، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٢٧، الدر المصون ٤/ ٢٣، المغني ١/ ٢٧ -٢٨، المـــساعد ٣/ ٧٥، شـــفاء العليل ٢/ ٩٢٥، تمهيد القواعد ٨/ ٤١٦٦، الهمع ٤/ ١٠٤، حاشية الـــصبان ٣/ ٤٣٥، حاشـــية الدســـوقي ١/ ٥٥.

٨-(إذنْ) المسبوقةُ بالواوِ أوِ الفاءِ بينَ الإعمالِ والإهمالِ

ذهبَ سيبويهِ إلى أنَّ (إذنْ) إذا وقعتْ بعدَ الفاءِ أوِ الواوِ منْ حروفِ العطفِ جازَ فيها حينئذٍ وجهانِ: الإعمالُ والإهمالُ، فقالَ: «واعلمْ أنَّ إذنْ إذا كانتْ بينَ الفاءِ والواوِ، وبينَ الفعلِ فإنكَ فيها بالخيارِ: إنْ شئتَ أعملتَها كإعمالِكَ (أُرى) و(حسبت) إذا كانتْ واحدةٌ منهما بينَ اسمينِ، وذلكَ قولُكَ: زيدًا حسبتُ أخاكَ. وإنْ شئتَ ألغيتَ (إذنْ) كإلغائكَ (حسبتُ) إذا قلتَ: زيدٌ حسبتُ أخوكَ»[1].

قالَ النحويونَ[2]: والأكثرُ الإهمالُ، وبه قرأ السبعةُ في قولِه تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[3]، وقولِه: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[4].

وقرأ بعضُ القراءِ بإعمالِ (إذنْ) ونصبِ الفعلِ: (وإذن لا يلبثواْ خلفك إلا قليلاً)[5]، و(فإذنْ لا يؤتوا الناس نقيرًا)[6].

وذهبَ بعضُ النحويينَ[7] إلى التفصيلِ في ذلكَ، فقالوا: إنْ كانَ العطفُ على مالَه محلٌّ منَ الإعرابِ فالحكمُ الإهمالُ لا غير، نحوُ: زيدٌ يقومُ، وإذنْ يكرمُك «إذا جعلتَه معطوفًا على الخبرِ، وكقولِك:» إنْ تزرْني أزرْك، وإذنْ أحسنْ إليكَ إذا جعلتَه معطوفًا على الجزاءِ.

أمَّا إنْ كانَ العطفُ على ما ليسَ له محلٌّ منَ الإعرابِ كعطفِكَ منَ المسألتينِ السابقتينِ على المبتدأ والخبرِ جميعًا، وعلى الشرطِ وجوابِه، فيجوزُ في هذه الحالةِ الإعمالُ والإهمالُ.

---

(١) الكتاب ٣/ ١٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٢١، الارتشاف ٤/ ١٦٥١ -١٦٥٢، المساعد ٣/ ٧٥ -٧٦، الهمع ٤/ ١٠٧.

(٣) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء.

(٤) من الآية ٥٣ من سورة النساء.

(٥) قرأ العامة برفع الفعل بعد (إذن) ثابت النون (وإذًا لا يَلْبَثُونَ) ، وقرأ أُبيّ بنصب الفعل وحذف النون (وإذًا لايَلْبَثُواْ) ، وقرأ عطاء (لايُلَبَّثُوْنَ) بضم الياء وفتح اللام والباء المشددة مبنيا للمفعول، وقُرِئَ كقراءة عطاء إلا أنه بفتح الياء (يَلَبَّثُون).

ينظر: الكشاف ٢/ ٦٤١، إعراب القراءات الشواذ ١/ ٧٩٧، البحر المحيط ٧/ ٩٢، الدر المصون ٧/ ٣٩٤، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢٠٢-٢٠٣.

(٦) سبق تخريج القراءة في الصفحة رقم [١٢٦].

(٧) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥١ -١٦٥٢، والمغني ١/ ٢٩، المقاصد الشافية ٦/ ٢١ -٢٢.

وقيلَ: بلْ يتعينُ الإعمالُ هنا؛ لأنَّ ما بعدَها مستأنفٌ، أوْ لأنَّ المعطوفَ على الأولِ أولٌّ[(١)].

والذي يظهرُ لي أنَّ القائلَ بتعيُّنِ الإعمالِ إنَّما يرى ذلكَ في حالِ قُدِّرَ العطفُ على ما ليسَ له محلٌّ منَ الإعرابِ. أمَّا إذا قُدِّرَ العطفُ على ماله محلٌّ منَ الإعرابِ فالحكمُ عندَه الإهمالُ، فمثلاً في قولِك: (عبد الله يَقْدُمُ، وإذنْ أكرمُه) لوْ قدَّرتَ العطفَ على الجملةِ الفعليةِ فالحكمُ الإهمالُ لا غير، أوْ قدَّرتَ العطفَ على الجملةِ الاسميةِ (عبد الله يقدُمُ) فالحكمُ الإعمالُ لا غير، وعليهِ فإنَّه يجوزُ عندَه في المسألةِ الوجهانِ، وهذا عينُ كلامِ سيبويهِ، وهوَ الصوابُ.

واللهُ أعلمُ[(٢)].

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥١ -١٦٥٢، المغني ١/ ٢٩، حاشية الدسوقي ١/ ٥٩ -٦٠، حاشية الصبان ٣/ ٤٣٤ - ٤٣٥.

(٢) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الكتاب ٣/ ١٣، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٦، شرح التسهيل ٤/ ٢١، رصف المباني ٦٧، الارتشاف ٤/ ١٦٥١- ١٦٥٢، الدر المصون ٧/ ٣٩٣ - ٣٩٤، المغني ١/ ٢٩، المساعد ٣/ ٧٥ -٧٦، المقاصد الشافية ٦/ ٢١ -٢٢، الهمع ٤/ ١٠٧، حاشية الدسوقي ١/ ٥٩ -٦٠، حاشية الصبان ٣/ ٤٣٤ -٤٣٥.

٩-الوقفُ على (إذنْ)

اختلفَ النحويونَ في لفظِ (إذنْ) عندَ الوقفِ عليها؛ فذهبَ الجمهورُ[(١)] إلى أنَّها يُوقفُ عليها بالألفِ تشبيهًا لها بالاسمِ المنونِ المنصوبِ؛ لأنَّ نونَها ساكنةٌ بعدَ فتحٍ، فأشبهتْ تنوينَ المنصوبِ.

وذهبَ بعضُ النحويينَ إلى أنها يوقفُ عليها بالنونِ؛ لأنها بمترلةِ (أنْ) و(لنْ) وذلكَ أنها حرفٌ، ولا يدخلُ التنوينُ في الحروفِ. ورُويَ عنِ المازني[(٢)] والمبردِ[(٣)]. ونُسِبَ إلى المبردِ جوازُ الوجهينِ[(٤)].

والذي يظهرُ لي أنَّ الخلافَ في الوقفِ عليها ينبغي أنْ يُبنى على الخلافِ في حقيقتِها ـوهو قولٌ منسوبٌ للسيوطيـ[(٥)] فإنْ ترجَّحَ كونُها حرفًا وُقِفَ عليها بالنونِ تشبيهًا لها بـ(أنْ) و(لنْ)، وإنْ ترجَّحَ كونُها اسمًا وُقِفَ عليها بالألفِ إلحاقًا لها بالمنوَّنِ المنصوبِ. وقدْ سبقَ ترجيحُ كونِها حرفًا، وعليهِ فإنَّ الوقفَ عليها بالنونِ هو الراجحُ. والله أعلمُ[(٦)].

---

(١) ينظر الجنى الداني ٣٦٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٤٥، الجنى الداني ٣٦٥، المغني ٢٨.

(٣) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتبه. وينظر: الجنى الداني ٣٦٥، المغني ٢٨.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٤٥.

(٥) نسب الصبان هذا القول للسيوطي، وذكر أنه قاله في حاشيته على المغني. ينظر: حاشية الصبان ٣/ ٤٣٦.

(٦) تنظر المسألة ـللاستزادةـ في: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٧، شرح الكافية ٥/ ٤٥، رصف المباني ٦٧-٦٨، الجنى الداني ٣٦٥، المغني ٢٨، الدر المصون ٢/ ٦، ١٦٨، حاشية الدسوقي ١/ ٧٥، حاشية الصبان ٣/ ٤٣٦.

١٠-هلْ تأتي (ألا) للاستفهامِ عنِ النفْي؟

تَرِدُ (ألا) في كلامِ العربِ على أوجهٍ ثلاثةٍ[(١)].

الأولُ: تكونُ حرفًا بسيطًا مفردًا بالوضعِ والأصالةِ.

الثاني: تكونُ مركبةً منْ حرفينِ _ همزةِ الاستفهامِ و(لا) النافيةِ _ تركيبًا تُعَدُّ بهِ في المفرداتِ.

الثالثُ: تكونُ مركبةً من الحرفينِ السابقينِ، وكُلٌّ منهما باقٍ على ما له مِنْ معنًى قبلَ التركيبِ.

و(ألا) هذهِ التي نحنُ في صددِ الحديثِ عنها تمثلُ الوجهَ الثالثَ مِنَ الأوجهِ السابقةِ.

فعامَّةُ النحويينَ[(٢)] يذهبونَ إلى أنَّ همزةَ الاستفهامِ إذا دخلتْ على (لا) النافيةِ فإنها قدْ تدلُّ على مجردِ الاستفهامِ المحضِ الخالي عنِ التقريرِ والتوبيخِ والإنكارِ، ويستشهدونَ على ذلكَ بقولِ قيسِ بنِ الملوَّحِ:

أَلا اَصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلاقِي الذي لَاقَاهُ أَمْثَالِي[(٣)]

فإنَّ الهمزةَ فيهِ لمجردِ الاستفهامِ عنِ انتفاءِ الاصطبارِ بلا رَيْبٍ[(٤)].

ومنْ ذلكَ أيضًا قولُهم في المثلِ: «ألا قِمَاصَ بالعِيرِ»[(٥)].

---

(١) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٣٨٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٠٧، الأزهية ١٦٣، التبصرة والتذكرة ٢٤٧ -٢٤٨، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٣، الجنى الداني ٣٨٤، المغني ١/ ٨١-٨٢.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٩].

(٤) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٣٨٠.

(٥) تروي كتب الأمثال هذا المثل بروايات مختلفة ورواية الميداني في مجمع الأمثال ٢/ ٢٦٨: (ما بالعير من قُماص) وذكر أنه يروى بالضم والكسر. قال: والصحيح الفصيح الكسر. ويضرب لمن لم يبق من جَلَدِه شيء. وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه في هذه المسألة. و(القماص) : الوثب، يقال: قمص الفرس وغيره أي: استَنَّ وهو أن يرفع يديه ويطرحهما معا ويعجن برجليه. و(العير) : الحمار. قال الرضي: يضرب لمن ذل بعد عزة. شرح الكافية ٢/ ٢٣١. وينظر: جمهرة الأمثال للعسكري ٢/ ١٩٤، لسان العرب ٧/ ٨٢-٨٣.

وخالفَ في ذلكَ الأستاذُ أبو علي الشلوبينُ[١] فذهبَ إلى أنَّ همزةَ الاستفهامِ متى دخلتْ على نافٍ فلا يمكنُ أنْ يكونَ المعنى استفهامًا حقيقيًّا محضًا، بلْ لا بُدَّ أنْ يكونَ فيهِ معنى التوبيخِ أوِ التقريرِ أوِ الإنكارِ أوْ غيرِه.

والذي يظهرُ لي أنَّ (ألا) قدْ تأتي دالَّةً على مجردِ الاستفهامِ عنِ النفْيِ؛ لورودِ السَّماعِ بذلكَ، وإنْ كانَ قليلاً، فقِلَّتُهُ لا تعني عدَم ورودِه. واللهُ أعلم[٢].

---

(١) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه. وينظر: شرح التسهيل ٢/ ٧٠، شرح الكافية ٢/ ٢٣٠-٢٣١، الارتشاف ٣/ ١٣١٥ – ١٣١٦، الهمع ٢/ ٢٠٥.

(٢) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الكتاب ٢/ ٣٠٧، الأزهية ١٦٣، التبصرة والتذكرة ٢٤٧ -٢٤٨، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٣، شرح الجمل ٢/ ٢٨٦، شرح التسهيل ٢/ ٧٠، شرح الكافية ٢/ ٢٣٠ -٢٣١، شرح الألفية لابن الناظم ١٩٢، شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ١٦٨-١٦٩، التذييل والتكميل ٥/ ٣٠٤، الارتشاف ٣/ ١٣١٥ -١٣١٦، الجنى الداني ٣٨٤، شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٣٩، المغني ١/ ٨١ -٨٢، أوضح المسالك ٢/ ٢٤ -٢٥، المساعد ١/ ٣٥٠، شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٩، شفاء العليل ١/ ٣٨٧، تمهيد القواعد ٣/ ١٤٤٧، المقاصد الشافية ٢/ ٤٤٥، شرح الدماميني على المغني ٣٨٠، الهمع ٢/ ٢٠٥، حاشية الدسوقي ١/ ١٩٠، حاشية الصبان ٢/ ٢٢.

١١-(أمَا) التي للعرضِ بينَ البساطةِ والتركيبِ

يُقالُ في (أمَا) ما قيلَ في (ألا) مِنْ أن البساطةَ والتركيبَ في الحروفِ على مستوياتٍ ثلاثة:

المستوى الأولُ: أنْ يكونَ حرفًا بسيطًا مفردًا بالوضعِ والأصالة(١).

المستوى الثاني: أنْ يكونَ حرفًا مركبًا حصلَ له بالتركيبِ معنًى يُعدُّ بهِ في المفرداتِ(٢).

المستوى الثالثُ: أنْ يكونَ كلامًا مركبًا مِنْ كلمتينِ، ويبقى لكلِّ كلمةٍ منهما بعدِ التركيبِ مالها منْ معنًى قبلَه.

فتكونُ (أمَا) مركبةً منْ همزةِ الاستفهامِ أوْ همزةِ الإنكارِ ـ كما يسميها الرضي ـ و(ما) النافيةِ(٣)، ويبقَى لكلٍّ منهما معناهُ الذي كانَ لهُ قبلَ التركيبِ.

والخلافُ في (أمَا) هو خلافٌ في كونِها منَ النوعِ الأولِ أوِ النوعِ الثالثِ؛ يعني: أهيَ بسيطةٌ وضعًا وأصلاً، أوْ هيَ مركبةٌ منْ كلمتينِ كلٍّ منهما باقٍ على ما لهُ منْ معنًى قبلَ التركيبِ.

والقولُ الأولُ ذهبَ إليهِ المالقي(٤)، ونصَّ على كونِها بسيطةً حالَ مجيئها للعرضِ.

واعترضَه في ذلكَ المرادي(٥)، وردَّ عليه قولَه، وذهبَ إلى أنها مركبةٌ منَ الهمزةِ و(ما) النافيةِ؛ فهيَ ـ إذن ـ كلمتان.

وإلى ذلكَ ذهبَ الرضي(٦).

والأقربُ ـ والله أعلم ـ أنها مركبةٌ منَ الهمزةِ و(ما)؛ بدليلِ اختلافِها عنْ (أمَا) التي للاستفتاحِ، وذلكَ باختصاصِها بالفعلِ في حالِ كونِها للعرضِ، بينَما التي للاستفتاحِ تدخلُ على الجملةِ الاسميةِ والفعليةِ على السواءِ، وهذا دليلُ اختلافِهما. والتي للاستفتاحِ بسيطةٌ،

---

(١) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٣٨٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق٣٨٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٦/ ١٩٤، الجنى الداني ٣٩٢.

(٤) ينظر: رصف المباني ٩٦-٩٧.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٣٩٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٦/ ١٩٤.

فترجَّح بذلكَ كونُ التي للعرضِ مركبةً وليستْ بسيطةً. وقدِ اختُصَّتْ بعدَ التركيبِ بالجملةِ الفعليةِ. واللهُ أعلم[١].

(١) تنظر المسألة _للاستزادة_ في: الكتاب ٣/ ١٢٢، حروف المعاني للزجاجي ١١، أمالي ابنِ الشجري ٢/ ٢٩٧، شرح المفصل ٨/ ١١٥، ١٤٤، التسهيل ٢٤٤، شرح الكافية ٦/ ١٩٤، رصف المباني ٩٦، الجنى الداني ٣٩٢، المغني ١/ ٦٧، المساعد ٣/ ٢١٩-٢٢٢، ٢٢٨، شرح الدماميني على المغني ٣١٢-٣١٣، حاشية الدسوقي ١/ ١٥٣-١٥٤.

١١-هل تفيد (أنَّ) التوكيد؟

(إنَّ) و(أنَّ) تفيدان التوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[١]،وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ لَا مَوۡلَىٰ لَهُمۡ﴾[٢].

أما (إنّ) فمتفق على إفادتها التوكيد، وأما (أنَّ) فجمهور النحويين[٣] على أنها تفيد التوكيد، واستشكله بعضهم فذهب أبو عبد الله ضياء الدين بن العلج إلى أنها لا تفيد التوكيد، قال: لأنها تفيد السبك، وفي هذا إشكال، وهو أنها إذا كانت للتوكيد كان معناها تحقيق الخبر وتوكيد النسبة، وإذا كانت سابكة كان في ذلك إبطال الخبرية؛ لأن في السبك عدم قبول الصدق والكذب، وعليه فإن المؤكِدَةَ هي المكسورة ليس إلا، وأما المفتوحة فهي علامة على السبك ولا تفيد التوكيد[٤].

وتابعه في ذلك أبو حيان وقال: لا يظهر لي معنى التوكيد فيها لأنها ينسبك منها مصدر، ولو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يكن ثَمَّ توكيد، فلو قلت في (بلغني أنك منطلق): بلغني انطلاقُك لم يكن فيه توكيد[٥].

ورُدَّ هذا بأن فتح (أنَّ) عارض، وأصلها الكسر، فهي مراعى فيها معناها حين هي مكسورة، وكونها فتحت لعارض لفظي لا يخرجها عن ذلك[٦].

واستدل لهذا القول أيضًا بأنه لولا إرادة التوكيد لقلنا: بلغني انطلاق زيد، بدل قولنا: بلغني أن زيدًا منطلق[٧].

---

(١) من الآية ٥ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ١١ من سورة محمد.

(٣) ينظر: الجمل ٦٤، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٠٥، الجنى الداني ٤٠٢، المقاصد الشافية ٢/ ٣١٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٨-٩.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٥/ ٨-٩.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٨-١٢٩٩.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٠٥.

والذي أراه أن المفتوحة تفيد التوكيد كالمكسورة، لأن الفتح عارض لفظي لا يخرجها عن معناها الذي كان لها قبل الفتح، ولو لم تكن مفيدة التوكيد لم يكن ثمة فرق بين قولنا: أعجبني أنك قائم، وقولنا: أعجبني قيامُك، فدلَّ على أنها تفيد التوكيد. والله أعلم[1].

(١) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الجمل ٦٤، شرح عيون الإعراب ١١٩، أسرار العربية ١٢٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٠٥، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٦٤، شرح الجمل ١/ ٤٣٦، المقرب ١/ ١٠٦، البسيط في شرح الجمل ٢/ ٧٦٦، رصف المباني ١٢٥، الارتشاف ٣/ ١٢٣٧، التذييل والتكميل ٥/ ٨-٩، الجنى الداني ٤٠٢-٤٠٣، المغني ١/ ٤٩، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٨-١٢٩٩، المقاصد الشافية ٢/ ٣١٢، شرح الدماميني على المغني ٢٢٦، الهمع ٢/ ١٤٩.

١٢-فتحُ همزةِ (إنَّ) بعدَ (ألا) الاستفتاحيةِ

(ألا) حرفٌ يَرِدُ لمعانٍ ثلاثةٍ:

المعنى الأولُ: استفتاحُ الكلامِ وتنبيهُ المخاطَبِ. وهيَ تدخلُ على الجملةِ الاسميةِ نحوُ قولِه تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾[1]، والفعليةِ نحوُ قولِه تعالى: ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾[2]. وعلامتُها صِحَّةُ الكلامِ بدونِها[3].

المعنى الثاني: العَرْضُ. وهيَ -حينئذٍ- مختصَّةٌ بالدخولِ على الأفعالِ[4]، نحوُ: (ألا تنزلُ عندَنا فتحدِّثُ).

المعنى الثالثُ: الجوابُ. كقولِ القائلِ: أَلَمْ تقمْ؟ فتقولُ: ألا. فتكونُ حرفَ جوابٍ بمعنى: بَلَى. وهذا قليل شاذٌّ[5].

وعامَّةُ النحويينَ[6] على أنَّ (ألا) الاستفتاحيةَ إذا وليتْها (إنَّ) وجبَ كسرُ همزتِها، مثالُ ذلكَ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[7]؛ لأنَّها -حينئذٍ- تكونُ مبتدأةً حكمًا ومعنًى وإنْ لَمْ تكنْ مبتدأةً لفظًا، وإذا كانتْ كذلكَ وجبَ كسرُ همزتِها؛ لامتناعِ تأوُّلِها معَ معمولِها بمصدرٍ[8].

وقيلَ: معناها: حقًّا. وجوَّز هذا القائلُ أنْ تُفتحَ (إنَّ) بعدَها، كما تُفتحُ بعدَ (حقًّا)[9].

---

(١) من الآية ٦٢ من سورة يونس.

(٢) من الآية ٨ من سورة هود.

(٣) ينظر: رصف المباني ٧٨، الجنى الداني ٣٨١.

(٤) ينظر: رصف المباني ٧٩، الجنى الداني ٣٨٢، المغني ١/ ٨٢.

(٥) ينظر: رصف المباني ٧٩، الجنى الداني ٣٨٣.

(٦) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٦٩، شرح التسهيل ٢/ ١٩، البسيط في شرح الجمل ٢/ ١٢١، رصف المباني ٧٩، التذييل والتكميل ٥/ ٦٨، الجنى الداني ٣٨١، أوضح المسالك ١/ ٢٩٩، شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٣، شفاء العليل ١/ ٣٥٨، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٢٢.

(٧) من الآية ١٣ من سورة البقرة.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٩، التذييل والتكميل ٥/ ٦٨، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٢٢.

(٩) ينظر: الجنى الداني ٣٨١.

ووجهُه أنَّها إذا كانتْ بمعنى حقًّا أمكنَ تأويلُها مع ما بعدَها بمصدرٍ، كما تُفتحُ همـــزةُ (إنَّ) بعدَ (أمَا) إذا كانتْ بمعنى حقًّا[1].

قالَ المراديُّ: «وهذا في غايةِ البُعْدِ»[2].

والذي يظهرُ لي أنَّ القولَ بجوازِ فتحِ همزةِ (إنَّ) بعدَها غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه مفتقرٌ للدليلِ؛ حيثُ لم يُسمعْ عنِ العربِ. وأمَّا فتحُها بعدَ (أمَا) فمسموعٌ. واللهُ أعلمُ[3].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣، شرح الكافية ٦/ ١٠٣، البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٢١.

(٢) الجنى الداني ٣٨١.

(٣) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: شرح الجمل ١/ ٤٦٩، شرح التسهيل ٢/ ١٩، البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٢١، رصف المباني ٧٨-٧٩، التذييل والتكميل ٥/ ٦٨، الارتشاف ٣/ ١٢٥٥، الجنى الداني ٣٨١، شـــرح الألفيـــة للمرادي ١/ ٢١٩، أوضح المسالك ١/ ٢٩٩، المساعد ١/ ٣١٤، شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٣، شـــفاء العليـــل ١/ ٣٥٨، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٢٢، المقاصد الشافية ٢/ ٣٢٠، حاشية الصبان ١/ ٤٠٧، عـــدة الـــسالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٢٩٩.

١٤-كسر همزة (إنَّ) بعد (مذ) و(منذ)

تقع (إنَّ) بعد (مذ) و(منذ). وقد روى سيبويه عن العرب قولهم: (ما رأيته مذ أن الله خلقني)[١]. والنحويون متفقون على فتح (إنَّ) بعد (مذ) و(منذ)[٢]، واختلفوا في الكسر؛ فصرح بعضهم بالجواز، وبعضهم بالمنع، وسكت آخرون، ويتحصل من ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول:

ذكر بعض النحويين المتقدمين الفتح و لم يذكروا الكسر، لا بجواز ولا بمنع، ومنهم سيبويه[٣]، وابن السراج[٤]، والسيرافي[٥].

القول الثاني:

صرح بعض النحويين بجواز الكسر. وهو مذهب الأخفش[٦]. قيل: وهو اختيار ابن عصفور[٧]. واحتج لهذا القول بأنه يجوز وقوع الجملة الاسمية والفعلية بعد (مذ) و(منذ) نحو: (ما رأيته مذ قام زيدٌ) و(منذ زيد قائم) والموضع الصالح للجملتين تكسر فيه (إنَّ)[٨].

القول الثالث:

ذهب بعض النحويين إلى وجوب الفتح وامتناع الكسر، ومنهم أبو علي الفارسي[٩]، وعبد القاهر الجرجاني[١٠]، والرضي[١١]، وابن أبي الربيع[١٢]. واحتج أصحاب هذا القول بأن

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١٢٢.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٩٣، الارتشاف ٣/ ١٢٦١، الجنى الداني ٤١٦.
(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ١٢٢.
(٤) ينظر: الأصول ١/ ٢٦٩.
(٥) ينظر: شرح الكتاب له ٣/ ٣٤٠ تح: مهدلي وسيد علي.
(٦) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٩٣، الجنى الداني ٤١٦، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٤٥، الهمع ٢/ ١٦٩.
(٧) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٩٤، الارتشاف ٣/ ١٢٦٣، الهمع ٢/ ١٦٩.
(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٩٤.
(٩) ينظر: التعليقة ٢/ ٢٣٣-٢٣٤، الإيضاح ١٣١-١٣٢.
(١٠) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٤٨٠-٤٨٢.
(١١) ينظر: شرح الكافية ٦/ ١٠٥.
(١٢) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٢٢، الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ٣/ ٩٣٨-٩٣٩.

الجمل بعد (مذ) و(منذ) في تقدير المفرد؛ لأنهما لا يقع بعدهما إلا الزمان، فلابد أن تقدر الزمان هنا فتقول: (ما رأيتُه مذْ زمانِ أنَّ اللهَ خَلَقَهُ)، وظروف الزمان إنما تضاف إلى المفردات؛ لأن المقصود تخصيص الظرف بها، و لم يقصد بمجيء الجملة بعدها الإخبار بها، وما وضعت له بحق الأصل، فالموضع موضع المفردات هنا فينبغي لذلك أن تكون (أنَّ) مفتوحة[1].

والذي أميل إليه أن الصحيح هو وجوب الفتح وامتناع الكسر؛ لأن السماع والقياس يعضدان هذا؛ أما السماع فالذي رواه سيبويه عن العرب الفتح و لم يذكر الكسر، وأما القياس فإن الموضع موضع المفتوحة؛ لأنه موضع المفردات وليس موضع الجمل، و(مذ) و(منذ) إذا دخلت عليهما (إنَّ) فلا يخلو أحدهما من أن يكون حرف جر أو مبتدأ، فإن كان حرف جر وجب فتح (إنَّ) لأنها وصلتها في موضع اسم مجرور بحرف الجر، وإن كان مبتدأ وجب فتح (إنَّ) أيضًا؛ لأن (أنَّ) وصلتها في تأويل مصدر خبر المبتدأ. والله أعلم[2].

---

(١) ينظر: التعليقة ٢/ ٢٣٣ -٢٣٤، شرح الكافية ٦/ ١٠٥، البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٢٢-٨٢٣، الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ٣/ ٩٣٨-٩٣٩.

(٢) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الكتاب ٣/ ١٢٢، الأصول ١/ ٢٦٩، شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٣٤٠ تح: مهدلي وسيد علي، التعليقة ٢/ ٢٣٣-٢٣٤، الإيضاح ١٣١-١٣٢، شرح الجمل لابن بابشاذ ١/ ٢٤٢، المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٤٨٠-٤٨٢، شرح الجمل ٢/ ٥٨، المقرب ٢٠٢، شرح الكافية ٦/ ١٠٥، الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ٣/ ٩٣٨-٩٣٩، البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٢٢-٨٢٣، التذييل والتكميل ٥/ ٩٣-٩٥، الارتشاف ٣/ ١٢٦١، الجنى الداني ٤١٦، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٤٥-١٣٤٦، المقاصد الشافية ٣/ ٦٩٠، الهمع ٢/ ١٦٩.

١٥-(أيا) هل ينادى بها القريب؟

(أيا) حرف من حروف النداء، معناه التنبيه[١]. والحروف التي ينبه بها المنادى عند البصريين خمسة: (يا) و(أيا) و (هيا) و (أيْ) و الهمزة[٢]. فمذهب سيبويه[٣] أن الهمزة وحدها للقريب المصغي، وغيرها للبعيد مسافة أو حكما. ومذهب المبرد[٤] ومن وافقه أن (أيا) و(هيا) للبعيد، و(أيْ) والهمزة للقريب، و(يا) لهما.

وزعم ابن برهان[٥] أن (أيا) و(هيا) للبعيد، والهمزة للقريب، و(أيْ) للمتوسط و(يا) للجميع.

وأجمع النحويون على جواز نداء القريب بما للبعيد، ومنعوا العكس[٦].

وذكروا أسبابًا ثلاثة بموجبها يعامل القريب معاملة البعيد وهي:

١- أن يكون المنادى معرضًا عنك، بحيث ترى أنه لا يقبل عليك إلا بالاجتهاد في النداء، فهنا يكون القريب في حكم البعيد ويعامل معاملته فينادى بحروف نداء البعيد. وهو ما يسميه النحويون (البعيد حكما).

٢- أن يكون المنادى نائمًا مستثقلاً، بحيث لا يجيب إلا بالاجتهاد في النداء ومدِّ الصوت، فهو هنا في حكم البعيد أيضًا.

٣- قصد التوكيد، وذلك أن يكون المنادى قريبًا منك، مقبلاً عليك، لكنك أكدت نداءه لأمر ما فناديته نداء البعيد ليستبق إلى إجابتك.

فهذه المواضع الثلاثة مما عومل فيها القريب معاملة البعيد[٧].

---

(١) ينظر: رصف المباني ١٣٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٢٩-٢٣٠، شرح الكافية الشافية ٢/ ٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٤) كلامه في المقتضب يدل على أنه موافق لسيبويه والجمهور، ينظر: ٤/ ٢٣٣-٢٣٥. وينظر فيما نسب إليه: شرح الكافية الشافية ٢/ ٣، شرح التسهيل ٣/ ٣٨٥-٣٨٦.

(٥) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٣، الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٣.

(٦) ينظر: المقرب ١٧٥، شرح الجمل ٢/ ٨٠، شرح الكافية الشافية ٢/ ٣، شرح الألفية للمرادي ١/ ٦٤٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٣٠، المقاصد الشافية ٥/ ٢٣٤-٢٣٧.

ومما سبق يتضح إجماع النحويين على أنَّ (أيا) للبعيد مسافة أو حكما، إلا أنَّ ابن هشام ذكر أن الجوهري ــ في الصحاح ــ جعله حرفًا لنداء القريب والبعيد، واعترض عليه بــأنَّ الأمر ليس كذلك[1].

وظاهر قول ابن هشام أن الجوهري يرى أن (أيا) ينادى بها البعيــد والقريــب علــى الإطلاق ويكون بذلك مخالفًا لإجماع النحويين.

ونرجع إلى قول الجوهري في الصحاح؛ حيث يقول: «(أيا) من حروف النداء، ينادى بها القريب والبعيد»[2].

والذي يظهر لي أن مراد الجوهري أنه ينادى به القريب حقيقة البعيد حكمًــا؛ لأحــد الأسباب الثلاثة السابقة، فأن يحمل قوله على موافقة إجماع النحويين خير من أن يحمل على مخالفتهم مع إمكان حمله على الموافقة.

وعليه فلا يظهر لي أن في المسألة خلافًا، فــ(أيا) حرف ينادى به البعيد مسافة أو حكمًا، حيث أجمع النحويون على جواز نداء القريب بما للبعيد. قال سيبويه: «وقــد يجــوز لــك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريبًا منك، مقبلاً عليك، توكيدًا»[3].

ويقول الصيمري: «فأما الألف فإنه يستعمل في نداء من قرب منك، والأربعة التي قبلها تستعمل للقريب والبعيد، وأصلها أن تستعمل للبعيد؛ لأنها لمدِّ الصوت، ولكنها تستعمل في القريب تأكيدًا وتنبيهًا لمن تناديه»[4].

وقال ابن مالك: «وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد»[5].

وعليه فلا أرى بأسًا في تعبير الجوهري بقوله: (أيا) ينادى بها القريــب والبعيــد. والله أعلم[6].

---

(١) ينظر: المغني ١/ ٢٧.

(٢) الصحاح ٦/ ٢٢٧٧.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٣٠.

(٤) التبصرة والتذكرة ٢٠٥.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ٣.

(٦) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: الكتاب ٢/ ٢٢٩-٢٣٠، المقتضب ٤/ ٢٣٣-٢٣٥، الــصحاح ٦/ ٢٢٧٧، التبصرة والتذكرة ٢٠٥، كشف المشكل في النحو ٣٣٠، شرح المفصل ٨/ ١١٨، التوطئة ٢٨٨، المقرب ١٧٥،

١٦-هل تقع (ثمَّ) حرف ابتداء؟

(ثمَّ) حرف عطف يشرك في الحكم، ويفيد الترتيب بمهلة[١].

وذهب صاحب رصف المباني إلى أن لـــ(ثمَّ) في الكلام موضعين:

الموضع الأول:

أن تكون حرف عطف تعطف مفردًا على مفرد، وجملة على جملة.

الموضع الثاني:

أن تكون حرف ابتداء: إما على الاصطلاح، أي يكون بعدها المبتدأ والخبر، نحـــو أن تقول: (أقول لك اضرب زيدًا ثم أنت تترك الضرب) ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾[٢]، وإما ابتداء كلام، كقولك: (زيدٌ قد خـــرج ثم إنك تجلسُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾[٣] ثم قال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾[٤] وقد يرجع هذا إلى عطف الجمل إذا كان الجملتان في كلام واحد وذلك بحسب إرادة المتكلم. والأظهر في الجمل الانفـــصال في المراد إلا حيث يدلُّ الدليل على أن مقصود الكلام واحد[٥].

شرح الجمل ٢/ ٨٠، التسهيل ١٧٩، شرح الكافية الشافية ٢/ ٣، شرح التسهيل ٣/ ٣٨٥-٣٨٦، شرح الكافية ٦/ ١٩٧، شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٥، رصف المباني ١٣٦، الارتشاف ٤/ ٢١٧٩، الجنى الداني ٤١٩، شرح الالفية للمرادي ١/ ٦٤٢، المغني ١/ ٢٧، أوضح المسالك ٤/ ١٠، المساعد ٢/ ٤٨١، شفاء العليل ٢/ ٨٠١-٨٠٢، تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٢٥، المقاصد الشافية ٥/ ٢٣٤-٢٣٧، شرح الدماميني على المغـــني ١٠٢-١٠٤، الهمع ٣/ ٣٥، الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٢.

(١) ينظر: الجنى الداني ٤٢٦، المغني ١/ ١٣٥، المقاصد الشافية ٥/ ٨٦.

(٢) من الآية ٦٤ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ١٤ من سورة المؤمنون.

(٤) الآيتان ١٥، ١٦ من سورة المؤمنون.

(٥) بتصرف من رصف المباني ١٧٥.

قال المرادي تعليقًا على ما سبق: «ولا يصح كونها حرف ابتداء، وإنما هي حرف عطف تعطف جملة على جملة، كما تعطف مفردًا على مفرد»[١].

وأجاز ابن مالك في قوله صلى الله عليه وسلم: ((لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه))[٢] ثلاثة أوجه: أحدها: الرفع على تقدير (ثم هو يغتسل منه)[٣].

قال الدماميني تعليقًا على ما ذهب إليه ابن مالك: «وهذا مقتضٍ لأن تكون (ثمَّ) استئنافية لا عاطفة كما أن الواو تقع كذلك وإلا لزم عطف الخبر على الإنشاء»[٤].

والذي يظهر لي أن (ثم) لا تكون حرف ابتداء فما ذكره المالقي لا يخرج عن كون (ثم) عاطفة فهي على بابها. وأما كونها استئنافية فلم أقف على شاهد لذلك إلا هذا الحديث ويمكن أن يحمل على الشذوذ والندور. والله أعلم[٥].

(١) الجنى الداني ٤٣٢.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٧٥].

(٣) وبه جاءت الرواية عند أهل الحديث. وهو أحد أوجه ثلاثة عند ابن مالك حيث يجوز النصب والجزم أيضًا: النصب على إضمار (أن) وإعطاء (ثم) حكم واو الجمع، والجزم عطفًا على موضع (يبولنَّ) لأنه مجزوم الموضع بـ(لا) التي للنهي. ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٢٢٠.

(٤) شرح الدماميني على المغني ٦١٩.

(٥) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: التسهيل ١٧٤-١٧٥، شواهد التوضيح والتصحيح ٢٢٠، شرح التسهيل ٣/ ٣٥٤-٣٥٧، رصف المباني ١٧٥، الارتشاف ٤/ ١٩٨٨-١٩٨٩، الجنى الداني ٤٣١-٤٣٢، المغني ١/ ١٣٧-١٣٨، تمهيد القواعد ٧/ ٣٤٣٥-٣٤٤٦، شرح الدماميني على المغني ٦١٩، الهمع ٥/ ٢٣٦-٢٣٧، حاشية الدسوقي ١/ ٣٢٢.

١٧-إعراب (خلا) و(عدا) الحرفيتين

(خلا) و(عدا) من الألفاظ المشتركة بين الحرفية والفعلية، فإذا نصب ما بعدهما فهما فعلان، نحو: جاء القوم خلا زيدا، وعدا زيدا، وإذا جُرَّ ما بعدهما فهما حرفان، نحو: جاء القوم خلا زيدٍ، وعدا زيدٍ(١).

وإذا كانا حرفين فقد اختلف النحويون في موضعهما وما بعدهما من الإعراب، على قولين في ذلك:

القول الأول:

أنهما يتعلقان بالفعل، أو معنى الفعل كسائر حروف الجر غير الزوائد، وما في حكم الزوائد، فيكون معمولهما في محل نصب بالعامل قبلهما(٢).

وممن قال بذلك: عبد القاهر الجرجاني(٣)، وابن عصفور(٤)، والمالقي(٥)، وناظر الجيش(٦).

القول الثاني:

أنهما في موضع نصب عن تمام الكلام، أي أنهما لا يتعلقان بشيء، وموضعهما مع ما بعدهما نصب؛ لأنه مستثنى بعد تمام الكلام، فينتصب كما ينتصب المستثنى في قولك: (قام القوم إلا زيدا)(٧).

---

(١) ينظر: التسهيل ١٠٥، شرح التسهيل ٢/ ٣٠٩-٣١٠، الجنى الداني ٤٣٦، المقاصد الشافية ٨/ ٤١٠.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٣٦، الجنى الداني٤٣٧، المغني ١/ ١٥٣، الهمع ٣/ ٢٨٣.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٧١٥-٧١٦.

(٤) ينظر: المقرب١/ ١٧٣.

(٥) ينظر: رصف المباني١٨٥، ١٧٩.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢٢١٦.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٨/ ٣١٨، المغني ١/ ١٥٣، شرح الدماميني على المغني ٦٨١، حاشية الدسوقي ١/ ٣٦٣، حاشية الصبان ٢/ ٢٥١-٢٥٢.

واحتج لهذا القول بأمور:

١- أنها لا تعدي الأفعال إلى الأسماء، أي: لا توصل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها، فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة(١).

واعترض هذا بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدية إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم على وجه الثبوت، بل يجوز أن يكون معناها: جعل الاسم مفعولا لذلك الفعل، وإيصال معنى الفعل إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء، كما أن المفعول به في النفي نحو: (لم أضرب زيدا) لم يخرجه انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا(٢).

٢- أنها بمنزلة (إلا)، و(إلا) غير متعلقة(٣).

واعترض بأنه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف مساواته في جميع أحكامه، فـ(إلا) التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر، وهذا الحرف يعمله(٤).

وممن اختار هذا القول واحتج له ابن هشام(٥).

والذي يظهر لي أنهما متعلقان بالفعل، أو معنى الفعل على قاعدة حروف الجر؛ لأنهما يُعَدِّيَانِ الفعل إلى الاسم، ولا يلزم من ذلك أنهما يوصلان معنى الفعل إلى الاسم على وجه الثبوت، بل التعدية تعني: إيصال معنى الفعل إلى الاسم على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء، فالفعل الذي وقع الاستثناء منه هنا قد تعدَّى إلى الاسم المستثنى، إلا أنه تعدَّى على حدِّ السلب والانتفاء.والله أعلم(٦).

---

(١) ينظر: المغني ١/ ١٥٣.

(٢) ينظر شرح الدماميني على المغني ٦٨١، حاشية الدسوقي ١/ ٣٦٣، حاشية الصبان ٢/ ٢٥١-٢٥٢.

(٣) ينظر المغني ١/ ١٥٣.

(٤) ينظر شرح الدماميني على المغني ٦٨١، حاشية الصبان ٢/ ٢٥١-٢٥٢.

(٥) ينظر المغني ١/ ١٥٣.

(٦) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٧١٥-٧١٦، المقرب ١/١٧٣، رصف المباني ١٧٩ ،١٨٥، الارتشاف ١٥٣٦/٣، التذييل والتكميل ٣١٨/٨، الجنى الداني ٤٣٧، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٤٩-٣٥٠، المغني ١/ ١٥٣، تمهيد القواعد ٥/ ٢٢١٦، شرح الدماميني على المغني ٦٨١، الهمع ٣/ ٢٨٣، حاشية الدسوقي ١/ ٣٦٣، حاشية الصبان ٢/ ٢٥١-٢٥٢.

١٨-إعراب جملة (خلا) و(عدا) الفعليتين

(خلا) و(عدا) يكونان حرفين، ويكونان فعلين، فإذا خفض ما بعدهما فهما حرفان نحو: قام القوم خلا زيدٍ، وعدا زيدٍ؛ وإذا نصب ما بعدهما فهما فعلان نحو: جلس القوم خلا زيدًا، وعدا زيدًا(١).

وإذا كانا فعلين فالنحويون مختلفون في جملتهما: هل لها محل من الإعراب أم لا؟ على قولين في ذلك:

القول الأول:

جوَّزَ السيرافي(٢) فيها أحد أمرين:

١- أن يكون لها موضع من الإعراب، فتكون في موضع نصب على الحال، فإذا قلت: (قام القوم خلا زيدا، وعدا زيدا) فكأنك قلت: قام القوم خالين زيدا، وعادين زيدا، أي مجاوزا هو أي بعضهم زيدا.

٢- أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وإن كانت جملة مفتقرة _من جهة المعنى_ إلى الكلام الذي قبلها، من حيث كان معناها كمعنى (إلا)، ونظيره: (مذ يومان) من قولك: (ما رأيته مذ يومان) فإنها جملة استئنافية، لا موضع لها من الإعراب، وهي مفتقرة إلى ما قبلها.

القول الثاني:

اختار ابن عصفور(٣) _فيما نسب إليه _ أن لا يكون لهذه الجملة محل من الإعراب، وأنكر جواز كونها في محل نصب على الحال. قال: لأنك إذا جعلتها حالا احتاجت إلى رابط يربطها بذي الحال، ولا رابط؛ لأن الضمير في (عدا) و(خلا) ليس عائدا على المستثنى

(١) ينظر: التسهيل ١٠٥، شرح التسهيل ٢/ ٣٠٩-٣١٠، الجنى الداني ٤٣٦، المقاصد الشافية ٨/ ٤١٠.

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: التذييل والتكميل ٨/ ٣٢١-٣٢٢، الجنى الداني ٤٣٧-٤٣٨، المغني ٢/ ٤٤٥، تمهيد القواعد ٥/ ٢٢١٦.

(٣) ذكر في المقرب ١/ ١٧٣ أنها في موضع نصب على الحال، وذكر في شرح الجمل ٢/ ٢٦٥ جواز الأمرين. وينظر فيما نسب إليه: الارتشاف ٣/ ١٥٣٧، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٥١، المغني ٢/ ٤٤٥، تمهيد القواعد ٥/ ٢٢١٦، حاشية الصبان ٢٥٠-٢٥١.

منه، وإنما هو عائد على البعض المفهوم وهو مضاف إلى القوم، ولا يقال: إذا كان البعض مضافا إلى القوم فقد حصل الربط لأنه كالمصرح به؛ لأن هذا رابط بالمعنى، والربط بالمعنى لا ينقاس، ولهذا قصروه على السماع في نحو: (مررت برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعِدَيْنِ)، ومنعوه في نحو: (مررتُ برجلٍ قائِمَيْنِ، لا قاعدٍ أبواه) على إعمال (قاعد) في (الأبوين)؛ لأن الربط بالمعنى إنما سمع في الصفة الثانية لا في الصفة الأولى، فلم يتجاوزوا به موضع السماع.

ولم يظهر لي ترجيح أحد القولين على الآخر؛ لأن كل واحد منهما يرد عليه ما يضعفه، فكما أن القول بأنها في موضع نصب على الحال يرد عليه عدم وجود رابط يربطها بصاحب الحال، فكذلك القول بأنها استئنافية لا موضع لها من الإعراب، يرد عليه افتقارها من حيث المعنى إلى الجملة التي قبلها. فإن قيل: إن لهذا نظيرًا وهو قولهم: (ما رأيته مذ يومان) فإنها جملة استئنافية لا موضع لها من الإعراب، مع افتقارها في المعنى إلى ما قبلها. قلت: إن جملة (مذ يومان) قد وقع الخلاف فيها أيضا فذهب السيرافي(١) إلى أنها في موضع نصب على الحال. وبهذا يستوي القولان. والله أعلم بالصواب(٢).

---

(١) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٩، المغني ٢/ ٤٤٥.

(٢) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: المقرب ١/ ١٧٣، شرح الجمل ٢/ ٢٦٥، شرح الكافية ٢/ ١٣٦-١٣٧، الارتشاف ٣/ ١٥٣٧، التذييل والتكميل ٨/ ٣٢١-٣٢٢، الجنى الداني ٤٣٧-٤٣٨، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٥١، المغني ١/ ١٥٣، تمهيد القواعد ٥/ ٢٢١٦، شرح الدماميني على المغني ٦٨٢، حاشية الدسوقي ١/ ٣٦٣، حاشية الصبان ٢/ ٢٥٠-٢٥١.

١٩-(ما خلا) و(ما عدا) بين الفعلية والحرفية

من الألفاظ المشتركة بين الفعلية والحرفية: (خلا) و(عدا)؛ فيجوز النصب بهما على أنهما فعلان، والخفض بهما على أنهما حرفا جر[(١)].

ومن النصب بـ(عدا) قول الشاعر[(٢)]:

يَا مَنْ دَحَا اَلْأَرْضَ وَمَنْ طَحَاهَا   أَنْزِلْ بِهِمْ صَاعِقَةً أَرَاهَا

تَحْتَرِقُ الْأَحْشَاءُ مِنْ لَظَاهَا   عَدَا سُلَيْمَى وَعَدَا أَبَاهَا[(٣)]

ومن الخفض بها قول الشاعر[(٤)]:

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلا وَأَسْرا   عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ[(٥)]

ومن النصب بـ(خلا) قول العجاج:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيُّ   وَلَا خَلَا الجِنَّ بِهَا إِنْسِيُّ[(٦)]

---

(١) ينظر:. التسهيل ١٠٥، شرح التسهيل ٢/ ٣٠٩ – ٣١٠، الجنى الداني ٤٣٦، المقاصد الشافية ٨/ ٤١٠.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الرجز. و(دحا الأرض) بسطها ووطَّأها، وكذلك طحاها.

والشاهد فيه قوله: (وعدا أباها)؛ حيث نصب بـ(عدا) ما بعدها.

والبيت في شرح التسهيل ٢/ ٣١٠، والتذييل والتكميل ٨/ ٣١٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٠٧، والهمع ٣/ ٢٨٤.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من الوافر. و(أبحنا) : أهلكنا واستأصلنا. و(الحي) : القبيلة. و(الشمطاء) : العجوز التي يختلط سواد شعرها ببياض.

والشاهد فيه قوله (عدا الشمطاءِ)؛ حيت جَّر بـ(عدا) ما بعدها.

والبيت في شرح التسهيل ٢/ ٣٠٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٣١٠، وأو ضح المسالك ٢/ ٢٨٥، وشرح ابن عقيل ٣١٨، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٠٨، والهمع ٣/ ٢٨٥.

(٦) البيتان من مشطور الرجز. و(طوريُّ) : العرب تقول: ما بالدار طُوْرِيٌّ، وطورانيٌّ، ودوريٌّ، وديَّارٌ، تريد ما بالدار أحد..

والشاهد فيهما قوله: (ولا خلا الجن)؛ حيث نصب بـ(خلا) ما بعدها.

والبيتان في الديوان ١/ ٤٩٨-٥٠٠، والأصول ١/ ٣٧٣، والإنصاف ١/ ٢٧٤، ولسان العرب ٦/ ١٤ (أنس) ، ١٤/ ٢٧٦، ٢٧٨ (دوا) ، ١٥/ ٣ (طور) ، والتذييل والتكميل ٨/ ٣١٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٧٢، ٤٠٧، والخزانة ٣/ ٣١١، ٣٣٨.

ومن الخفض بها قول الأعشى[(١)]:

خَلا اللهِ لا أَرْجُوْ سِوَاكَ وإِنَّمَا   أَعُدُّ عِيَالِيْ شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا[(٢)]

وتدخل عليهما (ما) فتتعين الفعلية عند جمهور النحويين[(٣)]، ويجب النصب بهما حينئذ.

وحجتهم في ذلك أن (ما) مصدرية، ولا يليها حرف جر، وإنما توصل بجملة فعلية، وقد توصل بجملة اسمية قليلا[(٤)].

وخالف في ذلك الجرمي[(٥)]، فذهب إلى جواز الجر بهما بعد (ما)، وروى ذلك عن العرب في كتابه الفرخ[(٦)].

ونسبت إجازة ذلك إلى الكسائي[(٧)]، والفارسي[(٨)]، والربعي[(٩)]، وابن جني[(١٠)].

---

(١) ينسب البيت للأعشى. ولم أقف عليه في ديوانه. وفي ديوانه ٨٩ قصيدة من بحره ورويه.

(٢) البيت من الطويل. والشاهد فيه قوله: (خلا الله)؛ حيث جر بـ(خلا) ما بعدها.

والبيت في شرح التسهيل ٢/ ٢٩١، ٣١٠، ولسان العرب ١٤/ ٢٤٢ (خلا) ، والتذييل والتكميل ٨/ ٣١٣، والمساعد ١/ ٥٦٧، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٧٢، ٤٠٨، والهمع ٣/ ٢٨٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٤-٣٢٥، الارتشاف ٣/ ١٥٣٤، التذييل والتكميل ٨/ ٣١٥، المساعد ١/ ٥٨٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل٢/ ٣١٠، شرح الكافية ٢/ ١٣٧، شرح الألفية لابن الناظم ٣٠٨-٣٠٩، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٤٩.

(٥) ينظر: المسائل البصريات ٢/ ٨٧٤، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٤-٣٢٥، شرح الكافية ٢/ ١٣٧، رصف المباني ١٨٦، المغني ١/ ١٥٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٤-٣٢٥، الارتشاف ٣/ ١٥٣٤-١٥٣٥، التذييل والتكميل ٨/ ٣١٧.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٤٣٦، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٤٩، المغني ١/ ١٥٣-١٥٤، شرح الدماميني على المغني ٦٨٥.

(٨) ينظر: كتاب الشعر له ١/ ٢٥، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٤٩، المساعد ١/ ٥٨٤، شرح الدماميني على المغني ٦٨٥.

(٩) ينظر: الجنى الداني ٤٣٦، المغني ١/ ١٥٣، شرح الدماميني على المغني ٦٨٥، الهمع ٣/ ٢٨٦-٢٨٧. والربعي هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي، أبو الحسن، من مصنفاته: شرح مختصر الجرمي، شرح كتاب سيبويه، وشرح الإيضاح، والبديع في النحو وغيرها. توفي سنة ٤٢٠. ينظر: الإنباه ٢/٢٩٧، معجم الأدباء ١٤/٧٨-٨٥، النجوم الزاهرة٤/٢٧١، بغية الوعاة ٢/١٩٩.

(١٠) ما وقفت عليه في كتابه اللمع يدل على عكس ذلك؛ حيث يقول: «وأما (ليس) و(لا يكون) و(عدا) فما بعدهن منصوب أبدا...وأما (حاشا) و(خلا) فيكونان فعلين فينصبان، ويكونان حرفين فيجران؛ تقول: قام القوم

ووجه ذلك أن (ما) ــحينئذ ــ تكون زائدة لا مصدرية[١].

قال ابن مالك: «وفيه شذوذ؛ لأن (ما) إذا زيدت مع حرف جر لا تتقدم عليه، بل تتأخر عنه، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[٢] وقوله تعالى[٣]: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾»[٤].

وقال بعضهم: الجرمي يخفض بهما بعد (ما). فإذا كان ذلك منه قياسا فهو فاسد؛ لأن (ما) لا تكون زائدة أول الكلام؛ لأن ذلك ضد الاعتناء الذي قدمت له، وإن كان يحكي ذلك عن العرب فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه[٥].

والذي يظهر لي أن النصب بهما هو الوجه، وهو الأصل، بدليل السماع والقياس؛ أما السماع فالمشهور المروي عن العرب النصب بهما بعد (ما)، وأما القياس فإن (ما) المصدرية لا تدخل على حرف جر، ولا تزاد (ما) أول الكلام، كما لا تزاد قبل حرف الجر بل بعده. والجر بهما بعد (ما) جائز؛ لأنه مروي عن العرب، إلا أنه نادر في السماع، ضعيف في القياس. والله أعلم[٦].

خلا زيدا، وخلا زيدٍ، وحاشا عمرًا، وحشا عمروٍ... فإن قلت: (ما خلا زيدا) نصبت مع (ما) لا غير». اللمع ١٢٥-١٢٦. وينظر فيما نسب إليه: المغني ١/ ١٥٣، شرح الدماميني على المغني ٦٨٥، الهمع ٣/ ٢٨٦-٢٨٧.

(١) ينظر: المسائل البصريات ٢/ ٨٧٤، شرح الكافية ٢/ ١٣٨، رصف المباني ١٨٦، التذييل والتكميل ٨/ ٣١٧.

(٢) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٤٠من سورة المؤمنون.

(٤) شرح التسهيل ٢/٣١٠.

(٥) ينظر: رصف المباني ١٨٦، التذييل والتكميل ٨/ ٣١٧، الجنى الداني ٤٣٧، المغني ١/ ١٥٤.

(٦) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: الكتاب ٢/ ٣٤٨، ٣٥٠، المسائل البصريات ٢/ ٨٧٤، اللمع ١٢٥-١٢٦، التسهيل ١٠٥، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٤-٣٢٥، شرح التسهيل ٢/ ٣٠٩-٣١٠، شرح الكافية ٢/ ١٣٧-١٣٨، شرح الألفية لابن الناظم ٣٠٨-٣٠٩، رصف المباني ١٨٦، الارتشاف٣/ ١٥٣٤-١٥٣٥، التذييل والتكميل ٨/ ٣١٥-٣١٧، الجنى الداني ٤٣٦-٤٣٧، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٤٩، المغني ١/ ١٥٣-١٥٤، المساعد ١/ ٥٨٤، شفاء العليل ١/ ٥١٠، تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٠٧، المقاصد الشافية ٣/ ٤٠٩-٤١٠، شرح الدماميني على المغني ٦٨٥-٦٨٦، الهمع ٣/ ٢٨٦-٢٨٧، الأشموني ٢/ ١٦٤، حاشية الدسوقي ١/ ٣٦٥.

٢٠-(رُبَّ) بين التعلق وعدمه

من مسائل (رُبَّ) التي اختلف النحويون فيها: هل تحتاج (رُبَّ) إلى ما تتعلق به، كسائر حروف الجر غير الزوائد، أو أنها لا تتعلق بشيء؟

اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأول:

ذهب جمهور النحويين[١] إلى أنها تتعلق بالفعل كسائر حروف الجر غير الزوائد. واستُدِلَّ لهذا القول بأمرين:

١- أن حروف الجر الزوائد وجودها كعدمها، فإذا حذفت لم يختل المعنى، وليس كذلك (رُبَّ) فأنت لا تقدر على أن تقول في (رُبَّ رجل لقيته): (رجل لقيته)، ولو قلت ذلك لاختلَّ المعنى، ولزال الفخر، وتقليل النظير[٢].

ورد بأن الزائد من الحروف قسمان:

أ- زائد في اللفظ والمعنى، وهذا النوع هو الذي إذا أسقط من الكلام لم يتغير المعنى، وذلك نحو قولك: (ليس زيد بقائم)، و(ما جاءني من أحد).

ب- زائد في الإعراب لا في المعنى، وهذا النوع هو الذي إن أسقط من الكلام غيَّر المعنى، وذلك نحو قولك: (جئت بلا زاد)، و(غضبت من لا شيء)، فـ(رُبَّ) من هذا القبيل[٣].

٢- أنك لا تجد حرف جر وضع على الزيادة، إنما تجد ما تجد من ذلك منقولا، وهو في الموضع الذي نقل منه له معنى، ويطلب فعلا يوصله ويتعلق به، وإذا ادعينا في (رُبَّ رجل لقيت) أن (رُبَّ) زائدة غير متعلقة فلا نجد لها أصلا نقلت منه، وهذا لا نظير له[٤].

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٤٣، الجنى الداني ٤٥٣، المغني ٢/ ٥٠٩، المساعد ٢/ ٢٨٧.

(٢) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٦١-٨٦٢.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٤٦.

(٤) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٦٢.

وممن قال بهذا القول واستدل له ابن أبي الربيع[١].

القول الثاني:

ذهب الرماني[٢]، وابن طاهر[٣] إلى أنها لا تتعلق بشيء، وتابعهم في ذلك ابن عصفور[٤]، وهو ظاهر قول ابن هشام[٥].

واستُدِلَّ لهذا القول بأن جعل (رُبَّ) متعلقة غير زائدة في الإعراب يؤدي إلى أشياء لا تجوز في كلام العرب ومنها:

١- أن يكون الفعل المتعدي إلى مفعوله بنفسه لا يصل إلا بوساطة (رُبَّ) وذلك نحو قولك في جواب من قال: (ما لقيت رجلا عالمًا): (رُبَّ رجل عالم لقيت)؛ إذ لو لم تجعل (رُبَّ) زائدة في الإعراب لكان (لقي) متعديا بواسطتها، والفعل المتعدي بنفسه لا يحتاج في وصوله إلى مفعول إلى واسطة حرف الجر[٦].

وأجيب عنه بأمرين:

أ- أن (رُبَّ) هنا مقوية للفعل كما كانت اللام مقوية له في قوله تعالى[٧]: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾[٨].

واعتُرِض بأن العامل إذا تقدم معموله عليه لم يقوَّ في وصوله إليه إلا باللام خاصة. وأيضا فإن المفعول إذا لزم تقديمه على الفاعل لم يلزم أن يُقَوَّى في وصوله بحرف الجر[٩].

(١) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٦١-٨٦٢.

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٤٣، تذكرة النحاة ٧، الجنى الداني ٤٥٣، المغني ٢/ ٥٠٩، المساعد ٢/ ٢٨٧، الهمع ٤/ ١٨٢.

(٣) تنظر: المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

(٤) ينظر: شرح الجمل ١/ ٥١٨، تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٤٤- ٣٠٤٨.

(٥) ينظر: المغني ٢/ ٥٠٩.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٤٥.

(٧) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٤٥.

(٩) ينظر المصدر السابق ٦/ ٣٠٤٥.

ب- أن حرف الجر هنا لم يجلب للتعدية وإنما جلب لما يعطي من المعنى[(١)].

١- أن يتعدى الفعل إلى اسم بحرف جر، ويتعدى مع ذلك إلى ضمير بنفسه، أو بحرف جر، وذلك نحو: (رُبَّ رجل عالم لقيته)، و(رُبَّ رجل عالم مررت به). فلو جعلت (رُبَّ) هنا متعلقة بالفعل غير زائدة، للزم منه تعدي الفعل إلى اسم بحرف جر، وتعديه مع ذلك إلى ضميره بنفسه في المثال الأول، وبحرف جر في المثال الثاني، وذلك غير جائز في كلام العرب.

٣- أن يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره في نحو قولك: (رُبَّ رجلٍ عالمٍ يقول ذلك)؛ لأن فاعل (يقول) ضمير عائد على (رجل)، فلو لم يكن (رُبَّ رجلٍ) في موضع رفع الابتداء، بل مجرورًا متعلقًا بـ(يقول) للزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، وذلك غير سائغ.

٤- الابتداء بالمجرور الذي حرف الجر فيه غير زائد في نحو: (رُبَّ رجل عالم في الدار)، فلولا أن (رُبَّ) هنا زائدة في الإعراب، والاسم المجرور بها في موضع رفع بالابتداء، والمجرور الذي هو(في الدار) في موضع خبره لما ساغ ذلك؛ إذ المجرور الذي حرف الجر فيه غير زائد لا يجوز الابتداء به، فلا يجوز أن يقال: برجل عاقل في الدار[(٢)].

والذي يظهر لي أن (رُبَّ) غير متعلقة، بل هي بمنزلة حروف الجر الشبيهة بالزوائد _ وهي الزائدة في الإعراب دون المعنى _ لأن القول بتعلقها يرد عليه أمور كثيرة مخالفة للقياس؛ لا مخرج منها إلا بالقول بعدم تعلقها، وهو الأقرب. والله أعلم[(٣)].

---

(١) ينظر المصدر السابق ٦/ ٣٠٤٨.

(٢) ينظر تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٤٥-٣٠٤٦.

(٣) تنظر: المسألة_ للاستزادة_في: شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٧٠-١٧١، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٣٠، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٤، شرح المفصل ٨/ ٢٧، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥١-١٥٢، شرح الجمل ١/ ٥١٧-٥١٨، التسهيل ١٤٨، شرح الكافية ٦/ ٣٧-٣٨، شرح الألفية لابن الناظم ٣٥٩، البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٦١-٨٦٢، الارتشاف ٤/ ١٧٤٣، تذكرة النحاة ٧، الجنى الداني ٤٥٣، الدر المصون ٧/ ١٣٩-١٤٠، المغني ١/ ١٥٦، ٢/ ٥٠٩، المساعد ٢/ ٢٨٧، شفاء العليل ٢/ ٦٧٧، تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٤٣-٣٠٥٠، شرح الدماميني على المغني ٧٠٢-٧٠٤، الهمع ٤/ ١٨٢.

٢١-حذف متعلق (رُبَّ)

كما اختلف النحويون في (رُبَّ): هل تتعلق أو لا، اختلف القائلون بتعلقها في حكم حذف الفعل الذي تتعلق به على أقوال خمسة:

القول الأول:

ذهب الخليل، وسيبويه إلى أن حذفه للعلم به نادر. قال سيبويه: «وزعم[1] أنه قد وجد في أشعار العرب (رُبَّ) لا جواب لها، من ذلك قول الشماخ:

وَدَوِّيَّةٍ قَفْرٍ تَمَشَّى نَعَامُهَا ... كَمَشْيِ النَّصَارَى في خِفَافِ الأَرَنْدجِ[2]

وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجئ فيها جواب لـ(رُبَّ)؛ لعلم المخاطب أنه يريد قطعتها، وما فيه هذا المعنى»[3].

القول الثاني:

ذهب الفارسي إلى أن حذفه كثير، فقال: «والفعل الذي يتعلق به قد يحذف في كثير من الأمر للعلم به؛ لأنها تستعمل جوابا، وتقديره [في قولهم:ربَّ رجلٍ يفهم]: رُبَّ رجل يفهم أدركت أو لقيت»[4]. وتبعه في ذلك الجزولي[5].

القول الثالث:

ذهب لكذة الأصبهاني[6] إلى أنه لا يجوز حذفه ألبتة، ولحَّن ما روي من ذلك، وزعم أنه منحول للعرب.

---

(١) يعني الخليل.

(٢) البيت من الطويل. ورواية الديوان: (البرندج) وهما لغتان. و(الدَّوِّيَّة القفر): المفازة المقفرة.
و (تَمَشَّى): تكثر المشي. و(الأَرَنْدَج): الجلد الأسود. شبه أسوق النعام في سوادها بخفاف الأرندج، وخص النصارى لأنهم كانوا معروفين بلبسها.
والشاهد فيه: حذف جواب (رُبَّ) لعلم السامع. والتقدير: رُبَّ دَوِّيَّةٍ قطعت أو نحو ذلك.
والبيت في الديوان ٨٣، والكتاب ٣/ ١٠٤، وسر الصناعة ٢/ ٦٤٩، ولسان العرب ٢/ ٢٨٣ (ردج) ، ١٤/ ٢٧٧ (دوا) ، ١٥/ ٢٨١ (مشى) ، والهمع ٤/ ١٨٣.

(٣) الكتاب ٣/ ١٠٣-١٠٤.

(٤) الإيضاح العضدي ٢٥١-٢٥٢.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية ١٢٦.

(٦) ينظر: تذكرة النحاة ٧، الارتشاف ٤/ ١٧٤٣، المساعد ٢/ ٢٨٦، تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٥٠-٣٠٥١، الهمع ٤/ ١٨٣. ولكذة الأصبهاني هو الحسن بن عبد الله الأصبهاني المعروف بـ(لُكْذَة)، أبو علي، من مصنفاته:

القول الرابع:

ذهب بعضهم إلى أن حذفه واجب، قال: لأنه معلوم، كما حذف في (تالله) و(باسم الله)، نقله صاحب البسيط ضياء الدين بن العلج عن بعضهم[١].

وجعل آخرون جواز ذكره مقصورا على ضرورة الشعر. قال ابن يعيش: «ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى إن بعضهم قال لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر»[٢].

القول الخامس:

ذهب ابن أبي الربيع إلى تفصيل هذه المسألة على حالين:

أ- يجب حذفه إذا سدَّت الصفة مسدَّه نحو: (رُبَّ رجلٍ عالمٍ يقولُ ذلك) فجملة (يقول ذلك) في موضع الصفة، وقد سدَّت مسدَّ الفعل الذي تتعلق به (رُبَّ)، كما سدَّت الصفة مسدَّ الخبر في قوله: (أقلَّ رجلٍ يقولُ ذلك) فهذه الجملة في موضع الصفة وسدَّت مسدَّ الخبر. وعلَّل ابن أبي الربيع عدم تعلق (رُبَّ) بالفعل (يقول) بأن الضمير الذي في (يقول) عائد على الرجل، وهو فاعل بـ(يقول)، فلا يجوز لـ(رُبَّ) أن تتعلق به؛ لأنه يصير فعل المضْمَر يتعدَّى إلى ظاهره، وهذا لا يجوز في كلام العرب في باب من أبواب العربية.

ب- يجوز حذفه وإظهاره إذا لم تسدَّ الصفة مسدَّه، مثال إظهاره أن تقول: (رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ)، ومثال حذفه _لدلاله الكلام عليه_ أن تقول: (رُبَّ رجلٍ يفهمُ) وأنت تريد: أدركتُ أو لقيتُ، وحُذِفَ للعلم به[٣].

والذي أميل إليه هو جواز الحذف والذكر، وهو مفاد قول سيبويه والخليل، وكذلك قول الفارسي ومن تابعه؛ لأن القول بالندرة أو الكثرة مفاده جواز ذلك سواء قلَّ أو كثر،

النوادر، نقض علل النحو، مختصر في النحو، الرد على أبي عبيد وغيرها. توفي عام ٣١٠هـ. ينظر:الفهرست ٨١، الإنباه ٤٣/٣، معجم الأدباء ١٣٩/٨، بغية الوعاة ٤٢١/١.

(١) ينظر: المساعد ٢/ ٢٨٦، الهمع ٤/ ١٨٣.

(٢) شرح المفصل ٨/ ٢٨-٢٩.

(٣) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٦٤.

وأما القول بوجوب ذكره أو امتناعه فهو مخالف للسماع، حيث سمع الذكر والحذف عن العرب. والله أعلم[١].

(١) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الكتاب ٣/ ١٠٣-١٠٤، الإيضاح العضدي ٢٥١-٢٥٢، شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٧٢، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٣٠، أسرار العربية ١٩٥، المقدمة الجزولية ١٢٦، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٤، التخمير ٤/ ٢٢، شرح المفصل ٨/ ٢٨-٢٩، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥١، شرح الجمل ١/ ٥١٢، البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٦٤، رصف المباني ١٩٣، تذكرة النحاة ٧، الارتشاف ٤/ ١٧٤٣، ١٧٤٤، الجنى الداني ٤٥٣-٤٥٤، المساعد ٢/ ٢٨٦، تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٥٠-٣٠٥١، الهمع ٤/ ١٨٣-١٨٤.

٢٢-حذف (أنْ) من خبر (عسى)

تعد (عسى) من أفعال المقاربة. وعملها في الأصل عمل (كان) إلا أن خبرها التزم كونه فعلا مضارعا. والأكثر اقترانه بــ(أن)(١)، نحو قوله تعالى:

﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾(٢)، وقولــــه: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾(٣).

وقد تحذف كقول هدبة بن الخشرم:

عَسَى الكَرْبُ الَّذِيْ أَمْسَيْتُ فِيْهِ يَكُوْنُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ(٤)

وجمهور البصريين(٥) على أن حذف (أنْ) من خبر (عسى) ضرورة. وظــاهر كـــلام سيبويه أن ذلك لا يختص بالشعر؛ حيث يقول: «واعلم أن من العرب من يقــول: عــسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل»(٦). فأطلق القول، و لم يقيــد ذلــك بالــشعر. واختلــف رأي الفارسي؛ ففي كتابه الإيضاح ينص على أن ذلك لا يكون إلا في ضرورة الــشعر، حيــث يقول: «وربما اضطر الشاعر فحذف (أنْ) من خبر (عسى) تشبيها لها بــ(كاد)»(٧). ونُسِبَ إليه أنه أجاز في التذكرة حذفها في سعة الكلام(٨).

---

(١) ينظر الارتشاف ٣/ ١٢٢٤، الجنى الداني ٤٦٢، المغني ١/ ١٧٤، الهمع ٢/ ١٣٩-١٤٠.

(٢) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٥٢ من سورة المائدة.

(٤) البيت من الوافر. والشاهد فيه: مجيء خبر (عسى) فعلا مضارعا مجردًا من (أن) ضرورة، والأكثر والأعرف اقترانه بــ(أنْ).

والبيت في الكتاب ٣/ ١٥٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢، وشرح شواهد الإيضاح ٩٧، والتوطئة ٢٩٨، والمقرب ١/ ٩٨، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٤٠، والهمع ٢/ ١٤٠، والخزانة ٩/ ٣١٦، ٣٢٨، ٣٣٠.

(٥) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٢٤، التذييل والتكميل ٤/ ٣٤٠، الجنى الداني ٤٦٢-٤٦٣، المساعد ١/ ٢٩٦-٢٩٧.

(٦) الكتاب ٣/ ١٥٨.

(٧) الإيضاح العضدي ٧٨.

(٨) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٢٤، التذييل والتكميل ٤/ ٣٤٠، المساعد ١/ ٢٩٧.

ونقل أبو حيان عن ابن عصفور قوله ــ تعليقا على كلام سيبويه السابق ــ: «وينبغي ألا يحمل كلامه على عمومه؛ لأنها لم تحفظ بغير (أنْ) إلا في الضرورة»[(١)].

والذي يظهر لي أن الأولى قصر ذلك على ضرورة الشعر؛ حيث لم يحفظ عن العرب بغير (أنْ) إلا في الضرورة. والله أعلم[(٢)].

(١) التذييل والتكميل ٤/ ٣٤٠.

(٢) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: الكتاب ٣/ ١٥٨-١٥٩، مجالس ثعلب ١/ ٢٠٩، الإيضاح العضدي ٧٨، المسائل العسكرية ١٤٦-١٤٧، المسائل العضديات ٦٥، التوطئة ٢٩٨-٢٩٩، المقرب ١/ ٩٨، التسهيل ٥٩، شرح الكافية ٥/ ٢٣٤، الارتشاف ٣/ ١٢٢٤، التذييل والتكميل ٤/ ٣٤٠، الجنى الداني ٤٦٢-٤٦٣، المغني ١/ ١٧٤، المساعد ٢٩٦-٢٩٧، شرح الدماميني على المغني ٧٧٣-٧٧٤، التصريح ١/ ٢٠٦، الهمع ٢/ ١٣٩-١٤٠، الأشموني ١/ ٢٦٤، حاشية الدسوقي ١/ ٤١٦.

٢٣-(على) الاسمية والحرفية بين الأصالة والاشتقاق

تستعمل (على) حرفا نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[١]، وتستعمل اسما إذا جرت بـ(من) نحو قول مزاحم العقيلي:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ... تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيْزَاءَ مَجْهَلِ[٢]

كما تكون فعلا من العلوّ، ترفع الفاعل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[٣].

فأما الفعلية فقد نص النحويون على أنها ليست من الحرفية والاسمية في شيء، بل هي على الاشتراك اللفظي فقط. فقال ابن يعيش: «وأما إذا كانت فعلا فهي تدل على حدث وزمان معين في بابها، وليست منها في شيء أكثر من الاشتراك اللفظي»[٤].

ويقول المرادي: «واعلم أن (على) تكون فعلا... وأمر هذا بين، وليست من الحرفية في شيء إلا في الصورة»[٥].

هذا بالنسبة للفعلية. وأما الحرفية والاسمية فمختلف فيهما: هل هما على الاشتقاق، أو على الاشتراك اللفظي فقط؟.

فذهب أبو العباس[٦] وجماعة إلى أنها على الاشتراك اللفظي فقط؛ لأن الحرف لا يشتق ولا يشتق منه، فكل واحد من الثلاثة - يعني الحرفية والاسمية والفعلية — مباين لصاحبه إلا من جهة اللفظ.

---

(١) من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢١١].

(٣) من الآية ٤ من سورة القصص.

(٤) شرح المفصل ٨/ ٣٩.

(٥) الجنى الداني ٤٧٥.

(٦) لا أدري هل هو المبرد أو ثعلب، ولم أقف على هذا القول فيما بين يدي من كتبهما. والأقرب ـ والله أعلم ـ أنه المبرد، وينظر: شرح المفصل ٨/ ٣٩، الجنى الداني ٤٧٥.

وقال آخرون: إن الأصل فيها أن تكون حرفا، ولما كثر استعمالها شبهت في بعض الأحوال بالاسم فأجريت مُجراه، وأدخل عليها حرف الجر، كما يشبه الاسم بالحرف ويُجرى مُجراه، نحو(كم) و(كيف)[١].

قال ابن أبي الربيع: «وأما (على) فتكون اسما وحرفا. والأصل فيها أن تكون حرفا، ثم اتسع فيها واستعملت اسما، ولحظوا فيها معنى (فوق) فأدخلوا عليها (من) فقالوا: (قمت من عليه)»[٢].

والذي أميل إليه أن القول الثاني هو الصحيح فـ(على) في الأصل حرف، ثم اتسع فيها فاستعملت اسما؛ وذلك للتقارب المعنوي بين معناها حرفا وهو الاستعلاء، ومعناها اسما وهو الفوقية والاستعلاء. والله أعلم[٣].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٣٩.

(٢) البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٤٨.

(٣) تنظر المسألة ــ للاستزادة ــ في: المقتضب ١/ ٤٦، ٤/ ٤٢٦، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٤٦، التبصرة والتذكرة ١٦٦، أسرار العربية ١٩١-١٩٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٥٩-٣٦٠، التخمير ٤/ ٢٧، شرح المفصل ٨/ ٣٩، شرح الكافية ٦/ ٧٨، البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٤٨، الارتشاف ٤/ ١٧٣٣، الجنى الداني ٤٧٥-٤٧٦، الخزانة ١٠/ ١٤٩.

٢٤-(كما) بين البساطة والتركيب

الحروف بين البساطة والتركيب على ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون الحرف بسيطًا مفردًا بالوضع والأصالة.

الحالة الثانية: أن يكون الحرف مركبًا من كلمتين تركيبًا يحصل له به معنى يعدُّ به في المفردات.

الحالة الثالثة: أن يكون كلامًا مركبًا من كلمتين، ويبقى لكلٍ منهما بعد التركيب معناها الذي كان لها قبل التركيب(١).

وبالنظر لـ(كما) فإن النحويين يذكرون أنها مركبة من كاف التشبيه، أو كاف التعليل، و(ما)، ثم إن (ما) قد تكون اسمًا، وقد تكون حرفًا، فإذا كانت اسمًا فلها قسمان:

القسم الأول: أن تكون موصولة.

القسم الثاني: أن تكون نكرة موصوفة. كقولك: (الذي عندي كما عندك) أي: كالذي عندك، أو كشيء عندك، فهذا المثال يحتمل الوجهين.

وإذا كانت حرفًا فلها ثلاثة أقسام: مصدرية، وكافة، وزائدة ملغاة، فالمصدرية نحو: قمت كما قمت، أي: كقيامك.

والكافة كقول زياد الأعجم:

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ ... كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الحَلِيْمُ

أُرِيْدُ هِجَاءَهُ وَأَخَافُ رَبِّي ... وَأَعلَمُ أَنَّهُ عَبْدٌ لَئِيْمُ(٢)

والزائدة الملغاة كقول عمر بن جَرَّاقة الهَمْدَاني:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعلَمُ أَنَّهُ ... كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجَارِمُ(٣)

---

(١) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٣٨٠.

(٢) البيت من الوافر. و(النشوان): السكران.

والشاهد فيه قوله (كما النشوانُ)؛ حيث استشهد به على كف كاف الجر بـ(ما)؛ ولذلك رفع (النشوان) على الخبرية لـ(أَنَّ)، أو على الابتداء.

والبيت في الديوان ٩٧، والجنى الداني ٤٨١، والمغني ١/ ٢٠١، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠١، وحاشية الدسوقي ١/ ٤٨٥.

(٣) البيت من الطويل. و(مجروم) : اسم مفعول من الجرم، وهو الذنب، و(جارم) : اسم فاعل منه.

وذكر المالقي أن (كما) تكون بسيطة في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول:

أن تكون بمعنى (كي) فتنصب ما بعدها كما تنصب (كي)، كقولك: (أكرمْتُكَ كما تكرمَني) أي: كي تكرمَني.

وجعل منه قول الشاعر(١):

وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ　　كَمَا يَحْسَبُوْا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ(٢)

أي: كي يحسبوا.

الموضع الثاني:

أن تكون بمعنى (كأنَّ) فتقول: (شتمني كما أنا أبغضه)، أي: كأني أبغضه، ومنه قول الشاعر(٣):

تُهَدِّدُني بِجُنْدِكَ مِنْ بَعِيْدٍ　　كَمَا أَنا مِنْ خُزَاعَةَ أَوْ ثَقِيْفِ(٤)

الموضع الثالث:

أن تكون بمعنى (لعلّ) فتقول: لا تضرب زيدًا كما لا يضربُك، ومنه قول رؤبة بن العجاج:

لَا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ(٥)

والشاهد فيه قوله: (كما الناسِ)؛ حيث استشهد به على دخول (ما) الزائدة على الكاف الجارة.

والبيت في المغني ١/ ٢٠١، والهمع ٤/ ٢٣١، ٥/ ٢٢٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٢، ٥٠٠، ٢/ ٧٢٥، ٧٧٨، والخزانة ١٠/ ٢٠٧.

(١) هو عمر بن أبي ربيعة، والبيت في ديوانه١٠١، أو جميل بثينة وهو أيضًا في ديوانه ٩٠، وهو لعمر أو لجميل في شرح شواهد المغني ١/ ٤٩٨، وللبيد أو لجميل في المقاصد النحوية ٤/ ٤٠٧.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩٣].

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الوافر. والشاهد فيه قوله: (كما أنا)؛ حيث استشهد به المالقي على مجيء (كما) بسيطة بمعنى (كأن). والبيت في رصف المباني ٢١٤، والجنى الداني ٤٨٤.

(٥) البيت من الرجز. والشاهد فيه قوله: (كما لا تُشْتَمُ)؛ حيث استشهد به على وقوع الفعل بعد (كما)، وهي كاف التشبيه وصلت بـ(ما) الكافة، وبذلك هيئت لوقوع الفعل بعدها كما فعل بـ(ربما)، ومعناها هنا (لعلَّ)، ومذهب الكوفيين أنها بمعنى (كي)، ويجيزون النصب بها.

أي: لعلك لا تشتم[(١)].

قال المرادي تعليقًا على قول المالقي السابق: «ولم أر أحدًا ذكر أن (كما) تكون حرفًا بسيطًا غير هذا الرجل. وليس الأمر كما ذكر. و(كما) في هذه المواضع الثلاثة مركبة من كاف التشبيه، أو كاف التعليل، و(ما)»[(٢)].

أقول: إذا كان المالقي يريد بقوله (إنها بسيطة) أنها من الحالة الأولى من حالات الحرف، أي أنها كلمة بسيطة مفردة بالوضع والأصالة فهو بعيد جدًا، ولم أقف على من يقول بذلك من النحويين.

وإن كان مراده أنها أصبحت من الحالة الثانية؛ أي أنه حصل لها بالتركيب معنى تعد به في المفردات فإن ذلك يفهم من كلام بعض النحويين. يقول سيبويه: «وسألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك، وارقبني كما ألحقك، فزعم أن (ما) والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصيرت للفعل كما صيرت للفعل (ربما)، والمعنى لعلي آتيك»[(٣)].

ويقول السيرافي في شرح هذا القول: «يرتفع الفعل بعد (كما) من وجوه؛ منها: أن تجعل الكاف وهي كاف التشبيه في الأصل مع (ما) كشيء واحد يليها الفعل، ورفع الفعل بعدها كما رفع بعد (ربما) وجعلت بمعنى (لعل)... والوجه الثالث: أن يكون (كما) وقتا كقولك: ادخل كما يسلم الإمام، أي في ذلك الوقت... والوجه الرابع: فيما ذكر بعض النحويين أن (كما) تفيد التشبيه... كما يقال: أنا عندك كما أنت عندي، قال الله عز وجل: ﴿يَـٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[(٤)] فـ(كما) بجملتها مفيدة التشبيه، وعلى هذا يجعل (ربما) بجملتها بمعنى (رب) غير أنها لا تخفض»[(٥)].

والبيت في ملحق الديوان ١٨٣، والكتاب ٣/ ١١٦، وشرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٥٦، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٠١، والإنصاف ٢/ ٥٩١، ورصف المباني ٢١٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٩، والخزانة ٨/ ٥٠٠، ٥٠١، ١٠/ ٢١٣.

(١) ينظر: رصف المباني ٢١٣-٢١٤.

(٢) الجنى الداني ٤٨٤-٤٨٥.

(٣) الكتاب ٣/ ١١٦.

(٤) من الآية ١٣٨ من سورة الأعراف.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٥٦-١٥٧.

وقال الرضي: «وتجيء (ما) الكافَّة بعد الكاف، فيكون لـ(كما) ثلاثة معانٍ... وثانيها: أن يكون (كما) بمعنى (لعل)، حكى سيبويه عن العرب: (انتظرني كما آتيك) أي: لعلما آتيك... فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب»[1].

والذي يظهر لي أن هذا المعنى هو ما أراده المالقي بقوله: (إنها بسيطة)، أي أنها أصبحت بعد التركيب ذات معنى تعد به في المفردات، ومما يقوي ذلك أنه قال عند حديثه عن (كما): إنها تكون تارة مركبة من كاف التشبيه و(ما)، وتارة تكون بسيطة، وقال: إن الكلام على المركبة هو الكلام على الكاف المفردة[2]. فدلَّ على أن المركبة عنده تعني أن يبقى لكل حرف منهما – الكاف و(ما) – ما له من معنى قبل التركيب، وعليه فالغالب أن البسيطة –عنده– ما حصل لها بالتركيب معنى تعد به في المفردات. والله أعلم.

والذي أميل إليه أن (كما) تتأرجح بين الحالتين الثانية والثالثة من حالات الحرف بين البساطة والتركيب، فتارة تكون حرفًا مركبًا من الكاف و(ما)، ولكلٍ منهما معناه الذي كان له قبل التركيب. وهو الأكثر، وتارة تكون حرفًا تركب منهما –أي من الكاف و(ما) – وحصل لها بالتركيب معنى تعد به في المفردات، ولا تكون حرفًا بسيطًا مفردًا بالوضع والأصالة؛ إذ لم أقف على من قال به من النحويين. والله أعلم[3].

---

(١) شرح الكافية ٦/ ٨٤-٨٥.

(٢) ينظر: رصف المباني ٢١٣.

(٣) تنظر المسألة ـللاستزادةـ في: الكتاب ٣/ ١١٦، مجالس ثعلب ١/ ١٢٧-١٢٨، شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٥٦-١٥٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٠١، الإنصاف ٢/ ٥٨٥-٥٩٢، شرح التسهيل ٣/ ١٧٣، شرح الكافية ٦/ ٨٤-٨٦، رصف المباني ٢١٣-٢١٤، الارتشاف ٤/ ١٧١٠ -١٧١٧، الجنى الداني ٤٨٣-٤٨٥، المغني ١/ ١٩٩-٢٠٥، الخزانة ٨/ ٥٠٠-٥٠٢، ١٠/ ٢٢٣-٢٢٦، حاشية الدسوقي ١/ ٤٨١-٤٩٦.

٢٥-الوقف على (لات)

اختلف النحويون في الوقف على (لات) على قولين في ذلك:

القول الأول:

مذهب الخليل وسيبويه(١)، والفراء(٢)، وابن كيسان(٣)، والزجاج(٤)، وهو أن الوقف عليها بالتاء (لات)، وبه وقف أكثر القراء في قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(٥).

واحتُج لهذا القول بأمور:

١- أنها تاء التأنيث، وهي نظيرة التاء في الفعل في قولك: ذَهَبَتْ وجَلَسَتْ، وفي الحرف نحو قولك: رأيت زيدًا ثَمَّةَ عمرا، فتاء الحروف بمنزلة تاء الأفعال؛ لأن التاء في الموضعين دخلت على ما لا يعرب، والحرف أقرب إلى الفعل منه إلى الاسم(٦).

٢- موافقة الرسم الشريف(٧).

القول الثاني:

وقف الكسائي(٨) عليها بالهاء. وهو مذهب المبرد(٩). وقيل: إنَّ الكسائي يقف عليها بالوجهين؛ بالتاء والهاء(١٠).

---

(١) لم أقف على نص لسيبويه يفيد ذلك. وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٤٧-٧٤٨، الجنى الداني ٤٩٠، الدر المصون ٩/ ٣٤٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن له ٢/ ٣٩٨.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٤٧، الجنى الداني ٤٩٠، الدر المصون ٩/ ٣٤٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٠.

(٥) من الآية ٣ من سورة ص. وقف الجمهور على (لاتَ) بالتاء، ووقف عليها الكسائي بالهاء (لاه) ، ينظر: الدر المصون ٩/ ٣٤٩، النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٢، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤١٨.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٠، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣١٢.

(٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣١٢، الارتشاف ٣/ ١٢١٠، الدر المصون ٩/ ٣٤٩.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨، معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٠، إعراب القرآن للنحاس ٧٤٧ – ٧٤٨.

(٩) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٤٧-٧٤٨، الجنى الداني ٤٩٠، الدر المصون ٩/ ٣٤٩.

(١٠) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠، التذييل والتكميل ٤/ ٢٨٨-٢٨٩.

ومن وقف عليها بالهاء ألحقها بتاء التأنيث التي تلحق الأسماء نحو: ضاربة، وذاهبة[١].

والذي يظهر لي أن يقال: إنه يجوز الوقف عليها بالوجهين التاء والهاء؛ لورود كل منهما في قراءة صحيحة، إلا أن الوقف عليها بالتاء أرجح وأقوى في القياس؛ وذلك أن تاء التأنيث في الحرف نحو: (ربَّت) و(ثُمَّت) ملحقة بتاء التأنيث في الفعل نحو: (ضَرَبَتْ) و(ذَهَبَتْ) لا بتاء التأنيث في الاسم نحو: (ضاربة) و(ذاهبة)؛ لأن الحرف أقرب إلى الفعل منه إلى الاسم. والله أعلم[٢].

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٠، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣١٢، التبيان في إعراب القرآن ٦٧٨.

(٢) تنظر المسألة ـللاستزادةـ في: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨، معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٠، إعراب القرآن للنحاس ٧٤٧-٧٤٨، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣١٢، إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٨٩، التبيان في إعراب القرآن ٦٧٨، الارتشاف ٣/ ١٢١٠، التذييل والتكميل ٤/ ٢٨٨-٢٨٩، الجنى الداني ٤٩٠، الدر المصون ٩/ ٣٤٩، النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٢، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤١٨، فتح القدير ٤/ ٥٩٧.

٢٦-(ليت) إذا اتصلت بها (ما) الحرفية بين الاختصاص وعدمه

تدخل (ما) الحرفية على (إنَّ) وأخواتها فتكفها عن العمل، وتهيؤها للدخول على الجملة الفعلية، فتزيل بذلك اختصاصها بالجملة الاسمية، ويستثنى من ذلك (ليت)[١]، حيث اختلف النحويون فيها: هل يزول اختصاصها بالأسماء بدخول (ما) الحرفية عليها، أو أنها تبقى على اختصاصها؟

على قولين في ذلك:

القول الأول:

ذهب فريق من النحويين إلى أنها باقية على اختصاصها بالجملة الاسمية، ولا يصح دخولها على الفعلية، فلا يجوز أن يقال: (ليتما يقوم زيد)[٢].

وممن قال بذلك ابن مالك[٣]، والمالقي[٤]، وابن هشام[٥]، والبغدادي[٦].

قال أبو حيان: «وزعم الأخفش -على سعة حفظه- أنه لم يسمع قط: ليتما يقوم زيد»[٧].

وبهذا استدل أصحاب هذا القول على صحة قولهم، أي بعدم سماع ذلك عن العرب[٨].

القول الثاني:

نقل أبو حيان عن طاهر القزويني[٩] أنه يجيز دخول (ليتما) على الجملة الفعلية[١٠].

---

(١) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٨٤، شرح قطر الندى ١٥٤-١٥٦، الهمع ٢/ ١٩٠.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٤٩-١٥١، المغني ١/ ٣١٥، الخزانة ١٠/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨.

(٤) ينظر: رصف المباني ٢٩٩.

(٥) ينظر: المغني ١/ ٣١٥.

(٦) ينظر: الخزانة ١٠/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٧) التذييل والتكميل ٥/ ١٥١.

(٨) ينظر: الخزانة ١٠/ ٢٥٣.

(٩) طاهر القزويني هو طاهر بن أحمد بن محمد المعروف بالنجار، أبو محمد القزويني، صنف لبَّ الألباب في مراسم الإعراب. توفي سنة ٥٧٥هـ. ينظر: التدوين في أخبار قزوين ٣/٩٦-١٠٤، هدية العارفين ٥/٤٣١.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٥٠.

كما نقل عن أبي جعفر الصفار نسبته ذلك القول إلى البصريين[١].

وبه قال ابن أبي الربيع، وزعم أن ذلك مسموع عن العرب[٢].

والذي يظهر لي أن دخول (ما) الحرفية على (ليت) لا يزيل اختصاصها بالجملة الاسمية؛ لعدم سماع ذلك عن العرب. ومما يرجح ذلك جواز إعمالها في مثل هذه الحالة وجواز إهمالها، وقد علل النحويون ذلك بأن الإعمال بسبب بقاء اختصاصها بالأسماء، والإهمال إلحاقًا لها بسائر أخواتها التي تهمل بدخول (ما) الحرفية عليها[٣]. والله أعلم[٤].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٥١.

(٢) ينظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ٣/ ٩١٠.

(٣) ينظر: رصف المباني ٢٩٩، التذييل والتكميل ٥/ ١٤٩-١٥١، الهمع ٢/ ١٩٠.

(٤) تنظر المسألة – للاستزادة – في: شرح التسهيل ٢/ ٣٨، الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ٣/ ٩١٠، رصف المباني ٢٩٩، الارتشاف ٣/ ١٢٨٤، التذييل والتكميل ٥/ ١٤٩-١٥١، المغني ١/ ٣١٥، شرح قطر الندى ١٥٤-١٥٦، المقاصد الشافية ٢/ ٣٦٤، الهمع ٢/ ١٩٠، الخزانة ١٠/ ٢٥٢-٢٥٣.

٢٧-توجيه الرفع بعد (ليس) إذا اقترن الخبر بعدها بـــ(إلا)

من حالات (ليس) أن يقترن الخبر بعدها بـــ(إلا)، نحو: (ليس الطيبُ إلا المـــسكُ)(١). وروى أبو عمرو بن العلاء في مثل هذا النصب عن الحجازيين، والرفع عن بني تميم، فقـــال: ليس على وجه الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب(٢). فأما النـــصب فعلى ما تستحقه (ليس) من رفع الاسم ونصب الخبر(٣). وأما الرفع فقد اختلف النحويـــون في توجيهه على أقوال:

القول الأول:

ذهب سيبويه(٤)، وجمهور النحويين(٥) إلى أن الرفع على إهمال (ليس) وجعلها حرفًـــا؛ حملاً لها على (ما)، وقد أشار سيبويه إلى جواز ذلك في بعض الكلام(٦).

القول الثاني:

ذهب أبو علي الفارسي(٧) إلى أن (ليس) في هذا عاملة، وتأول قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) بالرفع على أوجه:

أحدها: أن يكون في (ليس) ضمير الشأن، وهو اسمها، و(الطيب) مبتدأ، و(المسك) خـــبره، والجملة في محل نصب خبر (ليس)(٨).

ورد بأنه لو كان كذلك لدخلت (إلا) على الجملة فكان يقـــال: (لـــيس إلا الطيـــب المسك)(٩).

وأجاب أبو علي عن هذا بأمرين:

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٤٩٥، المغني ١/ ٣٢٤.

(٢) ينظر: مجالس العلماء ٣، شرح الجمل ١/ ٤٠٥، الأشباه والنظائر ٥/ ٥٢-٥٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٩.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ١٤٧.

(٥) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٠٣-٤٠٥، شرح التسهيل ١/ ٣٧٩-٣٨٠، شفاء العليل ١/ ٣٣٣-٣٣٤.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ١٤٧.

(٧) ينظر: المسائل الحلبيات ٢١٠-٢٣٠، المسائل الشيرازيات ١/ ٢٦١.

(٨) ينظر: المصدران السابقان، الصفحات نفسها.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٩، الجنى الداني ٤٩٦.

أ- أن تكون (إلا) دخلت في غير موضعها، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[١] تقديره: إن نحن إلا نظن ظنا[٢].

ولو حمل المعنى على ظاهره كان فاسدًا؛ لأنه معلوم أنه لا يظن غير الظن[٣].

وأجيب بأن الآية محمولة على حذف الصفة، لفهم المعنى، كأنه قال: إن نظن إلا ظنا ضعيفا.

وهذا أولى؛ لأنه قد ثبت حذف الصفة لفهم المعنى، و لم يثبت وضع (إلا) في غير موضعها[٤].

ب- أن الكلام حُمل على معنى النفي، ولذلك أدخلت (إلا) بين المبتدأ والخبر لما كان معنى الكلام النفي، ولولا معنى النفي لم يجز ذلك، ومثل ذلك قولهم: (نشدتك الله إلا فعلت) دخلت (إلا) لما كان المعنى: ما أنشدك إلا كذا[٥].

ثانيها: أن يكون (الطيب) اسمَ (ليس) والخبر محذوف، على أن المعنى (ليس طيبٌ) أي: ليس في الوجود طيب، ويُجرى الاسم مُجْرَى ما لا ألف ولامًا فيه، كقولهم: (القومُ فيها الجَمَّاءَ الغفيرَ)[٦].

وقريب منه ما نسب إليه -أي إلى أبي علي - من جعله (الطيب) اسم (ليس)، و(إلا المسك) نعتًا له، والخبر محذوف. كأنه قال: ليس الطيب الذي هو غير المسك طيبًا في الوجود[٧].

ثالثها: أن يكون (الطيب) اسم (ليس)، والخبر محذوف، و(إلا المسك) بدلٌ منه، والتقدير: ليس الطيبُ في الوجود إلا المسكُ[٨].

---

(١) من الآية ٣٢ من سورة الجاثية.

(٢) ينظر: المسائل الحلبيات ٢٢٩.

(٣) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٠٤.

(٤) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٠٤، الجنى الداني ٤٩٦.

(٥) ينظر: المسائل الحلبيات ٢٢٨، المسائل الشيرازيات ١/ ٢٦١.

(٦) ينظر: المسائل الحلبيات ٢٢٩.

(٧) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٠٤، الجنى الداني ٤٩٧.

(٨) هذا التخريج منسوب لأبي علي، و لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: شرح الجمل ١/ ٤٠٤، الجنى الداني ٤٩٧.

وهذا الوجه ذكره ابن مالك وقال عنه: إن فيه إبقاءَ عمل (ليس) على وجه لا محـذور فيه، ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر، كالاستغناء به في نحو: لا فـتى إلا علـي، ولا سيف إلا ذو الفقار[1].

رابعها: خرَّج أبو نزار[2]، ــ الملقب بملك النحاة ــ هذا القول على أن (الطيـب) اسـم (ليس)، و(المسك) مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: إلا المسك أفخره، والجملة في موضع خبر (ليس)[3].

وقال أبو علي ــ بعد أن ذكر التخريجات السابقة ــ: فإذا احتملت هذه الحكاية هذه الوجوه المطردة على القياس المستمر، والسماع الشائع في كلامهم، لم يكن لأحد أن يجيـز الرفع في: (ليس زيدٌ إلا قائمٌ) على حدِّ: (ما زيدٌ إلا قائمٌ) على أن يكون الكلام من جملـة واحدة[4].

وقال ابن عصفور ــ تعليقًا على قول أبي علي هذا ــ: «وهذا باطل؛ لأن أبا عمرو قد نقل أنه ليس في الدنيا حجازي إلا وهو ينصب، ولا تميمي إلا وهو يرفع، فإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يتأول»[5].

وقريب منه قول المرادي: «ويبطل هذه التأويلات نقل أبي عمرو أن ذلك لغـة بـني تميم»[6].

والذي أميل إليه هو حمل هذه اللغة على ظاهرها، والقول بحرفية (ليس)، وإهمالها إجراءً لها مُجرى (ما)، وعدم التكلف في تأويل هذه اللغة؛ لأنها لغة شائعة ثابتة بنقل الثقـة. والله أعلم[1].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨٠.

(٢) أبو نزار هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن البغدادي، أبو نزار، الملقب بملك النحاة، صنف: الحاوي في النحو، والعمدة في النحو، والمقتصد في التصريف وغيرها. توفي سنة ٥٦٨هـ. ينظر: الإنبـاه ١/٣٤٠، معجم الأدباء ٨/١٢٢-١٣٩، البداية والنهاية ١٢/٢٧٢، بغية الوعاة ١/٤١٧.

(٣) ينظر: الارتشاف ٣/ ١١٨١، الجنى الداني ٤٩٧.

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات ٢٢٩-٢٣٠.

(٥) بتصرف من شرح الجمل ١/ ٤٠٥.

(٦)الجنى الداني ٤٩٨.

٢٨-هل تقع (نعم) حرف توكيد[٢] لما بعدها؟

(نعم) حرف من حروف الجواب. وهي لتصديق مخبر، أو إعلام مستخبر، أو وعد طالب.

ومثال الأول: أن يقال: جاء زيدٌ، أو ما جاء زيدٌ، فيقال: نعم.

ومثال الثاني: أن يقال: هل جاء زيدٌ؟ فيقال: نعم.

ومثال الثالث: أن يقال: اضرب زيدًا، أو لا تضرب زيدًا، فيقال: نعم[٣].

وزعم بعض النحويين أنها ترد للتوكيد إذا وقعت صدرًا، نحو قولهم: (نعم هذه أطلالهم)[٤].

قال ابن هشام: «والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدر»[٥].

ونقل بعض النحويين أنها إذ ذاك حرف تذكير بما بعدها[٦].

قال أبو حيان: بل هي فيه تصديق لما بعدها، وقدمت. والتقديم أولى من ادعاء معنى لم يثبت لها[٧].

---

(١) تنظر المسألة _ للاستزادة_ في: الكتاب ١/ ١٤٧، مجالس العلماء ٣-٥، المسائل الحلبيات ٢١٠-٢٣٠، المسائل الشيرازيات ١/ ٢٦١، شرح الجمل ١/ ٤٠٣-٤٠٥، التسهيل ٥٧، شرح التسهيل ١/ ٣٧٩-٣٨٠، رصف المباني ٣٠١-٣٠٢، الارتشاف ٣/ ١١٨١، الجنى الداني ٤٩٥-٤٩٨، المغني ١/ ٣٢٤-٣٢٥، شفاء العليل ١/ ٣٣٣-٣٣٤، الأشباه والنظائر ٥/ ٥٢-٥٣.

(٢) اختلفت المصادر في نقل الخلاف في هذه المسألة؛ فبعضها يورد الخلاف في كون (نعم) حرف توكيد لما بعدها كما أثبتُّ هنا، ينظر: المغني ٢/ ٣٩٨-٣٩٩، حاشية الدسوقي ٢/ ٣١٠-٣١١؛ وبعضها يورد الخلاف في كونها حرف تذكير بما بعدها، ينظر: الارتشاف ٥/ ٢٣٦٩، الجنى الداني ٥٠٦، المساعد ٣/ ٢٣٠، الهمع ٤/ ٣٩٢؛ وفي حاشية الدسوقي ما يؤكد أن المراد التوكيد وليس التذكير؛ يقول في شرح قول ابن هشام: (وتأتي للتوكيد): «أي تقوية الكلام؛ وقوله: (نعم هذه أطلالهم): أي هذه أطلالهم قطعًا ولابدّ». ٢/ ٣١٠.

(٣) ينظر: الارتشاف ٥/ ٢٣٦٨ -٢٣٦٩، الجنى الداني ٥٠٥-٥٠٦، تمهيد القواعد ٩/ ٤٤٩٦.

(٤) ينظر: المغني ٢/ ٣٩٨-٣٩٩، حاشية الدسوقي ٢/ ٣١٠-٣١١.

(٥) المغني ٢/ ٣٩٨.

(٦) ينظر: الارتشاف ٥/ ٢٣٦٩، الجنى الداني ٥٠٦، المساعد ٣/ ٢٣٠، الهمع ٤/ ٣٩٢.

(٧) لم أقف على قوله هذا فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الهمع ٤/ ٣٩٢.

ونخلص مما سبق إلى أن (نعم) إذا وقعت صدر جملة بعدها، نحو قولهم: (نعم هذه أطلالهم) ففيها ثلاثة أقوال:

١- أنها حرف توكيد لما بعدها، أو تذكير بما بعدها على اختلاف في النقل.

٢- أنها حرف إعلام، وهي جواب لسؤال مقدر، وهو قول ابن هشام.

٣- أنها حرف تصديق مقدم. وبه قال أبو حيان.

والذي يظهر لي أن الأولى أن يقال: إنها إذ ذاك حرف إعلام، وهي جواب لسؤال مقدر، وهو الأقرب، أو أنها حرف تصديق لما بعدها مقدم، ولا يُدَّعَى أنها جاءت لمعنى لم يثبت لها أصلاً. والله أعلم[1].

(١) تنظر المسألة ـ للاستزادة ـ في: الارتشاف ٥/ ٢٣٦٨-٢٣٦٩، الجنى الداني ٥٠٦، المغني ٢/ ٣٩٨-٣٩٩، المساعد ٣/ ٢٣٠، الهمع ٤/ ٣٩٢، حاشية الدسوقي ٢/ ٣١٠-٣١١.

٢٩-القول في الهاء من (هيا)

(هيا) حرف تنبيه، ونداء، ينادى به البعيد مسافة أو حكما[١]. ومن النداء بـه قـول الشاعر[٢]:

هَيَا أُمَّ عَمْرٍو هَلْ لِيَ الْيَومَ عِنْدَكُمْ بِغَيْبَةِ أَبْصَارِ الوُشَاةِ سَبِيْلُ؟[٣]

واختلف النحويون في هائها على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن الهاء من (هيا) بدل من الهمزة في (أيا). وهو قول ابن السِّكِّيت[٤]. وتبعه ابن الخَشَّاب[٥].

واستدل لهذا القول بأمور:

١- أن (أيا) أكثر استعمالاً من (هيا) فجاز أن يعتقد أنها أصل[٦].

٢- كثرة إبدال الهاء من الهمزة، كما قالوا: أَرَحْتُ وهَرَحْتُ، وأَرَقْتُ وهَرَقْتُ، وإيَّاكَ وهِيَّاكَ[٧].

٣- أنه من الإبدال اللغوي، فيجوز أن يدخل الحروف، والإبدال التصريفي هو المختص بالأسماء المتمكنة والأفعال[٨].

---

(١) ينظر: رصف المباني ٤٠٩، الجنى الداني ٥٠٧، المغني ١/ ٢٧.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل. والشاهد فيه قوله: (هَيَا أمَّ عمروٍ)؛ حيث استعمل (هيا) حرف نداء.

والبيت في تذكرة النحاة ٦٨٤، والجنى الداني ٥٠٧، والمساعد ٢/ ٤٨٢، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٣٢، والدرر ٣/ ١٧.

(٤) ينظر: الإبدال ٨٩. وابن السكيت هو يعقوب بن إسحاق ابن السكيت النحوي اللغوي، أبو يوسف، له كتاب إصلاح المنطق، والألفاظ، والمقصور والممدود وغيرها. توفي عام ٢٤٤هـ. ينظر: الإنباه ٤/ ٥٦، معجم الأدباء ٢٠/ ٥٠-٥٢، البداية والنهاية ١٠/ ٣٤٦، بغية الوعة ٢/ ٣٤٢.

(٥) ينظر: المرتجل ١٩١. وابن الخشاب هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب النحوي البغدادي، أبو محمد، من مصنفاته: شرح جمل الجرجاني، وشرح لمع ابن جني، وشرح مقدمة ابن هبيرة في النحو. توفي سنة ٥٦٧هـ. ينظر: الإنباه ٢/ ٩٩، معجم الأدباء ١٢/ ٤٧-٥٣، النجوم الزاهرة ٦/ ٦٥، بغية الوعاة ٢/ ٧٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١١٩.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١١٨، رصف المباني ٤٠٩.

(٨) ينظر: عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤/ ٩.

قال المالقي: «وهو قول الأكثرين»[١].

القول الثاني:

أنهما أصلان، وليست الهاء من (هيا) بدلاً من الهمزة في (أيا)[٢].

واستدلوا على ذلك بأن الإبدال نوع من التصريف، والتصريف لا يدخل الحروف[٣].

قال ابن يعيش: وهو قول الأكثرين[٤].

القول الثالث:

أن الأصل في (هيا) (يا) أدخل عليها هاء التنبيه مبالغة. كما قال ابن الدمينة:

أَلَا يَا صَبَا نَجْدٍ مَتَى هِجْتِ مِنْ نَجْدِ   لَقَدْ زَادَنِيْ مَسْرَاكِ وَجْدًا عَلَى وَجْدِ[٥]

فجمع بين (ألا) و(يا) وكلاهما للتنبيه[٦].

والذي يظهر لي أن كونها بدلاً من الهمزة في (أيا) هو الأقرب؛ لأن (أيا) أكثر استعمالاً من (هيا) – كما قال ابن يعيش – والأصل أكثر استعمالاً من الفرع في الغالب، ولأن إبدال الهاء من الهمزة كثير شائع كما يقول المالقي. والله أعلم[٧].

---

(١) رصف المباني ٤٠٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١١٨، رصف المباني ٤٠٩، الجنى الداني ٥٠٧.

(٣) ينظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤/ ٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١١٨.

(٥) البيت من الطويل. والشاهد فيه قوله: (ألا يا) حيث جمع بين (ألا) و(يا) وكلاهما للتنبيه.
والبيت في الديوان ٨٥، والمنصف ٣/ ١١٧، وشرح المفصل ٨/ ١١٩، وبغية الوعاة ١/ ٢١١.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١١٩-١٢٠.

(٧) تنظر المسألة _ للاستزادة _ في: الإبدال ٨٩، المرتجل ١٩١، شرح المفصل ٨/ ١١٨-١٢٠، رصف المباني ٤٠٨-٤٠٩، الارتشاف ٤/ ٢١٧٩، الجنى الداني ٥٠٧، شرح الألفية للمرادي ١/ ٦٤٣، المغني ١/ ٢٧، شرح الدماميني على المغني ١٠٤، حاشية الدسوقي ١/ ٥٣، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤/ ٩.

الباب الثاني

الدراسة

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أسباب الخلاف في حروف المعاني.

الفصل الثاني: أصول الاحتجاج في حروف المعاني.

الفصل الثالث: تقويم الخلاف في حروف المعاني.

الفصل الأول

أسباب الخلاف في حروف المعاني

ويشمل أربعة مباحث:

المبحث الأول: أسباب علمية.

المبحث الثاني: أسباب دلالية.

المبحث الثالث: أسباب مذهبية.

المبحث الرابع: أسباب أخرى.

ظهر الخلاف النحوي في وقت مبكر من تاريخ النحو، ويرجع بعض الباحثين بدايته إلى عهد الخليل والرؤاسي، فيذكر أن الخلاف بدأ هادئًا بين الرؤاسي في الكوفة، والخليل في البصرة، ثم يشتد بين الكسائي في الكوفة وسيبويه في البصرة(١).

بينما يذهب آخرون إلى أن البداية الحقيقة للخلاف النحوي بين مدرستي الكوفة والبصرة إنما كانت في عصر سيبويه والكسائي، وأول مظهر من مظاهر الخلاف ما كان من أمر مناظرة سيبويه والكسائي(٢).

والحق أن الخلاف النحوي أقدم من هذا، وأعني به الخلاف النحوي عامة، وليس الخلاف بين المذهبين أو المدرستين، فتروي لنا الكتب مناظرات ومحاورات عديدة بين نحويين متقدمين، من ذلك تناظر الحضرمي وأبي عمرو في حضرة بلال بن أبي بردة(٣).

ويبدو أن الخلاف النحوي بدأ بالظهور مع بداية القياس والتعليل في الدرس النحوي.

وتتعدد أسباب الخلاف النحوي، فمنها ما يرجع إلى طبيعة اللغة العربية، والمادة اللغوية، والمرونة فيها، حيث كان العربي يرجع إلى حسه الفطري، يقدم في أجزاء الجملة، ويؤخر فيها ويحذف منها(٤).

ومنها ما يرجع إلى الأصول النحوية التي وضعها النحاة عند تأسيس هذا العلم سواء منها ما يتعلق بالمادة المسموعة؛ حيث تتسع الرقعة المكانية التي تكلمت العربية، وتكثر القبائل وتختلف لهجاتها، وتتفاوت في تأثرها بالأمم المجاورة للجزيرة العربية، وهذا بدوره أدى إلى اختلاف اللغويين والنحويين في تحديد اللغة المقبولة، وشروط قبولها، والحدود الزمانية والمكانية التي تحكم ذلك.

كما أنه قد يصل لبعض النحويين من المادة اللغوية ما لم يصل إلى غيره من النحاة فيكون ذلك سببًا في اختلافهم.

---

(١) ينظر: ضحى الإسلام ٢/ ٢٩٤.

(٢) ينظر: الخلاف النحوي للحلواني ٣٠.

(٣) ينظر: أخبار النحويين البصريين ٢٣.

(٤) ينظر: الخلاف النحوي للحلواني ٦٩.

ومنها ما يتعلق بالأصول العقلية، من اختلافهم في الاجتهاد، وفي التعليل، وفيما يصح القياس عليه من كلام العرب.

وكثيرًا ما كان التجاذب بين القياس والسماع الصحيح الثابت سببًا من أسباب الخلاف بين النحويين.

ومنها أسباب تتعلق بالدلالة والمعنى؛ فاختلاف النحويين في إدراك دلالة النص يؤدي إلى اختلافهم في الحكم النحوي المبني عليه، كما أن تعدد المعنى الوظيفي للأداة الواحدة يؤدي إلى اختلافهم أيضًا.

ويغذي الخلاف النحوي، ويزيد توقده ما توافر له من أسباب التنافس بين النحويين، فالتعصب للبلد أو للمذهب العقدي أو الفقهي، أو حتى المذهب النحوي أو الجري وراء تحقيق مكاسب وطموحات شخصية، كل ذلك كان له دوره في تغذية الخلاف النحوي وظهوره وتعميقه في النفوس.

وأودُّ الإشارة إلى أني سأتحدث هنا عن أسباب الخلاف النحوي عامة، سواء ما كان منه خلاف بين مدرستين، أم خلاف بين أفراد النحويين.

وأستطيع أن أقسم أسباب الخلاف بين النحويين ــ من خلال الخلاف في مسائل حروف المعاني ــ إلى أربعة أنواع هي:

المبحث الأول: أسباب علمية.

المبحث الثاني: أسباب دلالية.

المبحث الثالث: أسباب مذهبية (تعصبية).

المبحث الرابع: أسباب أخرى.

المبحث الأول: أسباب علمية:

وأعني بها تلك الأسباب المتعلقة بالأصول النحوية، النقلية منها والعقلية.

أولا: أسباب علمية تتعلق بالأصول النقلية، ومنها:

١- اختلاف النحويين في حدود المادة المسموعة المقبولة:

كانت الرقعة المكانية التي تتكلم العربية بالغة الاتساع، وقد ضمت قبائل كثيرة تختلف لهجاتها، ويتفاوت تأثرها بالأمم المجاورة للجزيرة، وأدى هذا الاختلاف إلى اختلاف النحويين في تحديد من تؤخذ عنهم اللغة من هؤلاء، ففي حين نجد البصريين يتشددون ويتحرزون في أخذ اللغة، فلا يأخذونها إلا من الفصحاء الذين يرحلون إليهم من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، أو من كلام الأعراب الذين كانوا يفدون إلى البصرة بين الفينة والفينة، أو الذين كان يجمعهم سوق المربد من كل حدب وصوب _ نجد الكوفيين يأخذون عن هؤلاء، ويزيدون عليهم فيأخذون من لهجات عرب الأرياف الذين وثقوا بهم، كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب بوادي بغداد من أعراب الحُطمِيَّة[١] الذين غلَّط البصريون لغتهم ولحنوها، واتهموا الكسائي بأنه أفسد النحو، أو بأنه أفسد ما كان أخذه بالبصرة؛ إذ وثق بهم وأخذ عنهم[٢].

ومن هنا كان البصريون يفتخرون على الكوفيين بأنهم إنما أخذوا اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز[٣].

على أن بعض الباحثين المحدثين يلتمسون العذر للكوفيين في قبولهم بعض اللغات التي رفضها البصريون بوثوق الكوفيين بهؤلاء العرب، وأن لغاتهم تمثل فصيحًا من اللغات لا يصح

---

(١) قرية على بعد فرسخ من بغداد من الجانب الشرقي من نواحي الخالص، منسوبة إلى السري بن الحطم أحد القواد. ينظر: معجم البلدان ١/ ٢٧٣، مراصد الاطلاع ١/ ٤١١.

(٢) ينظر: مراتب النحويين ٨٦، نزهة الألباء ٨٣-٨٤.

(٣) ينظر: الفهرست ٦٤. والكواميخ: جمع كامخ وهو مخلل يشهي الطعام. والشواريز: جمع شيراز وهو ما راب من اللبن.

إغفاله، وخاصة بعدما رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع، وقد كانوا يعتدُّون بالقراءات كل الاعتداد، ويرونها من مصادرهم المهمة(١).

وعلى أيٍّ حالٍ فإن هذا الاختلاف بين المدرستين فيمن تؤخذ عنهم اللغة، ومن يعتد به من العرب كان سببًا –بلا شك– في اختلافهم تبعًا لذلك في القواعد النحوية، فما يراه الكوفيون فصيحًا يعتد به وتبنى عليه القواعد لا يراه البصريون كذلك ويرفضون القياس عليه.

على أن هذا لا يقتصر على الخلاف بين البصريين والكوفيين، بل إن ميزان الفصاحة يختلف من نحوي لآخر.

ومن نماذج ذلك ما يلي:

○ **الخلاف في وقوع (إذا) في جواب (بينا) و(بينما):**

اختلف النحويون في وقوع (إذا) في جواب (بينا) و(بينما)، فروي عن الأصمعي قوله: (إذ) و(إذا) في جواب (بينا) و(بينما) لم يأت عن فصيح(٢). ونقل عنه أنه كان لا يستفصح إلا طرحهما، ويستضعف الإتيان بهما، واستشهد على ذلك بكثرة مجيء (بينا) و(بينما) بدونهما(٣).

وذهب بعض النحويين(٤) إلى أن ذلك عربي فصيح.

○ **الخلاف في فتح ما بعد (بَلْهَ):**

سُمِعَ عن العرب فتح ما بعد (بَلْهَ)(٥)، نحو(جاء القوم بَلْهَ زيدًا). وكان موقف النحويين من ذلك كما يلي:

١- جمهور البصريين ينكرون النصب بعدها، ويذهبون إلى أنه لا يستثنى بها وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض(٦).

---

(١) ينظر: مدرسة الكوفة ٣٣١-٣٣٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٣١، الجنى الداني ٣٧٦، تمهيد القواعد ٤/ ١٩٤٠.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كلام سيبويه ٦١٥، شرح المفصل ٤/ ٩٩، شرح الكافية ٤/ ١٣٨-١٣٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٩٩، شرح الكافية ٤/ ١٣٨-١٣٩، الجنى الداني ٣٧٦.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٤٢٥. المغني ١/ ١٣٣، شرح الدماميني على المغني ٥٩٨.

(٦) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٤، الجنى الداني ٤٢٦، الهمع ٣/ ٢٩٦.

٢- عدَّها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء، وأجازوا النصب بعدها على الاستثناء، رأوا أن ما بعدها خارجٌ مما قبلها في الوصف، فجعلوه استثناءً؛ إذ المعنى: إن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد[١].

٣- ذهب بعض النحويين إلى أنها إذا نصبت ما بعدها اسم فعل بمعنى (دَعْ)، وما بعدها مفعول به، و(بَلْهَ) في هذه الحالة مبنية نحو: (جاء القوم بَلْهَ زيدًا)[٢].

٤- وجَّه المغاربة النصب بعدها على أنه مصدر موضوع موضع الفعل، كأنك قلت: (تركًا زيدًا)[٣].

فالبصريون هنا ينكرون فتح ما بعد (بَلْهَ) مع أنه مسموع عن العرب، وما ذاك إلا لعدم قبولهم هذا المسموع، بينما قبله نحويون آخرون فأجازوا الفتح.

○ **الخلاف في نصب المضارع بعد (كما):**

ذهب الكوفيون[٤] إلى جواز نصب المضارع بعد (كما)، على أن أصلها (كيما) وحذفت الياء، ولا يمنعون جواز الرفع، واستحسنه المبرد[٥] من البصريين، كما نسب هذا القول لأبي علي الفارسي[٦].

واستدلوا على ذلك بأن الفعل جاء منصوبًا بعدها كثيرًا في كلامهم، من ذلك قول الشاعر:

وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ ... كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ[٧]

واستدلوا بشواهد أخرى مشابهة[٨].

---

(١) ينظر: المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

(٢) ينظر: كشف المشكل ٣٢٠، شرح المفصل ٤/ ٤٨-٤٩، المقرب ١/ ١٣٢-١٣٣.

(٣) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٤-١٥٥٥، شفاء العليل ٢/ ٨٧١.

(٤) ينظر: مجالس ثعلب ١/ ١٢٧ – ١٢٨، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٠١، الإنصاف ٢/ ٥٨٥، شرح الكافية ٦/ ٨٦، الارتشاف ٤/ ١٦٤٩.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٥٧، شرح الكافية ٦/ ٨٦، الارتشاف ٤/ ١٦٤٩.

(٦) ينظر: المسائل المشكلة ١٠٦، شرح التسهيل ٣/ ١٧٣، الجنى الداني ٤٨٥، المغني ١/ ٢٠٠.

(٧) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩٣].

(٨) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٨٥ – ٥٩٢.

وذهب البصريون[١] إلى عدم جواز نصب المضارع بعد (كما). وأنكروا الشواهد التي استدل بها الكوفيون[٢].

٢- غياب الشاهد السماعي وعدم وصوله:

لقد كان اتساع الرقعة المكانية التي تتكلم العربية، وتنوع لهجات القبائل التي تضمنها سببًا في عدم إلمام اللغويين والنحويين بالمادة اللغوية المسموعة، على الرغم مما بذلوه من جهد كبير ومضنٍ في جمع اللغة، وكان من جراء ذلك أنه قد يصل الشاهد السماعي في مسألة ما إلى بعض النحويين، فيرتبون عليه حكمًا نحويًا، ويغيب عن البعض الآخر، فيختلف الحكم النحوي عندهم. ومن نماذج الخلاف النحوي الذي سببه غياب الشاهد المسموع ما يلي:

○ **الخلاف في إلغاء عمل (إذن) إذا استوفت الشروط:**

(إذن) من الحروف التي تنصب الفعل المضارع بشروط، إذا اختل شرط منها ألغيت، وإذا استوفت الشروط فالمشهور من لسان العرب إعمالها[٣]. واختلف النحويون في جواز إلغائها في هذه الحال، فذهب البصريون[٤]، ووافقهم ثعلب[٥] من الكوفيين إلى جواز إلغائها مع استيفاء شروط عملها؛ لأن ذلك لغة لبعض العرب، واستندوا إلى ما رواه سيبويه في كتابه قال: «وزعم عيسى بن عمر أن ناسًا من العرب يقولون: (إذن أفعلُ ذلك) في الجواب، فأخبرت يونس بذلك فقال: لا تُبْعِدَنَّ ذا. ولم يكن ليروي إلا ما سمع»[٦].

وخالف سائرُ الكوفيين[٧] فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها.

ويظهر – والله أعلم – أنها لغة نادرة جدًا؛ ولهذا أنكرها الكوفيون.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٦، شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٥٦-١٥٧، الإنصاف ٢/ ٥٨٥-٥٩٢، شرح الكافية ٦/ ٨٦، الارتشاف ٤/ ١٦٤٩.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٥٧-١٥٨، الإنصاف ٢/ ٥٩٠-٥٩٢.

(٣) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥١، الجنى الداني ٣٦١-٣٦٣، الهمع ٤/ ١٠٥-١٠٧.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥١، المساعد ٣/ ٧٢، الهمع ٤/ ١٠٧.

(٥) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وتنظر: المصادر السابقة الصفحات نفسها.

(٦) الكتاب ٣/ ١٦.

(٧) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥١، المساعد ٣/ ٧٢، الهمع ٤/ ١٠٧.

○ **الخلاف في (آيْ) من حروف النداء:**

عد سيبويه حروف النداء خمسة: (الهمزة) و(الياء) و(أيا) و(هيا) و(أي)[(١)].

وزاد الكوفيون (آ) و(آي) بالمد[(٢)].

قال ابن مالك: «ولم يذكر مع حروف النداء (آ) و(آي) بالمد إلا الكوفيون، رووها عن العرب الذين يثقون بعربيتهم، ورواية العدل مقبولة»[(٣)].

ومثال النداء بـ(آي) ما حكاه الكسائي أنه سمع رجلاً يقول: (آي إمَّا)[(٤)].

○ **(عدا) بين الفعلية والحرفية:**

(عدا) من أدوات الاستثناء. واختلف النحويون في إجازة الجر بها، حيث ذكر سيبويه النصب بها ولم يذكر الجر، فقال: «وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فـ(لا يكون) و(ليس) و(عدا) و(خلا). وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة، وليس باسم فـ(حاشى) و(خلا) في بعض اللغات»[(٥)] ولم يذكر حرفية (عدا).

وكذلك فعل المبرد[(٦)]. وروى الأخفش[(٧)] عن العرب الخفض بـ(عدا). ونسب السيوطي إلى الفراء مثل ذلك[(٨)].

وعلل بعض النحويين عدم ذكر سيبويه الجر بـ(عدا) بأن فعليتها أشهر من حرفيتها، وأن الجر بها قليل، فلم يسمعه سيبويه عن العرب؛ ولذلك لم يذكره[(٩)].

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٩١، ٢/ ٢٢٩-٢٣١.

(٢) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٨٠، شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦، شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٥، شرح الألفية للمرادي ١/ ٦٤٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦.

(٤) ينظر: المساعد ٢/ ٤٨٢.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٠٩.

(٦) ينظر: المقتضب ٤/ ٤٢٦.

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٩/ ٢٢، شرح المفصل ٢/ ٧٨، شرح الكافية ٢/ ١٣٦، المقاصد الشافية ٣/ ٤٠٨.

(٨) ينظر: الهمع ٣/ ٢٨٦.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٠٩، شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٤٨، المقاصد الشافية ٣/ ٤٠٨.

٣- رفض الشاهد السماعي:

لقد كان رفض الشاهد المسموع من قبل بعض النحويين وعدم قبوله سببًا مهمًا من أسباب الخلاف بينهم، وذلك إما بتخريجه على الضرورة، أو على الشذوذ والقلة، أو بتأويله ليوافق ما يذهب إليه من حكم، أو رفضه بحجة عدم صحة الرواية، في الوقت الذي يقبل هذا الشاهد نحويون آخرون فيبنون عليه حكمًا نحويًا مخالفًا لحكم الآخرين. وفيما يلي نماذج لهذا:

أ- تخريج الشاهد على الضرورة:

اختلف النحويون في تحديد مفهوم الضرورة الشعرية، فذهب جمهور النحويين إلى أن الضرورة الشعرية: هي ما أتى في الشعر على خلاف ما يجوز في النثر، وإن كان عنه مندوحة؛ لأن الشعر نفسه ضرورة(١).

وذهب فريق منهم إلى أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة(٢).

ونسب هذا المذهب للفراء(٣). واستدل له من كلامه بقوله ـ في صدد حديثه عن قراءة حمزة قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾(٤) بخفض ميم الأرحام ـ قال: «وهو كقولهم: باللهِ والرحمِ، وفيه قبحٌ؛ لأن العرب لا ترد مخفوضًا على مخفوض وقد كني عنه، وإنما يجوز ذلك في الشعر لضيقه»(٥).

وقوله أيضًا ـ حين سأله أبو عثمان المازني عن سبب جواز حذف لام الأمر في الشعر دون النثر ـ: «لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف»(٦).

وبهذا القول قال ابن مالك أيضًا(٧).

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر ١٣، الضرائر للألوسي ٦، الخزانة ١/ ٣١، ٤٦، ٥/ ٢٧٩.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر ٦.

(٣) ينظر: أسباب اختلاف النحاة ١٩٥.

(٤) من الآية ١ من سورة النساء. قرأ حمزة بخفض الميم (والأرحامِ) ووافقه المطوعي. وقرأ الباقون بالفتح (والأرحامَ). ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣/ ١٢١، الدر المصون ٣/ ٥٥٤، إتحاف فضلاء البشر ٥٠١-٥٠٢.

(٥) معاني القرآن ١/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٦) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الإنصاف ٢/ ٥٤٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠٢.

هذا الاختلاف في تحديد مفهوم الضرورة عند النحويين أدى إلى اختلافهم في التقعيد، فما يراه بعض النحويين ضرورة لا يحتج به، لا يراه آخرون كذلك. ومن المسائل التي يظهر لي أن سبب اختلاف النحويين فيها اختلافهم في مفهوم الضرورة:

○ **مسألة الجزم بـــ(إذا) الشرطية:**

ذهب البصريون[1] إلى أنه لا يجوز الجزم بـــ(إذا) الشرطية إلا في ضرورة الـــشعر، ولا يجوز في سعة الكلام؛ لأن كل ما ورد من ذلك ورد في الشعر، ومنه قول الشاعر:

وَإِذَا نُطَاوِعُ أَمْرَ سَادَتِنَا   لاَ يَثْنِنَا بُخْلٌ وَلاَ جُبْنُ[2]

وذهب الكوفيون[3] إلى أن ذلك جائز مطلقًا، وليس بمقصور على الشعر. وكلام الفراء مشعر بذلك حيث يقول: «من العرب من يجزم بـــ(إذا) فيقول: إذا تقم أقـــم... وأكثـــر الكلام فيها الرفع»[4]. فتمثيله للجزم بها بكلام منثور، وعدم تخصيص ذلك في الشعر دليـــل على أنه يرى جواز ذلك في سعة الكلام.

ولعل ذلك منه مبني على رأيه في الضرورة؛ إذ نسب إليه ــ كما تقدم ــ أنه يـــرى أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة.

وممن تابع الكوفيين في القول بجواز ذلك في سعة الكلام ابنُ مالك[5].

ويظهر ــ أيضًا ــ أن ما دفعه للقول بالجواز هو رأيه في الضرورة، ومما يؤكد ذلك ما قاله ابنه — بدر الدين بن مالك — في التعليق على البيت السابق.

وَإِذَا نُطَاوِعُ أَمْرَ سَادَتِنَا   لاَ يَثْنِنَا بُخْلٌ ولاَ جُبْنُ

قال: «قال الشيخ[6] رحمه الله: وليس قائل هذا مضطرًا؛ لأنه لو رفع (نطاوع) لم يكسر الوزن ولم يزاحفه»[7].

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٣٤، ٣/ ٦١، شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٧٨، موارد البصائر لفرائد الضرائر ٤٣٦.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٨].

(٣) ينظر: الجنى الداني ٣٦٨.

(٤) معاني القرآن ٣/ ١٥٨.

(٥) هذا هو تحقيق مذهبه، ينظر تفصيل ذلك في مسألة: الجزم بـــ(إذا) الشرطية في الصفحة رقـــم [٢٧]..وينظـــر: التسهيل ٩٣، شواهد التوضيح والتصحيح ٧١-٧٢.

(٦) يعني والده جمال الدين بن مالك رحمه الله.

(٧) شرح التسهيل ٤/ ٨٢.

ومن هنا نعلم أن اختلاف النحويين في تحديد معنى الضرورة كان سببًا من أسباب الخلاف بينهم.

ب- تخريج الشاهد على الشذوذ والقلة:

استقر عرف النحويين على أنه يقاس على الكثير من الشواهد دون القليل، إلا أنهم لم يحددوا على وجه الدقة هذه الكثرة والقلة، ولعل ذلك راجع إلى عسر استقصاء جميع الظواهر اللغوية لدى القبائل(١).

وكان عدم التحديد هذا سببًا في أن يوكل إلى عقل الدارس وعلمه تقدير الكثرة والقلة والحكم عليها، مع تباين العقول والفهوم في درجة الضبط والتقدير، فما يراه بعض العلماء كثيرًا فيقيسون عليه، يراه غيرهم قليلاً لا يصح القياس عليه لعدم بلوغه درجة الكثرة الموجبة للقياس في تقديرهم(٢).

ويذهب الدكتور السبيهين إلى أن المسألة في هذا نسبية، ويرجع في الحكم بالقلة والكثرة فيها إلى القدر الوارد من شواهد الظاهرة مقيسًا بالقدر المخالف إن وُجِد، وليس الأمر في ذلك مبني على تحكم النحوي وذوقه كما يُظَن(٣).

ويقول إن قضية القياس والشذوذ لا يمكن أن يحكم بقانون عددي ينفي القليل الشاذ ويبقي المقيس الكثير بدقة وتحديد، بل المسألة نسبية يختلف تقدير الكثرة والقلة فيها باختلاف القدر الوارد من شواهد الظاهرة، فقد تكثر الشواهد المختلفة للقاعدة ولا يقبل القياس عليها؛ لأنها قليلة بالنظر إلى مجموع الشواهد في المسألة، والعكس صحيح أيضًا، إذ قد تقل الشواهد جدًا ويقاس عليها؛ لأنه لم يرد ما ينقضها، وهي جميع ما ورد في بابها(٤).

وقد بنى الباحث رأيه هذا على قول ابن جني في باب: جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه، قال فيه: «هذا باب ظاهره — إلى أن تعرف صورته — ظاهر التناقض، إلا أنه مع تأمله صحيح، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنه ليس

---

(١) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ١٠٩-١١٠.

(٢) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ٣٧٤.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٣٧٦.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٣٧٧.

بقياس... وتفسيره أن الذي جاء على فعولة هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضًا صحيحًا في القياس مقبولاً، فلا غرو ولا ملام»[١].

ومع أن ما ذهب إليه الدكتور صحيح إلا أن هذه النسبية في الكثرة والقلة، وصعوبة وعسر استقصاء جميع الشواهد في جميع الظواهر اللغوية، وتفاوت النحويين في علمهم بالشواهد كل ذلك يبقى سببًا من أسباب اختلاف النحويين. ومن نماذج اختلاف النحويين لاختلافهم في حدود الشذوذ والقلة:

○ **الخلاف في مسألة النصب بـ(إذن) إذن توسطت بين ذي خبر وخبره:**

ذهب الكوفيون[٢] إلى جواز إعمال (إذن) وإهمالها إذا توسطت بين ذي خبر وخبره، واستشهدوا بقول الشاعر:

لاَ تَتْرُكَنِّي فِيْهِمُ شَطِيْرَا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيْرَا[٣]

ومذهب البصريين[٤] وكثير من النحويين[٥] إلغاء عمل (إذن) حتمًا إذا توسطت بين ذي خبر وخبره. ومما رُدَّ به شاهد الكوفيين السابق أنه شاذٌّ لا يحتج به[٦].

ولم أقف على شاهد آخر للكوفيين في هذه المسألة، ويظهر أنه شاذ حقا، فلم يقبله البصريون لشذوذه، ولهذا لم يقيسوا عليه، وقبله الكوفيون وقاسوا عليه.

ج- تأويل الشواهد:

التأويل في اصطلاح الأصوليين: صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به؛ لاعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دلَّ عليه الظاهر[٧].

---

(١) الخصائص ١٢١.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٧٤، ٢/ ٣٣٨، الارتشاف ٢/ ١٦٥٢، المساعد ٣/ ٧٦، الهمع ٤/ ١٠٦.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٣٨].

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ١٤، إعراب القرآن للنحاس ٦٧٣، الارتشاف ١٦٥٢، المساعد ٣/ ٧٦.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١٦، شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٨، شرح الكافية ٥/ ٤٦، رصف المباني ٦٦٠، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٢٤-١٢٥، المقاصد الشافية ٦/ ١٩.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٨٦، شرح المفصل ٧/ ١٧.

(٧) روضة الناظر ٩٢.

وأما عند النحويين فيستعمل التأويل في أكثر من معنى. والذي يعنينا منها هنا هو استعماله في مقام صرف الدليل عما يدل عليه ظاهره(١).

والنحويون حين كانوا يلجؤون إلى التأويل يُقرُّون بأنه لا يكون مستساغًا في كل الأحوال، وإنما يسوغ «إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل»(٢).

وهذا يعني أن ما جاء كثيرًا في كلام العرب فتأويله ضعيف غير سائغ، وإن خالف القياس المشهور، يدل على هذا قول أبي حيان: «تأويل الشيء الكثير ضعيف جدًا؛ لأنَّا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة»(٣).

والحامل على التأويل أن أطراد القواعد أمر ضروري للحكم بصحتها، ولما كان إدخال ظواهر اللغة جميعها تحت إطار واحد أمرًا عسيرًا تمنعه طبيعة اللغة ذات الظواهر المختلفة ومستويات التعبير المتباينة، لجأ دارسوها إلى التأويل لحفظ ذلك الاطراد، ومقصدهم من ذلك بإيجاز: رد ما يخرج عن إطار اللغة العام إليه. وهذا الاتجاه ناشئ عن مبدأ عقلي صحيح، وهو أن تأويل النص ليتفق مع القاعدة أولى من حمله على الشذوذ(٤).

ولا شك في أن مما جعل الدارسين يجترئون على هذا النوع من وسائل تثبيت القاعدة طبيعة الجملة العربية التي يعتريها الحذف كثيرًا، ولابد للوصول إلى المعنى من تقدير المحذوف أو المحذوفات(٥).

وللتأويل عند النحويين شروط من أبرزها:

١- أن لا يكون المراد تأويله لغة فصيحة اختصت بها قبيلة أو طائفة من العرب لم يتكلموا إلا بها. وخالفوا ما عليه الأكثرون(٦).

(١) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ٤٢٢.
(٢) المزهر ١/ ٢٥٨.
(٣) منهج السالك لأبي حيان ٢١٤.
(٤) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ٤٢٣.
(٥) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ١٠.
(٦) ينظر: المزهر ١/ ٢٥٨.

٢- أن يكون الكلام المراد تأويله مما يحتج به، فإن كان خارجًا عن عصر الفصاحة أو عن القبائل المحتج بكلامها فلا ينبغي الاشتغال بتأويله، ويكتفى بوصفه باللحن والخطأ(١).

٣- أن لا يبلغ التأويل من التكلف مبلغًا يخرج به عن المستساغ، وإلا فهو مردود غير مقبول(٢).

وقبل ذلك وضع الأصوليون شروطًا للتأويل الصحيح منها:

١- أن يكون اللفظ المراد تأويله قابلاً للتأويل، بأن يكون محتملاً لما صرف إليه(٣).

٢- أن يوجد مستند للتأويل، وذلك بأن يقوم الدليل على أن المراد باللفظ هو المعنى الذي صرف إليه، ويعرف ذلك بمخالفة ظاهر اللفظ لما هو أقوى منه سندًا أو دلالة، كأن يكون هذا اللفظ محتملاً وما يخالفه نص في الموضوع فيؤول المحتمل عوضًا عن رَدِّه(٤).

ومع كل هذه الجهود من الأصوليين والنحويين لضبط ظاهرة التأويل، إلا أن رفض الشاهد السماعي بتأويله عما يدل عليه ظاهره وصرفه إلى وجه آخر يبقى سببًا من أسباب الخلاف بين النحويين، ففي الوقت الذي يقبل بعض النحويين شاهدًا أو شواهد من العربية في مسألة ما ويبنون عليها قاعدة، يرفض غيرهم هذا الشاهد أو الشواهد بحجة أنه يمكن تأويلها عن ظاهرها. ومن نماذج ذلك:

○ **الخلاف في نصب الخبر بـ(إنَّ) وأخواتها:**

اختلف النحويون في جواز نصب الخبر بـ(إنَّ) وأخواتها، فذهب الفراء(٥) إلى جواز نصبه بـ(ليت) خاصة. ونقل ابن أصبغ عنه أنه يجيز ذلك في (كأن) و(ليت) و(لعل)(٦). والذي وقفت عليه من كلامه هو النصُّ على (ليت) خاصة، و لم يذكر سواها(٧).

---

(١) ينظر: ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ١٠، مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ٤٢٤.

(٢) ينظر: مسائل الخلاف في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ٤٢٤.

(٣) ينظر: الإحكام ٣/ ٥٤.

(٤) ينظر: إرشاد الفحول ١٧٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن ١/ ٤١٠.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٦، الارتشاف ٣/ ١٢٤٢.

(٧) ينظر: معاني القرآن ١/ ٤١٠.

ونسب إلى الكسائي موافقته الفراء في (ليت) خاصة[١]. والصواب أنه يحمل ذلك على إضمار (كان)[٢]. وعليه فإنه لا يرى جواز النصب بـ(ليت).

وذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك في (إنَّ) وأخواتها جميعًا[٣].

وممن ذهب إلى ذلك محمد بن سلام الجمحي[٤]، وابن السيد البطليوسي[٥]، وابن الطراوة المالقي[٦].

وذهب الجمهور[٧] إلى منع ذلك كله وما ورد موهمًا ذلك أوَّلوه.

ومن الشواهد التي استدل بها المجيزون قوله:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[٨]

وحمله البصريون على الحالية، وأن خبر (ليت) محذوف، والتقدير: (يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا)[٩].

ومن الشواهد ــ أيضًا ــ قول محمد بن ذؤيب العماني:

كَأَنَّ أُذنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا[١٠]

ومما خرج عليه هذا الشاهد أن خبر (كأن) محذوف، و(قادمة) مفعولة، والتقدير: يحكيان قادمة، أو يخلفان قادمة، أو ما أشبه ذلك[١١].

ومن شواهدهم ــ أيضًا ــ قول الشاعر:

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيْعَ عَلَى الفَتَى ... وَالشَّيْبَ كَانَ هُوَ البَدِيءُ الأَوَّلُ[١٢]

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٦، الارتشاف ٣/ ١٢٤٢، المقاصد الشافية ٢/ ٣٠٩.

(٢) ينظر: الأصول ١/ ٢٤٨، ٢٥٨، شرح التسهيل ٢/ ٩، شرح الكافية ٦/ ٩٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٩، المقاصد الشافية ٢/ ٣٠٩-٣١٢، الخزانة ١٠/ ٢٣٤-٢٣٦.

(٤) ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨-٧٩.

(٥) ذكر ذلك في حاشيته على الكامل، الخزانة ١٠/ ٢٣٩. وينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٧، الهمع ٢/ ١٥٦.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٦، الهمع ٢/ ١٥٦.

(٨) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٥٩].

(٩) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٩٢، المقاصد الشافية ٢/ ٣١١.

(١٠) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٥٩].

(١١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠، المقاصد الشافية ٢/ ٣١٢، الخزانة ١٠/ ٢٣٩.

(١٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٦٠].

وأوِّل على إضمار (كان) وإبراز الضمير وإبقاء النصب دليلاً على المحذوف. و(كـــان) تستعمل كثيرًا بعد هذه الأحرف فجاز إضمارها[١].

○ **الخلاف في مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم):**

ذهب سيبويه[٢]، والكسائي[٣]، وأبو عبيدة[٤]، والمبرد[٥]، والزجـــاج[٦]، والأخفـــش الصغير[٧]، إلى أن (إنَّ) تقع بمعنى (نعم)، واستشهدوا على ذلك بورود السماع به، من ذلك قول ابن قيس الرقيات:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاكَ ... وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ إِنَّه[٨]

واستشهدوا ــ أيضًا ــ بقول عبد الله بن الزبير: (إنَّ وراكبها) ردًّا على من قال: (لعن الله ناقة حملتني إليك)[٩].

ومن شواهدهم ــ أيضًا ــ قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِيْ هَلْ لِلمُحِبِّ شِفَاءُ ... مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ إِنَّ اللِّقَاءُ[١٠]

وتابعهم في ذلك كثير من النحويين منهم ابن مالك[١١]، والمالقي[١٢]، والرضي[١٣].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٩، المقاصد الشافية ٢/ ٣١٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ١٥١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٤١، المساعد ١/ ٣٢٦.

(٤) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ٢١-٢٢، شرح المفصل ٣/ ١٣٠.

(٥) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٩٦، إعراب القـــرآن للنحـــاس ٥٤١، شرح المفصل ٣/ ١٣٠، الجنى الداني ٣٩٨-٣٩٩.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٩٤.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٤١، شرح المفصل ٣/ ١٣٠، الجنى الداني ٣٩٨.

(٨) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٥٢].

(٩) ينظر: النهاية في غريب الحديث ١/ ٧٨، شرح الجمل ١/ ٤٥٢.

(١٠) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٥٢].

(١١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢-٣٣.

(١٢) ينظر: رصف المباني ١٢٤-١٢٥.

(١٣) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٢٠٣.

وأنكر ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام(١)، وتابعه ابن عصفور(٢)، وأبو حيان(٣)، فذهبوا إلى أنها لا تقع بمعنى (نعم)، وما ورد موهمًا ذلك أوَّلوه.

وأوَّلوا قول ابن قيس الرقيات على أن (إنَّ) فيه مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، والهاء اسمها، والخبر محذوف للعلم به(٤).

وأوَّلوا البيت الآخر على أنه من حذف الاسم لفهم المعنى، والتقدير: إنه اللقاء، أي: إن الشفاء اللقاء. وأما قول ابن الزبير: (إنَّ وراكبها) فهو مما حذف فيه الاسم والخبر لفهم المعنى(٥).

د- عدم قبول الرواية:

إن رفض الشاهد السماعي والاعتراض عليه بعدم صحة الرواية هو سبب من أسباب الخلاف بين النحويين؛ ذلك أن بعض النحويين يصلهم الشاهد برواية معينة فيقلبونها ويستشهدون به في مسألة ما، بينما يرفض آخرون هذه الرواية ويروون الشاهد برواية أخرى ليس فيها شاهد في المسألة محل الخلاف.

والاعتراض بعدم صحة الرواية هو نوع من أنواع الاعتراض على الدليل النقلي ورفضه.

ويرى ابن جني أن مجيء الشاهد على رواية ثابتة يصح أن يعترض به على رواياته الأخرى فيقول: «ومما يقبح تقديمه الاسم المُمَيِّز، وإن كان ناصبه فعلاً متصرفًا، فلا نجيز: شحمًا تفقأت، ولا عرقًا تصببت، فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه أبو العباس من قول المُخَبَّل السعدي:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ(٦)

---

(١) ينظر: غريب الحديث له ٢/ ٢٧١-٢٧٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٥٢-٤٥٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢-٣٣، التذييل والتكميل ٥/ ١٣١، الجنى الداني ٣٩٨.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٠ -١٣١.

(٦) البيت من الطويل. والشاهد فيه قوله (نفسًا بالفراق تطيب) إذ استدل به الكوفيون ومن تابعهم على جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلًا متصرفا، ورد جمهور البصريين ذلك بالرواية الأخرى (وما كان نفسي بالفراق تطيب).

فنقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضًا:

وَمَا كَانَ نَفْسِي بالْفِرَاقِ تَطِيْبُ

فرواية برواية، والقياس من بعدُ حاكم»[١].

ويأتي أبو البركات الأنباري من بعده فيجعل الاعتراض بالرواية على رواية أخرى قاعدة ثابتة فيقول: «وأما الاعتراض على المتن فمن خمسة أوجه:

أحدها: أن تختلف الرواية، مثل أن يقول الكوفي: الدليل على جواز مد المقصور في ضرورة الشعر قول الشاعر[٢]:

سَيُغْنِيْنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلاَ فَقْرٌ يَدُومُ وَلاَ غِنَاءُ[٣]

فمدَّ (غِنى) وهو مقصور، فدلَّ على جوازه. فيقول البصري: الرواية (غَناء) بفتح الغين ممدود»[٤].

ويطبق أبو البركات هذه القاعدة كثيرًا في نقله الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتاب الإنصاف[٥].

ويرى الدكتور السبيهين- بعد دراسة مستفيضة لظاهرة الاعتراض على النقل باختلاف رواياته- أن تعدد الروايات لا يطعن - على الصحيح — في الاحتجاج بإحداها، وأن العلماء درجوا على هذا بقولهم أو بعملهم[٦].

والبيت في الديوان ٢٩٠، والمقتضب ٣/ ٣٦، ٣٧، والإنصاف ٢/ ٨٢٨، وأسرار العربية ١٥٣، وشرح المفصل ٢/ ٧٤.

(١) الخصائص ٥٥٩-٥٦٠.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الوافر. والشاهد فيه قوله: (ولا غِناءُ) إذ استشهد به الكوفيون على مد المقصور في ضرورة الشعر، ومنع ذلك البصريون، ورووه (ولا غَنَاءُ) بفتح الغين ممدود.

والبيت في الإنصاف ٢/ ٧٤٧، ولسان العرب ١٥/ ١٣٦ (غنا) ، وتذكرة النحاة ٥٠٩.

(٤) الإغراب في جدل الإعراب ٤٧.

(٥) ينظر: ١/ ٣٧٥، ٢/ ٤٥٥، ٢/ ٨٢٨، ٢/ ٨٣١.

(٦) ينظر: مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ٢٩٤.

وبصرف النظر عن مدى صحة الاعتراض على الشاهد الشعري في إحـــدى رواياتـــه وردِّها برواية أخرى، فإن تعدد الروايات في الشاهد الشعري، واعتراض النحويين بعـــضهم على بعض بعدم صحة هذه الرواية أو تلك كان سببًا من أسباب الخلاف بينهم.

ومن نماذج ذلك:

○ **الخلاف في مسألة نصب الخبر بـــ(إنَّ) وأخواها:**

اختلف النحويون في جواز نصب الخبر بـــ(إنَّ) وأخواها، وسبق عرض خلافهم في هذه المسألة والشواهد التي استشهد بها المجيزون ومنها قول محمد بن ذؤيب العماني:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا   قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا[(١)]

ومما اعترض به على هذا الشاهد:

١- أنه قد رُدَّ على الشاعر وقت إنشاده هذا البيت، وقد أصلحه الممدوح فقال: (تخال أذنيه إذا تشوفا)[(٢)].

٢- أن الرواية: (قادمتا أو قلما محرفا) بألفات من غير تنوين على التثنية والنـــون محذوفـــة لضرورة الشعر[(٣)].

٣- أن الرواية: (تخال أذنيه) لا (كأن أذنيه)[(٤)].

ومن شواهدهم ــ أيضًا ــ قول الشاعر:

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيْعَ عَلَى الفَتَى   وَالشَّيْبَ كَانَ هُوَ البَدِيءُ الأَوَّلُ[(٥)]

ومما اعترض به عليه: أن رواية أهل البصرة على الرفع في (رجيع) وما بعده[(٦)].

واستشهدوا ــ أيضًا ــ بقوله عليه السلام: ((إنَّ قعر جهنم لسبعين خريفا))[(٧)].

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٥٩].
(٢) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٣٣، شرح الكافية ٦/ ٩٣، الخزانة ١٠/ ٢٣٧.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٣١١، الخزانة ١٠/ ٢٤٠.
(٤) ينظر: الخزانة ١٠/ ٢٤٠.
(٥) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٦٠].
(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٣١١.
(٧) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٦٠].

واعترض بأن المروي قوله عليه السلام: «إن قعر جهنم لسبعون خريفا» برفع (سبعون) لا بنصبها[(١)].

○ **الخلاف في نصب المضارع بعد (كما):**

ذهب الكوفيون[(٢)] إلى جواز نصب المضارع بعد (كما)، على أن أصلها (كيما) وحذفت الياء، ولا يمنعون الرفع. واستحسنه المبرد[(٣)] من البصريين، كما نسب هذا القول لأبي علي الفارسي[(٤)].

واستدلوا على ذلك بأن الفعل جاء منصوبًا بعدها كثيرًا في كلامهم، من ذلك قول الشاعر:

وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ ... كَمَا يَحْسَبُوْا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ[(٥)]

وقول رؤبة بن العجاج:

لاَ تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لاَ تُظْلَمُوْا[(٦)]

واستدلوا بشواهد أخرى مشابهة[(٧)].

وذهب البصريون[(٨)] إلى عدم جواز نصب المضارع بعد (كما)، وأنكروا الشواهد التي استدل بها الكوفيون، وزعموا أن روايتها على غير ما ذكر الكوفيون، فالرواية في البيت الأول:

وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ ... كَمَا يَحْسَبُوْا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

والرواية في البيت الثاني على الإفراد:

لاَ تَظْلِمِ النَّاسَ كَمَا لاَ تُظْلَمِ

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٩٤، الخزانة ١٠/ ٢٤٣.

(٢) ينظر: مجالس ثعلب ١/ ١٢٧-١٢٨، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٠١، الإنصاف ٢/ ٥٨٥.

(٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٥٧، شرح الكافية ٦/ ٨٦.

(٤) ينظر: المسائل المشكلة ١٠٦، شرح التسهيل ٣/ ١٧٣، المغني ١/ ٢٠٠.

(٥) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩٣].

(٦) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩٣].

(٧) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٨٥-٥٩٢.

(٨) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٥٧.

وهكذا اعترضوا على جميع شواهد الكوفيين في هذه المسألة بأن الرواية فيها على غير ما ذكر الكوفيون[١].

ثانيا: أسباب علمية تتعلق بالأصول العقلية، ومنها:

١- اختلاف النحويين في إدراك العلة:

النحو علم اجتهادي – كما هو معلوم – وللنحوي فيه أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصًّا، والنحو علم منتزع من استقراء لغة العرب، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره، ومن هنا كان للنحوي أن يجتهد بقدر ما يملك من حس لغوي، ونفاذ ذهني، يفهم بهما العبارة العربية، فهمًا قد يختلف عن فهم غيره[٢].

هذه الطبيعة الاجتهادية للنحو أدت بالنحاة إلى استعمال العلة، فالعلة ركن من أركان القياس، ومن الطبعي أن يختلف إدراك العلة من نحوي لآخر، فما يراه هذا النحوي علة لذاك الحكم لا يراه غيره كذلك.

يقول ابن جني في باب تعارض العلل: «الكلام في هذا المعنى من موضعين: أحدهما: الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان أو أكثر منهما، والآخر: الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليها علتان مختلفتان»[٣].

ويفسر قولَه هذا قولُه أيضًا: «فالخلاف _ إذن _ بين العلماء أعم منه بين العرب؛ وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا فيما اختلفت العرب فيه، وكلٌّ ذهب مذهبا، وإن كان بعضه قويًا وبعضه ضعيفا»[٤].

ومن هنا نعلم أنه قد يكون الحكم واحدًا ويختلف النحويون في التعليل له، وقد يكون حكمين مختلفين أو أكثر ويعلل النحويون لكلٍ منها بعلة مختلفة، فيختلف الحكم لاختلاف

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٥٧-١٥٨، الإنصاف ٢/ ٥٩٠-٥٩٢.
(٢) الخلاف النحوي للحلواني ٦٩.
(٣) الخصائص ١٥٤.
(٤) الخصائص ١٥٥.

العلة. ومن نماذج النوع الأول وهو أن يكون الحكم واحدًا ويختلف النحويون في التعليل له ما يلي:

○ **الخلاف في توجيه الضمير الموضوع للنصب المتصل بـ(عسى):**

إذا اتصل بـ(عسى) ضمير فحقه أن يكون ضمير رفع؛ لأنها ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو: عسيتُ وعسينا وعسيتَ وعسيتم. هذا هو المشهور في كلام العرب، ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب فيقول: عساني، وعساك، وعساه. واختلف النحويون في توجيه هذا على أربعة أقوال:

القول الأول:

ذهب سيبويه[١] إلى أن (عسى) في ذلك محمولة على (لعلّ) في العمل، كما حملت (لعلّ) عليها في اقتران خبرها بـ(أن)، فالضمير المتصل بها في موضع نصب اسمًا لها، و(أنْ) والفعل في موضع رفع خبرًا لها.

القول الثاني:

ذهب المبرد[٢]، والفارسي[٣] إلى أن (عسى) باقية على أصلها، ولكن انعكس الإسناد فجعل المخبر عنه خبرا، فالياء من (عساي) في موضع نصب خبرا لـ(عسى) مُقَدَّم، و(أنْ) والفعل في موضع رفع اسمًا لها. هذا إذا ذكر بعدها مرفوع. وإن لم يذكر بعدها المرفوع فمذهب المبرد أن الفاعل مضمر في الفعل، أو أنه محذوف للعلم به[٤].

القول الثالث:

ذهب الأخفش[٥] إلى أن (عسى) باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر، ولكن ضمير النصب وضع موضع المرفوع فهو نائب عنه، و(أنْ) والفعل في موضع نصب خبرًا لها كما كان. واختاره ابن مالك[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٧٤-٣٧٥.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/ ٧١-٧٢.

(٣) ينظر: إيضاح الشعر ٥٣٤، ٥٣٧-٥٣٨.

(٤) ينظر: المقتضب ٣/ ٧٢.

(٥) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الإنصاف ٢/ ٦٨٧-٦٨٨، شرح المفصل ٣/ ١٢٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٧-٣٩٨.

القول الرابع:

ذهب السيرافي[١] إلى أن (عسى) إذا اتصل بها ضمير النصب حرف عامل عمل (لعل) ونُسب هذا القول إلى سيبويه[٢].

من هنا يتبين لنا كيف أن حكمًا واحدًا اختلف النحويون في التعليل له هذا الاختلاف الواسع، وما ذاك إلا لاختلافهم في إدراك العلة لهذا الحكم.

ومن نماذج النوع الآخر من اختلافهم في العلة — وهو أن يتعدد الحكم لتعدد العلة — ما يلي:

○ **الخلاف في فتح ما بعد (بَلْهَ):**

اختلف النحويون في جواز فتح ما بعد (بَلْهَ)، فذهب جمهور البصريين[٣] إلى إنكار النصب بعدها، وإلى أنها لا يستثنى بها وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض. واستدلوا على ذلك بأمور منها:

أ- أن (إلا) لا تقع مكانها.

ب- أنه لا يجوز دخول حرف العطف عليها.

ج- أن ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها[٤].

د- أنه لا يتحقق فيها معنى الاستثناء، وهو إخراج الثاني مما دخل فيه الأول[٥].

وذهب الكوفيون والبغداديون إلى أنها من أدوات الاستثناء، وأجازوا النصب بعدها على الاستثناء، رأوا ما بعدها خارجًا مما قبلها في الوصف فجعلوه استثناءً؛ إذ معنى قولهم: (أكرمت العبيد بَلْهَ الأحرارَ): إن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد[٦].

فالحكم في هذه المسألة متعدد لتعدد العلة.

---

(١) ينظر: شرح الكتاب له ٣/ ١٣٩(دار الكتب العلمية)، الارتشاف ٣/ ١٢٣٣، الجنى الداني ٤٦٨.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٣٩(دار الكتب العلمية).

(٣) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٤، الجنى الداني ٤٢٦، الهمع ٣/ ٢٩٦.

(٤) ينظر: الهمع ٣/ ٢٩٦.

(٥) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٤، الجنى الداني ٤٢٥، الهمع ٣/ ٢٩٦.

(٦) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٢٦٦-٢٦٧، شرح الدماميني على المغني ٦٠١.

٢- اختلافهم في شرط المقيس عليه:

من أركان القياس المقيس عليه، وهو الأصل من كلام العرب الذي يقاس عليه ما لم يسمع من كلامهم، وقد استقر عرف النحويين على أنه يقاس على الكثير من الشواهد دون القليل، إلا أهم اختلفوا في حدود القلة والكثرة، وكان اختلافهم هذا سببًا من أسباب الخلاف بينهم. وقد فصلت القول في هذا السبب ونماذجه عند الحديث عن الأسباب المتعلقة بالأصول السماعية؛ إذ هو متعلق بالسماع من وجه، وبالقياس من وجه آخر، ولا حاجة إلى إعادة الحديث عنه هنا.

٣- اختلافهم في قياس الشبه:

من أنواع القياس قياس الشبه، والمراد به: حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي طبق عليها الحكم في الأصل(١). وهو قياس صحيح يجوز التمسك به في أوجه الوجهين كقياس العلة(٢).

والفرق بين قياس العلة وقياس الشبه هو أن العلل في قياس الشبه ليست العلة التي وجب لها الحكم في الأصل، ويختلف إدراك الشبه بين الأشياء من نحوي لآخر، وهذا الاختلاف سبب من أسباب الخلاف بين النحويين. ومن نماذج ذلك:

○ **الخلاف حول الوقف على (إذن) بالنون أو بالألف:**

اختلف النحويون في لفظ (إذن) عند الوقف عليها، فذهب الجمهور(٣) إلى أنه يوقف عليها بالألف تشبيها لها بالاسم المنون المنصوب؛ لأن نونها ساكنة بعد فتح فأشبهت تنوين المنصوب.

وذهب بعض النحويين إلى أنها يوقف عليها بالنون؛ لأنها بمنزلة (أنْ) و(لنْ)، وذلك أنها حرف، ولا يدخل التنوين في الحروف. وروي عن المازني(٤) والمبرد(٥). ونُسب إلى المبرد جواز الوجهين(٦).

---

(١) لمع الأدلة ١٠٧.

(٢) المصدر السابق ١٠٩.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٣٦٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٤٥، الجنى الداني ٣٦٥، المغني ٢٨.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٣٦٥، المغني ٢٨.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٤٥.

المبحث الثاني: أسباب دلالية:

وأعني بها تلك الأسباب المتعلقة بدلالة الأدوات ومعانيها، فكثيرًا ما كان معنى الأداة ودلالتها سببًا من أسباب الخلاف بين النحويين.

يقول الدكتور تمام حسان: «إن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد»(١).

إن تعدد المعاني للأداة الواحدة أو الحرف الواحد سببٌ مهم من أسباب الخلاف بين النحويين؛ إذ يذهب بعضهم إلى أن للأداة أو الحرف معنى واحدًا أصليا، وإن فهم خروج عن هذا المعنى فإنه يُرَدُّ إليه ويحمل على التضمين أو على المجاز، بينما يذهب آخرون إلى تعدد المعنى للحرف الواحد، وأنه قد يخرج عن معناه الأصلي فيَرِدُ لمعان أخرى متعددة.

ويشير المرادي إلى هذا الخلاف بقوله: «فإن قيل: فإن الحرف الواحد قد يرد لمعان كثيرة، فالجواب: أن الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد، وقد يتوسع فيه فيستعمل في غيره»(٢).

كما يبين الموزعي موقف النحويين من تعدد المعنى للأداة الواحدة فيقول: «وقد استقرأ الأئمة المتقدمون – رضي الله تعالى عنهم – ذلك من استعمال العرب فوجدوهم وضعوا لبعض الحروف معنى أو معاني، واستعملوا لسانهم في ذلك كثيرًا، وقد يجدون استعمالاً كثيرًا، فينتهض عند بعضهم أن يكون وضعًا حقيقيًا، ولا ينتهض عند بعضهم إلى رتبة الحقيقة، وإنما يكون مجازًا، كما قالوا في (الواو): هل تقتضي الترتيب أو لا؟ وقد يجدون استعمالاً كثيرًا في بعض المعاني، فمنهم من يذهب إلى تأويله، ورجوعه إلى معناه الأصلي الحقيقي، ومنهم من يجعله معنى آخر، فيكون الحرف مشتركًا، كما فعلوا في (أو) التي بمعنى (الواو)، و(إنْ) الخفيفة المكسورة، و(أنْ) بمعنى (إذ) وغير ذلك؛ وقد يكون الاستعمال قليلاً في ذلك المعنى، فيكون مجازًا، كما فعلوا في (إنَّ) بمعنى (نعم)»(٣).

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٣.

(٢) الجنى الداني ٢٤.

(٣) مصابيح المغاني في حروف المعاني ١٥٨-١٥٩.

ومن أنواع الخلاف الناشئ عن دلالة الحرف ما يلي:

١- الخلاف في تناوب الأدوات:

اختلف النحويون في تناوب الأدوات وحلول بعضها محل بعض، فذهب البصريون إلى أن الأدوات (وحروف الجر على وجه الخصوص) لها معنى واحد أصلي لا تخرج عنه، وما ورد موهما خروجها عن معناها الأصلي فهو على تضمين الفعل معنى فعل آخر، بينما يذهب الكوفيون إلى تعدد المعنى للأداة الواحدة، ويقولون بوقوع الأدوات بعضها موقع بعض ومن ذلك:

● إلى:

(إلى) حرف يدل على انتهاء الغاية في الزمان والمكان بلا خلاف[(١)]، واختلف النحويون بعد ذلك: هل تخرج (إلى) عن هذا المعنى لتدل على معانٍ أخرى، أو أنها باقية على أصل معناها؟

فذهب الكوفيون وبعض البصريين[(٢)] إلى أنها قد تخرج عن هذا المعنى وترد لمعان عدة، وذهب أكثر البصريين[(٣)] إلى أنها لا تخرج عن معناها الأصلي – انتهاء الغاية – وما ورد موهمًا ذلك أوَّلوه.

وفيما يلي ذكر المعاني التي تخرج إليها (إلى) وأمثلتها والقائلين بكل معنى:

١- المصاحبة أو موافقة (مع)، كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِىَ إِلَى ٱللَّهِ﴾[(٤)]، والمعنى: من أنصاري مع الله، وهذا المعنى قال به الكوفيون[(٥)]، وجماعة من البصريين[(٦)]، وتأول

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٤١، شرح الكافية٦/ ١٤، الجنى الداني ٣٨٥.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٠، الجنى الداني ٣٨٦، المغني ١/ ٨٨.

(٣) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٢، الجنى الداني ١٨٩.

(٤) من الآية ٥٢ من سورة آل عمران.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٠، الجنى الداني ٣٨٦، المغني ١/ ٨٨، المساعد ٢/ ٢٥٤.

(٦) ينظر: المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

المانعون ما ورد من ذلك على تضمين العامل وإبقاء (إلى) على أصلها، والمعنى في الآية السابقة: من يضيف نصرته إلى نصرة الله[(١)]؟

٢- موافقة اللام، وبه قال ابن مالك[(٢)] أيضًا، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾[(٣)].

٣- موافقة (في)، ذكره القتبي [(٤)] وابن مالك[(٥)]، ومثاله قول النابغة:

فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيْدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ[(٦)]

٤- موافقة (من)، قال به الكوفيون والقتبي[(٧)]، وتابعهم ابن مالك[(٨)]، ومثاله قول ابن أحمر:

تَقُوْلُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُوْرِ فَوْقَهَا أَيُسْقَى فَلاَ يَرْوَى إِلَيَّ ابنُ أَحْمَرَا[(٩)]

٥- موافقة الباء، وبه قال الأخفش[(١٠)]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ﴾[(١١)].

- **على:**

(على) حرف يدل على الاستعلاء حِسًّا، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ﴾[(١٢)]، أو معنى كقوله تعالى: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾[(١٣)]. وهذا المعنى متفق عليه؛ إذ هو أصل معانيها[(١٤)].

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٣٨٦، المساعد ٢/ ٢٥٤، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩١٦.
(٢) ينظر: التسهيل ١٤٥، شرح التسهيل ٣/ ١٤٢.
(٣) من الآية ٣٣ من سورة النمل.
(٤) ينظر: الجنى الداني ٣٨٧، المساعد ٢/ ٢٥٥.
(٥) ينظر: التسهيل ١٤٥، شرح التسهيل ٣/ ١٤٣.
(٦) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٤٧].
(٧) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣١، الجنى الداني ٣٨٩، المساعد ٢/ ٢٥٥.
(٨) ينظر: التسهيل ١٤٥، شرح التسهيل ٣/ ١٤٣.
(٩) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٤٨].
(١٠) ينظر: معاني القرآن له ١٧٤.
(١١) من الآية ١٤ من سورة البقرة.
(١٢) الآية ٢٦ من سورة الرحمن.
(١٣) من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.
(١٤) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٤، الجنى الداني ٤٧٦، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٧٧، الهمع ٤/ ١٨٥.

واختلف النحويون بعد ذلك: هل تخرج عن هذا المعنى إلى معان أخرى، أو أنها باقية على أصل معناها؟

فذهب أكثر البصريين[(١)] إلى أنها باقية على أصل معناها، وأنها لا تخرج عن هذا المعنى، وما ورد موهما ذلك أوَّلُوه.

وذهب الكوفيون[(٢)]، والقتبي[(٣)]، وابن مالك[(٤)]، وغيرهم إلى أنها تخرج عن هذا المعنى إلى معان عدة، منها:

١- المصاحبة، أو موافقة (مع)، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[(٥)].

٢- المجاورة، أو موافقة (عن)، كقول القحيف العقيلي:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ أَبِيْكَ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[(٦)]

وخُرِّج على أن (رضي) ضمن معنى (عطف)[(٧)].

٣- التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[(٨)]، وخُرِّجَ على تضمين (تكبروا) معنى (تحمدوا)[(٩)].

٤- الظرفية أو موافقة (في)، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾[(١٠)] أي في زمن ملكه. وأُوِّلت الآية على تضمين (تتلو) معنى (تقول)[(١١)].

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٤٧٦، الهمع ٤/ ١٨٧.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٤، الجنى الداني ٤٨٠، المساعد ٢/ ٢٩٦-٢٧١، الهمع ٤/ ١٨٦.

(٣) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٥٦٥، أدب الكاتب ٤٠١.

(٤) ينظر: التسهيل ١٤٦، شرح التسهيل ٣/ ١٦٢-١٦٥.

(٥) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

(٦) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٨٩].

(٧) ينظر: الهمع ٤/ ١٨٧.

(٨) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٩) ينظر: الهمع ٤/ ١٨٧.

(١٠) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(١١) ينظر: الجنى الداني ٤٧٧، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨١.

٥- موافقة (من) كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ﴾[١] وخُرِّج على التضمين، أي: إذا حكموا على الناس في الكيل[٢].

٦- موافقة الباء، كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾[٣].

٧- موافقة اللام، كقوله تعالى: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[٤].

● **ثم:**

حرف من حروف العطف يقتضي ثلاثة أمور:

التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة. وجمهور النحويين[٥] على أن هذا لازم لها في كل موضع ترد فيه.

وذهب قطرب[٦]، والأخفش ـ فيما نسب إليه ـ[٧]، والكوفيون[٨] إلى أنها قد تقع موقع الواو فلا تفيد ترتيبًا، واحتجوا بمثل قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾[٩] ومعلوم أن هذا الجعل كان قبل خلقنا.

كما ذهب بعض النحويين إلى أن (ثم) قد تقع موقع الفاء فتفيد التشريك في الحكم، والترتيب دون مهلة. وممن ذهب إلى ذلك ابن مالك[١٠]، وابنه بدر الدين[١١]، وابن عقيل[١٢].

واستدل لهذا القول بقول أبي دؤاد الإيادي:

---

(١) الآية ٢ من سورة المطففين.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٤٧٨، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨٢، الهمع ٤/ ١٨٧.

(٣) من الآية١٠٥ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ٥٤ من سورة المائدة.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٤٢٦، المقاصد الشافية ٥/ ٨٦.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٨٨-١٩٨٩، المساعد ٢/ ٤٤٩، ٤٥١، الهمع ٥/ ٢٣٦.

(٧) ينظر: المساعد ٢/ ٤٤٩، الخزانة ١١/ ٣٩.

(٨) ينظر: رصف المباني ١٧٤.

(٩) من الآية ٦ من سورة الزمر.

(١٠) ينظر: التسهيل ١٧٤-١٧٥، شرح التسهيل ٣/ ٣٥٤-٣٥٧.

(١١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٢٤-٥٢٥.

(١٢) ينظر: المساعد ٢/ ٤٤٩-٤٥١.

كَهَزِّ الرُدَيْنِي تَحْتَ العَجَاجِ جَرَى فِيْ الأَنَابِيْبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ[١]

أي: فاضطرب؛ إذ الهزُّ مع جري في أنابيب الرمح يعقبه اضطرابه بلا تراخٍ.

٢- الخلاف في زيادة بعض الأدوات:

من أنواع الخلاف بسبب دلالة الكلمة الخلاف في مجيء بعض الأدوات زائدة مثال ذلك:

● **إذا:**

ذهب بعض النحويين إلى أنها تأتي في الكلام زائدة، وأنكر ذلك آخرون.

وممن قال بزيادتها أبو عبيدة[٢]، واستدل على ذلك بقول الأسود بن يعفر:

فَإِذَا وَذَلِكَ لا مَهَاهَ لِذِكْرِهِ وَالدَّهْرُ يُعْقِبُ صَالِحا بِفَسَادِ[٣]

قال: ومعناه: وذلك لا مهاه لذكره.

وبقول عبد مناف بن ربع الهذلي وهو آخر قصيدة:

حَتى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَة شَلاً كَمَا تَطْرُدِ الجَمَّالَةُ الشُرُدَا[٤]

قال: معناه: حتى أسلكوهم.

وأنكر بعض المفسرين والنحويين القول بزيادتها، منهم الطبري[٥]، والزجاج[٦]، والنحاس[٧]، والرضي[٨]، والمرادي[٩].

وخرج الشعر الذي استشهد به على حذف جواب (إذا) لتفخيم الأمر[١٠].

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٧٣].

(٢) ينظر: المجاز له ١/ ٣٦-٣٧.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٦٢].

(٤) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٦٢].

(٥) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن ١/ ١٠٥.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠١.

(٧) ينظر: إعراب القرآن له ١١٢.

(٨) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٣٦.

(٩) ينظر: الجنى الداني ٣٨٠.

(١٠) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٣٦.

● إلى:

اختلف النحويون في مجيء (إلى) زائدة، فذهب الفراء[١] إلى أنها تأتي زائدة في الكـــلام، واستشهد لذلك بقراءة بعضهم: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾[٢] بفتح الواو من (تَهوَى)[٣].

ومنع ذلك أكثر النحويين، وخرجت القراءة التي استشهد بها على تضمين (تَهوَى) معنى (تميل)؛ لأن من هوى شيئًا مال إليه[٤].

● ثم:

ذهب أبو الحسن الأخفش[٥]، والكوفيون[٦] إلى أنها تقع زائدة لا تشرك في الحكم، ولا تكون عاطفة واستدلوا على ذلك بقوله تعـــالى: ﴿إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾[٧].

وأنكر جمهور النحويين[٨] أن تأتي زائدة، وذهبوا إلى أنها تقتضي ثلاثة أمـــور في كـــل موضع ترد فيه وهي: التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة.

وخرجت الآية السابقة على تقدير الجواب[٩].

---

(١) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٢، المساعد ٢/ ٢٥٦.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة إبراهيم.

(٣) سبق تخريج القراءة في الصفحة رقم [٤٩].

(٤) ينظر: الجنى الداني ٣٩٠، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٢٣.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٨٩، المغني ١/ ١٣٥.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٨٩، شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٤٤، الهمع ٥/ ٢٣٦-٢٣٧.

(٧) من الآية ١١٨ من سورة التوبة.

(٨) ينظر: الجنى الداني ٤٢٦، المقاصد الشافية ٥/ ٨٦.

(٩) ينظر: المغني ١/ ١٣٥، الهمع ٥/ ٢٣٧.

٣- الخلاف في معنى بعض الأدوات:

من أنواع الخلاف الذي سببه للدلالة الخلاف في معنى الأداة، لا على سبيل التناوب بينها وبين غيرها من الأدوات، ولا على زيادتها أو عدم ذلك.

ومن نماذج ذلك:

○ **الخلاف في معنى (إذن):**

يقول سيبويه: «وأما (إذن) فجواب وجزاء»[١]. واختلف النحويون من بعده على قولين:

القول الأول:

ذهب أبو علي الفارسي[٢] إلى أنها في الغالب دالة على الجواب والجزاء، وأنها قد تتمحض للدلالة على الجواب ولا يتصور فيها الجزاء، مثال ذلك: أن تقول لمن قال: (إني أحبك): (إذن أظنك صادقًا) فإن هذا الكلام الذي أجبت به لا دلالة له على الجزاء.

القول الثاني:

حمل الشلوبين[٣] كلام سيبويه على ظاهره، وذهب إلى أنها حرف دال على الجواب والجزاء معًا في كل كلام ترد فيه، وخرج ما كان من الكلام موهمًا خلاف ذلك، فإذا قيل (إني أحبك) فقلت: (إذن أظنك صادقًا)، فكأنك قلت: إن كنت قلت ذلك حقيقة فإني إذن أظنك صادقًا.

○ **الخلاف في معنى (السين) و(سوف):**

ذهب البصريون[٤] إلى أن (سوف) أبلغ وأبعد في التنفيس من السين، فإذا قلت (سوف أفعل) فذلك أبعد من قولك (سأفعل)، والثاني أقرب إلى الحال.

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

(٢) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: رصف المباني ٦٢، الارتشاف ٤/ ١٦٥٤، الجنى الداني ٣٦٤-٣٦٥.

(٣) لم أقف على رأيه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: المصادر السابقة الصفحات نفسها.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٤٧، الجنى الداني ٤٥٩، الهمع ٤/ ٣٧٥.

وذهب الكوفيون[١] وتبعهم ابن مالك[٢] إلى أنهما سيان في ذلك، فهما يدلان على مطلق الاستقبال، دون تعرض لقرب الزمان أو بعده.

(١) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٤٧، شرح الدماميني على المغني ٧١٠، الهمع ٤/ ٣٧٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦-٢٧.

المبحث الثالث: أسباب مذهبية (تعصبية):

أعني بالأسباب المذهبية التعصبية — إن صح التعبير — تلك الأسباب الناشئة عن تعصب لمذهب من المذاهب، سواءً أكان مذهبًا نحويًا، أم عقديًا، أم فقهيًا، أو التعصب لبلد، أو لشيخ بعينه، أو التعصب للذات والطموح الشخصي.

وإن كنت أرى أن مثل هذه الأسباب أقل أثرًا في الخلاف النحوي، إذا ما قورنت بما عداها من الأسباب، إلا أن لها أثرًا لا ينكر، فقد ظهرت روح المنافسة والعصبية بين البصرة والكوفة مبكرًا، وأول مظهر من مظاهر هذه العصبية يتمثل جليًا في المناظرة بين سيبويه والكسائي، وإن كان الخلاف قد وجد قبل ذلك، لكنَّ ظهوره بشكل واضح وجلي كان في هذه المناظرة.

تلك المناظرة التي أشعلت روح التعصب والتنافس بين البلدين، فاشتد الخلاف والتنافس في الجيل اللاحق والذي يمثله السجستاني وثعلب والمبرد، ذلك أن ثعلبًا قد درس نحو الفراء وحفظ كتبه، فكان ذلك دافعًا للتعصب له، ولاسيما بعد أن جاء المبرد ينافسه على موضعه، ويحمل معه نحو سيبويه والخليل، فكان اللقاء بين الرجلين — المبرد وثعلب - في بغداد لقاء بين المذهبين بعد أن تحددت معالم كل منهما، ونُسِبَ ما قاله الفراء والكسائي للمذهب الكوفي، وما جاء في (الكتاب) للمذهب البصري(١).

وظهرت روح المنافسة والعصبية بين طلاب ثعلب والمبرد، ومن هنا كانت مواقف الزجاج والحامض(٢)، ومواقف الأنباري والسجستاني، وإن باعد الزمان بينهما، ومواقف أبي علي وابن خالويه(٣).

وأسفرت هذه المنافسة بين رجال المذهبين عن ظواهر علمية غير متزنة، كثرت فيها تأويلات الشواهد، والاستغراق في بحث العلل، واصطناع روايات لا حقيقة لها(٤).

---

(١) الخلاف النحوي للحلواني ٧٣، وينظر: ٥١-٥٤.

(٢) الحامض هو سليمان بن محمد بن أحمد النحوي البغدادي، أبو موسى، المعروف بالحامض، من علماء الكوفة، صنف: خلق الإنسان، والوحوش، والنبات، والمختصر في النحو. توفي سنة ٣٠٥هـ. ينظر: تاريخ بغداد٩/٦١، الإنباه ٢/٢١، معجم الأدباء ١١/٢٥٣-٢٥٥، بغية الوعاة ٢/٤٣.

(٣) الخلاف النحوي للحلواني ٧٣، وينظر: ٥٤-٥٩.

(٤) المصدر السابق ٧٣.

ولم يكن الخلاف محصورًا في الخلاف بين المذهبين، بل تعداه إلى خلاف أصحاب المذهب الواحد والمنافسة بينهم، كالخلاف والتنافس بين الفارسي والسيرافي والرماني[١].

ومن أبرز النماذج التي تظهر أثر التنافس والتعصب للمذهب أو للشيخ، وكذا الطموح الشخصي والرغبة في نيل المال والجاه – تلك المناظرة الشهيرة بين سيبويه والكسائي، والمسألة موضع الخلاف بينهما في تلك المناظرة، المعروفة بـ(المسألة الزنبورية):

• **المسألة الزنبورية:**

يدور الخلاف في هذه المسألة حول إعراب الاسم الثاني من الجملة الاسمية الواقعة بعد (إذا) الفجائية. وهي مسألة سبقت دراستها[٢]. وفيها أن سيبويه ومن تابعه[٣] يذهب إلى وجوب رفع الاسم الثاني من الجملة الاسمية الواقعة بعد (إذا) الفجائية، بينما يرى الكسائي وأتباعه[٤] جواز الرفع والنصب.

وإن كنت لا أميل إلى أن الخلاف بينهما في هذه المسألة سببه التعصب أو الرغبة في المخالفة، إلا أنه ما من شك في أن لسيبويه رغبة في الحظوة عند الخلفاء وطموح شخصي دفعه للقدوم إلى الكوفة وطلب مناظرة الكسائي، يؤكد ذلك ما روي من أنه هو من طلب من يحيى البرمكي أن يجمع بينه وبين الكسائي وألَحَّ على ذلك رغم أن يحيى نصحه بأن لا يفعل[٥].

كما أن الانتصار للكسائي من قبل أصحابه، ورغبة يحي البرمكي في غلبة الكسائي، وما نُقِلَ من رشوة الأعراب وحَضِّهم على موافقة الكسائي[٦] كل ذلك وارد بشكل كبير.

ثم إن دفاع أتباع سيبويه المستميت عن رأيه في هذه المسألة، والانتصار له كان من أسبابه التعصب له ولمذهبه البصري ضد المذهب الكوفي. وقد كان التعصب والحمية

(١) ينظر: الخلاف النحوي للحلواني ٧٣، الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ١٤.

(٢) تنظر الصفحة رقم [٣٣].

(٣) ينظر: مجالس العلماء ١٠، الإنصاف ٢/ ٧٠٤.

(٤) ينظر: المصدران السابقان، الصفحات نفسها.

(٥) ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٥٨، النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ٦٨.

(٦) ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٣٤، النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ٦٩.

للمذهب وللبلد سببًا في شهرة هذه المناظرة وانتشار خبرها، وبالتالي تعميق العصبية المذهبية في النفوس بعد هذه الحادثة.

وكما أن التعصب للذات، أو للمذهب النحوي سببًا في بعض الظواهر المصاحبة للخلاف النحوي والمغذية له، كذلك كان التعصب للعقيدة سببًا في تأجيج الخلاف النحوي؛ ذلك أنه ظهرت العديد من الفرق والمذاهب العقدية المختلفة في التاريخ الإسلامي، وكانت دافعًا في كثير من الأحيان إلى أن يخالف النحوي غيره من النحويين المخالفين له في المعتقد، ولا أدل على ذلك من استعمال أبي علي الفارسي للغة لتقرير مذهبه الاعتزالي في كتابه (الإغفال) والرد على اعتقادات الزجاج السنية(١).

كذلك كان أبو حيان الأندلسي شديد الانتقاد للزمخشري؛ لاعتزاله وطول لسانه على أهل السنة(٢).

ولذلك نجد كل نحوي يقعد للغة انطلاقًا من مذهبه الذي يعتقده ويدين الله به(٣).

كذلك كان للتعصب الفقهي دوره في الخلاف النحوي، فحين قُلِّدَ المجتهدون من الفقهاء، أتعب المتبعون لهم أنفسهم وأفنوا أوقاهم في الانتصار لآرائهم الفقهية، والذبِّ عنها بأدوات البحث الشرعي، التي منها اللغة العربية، فكان هؤلاء المتبعون من النحاة يُقَعِّدُونَ القواعد النحوية بما يتفق مع آراء أولئك المجتهدين ويؤيدها(٤).

ومن نماذج الخلاف التي قد يكون الخلاف الفقهي سببًا فيها:

○ **مسألة مجيء (إلى) بمعنى (مع):**

اختلف النحويون في ذلك فذهب الكوفيون(٥) وبعض البصريين(٦) إلى أنها تأتي بمعنى (مع). واحتجوا بقوله تعالى: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾(٧)، وأن المعنى: من أنصاري مع الله؛

---

(١) النحو وكتب التفسير ١/ ٤٥٨.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٩٥٤.

(٣) أسباب اختلاف النحاة ٧٢.

(٤) المصدر السابق ٨٠.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٠، الجنى الداني ٣٨٦، المغني ١/ ٨٨، المساعد ٢/ ٢٥٤، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩١٦.

(٦) ينظر: المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

(٧) من الآية ٥٢ من سورة آل عمران.

وبقوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾(١)، والمعنى عندهم: مع المرافق.

وأنكر ذلك أكثر البصريين(٢)، وتأولوا ما ورد من ذلك على تضمين العامل وإبقاء (إلى) على أصلها، والمعنى في الآية السابقة: من يضيف نصرته إلى نصرة الله، وفي الآية الأخرى: أي: مضافة إلى المرافق.

ويذكر صاحب كتاب _أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف(٣)_ أن سبب الخلاف في هذه المسألة أن الإمام مالكًا قد اختلفت الرواية عنه في دخول المرفقين في غسل اليدين؛ لاختلاف الرواية عنه في تحديد معنى (إلى) في قوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾(٤)، فذهب في الرواية المشهورة إلى وجوب غسل المرفقين، ورأى أن (إلى) في الآية بمعنى (مع)، أما في رواية أشهب عنه فرأى أن المرفق لا يغسل، ورأى أن (إلى) هنا لانتهاء الغاية(٥).

والذي يظهر لي أن اختلاف الرواية عن الإمام مالك، وبالتالي الخلاف الفقهي في هذه المسألة ليس سببًا في الخلاف النحوي فيها، وإن كان له دور في دعم هذا الخلاف، وكان سببًا في أن يذهب أهل كل مذهب فقهي مذهب أئمتهم فيما يختارونه من الآراء النحوية لتدعيم آرائهم الفقهية؛ إلا أنه من الواضح في هذه المسألة النحوية أن المنكرين لخروج (إلى) عن معناها الأصلي، وهم أكثر البصريين يقرون بأن من الشواهد ما ظاهره كذلك إلا أنهم يحملون من ورد من ذلك على تضمين الفعل معنى فعل آخر، وهذا يعني أن المنكرين يقرون بوجوب غسل المرفقين في الوضوء ولكنهم يحملون الآية الكريمة على معنى: مضافة إلى المرافق، وتبقى (إلى) على معناها الأصلي: انتهاء الغاية.

(١) من الآية ٦ من سورة المائدة.
(٢) ينظر: الجنى الداني ٣٨٦، المساعد ٢/ ٢٥٤، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩١٦.
(٣) ينظر: ٨٣.
(٤) من الآية ٦ من سورة المائدة.
(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٨٦.

والأولى – في رأيي – أن يقال: إن الخلاف الفقهي هنا هو نتيجة للخلاف النحـــوي وليس سببًا له. والله أعلم.

والخلاصة أن الأسباب المذهبية رافد من روافد الخلاف النحوي، وإن كانت أوهن صلة بالخلاف إذا ما قورنت بغيرها من الأسباب.

المبحث الرابع: أسباب أخرى:

من أسباب الخلاف النحوي ما لا يدخل ضمن الأنواع الثلاثة السابقة، إلا أنَّ له أثرًا ملحوظًا في الخلاف النحوي، فهو سبب للخلاف في بعض المسائل النحوية.

ومن هذه الأسباب:

١- الاختلاف في فهم وتفسير عبارة سيبويه:

يعد كتاب سيبويه الأساس الذي قام عليه النحو؛ ذلك أنه جمع خلاصة ما وصل إليه الدرس النحوي في مرحلة سيبويه والمراحل التي سبقته، والتي يبرز فيها أبو إسحاق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد، وهذه المراحل هي مراحل جمع اللغة واستقرائها، ومد القياس وتقعيد القواعد على أساس الظواهر التي تم جمعها من العرب.

وقد تلقى النحويون والعلماء هذا الكتاب – أعني كتاب سيبويه – بالقبول سواء منهم البصريون أو الكوفيون، وقد أصبح الكتابُ الأساسَ الذي يقوم عليه الخلاف، فقد نظر فيه الأخفش وكان يعلق عليه(١). وكذا الكسائي والفراء والمازني وغيرهم، كلهم قرؤوا الكتاب وعُنوا به، وأخذوا يعلقون عليه ويختلفون مع صاحبه في بعض المسائل(٢).

وهكذا تعارف الناس على مر الأزمان أن من أراد أن يتعلم النحو فأول ما يبدأ بكتاب سيبويه، وإذا لم يقرأ كتاب سيبويه فما تعلم النحو.

وإذا أراد النحويون التأصيل لمسألة نحوية ما فإنهم أول ما يذكرون قول سيبويه فيها، وما جاء حول هذه المسألة في كتابه.

وعرف كتاب سيبويه بصعوبته، ولا سيما في تنظيمه ومصطلحاته وفي بعض عباراته، إذ كانت بعض عباراته حمالة أوجه، ومن هنا كانت سببًا للخلاف بين النحويين، فيختلفون في فهم وتفسير عباراته، فتختلف آراؤهم النحوية، ومن نماذج ذلك:

---

(١) ينظر: مراتب النحويين ٦٨، ٨٧.

(٢) ينظر: نزهة الألباء ١٤٣.

○ **الخلاف في معنى (إذن):**

اختلف النحويون في معنى (إذن) هل هي للجواب والجزاء في كل موضع، أو أنها قد تتمحض للدلالة على الجواب، وخلافهم هذا مبني على اختلافهم في فهم عبارة سيبويه؛ إذ يقول: «وأما إذن فجواب وجزاء»[١]، واختلف النحويون من بعده على قولين:

القول الأول:

ذهب أبو علي الفارسي[٢] إلى أنها في الغالب دالة على الجواب والجزاء، مثال ذلك: أن يقول لك قائل: (أنا أزورك)، فتقول: (إذن أكرمك)، فقولك: (أكرمك) جواب لقوله وجزاء له.

وأحيانًا تتمحض للدلالة على الجواب، ولا يتصور فيها الجزاء، مثال ذلك: أن تقول لمن قال: (إني أُحِبُكَ): (إذن أَظُنُكَ صادقًا) فإن هذا الكلام الذي أجيب به لا دلالة له على الجزاء.

القول الثاني:

حمل الشلوبين[٣] كلام سيبويه على ظاهره، وذهب إلى أنها حرف دال على الجواب والجزاء معًا في كل كلام ترِدُ فيه، وخَرَّجَ ما كان من الكلام موهمًا خلاف ذلك، فإذا قيل: (إني أحبك) فقلت: (إذن أظنك صادقًا) فكأنك قلت: إن كنت قلت ذلك حقيقة فإني إذن أظنك صادقًا.

فخلاف النحويين هنا مبني على اختلافهم في فهم وتفسير عبارة سيبويه.

○ **الخلاف في معمول (لات):**

يقول سيبويه – وقد تكلم على عمل (لا) عمل (ليس) -: «كما شبهوا بها [أي: بليس] (لاتَ) في بعض المواضع؛ وذلك مع الحين خاصة، لا تكون (لاتَ) إلا مع الحين»[٤].

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

(٢) ينظر: رصف المباني ٦٢، الارتشاف ٤/ ١٦٥٤، الجنى الداني ٣٦٤-٣٦٥.

(٣) ينظر: رصف المباني ٦٢، الارتشاف ٤/ ١٦٥٤، الدر المصون ٤/ ٢٣.

(٤) الكتاب ١/ ٥٧.

واختلف النحويون بعده في (لات): هل تختص بلفظ الحين – الحاء والياء والنون- أو أنها تختص به وبمرادفه من الأوقات فيقال: لات أوانٍ، ولات ساعة، ولات حين، على أقوال في ذلك:

القول الأول:

أنها تختص بلفظ الحين فقط دون غيره. قيل: وهو ظاهر قول سيبويه[(١)]. ونسب إلى الفراء[(٢)]. وهو قول الأخفش[(٣)].

القول الثاني:

أنها تختص بالحين ومرادفه مما يدل على الوقت كـ(ساعة) و(أوان) و(وقت) وغير ذلك. وممن قال بذلك الفارسي[(٤)]، وابن مالك[(٥)]، وحمل عليه بعض النحويين قول سيبويه[(٦)].

○ **الخلاف في حذف (أنْ) من خبر (عسى):**

ذهب جمهور البصريين[(٧)] إلى أن حذف (أنْ) من خبر (عسى) ضرورة.

واختلف رأي الفارسي، حيث نصَّ في (الإيضاح) على أن ذلك لا يكون إلا في ضرورة الشعر. قال: «وربما اضطر الشاعر فحذف (أنْ) من خبر (عسى) تشبيهًا لها بـ(كاد)»[(٨)].

ونسب إليه أنه أجاز حذفها في سعة الكلام في كتابه التذكرة فقال: «إن دخول (أن) في خبر (عسى) هو الأكثر، ولا يلزم، وتقول (عسى زيدٌ يقوم) في الكلام، وظاهر كلام

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٠، المغني ١/ ٢٨٣، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٥.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١١، التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٠، المغني ١/ ٢٨٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن له ٥٦٨-٥٦٩.

(٤) ينظر: المسائل الشيرازيات ٢/ ٤٨٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٧.

(٦) ينظر: الدر المصون ٩/ ٣٤٧، شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٤-٢٧٥، المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٤-٢٥٥.

(٧) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٢٤، التذييل والتكميل ٤/ ٣٤٠، المساعد ١/ ٢٩٦-٢٩٧.

(٨) الإيضاح العضدي ٧٨.

سيبويه أن استعمال عسى بغير (أنْ) جائز في الكلام لأنه قال: «واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، تشبيهًا بكاد يفعل»[(١)] فأطلق القول، و لم يقيد ذلك بالشعر»[(٢)].

قال ابن عصفور تعليقًا على كلام سيبويه السابق: «وينبغي ألا يحمل كلامه على عمومه؛ لأنها لم تحفظ بغير (أنْ) إلا في ضرورة»[(٣)].

فيظهر في هذه المسألة أن الداعي لأن يخالف الفارسي جمهور البصريين في قصر ذلك على ضرورة الشعر أن ظاهر كلام سيبويه عدم قصر ذلك على ضرورة الشعر. بينما يذهب ابن عصفور إلى أنه ينبغي ألا يحمل كلام سيبويه على عمومه؛ لأنها لم تحفظ بغير (أنْ) إلا في ضرورة.

٢- اضطراب النقل وعدم الدقة فيه:

من خلال دراستي لمسائل الخلاف في حروف المعاني وجدت أن من المسائل ما قد يكون الخلاف فيها بسبب الاضطراب وعدم الدقة في النقل. ومن ذلك مسألة:

○ **هل تقع (نعم) حرف توكيد أو تذكير لما بعدها:**

(نعم): حرف من حروف الجواب. وهي لتصديق مخبر، أو إعلام مستخبر، أو وعد طالب[(٤)].

وزعم بعض النحويين أنها ترد للتوكيد إذا وقعت صدرًا، نحو قولهم: (نعم هذه أطلالهم)[(٥)].

ونقل بعض النحويين أنها إذ ذاك حرف تذكير بما بعدها[(٦)].

وكلا المعنيين – التوكيد والتذكير – لم يثبت لها عند جمهور النحويين.

---

(١) الكتاب ٣/ ١٥٨.

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٣٤٠.

(٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، وينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٤٠.

(٤) ينظر: الارتشاف ٥/ ٢٣٦٨ – ٢٣٦٩، الجنى الداني ٥٠٥ – ٥٠٦، تمهيد القواعد ٩/ ٤٤٩٦.

(٥) ينظر: المغني ٢/ ٣٩٨-٣٩٩، حاشية الدسوقي ٢/ ٣١٠-٣١١.

(٦) ينظر: الارتشاف ٥/ ٢٣٦٩، الجنى الداني ٥٠٦، المساعد ٣/ ٢٣٠، الهمع ٤/ ٣٩٢.

ولهذا قال أبو حيان: بل هي في مثل هذا الموضع تصديق لما بعدها وقدمت، والتقديم أولى من ادعاء معنى لم يثبت لها[(١)].

وقال ابن هشام: «والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدر»[(٢)].

وفي هذه المسألة وجدت أن هناك اضطرابًا في نقل الخلاف في هذه المسألة؛ فبعض الكتب تنقل الخلاف على أنه في مجيء (نعم) حرف توكيد لما بعدها، وكتب أخرى تنقل الخلاف على أنه في إفادتها التذكير بما بعدها.

وأصبح في المسالة _ نتيجة هذا الاضطراب في النقل _ ثلاثة أقوال:

- أنها لا تخرج عما ثبت لها من المعاني، فهي تصديق لما بعدها، أو إعلام وجواب لسؤال مقدر.

- أنها حرف توكيد لما بعدها.
- أنها حرف تذكير بما بعدها.

ولو ضبط النقل في هذه المسألة لأصبح في المسألة قولان لا غير:

- أنها لا تخرج عما ثبت لها من المعاني فهي حرف تصديق أو إعلام.
- أنها تخرج عن هذه المعاني فتجيء لتوكيد ما بعدها (أو التذكير به) على خلاف في النقل.

ومما يدل على هذا الاضطراب أن الكتب التي تذكر القول بأنها تكون حرف توكيد لما بعدها لا تذكر وقوعها حرف تذكير بما بعدها، والعكس صحيح، فالكتب التي تذكر كونها حرف تذكير لا تذكر كونها حرف توكيد.

ثم إن هذه الكتب _ على اختلافها في النقل _ تمثل لهذه المسألة بقول واحد وهو قولهم: (نعم هذه أطلالهم) مما يدل على أن جزءًا من الخلاف نشأ عن اضطراب النقل، ولعل سبب هذا الاضطراب تصحيف في الكتابة؛ فلفظة (توكيد) قريبة من لفظة (تذكير) في رسمها. والله أعلم.

---

(١) لم أقف على قوله هذا فيما بين يدي من كتبه، وينظر: الهمع ٤/ ٣٩٢.

(٢) المغني ٢/ ٣٩٨.

٣- إغفال العامل الزمني في التطور اللغوي:

يرجع بعض الباحثين[١] الخلاف في بعض الألفاظ والصيغ والتراكيب إلى أن النحــويين أغفلوا العامل الزمني والتطور اللغوي لهذه التراكيب والصيغ؛ ذلك أن التطــور اللغــوي في الحقبة التي سبقت الدراسات النحوية حمل إلينا صيغًا وكلمات تحجرت مع الزمن، زالــت منها أصوات، وأضيفت إليها أخرى[٢]، ثم إن هذه الكلمات أثارت _ بسبب ما أصابها من تطور_ جدلاً واسعًا بين النحويين.

ومن حروف المعاني الثلاثية التي كان للتطور اللغوي فيها سبب في خلاف النحــويين فيها – ما يلي:

- **عسى:**

اختلف النحويون فيه: هل هو فعل مطلقًا، أو حرف مطلقا، أو فعل في حين وحــرف في حين آخر؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

ذهب جمهور النحويين[٣] إلى أنه فعل على كل حال.

القول الثاني:

أنه حرف مطلقا، وهو قول أبي العباس ثعلب نصًّا، نقله عنه غلامه أبو عمر الزاهد[٤]، وحكاه الرضي عن الزجاج[٥]، ونقله بعضهم عن ابن السراج[٦].

---

(١) منهم محمد خير الحلواني في كتابيه: الخلاف النحوي ٦٥، والاحتجاج وأصوله في النحو العربي ٤٠٠، وعطا محمد موسى في كتابه: الخلاف بين نحاة البصرة ٢٠، ومنصور صالح الوليدي في كتابه: الخلاف النحوي في المنصوبات ١٣.

(٢) الخلاف النحوي للحلواني ٦٥.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٧، الجنى الداني ٤٦١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٧، الجنى الداني ٤٦١، المغني ١/ ١٧٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٢٢٩.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٧، الجنى الداني ٤٦١.

القول الثالث:

أنه فعل إلا في حال اتصال ضمير النصب به فيكون حرفًا حينئذٍ. وهذا القول حكاه السيرافي عن سيبويه[١].

● **لات:**

اختلف النحويون في حقيقتها على أقوال:

القول الأول:

أنها كلمة واحدة، فعلٌ ماضٍ ثم اختلفوا على قولين:

١- ذهب بعضهم إلى أنها في الأصل بمعنى (نقص)، يقال: لات يليت، كما يقال: ألت يألتُ، ثم استعملت للنفي، كما أن (قلَّ) كذلك. وهو قول أبي ذر الخشني[٢].

٢- ذهب آخرون إلى أن أصلها (ليس) أبدلت سينها تاء، كما قالوا: (سِتَّ) والأصل: (سِدس) بدليل التصغير على (سُدَيس) والتكبير على (أسداس) فصارت (ليت) ثم انقلبت الياء ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها؛ إذ أصلها عندهم (لَيِسَ) فصارت (لات) فلما تغيرت اختصت بالحين. قاله ابن أبي الربيع[٣].

القول الثاني:

أنها (لا) النافية، والتاء لتأنيث اللفظ كما في (ثُمَّتَ) و(رُبَّتَ)، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين. وهو مذهب الأخفش[٤]. قيل: والجمهور[٥].

القول الثالث:

أنها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها (لا) النافية، والتاء زائدة في أول الحين. وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام[٦]. وابن الطراوة[٧].

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٣٩(دار الكتب العلمية).

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠، المغني ١/ ٢٨١، الخزانة ٤/ ١٧٢.

(٣) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٢/ ٧٥٣.

(٤) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٤.

(٥) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠، الجنى الداني ٤٨٥، المغني ١/ ٢٨٢.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٤٧-٧٤٨.

(٧) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠، الجنى الداني ٤٨٦، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٤.

القول الرابع: أنها حرف مستقل ليس أصلها (ليس) ولا (لا)[(١)].

- **ليس:**

اختلف النحويون فيه: هل هو فعل أو حرف؟ على قولين:

القول الأول:

ذهب جمهور النحويين[(٢)] إلى أنه فعل. وهو قول سيبويه[(٣)].

القول الثاني:

ذهب ابن السراج[(٤)]، والفارسي في أحد قوليه[(٥)]، وجماعة من أصحابه، وابن شقير[(٦)] إلى أنها حرف.

- **منذ:**

اختلف النحويون في هذا اللفظ: هل هو بسيط أو مركب؟ وإذا كان مركبًا فمم تركب؟ على أقوال في ذلك:

القول الأول:

ذهب البصريون ومن تابعهم[(٧)] إلى أنه بسيط.

القول الثاني:

ذهب الكوفيون، ومحمد بن مسعود الغزني إلى أنه لفظ مركب. ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:

١- ذهب الفراء[(٨)] إلى أنه مركب من (مِنْ) الجارة، و(ذو) الطائية بمعنى (الذي)، فلما ركبتا

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٩، الخزانة ٤/ ١٧٣.

(٢) ينظر: شرح عيون الإعراب ١٠٦، الارتشاف ٣/ ١١٦٤، الجنى الداني ٤٩٣-٤٩٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٧.

(٤) قوله في الأصول أنها فعل، ينظر: ١/ ٨٢-٨٣. وينظر فيما نسب إليه: الارتشاف ٣/ ١١٤٦، الجنى الداني ٤٩٣-٤٩٤، المغني ١/ ٣٢٣.

(٥) ينظر: المسائل البصريات ٤٣٠، ٨٣٣، المسائل الحلبيات ٢٢٢-٢٢٣.

(٦) ينظر: الارتشاف ٣/ ١١٤٦، المغني ١/ ٣٢٣.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٩، الجنى الداني ٥٠١.

(٨) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٨٣، شرح المفصل ٤/ ٩٥، شرح الكافية ٤/ ١٥٢-١٥٣.

حذفت الواو من (ذو) اجتزاء بالضمة عنها.

٢- ذهب غيره من الكوفيين[١] إلى أنه مركب من (مِنْ) الجارة و(إذْ) الظرفية، ركبا فحذفت الهمزة فالتقى ساكنان، فحركت الذال بالضم، وضمت الميم للفرق بين حالة الإفراد والتركيب.

٣- ذهب محمد بن مسعود الغزني[٢] إلى أنها مركبة من (مِنْ) الجارة و(ذا) اسم إشارة.

ويظهر لي والله أعلم أن الخلاف في مثل هذه الألفاظ من حيثُ بنيتها وحقيقتها، وترددها بين الأصالة والفرعية، وبين البساطة والتركيب، وبين الحرفية والاسمية والفعلية، عائدٌ إلى أن هذه الألفاظ تمثل مرحلة تطورية تعود إلى زمن غير محدد المعالم، وهذا ما جعل النحويون يختلفون فيها.

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٨٢، شرح المفصل ٤/ ٩٥، الجنى الداني ٥٠١.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٥، الجنى الداني ٥٠١.

الفصل الثاني

أصول الاحتجاج في حروف المعاني

ويشمل أربعة مباحث:

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

المبحث الرابع: استصحاب الحال.

المبحث الأول: السماع:

يعد السماع الأصل الأول من أصول النحو العربي.

والسماع لغة: مصدر من الفعل (سَمِعَ)، والسمعُ: حِس الأذن، ويقال: سمعه سَمعًا وسِمعًا وسماعًا. وهو ما وقر في الأذن من شيء تسمعه[(١)]. وعند الأزهري: «السماع ما سمعت به فشاع وتُكُلِّم به»[(٢)].

والسماع في الاصطلاح: هو «الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»[(٣)].

ويشمل السماع كل «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى ـ وهو القرآن الكريم ـ وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين»[(٤)].

ولقد حفل النحويون بالسماع في مختلف دراساتهم النحوية، واعتبروه المصدر الأول من مصادر النحو، وأولوه أهمية كبرى؛ وما ذلك إلا لكونه المعتمد الأول في ضبط النحو والعربية. وهو في ذلك مقدم على سائر أدلة النحو وأصوله.

ويشمل السماع أنواعًا أربعة:

- القرآن الكريم وقراءاته.
- الحديث النبوي الشريف.
- الشعر العربي.
- كلام العرب المنثور.

(١) ينظر: لسان العرب ٨/ ١٦٢-١٦٤ (سمع).

(٢) تهذيب اللغة ٢/ ١٢٣.

(٣) لمع الأدلة ٨١، الإغراب في جدل الإعراب ٤٥.

(٤) الاقتراح ١٥٢.

القرآن الكريم وقراءاته:

يعد القرآن الكريم أول المصادر السماعية وأعلاها، ولا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني، فهم مجمعون على أنه أفصح مما نطقت به العرب، وأصح منه نقلاً، وأنه أنزل بلسان عربي مبين[١].

ولهذا فقد اتخذه النحويون المصدر الأول لدراساتهم النحوية، والذي تبنى عليه القواعد، وتحفظ به التراكيب من اللحن، ولا غرو في ذلك؛ إذ شاهده أوثق شاهد، ودليله أصح دليل، ولم يتوافر لنص عبر الأزمان ما توافر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء به، وفوق هذا كله عناية الله به وتكفله بحفظه، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾[٢].

والقرآن الكريم والقراءات القرآنية حقيقتان متغايرتان، يقول الزركشي: «فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرهما»[٣].

وقد اشترط العلماء لصحة القراءة شروط ثلاثة:

١- صحة سندها.

٢- موافقة اللغة العربية ولو بوجهٍ.

٣- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

يقول ابن الجزري رحمه الله: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجهٍ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى

(١) ينظر: المحتسب ١/ ٣٢-٣٣، الخزانة ١/ ٩.

(٢) من الآية ٩ من سورة الحجر.

(٣) البرهان في علوم القرآن ١/ ٣٨.

اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»(١).

وأما الاحتجاج بالقراءات في النحو فإنه يحتج بها، سواء أكانت متواترة أم شاذة.

يقول السيوطي: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به، سواء كان متواترًا أم آحادًا، أم شاذًا»(٢).

ويقول البغدادي: «وأما قائل الثاني [يعني النشر] فهو إما ربنا، فكلامه – عز اسمه- أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه»(٣).

واختلف النحويون في موقفهم من القراءات القرآنية، فعظَّمها بعضهم ودافع عنها، ورد بعضهم من القراءات القرآنية ما خالف القواعد التي وضعوها على الأكثر والأقيس من كلام العرب، وتأرجح موقف فريق ثالث فدافع عنها وعظمها في مواضع، وخطَّأها وغلَّط أصحابها في مواضع أخرى، على أن المتأخرين من العلماء كانوا أشد تمسكًا بالقراءات واحتجاجًا بها؛ لأنها عندهم ثابتة صحيحة لا يجوز ردها، ولا التقليل من شأنها.

ولهذا فقد انبرى كثير من المتأخرين يرد على من طعن في القراءات ردًا سماعيًا، أو قياسيًا(٤).

والحق أنه يجب التسليم بكل القراءات متواترها وآحادها وشاذها في الاحتجاج النحوي؛ لأنها ثابتة مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأن القراءات حاكم على علم العربية، كما ذكر ذلك بعض العلماء لا العكس(٥).

والقراء ليس لهم في القراءات آراء حتى ينسب إليهم الخطأ واللحن فيها، وإنما هم نقلة لما رووه بالتواتر، وقد تقرر أن القراءة سنة متبعة(٦).

---

(١) النشر في القراءات العشر ١/ ٩.

(٢) الاقتراح ١٥٢.

(٣) الخزانة ١/ ٩.

(٤) من هؤلاء العلماء ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٧٨، وابن مالك كما ذكر السيوطي في الاقتراح ١٤٥، وأبو حيان في البحر المحيط ٣/ ٥٠٠، ٤/ ٦٥٧.

(٥) ينظر: فيض نشر الانشراح ١/ ٤٢١.

(٦) ينظر: فيض نشر الانشراح ١/ ٤٢٧.

والتسليم بالقراءات في الاحتجاج هو مذهب المحققين من النحويين، كابن مالك[١]، وأبي حيان[٢]، والسيوطي[٣] وغيرهم.

وقد حفلت مسائل حروف المعاني الثلاثية كغيرها من المسائل باستدلالات كثيرة ومتوافرة بالقرآن الكريم أولاً، ثم بالقراءات القرآنية، وتعددت أوجه هذه الاستدلالات. وفيما يلي نماذج من ذلك.

أولاً: نماذج الاحتجاج بالقرآن الكريم:

تعددت أوجه الاحتجاج بآيات القرآن الكريم في مسائل حروف المعاني على ثلاثة أوجه:

١- إيراد الشواهد القرآنية للتمثيل لأمر من الأمور مما لا خلاف فيه بين النحويين، وإنما تورد الآية للتمثيل فقط. ومن نماذج ذلك:

- أورد النحويون[٤] عددًا من الآيات للتمثيل لوقوع الفعل الماضي المصحوب باللام بعد (إذن)، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ﴾[٧].

وليس هذا موضع خلاف بينهم، وإنما أوردوا الآيات للتمثيل لهذا الأمر من باب تطبيق القاعدة النحوية على آيات القرآن الكريم.

---

(١) ينظر: الاقتراح ١٤٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٥٠٠، ٤/ ٦٥٧ -٦٥٨.

(٣) ينظر: الاقتراح ١٤٥.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٥، الجنى الداني ٣٦٥، وتنظر مسألة: إعراب الفعل الماضي المصحوب باللام بعد (إذن) في الصفحة رقم [**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**].

(٥) من الآية ٧٥ من سورة الإسراء.

(٦) من الآية ٧٣ من سورة الإسراء.

(٧) من الآية ٩١٤ من سورة المؤمنون.

○ ومن ذلك ما أورده النحويون[١] للتمثيل لوقوع الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية، وليس هذا موضع خلاف بينهم، وإنما الخلاف في توجيه ذلك. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[٣]، وقوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾[٤].

○ ومن نماذج ذلك ما ذكره النحويون[٥] من أن من مواضع (إذا) الفجائية أن تقع في جواب الشرط، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾[٦].

○ ومن النماذج أيضًا ما ذكره النحويون[٧] من أن من معاني (ألا) أنها ترد لاستفتاح الكلام وتنبيه المخاطب، وذكروا أنها إذا جاءت لهذا المعنى تدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ومثلوا لدخولها على الاسمية بقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾[٨]، ولدخولها على الفعلية بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾[٩].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٣، الجنى الداني ٣٦٨، المغني ١/ ١٠٨، وتنظر مسألة: هل تدخل (إذا) الشرطية على الجملة الاسمية؟ في الصفحة رقم [١٠٥].

(٢) الآيتان ١ و٢ من سورة التكوير.

(٣) الآية ١ من سورة الانشقاق.

(٤) الآية ١ من سورة الانفطار.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٣٧٥.

(٦) من الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٧) ينظر: رصف المباني ٧٨، الجنى الداني ٣٨١.

(٨) من الآية ٦٢ من سورة يونس.

(٩) من الآية ٨ من سورة هود.

○ ومن نماذج ذلك ما مثَّل به النحويون[١] لدخول (ألا) التي للعرض على الفعل الظاهر بقوله تعالى: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾[٣].

○ ومن ذلك ما ذكره النحويون[٤] أن (إلى) حرف يدل على انتهاء الغاية الزمانية، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[٥]، وعلى انتهاء الغاية المكانية نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[٦].

○ ومن نماذج إيراد الآيات القرآنية للتمثيل لأمر غير مختلف فيه ما ذكره النحويون[٧] من أن (ما) الحرفية تدخل على (إنَّ) وأخواتها فتزيل اختصاصها بالأسماء، فتدخل على الأفعال، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[٩].

○ ومن نماذج ذلك ما ذكره النحويون[١٠] من أن (عسى) من أفعال المقاربة وعملها في الأصل عمل (كان)، إلا أن خبرها التزم كونه فعلاً مضارعًا، والأكثر اقترانه بـ(أن)،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٧٠-٧١.
(٢) من الآية ١٣ من سورة التوبة.
(٣) من الآية ٢٢ من سورة النور.
(٤) ينظر: المغني ١/ ٨٨.
(٥) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.
(٦) من الآية ١ من سورة الإسراء.
(٧) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٨٤، الجنى الداني ٣٩٥.
(٨) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء.
(٩) من الآية ٦ من سورة الأنفال.
(١٠) ينظر: الجنى الداني ٤٦٢، الهمع ٢/ ١٣٩-١٤٠.

ومثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾[(٢)].

٢- إيراد الشواهد القرآنية لإثبات قاعدة من القواعد أو حكم من الأحكام:

- ومن نماذج ذلك استدلال الأخفش[(٣)] لخروج (إذا) عن الظرفية – مع بقائها على اسميتها – بوقوعها مجرورة بـ(حتى) في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[(٤)].
- ومن ذلك استدلال ابن مالك[(٥)] لوقوع (إذا) موقع (إذ) ظرفًا لما مضى من الزمان بقوله تعالى: ﴿مَا عَلَى ٱلۡمُحۡسِنِينَ مِن سَبِيلٖۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝٩١ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ﴾[(٦)]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾[(٧)].
- ومن ذلك استشهاد الرضي[(٨)] لوقوع (إذا) موقع (إذ) بوقوعها بعد (حتى) وبعدها فعل ماضٍ، مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ﴾[(٩)]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ﴾[(١٠)]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارٗا﴾[(١١)].

---

(١) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٥٢ من سورة المائدة.

(٣) ينظر: المحتسب ٢/ ٣٠٨، المغني ١/ ١٠٩، الهمع ٣/ ١٧٨.

(٤) من الآية ٧٣ من سورة الزمر.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٢.

(٦) من الآيتين ٩١ و٩٢ من سورة التوبة.

(٧) من الآية ١١ من سورة الجمعة.

(٨) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٢٦.

(٩) من الآية ٩٣ من سورة الكهف.

(١٠) من الآية ٩٦ من سورة الكهف.

(١١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف.

- ومن النماذج استدلال الرضي أيضًا[١] لوقوعها دالة على استمرار الزمان بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾[٤].
- ومن نماذج ذلك استدلال البصريين ومن تابعهم[٥] لوجوب رفع الاسم الثاني من الجملة الاسمية الواقعة بعد (إذا) الفجائية (المسألة الزنبورية) ـبأن ما سمع في الفصيح وفي مقدمته القرآن الكريم هو الرفع لا غير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾[٦]، وقوله: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[٧].
- ذكر الزمخشري أن العامل في (إذا) الفجائية – على القول باسميتها – يكون في بعض المواضع فعلاً مخصوصًا هو فعل المفاجأة، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾[٨] قال: والتقدير: ففاجأ موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم. والمعنى: على مفاجأته حبالهم وعصيهم مخيلة إليه السعي[٩]. واستشهد أيضًا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾[١٠]، قال: والتقدير: ثم

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٢٦.
(٢) الآية ١١ من سورة البقرة.
(٣) من الآية ١٤ من سورة البقرة.
(٤) من الآية ٩٢ من سورة التوبة.
(٥) ينظر: المغني ١/ ١٠٦.
(٦) من الآية ١٠٨ من سورة الأعراف.
(٧) من الآية ٢٠ من سورة طه.
(٨) من الآية ٦٦ من سورة طه.
(٩) ينظر: الكشاف ٣/ ٧٥.
(١٠) من الآية ٢٠ من سورة الروم.

فاجأتم وقت كونكم بشرًا منتشرين[١]. وبقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَـٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾[٢]، قال والتقدير: فلما جاءهم بآياتنا فاجؤوا وقت ضحكهم[٣].

- استدل القائلون بأن ما بعد (إلى) داخل في حكم ما قبلها مطلقًا بقوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[٤] فالمرافق داخلة في حكم الغسل[٥].
- احتج القائلون بأن (إلى) تخرج إلى معنى المصاحبة، أو موافقة (مع) بقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٦]، والمعنى: من أنصاري مع الله، وهذا المعنى قال به الكوفيون وجماعة من البصريين[٧].
- احتج ابن مالك[٨] لمجيء (إلى) بمعنى التبيين – وهي المتعلقة في تعجب أو تفضيل بحب أو بغض مبنية لفاعلية مصحوبها – بقوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ﴾[٩].
- واحتج الأخفش لموافقة (إلى) الباء بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ﴾[١٠] قال: المعنى إذا خلوا بشياطينهم[١١].

(١) ينظر: الكشاف ٣/ ٤٧٩.
(٢) من الآية ١ من سورة الروم.
(٣) ينظر: الكشاف ٤/ ٢٥٨.
(٤) من الآية ٦ من سورة المائدة.
(٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ٣٢٨، شرح الدماميني على المغني ٤١١-٤١٢.
(٦) من الآية ٥٢ من سورة آل عمران.
(٧) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٠، الجنى الداني ٣٨٦، المغني ١/ ٨٨، المساعد ٢/ ٢٥٤، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩١٦.
(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٤٢.
(٩) من الآية ٣٣ من سورة يوسف.
(١٠) من الآية ١٤ من سورة البقرة.
(١١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٧٤.

○ احتج القائلون بوجوب كسر همزة (إنَّ) إذا وقعت جواب قسم دون لام بأن جميع ما ورد في القرآن الكريم ورد بالكسر[١]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍ﴾[٣].

○ ذهب الأخفش[٤] إلى أن (على) تكون اسمًا إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ﴾[٥]، قال: لأنها لو جعلت حرفًا في ذلك لأدى إلى تعدي فعل المخاطب إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب، فلا يقال: (ضربتُني) ولا (فرحتُ بي). وتابعه في ذلك ابن عصفور[٦].

٣- الاحتجاج بالشواهد القرآنية في الرد على المخالف:

وفي الغالب يكون الاحتجاج هنا احتجاجًا غير مباشر، إذ يثبت بالآية القرآنية حكمًا أو دليلاً عقليًا يبين بطلان قول المخالف.

○ من ذلك احتجاج القائلين بأن العامل في (إذا) الشرطية هو فعل الشرط ردًا على القائلين بأن العامل فيها جوابه بوقوع (إذا) الفجائية جوابًا لـ(إذا) الشرطية واستشهدوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ مِّنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ مَسَّتۡهُمۡ إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ فِيٓ ءَايَاتِنَا﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ﴾[٨]،

---

(١) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٦٩، شرح التسهيل ٢/ ٢٤-٢٥، الجنى الداني ٤١٣.
(٢) الآيات ١-٣ من سورة الزخرف.
(٣) الآيات ١-٣ من سورة الدخان.
(٤) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٣، المساعد ٢/ ٢٦٩، الهمع ٤/ ١٨٨، الخزانة ١٠/ ١٤٧-١٤٩.
(٥) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب.
(٦) ينظر: المقرب ١/ ١٩٦.
(٧) من الآية ٢١ من سورة يونس.
(٨) من الآية ٢٥ من سورة الروم.

وذلك مانع لعمل الجواب فيها؛ لأن ما بعد (إذا) لا يعمل فيما قبلها. وإذا امتنع عمل الجواب فيها فالعامل فيها فعل الشرط دون الجواب(١).

- ومن ذلك احتجاج القائلين بأن العامل فيها فعل الشرط ردًا على القائلين بأن العامل فيها الجواب – بوقوع جوابها منفيًا بـ(ما)، واستشهدوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾(٢). وما بعد (ما) النافية لا يعمل فيما قبلها، فإذا كان ذلك امتنع أن يكون العامل فيها الجواب وتعين كونه فعل الشرط(٣).
- رد ابن مالك على القائلين بظرفية (إذا) الفجائية بأنها تربط بين جملتي الشرط والجزاء، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٤)، قال: ولو كانت ظرفًا لم تربط بين جملتي الشرط والجزاء لأن ذلك لا يكون إلا حرفًا(٥).
- رد أبو حيان على ابن مالك قوله(٦): إنها – يعني (إذا) الفجائية – لو كانت ظرفًا لوجب اقترانها بالفاء إذا صُدِّرَ بها جواب الشرط؛ لأن ذلك لازم لكل ظرف صُدِّرَ به الجواب. قال أبو حيان(٧): ولا يلزم ما ذكر لأن جوابها مخالف لجواب بقية أدوات الشرط، فكذلك اختلفا في هذا، وذلك أن الفعل المرفوع يقع جوابًا لـ(إذا) دون الفاء، كقوله

(١) ينظر: المغني ١/ ١١٣، تمهيد القواعد ٤/ ١٩٥٠.
(٢) من الآية ٢٥ من سورة الجاثية.
(٣) ينظر: المغني ١/ ١١٤، تمهيد القواعد ٤/ ١٩٥١.
(٤) الآية ٣٦ من سورة الروم.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.
(٦) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٢١٤-٢١٥.
(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٩.

تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ تَعْرِفُ﴾[(١)]، ولا يقع بعد غيرها من أدوات الشرط إلا مقترنًا بالفاء كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[(٢)].

- رد الرضي على القائلين بزيادة (إذا) بقوله[(٣)]: ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة إذ حذف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز الوجود، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[(٤)]، قال أي: تكون أمور لا يقدر على وصفها، فالجزاء محذوف لتفخيم الأمر.

- ذهب الكوفيون[(٥)] إلى أن (إنَّ) وأخواتها لم تعمل في الخبر شيئًا وأنه باق على رفعه قبل دخولها، ومما استدلوا به على ذلك ضعفها وأنها أضعف من الأفعال، فيجب أن لا تكون مساوية لها فتعمل في اسمين.

ورد البصريون[(٦)] استدلالهم هذا بأنه فاسد، ومما يدل على فساد ما ذهبوا إليه —من ضعف عملها— أنها تعمل في الاسم إذا فصل بينها وبينه بظرف أو حرف جر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالاً وَجَحِيمًا﴾[(٧)]، وقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَةً﴾[(٨)].

- من ذلك أيضًا رد ابن مالك[(٩)] على القائلين بجواز الخفض بعد (ما خلا) و(ما عدا) محتجين بأن (ما) في ذلك زائدة لا مصدرية، ورد عليهم ابن مالك بأن في ذلك شذوذ،

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج.
(٢) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.
(٣) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٣٦.
(٤) الآية ١ من سورة الانشقاق.
(٥) ينظر: الإنصاف ١/ ١٧٦-١٧٧، التبيين عن مذاهب النحويين ٣٣٥-٣٣٧، اللباب في علل البناء والإعراب ٢١١.
(٦) ينظر: الإنصاف ١/ ١٧٨.
(٧) الآية ١٢ من سورة المزمل.
(٨) من الآية ٧٧ من سورة الحجر.
(٩) ينظر: شرح التسهيل ٣١٠.

وذلك لأن (ما) إذا زيدت مع حرف جر فإنها لا تتقدم عليه بل تتأخر عنه، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾(٢).

○ ومن ذلك رد القائلين بحرفية (رب) على قول القائلين باسميتها: إن القول بحرفيتها يشكل بمثل قولهم: (رُب رجل عاقل ضربت)، إذ يلزم من ذلك تعدية المتعدي إلى ما ينصبه بنفسه بحرف جر. فأجاب القائلون بحرفيتها بأن حروف الجر لم تجلب للتعدية، وإنما جلبت لما تعطى من معنى، وبأن الفعل المتأخر عن المفعول يضعف عن العمل فيعمد بحرف الجر، واستشهدوا لذلك بقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾(٣)، فالفعل (تعبرون) في هذه الآية لما تأخر عن المفعول ضعف عن العمل فعمد بحرف الجر (اللام)، وكذلك الأمر بالنسبة لـ(رُبَّ) تأخر الفعل عن المفعول فعمد بـ(رب) لتقويته على العمل(٤).

○ ومن نماذج ذلك في مسالة (عسى) المسندة إلى (أن) والفعل بين التمام والنقصان أن فريقًا من النحويين ذهبوا إلى أن (عسى) المسندة إلى (أنْ) والفعل تامة، وهي بمترلة (قارب)، و(أنْ) والفعل في موضع نصب على المفعول، والاسم الظاهر بعدهما فاعل، فإذا قيل: (عسى أن يقوم زيد) فـ(أنْ يقوم) في موضع المفعول، و(زيد) فاعل، والتقدير: قارب زيدٌ القيام(٥).

واعترض هذا القول بأنه لو كان كما قيل للزم إبراز الضمير مطلقًا، واتصاله بـ(عسى) إذا كان ضمير مخاطب فكنت تقول: (عسيت أن تقوم) ولما جاز أن تقول: (عسى أن تقوم) وهو جائز ووارد في أصح كلام، ومنه قوله تعالى(٦): ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾(٧).

---

(١) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.
(٢) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.
(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.
(٤) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٣٥.
(٥) ينظر: الجنى الداني ٤٦٤.
(٦) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة.
(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٩١، ٢٩٤-٢٩٥.

○ ومن نماذج إيراد الشواهد القرآنية في معرض الرد على المخالف: أن الأخفش[١] ذهب إلى اسمية (على) إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد واستدل بقوله تعالى: ﴿أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ﴾[٢] قال: لأنها لو جعلت حرفًا في ذلك لأدى إلى تعدي فعل المخاطب إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب فلا يقال: (ضربتُني) ولا (فرحتُ بي). ورد بأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر، للزم الحكم باسمية (إلى) في نحو قوله تعالى: ﴿فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ﴾[٣]، وقوله: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ﴾[٤] ولم يقل بذلك أحد[٥].

ثانيا: نماذج الاحتجاج بالقراءات في حروف المعاني:

جاء الاحتجاج بقراءات القرآن الكريم في حروف المعاني على الأوجه الثلاثة التي جاء عليها الاحتجاج بالقرآن الكريم، وهي كالتالي:

١- إيراد القراءة للتمثيل لأمر من الأمور مما لا خلاف فيه بين النحويين:

○ ومن نماذج ذلك الاستشهاد بقراءة ابن مسعود وابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَإِذاً لَّا يُؤۡتُونَ﴾[٦] بالنصب بحذف النون (فإذاً لا يؤتوا) حيث استشهد النحويون بذلك على جواز النصب بـ(إذن) إذا فصل بينها وبين الفعل بـ(لا) النافية[٧].

وليس هذا موضع خلاف بينهم، وإنما أورد النحويون هذه القراءة للتمثيل للفصل بين (إذن) والفعل المنصوب بها بـ(لا) النافية.

٢- إيراد القراءة لإثبات قاعدة من القواعد أو حكم من الأحكام:

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٣، المساعد ٢/ ٢٦٩، الهمع ٤/ ١٨٨، الخزانة ١٠/ ١٤٧-١٤٩.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة القصص.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٣، المغني ١/ ١٦٧.

(٦) من الآية ٥٣ من سورة النساء.

(٧) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٣، وتنظر مسألة: النصب بـ(إذن) إذا فصل بينها وبين الفعل بغير القسم في الصفحة رقم [١٢٦].

○ من نماذج ذلك إجازة ابن جني[١] جعل (إذا) مبتدأة، واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾[٢] في قراءة من قرأ بالنصب في قوله ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾، وهي قراءة شاذة. قال: وقوله تعالى ﴿إِذَا رُجَّتِ﴾ خبره، و(ليس لوقعتها كاذبة) و(خافضة) و(رافعة) أحوال ثلاثة، والمعنى: وقتُ وقوع الواقعة صادقةَ الوقوع خافضةَ قوم رافعةَ آخرين وقتُ رج الأرض.

○ ومن نماذج ذلك أن ابن مالك تابع الكسائي في المسألة الزنبورية المشهورة وقال بجواز رفع ونصب الاسم الثاني من الجملة الاسمية الواقعة بعد (إذا) الفجائية، فيجوز عندهم أن يقال: (قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي) و(فإذا هو إياها)، ومما وجه به ابن مالك النصب أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، واستشهد لذلك بقراءة الحسن: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٣] ببناء الفعل للمجهول[٤].

○ ومن نماذج ذلك ما وجه به ابن مالك النصب في المسألة السابقة وهو أن قولهم (إياها) مفعول به، والأصل: فإذا هو يساويها أو يشبهها، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، واستشهد لذلك بقراءة علي رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[٥] بالنصب، أي: نوجد عصبةً[٦].

---

(١) ينظر: المحتسب ٢/ ٣٠٨، وتنظر مسألة: هل تخرج (إذا) عن الظرفية وهي اسم؟ في الصفحة رقم [١١١].

(٢) الآية ١ من سورة الواقعة.

(٣) من الآية ٥ من سورة الفاتحة.

(٤) ينظر: المغني ١/ ١٠٦. وتنظر مسألة: إعراب الاسم الثاني من الجملة الاسمية الواقعة بعد (إذا) الفجائية في الصفحة رقم [٣٣].

(٥) من الآية ١٤ من سورة يوسف.

(٦) ينظر: المغني ١/ ١٠٦، وتنظر مسألة: إعراب الاسم الثاني من الجملة الاسمية الواقعة بعد (إذا) الفجائية في الصفحة رقم [٣٣].

○ ومن نماذج ذلك ما ذهب إليه الفراء[١] من أن (إلى) تأتي زائدة في الكلام، واستشهد لذلك بقراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾[٢] بفتح الواو (تَهوَى).

○ ومن ذلك استدلال النحويين[٣] لجواز إعمال (إنْ) مخففة بقراءة من قرأ بالتخفيف والنصب في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[٤]، وبقراءة التخفيف والنصب أيضًا في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٥].

○ ومن نماذج ذلك استشهاد النحويين[٦] لمجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)، بقوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٧] في قراءة من قرأ بتشديد النون من (إنَّ) وبالألف في (هذان).

٣- الاحتجاج بالقراءة في الرد على المخالف:

ومن نماذج ذلك ما ورد في الخلاف في (أمَّا) التي تفتح بعدها (أنَّ) إذ رد ناظر الجيش على أبي حيان قوله[٨]. إن المصدر الذي ينوب عن لفظ فعله يكون نكرة ولا يكون معرفة. فرد عليه ناظر الجيش[٩] بقراءة من قرأ بالنصب في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[١٠].

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٢، المساعد ٢/ ٢٥٦. وتنظر مسألة: هل تخرج (إلى) عن معناها الأصلي (انتهاء الغاية)؟ في الصفحة رقم [٤٥].

(٢) من الآية ٣٧ من سورة إبراهيم.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٢٠٨، الهمع ٢/ ١٨٤. وتنظر مسألة: هل تخفف (إنَّ) ؟ في الصفحة رقم [٦٣].

(٤) من الآية ١١١ من سورة هود.

(٥) الآية ٤ من سورة الطارق.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٩٤ -٢٩٦، البحر المحيط ٧/ ٣٥٠. وتنظر مسألة: هل تأتي (إنَّ) بمعنى (نعم) ؟ في الصفحة رقم [١٥١].

(٧) من الآية ٦٣ من سورة طه.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٨٧.

(٩) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٣٤١. وتنظر مسألة: الخلاف في (أمَّا) التي تفتح بعدها (إنَّ) في الصفحة رقم [١٤٣].

(١٠) الآية ١ من سورة الفاتحة.

الحديث النبوي الشريف:

يطلق (الحديث النبوي) ويراد به في الدراسات النحوية: أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، وأقوال الصحابة رضي الله عنهم التي تحكي فعلاً من أفعاله، أوحالاً من أحواله، أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين، حتى أقوال بعض الصحابة، أو أقوال التابعين متى جاءت عن طريق المحدثين، تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظٍ لغوي، أو وضع قاعدة نحوية(١).

ومع إجماع اللغويين والنحويين عامة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة، وأن الحديث لا يتقدمه شيء في باب الاحتجاج إذا ثبت لهم أنه لفظ النبي صلى الله عليه وسلم نفسه(٢)، إلا أن هناك خلاف واسع في قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في النحو، ويبدو أن أول ظهور جلي لهذا الخلاف كان في القرن السابع الهجري تقريبًا. كما ذهب إلى ذلك كثير من الباحثين المحدثين(٣).

أما المتقدمون من النحويين فإنهم سكتوا عن الاحتجاج بالحديث الشريف، و لم يتكلموا في ذلك منعًا أو جوازًا، إلا أنهم أعرضوا عن الاحتجاج به إلا في مواضع نادرة جدًا مقارنة بما يجب أن يكون.

ويوضح أبو الحسن الضائع سبب ذلك فيقول: «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة –كسيبويه وغيره – الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب. ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح كلام»(٤).

ويستمر الأمر كذلك إلى القرن السابع حيث ظهر الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي جليًا، وانقسم النحويون في ذلك إلى ثلاثة مذاهب:

---

(١) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية ٣/ ٢٣.

(٢) في أصول النحو ٤٧.

(٣) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ١٥، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١٠٩، مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٤٤.

(٤) الخزانة ١/ ١٠.

القول الأول:

مذهب المانعين الذين يمنعون الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقًا، ويتزعمهم في ذلك ابن الضائع، وتلميذه أبو حيان(١). واحتجوا بأمور:

١- تجويز رواية الحديث بالمعنى(٢)، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فتنقل بألفاظ مختلفة كحديث(٣): ((زوجتكها بما معك من القرآن)). وفي رواية أخرى: ((ملكتكها بما معك من القرآن)). وفي الثالثة: ((خذها بما معك من القرآن)). وفي الرابعة: ((أمكناكها بما معك من القرآن)).

فيعلم يقينًا أن الرسول عليه السلام لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظًا آخر مرادفًا لهذه الألفاظ فأتى الرواة بالمرادف إذ المعنى هو المطلوب.

٢- أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا من الأعاجم، فوقع اللحن في كلامهم ولا يعلمون ذلك(٤).

٣- أن أئمة النحو المتقدمين من المصرين لم يحتجوا بشيءٍ من الحديث(٥).

القول الثاني:

مذهب المجيزين مطلقًا، وعلى رأس هؤلاء ابن مالك(٦)، والرضي(٧)، وابن هشام(٨)، والدماميني، وابن الطيب الفاسي(٩)، والبغدادي(١٠). ويذهب هؤلاء إلى جواز الاحتجاج بالحديث النبوي للنحوي مطلقًا في ضبط ألفاظه.

---

(١) ينظر: الاقتراح ١٥٧-١٦١، الخزانة ١/ ٩.
(٢) ينظر: الاقتراح ١٥٨، الخزانة ١/ ٩، فيض نشر الانشراح ١/ ٤٤٧.
(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب تزويج المعسر لقوله تعالى: ﴿إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله﴾ ٧/ ١٠-١١.
(٤) ينظر: الاقتراح ١٥٩، الخزانة ١/ ١١، فيض نشر الانشراح ١/ ٤٨١.
(٥) ينظر: الخزانة ١/ ٩.
(٦) ينظر: الاقتراح ١٥٧، الخزانة ١/ ٩.
(٧) ينظر: الخزانة ١/ ٩.
(٨) ينظر: فيض نشر الانشراح ١/ ٤٤٦.
(٩) ينظر: المصدر السابق ١/ ٤٤٦. وابن الطيب الفاسي هو محمد بن الطيب محمد بن محمد الشرقي الفاسي، أبو عبد الله، من أشهر مصنفاته: فيض نشر الانشراح حاشية على الاقتراح للسيوطي، وإضاءة الراموس حاشية على قاموس الفيروز آبادي، وموطئة الفصيح لموطأة الفصيح شرح به نظم فصيح ثعلب لابن المرحل،وغيرها. توفي عام ١١٧٠هـ. ينظر: سلك الدرر ٤/٩١، هدية العارفين ٢/٣٣١، فهرس الفهارس ٢/١٠٦٧.
(١٠) ينظر: الخزانة ١/ ٩.

وأجاب هؤلاء عن حجج السابقين بما يلي:

١- أن الأصل الرواية باللفظ، ومعنى تجويز الرواية بالمعنى أن ذلك احتمال عقلي لا يقين بالوقوع، وعلى فرض وقوعه فالمغير لفظًا بلفظٍ في معناه عربي مطبوع يحتج بكلامه في اللغة.

٢- أن رواية الحديث بالمعنى انقطعت بعد تدوينه مباشرة. هذا إن وجدت. وتدوينه بدأ في رأس المائة الأولى من الهجرة، وانتهى بعد جمع الأحاديث في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم، وليس لأحد بعد جمعه في الكتب أن يبدل لفظًا مكان آخر(١).

وأجابوا عن الأمر الثاني – وهو وقوع اللحن فيه -:

بأن وقوع اللحن فيه إن وقع فهو قليل جدًا، لا يبنى عليه حكم، وقد تنبه إليه الناس وتحاموه ولم يحتج به أحد، ثم إن هذا الطعن وارد على ما يروى من الشعر وكلام العرب بصفة أقوى؛ إذ أن في رواته أعاجم، مع أن الحديث أولى بالتحري من الشعر في ضبطه، لتعلقه بالدين مباشرة(٢).

كما أجابوا عن الأمر الثالث – وهو أن المتقدمين من النحويين لم يحتجوا بشيء من الحديث – بأن هذا – لو صح – لم يلزم منه عدم صحة الاستدلال به(٣).

هذا وقد أثبتت الدراسات الحديثة استشهاد المتقدمين من النحويين بالحديث وإن كان ذلك على قلة(٤).

القول الثالث:

مذهب المتوسطين بين القولين، الذين أجازوا الاحتجاج ببعض الأحاديث، ومنعوه ببعضها الآخر، ومن هؤلاء الشاطبي(٥)، والسيوطي(٦).

---

(١) ينظر: الخزانة ١/ ١٤-١٥، في أصول النحو ٥٠-٥١، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٣، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث ٤٨-٥٠.

(٢) في أصول النحو ٥٠-٥٣.

(٣) ينظر: الخزانة ١/ ٩.

(٤) ينظر: في أصول النحو ٥٤، مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٥٢، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٦٧٨.

(٥) ينظر: الخزانة ١/ ٩، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١١١، مسائل الخلاف النحوية والتصريفية بين النحاس والفراء٥٠٠.

(٦) ينظر: الاقتراح ٧٤، الخزانة ١/ ١٣.

وأخذ الشاطبي على ابن مالك توسعه في الاحتجاج بأي حديث، فقال: «والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا. فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى. وهو قول ضعيف»[١].

وهذا التوسط من الشاطبي قريب مما أخذ به مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي درس هذه القضية وقرر الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصة بَيَّنَهَا[٢].

وهناك العديد من الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع وأشبعته بحثًا[٣].

وكل ما وقفت عليه من أحاديث احتج بها في مسائل حروف المعاني، احتج بها لإثبات قاعدة من القواعد، أو حكم من الأحكام، وفيما يلي نماذج من ذلك:

- احتجاج ابن مالك[٤] لجواز الجزم بـ(إذا) في سعة الكلام، وعدم قصر ذلك على ضرورة الشعر بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو قوله لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: ((إذا أخذتما مضاجعكما، تكبرا أربعًا وثلاثين، وتسبحا ثلاثًا وثلاثين، وتحمدا ثلاثًا وثلاثين))[٥].
- ومن نماذج ذلك ما ذهب إليه ابن مالك[٦] من القول بخروج (إذا) عن الظرفية – مع بقاء اسميتها- فتكون مفعولاً به، واستشهد لذلك بقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: ((إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت علي غضبى))[٧].
- ومنه احتجاج القائلين بجواز نصب الخبر بـ(إنَّ) بقوله عليه السلام[٨]: ((إنَّ قعرَ جهنم

---

(١) الخزانة ١/ ١٣.

(٢) ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٦٨٠.

(٣) منها: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث د. خديجة الحديثي، النحاة والحديث النبوي د. حسن عون، الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية د. محمد حمادي، الحديث النبوي في النحو العربي د. محمود فجال، السير الحثيث في الاستشهاد بالحديث د. محمود فجال.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٧١-٧٢.

(٥) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٣١].

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٠-٢١١.

(٧) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١١٢].

(٨) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٦٠].

لسبعين خريفا))[١].

- ومن ذلك احتجاج ابن مالك لوقوع (ثم) حرف ابتداء يقع بعده المبتدأ والخبر بقول النبي عليه السلام: ((لا يَبُولَنَّ أحدكم في الماءِ الدائمِ الذي لا يجري ثم يغتسل منه))[٢] حيث جوز في الفعل (يغتسل) ثلاثة أوجه:
  - الرفع على تقدير (ثم هو يغتسل منه) وهذا موضع الشاهد هنا.
  - النصب على إضمار (أنْ) وإعطاء (ثم) حكم واو الجمع.
  - الجزم عطفًا على موضع (يبولن) لأنه مجزوم الموضع بـــ(لا) التي للنهي[٣].

ومن نماذج الاحتجاج بأقوال الصحابة رضي الله عنهم:

- احتجاج القائلين بورود (إنَّ) بمعنى (نعم) بقول عبد الله بن الزبير: ((إنَّ وراكبها))، ردًّا على من قال له: (لعن الله ناقة حملتني إليك)[٤].
- ومن ذلك احتجاج القائلين بأن (نعم) لا يجاب بها بعد النفي المقرون بالاستفهام بقول ابن عباس رضي الله عنه، عند قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[٥]، قال رضي الله عنه: (لو قالوا نعم لكفروا)[٦]. وهذا يعني أنهم لو قالوا (نعم) لكان التقدير: نعم لست بربنا. ولو قالوا (بلى) فالتقدير: بلى أنت ربنا. وفي هذا دليل على أن (نعم) لا يجاب بها بعد النفي المقرون بالاستفهام.
- ومن النماذج ما احتج به القائلون بأن (نعم) قد توافق (بلى) فيجاب بها بعد النفي المقرون بالاستفهام، إذ احتجوا بقول الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم لما قال: ((ألستم ترون ذلك؟)) قالوا: نعم[٧].

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٩٤، الخزانة ١٠/ ٢٤٣.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٧٥].

(٣) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٢٢٠.

(٤) ينظر: الأغاني ١٢/ ٧١، النهاية في غريب الحديث ١/ ٧٨، شرح الجمل ١/ ٤٥٢، شرح التسهيل ٢/ ٣٢. وتنظر مسألة: هل تأتي (إنَّ) بمعنى نعم؟ في الصفحة رقم [١٥١].

(٥) من الآية ١٧٢ من سورة الأعراف.

(٦) ينظر: البرهان للزركشي ٢/ ٢٦٢، تفسير القرطبي ٢/ ١٢، المغني ١/ ١٣١، المساعد ٣/ ٢٣١.

(٧) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٥٠٤، تمهيد القواعد ٩/ ٤٤٩٨.

• ومن نماذج ذلك احتجاج ابن مالك[١] لمجيء (ليس) حرفًا عاطفًا بقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه[٢]: ((بأبي شبيهٌ بالنبي ليس شبيهٌ بعلي)).

كلام العرب شعرًا ونثرًا:

اعتنى اللغويون والنحويون بالمادة المروية عن العرب شعرًا ونثرًا، فدرسوها واعتمدوا عليها في استنباط القواعد وتقعيدها، كما اعتنوا بها فحدوها بحدود زمانية وأخرى مكانية؛ خوفًا على اللغة الفصيحة من الضياع، فما تجاوز هذه الحدود لم يأخذوا به ولم يعدوه حجة.

يقول السيوطي: «وأما كلام العرب فيحتج منه بما يثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم»[٣].

وهذه الحدود الزمانية والمكانية أساسها القرب أو البعد عن مجاورة الأعاجم، أو الاختلاط بهم[٤].

فأما الحدود الزمانية فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواءً أسكنوا الحاضرة أم البادية.

وأما الشعراء فقد صنفوا أصنافًا أربعة:

جاهليين لم يدركوا الإسلام، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام، وإسلاميين لم يدركوا من الجاهلية شيئًا، ومحدثين أولهم بشار بن برد.

وهناك شبه إجماع على صحة الاستشهاد بالطبقتين الأوليين، واختلفوا في الطبقة الثالثة، أما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها[٥].

وكان آخر من يحتج بشعره على هذا الأساس بالإجماع إبراهيم بن هرمة (٧٠-١٥٠) الذي ختم الأصمعي به الشعر[٦].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٤٦ -٣٤٧.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩٩].

(٣) الاقتراح ١٦٢.

(٤) ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي ١٦٤، في أصول النحو ٢١.

(٥) ينظر: الخزانة ١/ ٥-٦، في أصول النحو ١٩-٢٠.

(٦) ينظر: الاقتراح ١٨١.

وأما الحدود المكانية أو القبائل فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج على اختلاف قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة، وبناءً عليه فقد قسم العلماء القبائل التي يؤخذ عنها وسموها بأسمائها(١).

ويمكن القول بأن مرد الأمر في ذلك كله إلى الوثوق بسلامة لغة المحتج به وعدم تطرق الفساد إليها.

ولقد حفلت كتب النحو بشواهد كثيرة متوافرة من كلام العرب شعرًا ونثرًا وكان للشعر منه أوفى الحظ والنصيب.

ومن نماذج ذلك:

أولاً: من نماذج الاحتجاج بالشعر:

من خلال دراستي لمسائل الخلاف في حروف المعاني وجدت أن احتجاج النحويين بالشعر جاء على ثلاثة أوجه:

١- إيراد الشعر للتمثيل لأمر غير مختلف فيه:

وذلك بأن يورد النحوي البيت من الشعر للتمثيل لأمر غير مختلف فيه عند النحويين وإنما من باب التمثيل وتطبيق القاعدة النحوية على كلام العرب، ومن نماذج ذلك:

- التمثيل للفصل بالقسم بين (إذن) والفعل المنصوب بها(٢) بقول حسان بن ثابت:

إِذَنْ واللهِ نَرمِيَهُمْ بِحَرْبٍ ... تُشِيْبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيْبِ(٣)

- التمثيل للفعل الماضي المصحوب باللام الواقع بعد (إذن)(٤) بقول الحماسي:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي ... بَنُو اللقِيْطَةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا
إِذًا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عِنْدَ الحَفِيْظَةِ إِنْ ذُوْ لُوثَةٍ لَانَا(٥)

(١) ينظر تفصيلها في: الاقتراح ١٦٢-١٦٤، فيض نشر الانشراح ١/ ٥٢٧.
(٢) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٣، المغني ٢/ ٨٠٠، الهمع ٤/ ١٠٥.
(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٢٦].
(٤) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٣٨، المغني ١/ ٢٨.
(٥) سبق تخريجهما في الصفحة رقم [**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**].

○ التمثيل للجزم بـــ(إذا) الشرطية في ضرورة الشعر[1] بقول النمر بن تولب:

وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَارْجُ الغِنَى وَإِلَى الَّذِي يُعْطِيْ الرَّغَائِبَ فَارغَبِ[2]

○ التمثيل لـــ(ألا) المركبة التي يقصد بها مجرد الاستفهام عن النفي بقول قيس بن الملوح:

أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلَاقِيْ الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي[3]

○ التمثيل لـــ(ألا) المركبة التي يقصد بها التوبيخ بقول حسان بن ثابت:

أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً إِلا تَجَشُّؤُكُم حَوْلَ التَنَانِيْرِ[4]

○ التمثيل لـــ(ألا) التي يقصد بها التمني[5] بقول الشاعر:

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ[6]

٢- الاحتجاج بالشعر لإثبات حكم من الأحكام أو قاعدة من القواعد:

○ من نماذج ذلك ما احتج به ابن مالك[7] لجواز مجيء الجملة الاسمية بعد (إذا) الشرطية، وعدم لزوم فاعلية الاسم المرفوع بعدها؛ إذ احتج بأنه قد ورد إيلاء (إذا) جملة اسمية خبرها ظرف استغني به عن الفعل، ولا يفعل ذلك بمختصٍ بالفعل، ومثل لذلك بقول الفرزدق:

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ[8]

○ واحتج أيضًا بورود (أنْ) الزائدة وبعدها جملة اسمية بعد (إذا)، قال: ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل، وذلك كقول أوس بن حجر:

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِيْ يدٍ في لُجَّةِ الماءِ غَامِرُ[9]

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٣٦٧.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٧].

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٩].

(٤) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٣٥].

(٥) ينظر: الجنى الداني ٣٨٤.

(٦) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٣٥].

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٣-٢١٤.

(٨) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٠٦].

(٩) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٠٦].

○ واحتج أيضًا بمجيء ضمير الشأن بعد (إذا)، وضمير الشأن لا يرتفع بفعل يفسره ما بعده، وذلك كقول ضغيم الأسدي:

إِذَا هُوَ لَمْ يَخَفْنِيْ فِي ابْنِ عَمِّي ... وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظَّلُوْمُ(١)

وكذلك ضمير القصة في قوله:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ خِلْطٌ إِذَا هِيَ أَرْسَلَتْ ... يَمِيْنُكَ شَيْئًا أَمْسَكَتْهُ شِمَالُكَا(٢)

○ ومن نماذج ذلك احتجاج القائلين بوقوع (إذا) موقع (إذ) ظرفًا لما مضى من الزمان، ومنهم ابن مالك(٣) الذي احتج بقول الشويعر محمد بن حمران الجعفي:

حَلَلْتُ بِهَا وِتري وَأَدْرَكْتُ ثُؤْرَتِيْ ... إِذَا مَا تَنَاسَى ذَحْلَهُ كُلُ غَيْهَبِ(٤)

واحتج أيضًا بقول الكميت بن زيد:

ما ذَاقَ بُؤسَ مَعِيْشَةٍ وَنَعِيْمَهَا ... فيما مَضَى أَحَدٌ إِذَا لَمْ يَعْشَقِ(٥)

○ ومن ذلك ما ذهب إليه الأصمعي من أن وقوع (إذ) و(إذا) في جواب (بينا) و(بينما) غير فصيح، وكان يستضعف الإتيان بهما. واستشهد لذلك بكثرة مجيء (بينا) و(بينما) بدونهما(٦)، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

بَيْنَا تَعَنُّقِه الكُمَاةَ وَرَوْغِه ... يَوْمًا أُتيحَ له جَرِيْءٌ سَلْفَعُ(٧)

○ ومن ذلك ما احتج به أبو عبيدة(٨) لوقوع (إذا) زائدة في الكلام؛ إذ احتج بقول الأسود بن يعفر:

فَإِذَا وَذَلِكَ لا مَهَاهَ لِذِكْرِهِ ... والدَّهْرُ يُعقِبُ صَالِحًا بِفَسَادِ(٩)

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٠٧].
(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٠٧].
(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٢.
(٤) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٥٢].
(٥) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٥٢].
(٦) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٩٩.
(٧) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٥٥].
(٨) ينظر: المجاز ١/ ٣٧.
(٩) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٦٢].

ويقول عبد مناف بن ربع الهذلي، وهو آخر قصيدة:

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوْهُم فِي قَتَائِدَةٍ شَلاً كَمَا تَطْرُدُ الجَمَّالَةُ الشُرُدَا[1]

○ ومن ذلك احتجاج ابن جني – وهو قول الخليل أيضًا[2] – لمجيء (على) زائدة للتعويض بقول الراجز:

إِنَّ الكَرِيْمَ وَأَبِيْكَ يَعتَمِلْ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ[3]

قال ابن جني: أراد (من يتكل عليه) فحذف (عليه) وزاد (على) قبل (من) عوضًا[4].

○ ومنه احتجاج ابن مالك لمجيء (إذا) زائدة لغير تعويض بقول حميد بن ثور الهلالي:

أَبَى اللهُ إِلاَّ أنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِ أَفْنَانِ العِضَاهِ تَروْقُ[5]

على أنه زاد (على)؛ لأن (راق) متعدٍ مثل (أعجب) لأهما بمعنى واحد، تقول: راقني حسن الجارية وأعجبني عقلها[6].

٣- الاحتجاج بالشعر في الرد على المخالف:

○ من نماذج ذلك ما احتج به القائلون بأن العامل في (إذا) الشرطية فعل الشرط، ردًا على القائلين بأها مضافة لفعل الشرط وأن العامل فيها جوابه، قالوا: لأن القول بأن العامل فيها فعل الشرط ممتنع في مثل قول زهير:

بَدَا لِيْ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا [7]

لأن الجواب محذوف، والتقدير: إذا كان جائيًا فلا أسبقه، ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئًا وقت مجيئه، لأن الشيء إنما يسبق قبل مجيئه[8].

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٦٢].
(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٨١.
(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩١].
(٤) ينظر: التمام لابن جني ٢٤٦.
(٥) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩١].
(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٦٥.
(٧) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١١٧].
(٨) ينظر: المغني ١/ ١١٢-١١٣.

○ ومن ذلك ما احتج به ابن مالك[١] لكون (إذا) الفجائية حرفًا ردًا على القائلين بظرفيتها.

قال: لأنها لو كانت ظرفًا لم تقع بعدها (إنَّ) المكسورة غير مقترنة بالفاء، كما لا تقع بعد سائر الظروف، نحو: عندي أنك فاضل، وقد وقعت بعدها (إن) المكسورة غير مقترنة بالفاء كقوله:

وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيْلَ سَيِّدَا إِذَا إِنَّهُ عبدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ[٢]

○ ومن ذلك ما ردَّ به بعض النحويين على الأخفش قوله: إن (عسى) إذا اتصل بها ضمير النصب باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر، ولكن ضمير النصب وضع موضع المرفوع فهو نائب عنه، و(أنْ) والفعل في موضع نصب خبرًا لها كما كان. ورُدَّ بأنه قد صُرِّحَ بعد (عسى) المتصل بها ضمير النصب بالاسم مرفوعًا مكان (أن تفعل) فقال صخر بن جعد الخضري:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِيْ نَحْوَهَا فَأَعُوْدُهَا[٣]

فهذا قاطع ببطلان مذهب أبي الحسن الأخفش؛ إذ لو كان في موضع نصب لقال: (عساها نارَ كأسٍ)[٤].

ثانيًا: كلام العرب المنثور:

وأقوال العرب المحتج بها في حروف المعاني جاءت على خمسة أنواع:

١- لغات العرب:

وذلك بأن يحتج النحوي بلغة قبيلة بعينها، أو منطقة بعينها.

ومن نماذج الاحتجاج بلغات العرب ما رواه أبو عمرو بن العلاء في مثل قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، حيث روى النصب عن الحجازيين، والرفع عن بني تميم، وقال: ليس على وجه الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب[٥].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٥.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٢٣].

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٠٩].

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٦٣، الجنى الداني ٤٦٩.

(٥) ينظر: مجالس العلماء ٣، شرح الجمل ١/ ٤٠٥، الأشباه والنظائر ٥/ ٥٢-٥٣.

ومن ذلك احتجاج القائلين بتركيب (منذ) بأن بني سليم بكسرون الميم فيقولون (مِنذُ) و(مِذُ) مما يدل على أن أصلها (مِنْ)[١].

٢- أمثال العرب:

وذلك بأن يحتج النحوي بمثل معروف من أمثال العرب.

ومن نماذج ذلك أن عامة النحويين يذهبون إلى أن همزة الاستفهام إذا دخلت على (لا) النافية فقد تدل على مجرد الاستفهام المحض الخالي عن التقرير والتوبيخ والإنكار، ومما احتجوا به لذلك قول العرب في المثل[٢]: (ألا قِمَاصَ بالعير)[٣].

٣- أقوال معينة وليست أمثالا:

وذلك بأن يحتج النحوي بقول معين سمعه نصًا من العرب أو روي عنهم، ويشتهر هذا القول في كتب النحو وليس مثلاً من الأمثال:

- ومن نماذج ذلك ما رواه أبو زيد الأنصاري عن العرب قولهم: (قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها) وهو القول المشهور الذي نسبت إليه مسألة: إعراب الاسم الثاني من الجملة الاسمية الواقعة بعد (إذا) الفجائية، فعرفت هذه المسألة بالمسألة الزنبورية نسبة إلى هذا القول. ورواية أبي زيد الأنصاري هذه احتج بها القائلون بجواز النصب في هذه المسألة[٤].
- ومن ذلك احتجاج الفراء لجواز خروج (إلى) عن معناها الأصلي ومجيئها بمعنى (مع) بقول العرب: (الذود إلى الذود إبل)، والمعنى: إن الذود مع الذود إبل[٥].
- ومن ذلك ما احتج به القائلون بأن (ليس) تأتي لنفي الماضي؛ إذ احتجوا بما رواه سيبويه عن العرب من قولهم: (ليس خَلَقَ اللهُ مِثلَهُ)[٦].

٤- استعمال العرب دون قول معين:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٨، شرح الكافية ٤/ ١٥٢-١٥٣، الارتشاف ٣/ ١٤١٦.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٧٠].

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٣١.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/ ٧٠٣-٧٠٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٨.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ١٤٧، الجنى الداني ٤٩٩، المساعد ١/ ٢٨٥-٢٨٦.

وذلك بأن يحتج النحوي بأنه سمع أو روى عن العرب الرفع في هذه المسألة أو النصب أو غير ذلك دون أن ينقل عنهم نصًا بعينه.

ومن نماذج ذلك ما ذهب إليه الكوفيون والبغداديون من أن (بَلْهَ) يكون من أدوات الاستثناء، واستشهدوا على ذلك بما سمع عن العرب من فتح ما بعده، نحو: (جاء القوم بله زيدًا)[(١)].

وفي ذات المسألة ذهب قطرب وأبو الحسن الأخفش إلى أن (بَلْهَ) تكون بمعنى (كيف) إذا رفع ما بعدها، وروى قطرب عن العرب رفع ما بعدها، نحو: (جاء القوم بله زيدٌ)[(٢)].

٥- موافقة العرب:

وذلك بأن يحتج النحوي بموافقة العرب له فيما ذهب إليه.

ومن ذلك احتجاج القائلين بجواز النصب في المسألة الزنبورية المشهورة واحتجوا لذلك بأن العرب الذين حكموا في المسألة وافقوا الكسائي فيما قاله من جواز النصب[(٣)].

وجاء احتجاج النحويين بأقوال العرب في حروف المعاني على ثلاثة أوجه:

١- الاحتجاج بقول العرب لإثبات حكم من الأحكام أو قاعدة من القواعد:

- ومن نماذج ذلك ما ذهب إليه الكوفيون من أن (إنَّ) وأخواتها لم تعمل في الخبر شيئًا، وإنما هو باقٍ على رفعه قبل دخولها، واحتجوا بأنها أضعف من الأفعال فيجب أن تكون مساوية لها فتعمل في اسمين، قالوا: ومما يدل على ضعف عملها أنها إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها، واكتفي بذلك المعترض، واستشهدوا لذلك بقول العرب: (إن بك يكفل زيدٌ)، فكأنها رضيت بالصفة لضعفها، واستشهدوا أيضًا لضعف عملها بأنه روي أن ناسًا من العرب قالوا: (إن بك زيدٌ مأخوذٌ) فلم تعمل (إنَّ) لضعفها[(٤)].

(١) ينظر: الجنى الداني ٤٢٥، المغني ١/ ١٣٣، شرح الدماميني على المغني ٥٩٨.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٤-١٥٥٥، الجنى الداني ٤٢٦، الهمع ٣/ ٢٩٦.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢/ ٧٠٣-٧٠٤.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/ ١٧٦-١٧٧، التبيين ٣٣٥-٣٣٧، اللباب في علل البناء والإعراب ٢١١.

○ ومن نماذج ذلك ما احتج به القائلون بأن (إنَّ) قد تخفف، واستدلوا على ذلك بإعمالها مخففة، من ذلك ما رواه سيبويه قال: «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لمنطلقٌ»[١] ومثله قول الأخفش: «زعموا أن بعضهم يقول: إنْ زيدًا لمنطلقٌ»[٢].

○ ومن نماذج ذلك أن الكوفيين زادوا في حروف النداء (آ) و(آي)، رواية عن العرب. قال ابن مالك: «ولم يذكر مع حروف النداء (آ) و(آي) بالمد إلا الكوفيون، رووها عن العرب الذين يثقون بعربيتهم، ورواية العدل مقبولة»[٣].

○ ومن ذلك احتجاج القائلين بأن (على) تخرج عن معناها الأصلي وتوافق الباء بقول العرب: (اركب على اسم الله)، أي: باسم الله[٤].

٢- الاحتجاج بقول العرب في الرد على المخالف:

من نماذج ذلك: أن سيبويه ومن تابعه يذهبون إلى أن (عسى) في مثل قولهم:

(عسى زيدٌ أن يفعل) تامة، والمرفوع بها فاعل، و(أن) والفعل في موضع نصب على المفعول، والفعل مضمن معنى (قارب)، أو يكون (أنْ) والفعل منصوبين على إسقاط الخافض، والتقدير: قرب زيدٌ من القيام.

ووجه ما ذهبوا إليه أن (أنْ) والفعل مقدر بالمصدر، والمصدر لا يكون خبرًا عن الجثة، فإذا جعلت (عسى) ناقصة لزم من ذلك أن يكون المصدر خبرًا عن الجثة. وأجاب القائلون بأن (عسى) في هذه الحالة ناقصة بأمور منها: أن المصدر قد يخبر به عن الجثة على سبيل المبالغة، واحتجوا لذلك بقول العرب: (زيدٌ عدلٌ وصوم). من باب المبالغة[٥].

٣- نفي الحكم لانتفاء شاهده من كلام العرب:

من نماذج ذلك أن بعض النحويين قالوا: إن (إذا) الزمانية تقع اسمًا صريحًا في نحو: (إذا يقوم زيدٌ يقعد عمرو)، أي: وقت قيام زيد وقت قعود عمر.

---

(١) الكتاب ٢/ ١٤٠.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٤٥. وتنظر مسألة: هل تخفف (إنَّ) ؟ في الصفحة رقم [٦٣].

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٤٧٨، المغني ١/ ١٦٥، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨٢، شرح الدماميني على المغني ٧٣٨.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٤٦٤، المغني ١/ ١٧٣، حاشية الدسوقي ١/ ٤١٤.

قال الرضي تعليقًا على هذا القول: «ولم أعثر لهذا على شاهد من كــلام العــرب»[1] فالرضي هنا ينكر وقوع (إذا) الزمانية اسمًا صريحًا بحجة عدم وجود شاهدٍ لذلك من كــلام العرب.

(١) شرح الكافية ٤/ ١٣٦.

المبحث الثاني: القياس:

القياس في اللغة: مصدر من الفعل (قَاسَ)، يقال: قاس الشيء يقيسه قيسًا وقياسًا واقتاسه وقيَّسه، بمعنى: قدره على مثاله[١].

والقياس اصطلاحًا هو كما قال الأنباري: «حمل فرع على أصله بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»[٢].

وقيل هو: «حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه»[٣].

ويعد القياس الأصل الثاني من الأصول النحوية. وهو ثابت لا يقبل إنكاره، يقول الأنباري: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحدٌ من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة»[٤].

ويقول السيوطي: «وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه»[٥].

ويأتي القياس في المرتبة الثانية بعد السماع كدليل من أدلة النحو؛ فإذا خالف السماع القياس قدم السماع وأخذ به. يقول ابن جني: «واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلابد من إتباع السماع الوارد به فيه نفسه»[٦].

وللقياس أركان أربعة:

١- أصل، وهو المقيس عليه.

٢- فرع، وهو المقيس.

٣- حكم.

٤- علة جامعة[٧].

---

(١) لسان العرب ٦/ ١٨٧ (قَ يَ سَ).

(٢) لمع الأدلة ٩٣.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥.

(٤) لمع الأدلة ٩٥.

(٥) الاقتراح ٢١٤.

(٦) الخصائص ١/ ١١٠.

(٧) ينظر: لمع الأدلة ٩٣، الاقتراح ٢١٧.

وله أنواع أربعة:

١- حمل فرع على أصل، كإعلال الجمع حملاً على مفرده، كقولهم: (قِيَم) و(دِيَم) في ما مفرده: (قيمة) و(ديمة).

٢- حمل أصل على فرع، كإعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته، كـ(قمتُ قيامًا) و(قاومت قِوامًا).

٣- حمل نظير على نظير، كزيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية، والموصولة؛ لأهما بلفظ (ما) النافية.

٤- حمل ضد على ضد، ومن أمثلته النصب بـ(لم) حملاً على الجزم بـ(لن)؛ فإن الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل[1].

ونظرًا لمكانة القياس في النحو فلا يمكن أن يخلو كتاب نحوي من مسائل القياس، كما لا يمكن لنحوي أن يستغني عنه كدليل من أدلة النحو، حيث إنه الأصل الثاني الذي بُني عليه النحو، واعتمد في تأصيل قواعده عليه.

وكذا فإنه لم تخل مسألة من مسائل حروف المعاني التي درستها من القياس كدليل عقلي، ووروده في هذه المسائل جاء على ثلاثة أوجه.

١- نقل قياس أحد أئمة النحو المتقدمين:

○ ومن نماذج ذلك ما نقله أبو حيان في مسألة: النصب بـ(إذن) إذا توسطت بين ذي خبر وخبره، وذلك أنه إذا وقعت (إذن) بعد اسم (إنَّ) فالكسائي والفراء يجيزان نصب الفعل الواقع بعدها ورفعه على إعمال (إذن) وإهمالها. وإن وقعت بعد اسم (أنّ) والمتسبب في فتح همزتها الظن أو ما أشبهه نحو: (ظننت أن عبد الله إذن يزورك) جاز الوجهان عندهما أيضًا.

أما إذا كان السبب في فتح همزتها غير الظن أو ما أشبهه نحو: (يعجبني أن عبد الله إذن يزورك)، أو وقعت بعد المفعول الثاني لظننت نحو: (ظننت زيدًا إذن يكرمك)

---

(١) ينظر: الاقتراح ٢٢٦-٢٣٣.

فالفراء على إبطال عمل (إذن) حينئذٍ. قال أبو حيان: «وقياس قول الكسائي جواز الوجهين»[١].

- ومن ذلك أيضًا ما نقل عن الأخفش أن قياس قوله في مسألة دخول (ليت) على (أنَّ) وصلتها بلا فصل، أن (أنَّ) وصلتها في هذه الحالة تسد مسد اسم (ليت) فقط والخبر محذوف بينما يذهب سيبويه إلى أن (أنَّ) وصلتها تسد مسد جزأي الإسناد بعد (ليت).

قال ابن يعيش في هذه المسألة: «وقياس مذهب الأخفش وتقديره مفعولاً ثانيًا من (ظننت) أن تقدر في (ليت) خبرًا»[٢].

- ومن ذلك أيضًا ما ذكره الشاطبي من أن النصب بـ(خلا) و(عدا) إذا اتصلت بهما (ما) هو القياس المطرد، والجر بهما قليل؛ حيث يقول: «فأما إن اتصلت بهما (ما) فإن الوجه المختار هو النصب، كما نص عليه [يعني ابن مالك] بقوله: (وبعد ما انصب) فبين أن النصب هو الوجه والقياس المطرد إذا وقعا بعد (ما)، وأما الجر فقليل»[٣].

٢- الاحتجاج بالقياس في إثبات قاعدة من القواعد أو حكم من الأحكام:

- من نماذج ذلك إجازة ابن عصفور وأبي الحسن الأبذي الفصل بالظرف بين (إذن) والفعل المنصوب بها قياسًا على الفصل بالقسم[٤].
- ومن نماذج ذلك قياس جمهور النحويين لفظ (إذن) عند الوقف عليها على الاسم المنون المنصوب، فيوقف عليها بالألف تشبيها لها به، لأن نونها ساكنة بعد فتح فأشبهت تنوين المنصوب. وذهب بعض النحويين إلى أنها يوقف عليها بالنون قياسًا على (أنْ) و(لنْ) لأنهما بمترلتهما؛ وذلك أنها حرف ولا يدخل التنوين في الحروف[٥].

---

(١) الارتشاف ٤/ ١٦٥٢.

(٢) شرح المفصل ٨/ ٨٥.

(٣) المقاصد الشافية ٣/ ٤٠٩.

(٤) ينظر: المقرب ١/ ٢٦٢، الارتشاف ٤/ ١٦٥٣، الهمع ٤/ ١٠٥.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٣٦٥، المغني ١/ ٢٨.

○ ومن ذلك ما ذهب إليه الخليل في أحد قوليه، وسيبويه[١]، وأكثر النحويين[٢] من أن (إذن) تنصب الفعل بنفسها، وليست (أنْ) مضمرة بعدها، وذلك قياسًا على (أنْ) لأنها أشبهت (أنْ) في إخلاص الفعل للاستقبال، واختصاصها بالجواب فعملت عملها، وهي أي (إذن) حين اجتماع شروط عملها مختصة بالفعل، وكل مختص يعمل[٣].

○ ومن النماذج أيضًا قياس القائلين بأن (على) تكون اسمًا، وأنها إذ ذاك اسم مبني؛ إذ ذهبوا إلى أنها إذا كانت اسمًا فهي اسم مبني قياسًا لها على (عن) و(والكاف) و(مذ) و(منذ) إذا كانت أسماء فإنها تبنى لتضمنها معنى الحرف؛ لأنها بمعنى واحد، فحملت عليها (على) طردًا للباب[٤].

٣- الاحتجاج بالقياس في الرد على المخالف:

○ من نماذج ذلك ما ردَّ به بعض النحويين قول الأخفش حين ذهب إلى اسمية (على) إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[٥]، قالوا في الرد على ذلك: لو لزمت اسميتها لما ذكر للزمت اسمية (إلى) في نحو قوله تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾[٧] ولم يقل بذلك أحد[٨]. فردَّ هؤلاء النحويون قول الأخفش بناء على قياس (على) على (إلى)، فلما لم تخرج (إلى) بما ذكر عن اسميتها لزم عندهم أن لا تخرج (على) عن اسميتها بذلك.

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١٦.
(٢) ينظر: رصف المباني ٦٩-٧٠، الجنى الداني ٣٦٣، المساعد ٣/ ٧٣-٧٤، الهمع ٤/ ١٠٤-١٠٥.
(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٤-٣٥.
(٤) ينظر: الهمع ٤/ ١٨٨.
(٥) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب.
(٦) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.
(٧) من الآية ٣٢ من سورة القصص.
(٨) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٣، المغني ١/ ١٦٧.

المبحث الثالث: الإجماع:

الإجماع لغة: مصدر، فعله: أجمع. ومن معانيه: العزم على الأمر، يقال: جَمَعَ أمره، وأجمعه وأجمع عليه: عزم عليه وأجمع أمره، أي: جعله جميعًا بعدما كان متفرقًا(١).

والإجماع في الاصطلاح: إجماع نحويي البلدين البصرة والكوفة، واتفاقهم على رأي واحد في مسألة واحدة(٢).

ويضع ابن جني شرطًا لحجية الإجماع فيقول: «إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ»(٣).

وعليه فإن شرط حجية الإجماع عدم مخالفة السماع والقياس. وبهذا فإنه يأتي في مرتبة ثالثة من أدلة النحو بعد السماع والقياس.

ونقل السيوطي عن غير ابن جني قوله: «إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر، خلافًا لمن تردد فيه، وخرقه ممنوع، ومن ثم رُدَّ»(٤).

ومن المقرر أنه لا يجوز لأحد أن يقدم على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها إلا بعد إمعان وتدقيق(٥).

وهناك ثلاثة أنواع للإجماع(٦) عرض لها العلماء:

١- إجماع النحويين.

٢- إجماع الرواة. ويكون باتفاق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد. وقد عده الأنباري حجة(٧).

---

(١) ينظر: لسان العرب ٨/ ٥٧-٥٨ (ج م ع).

(٢) ينظر: الاقتراح ٢٠٤، فيض نشر الانشراح ٢/ ٦٩٩.

(٣) الخصائص ١٦٩.

(٤) الاقتراح ٢٠٦.

(٥) ينظر: الخصائص ١٦٩، الاقتراح ٢٠٤.

(٦) ينظر: أصول النحو العربي لمحمود نحلة ٧٩-٨١.

(٧) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٩١، ٥٩٢.

٣- إجماع العرب، وهو أن يجمع العرب من غير النحاة على حكم من الأحكام، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه.

وقد عرض له السيوطي في كتابه الاقتراح، واعتد به أصلاً يحتج به، إن أمكن الوقوف عليه(١).

واحتج النحويون بالإجماع في مسائل حروف المعاني، كما احتجوا به في سائر المسائل النحوية وكان ورود الإجماع في مسائل حروف المعاني لا يخلو من أحد وجهين:

١- نقل إجماع النحويين:

- ومن نماذج ذلك ما نقل من إجماع النحويين على أن (إنَّ) وأخواتها إذا دخلت على الجملة الاسمية فإنها تنصب المبتدأ اتفاقًا(٢).
- ومن نماذج ذلك ما نقل من إجماعهم على وجوب كسر همزة (إنَّ) إذا وقعت جواب القسم ومعها اللام؛ وذلك لأنها مع اللام يجب أن تكون جوابًا للقسم، ولا يجوز أن تكون مفعولاً؛ لأن (إنَّ) المفتوحة لا تجامعها اللام إلا مزيدة على ندور(٣).
- ومن ذلك ما نقل من إجماعهم على جواز فتح (إنَّ) بعد (مذ) و(منذ)(٤).

قال أبو حيان يذكر المواضع التي تفتح فيها همزة (إنَّ): «وبعد (مذ) و(منذ) تقول: ما رأيته مذ أن الله خلقني. هذا باتفاق»(٥). ويقو المرادي: «وزاد بعضهم موضعًا آخر، وهو أن تقع بعد (مذ) و(منذ). قلت: أما الفتح بعدهما فمتفق عليه»(٦).

- ومن ذلك أيضًا ما نقل من إجماعهم على الخفض بعد (بَلْهَ) و لم يرو في ذلك خلافًا(٧).

يقول أبو حيان: «وأما الجر بعدها، فمجمع على سماعه من كلام العرب»(٨).

---

(١) ينظر: الاقتراح ٢٠٧.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٥-٦، الهمع ٢/ ١٥٥.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٦٧، المساعد ١/ ٣١٩، تمهيد القواعد ٣/ ١٣٤٤، المقاصد الشافية ٢/ ٣٣١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٩٣، الارتشاف ٣/ ١٢٦١، الجنى الداني ٤١٦.

(٥) الارتشاف ٣/ ١٢٦١.

(٦) الجنى الداني ٤١٦.

(٧) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٤-١٥٥٥، الجنى الداني ٤٢٥، المغني ١/ ١٣٣، شرح الدماميني على المغني ٥٩٨-٦٠١، الهمع ٣/ ٢٩٦.

(٨) الارتشاف ٣/ ١٥٤٣.

○ ومنه ما نقل من إجماعهم على أن موضع (ما) المصدرية التي تدخل على (خلا) و(عدا) والفعل بعدها نصب، ولا خلاف في ذلك بينهم[(١)].

يقول أبو حيان: «وموضع (ما) والفعل نصب لا خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين»[(٢)].

ويقول المرادي في معرض حديثه عن (خلا): «وإذا دخلت عليها (ما) المصدرية، فـ(ما) والفعل في موضع نصب بلا خلاف»[(٣)].

○ ومن النماذج أيضًا ما نقله السيرافي من إجماعهم على جواز الجر بـ(خلا)، قال: «وقد تكون (خلا) حرف جر، ولم أعلم خلافًا في جواز الجر بها»[(٤)].

٢- الاحتجاج بالإجماع في الرد على المخالف:

○ ومن نماذج ذلك ما ورد في مسألة (رُبَّ) بين الحرفية والاسمية؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أن (رُبَّ) اسم، ومما استدلوا به على ذلك: دخول التصرف فيها بالحذف، فيقال: (رُبَ)، قالوا: والتصرف بعيد عن الحروف قريب من الأسماء.

ورد الشاطبي عليهم قولهم هذا بأن (سوف) يدخلها الحذف على مذهبهم، وليست باسم باتفاق، قال: «والكوفيون يزعمون أن (سوف) يلحقها الحذف، وليست باسم باتفاق»[(٥)].

○ ومن ذلك ما احتج به أبو حيان في الرد على الأخفش في مسألة: (على) بين الاسمية والحرفية؛ إذ ذهب الأخفش[(٦)] إلى أن (على) تكون اسمًا إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ﴾[(٧)]، قال:

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٩/ ١٨، الارتشاف ٣/ ١٥٣٤، الجنى الداني ٤٣٨، تمهيد القواعد ٥/ ٢٢١٦.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٥٣٤.

(٣) الجنى الداني ٤٣٨.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٩/ ٢٢.

(٥) المقاصد الشافية ٣/ ٥٧٧. وتنظر مسألة: رب بين الحرفية والاسمية في الصفحة رقم [٧٦].

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٢٣، المساعد ٢/ ٢٦٩، الهمع ٤/ ١٨٨، الخزانة ١٠/ ١٤٧-١٤٩.

(٧) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب.

لأنها لو جعلت حرفًا في ذلك لأدى إلى تعدي فعل المخاطب إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب، فلا يقال: (ضَرَبْتُنِي) ولا (فرحتُ بي).

وردَّ أبو حيان ذلك محتجًا بإجماع النحويين على حرفية (إلى) في مثل هذا الموضع، وقال لو لزمت اسمية (على) لما ذكر، للزم الحكم باسمية (إلى) في نحو قوله تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[1]، وقوله: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾[2]، قال أبو حيان: «ولا نعلم أحدًا ذهب إلى أن (إلى) اسم»[3].

ونقل المرادي عن أبي حيان قوله: ولا نعلم خلافًا في حرفية (إلى) فيُخَرَّج (أمسك عليك) ونحوه على ما خُرِّج عليه (واضمم إليك)[4].

- ومن ذلك ما نقله البغدادي في الرد على الكوفيين القائلين بأن (ليس) يكون حرف عطف، واستدلوا على ذلك بشواهد عدة منها قول نفيل بن حبيب الحمري:

أَيْنَ المَفَرُ وَالإِلَهُ الطَّالِبُ ... وَالأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيسَ الغَالِبُ[5]

وقول لبيد بن ربيعة:

فَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ ... إِنَّما يَجْزِيْ الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ[6]

وخرج ذلك على مذهب البصريين على حذف خبر (ليس)، والتقدير في البيت الأول: (ليسه الغالب)، وفي البيت الثاني: (ليسه الجمل)، والعرب قد تحذف خبر (ليس) في الشعر، ومن حذفه قوله:

لَهْفِيْ عَلَيكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ ... يَبْغِيْ جِوَارَكَ حِيْنَ لَيسَ مُجِيرُ[7]

فـ(ليس) في هذا البيت ليست عاطفة باتفاق، ولا يتصور العطف فيها، وخبرها محذوف، أي: ليس مجير في الدنيا[1].

---

(١) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٣٢ من سورة القصص.

(٣) الارتشاف ٤/ ١٧٣٣.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٤٧٢.

(٥) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩٨].

(٦) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩٨].

(٧) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩٩].

فالمانعون هنا يحتجون بإجماعهم على عدم كونها عاطفة في هذا الموضع، وإذا كان كذلك، فيخرج عليه ما استدل به القائلون بكون (ليس) حرف عطف.

(١) ينظر: الخزانة ١١/ ١٩١-١٩٢. وتنظر مسألة: هل يكون (ليس) حرف عطف؟ في الصفحة رقم [٩٨].

المبحث الرابع: استصحاب الحال:

الاستصحاب في اللغة: مصدر، فعله (استصحب) بمعنى طلب الصحبة، يقال: استصحب الرجل: دعاه إلى الصحبة. وكل ما لازم شيئًا فقد استصحبه[(١)].

ويعرف استصحاب الحال بأنه: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»[(٢)].

ويعني هذا أن تراعي الأصول في استنباط الأحكام النحوية، إلا إذا كان هناك دليل واضح على انتقال اللفظ من الأصل المعروف له إلى ظاهرة أخرى[(٣)].

ومثاله: أن يقال في فعل الأمر: إنما كان مبنيًا لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيًا على الأصل في البناء[(٤)].
وهو من الأدلة المعتبرة[(٥)].

يقول السيوطي: «والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدًا لا تحصى»[(٦)].
وعلى الرغم من اعتداد النحويين به كدليل من أدلة النحو، واعتمادهم عليه في كثير من المسائل إلا أنهم يعدونه من أضعف الأدلة، ويمنعون التمسك به، إذا كان هناك دليل غيره.
يقول الأنباري: «واستصحاب الحال من أضعف الأدلة؛ ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك ببناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو»[(٧)].

واحتج النحويون في مسائل حروف المعاني باستصحاب الحال كدليل من أدلة النحو وكان احتجاجهم به على وجهين:

---

(١) ينظر: لسان العرب ١/ ٥٢٠ (ص ح ب).
(٢) الإغراب في جدل الإعراب ٤٦، الاقتراح ٣٢٤.
(٣) أصول النحو العربي لحلواني ١٢٦.
(٤) الإغراب في جدل الإعراب ٤٦.
(٥) ينظر: لمع الأدلة ١٤١، الاقتراح ٣٢٤.
(٦) الاقتراح ٣٢٥.
(٧) لمع الأدلة ١٤٢.

١- الاحتجاج به في إثبات حكم من الأحكام أو قاعدة من القواعد:

- ومن نماذج ذلك ما ذكره المجاشعي في الاحتجاج لإهمال (إن) وأخواتها مخففة، قال: «ويقال: ما حكم (إنَّ) و(أنَّ) و(كأنَّ) و(لكنَّ) إذا خففن؟ والجواب: حكمهن ألا يعملن شيئًا؛ لأن بناء الفعل قد نقص، فنقص الشبه، فرجعن إلى الأصل، وهو ألا يعملن شيئا»(١).

وذلك أن الأصل في هذه الحروف ألا تعمل، وإنما عملت لشبه الفعل من وجوه، أحدها: أن أواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي، فلما خففت نقص الشبه فروجع الأصل فيها وهو عدم العمل.

- ومن ذلك احتجاج ابن مالك لمجيء (عسى) ناقصة ناسخة إذا أسندت إلى (أنْ) والفعل، نحو: (عسى أن يقوم زيد)؛ وذلك أن الأصل فيها أن تكون ناقصة، فإذا أسندت إلى (أنْ) والفعل فلا يلزم من ذلك الحكم بتمامها، وإنما توجه بما يوجه به وقوع (حسب) على (أنْ) والفعل في نحو قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾(٢)، فلما لم تخرج (حسب) بهذا عن أصلها، لا تخرج (عسى) عن أصلها بمثل: (عسى أن يقوم زيد)، بل يقال في الموضعين: سدت (أنْ) والفعل مسد الجزأين(٣).
- ومن ذلك احتجاج القائلين باسمية (على) على كل حال وأنها معربة، إذ احتجوا لإعرابها بأن الأصل في الأسماء الإعراب(٤).
- ومن ذلك احتجاج البصريين ومن تابعهم لبساطة (منذ) بأن الأصل البساطة وعدم التركيب، ولا ينقل عن الأصل إلا بدليل ظاهر، ولا دليل على التركيب(٥).

---

(١) شرح عيون الإعراب ١٢١.

(٢) من الآية ٢ من سورة العنكبوت.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٤.

(٤) ينظر: المساعد ٢/ ٢٦٩.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٩-٣٧٠، شرح المفصل ٤/ ٩٥، شرح التسهيل ٢/ ٢١٨.

٢- الاحتجاج باستصحاب حال الأصل في الرد على المخالف:

وذلك بأن يحتج النحوي باستصحاب حال الأصل لإثبات حكم أو رأي ذهب إليه ويكون هذا الاحتجاج في معرض الرد على المخالف.

- ومن ذلك احتجاج ابن عصفور لعدم مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)، في معرض الرد على القائلين بذلك، وما ورد موهمًا ذلك يخرجه على أنه من باب حذف الاسم والخبر معًا، قال في الاحتجاج لما ذهب إليه: «لأنه قد تقرر أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى (نعم)»[1].

وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان، واحتج باستصحاب حال الأصل، كما احتج به ابن عصفور، فالأصل المستقر فيها أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، ولم يستقر فيها كونها بمعنى نعم، يقول بعد أن خرَّج ما ورد من الشواهد التي ظاهرها مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) على أنها من باب حذف الاسم والخبر معًا، قال: «وهذا المذهب أولى، لأنه قد تقرر فيها أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى نعم»[2].

- ومن ذلك احتجاج ابن مالك لعدم جواز اتصال (أنَّ) بـ(إنَّ) وأخواتها وسدها مسد الاسم والخبر؛ لأن الأصل أن لا يكتفى بـ(أن) وصلتها إلا حيث يكتفى بمصدر صريح، والمصدر الصريح لا يكتفى به بعد (إنَّ) وأخواتها، ولكن سمع ذلك في (ليت) فأجيز لوروده في السماع، وأما في سواها فيبقى على الأصل لعدم ورود دليل ينقله عن الأصل. وذلك في الرد على الأخفش الذي ذهب إلى جواز أن تعامل (لعلَّ) و(كأنَّ) و(لكنَّ) معاملة (ليت) في ذلك، فتتصل بها (أنَّ) وصلتها سادَّةً مسدَّ الاسم والخبر.

قال ابن مالك: «ورأيه في هذا (يعني الأخفش) ضعيف؛ لأن مقتضى الدليل ألا يكتفى بـ(أن) وصلتها إلا حيث يكتفى بمصدر صريح، والمصدر الصريح لا يكتفى به بعد (ليت)، فحق ألا يكتفى بها بعدها، ولكن سمع فقبل في هذه المسألة مع مخالفة الأصل، فلا يزاد عليه دون سماع»[3].

---

(١) شرح الجمل ١/ ٤٥٢.

(٢) التذييل والتكميل ٥/ ١٣١.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٤٠.

الفصل الثالث

تقويم الخلاف

ويشمل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أهم الإيجابيات.

المبحث الثاني: أهم المآخذ.

المبحث الثالث: أثر الخلاف في حروف المعاني.

المبحث الأول: أهم الإيجابيات:

لابد لنا عند تقويم الخلاف من الوقوف على أهم إيجابياته، ومعرفة أهم سلبياته. ومن إيجابياته:

١- اكتمال صرح النحو والصرف:

لقد كان الخلاف النحوي، والتنافس بين النحويين ـــ سواء ما كان بين نحويي البلدين البصرة والكوفة، أو ما كان بين أفراد النحويين بعضهم مع بعض ـــ دافعًا لهم لبذل المزيد من الجهد والعمل الدؤوب في جمع اللغة واستقصائها من العرب، ثم إعمال العقل من أجل تقعيد القواعد وضبط الأصول النحوية، وما تبع ذلك من التنافس في التأليف والتصنيف الذي كان منه ما أخذ شكل الردود والمعارضات، أو الاستدراكات، وكذلك الشأن في المناظرات والمحاورات العلمية التي يكون فيها الكثير من تلاقح الأفكار وتوسيع المدارك، والاطلاع على شواهد ربما تكون غائبة عن بعض النحويين، وما ينتج عن ذلك من تحفيز للعلماء لبذل المزيد من الجهد.

لقد كان للمناظرات والمحاورات العلمية أثر فاعل في إشعال نار الاجتهاد، والدأب على استكمال ما بقي من أدوات هذا الفن[(١)].

إن اكتمال صرح النحو، وتشعب مسائله، وكثرة مؤلفاته كان نتيجة التنافس والخلاف بين النحويين. وظهر التنافس جليًا بين سيبويه في البصرة والكسائي في الكوفة، فقد أبدع سيبويه كتابه، وكان للكسائي مؤلفاته أيضًا، وساعده في ذلك اتصاله بالخلفاء والأمراء ببغداد، فنهض بالنحو الكوفي ووضع أسسه مع تلميذه الفراء، وذلك بعد أن استقر النحو البصري وتشكلت ملامحه بوضوح، وفي هذا العصر اتسعت روايات النحو، واستفاض تعليمه للناس وازدادت تآليفه، فالأخفش البصري يصنف ويذيع على الناس ما أوتيه من علم، ومعاصره الفراء الكوفي تغمره عطايا المأمون وتحفزه إلى تدوين الكتب التي راجت في بغداد والكوفة.

---

(١) نشأة النحو ٣٣-٣٤.

وتخرج بعد هذا الجيل رجال كانوا هم فرسان النحو في تلك المرحلة، فكان في البصرة أبو عثمان المازني، وأبو عمر الجرمي، وكان في الكوفة يعقوب بن السكيت، وثعلب، والطوال وغيرهم.

لقد شمر الجميع عن ساعد الجد، ونزلوا الميدان، يدفعهم التنافس وتسوقهم العصبية المذهبية، فأكملوا ما فات السابقين وشرحوا مجمل كلامهم، واختصروا ما ينبغي اختصاره، وبسطوا ما يستحق البسط، وهذبوا التعريفات، وأكملوا وضع المصطلحات(١).

وهكذا فإن الخلاف النحوي لم يكن شرًّا محضًا، بل إنه ينطوي على كثير من الإيجابيات التي منها إقامة صرح النحو ودفعه إلى النضج والاكتمال.

٢- توسيع القواعد وتيسير النحو:

لقد كان لمنهج البصريين المتشدد والحازم في الأخذ بالقياس، ورفض كل ما يشذُّ ويقل من السماع أثره المحمود في اطراد القواعد وسلامتها من النقص، إلا أن لمنهج الكوفيين الذي يقوم على التوسع في الإجازة، ويميل إلى التسامح في القياس على المسموع وإن قل أثره المحمود أيضًا في توسيع القواعد وتيسير النحو والاقتراب به من الطبيعة اللغوية، والبعد عن الصرامة المنطقية، فقد أجاز الكوفيون في بعض المسائل أمورًا منعها البصريون، وأيدوا إجازتهم تلك بالسماع الصحيح الذي قد يكون من قراءات القرآن الكريم، أو من روايات الشعر، ولا سيما وقد عرف أهل الكوفة بأنهم أهل رواية وأهل قراءة للقرآن، وفيهم ثلاثة من القراء السبعة.

فكان من هذه المسائل التي أجازوها ماله سند قوي من السماع الصحيح ما جعل المحققين من النحويين يؤيدونها ويأخذون بها، ومن نماذج ذلك:

○ **المسألة الزنبورية:**

ما ذهب إليه الكوفيون(٢) في المسألة الزنبورية الشهيرة من جواز رفع ونصب الاسم الثاني من الجملة الاسمية الواقعة بعد (إذا) الفجائية، واستدلوا على ذلك بالسماع، فالعرب

---

(١) ثمرة الخلاف بين النحويين ٥٩-٦٢.

(٢) ينظر: مجالس العلماء ٩-١٠، الإنصاف ٢/ ٧٠٢، المغني ١/ ١٠٣.

الذين حكموا في المسألة وافقوا الكسائي فيما قاله[١]، كما أن أبا زيد الأنصاري حكى عن العرب: (قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها)[٢].

بينما ذهب سيبويه[٣] ومن تابعه من البصريين إلى وجوب الرفع ولا يجوز النصب.

○ **إعراب ما بعد (بَلْهَ):**

ومن ذلك توسيع أوجه إعراب الاسم بعد (بله) فقد اتفق النحويون على خفض ما بعده[٤]، وسمع عن العرب فتح ما بعده[٥]، فذهب جمهور البصريين إلى إنكار النصب بعده، بينما عدَّه الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء، وأجازوا النصب بعده[٦]، وروى قطرب[٧] عن العرب رفع ما بعده، وذهب هو وأبو الحسن الأخفش[٨] إلى أنه إذا رفع ما بعده كان بمعنى (كيف).

٣- زيادة بعض الأدوات:

زاد الكوفيون بعض الأدوات التي لم يذكرها البصريون نتيجة تتبعهم للهجات القبائل التي أهملها البصريون[٩]، ولا شك أن في هذا إثراء للغة، ومن الأدوات التي أضافها الكوفيون:

○ **(آ) و(آي) من حروف النداء:**

حروف النداء كما عدها سيبويه خمسة: (الهمزة) و(الياء) و(أيا) و(هيا) و(أي)[١٠]، وزاد الكوفيون (آ) و(آي) بالمد[١١].

---

(١) ينظر: مجالس العلماء ٩-١٠، الإنصاف ٢/ ٧٠٣-٧٠٤، المغني ١/ ١٠٣-١٠٤.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/ ٧٠٣-٧٠٤.

(٣) ينظر: مجالس العلماء ٩-١٠، الإنصاف ٢/ ٧٠٢، المغني ١/ ١٠٣.

(٤) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٤-١٥٥٥، الجنى الداني ٤٢٥، المغني ١/ ١٣٣.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٤٢٥، المغني ١/ ١٣٣، شرح الدماميني على المغني ٥٩٨.

(٦) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٤، الجنى الداني ٤٢٥، الهمع ٣/ ٢٩٦.

(٧) ينظر: المصادر السابقة الصفحات نفسها.

(٨) ينظر: المصادر السابقة الصفحات نفسها.

(٩) مدرسة الكوفة٣١٧.

(١٠) ينظر: الكتاب ١/ ٢٩١، ٢/ ٢٢٩-٢٣١.

(١١) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٨٠، شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦، شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٥.

قال ابن مالك: «ولم يذكر مع حروف النداء (آ) و(آي) بالمد إلا الكوفيون رووها عن العرب الذين يثقون بعربيتهم، ورواية العدل مقبولة»[(١)].

○ **(كما) من أدوات نصب المضارع:**

ذهب الكوفيون[(٢)] إلى جواز نصب المضارع بعد (كما)؛ على أن أصلها (كيما) وحذفت الياء، ولا يمنعون جواز الرفع، واستدلوا على ذلك بأن الفعل جاء منصوبًا بعدها كثيرًا في كلامهم من ذلك قول الشاعر:

وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ   كَمَا يَحْسَبوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ[(٣)]

وقول رؤبة بن العجاج:

لَا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُواْ[(٤)]

واستدلوا بشواهد أخرى مشابهة[(٥)].

وذهب البصريون[(٦)] إلى عدم جواز نصب المضارع بعد (كما)، وأنكروا شواهد الكوفيين، وزعموا أن روايتها على غير ما ذكر الكوفيون، وقالوا إنه على فرض صحة رواية الكوفيين، فإن ذلك لا يخرج عن حد الشذوذ والقلة ولا حجة فيه.

٤- إضافة معانٍ جديدة لأدوات موجودة:

من إيجابيات الخلاف أيضًا توسيع معاني بعض الأدوات، فقد أضاف الكوفيون وتبعهم بعض النحويين كالقتبي وابن مالك معانيَ جديدة لبعض الأدوات، كما أضاف البصريون معانيَ لأدوات أخرى، ومن نماذج ذلك:

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦.
(٢) ينظر: مجالس ثعلب ١/ ١٢٧-١٢٨، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٠١، الإنصاف ٢/ ٥٨٥.
(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩٣].
(٤) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩٣].
(٥) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٨٥-٥٩٢.
(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٦، شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٥٦-١٥٧، الإنصاف ٢/ ٥٨٥-٥٩٢.

○ **معنى (على)**:

(على) حرف يدل على الاستعلاء حسًّا أو معنى، وهذا المعنى متفق عليه؛ إذ هو أصل معانيها[1].

وذهب الكوفيون[2]، والقتبي[3]، وابن مالك[4] وغيرهم إلى أنها تخرج لمعانٍ عدة منها:

١- المجاورة، أو موافقة (عن).

٢- المصاحبة، أو موافقة (مع).

٣- التعليل.

٤- الظرفية، أو موافقة (في).

٥- موافقة (من).

٦- موافقة الباء.

٧- موافقة اللام.

بينما ذهب أكثر البصريين[5] إلى أنها باقية على أصل معناها، ولا تخرج عن هذا المعنى، وما ورد موهمًا ذلك أولوه.

وقس على ذلك (إلى)، و(ثم)، وغيرها من الأدوات التي ذهب الكوفيون إلى توسيع المعاني التي تؤديها هذه الحروف.

ومن الأدوات التي توسَّع البصريون في معانيها وتابعهم في ذلك كثير من النحويين ما يلي:

○ **(إنَّ) بمعنى (نعم)**:

(إنَّ) حرف له في الكلام موضعان:

الأول: أن يكون للتوكيد في الجملة الاسمية، وهذا متفق عليه[6].

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٤، الجنى الداني ٤٧٦، تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٧٧.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٤٨٠، المساعد ٢/ ٢٩٦ -٢٧١، الهمع ٤/ ١٨٦.

(٣) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٥٦٥، أدب الكاتب ٤٠١.

(٤) ينظر: التسهيل ١٤٦، شرح التسهيل ٣/ ١٦٢-١٦٥.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٤٧٦، الهمع ٤/ ١٨٧.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٦، الهمع ٢/ ١٥٥.

الموضع الثاني: أن تكون حرف جواب بمعنى (نعم)، فتقع بعد الطلب والخبر، فإذا قال القائل: اضرب زيدًا، فتقول: إنَّه، أي: نعم، ويقول: قام زيد، فتقول: إنَّه، أي: نعم[١].

وهذا المعنى قال به كلٌّ من سيبويه[٢]، والكسائي[٣]، وأبي عبيدة[٤]، والمبرد[٥]، والزجاج[٦]، والأخفش الصغير[٧]، وغيرهم، بينما أنكره أبو عبيد القاسم بن سلام[٨]، وابن عصفور[٩]، وأبو حيان[١٠]، وما ورد موهمًا ذلك أوَّلُوه.

(١) ينظر: رصف المباني ١٢٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ١٥١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٤١، المساعد ١/ ٣٢٦.

(٤) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ٢١-٢٢، شرح المفصل ٣/ ١٣٠.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٩٦.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٣/ ٢٩٤.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٤١، شرح المفصل ٣/ ١٣٠.

(٨) ينظر: غريب الحديث له ٢/ ٢٧١-٢٧٢.

(٩) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٥٢-٤٥٣.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣١.

المبحث الثاني: أهم المآخذ:

١- كثرة الآراء النحوية وتناقضها:

كان من آثار الخلاف النحوي الواسع أن كثرت الآراء النحوية كثرة فاحشة بلغت حد التناقض، وهذا من شأنه إحداث اضطراب وبلبلة في القواعد النحوية.

يقول الأستاذ عباس حسن عند كلامه عن مشكلات النحو: «في مقدمة هذه المشكلات تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها، حتى ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمن: إن هناك رأيًا آخر يناقضه من غير أن يكلف نفسه مشقة الاطلاع والجري وراء هذا النقيض؛ ذلك أنه يعلم من طول ممارسته النحو والنظر في قواعده أن الواحدة منها لا تخلو من رأيين أو آراء متعارضة حتى في أولياته وما يجري مجرى البداءة العلمية»[١].

ومن النماذج التي تظهر بوضوح مدى الخلاف والتناقض بين الآراء المتعددة في المسألة الواحدة ما يلي:

○ **القول في فتح همزة (إنَّ) وكسرها إذا وقعت جواب قسم دون لام:**

تقع (إنَّ) في جواب القسم، ولا تخلو من حالين:

فإما أن تكون معها اللام، وإما ألا تكون، فإن كانت معها اللام نحو قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾[٢]، فإنه يجب كسر همزتها اتفاقًا[٣]، وإن لم تكن معها اللام نحو قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِى لَيۡلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾[٤] فالنحويون مختلفون فيها على خمسة أقوال:

---

(١) اللغة والنحو ٦٦-٦٧.

(٢) من الآية ٥٣ من سورة يونس.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٦٧، المساعد ١/ ٣١٩، المقاصد الشافية ٢/ ٣٣١.

(٤) الآيات ١-٣ من سورة الدخان.

القول الأول:

وجوب الكسر، وهو مذهب البصريين[١]، وصححه المغاربة[٢].

القول الثاني:

جواز الوجهين: الكسر والفتح مع ترجيح أحدهما على الآخر، ونسبه ابن عقيل لابن مالك[٣].

القول الثالث:

جواز الكسر والفتح مع اختيار الكسر، وهو مذهب الزجاجي[٤].

الرابع: جواز الكسر والفتح مع اختيار الفتح، ونقله ابن كيسان عن الكوفيين[٥]، وخص به الكسائي عند بعضهم[٦]، وهو مذهب الطوال[٧] والبغداديين[٨].

الخامس: وجوب الفتح، ونسب إلى الفراء[٩].

○ **معنى (رُبَّ):**

اختلف النحويون في معنى (رُبَّ) على أقوال ثمانية:

القول الأول:

أنها للتعليل، وهو مذهب جمهور البصريين[١٠]، وجملة الكوفيين[١١]، وكثير ممن جاء بعدهم.

---

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٦٦، الارتشاف ٣/ ١٢٥٦، أوضح المسالك ١/ ٣٠٦.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٧٠.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٧.

(٤) ينظر: الجمل ٧٠-٧١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٤، المساعد ١/ ٣١٩، شفاء العليل ١/ ٣٦١.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٦٩، الهمع ٢/ ١٦٦.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٧٠، الارتشاف ٣/ ١٢٥٦.

(٨) ينظر: الأصول ١/ ٢٧٩، التذييل والتكميل ٥/ ٧٠.

(٩) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٧٠، الارتشاف ٣/ ١٢٥٦.

(١٠) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٧ – ١٧٣٨، المساعد ٢/ ٢٨٥، الهمع ٤/ ١٧٤-١٧٦.

(١١) ينظر: المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

القول الثاني:

أنها للتكثير، وهو منسوب لصاحب كتاب العين، وابن درستويه وجماعة(١)، كما نسب إلى سيبويه(٢).

القول الثالث:

أنها لمبهم العدد تجيء للتقليل والتكثير فهي من الأضداد، وإليه ذهب الفارسي(٣)، ونسب للكوفيين(٤).

القول الرابع:

أنها أكثر ما تكون للتقليل وتأتي للتكثير قليلاً، ونسب إلى أبي نصر الفارابي(٥)، واختاره السيوطي(٦).

القول الخامس:

أنها أكثر من تكون للتكثير، والتقليل بها نادر، وبه جزم ابن مالك في شرح التسهيل(٧)، واختاره ابن هشام(٨)، وناظر الجيش(٩).

القول السادس:

أنها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا لتكثير بل ذلك مستفاد من السياق، واختاره أبو حيان(١٠).

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٨، الجنى الداني ٤٤٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٧، الارتشاف ٤/ ١٧٣٧.

(٣) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٧، الجنى الداني ٤٤٠.

(٤) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٥٩، الارتشاف ٤/ ١٧٣٧.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٨، الهمع ٤/ ١٧٥.

(٦) ينظر: الهمع ٤/ ١٧٥.

(٧) ينظر: ٣/ ١٧٦.

(٨) ينظر: المغني ١/ ١٥٤.

(٩) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٣٥.

(١٠) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٧.

القول السابع:

أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلم، وابن السيد[١].

القول الثامن:

أن أصلها للتقليل ثم غلب عليها التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة، وإليه ذهب عبد القاهر الجرجاني[٢]، والرضي[٣].

٢- المبالغة في الصناعة والتعليل:

بالغ النحويون في صناعة النحو مبالغة أبعدته في كثير من الأحيان عن الواقع اللغوي للمتكلمين؛ وذلك لمعرفة بعضهم بالمنطق الأرسطي، ولأن بعضهم كان يعرف الفلسفة وعلم الكلام[٤].

ويظهر بعد النحويين عن الواقع اللغوي ومبالغتهم في الصنعة والجدل في أمور منها: احتكامهم للقياس كثيرًا، وبنظرة سريعة في كتب الخلاف كالإنصاف مثلا، وفي كتب النحو المطولة كالهمع والارتشاف مثلا نلحظ ذلك بشكل ظاهر جدًا.

كما يظهر بعدهم عن الواقع اللغوي في كثرة ما يولدون من علل، فالنحويون لا يقتصرون على تعليل ما نطقت به العرب، واستنبطت من خلاله القواعد، بل نراهم يعللون ما يخرج عن تلك القواعد وما يشذ عنها[٥].

ويظهر بعدهم عن الواقع اللغوي ومبالغتهم في الصناعة أيضًا في كثرة الجدل والاحتجاج في أمور لا تخدم المتكلم، وإنما هو جدل فلسفي يفتقر في كثير من أحيانه إلى الدليل العلمي القاطع يظهر ذلك في خلافهم في حروف المعاني بين البساطة والتركيب، وبين الأصالة والفرعية، وخلافهم في ترددها بين أقسام الكلمة الاسم والفعل والحرف.

(١) ينظر: الهمع ٤/ ١٧٥.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٢٨-٨٣٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٦/ ٣٣-٣٤.

(٤) ينظر: القياس في النحو العربي ١٥٩، ١٩٩.

(٥) ينظر: المدارس النحوية ٨٢.

٣- كثرة التأويل والتخريج:

كثر التأويل والتخريج للشواهد في كثير من المسائل النحوية، وبلغ هذا التأويل والتخريج في بعض صوره حدًّا من التكلف والتعسف تأباه طبيعة اللغة وواقعها، ومضى كثير من النحويين يؤولون ويُخَرِّجون شواهد مخالفيهم، يدفعهم إلى ذلك في بعض الأحيان التمسك بالرأي، ومحاولة إبطال حجة المخالفين، ويساعدهم في ذلك مرونة اللغة وسلاسة تراكيبها.

ونماذج ذلك كثيرة لا تحصى، بل لا تكاد مسألة من المسائل الخلافية تخلو من التأويل والتخريج لشواهدها ومن ذلك مسألة:

○ **هل تأتي (إنَّ) بمعنى (نعم) ؟**

ذهب سيبويه[(١)]، والكسائي[(٢)]، وتابعهما كثير من النحويين إلى أن (إنَّ) تقع بمعنى (نعم)، واستشهدوا على ذلك بورود السماع به مثل قول ابن قيس الرقيات:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ ... وَقَد كَبُرْتَ فَقُلْتُ إِنَّه[(٣)]

وبقول عبد الله بن الزبير: (إنَّ وراكبها) ردًّا على من قال له: (لعن الله ناقة حملتني إليك)[(٤)]، وبقول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي هَل لِلْمُحِبِّ شِفَاءُ ... مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ إِنَّ اللِّقَاءُ[(٥)]

وأنكر ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام[(٦)]، وتابعه ابن عصفور[(٧)]، وأبو حيان[(٨)].

وخرجوا البيت الأول على أن (أنَّ) فيه مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، والهاء اسمها والخبر محذوف للعلم به[(٩)].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١٥١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٤١، المساعد ١/ ٣٢٦.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٥٢].

(٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث ١/ ٧٨.

(٥) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٥٢].

(٦) ينظر: غريب الحديث له ٢/ ٢٧١-٢٧٢، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٣ -٦٥.

(٧) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٥٢ -٤٥٣.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣١.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢-٣٣، التذييل والتكميل ٥/ ١٣١، الجنى الداني ٣٩٨.

وخرج البيت الثاني على أنه من حذف الاسم لفهم المعنى، والتقدير: إنه اللقاء، أي: إن الشفاء اللقاء.

وأما قول ابن الزبير وسائر الشواهد الأخرى فهي مما حذف فيه الاسم والخبر لفهم المعنى[١].

٤- تغيير الروايات وتعددها:

اختلاف الروايات لا يختص بالشواهد النحوية واللغوية فحسب، بل هو ظاهرة معروفة في الشعر بصفة عامة؛ ولهذه الظاهرة أسبابها الكثيرة[٢]، والذي يهمنا منها هنا هو تغيير بعض النحويين والعلماء لشيء من الشواهد، وهذا التغيير قد يكون مقصودًا متعمدًا يدفع إليه مناصرة رأي رآه أو مذهب ذهب إليه، يدل على ذلك قول المبرد معلقًا على أحد الشواهد: «وهذه أشياء ربما خطر ببال النحوي أنها تجوز على بعد في القياس، فربما غير الرواية... فهذا مكشوف لا يحتاج إلى احتيال ولا استدلال، وهو كثير»[٣].

فالخلاف والتنافس بين النحويين أدى ببعضهم إلى تغيير الشواهد، وهذا بدوره يؤدي إلى اضطراب النصوص التي غيرت روايتها، كما يؤدي إلى تزعزع ثقة الخلف برواية السلف، وبسلامة الشواهد التي أيدوا بها القواعد[٤].

٥- تعدد المصطلحات:

كان من نتائج الخلاف بين البصريين والكوفيين أن تعددت المصطلحات التي تدل على شيء واحد، ويرى بعض الباحثين أن الكوفيين غيروا بعض المصطلحات النحوية، وكان الغرض من ذلك هو أن تكون لهم مدرسة في النحو مستقلة على غرار مدرسة البصرة[٥].

وأيا ما كان سبب تعدد المصطلحات، وما إذا كان ذلك مقصودًا أو غير مقصود فإن تعدد المصطلحات يؤدي إلى خلط في أذهان الدارسين يظهر ذلك الخلط في مثل جعلهم

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٠-١٣١.

(٢) ينظر: مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ٢٧٩-٢٨٧.

(٣) النوادر في اللغة ٢٠٤.

(٤) ينظر: ثمرة الخلاف بين النحويين ١٧-١٨.

(٥) ينظر: المدارس النحوية ١٦٥.

ألقاب الإعراب للبناء، فالمبني على الضم يقولون إنه مرفوع، والمبني على السكون يقولون إنه مجزوم(١).

ومن نماذج تعدد المصطلحات تسمية الكوفيين الجر خفضًا، يقول الفراء عند قوله تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾(٢) «وأشياء في موضع خفض»(٣).

ومن ذلك تسميتهم النفي جحدًا، يقول الفراء عند قوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾(٤) «وإنما يرفع ما بعد إلا) بإتباعه ما قبله إذا كان نكرة ومعه جحد، كقولك: ما عندي أحدٌ إلا أبوك»(٥).

ومن ذلك تسميتهم العطف بالنسق، يقول ابن يعيش: «فالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين»(٦).

ومن ذلك أيضًا تسميتهم حروف الجر بالصفات، يقول ابن يعيش: «وقد أجاز الكسائي الإغراء بجميع الصفات، ويريد أهل الكوفة بحروف الصفات حروف الجر لإجراء حروف الجر مجرى الظروف»(٧).

إلا أن من المطمئن اندثار كثير من المصطلحات المختلفة والمتضاربة في العصور التالية بعد أن استقرت المصطلحات، وأكثر المستعمل منها بصري، ولم يبق من المصطلحات الكوفية على ألسنة النحويين إلا القليل الذي لا يحصل به اضطراب أو خلط.

٦- تضخم كتب النحو وصعوبته:

أدت الأمور السابقة مجتمعة إلى تضخم كتب النحو وصعوبته على الدارسين، فتعدد الروايات وكثرتها، وتعدد الآراء وكثرتها أيضًا وبلوغها حد التناقض في بعض المسائل،

---

(١) مدرسة الكوفة ٣١٥.

(٢) من الآية ١٠١ من سورة المائدة.

(٣) معاني القرآن ١/ ٣٢١.

(٤) من الآية ١٣٥ من سورة آل عمران.

(٥) معاني القرآن ١/ ٢٣٤.

(٦) شرح المفصل ٣/ ٧٤.

(٧) شرح المفصل ٤/ ٧٤.

والمبالغة في الصنعة والتعليل، وكثرة التأويل والتخريج للشواهد، كل ذلك أدى إلى تضخم كتب النحو، وأصبح علم النحو من أكثر العلوم تشعبًا واتساعًا، وظهرت الكتب النحوية المطولة والكتب الجوامع التي تميل إلى جمع واستيفاء الآراء النحوية المختلفة في كل مسألة من المسائل، مع ذكر أسبابها وعللها وشواهدها ووجوه تخريجها، الأمر الذي أحاط كل قاعدة من القواعد النحوية بسياج من الخلاف المتشعب، وصارت معه كثير من العبارات مثارًا للجدل في ضبطها وتأويلها[1].

(١) ينظر: القواعد النحوية ٢١٧.

المبحث الثالث: أثر الخلاف في حروف المعاني:

عند تأمل مسائل الخلاف في حروف المعاني يوجد أن أثر الخلاف فيها لا يكاد يخرج عن أحد أنواع ثلاثة:

١- أثر شكلي (إعرابي):

وأعني به الأثر الذي يتركه خلاف النحويين في عمل حروف المعاني، وهو خلاف في العامل والمعمول، ويترتب عليه اختلاف الأثر الذي يتركه العامل فيما بعده، وهذا الأثر قد يكون شكليًّا باجتلاب حركة معينة، أو إعرابيًّا بتحديد موقعه في الجملة(١).

وقد اختلف النحاة في قواعد عمل حروف المعاني وشروطه، واختلفوا في إعمال بعضها وإهمال بعضها الآخر، كما اختلفوا في إضمار الأداة وحذفها مع بقاء العمل.

هذا الاختلاف من النحويين أدى إلى اختلاف الأثر الذي تتركه العوامل في مدخولاتها، وتأثير العوامل في مدخولاتها ينحصر في: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، وما قد ينوب عن الجزم من الحذف(٢).

هذا التأثير هو ما عنيته بالأثر الشكلي (الإعرابي)، وخلاف النحويين في عمل حروف المعاني كثير جدًّا ومن نماذجه:

○ **الجزم بـ(إذا) الشرطية:**

اختلف النحويون في حكم الجزم بـ(إذا) الشرطية، فذهب البصريون(٣) إلى أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وذهب الكوفيون(٤) إلى جواز ذلك مطلقًا.

○ **إعراب (بَلْهَ) وما بعدها:**

اختلف النحويون في حكم (بَلْهَ) وما بعده فذهب جمهور البصريين(١) إلى أنه لا يجوز فيما بعده إلا الخفض، وأنه إذ ذاك مصدر بمعنى (ترك) النائب عن (اترك)، وما بعده مجرور بالإضافة.

---

(١) ينظر: الخلاف النحوي في الأدوات ١٠٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٠٨.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ١٣٤، ٣/ ٦١، شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٧٨، موارد البصائر لفرائد الضرائر ٤٣٦.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٣٦٨.

وذهب الكوفيون إلى جواز الخفض والنصب فيما بعده، وإلى أنه إذا خفض ما بعده بمعنى (غير) وما بعده مضاف إليه، وإذا نصب ما بعده فهو من أدوات الاستثناء[٢].

وذهب الأخفش إلى أنه إذا خفض ما بعده حرف جر وما بعده اسم مجرور[٣].

وروى قطرب[٤] عن العرب رفع ما بعده، وذهب هو وأبو الحسن الأخفش[٥] إلى أنه إذا رفع ما بعده بمعنى (كيف)، فإذا قيل: (جاء القوم بله زيدٌ) فالمعنى: كيف زيدٌ، فزيد مبتدأ، و(بَلْهَ) الخبر.

○ **نصب المضارع بعد (كما):**

اختلف النحويون في (كما) فذهب الكوفيون[٦] إلى جواز نصب المضارع بعد (كما)، على أن أصلها (كيما) وحذفت الياء، ولا يمنعون جواز الرفع، واستحسنه المبرد[٧] من البصريين، ونسب لأبي علي الفارسي[٨]، واستدلوا على ذلك بالسماع[٩]، وذهب البصريون[١٠] إلى عدم جواز نصب المضارع بعد (كما)، وأنكروا شواهد الكوفيين.

○ **عمل (لاتَ):**

اختلف النحويون في عمل (لاتَ) فذهب الأخفش[١١] إلى أنها لا تعمل شيئًا، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمعمول بفعل محذوف.

وذهب الكوفيون[١٢] إلى أنها تعمل عمل (لا) التبرئة، وهو قول آخر للأخفش[١٣].

---

(١) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٤، الجنى الداني ٤٢٦، الهمع ٣/ ٢٩٦.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٤، الجنى الداني ٤٢٥، الهمع ٣/ ٢٩٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٤٨-٤٩، شرح الكافية ٤/ ١٥، الخزانة ٦/ ٢٢٩.

(٤) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٥٤، الجنى الداني ٤٢٦، الهمع ٣/ ٢٩٦.

(٥) ينظر: المصادر السابقة الصفحات نفسها.

(٦) ينظر: مجالس ثعلب ١/ ١٢٧-١٢٨، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٠١، الإنصاف ٢/ ٥٨٥، الارتشاف ٤/ ١٦٤٩.

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٥٧، شرح الكافية ٦/ ٨٦.

(٨) ينظر: المسائل المشكلة ١٠٦، شرح التسهيل ٣/ ١٧٣، الجنى الداني ٤٨٥.

(٩) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٨٥-٥٩٢.

(١٠) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٦، شرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ١٥٦-١٥٧، الإنصاف ٢/ ٥٨٥-٥٩٢.

(١١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٢، الارتشاف ٣/ ١٢١١، الجنى الداني ٤٨٨.

(١٢) ينظر: الخزانة ٤/ ١٧٣.

(١٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٠، التبيان في إعراب القرآن ٦٧٨، الارتشاف ٣/ ١٢١١.

وذهب سيبويه[١] والجمهور[٢] إلى أنها تعمل عمل (ليس)، والتزموا فيها أن لا يذكر الجزآن معًا، بينما يذهب الفراء[٣] إلى أنها حرف خفض تخفض أسماء الزمان.

٢- أثر دلالي (معنوي):

وأعني به الأثر الذي تركه خلاف النحويين في حروف المعاني من حيث دلالتها ومعناها، وما نتج عن ذلك من تعدد معاني الأداة الواحدة، ويتضح هذا الأثر بشكل كبير عندما يرد الحرف المختلف فيه في آية قرآنية فيختلف في تفسيرها، وقد يكون مدارها حكمًا فقهيًّا، فيتنوع الحكم الفقهي بناءً على تحديد معنى الأداة أو حرف المعنى الوارد في النص الشرعي الذي استنبط منه ذلك الحكم، ومن نماذج ذلك أن النحويين اختلفوا في (إلى) من وجهين:

○ **الأول: هل يدخل ما بعد (إلى) في حكم ما قبلها؟**

(إلى) حرف يدل على انتهاء الغاية الزمانية والمكانية، واختلف النحويون فيما بعد (إلى): هل يدخل في حكم ما قبلها أو لا يدخل؟ على ثلاثة أقوال:

١- أن ما بعد (إلى) داخل في حكم ما قبلها مطلقا[٤].

٢- إذا كان ما بعدها من جنس ما قبلها دخل، نحو: (أكلت السمكة إلى رأسها)، وإن لم يكن لم يدخل[٥].

٣- أن ما بعدها غير داخل فيما قبلها مطلقا سواءً أكان من جنس ما قبلها أم لم يكن[٦]، وهذا هو الذي عليه أكثر المحققين[٧].

وهذا الخلاف عند عدم وجود القرينة.

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٥٧.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١١، المغني ١/ ٢٨٢، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن له ٢/ ٣٩٧، الهمع ٢/ ١٢٤، الخزانة ٤/ ١٧٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٦/ ١٤، الجنى الداني ٣٨٥، المساعد ٢/ ٢٥٣-٢٥٤.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٣٨٥، المغني ١/ ٨٨، المساعد ٢/ ٢٥٣-٢٥٤.

(٦) ينظر: المصادر السابقة الصفحات نفسها.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٤٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٩، الارتشاف ٤/ ١٧٣٠.

○ **الثاني: هل تخرج (إلى) عن معناها الأصلي (انتهاء الغاية) ؟**

ذهب الكوفيون وبعض البصريين[(١)] إلى أن (إلى) قد تخرج عن معناها الأصلي (انتهاء الغاية) وترد لمعان عدة منها:

المصاحبة أو موافقة (مع)، وموافقة (اللام)، وموافقة (في)، وموافقة (من)، وموافقة (عند)، موافقة الباء.

وذهب أكثر البصريين[(٢)] إلى أنها لا تخرج عن معناها الأصلي، وما ورد موهمًا ذلك أوَّلوه.

وبناءً على خلاف النحويين في المسألتين السابقتين اختلف المفسرون في تفسير قوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[(٣)].

يقول الزركشي: «ومنشأ الخلاف في آية الوضوء أن (إلى) حرف مشترك يكون للغاية والمعية، واليد تطلق في كلام العرب على ثلاثة معان: على الكفين فقط، وعلى الكف والذراع، وعلى العضد، فمن جعل (إلى) بمعنى (مع) وفهم من (اليد) مجموع الثلاثة أوجب دخوله في الغسل، ومن فهم من (إلى) الغاية، ومن (اليد) ما دون المرفق لم يدخلها في الغسل، قال الآمدي: ويلزم من جعلها بمعنى (مع) أن يوجب غسلها إلى المنكب؛ لأن العرب تسميه يدًا»[(٤)].

واختلف الفقهاء تبعًا لذلك في حكم غسل المرفق في الوضوء فذهب الإمام مالك في إحدى الروايتين عنه إلى أن المرفق لا يُغسل، ورأى أن (إلى) هنا لانتهاء الغاية، بينما الرواية المشهورة عنه أنه يجب غسل المرفقين، و(إلى) في الآية بمعنى (نعم)[(٥)].

٣- أثر جدلي فلسفي:

وهو الأثر الذي تركه الخلاف في بنية حروف المعاني ويتمثل في أنواع ثلاثة:

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٠، الجنى الداني ٣٨٦، المغني ١/ ٨٨.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٢، الجنى الداني ١٨٩.

(٣) من الآية ٦ من سورة المائدة.

(٤) البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٠٦.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٨٦.

- الخلاف في حروف المعاني بين الأصالة والفرعية.
- الخلاف في حروف المعاني بين البساطة والتركيب.
- الخلاف حول تردد حروف المعاني بين الاسمية والفعلية الحرفية.

وفيما يلي عرض للأنواع الثلاثة:

أ- الخلاف في حروف المعاني بين الأصالة والفرعية:

يعرف الرماني الأصل بقوله: «أول يبنى عليه ثانٍ»(١)، ويعرف الفرع بقوله: «ثانٍ يبنى على أول»(٢).

والأصالة والفرعية في حروف المعاني منبثقة عن فكرة أصل الباب عند النحويين؛ ذلك أن النحويين بعد أن درسوا أنماط التركيب النحوي في العربية، وجدوا أن هناك مجموعات من الأدوات تعمل كل واحدة منها عملا خاصًا فجعلوا كل مجموعة بابًا مستقلا كـ(كان) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها، وواو العطف وأخواتها، وغيرها، ثم نظروا في كل مجموعة على حدة فرأوا بين أفرادها تمايزًا واختلافًا، وإن تشابهت جميعًا في العمل؛ ذلك أن بعض الأدوات تميزت بسعة التصرف، وكثرة الاستعمال؛ إضافة إلى أن النحويين دأبوا على رد المتشابهات إلى أصلٍ واحد؛ لذلك جعلوا لكل مجموعة أصلاً واحدًا، وعبَّروا عن هذا الأصل بعبارات مثل (أصل الباب) و(أم الباب)(٣).

ورد النحويون كل مجموعة من الأدوات المتشابهة عملا إلى أصلٍ واحد، والمتشابهة معنى إلى معنى واحد عملا بفكرة الأصل الواحد التي ترسموها في دراساتهم النحوية(٤).

ونظرًا لأن تحديد الأصل والفرع من حروف المعاني يبنى على أمور نسبية تخضع لاجتهاد النحاة، فقد اختلف النحويون في كثير من حروف المعاني بين الأصالة والفرعية، ومن نماذج ذلك:

○ **(إنَّ) و(أنَّ) بين الأصالة والفرعية:**

---

(١) الحدود ٧٣.

(٢) المصدر السابق ٧٣.

(٣) نظرية الأصل والفرع ٩٧-٩٨.

(٤) المصدر السابق ١٠٢.

اختلف النحويون في (إنَّ) و(أنَّ) أيهما أصل، وأيهما فرع، أو أنهما أصلان؟ على ثلاثة أقوال في ذلك:

القول الأول:

المشهور من قول النحويين[١] أن المكسورة أصل، والمفتوحة فرع عنها.

القول الثاني:

أن المفتوحة أصل المكسورة[٢]؛ لأنها حالة محل المفرد، والمفرد أصل المركب[٣].

القول الثالث:

أنهما أصلان[٤].

○ **هل السين فرع (سوف) ؟**

ذهب الكوفيون[٥] إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو: (سأفعل) ليست حرفًا قائمًا بنفسه، وإنما هي مقتطعة من سوف، وتابعهم في ذلك ابن مالك[٦]، وذهب البصريون[٧] إلى أنها أصل بنفسها.

○ **(هَيَا) بين الأصالة والفرعية:**

اختلف النحويون في (هيا) على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن الهاء من (هيا) بدل من الهمزة في (أيا)، وهو قول ابن السكيت[٨]، وتبعه ابن الخشاب[٩].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ١٣١، الأصول ١/ ٢٢٩، شفاء العليل ١/ ٣٥٨، الهمع ٢/ ١٦٩-١٧٠.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٦٥-٦٦، الجنى الداني ٤٠٣-٤٠٤، المساعد ١/ ٣١٤.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي ١/ ١٠٩.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٦٥-٦٦، الجنى الداني ٤٠٣-٤٠٤، الهمع ٢/ ١٦٩-١٧٠.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٤٦، رصف المباني ٣٩٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦-٢٧.

(٧) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٤٦.

(٨) ينظر: الإبدال ٨٩.

(٩) ينظر: المرتجل ١٩١.

القول الثاني:

أنهما أصلان، وليست الهاء من (هيا) بدلاً من الهمزة في (أيا)[١].

القول الثالث:

أن الأصل في (هيا) (يا) أدخل عليها هاء التنبيه مبالغة[٢].

ومثل هذا الخلاف لا يغير شكلا أو إعرابًا، ولا معنى أو دلالة، فالخلاف في (أنَّ) مثلا: هل هي فرع (إنَّ) أو أصل بذاتها لم يغير من شكل الجملة بعدها فالاسم الذي يليها منصوب وما بعده مرفوع، كما لم يغير دلالتها ولا معنى الجملة التي تدخل عليها، وعليه فأثر مثل هذا الخلاف جدلي فلسفي لا شكلي إعرابي ولا دلالي معنوي.

ب- الخلاف في حروف المعاني بين البساطة والتركيب:

التركيب في الاصطلاح هو: «جمع الحروف البسيطة ونظمها لتكون جملة»[٣]، أو هو «ضم الأشياء مؤتلفة كانت أو لا، مرتبة الوضع أو لا»[٤].

وفكرة البساطة والتركيب في حروف المعاني ترجع إلى أن النحويين ينظرون إلى التركيب على أنه وسيلة من وسائل تطوير اللغة، ورفدها بالعديد من الكلمات، وتوسيع دلالاتها لتلبي حاجة المتكلمين، وتحيل كثير من المصادر في ذلك إلى مقولة تنسب للخليل بن أحمد مفادها أن الكلمتين إذا ركبتا أو مزجتا، ولكل واحدة منهما معنى وحكم، صار لهما بالتركيب أو الامتزاج حكم جديد لم يكن معروفًا من قبل[٥].

يضاف إلى ذلك ميل النحويين إلى تقليل الأصول ما أمكن ذلك، يدل على ذلك ما نقله السيوطي عن الشلوبين قوله: «ذهب الخليل إلى أن (لن) مركبة من (لا أن) وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله، قال: وللخليل أن يقول ردًّا على من قال: الأصل عدم التركيب: مأخذنا في هذه الصناعة تقليل الأصول ما أمكن لا تكثيرها؛ لذلك لم نقل في:

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١١٨، رصف المباني ٤٠٩، الجنى الداني ٥٠٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١١٩-١٢٠.

(٣) التعريفات ٨٤.

(٤) الكليات ٢/ ٦٢.

(٥) ينظر: سر الصناعة ١/ ٣٠٥-٣٠٦، الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٤-٢٣٥.

ضرب، ويضرب، ونضرب... أنها أصول كلها، بل جعلنا واحدًا أصلاً، والباقي فروع عليه»[١].

ثم إن العقلية النحوية لا تفتأ تبحث عن البسيط والمركب، وعن الأصل والفرع[٢].

والمشكلة في مثل هذا البحث أنه لا يستند إلى أدلة قاطعة يمكن للنحوي معها أن يقطع ببساطة ذلك الحرف أو تركيبه، ومن هنا نشأ الخلاف بين النحويين في كثير من حروف المعاني هل هي بسيطة أو مركبة، وتنقل لنا كتب التراث مادة خلافية واسعة حول بساطة حروف المعاني وتركيبها، ومن نماذج ذلك:

○ **(إذن) بين البساطة والتركيب:**

مذهب الخليل أنها مركبة من (إذ) و(أن)[٣]، وتبعه في ذلك جماعة من الكوفيين[٤]، ومذهب الجمهور[٥] أنها بسيطة لا مركبة.

○ **الخلاف في حقيقة (لات):**

اختلف النحويون في حقيقة (لات) اختلافًا واسعًا، وهل هي بسيطة أو مركبة؟ على أقوال في ذلك:

القول الأول:

أنها كلمة واحدة بسيطة وهي فعل ماضٍ ثم اختلفوا:

١- أنها في الأصل بمعنى (نقص) يقال: لَاتَ يَلِيتُ، كما يقال: أَلَتَ يَأْلِتُ، وهو قول أبي ذر الخشني[٦].

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٤-٢٣٥.

(٢) ينظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير ٨٨٧، الخلاف النحوي في الأدوات ٤٥-٤٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ١٦، الجنى الداني ٣٦٣.

(٤) ينظر: رصف المباني ٦٩.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٣٦٣.

(٦) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠، المغني ١/ ٢٨١، الخزانة ٤/ ١٧٢.

٢- أن أصلها (ليس) أبدلت سينها تاء، كما قالوا (ستّ) والأصل (سدْس)، فصارت (ليت) ثم انقلبت الياء ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها إذ أصلها (ليس) فصارت (لات) فلما تغيرت اختصت بالحين. قاله ابن أبي الربيع[(١)].

القول الثاني:

أنها كلمتان (لا) والتاء ثم اختلفوا على قولين:

١- أنها (لا) النافية، والتاء للتأنيث، وهو مذهب الأخفش[(٢)]، وقيل: الجمهور[(٣)].

٢- أنها مركبة من (لا) زيدت عليها هاء الوقف، فإذا اتصلت صارت تاء. قاله أبو عبيدة معمر بن المثنى[(٤)].

القول الثالث:

أنها كلمة وبعض كلمة وذلك أنها (لا) النافية، والتاء زائدة في أول الحين، وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام[(٥)].

القول الرابع: أنها حرف بسيط ليس أصله (ليس) ولا (لا)[(٦)].

○ **(مذ) و(منذ) بين البساطة والتركيب:**

ذهب البصريون[(٧)] إلى أنهما بسيطان، وذهب الكوفيون ومحمد بن مسعود الغزني إلى أنهما مركبان، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:

١- ذهب الفراء[(٨)] إلى أنهما مركبان من (مِنْ) الجارة، و(ذو) الطائية بمعنى (الذي)، فلما ركبتا حذفت الواو من (ذو) اجتزاء بالضمة عنها.

---

(١) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٢/ ٧٥٣.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠، تمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٤.

(٣) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠، الجنى الداني ٤٨٥، الخزانة ٤/ ١٧٣.

(٤) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ١٧٦.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٤٧-٧٤٨.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٩، الخزانة ٤/ ١٧٣.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٩، الجنى الداني ٥٠١.

(٨) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٨٣، شرح المفصل ٤/ ٩٥، شرح الكافية ٤/ ١٥٢-١٥٣.

٢- ذهب غيره من الكوفيين[١] إلى أنهما مركبان من (مِنْ) الجارة، و(إذْ) الظرفية، ركبا فحذفت الهمزة، فالتقى ساكنان فحركت الذال بالضم، وضمت الميم للفرق بين حالة الإفراد والتركيب.

٣- ذهب محمد بن مسعود الغزني[٢] إلى أنها مركبة من (مِن) الجارة و(ذا) اسم إشارة.

وهذه الخلافات وأمثالها لا تغير شكلا ولا معنى في الغالب؛ فالخلاف في (مذ) و(منذ) بين البساطة والتركيب لا يغير شيئًا من جواز رفع ما بعدها أو خفضه، كما أنه لا يغير شيئًا من دلالتها، والحال كذلك في (إذن) وغيرها من حروف المعاني، ومن هنا أستطيع القول إن أثر مثل هذه الخلافات في النحو إنما هو أثر جدلي فلسفي بالدرجة الأولى.

ج- الخلاف حول تردد حروف المعاني بين أقسام الكلمة:

يقصد بمصطلح (تردد حرف المعنى): اشتراك لفظ حرف المعنى الواحد في قسمين أو أكثر من أقسام الكلمة فتارة يكون حرفًا، وتارة يكون اسمًا، وقد يكون فعلاً في بعض الحالات.

واختلف النحويون حول هذه الفكرة (تردد حرف المعنى) اختلافًا كبيرًا وكثيرًا، فمنهم من يجعله حرفًا، ومنهم من يجعله اسمًا، ومنهم من يجعله فعلاً، وفريق رابع جعله يتردد بين أكثر من قسم[٣].

ولعل السبب الرئيس في تردد ألفاظ حروف المعاني بين الأقسام المختلفة للكلمة هو تعدد معاني هذه الألفاظ ودلالاتها واستعمالاتها عند العرب في مواقعهم الجغرافية المتعددة، يقول الدكتور حنَّا حداد متحدثًا عن (جَيرِ): «وما نميل إليه هو أن (جير) كلمة كغيرها من مئات الكلمات في العربية، ذات المعاني المشتركة، والدلالات المتغايرة، وفق تباين مستعمليها من العرب في مواقعهم الجغرافية المتعددة، والاختلاف الظاهر في ألسنتهم»[٤].

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٨٢، الجنى الداني ٥٠١، الهمع ٣/ ٢٢.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٥، الجنى الداني ٥٠١.

(٣) ينظر: الخلاف النحوي في الأدوات ٧٧.

(٤) الجواب في العربية ١١٠-١١١.

وهو ما يعبر عنه الدكتور تمام حسان بمصطلح: «تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد»[١].

وتختلف منطلقات النحويين في خلافهم حول تردد لفظ حرف المعنى بين أقسام الكلمة، فتارة يحكمهم المعنى، فـ(على) تتردد بين الحرف والاسم والفعل؛ لأن معناها في السياق يقتضي ذلك، فعندما يقال: (توكلت على الله) فهي حرف، وعندما يقال: (رأيته من على الجبل) فهي اسم، وكذلك عندما يقال: (علا زيدٌ الجبل) فهي فعل[٢].

وتارة يختلفون لاختلافهم في الأصل الذي يجب أن ترد إليه كل أداة، فالكوفيون يحكمون على (ليس) بأنها حرف؛ لأنها ساكنة الوسط، والأصل في الأفعال أن لا تأتي ساكنة الوسط، و(عسى) فعل عند جمهور النحويين بدليل اتصال ضمائر الرفع البارزة بها، وهي لا تتصل إلا بفعل[٣].

ومن نماذج خلاف النحويين حول تردد ألفاظ حروف المعاني بين أقسام الكلمة ما يلي:

- **(عسى) بين الفعلية والحرفية:**

اختلف النحويون في (عسى) على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

ذهب جمهور النحويين[٤] إلى أنه فعل على كل حال.

القول الثاني:

أنه حرف مطلقا، وهو قول أبي العباس ثعلب نصًّا نقله عنه غلامه أبو عمر الزاهد[٥]، وحكاه الرضي عن الزجاج[٦]، ونقله بعضهم عن ابن السراج[٧].

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٣.

(٢) ينظر: الخلاف النحوي في الأدوات ٩١-٩٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق٩٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٧، الجنى الداني ٤٦١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٧، الارتشاف ٣/ ١٢٢٢، المغني ١/ ١٧٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٥/ ٢٢٩.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٤٦١، شرح الدماميني على المغني ٧٦٧.

القول الثالث:

أنه فعل إلا في حال اتصال ضمير النصب به فيكون حرفًا حينئذ، وهذا القول حكاه السيرافي عن سيبويه[١].

○ **(على) بين الاسمية والحرفية:**

اختلف النحويون فيها على أقوال:

القول الأول:

المشهور من مذهب البصريين[٢] أنها حرف جر، إلا إذا دخل عليها حرف الجر.

القول الثاني:

وافق الأخفش[٣] جمهور البصريين في كونها اسمًا إذا جرت بـ(من) وزاد موضعًا آخر لاسميتها، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ﴾[٤]، قال: لأنها لو جعلت حرفًا في ذلك لأدى إلى تعدي فعل المخاطب إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب فلا يقال: (ضربتُني) ولا (فرحتُ بي).

القول الثالث:

ذهب جماعة من النحويين[٥] إلى أنها اسم على كل حال.

القول الرابع:

ذهب الفراء[٦] ومن معه من الكوفيين إلى أن (على) حرف جر دائمًا، ولا يخرجها دخول (من) عليها من الحرفية.

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٣٩ (دار الكتب العلمية).

(٢) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٢، الجنى الداني ٤٧٠، المساعد ٢/ ٢٦٩.

(٣) ينظر: المساعد ٢/ ٢٦٩، الهمع ٤/ ١٨٨، الخزانة ١٠/ ١٤٧-١٤٩.

(٤) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٣، الجنى الداني ٤٧٣، المساعد ٢/ ٢٦٩.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٢ – ١٧٣٣، الخزانة ١٠/ ١٤٨.

○ **(ليس) بين الفعلية والحرفية:**

اختلف النحويون في (ليس): هل هو فعل أو حرف؟ على قولين في ذلك:

القول الأول:

ذهب جمهور النحويين[١] إلى أنه فعل، وهو قول سيبويه[٢].

القول الثاني:

ذهب ابن السراج[٣]، والفارسي في أحد قوليه[٤]، وجماعة من أصحابه، وابن شقير[٥] إلى أنه حرف.

ويظهر من عرض هذه الخلافات أنها في الغالب لا تغير شكلا ولا معنى، فالخلاف في (عسى): هل هي حرف، أو فعل، أو هي حرف في حال وفعل في حال أخرى لم يغير من شكل الجملة بعدها شيئًا، كما أنه لم يغير دلالتها أو معنى الجملة بعدها، وكذلك الحال مع بقية الحروف المختلف فيها.

(١) ينظر: شرح عيون الإعراب ١٠٦، الارتشاف ٣/ ١١٦٤، الجنى الداني ٤٩٣-٤٩٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٧.

(٣) قوله في الأصول أنها فعل. ينظر: ١/ ٨٢-٨٣، وينظر فيما نسب إليه: الارتشاف ٣/ ١١٤٦، الجنى الداني ٤٩٣-٤٩٤، المغني ١/ ٣٢٣.

(٤) ينظر: المسائل البصريات ٤٣٠، ٨٣٣، المسائل الحلبيات ٢٢٢-٢٢٣.

(٥) ينظر: الارتشاف ٣/ ١١٤٦، المغني ١/ ٣٢٣.

الخاتمة

وتشتمل على:

أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا وبعد:

ففي ختام هذه الرحلة المباركة عبر المسائل الخلافية في حروف المعاني الثلاثية، والتي حرصت فيها على تجلية تلك المسائل بعد جمعها، وترتيبها، وتوثيقها، وتخريج شواهدها، وبيان وجهة نظر أكبر قدر من النحويين ولاسيما المشهور منهم، وبيان الراجح في المسألة ما أمكن، أبرز أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، وهي كالآتي:

أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

١- أحسن ما قيل في حد الحرف (حرف المعنى) ـفي رأيي ـ: أنه كلمة دلت على معنى في غيرها فقط.

فقولهم: (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف.

وقولهم: (دالة على معنى في غيرها) احتراز من الاسم والفعل.

وقولهم: (فقط) مخرج للأسماء الدالة على معنى في نفسها، ومعنى في غيرها كأسماء الشرط والاستفهام.

ولا يَرِدُ على هذا الحدِّ قولهم: إن الحرف دالٌّ على معنى في نفسه قبل انضمامه لغيره؛ ذلك أن مراد النحويين من قولهم: (إنه يدل على معنى في غيره فقط، ولا يدل على معنى في نفسه) أنه غير مستقل بالمفهومية دون غيره، بخلاف الفعل والاسم.

ومعنى ذلك أن نحو(من) و(إلى) مشروط في وضعها دالة على معناها الإفرادي ذكر متعلقها، بعكس الابتداء والانتهاء فإنهما غير مشروط فيهما ذلك؛ ولهذا جاز الإخبار عن لفظ الابتداء نحو: (الابتداء خير من الانتهاء)، ولم يجز الإخبار عن (مِن) لأن الابتداء الذي هو مدلولها ومعناها لا يكتمل إلا بلفظ غيرها.

٢- الحروف بين البساطة والتركيب على ثلاث مراتب أو ثلاث حالات هي:

الأولى: أن يكون الحرف بسيطًا مفردًا بالوضع والأصالة.

الثانية: أن يكون الحرف مركبًا من كلمتين تركيبًا يحصل له به معنى يعد به في المفردات.

الثالثة: أن يكون كلامًا مركبًا من كلمتين، ويبقى لكل منهما بعد التركيب معناها الذي كان لها قبل التركيب، وقد ذكرت نماذج للمراتب الثلاث في ثنايا هذا البحث.

٣- من خلال دراستي لمسائل الخلاف في حروف المعاني لاحظت كثرة الخلط بين الأسماء المتشابهة كأبي عبيد وأبي عبيدة، وابن سلام الجمحي وأبي عبيد القاسم بن سلام، خاصة في كتب المتأخرين كالتذييل والتكميل، والارتشاف، والجنى الداني، والمغني، والمساعد، والهمع، ولا أبالغ إذا قلت إنه لم يرد في هذا البحث أحد الأسماء المتشابهة إلا وأجد خلطًا في نسبة القول لصاحبه؛ ولعل هذا يعود —بالإضافة إلى الشبه بين الأسماء— إلى أن النحويين المتأخرين يأخذ بعضهم عن بعض دون الرجوع إلى كتب النحويين أنفسهم، وقد لاحظت تشابهًا كبيرًا بين كتب المتأخرين،بل إني رأيت مثل هذا الخلط عند بعض الباحثين المحدثين، فصاحب كتاب (الخلاف في الأدوات) يذكر في ص ٢٦٠ أن أبا عبيدة معمر بن المثنى يمنع مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)، والصواب أنه أبو عبيد القاسم بن سلام كما سبق.

ومن هنا فإني أوصي بكتابة الاسم بشكل يميز صاحبه عن غيره؛ فيقال مثلا: أبو عبيدة معمر بن المثنى، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وابن سلام الجمحي، ولو أدى ذلك إلى شيء من الإطالة؛ إذ هي إطالة تدفع مفسدة الخلط ونسبة الأقوال إلى غير أصحابها.

٤- في مسألة الخلاف في حقيقة (لاتَ) أنكر البغدادي (الخزانة ٤/ ١٧٦) أن يكون أبو عبيد القاسم بن سلام قال عن (لاتَ) بأنها كلمة وبعض كلمة، وأن أصلها (لا) النافية والتاء زائدة في أول الحين؛ وقال إنما هو قول للأموي نقله عنه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه الغريب المصنف، وأثبت البحث خلاف ذلك إذ هو قول له نقله عنه أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن له (٧٤٧-٧٤٨) وذكر أنه احتج لهذا القول بحجج كثيرة نقلها عنه وردها عليه وذكر أنه أورد كل ذلك في كتاب القراءات له، وتذكر كتب التراجم كتابًا له بهذا الاسم ينظر: (بغية الوعاة ٢/ ٢٦١).

٥- تعددت أسباب الخلاف النحوي في مسائل حروف المعاني، فمنها ما يرجع إلى طبيعة اللغة العربية، والمادة اللغوية، والمرونة فيها.

ومنها ما يرجع إلى الأصول النحوية التي وضعها النحاة عند تأسيس هذا العلم سواء منها ما يتعلق بالمادة المسموعة حيث تتسع الرقعة المكانية التي تكلمت العربية، وتكثر القبائل وتختلف لهجاتها، وتتفاوت في تأثرها بالأمم المجاورة للجزيرة العربية، وهذا بدوره أدى إلى اختلاف اللغويين والنحويين في تحديد اللغة المقبولة وشروط قبولها والحدود الزمانية والمكانية التي تحكم ذلك.

كما أنه قد يصل لبعض النحويين من المادة اللغوية ما لم يصل إلى غيره من النحويين فيكون ذلك سببًا لاختلافهم.

ومنها ما يتعلق بالأصول العقلية، من اختلافهم في الاجتهاد، وفي التعليل، وفي ما يصح القياس عليه من كلام العرب.

وكثيرًا ما كان التجاذب بين القياس والسماع الصحيح سببًا من أسباب الخلاف بين النحويين.

ومنها أسباب تتعلق بالدلالة والمعنى فاختلاف النحويين في إدراك دلالة النص يؤدي إلى اختلافهم في الحكم النحوي المبني عليه، كما أن تعدد معاني الحرف الواحد يؤدي إلى اختلافهم أيضًا.

ويغذي الخلاف النحوي، ويزيد توقده ما توافر له من أسباب التنافس بين النحويين، فالتعصب للبلد، أو للمذهب، أو الجري وراء تحقيق مكاسب وطموحات شخصية، كل ذلك كان له دوره في تغذية الخلاف النحوي وظهوره وتعميقه في النفوس، وإن كانت الأسباب المذهبية أوهن صلة بالخلاف إذا ما قورنت بغيرها من الأسباب.

كذلك كان الاختلاف في فهم وتفسير عبارة سيبويه سببًا من أسباب الخلاف بينهم.

ولخصت في هذا البحث أسباب الخلاف في حروف المعاني تحت أنواع أربعة:

أ- أسباب علمية.

ب- أسباب دلالية.

ج- أسباب مذهبية.

د- أسباب أخرى.

٦- احتج النحويون في مسائل حروف المعاني – كغيرها من أبواب النحـــو – بالأصـــول النحوية وتعددت أوجه الاحتجاج كالتالي:

- جاء الاحتجاج بآيات القرآن الكريم وقراءاته في مسائل حروف المعاني على ثلاثـــة أوجه:

أ- إيراد الشواهد القرآنية للتمثيل لأمر من الأمور مما لا خلاف فيه بين النحـــويين، وإنما تورد الآية للتمثيل فقط.

ب- إيراد الشواهد القرآنية لإثبات قاعدة من القواعد أو حكم من الأحكام.

ج- الاحتجاج بالشواهد القرآنية في الرد على المخالف.

- كل ما وقفت عليه من أحاديث نبوية شريفة احتج بها في مسائل حروف المعـــاني، جاء الاحتجاج بها لإثبات قاعدة من القواعد أو حكم من الأحكام، ولعـــل عـــدم تنوع أوجه الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة في مسائل حروف المعاني راجـــع إلى قلة الاحتجاج بها عند المتقدمين، وتأخر التوسع في الاحتجاج بها إلى عصر ابن مالك ومن جاء بعده.

- جاء الاحتجاج بالشعر في مسائل حروف المعاني على الأوجه الثلاثة السابقة وهي:

أ- إيراد الشواهد الشعرية للتمثيل لأمر متفق عليه.

ب- إيراد الشواهد الشعرية لإثبات قاعدة من القواعد أو حكم من الأحكام.

ج- الاحتجاج بالشواهد الشعرية في الرد على المخالف.

- كانت أقوال العرب المحتج بها في مسائل حروف المعاني على خمسة أنواع:

الأول: لغات العرب وذلك بأن يحتج النحوي بلغة قبيلة بعينها، أو منطقـــة بعينـــها، كاحتجاج القائلين بتركيب (منذ) بأن بني سليم يكسرون الميم فيقولون (مِنذُ).

الثاني: أمثال العرب، وذلك بأن يحتج النحوي بمثل معروف من أمثال العرب، كقولهم في المثل: (ألا قِمَاص بالعير).

الثالث: أقوال معينة وليست أمثالا: وذلك بأن يحتج النحوي بقول معين سمعه نصًّا عن العرب أو روي عنهم، كقولهم: (قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها).

الرابع: استعمال العرب دون قول معين، وذلك بأن يحتج النحوي بأنه سمع أو روي له عن العرب الرفع في هذه المسألة أو النصب أو غير ذلك دون أن ينقل عنهم نصًا بعينه، من ذلك ما رواه قطرب عن العرب من رفع الاسم بعد (بله).

الخامس: موافقة العرب، وذلك بأن يحتج النحوي بموافقة العرب له فيما ذهب إليه، من ذلك احتجاج القائلين بجواز النصب في المسألة الزنبورية المشهورة بأن العرب الذين حكموا في المسألة وافقوا الكسائي فيما قاله من جواز النصب.

وجاء الاحتجاج بأقوال العرب على ثلاثة أوجه:

أ- الاحتجاج بقول العرب لإثبات حكم من الأحكام أو قاعدة من القواعد.

ب- الاحتجاج بقول العرب في الرد على المخالف.

ج- نفي الحكم لانتفاء شاهده من كلام العرب.

- جاء إيراد القياس كدليل عقلي في مسائل حروف المعاني على ثلاثة أوجه:

أ- نقل قياس أحد أئمة النحو المتقدمين.

ب- الاحتجاج بالقياس في إثبات قاعدة من القواعد أو حكم من الأحكام.

ج- الاحتجاج به في الرد على المخالف.

- وأما الإجماع فجاء إيراده في مسائل حروف المعاني على وجهين:

أ- نقل إجماع النحويين.

ب- الاحتجاج بالإجماع في الرد على المخالف.

- جاء الاحتجاج باستصحاب الحال على وجهين أيضا:

أ- الاحتجاج به في إثبات حكم من الأحكام أو قاعدة من القواعد.

ج- الاحتجاج به في الرد على المخالف.

هذا وقد مثلت لكل ما سبق بنماذج وافية في مواضعها من البحث.

٧- للخلاف النحوي إيجابياته كما عليه بعض المآخذ، ومن إيجابياته أنه ساهم في نضج الفكر النحوي وتطوره واكتمال صرحه، كما كان له أثر في توسيع القواعد النحوية وتيسير النحو، ومن إيجابياته زيادة بعض الأدوات وتوسيع دلالات ومعاني أدوات أخرى، وأما المآخذ عليه فمن أهمها كثرة الآراء النحوية في المسائل وبلوغها حد التناقض

في بعض المسائل، والمبالغة في الصناعة والتعليل، وما نتج عن ذلك من كثـرة التأويـل والتخريج للشواهد المسموعة الذي بلغ حد التكلف غير المقبول في بعض صوره، ومـن ذلك ما صاحب التنافس المحموم بين النحويين من تغيير للروايات أدى إلى تعددها، وهذا بدوره أدى إلى اضطراب النصوص التي غيرت رواياتها؛ ومن المآخذ ما نتج عن كل ما سبق من تضخم كتب النحو وصعوبته على الدارسين.

٨- بعد دراسة المسائل الخلافية في حروف المعاني وجدت أن أثر الخلاف النحوي لا يخرج عن أشكال ثلاثة:

أ- أثر شكلي إعرابي، وهو ما نتج عن الخلاف في حروف المعاني من حيث العمـل ويشمل الخلاف في العامل والمعمول.

ب- أثر دلالي معنوي، وهو ما نتج عن الخلاف في معاني حروف المعاني ودلالاتها.

ج- أثر جدلي فلسفي، وهو ما نتج عن الخلاف في بنية حروف المعاني، وهو على ثلاثة أنواع:

- الخلاف في حروف المعاني بين الأصالة والفرعية.
- الخلاف في حروف المعاني بين البساطة والتركيب.
- الخلاف حول تردد ألفاظ حروف المعاني بين الاسمية والفعلية والحرفية.

وبعد: فهذه جملة من نتائج البحث، وهناك غيرها من النتائج الجزئية التي توجد منثورة فيه.والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

فهرس المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: المخطوطات:

١- **تلخيص أخبار النحويين واللغويين:** لابن مكتوم، نسخة بخط المؤلف بدار الكتب المصرية، رقم ٣٠٦٩ تاريخ تيمور.

ثالثا: الكتب المطبوعة:

١- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:** لأبي بكر الزَبيديّ، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب/ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢- **الإبدال:** لابن السكيت، تحقيق: حسين محمد شرف، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٣- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمَّى (منتهى الأماني والمسرَّات في علوم القراءات):** لأحمد بن محمد البنَّا، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب/ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٤- **الإحاطة في تاريخ غرناطة:** للسان الدين ابن الخطيب، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي/ القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٥- **الإحكام في أصول الأحكام:** لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي الآمدي، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٠٠هـ.

٦- **أخبار القضاة:** لوكيع محمد بن خلف بن حيان، عالم الكتب/ بيروت.

٧- **أخبار النحويين البصريين:** لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: نخبة من العلماء، مكتبة الثقافة الدينية.

٨- **أدب الكاتب:** لابن قتيبة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.

٩- **الأدوات النحوية في كتب التفسير:** لمحمود أحمد الصغير، دار الفكر/ دمشق، ٢٠٠٧م.

١٠- **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١١- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**: لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة/ بيروت، ١٣٩٩هـ.

١٢- **الأزهيَّة في علم الحروف**: للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة: الثانية، ١٤١٠هـ-١٩٨١م.

١٣- **أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري**: لنوري حسن حامد المسلَّاتي، دار الساقية/ ليبيا، دار ابن حزم/ لبنان، طبعة ابن حزم: الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

١٤- **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**: لمحمد عيد، عالم الكتب/ بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٥- **أسرار العربية**: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبُّود، شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم/ بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٦- **الأشباه والنظائر في النحو**: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١٧- **أصول النحو العربي**: لمحمد خير الحلواني، مطبعة الشرق/ حلب، ١٩٧٩/ .

١٨- **أصول النحو العربي**: لمحمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية/ مصر، ٢٠٠٢م.

١٩- **أصول النحو العربي**: محمد عيد، عالم الكتب، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٠- **الأصول في النحو**: لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢١- **الأصول**: تمَّام حسَّان، عالم الكتب، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢٢- **إعراب القراءات الشواذّ:** لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيِّد أحمد عزيز، عالم الكتب/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٣- **إعراب القرآن:** لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٤- **الأعلام:** للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.

٢٥- **الأغاني:** لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الكتاب العربي، ١٩٧٠م.

٢٦- **الإغراب في جدل الإعراب:** لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

٢٧- **الإغفال:** لأبي علي الفارسي، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي/ أبو ظبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/ دبي/ الإمارات العربية المتحدة.

٢٨- **الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح:** لابن الطراوة النحوي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب/ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٩- **الاقتراح في أصول النحو وجدله:** لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمود فجَّال، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣٠- **أمالي ابن الشجري، تحقيق:** محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي/ القاهرة.

٣١- **أمالي الزجاجي:** تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة المدني/ القاهرة، ١٣٨٢هـ.

٣٢- **أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه:** تحقيق: محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة، الطبعة: الأولى.

٣٣- **انباه الرواة على أنباه النحاة:** لأبي الحسن القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية/ صيدا/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٣٤- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:** لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف: لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية/ صيدا/ بيروت.

٣٥- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** لابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية/ صيدا/ بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٣٦- **الإيضاح العضدي:** لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار التأليف، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٣٧- **إيضاح المكنون:** للبغدادي، بعناية: وكالة المعارف، ١٩٤٥هـ.

٣٨- **الإيضاح في شرح المفصّل:** لابن الحاجب النحوي، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة المجمع العلمي الكردي/ بغداد، ١٩٧٦م.

٣٩- **البحر المحيط في التفسير:** لأبي حيان الأندلسي، بعناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر/ بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٤٠- **البداية والنهاية:** لابن كثير الدمشقي، طبعة الخانجي، ١٣٥٨هـ.

٤١- **البرهان في علوم القرآن:** للزركشي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، الطبعة: الأولى.

٤٢- **البسيط في شرح الجمل:** لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق: عيَّاد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي/ بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٤٣- **بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس:** لابن عميرة، مطبعة مدريد، ١٨٨٤م.

٤٤- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** لجلال الدين السيوطي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٤٥- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** للفيروز آبادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين/ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٦- **البيان في غريب إعراب القرآن:** لأبي البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربي/ القاهرة.

٤٧- **تاج العروس من جواهر القاموس:** لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م.

٤٨- **تاج اللغة وصحاح العربية:** لإسماعيل بن حمَّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي/ مصر.

٤٩- **تاريخ بغداد:** للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي/ القاهرة، المكتبة العربية/ بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٤٩هـ-١٩٣١م.

٥٠- **تأويل مشكل القرآن:** لابن قتيبة، شرح ونشر: أحمد الصقر، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٥١- **تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي:** لابن إسحاق الصيمري، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث/ القاهرة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٥٢- **التبيان في إعراب القرآن:** لأبي البقاء العكبري، تحقيق: سعد كريم فقي، دار اليقين، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٥٣- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين:** لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٥٤- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:** لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥٥- **تذكرة الحفَّاظ:** للذهبي، مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد، ١٣٣٣هـ.

٥٦- **تذكرة النحاة:** لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥٧- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:** لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم/ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥٨- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:** لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٥٩- **التعليقة على كتاب سيبويه:** لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٦٠- **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن):** دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ.

٦١- **التكملة لكتاب الصلة:** لابن الأبار القضاعي، مطبعة مدريد، ١٨٨٦م.

٦٢- **التمام في تفسير أشعار هذيل:** لابن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

٦٣- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:** لمحمد بن يوسف المعروف بـ(ناظر الجيش)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٦٤- **التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات:** (الكامل، الفصيح، المصنف، الإصلاح، مقصور ابن ولَّاد): لعلي بن حمزة البصري، تحقيق: عبد العزيز الميمني

الراجكوتي، ومعه كتاب المنقوص والممدود: للفراء، دار المعارف/ القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٦٥- **التوطئة**: لأبي علي الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٦٦- **ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: لمحمد حسنين صبرة، دار غريب/ القاهرة، ٢٠٠١م.

٦٧- **جذوة الاقتباس في ذكر من حلَّ من الأعلام مدينة فاس**: لأحمد بن القاضي المكناسي، دار منصور/ الرباط، ١٩٧٣م.

٦٨- **الجمل في النحو**: لأبي إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة/ بيروت، دار الأمل/ الأردن، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦٩- **جمهرة الأمثال**: للعسكري، ضبطه: أحمد عبد السلام، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٧٠- **الجنى الداني في حروف المعاني**: للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة/ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٧١- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب**: ضبطه و صححه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٧٢- **حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**: ومعه كتاب: شرح الشواهد للعيني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية/ صيدا/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٧٣- **الحجة للقراء السبعة**: لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث/ دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٧٤- **حروف المعاني**: لابن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة/ بيروت، دار الأمل/ الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٧٥- **الخاطريات**: لابن جني، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٧٦- **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**: لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي/ القاهرة، مطبعة المدني، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٧٧- **الخصائص**: لابن جني، تحقيق: محمد علي النجَّار، عالم الكتب/ بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٧٨- **الخلاصة النحوية**: لتمّام حسَّان، عالم الكتب، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٧٩- **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**: لمحمد خير الحلواني، دار القلم العربي/ حلب.

٨٠- **الخلاف النحوي في الأدوات**: لعامر فائل محمد بلحاف، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٨١- **الخلاف النحوي في المنصوبات**: لمنصور صالح الوليدي، عالم الكتب الحديث/ الأردن، جدارا للكتاب العالمي/ الأردن، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦م.

٨٢- **الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة**: لحسن منديل العكيلي، دار الضياء/ الأردن، ١٤٢٣هـ-٢٠١١م.

٨٣- **الخلاف بين النحويين دراسة وتحليل وتقويم**: للسيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٨٤- **الدارس في تاريخ المدارس**: للنعيمي، تحقيق: جعفر الحسني، مطبعة الترقي/ دمشق، ١٣٧٠هـ.

٨٥- **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**: لأحمد بن يوسف المعروف بـ(السمين الحلبي)، تحقيق: أحمد الخرَّاط، دار القلم/ دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٨٦- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

٨٧- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**: لأحمد ابن الأمين الشنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية/ الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٨١م.

٨٨- **الدرس النحوي في القرن العشرين**: لعبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٨٩- **ديوان ابن الدمينة**: صنعة: أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٥٩م.

٩٠- **ديوان ابن الرومي**: شرح وتحقيق: عبد الأمير علي مهنا، دار ومكتبة الهلال/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩١م.

٩١- **ديوان أبي دؤاد الإيادي**: نشر: جوستاف جرونيام (ضمن دراسات في الأدب العربي)، ترجمة: إحسان عباس، مكتبة الحياة/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٥٩م.

٩٢- **ديوان الأعشى**: شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة/ بيروت، الطبعة: السابعة، ١١٩٨٣م.

٩٣- **ديوان الشماخ بن الضرار**: تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف/ مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.

٩٤- **ديوان العجاج**: تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس/ دمشق.

٩٥- **ديوان الفرزدق**:دار صادر/ بيروت.

٩٦- **ديوان المتلمس الضبعي**: تحقيق: حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٤/ القاهرة، ١٩٦٨م.

٩٧- **ديوان المخبل السعدي (ضمن شعراء مقّلون)**: تحقيق: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب/ بيروت، مكتبة النهضة العربية/ بغداد، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٩٨- **ديوان النابغة الذبياني**: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف/ مصر، ١٩٧٧م.

٩٩- **ديوان النمر بن تولب**: (ضمن شعراء إسلاميون): تحقيق: نوري حمودي القيسي، عالم الكتب/ بيروت، مكتبة النهضة العربية/ بغداد، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م.

١٠٠- **ديوان الهذليين**: دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر/ القاهرة، **الطبعة**: الأولى، ١٩٦٧م.

١٠١- **ديوان أوس بن حجر**: تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر/ بيروت، ١٩٨٦م.

١٠٢- **ديوان جران العود النميري**: صنعة: أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق وتذييل: حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام/ العراق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٢م.

١٠٣- **ديوان جميل بثينة**: تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.

١٠٤- **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**: تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف/ مصر، ١٩٧٧م.

١٠٥- **ديوان حميد بن ثور الهلالي:** وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي، صنعة: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر/ القاهرة.

١٠٦- **ديوان ذي الرمة:** شرح: أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٢م.

١٠٧- **ديوان رؤبة بن العجاج:** تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة/ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠م.

١٠٨- **ديوان زهير بن أبي سلمى:** شرحه وضبطه: علي فاعور، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٠٩- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات:** تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر/ بيروت، ١٩٨٦م.

١١٠- **ديوان كثير عزة:** تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٧١م.

١١١- **ديوان كعب بن مالك الأنصاري:** تحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة النهضة/ بغداد، الطبعة: الأولى، ١٩٦٦م.

١١٢- **رصف المباني في شرح حروف المعاني:** لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١١٣- **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات:** لمحمد بن باقر الحاجي الخوانساري، طبعة فارس، ١٣٠٧هـ.

١١٤- **روضة الناظر وجنة المناظر:** لموفق الددين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المطبعة السلفية/ القاهرة، ١٣٩١هـ.

١١٥- **سر صناعة الإعراب:** لابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم/ دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١١٦- **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**: لأبي الفضل محمد بن خليل بن علي المرادي، دار البشائر الإسلامية، ودار ابن حزم، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١١٧- **سنن أبي داود**: مطبعة الحلبي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١١٨- **سير أعلام النبلاء**: للذهبي، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١١٩- **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي**: لمحمود فجال، أضواء السلف/ الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١٢٠- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: المكتبة الفيصلية، الطبعة: الثانية.

١٢١- **شرح أبيات سيبويه**: لأبي محمد يوسف السيرافي، تحقيق: محمد الرَّيح هاشم، دار الجيل/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٢٢- **شرح اختيارات المفضّل**: للخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر/ دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٢٣- **شرح أشعار الهذليين**: لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة/ القاهرة.

١٢٤- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر)**: لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم/ دمشق، ودار العلوم والثقافة/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٢٥- **شرح الآجُرُّومية**: لابن عثيمين، طبع بإشراف: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٢٦- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)**: لعلي بن محمد الأشموني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٥٥م.

١٢٧- **شرح التسهيل**: لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٢٨- **شرح التصريح على التوضيح**: لخالد الأزهري، القاهرة.

١٢٩- **شرح الحدود النحوية**: للفاكهي، تحقيق: صالح بن حسين العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٣٠- **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**: تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٣١- **شرح ألفية ابن مالك**: لابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيِّد محمد عبد الحميد، دار الجيل/ بيروت.

١٣٢- **شرح ألفية ابن مالك**: للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف/ بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٣٣- **شرح ألفية ابن معطي**: لابن القوَّاس الموصلي، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي/ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٣٤- **شرح الكافية الشافية**: لابن مالك، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٣٥- **شرح اللمع في النحو**: لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني، تحقيق: محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٧م.

١٣٦- **شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بـ(التخمير)**: للقاسم بن حسين الخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٣٧- **شرح المفصّل**: لابن يعيش النحوي، عالم الكتب/ بيروت.

١٣٨- **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**: لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١٣٩- **شرح ديوان أبي نواس**: ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا الحاوي، الشركة العالمية للكتاب/ بيروت، ١٩٨٧م.

١٤٠- **شرح ديوان الحماسة**: لأحمد بن محمد المرزوقي، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة: الثانية، ١٩٦٨م.

١٤١- **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**: لأبي العباس ثعلب، دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر/ القاهرة، ١٩٦٤م.

١٤٢- **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**: تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، الطبعة: الرابعة، ١٩٨٨م.

١٤٣- **شرح شواهد المغني**: لجلال الدين السيوطي، تصحيح وتعليق: محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، دار مكتبة الحياة/ لبنان.

١٤٤- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**: تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة: الأولى.

١٤٥- **شرح عيون الإعراب**: لابن فضَّال المجاشعي، تحقيق: عبد الفتَّاح سليم، مكتبة الآداب/ القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٤٦- **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**: لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى: لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع.

١٤٧- **شرح كافية ابن الحاجب**: لبدر الدين ابن جماعة، دار المنار/ القاهرة.

١٤٨- **شرح كتاب سيبويه**: لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى.

١٤٩- **شرح كتاب سيبويه**: لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: رمضان عبد التواب و آخرون، مركز تحقيق التراث.

١٥٠- **شرح كلّا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله**: لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمّار/ الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١٥١- **شرح مغني اللبيب المسمَّى بــ(شرح المزج)**: للدماميني، تحقيق: عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، مكتبة الآداب/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٥٢- **شعر أبي زبيد الطائي**: تحقيق: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف/ بغداد، الطبعة: الأولى، ١٩٦٧م.

١٥٣- **شعر الكميت بن زيد الأسدي**: جمع وتقديم: داود السلوم، مكتبة الأندلس/ بغداد، ١٩٦٩م.

١٥٤- **شعر زياد الأعجم**: جمع وتحقيق: يوسف حسين بكار، دار المسيرة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٣م.

١٥٥- **شعر عمرو بن أحمر الباهلي**: جمع وتحقيق: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٥٦- **الشعر والشعراء**: لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، الطبعة: الثالثة، ١٩٧٧م.

١٥٧- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل:** للسلسيلي، تحقيق: عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية/ مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٥٨- **شواهد التوضيح والتصحيح:** لابن مالك الأندلسي، تحقيق: طه محسن، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٥٩- **الصاحبي:** لابن فارس، تحقيق: أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه/ القاهرة.

١٦٠- **صحيح البخاري، عالم الكتب/ بيروت، الطبعة:** الخامسة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٦١- **صحيح مسلم بشرح النووي:** دار الفكر.

١٦٢- **ضحى الإسلام:** لأحمد أمين، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

١٦٣- **ضرائر الشعر:** لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠م.

١٦٤- **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر:** لمحمد تكري الألوسي البغدادي، المكتبة العربية/ بغداد، المطبعة السلفية/ مصر، ١٣٤١هـ.

١٦٥- **الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع:** للسخاوي.

١٦٦- **طبقات الزبيدي:** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف/ مصر.

١٦٧- **طبقات الشافعية:** للأسنوي، تحقيق: عبد الله الجبوري، بغداد، ١٣٩١هـ.

١٦٨- **طبقات القراء:** لابن الجزري، طبعة الخانجي، ١٣٥١هـ.

١٦٩- **طبقات المفسرين:** لشمس الدين الداودي، تحقيق: علي عمر، مطبعة الاستقلال الكبرى/ مصر، ١٣٩٢هـ.

١٧٠- **طبقات النحاة واللغويين:** لابن قاضي شهبة، تحقيق: محسن عيَّاش، ١٩٧٣م.

١٧١- **طبقات فحول الشعراء:** لمحمد بن سلَّام الجمحي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني/ القاهرة.

١٧٢- **ظاهرة التأويل في الدرس النحوي:** لعبد الله بن حمد الخثران، النادي الأدبي/ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٧٣- **العبر وديوان المبتدأ والخبر:** لابن خلدون، مطبعة بولاق، ١٢٨٤هـ.

١٧٤- **عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك:** لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية/ صيدا/ بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١٧٥- **العلل في النحو:** لأبي الحسن الورَّاق، تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر/ بيروت/ لبنان، دار الفكر/ دمشق/ سورية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٧٦- **غريب الحديث:** لأبي عبيد القاسم بن سلَّام الهروي، دار الكتاب العربي/ بيروت/ لبنان، دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد الركن/ الهند، الطبعة: الأولى.

١٧٧- **الفصول الخمسون:** لابن معطي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٧٨- **فقه اللغة وسرّ العربية:** لأبي منصور الثعالبي، قرأه وعلَّق عليه: خالد فهمي، مكتبة الخانجي، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٧٩- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات:** لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلامي/ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٨٠- **الفهرست:** لأبي الفرج محمد بن إسحاق ابن النديم، طبعة ليبسيك، ١٨٧١م.

١٨١- **في أصول النحو:** لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي/ بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٨٢- **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح:** لمحمد بن الطيب الفاسي، تحقيق: محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث/ دبي/ الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٨٣- **القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة:** خالد بن سعود العصيمي، دار التدمرية/ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٨٤- **القواعد النحوية مادتها وطريقتها:** لعبد الحميد حسن، مطبعة العلوم، ١٩٤٦م.

١٨٥- **القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين، مع دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك:** لإبراهيم بن صالح الحندود، نادي القصيم الأدبي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٨٦- **القياس في النحو العربي:** لصابر بكر أبو السعود، مكتبة الطليعة/ أسيوط.

١٨٧- **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح:** لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق: فيصل الحفيان، مكتبة الرشد/ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٨٨- **الكامل في التاريخ:** لابن الأثير الجزري، طبعة: الشيخ منير/ مصر.

١٨٩- **كتاب الأسماء والأفعال والحروف** (**أبنية كتاب سيبويه**): لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: أحمد راتب حموش، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٩٠- **الكتاب:** لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي/ القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٩١- **الكشَّاف:** للزمخشري، وفي حاشيته كتاب: الانتصاف فيما تضمنه الكشَّاف من الاعتزال: للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي، وفي آخره كتابان: الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف: لابن حجر العسقلاني، وشرح

شواهد الكشَّاف: لمحبّ الدين أفندي، تحقيق: عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ لبنان.

١٩٢- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاجي خليفة، طبعة: استانبول، ١٣٦٠هـ.

١٩٣- **كشف المشكل في النحو**: لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمَّار/ الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٩٤- **اللامات**: لابن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار صادر/ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٩٥- **اللباب في تهذيب الأنساب**: لابن الأثير، طبعة مصر، ١٢٨٠هـ.

١٩٦- **اللباب في علل البناء والإعراب**: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليحات، دار الفكر المعاصر/ بيروت/ لبنان، ودار الفكر/ دمشق/ سورية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٩٧- **لسان العرب**: لابن منظور، دار صادر/ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٩٨- **اللغة العربية معناها ومبناها**: لتمَّام حسَّان، عالم الكتب، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٩٩- **لمع الأدلة في أصول النحو**: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

٢٠٠- **اللمع في العربية**: لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٠١- **مجاز القرآن**: لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه بأصوله وعلَّق عليه: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي/ القاهرة.

٢٠٢- **مجالس العلماء**: لأبي القاسم ابن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٠٣- **مجالس ثعلب**: لأبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة: الثانية.

٢٠٤- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/ لجنة إحياء كتب السنَّة/ القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٢٠٥- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**: لابن خالويه، عني بنشره ج. برجشتراسر، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م.

٢٠٦- **المدارس النحوية**: لشوقي ضيف، دار المعارف/ مصر، ١٩٦٨م.

٢٠٧- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**: لمهدي المخزومي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده/ مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

٢٠٨- **مراتب النحويين**: لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر/ القاهرة.

٢٠٩- **مراحل تطور الدرس النحوي**: لعبد الله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢١٠- **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (مختصر معجم البلدان لياقوت)**: لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٢١١- **المرتجل**: لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٢١٢- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها:** لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الجيل/ بيروت، دار الفكر.

٢١٣- **المسائل البصريات:** لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢١٤- **المسائل الحلبيات:** لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم/ دمشق، دار المنارة/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢١٥- **مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي:** لمحمد بن عبد الرحمن السبيهين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢١٦- **مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب (الأصول) لابن السرَّاج:** لإبراهيم بن صالح الحندود، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢١٧- **مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج توثيقا ودراسة:** لإبراهيم بن صالح الحندود، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢١٨- **المسائل الشيرازيات:** لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز اشبيليا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٢١٩- **المسائل العسكرية:** لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

٢٢٠- **المسائل العضديات:** لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٢١- **المسائل المشكلة:** لأبي علي الفارسي، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٢٢- **المسائل المنثورة:** لأبي علي الفارسي، تحقيق: شريف عبد الكريم النَّجَّار، دار عمَّار، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٢٢٣- **المساعد على تسهيل الفوائد:** لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٢٤- **معاني الحروف:** لأبي الحسن الرماني، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار الشروق/ جدة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٢٥- **معاني القرآن الكريم:** لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢٢٦- **معاني القرآن وإعرابه:** للزجّاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث/ القاهرة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٢٧- **معاني القرآن:** للأخفش، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٢٨- **معاني القرآن:** للفراء، عالم الكتب، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٢٩- **معجم الأدباء:** لياقوت الحموي، دار المأمون/ مصر.

٢٣٠- **معجم الأدباء:** لياقوت الحموي، طبعة عيسى الحلبي، ١٣٥٥هـ.

٢٣١- **معجم المصطلحات النحوية والصرفية:** لمحمد نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة/ بيروت، دار الفرقان/ عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٣٢- **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية:** إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٣٣- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم بحاشية المصحف الشريف:** لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث/ القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٣٤- **المعجم الوسيط:** إخراج: إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجَّار، مجمع اللغة العربية/ الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، دار الدعوة/ اسطنبول/ تركية، الطبعة: الثانية.

٢٣٥- **المغرب في حلى المغرب:** لابن سعيد المغربي.

٢٣٦- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية/ صيدا/ بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٣٧- **المفصّل في علم العربية:** لأبي القاسم الزمخشري، وبذيله كتاب: المفضَّل في شرح أبيات المفصَّل: للسيد محمد أبي فراس النعماني الحلبي، دار الجيل/ لبنان، الطبعة: الثانية.

٢٣٨- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** لأبي إسحاق إبرهيم بن موسى الشاطبي، تح: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢٣٩- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية:** لمحمود بن أحمد العيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر.

٢٤٠- **المقتصد في شرح الإيضاح:** لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان.

٢٤١- **المقتضب:** لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب.

٢٤٢- **المقدمة الجزولية في النحو:** شرح وتحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، ١٩٨٨م.

٢٤٣- **المقرب:** لابن عصفور الإشبيلي، المكتبة الفيصلية، الطبعة: الأولى، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٢٤٤- **مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة:** لحسن هنداوي، دار القلم/ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٢٤٥- **منثور الفوائد:** لأبي البركات الأنباري، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٤٦- **منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل:** لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة: الثانية.

٢٤٧- **المنصف لكتاب التصريف:** لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٤٨- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك:** لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: سدني جليزر، الجمعية الشرقية الأمريكية/ نيوهافن/ الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٤٧م.

٢٤٩- **موارد البصائر لفرائد الضرائر:** لمحمد سليم حسين بن عبد الحليم، تحقيق: حازم سعيد يونس، دار عمَّار/ عمَّان/ الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٥٠- **الموجز في النحو:** لابن السراج، تحقيق: مصطفى الشويمي، ١٩٦٥م.

٢٥١- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث:** لخديجة الحديثي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م.

٢٥٢- **نتائج الفكر في النحو:** للسهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٥٣- **النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة:** لابن تغرى بردى، دار الكتب المصرية، ١٣٤٨هـ.

٢٥٤- **النحو الكوفي (مباحث في معاني القرآن للفراء)**: كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢٥٥- **النحو الوافي**: لعبَّاس حسن، دار المعارف/ مصر، الطبعة: الخامسة.

٢٥٦- **النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم**: لمحمد آدم زكي، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٥٧- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، طبعة حجر/ مصر، ١٢٩٤هـ.

٢٥٨- **نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة**: لطلال علامة، دار الفكر اللبناني/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.

٢٥٩- **نشأة النحو**: لمحمد الطنطاوي، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٢٦٠- **النشر في القراءات العشر**: لابن الجزري، تحقيق: محمد دهمان، ١٣٤٥هـ.

٢٦١- **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**: لحسن خميس الملخ، دار الشروق/ الأردن، ٢٠٠١م.

٢٦٢- **نظم الفرائد وحصر الشرائد**: لابن بركات المهلبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي/ القاهرة، مكتبة التراث/ مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٦٣- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**: لأحمد بن محمد المقري التلمساني، مطبعة السعادة/ مصر، ١٣٦٧هـ.

٢٦٤- **النكت الحسان**: لأبي حيان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٦٥- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**: للأعلم الشنتمري، قرأه وضبط نصَّه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٢٦٦- **النوادر في اللغة:** لأبي زيد الأنصاري، تصحيح: سعيد الخوري الشرتوني، دار الكتاب العربي/ بيروت.

٢٦٧- **هدية العارفين:** لإسماعيل باشا البغدادي، مطبعة وكالة المعارف/ اسطنبول، ١٩٥١م.

٢٦٨- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٦٩- **وفيات الأعيان:** لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة/ بيروت.

رابعا: الرسائل العلمية:

١- **حروف المعاني العاملة في مغني اللبيب بين الدماميني والشمني:** للجوهرة بنت ناصر بن حمد الراشد، رسالة دكتوراه في كلية التربية للبنات بالرياض، ١٤١١هـ.

٢- **حروف المعاني بين المرادي وابن هشام:** للولوه إسماعيل، رسالة ماجستير في كلية التربية للبنات بالقصيم، ١٤٢٢هـ.

٣- **مسائل الخلاف في حروف المعاني الأحادية والثنائية حتى نهاية القرن الثامن:** لسعاد بنت مصلح بن رجا الله الردادي، رسالة دكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الرياض للبنات، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٤- **النهاية في شرح الكفاية:** لابن الخباز، تحقيق: عبد الجليل محمد عبد الجليل، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

خامسا: المجلات:

١- **مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة:** العدد: ٧٧.

٢- **مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة:** العدد: ٧٨.

٣- **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها:** المجلد: ١٤، العدد: ٢٣، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٤- **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**: العدد: ٤٧، ١٩٩٤م.

٥- **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**: العدد: ٦٠.

٦- **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**: المجلد: ٣، ١٩٣٦م.

فهرس الموضوعات